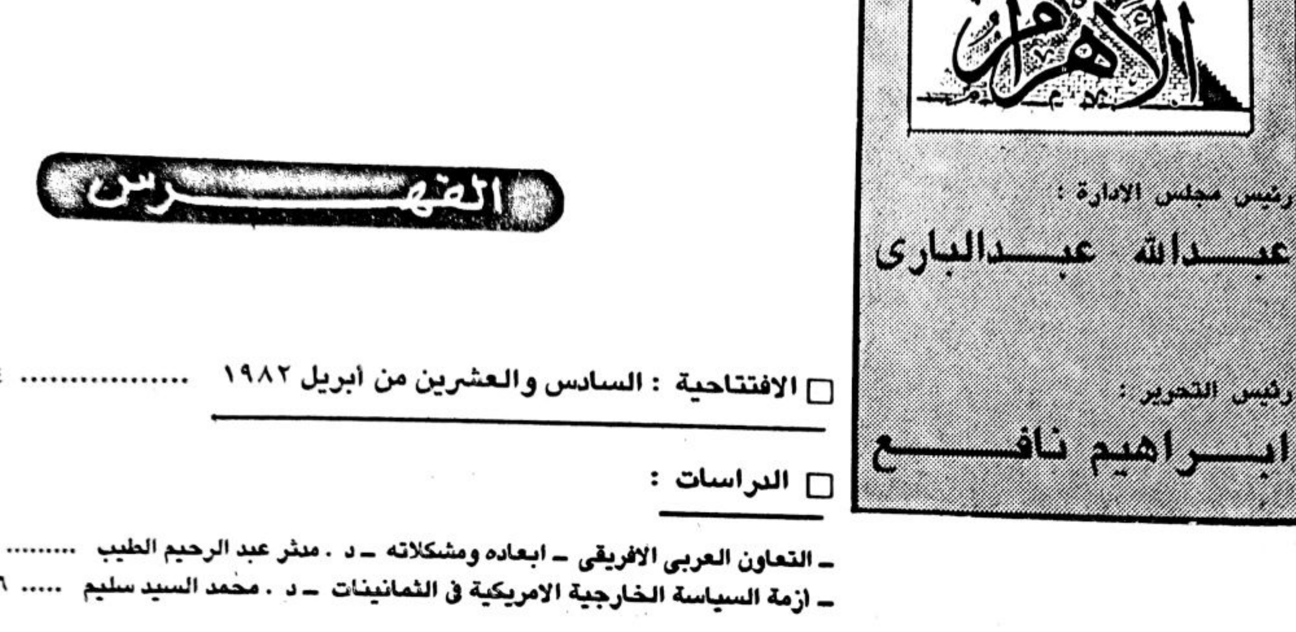


العدد [٦٨]
ابريل ١٩٨٢



الفهرس

☐ الافتتاحية : السادس والعشرين من أبريل ١٩٨٢

☐ الدراسات :

☐ ملف السياسة الدولية : قضايا التنمية فى العالم الثالث ٢٩

☐ التقارير:

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العدد ٦٨
ابريل ١٩٨٢

الادارة والتحرير والإعلانات
شارع الجلاء ـ القاهرة .
ت : ٧٥٥٥٠٠ ـ ٧٤٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية :
ـ داخل الجمهورية (٢٠٠ قرشا)
ـ للدول العربية (بالبريد الجوى) ٧ دولارا امريكى او ما يعادله
ـ للدول الأجنبية (بالبريد العادى) ١٠ دولار امريكى او ما يعادله
ـ للدول الأجنبية (بالبريد الجوى) ٢٠ دولار امريكى او ما يعادله



السادس والعشرين من ابريل ١٩٨٢

يرى البعض ان السياسة الخارجية المصرية ستتغير بشكل جوهرى عقب السادس والعشرين من شهر أبريل ١٩٨٢ ، بينما يرى البعض الآخر أن السادس والعشرين من أبريل سوف يكون يوما عاديا كباقى أيام السنة وانه بالتالى لن يحدث أى تغير فى سياسة مصر الخارجية بعده .

والواقع أن كلا الرأيين فيه بعض الصواب وبعض الخطأ .

فمما لاشك فيه أن مركز مصر فى الساحة الدولية سيختلف يوم ٢٧ أبريل عما كان عليه يوم ٢٥ أبريل .

من ناحية أخرى فلا شك أيضا فى أن السياسة الخارجية لمصر سوف تتسم بالاستمرارية بحكم أستنادها إلى عناصر ثبات تتمثل فى عوامل الأستراتيجية السياسية والجغرافيا والتاريخ .

وأن مركز مصر الدولى سوف يختلف بعد ٢٦ أبريل لأسباب رئيسية أربعة :

أولا : أن أتمام الأنسحاب الأسرائيلى من سيناء فى موعده المحدد أنما ليثبت للعالم عامة وللعالم العربى خاصة أن مصر أنتصرت دبلوماسيا وأنها واجهت تحدى السلام وحققت مطلب الرئيس أنور السادات الذى أعلنه من منصة الكنيست فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهو الأنسحاب التام من كافة الأراضى المصرية التى تم أحتلالها بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ... أنسحاب كل القوات الأسرائيلية ، وأزالة كافة المستوطنات الأسرائيلية .

ثانيا : نكون قد أثبتنا للعالم عامة وللعالم العربى خاصة أن أسلوب التفاوض والحوار والسلام أجدى وأنفع من أسلوب المواجهة والرفض والحرب . وأن الطريق الذى وضحت معالمه وأصوله فى كامب ديفيد قد نجح فى أسترداد الأرض المصرية .

ثالثا : ونكون قد أنتهينا من مرحلة فى عملية السلام لنبدأ مرحلة جديدة نكرس فيها جهودنا لتحقيق الأنسحاب من الأراضى الفلسطينية المحتلة والأراضى العربية الأخرى المحتلة منذ ١٩٦٧ .

رابعا : أن أنتهاء هذه المرحلة سيتيح الفرصة للدبلوماسية المصرية لتوجه اهتماماتها وطاقاتها لمزيد من التحرك الأيجابى ليس على الصعيد العربى وحده بل على الصعيد الأفريقى ، على صعيد حركة عدم الأنحياز ، وصعيد دول العالم الثالث من أجل السلام والرخاء .

ان كانت الأسباب الموضحة عاليه تفسر الأختلاف فى موقف مصر الدولى بعد انمام أسترداد أراضيها فى سيناء ، فأن العناصر التالية من ناحية أخرى تشير إلى وجود أستمرارية فى السياسة الخارجية والمواقف المصرية قبل وبعد تاريخ ٢٦ أبريل :

أولا : أن مصر تؤكد وتعلن وتنوى أن تستمر فى تنفيذ الأتفاقيات المبرمة والتعهدات التى التزمت بها تجاه أسرائيل وتسير فى أتجاه مزيد من التطبيع لهذه العلاقات .

ثانيا : أن الدبلوماسية المصرية سوف تستمر فى التفاوض مع الجانب الأمريكى والجانب الأسرائيلى من أجل حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها وحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه المشروعة .

ثالثا : لايعقل أن تفكر مصر فى الأستجابة لمحاولات جبهة الرفض لدفعها إلى الانحراف عن الطريق السليم الذى رسمناه لأنفسنا وذلك لسبب منطقى بسيط هو أن هذا الطريق أثبت فاعليته وأدى إلى أسترداد سيناء ويمكن أن يؤدى إلى مزيد من النتائج الأيجابية بالنسبة للفلسطينيين وباقى الدول العربية .

رابعا : أن عروبة مصر أمر تفرضه طبيعة الأشياء وجوهر الأمور وبالتالى فلن يستطيع قرار مصرى أو قرار عربى أن يغير من حقيقة انتماء مصر للعالم العربى . وهذا الأنتماء قائم قبل وبعد ٢٦ أبريل . مما يفسر أن مصر ترحب بعودة علاقات الود والتعاون مع من تشاء من العواصم العربية وأن ذلك لن يكون على حساب علاقات مصر بأسرائيل أو خط السلام الذى أنتهجته السياسة المصرية .

وبالتالى فأن مصر تقول بأعلى صوتها قبل ٢٦ أبريل وبعده ، تقول لأهل الرفض والتردد .... لاتراجع عن الخط الذى رسمته لنفسها .

وتقول بأعلى صوتها للمخاوف والتساؤلات الأسرائيلية أيضا .. لاتراجع فى الخط الذى رسمناه لأنفسنا ...

بقى بعد ذلك المعنى الذى يرمز إليه يوم ٢٦ أبريل ... وهو الرؤية المستقبلية التى هى الساداتية والشجاعة السياسية للرئيس الراحل ... الذى أقتحم الطريق الوعر المؤدى إلى السلام ... ذلك الطريق الذى أعلن الرئيس حسنى مبارك أنه سوف يستمر فيه بنفس الأصرار ونفس الشجاعة .

« السياسة الدولية »



التعاون العربى الأفريقى جذوره ـ ابعاده ـ مشكلاته

د . مدثر عبدالرحيم الطيب

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم . وهو أستاذ سابق بجامعة مانشستر بانجلترا ، وبجامعة كانو بنيجيريا ، والرباط بالمغرب . وكان قد عمل خبيرا أولا فى العلوم الاجتماعية والادارية بمنظمة اليونسكو ، وسفيرا للسودان بالدول الاسكندنافية وقد نشر عددا من الكتب والبحوث العلمية باللغتين الانجليزية والعربية .

لاشك ان ازدهار التعاون العربى الافريقى اثناء السنوات الاخيرة ، من اهم التطورات المعاصرة فى ميدان التعاون الاقليمى ، ويتوقع ان تكون له اثار كبيرة : ليس فقط فى مستقبل الشعوب المعنية بصورة مباشرة ، بل فى مستقبل غيرها من الأمم والشعوب كذلك .

وسنعرض فى هذه الدراسة الوجيزة ، لبعض الجوانب الرئيسية من هذا الموضوع الهام ، ناظرين ـ اولا ـ فى الجذور الحضارية لهذه التجربة الهامة وتطوراتها التاريخية ، ثم فى أبعادها ومعالمها المعاصرة الرئيسية ، ثم نعرض ـ ثالثا وأخيرا ـ لأهم المشكلات التى اعترضت وما زالت تعوق تطور التعاون العربى الأفريقى اليوم ، محاولين استكشاف ما يمكن تبينه من ملامح المستقبل ،والأثار المحتملة لهذه التجربة .

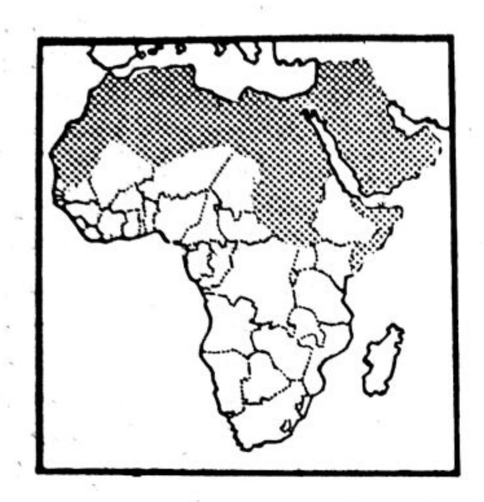
الاطار التاريخى والحضارى

لعله من نافلة القول إنه ليس فى الامكان تفصيل الكلام فى هذا المقام فى تاريخ هذه التجربة وتطورها عبر السنين . وحسبنا الاشارة ، إجمالا ، إلى أن عوامل جغرافية وتاريخية مختلفة ، جعلت التعاون العربى الأفريقى أمرا ضروريا وحتميا فى ذات الوقت .

وتعود أهمية العوامل الجغرافية المعنية فى هذا الصدد ، ليس فقط لما قضت به تلك العوامل من تجاور

★ يتضمن هذا البحث ، ترجمة للمحاضرة التى كان الكاتب قد القاها حول نفس الموضوع بالمعهد النيجيرى للعلاقات الدولية Nigerian Institute of International Affairs فى العاصمة النيجيرية ليغوس مساء يوم ١٧ يناير ١٩٧٩ . وقد نشر نص المحاضرة فى سلسلة محاضرات المعهد المذكور باللغة التى القيت بها اصلها (اى الانجليزية) نفس العام .

٢٤٧



بين العالمين العربى والأفريقى ، بل أيضا ــ وأهم مــن نلك ــ لما نتج عن هذا الجوار من تداخل ، بــل تــلاحم وثيق ، بين الاقليمين ، خاصة فى الأجــزاء الشــمالية والشرقية من القارة الأفريقية . ومن ثم أصبحت هــذه المناطق الواسعة الهامة عربية وأفريقية فى ذات الوقت ، دون أن ينشأ عن نلك ، اى تنازع أو تنافر بين المقومات العــربية والأفــريقية المنصـــهرة فى حياة شـــعوبها وسكانها . ويرجع هذا التخالط والانســجام ، إلى أن كلا من العروبة والأفريقية ، تشــكل رابــطة حضــارية وسياسية ، وانها ليســت رابــطة عنصرية أو عرقية . ولذلك فإن كلا من الرابطتين ، توحد فى ثناياها شــعوبا مختلفة من حيث العنصر والعرق ، كما أن الرابطتين ، تلتقيان ــ بناء على مــا تقــدم ــ وتتــداخلان تــداخلا طبيعيا لا تنافر فيه ولا تناقض .[1]

ويمكن أن ننظــر إلى هــذه الحقيقــة ، مــن زاوية أخرى ، فنقول إن معظم العرب المعاصرين افريقيون ، ونلك لأن سكان أفريقيا الشمالية ، يكونون مايزيد على ستين بالمائة (٦٠٪) من سكان العالم العربى كله ــ بما فى نلك مهد العروبة الأول فى آسيا العربية . وبنفس الطريقة ، يمــكن أن يقــال ــ صــدقا كذلك ــ إن ثلث الأفــارقة المعــاصرين عرب ، ونلك لأن أهــل أفــريقيا الشمالية ، يكونون نحو ثلاثين بــالمائة (٣٠٪) مــن

١ ــ راجع فى نلك ــ مثلا ــ كتاب زكى حازم نسيبه : The ideas of Arab وكتاب : Colin Legum Nationalism (Cornel 1959), Pan Africanism (London, 1962).
خاصة فيما يتعلق بفكرتى الزنجية والشخصية الافريقية انظر ايضا البحث الذى نشره الكاتب بعنوان :
Arabism, Africanism and self Indentification in the Sudan فى مجلة
Journal of Modern African Studies,

مجموع سكان القارة الأفريقية .

ومهما تكن الزاوية التى ننظر منها إلى الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية من القارة الأفريقية ، فلا شك ان هذه الأقاليم وسكانها ، تشكل نقاط التقاء مريدة ، تتلاحم فى إطارها العروبة والأفريقية تلاحما ماديا وبشريا وثيقا كما تقدم .

وقد انبثقت عن التفاعل الذى وقع بين العوامل الجغرافية والتاريخية التى ربطت بين العروبة والأفريقية على النحو الذى ذكرنا ، عدة ظواهر حضارية هامة ، نلمسها اليوم فى حياة عدد كبير من المجتمعات الأفريقية المعاصرة .

ومن ابرز تلك الظواهر ، أن أهم اللغات الأفريقية المعاصرة وأوسعها انتشارا – إلى جانب العروبة نفسها – هى السواحلية والهوسوية . ويتميز كل منها بأنها مزيج من العربية واللهجات الأفريقية القديمة .

وما يقال عن السواحلية والهوسوية فى هذا الصدد ، يقال وينطبق ايضا على عدد من اللغات واللهجات الأفريقية الاخرى ، بما فى ذلك الصومالية والهررية (نسبة إلى مدينة هرر) فى منطقة القرن الأفريقى ، والفلانية والتكلورية فى أجزاء القارة الغربية .

أضف إلى ذلك ، أن هذه اللغات جميعها ، قد كتبت ، وظلت آدابها تكتب قرونا عديدة ، بالحروف العربية .

وقد كان من الطبيعى والحال هذه ، أن اهتم الكثيرون من الدارسين – خاصة من المؤرخين المهتمين بالكشف عن جذور الحضارات الأفريقية وأصولها فى الحقب السابقة لهيمنة الاستعمار الأوربى – بتعلم اللغة العربية والآداب الأفريقية المكتوبة بالحروف العربية التى سبقت الاشارة إليها . ذلك أن اللغة العربية – إلى جانب ما احتوته المراجع التى كتبت بها أصلا من كنوز هامة فى التأريخ للشعوب الأفريقية – يمكن أن تعتبر – بحق – أما تولدت عنها اللغات الأفريقية العريقة مثل السواحلية والهوسوية وأخواتها – ولا شك أن الصلة بين العربية وتلك اللغات ، يمكن أن تقارن بالصلة القائمة بين اليونانية واللاتينية القديمتين ، وبين عدد من اللغات الأوربية الحديثة فى المجموعتين الانجلو سكسونية الشمالية ، واللاتينية الجنوبية جميعا .[٢]

وليس من قبيل الصدف ، أن كان الدكتور إبوارد بلايدن (Dr.Edward Blyden) – وهو من آباء القومية الأفريقية ، ويحتل مكانه فى تاريخ الفكر الأفريقى يمكن ان يقارن بمكانة جمال الدين الأفغانى فى تاريخ النهضة الاسلامية المعاصرة – من أكبر المهتمين بهذا الأمر وأولهم . ولذلك ارتحل إلى مصر وسوريا ليتعلم اللغة العربية فيها ، تمهيدا لادخالها فى مناهج الدراسة بالجامعة الليبيرية التى كان قد عين استاذا بها قبل نحو قرن من الزمان .[٣]

ولا يقل دور الديانات فى التوحيد بين الشعوب العربية والأفريقية ، عن دور الألسن واللغات . فقد قدرت نسبة المسلمين بواحد من ثلاثة من مجموع سكان القارة[٤] ، وهى نسبة مازالت تتزايد بسبب تزايد المسلمين وانتشار الاسلام بين الأفريقيين . وتختلف تقديرات هذه الزيادة بالمقارنة مع المسيحية (المدعومة بالسند الخارجى والتنظيمات والخدمات الحديثة ، دعما ليس عند المسلمين نظيره) بنسب تتراوح بين اثنين إلى واحد ، وعشرة إلى واحد .[٥]

هذا ومن المعلوم أن عدد المسلمين من الأفارقة غير العرب ، يزيد كثيرا على عدد المسلمين العرب فى القارتين الآسيوية والأفريقية مجتمعتان .

وغنى عن القول ، إن الفضل فى انتشار الاسلام واللغة العربية – بين الشعوب الأفريقية وغيرها من المجتمعات الانسانية – إنما يعود أصلا لما غرسه الاسلام ونماه فى قلوب معتنقيه من قيم سلوكية واجتماعية ، تضمنت استعداد المسلمين فى كل زمان وكل مكان ، للاختلاط والتزاوج مع من عاشرهم وجاورهم من شعوب وقبائل . وقد نتج عن اختلاط العرب المسلمين وتزاوجهم بسكان القارة الأفريقية الأصليين – من القبط ، والنوبة ، والبربر والزنوج والبانتو الخ – تولد شعوب إسلامية مختلفة الأعراق

---

٢ – انظر كتاب :

William D. Cooley : The Negroland of the Arabs (First published 1841 ; most recently republished in london, 1966) ; Tadeusz Lewicki : Arabic Externel services for the history of Africa. (London, 1972).

(Thenies Hodgkin : Nigerian Perspectives) (Second Edition, Oxford 1976).

٣ – انظر المقدمة التى كتبها Samuel Lewis لكتاب Edward Blyden : Christianty, I slam and the Negro race طبعة إدنبره عام ١٩٦٧ وص ٨

٤ – Ibrahim Abu Lughod : The Islamic Factor in African Rolitics (Orbis, v i i, 2).

٥ – مقتطفا فى دراسة على مزروعى : Political Values and the Educated Class In Africa (London, 1978) p. 136.

James Kritzech and W. H. Lewis : Islam in Africa. (Newyork, 1969) p. 2

والألوان ، استعرب بعضها بسبب إسلامها استعرابا تاما ، أصبحت معه جزاء لا ينفصم عن كيان الأمة العربية الحديثة ، بينما ظلت جماعات أخرى محافظة على لغاتها وثقافاتها القديمة ، فى نفس الوقت الذى ارتبطت فيه بالعرب وببقية الشعوب الاسلامية ، برابطة الاسلام ، وما انبثق عنها من مختلف المؤثرات اللغوية والحضارية .

ولعل من أوضح امثلة ذلك ، الشعوب الناطقة بالسواحلية فى شرق القارة الأفريقية . وقد انصهرت فيها العناصر العربية انصهارا عرقيا ولغويا تاما ، لعله يتجاوز فى اكتماله التلاحم العظيم الذى حدث كذلك بين مجموعات كبيرة من القبائل البربوية الوافدة من المناطق الصحراوية وشمال القارة الأفريقية ، وبين جاورهم من الشعوب القلانية والتكلورية التى انداحت بدورها فى القبائل الهوسوية المتاخمة لها من النواحى الجنوبية .

وهكذا كان الاسلام ، ومازال ، عاملا أساسيا من عوامل الترابط والتلاحم بين الشعوب العربية والأفريقية : دينيا ، وعرقيا ، وحضاريا .

أضف إلى ذلك ، أن المسيحية التى دانت لشتى مذاهبها شعوب افريقية مختلفة أثناء القرون الأخيرة ، عريقة الوجود فى العالم العربى ، تتجاوز — من حيث العراقة والقدم — المسيحية الأوربية التى منها استمدت بعض الشعوب الأفريقية دياناتها ومذاهبها الحديثة ، منذ عهود الاستعمار والاكتشافات الأوربية .

الأسس السياسية المعاصرة

إضافة لما أسلف من الذكر من الروابط الحضارية والانسانية المنبثقة عن التداخل الجغرافى والتاريخى بين العالمين العربى والأفريقى ، فقد جمعت بين هذين الاقليمين الهامين ، عوامل سياسية واقتصادية تعود أساسا إلى التجارب المتماثلة ، والمصالح المشتركة بين العرب والأفارقة ، خاصة فى ميادين النضال من أجل التحرر من هيمنة الاستعمار الأوربى الذى كان قد فرض سيطرته عليهما معا ثم ، بعد تحقق الاستقلال السياسى ، فى مواصلة السعى والجهد من أجل التنمية الاقتصادية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية فى البلاد العربية والأفريقية .

ونظرا لأن مصر كانت من أسبق البلاد العربية والأفريقية لتحقيق قدر كبير من الاستقلال السياسى والاقتصادى ، خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد كان من الطبيعى أن تلعب دورا قياديا فى دعم الحركات التحررية والاستقلالية : ليس فقط فى الجزائر والمغرب وتونس وغيرها من البلاد العربيه ، بل ايضا فى كينيا والكونغو وجنوبى القارة الأفريقية .

ونفس الطريقة — إن لم يكن بدرجة أكبر وأبعد — فقد أصبحت الجزائر ، بعد أن انتزعت استقلالها فى أعقاب حرب تحريرية ضروس نادرة المثال ، ومازالت ، درعا متينا وسندا قويا للحركات والاتجاهات التحريرية السياسية والاقتصادية والثقافية فى مختلف بقاع العالم ، وخاصة فى بلاد العالم الثالث : آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية .

وعلى نفس المنهج ، سارت غانا — وقد كانت أسبق البلاد الأفريقية غير العربية لتحقيق استقلالها السسياسى — خاصة على عهد الرئيس الراحل كوامى نكروما ، الذى بذل جهودا كبيرة فى دعم الحركات الاستقلالية خاصة فى جنوبى القارة الأفريقية .

فى هذا الاطار التاريخى ، عقد أول مؤتمر للبلاد الأفريقية المستقلة ، وذلك بدعوة من الرئيس نكروما ، فى عاصمة بلاده (اكرا) فى ابريل عام ١٩٥٨ . وقد كان من قبيل الصدف المبشرة بالخير والازدهار لمستقبل التعاون بين العرب والافارقة ، أن الدول الست التى استركت فى ذلك المؤتمر الرائد (وهى إثيوبيا ومصر وغانا وليبيريا والمغرب والسودان) قد جاءت قسمة بين البلاد العربية والافريقية ، من حيث الهوية الثقافية الحضارية ، وإن جمعت بينها هموم القارة الأفريقية وتطلعات شعوبها ، عربية وغير عربية .

هذا وقد ظلت نفس الروح مزدهرة تربط بين تلك الدول — لا سيما التى عرفت منها بمجموعة الدار البيضاء — إلى أن انشئت منظمة الوحدة الأفريقية ، إذ ضمنت ميثاقها ، فأصبحت بذلك صفة ملازمة لها .(٦)

ولكن مر عقد كامل من الزمان بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٢ ، دون أن تترجم تلك الروح والمبادىء إلى أعمال وأفعال ، لا فى تصرفات المنظمة الأفريقية ، ولا فى تحركات الجامعة العربية . بل إن كثيرا من الدول الأعضاء فى المجموعتين ، ظلت تنتهج سياسات مناقضة تماما لمصالح وصيفاتها الأخر . ولعل أوضح مثل لذلك ، أن عددا من البلاد الأفريقية غير العربية ، أقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية — بل وعسكرية — حميمة مع إسرائيل ، بينما ظلت بعض الدول العربية ، تتعامل تجاريا واقتصاديا مع حكومة جنوب أفريقيا وغيرها من النظم الاستعمارية والعنصرية القائمة عندئذ فى جنوب القارة الأفريقية .

وقد أسفرت عن تلك التصرفات المتناقضة مع مبادىء

٦ — انظر مثلا كتاب :

Zdenek Cervenka : The Organisation of African Unity and its charter (London, 1968).

المنظمة والمتجاهلة فى ذات الوقت لما بين الدول الأعضاء فيها من مصالح وأهداف ، نتائج وخيمة نذكر ، منها على سبيل المثال ، سقوط مشروع القرار الذى تقدمت به الصومال فى أعقاب حرب الأيام الستة طالبة فيه من منظمة الوحدة الأفريقية ، شجب العدوان الصهيونى ، ودعم مصر بوصفها دولة أفريقية وقع عليها العدوان . سقط المشروع الصومالى ، وأجازت المنظمة بدلا منه ، بيانا باهتا عبر عن « قلق » الدول الأعضاء تجاه احتلال جزء من أرض مصر من قبل دولة أجنبية ، كما عبر عن « تعاطف » الدول الأعضاء مع مصر ، وعن التزام تلك الدول بالسعى فى نطاق الأمم المتحدة ، لتحقيق جلاء قوات الاحتلال عن الأراضى المصرية .(٧)

إلا أن الوضع تحول تحولا كبيرا أثناء السنوات الخمس التالية

وقد نتج نلك التحول ، عن عدد من العوامل والأسباب : من أهمها تزايد اقتناع الأفارقة مع مرور الأيام ، بعدم جدوى الاعتماد على الدول الغربية فى دعم الاستراتيجية الأفريقية الهادفة لتحرير جنوب القارة من سيطرة الانظمة العنصرية ، وذلك فى وقت أخذت الدول العربية ــ الآسيوية والأفريقية جميعا ــ فى التجاوب بصورة أكثر صدقا وفعالية مع الأفارقة ، فى دعم جهودهم الرامية للانعتاق من هيمنة النظم الاستعمارية والعنصرية فى جنوبى القارة الأفريقية .

وفى تلك الفترة أيضا ، تكشفت حجب الدعاية الاسرائيلية ومساعيها الدبلوماسية التى كانت قد أوهمت الكثيرين فى القارة الأفريقية ، بأن إسرائيل صديقة الأفارقة ، وحليفهم الطبيعى واتضح ، على العكس من تلك الادعاءات ، أن إسرائيل لم تكن فقط صديقة حميمة للدول الغربية التى ظلت تدعم النظم العنصرية فى جنوب القارة الأفريقية بالمال والخبرات والسلاح ، بل اتضح أيضا أن إسرائيل ــ كما ابانت التقارير السنوية للجنة الأمم المتحدة الخاصة بمقاومة التمييز العنصرى ــ قد غدت حليفا مباشرا لتلك النظم الاستعمارية والعنصرية ، وأنها ظلت تقوى صلاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، بصورة مطردة مع حكومة جنوب أفريقيا .

بل ، فوق نلك كله ، نشرت عدة مصادر أخرى موثوق بها كذلك ــ من بينها هيئة الاذاعة البريطانية ولجنة التحرير المتفرعة عن منظمة الوحدة الأفريقية ــ تقارير أوضحت أن عددا من المرتزقة والخبراء العسكريين الاسرائيليين ، شاركوا بصورة مباشرة فى الحملات العديدة التى كانت النظم العنصرية فى جنوب القارة الأفريقية توجهها لضرب حركات التحرير الوطنية ، بينما نشرت تقارير كثيرة أخرى ، عن إسهام اسرائيل وخبرائها فى دعم صناعة الأسلحة فى جنوب افريقيا ، وفى إنشاء صناعة الأسلحة النووية على وجه الخصوص .(٨)

ولا غرابة مطلقا فى ازدهار الصداقة والتحالف بين حكومتى إسرائيل وجنوب أفريقيا على النحو المتقدم : بل ، على العكس تماما ، يمكن أن ينظر إلى نلك التحالف غير المقدس ، بوصفه نتيجة منطقية معقولة لطبيعة النظامين والمصالح المشتركة بينهما .

فالنظامان القائمان فى إسرائيل وجنوب أفريقيا ، كلاهما استعمارى يعتمد على القوة والارهاب فى إرساء دعائمه فى أرض لم تكن أرضه أصلا ، ثم فى قهر الوطنيين والسعى لكسر شوكتهم أمام جبروته . وكلاهما عنصرى يستلهم مبررات وجوده من فلسفة استعلانية خاطئة ، يدعى أصحابها بناء عليها ، أنهم أفضل عنصرا ، وأسمى عرقا من أصحاب الأرض الأصليين . وكلاهما ــ ثالثا ، ولذلك كله ــ حليف طبيعى لقوى الاستعمار العالمى : منه منشؤه ، وعليه اعتماده ، وإليه ولاؤه ومعاده .(٩)

واذا كان الدهاء السياسى والمكر الدبلوماسى والاعلامى ، قد نجحا أول الأمر فى إخفاء الحقائق وتمويهها على الكثيرين ، فقد تكشفت تلك الحقائق جلية عارية بعد حين ، فأدركها كل باحث عنها ــ بما فى نلك المسئولون الموجهون فى المنظمة الأفريقية والجامعة العربية على السواء .

أما فى نطاق المنظمة ، فقد ازداد الأمر وضوحا لما رفضت إسرائيل الاستجابة للجنة السلام الأفريقية عام ١٩٧١ : فكان رفضها بمثابة التأكيد لما سبق أن علم من نهجها التوسعى وسياستها المناقضة للمبدأ القانونى الدولى ، الذى يقضى بتحريم الاستيلاء على الأراضى بالقوة .

ولم يكن مستغربا ، والحال هذه ، أن تبنت المنظمة فى مؤتمرها التالى الذى عقد فى الرباط عام ١٩٧٢

---

٧ ــ انظر :

Zdenek Cervenka : The Unfinished Quest for Unity Africa and the OAU (London, 1977) p. 158.

٨ ــ نفسه :

٩ ــ من الكتابات التى ركزت على هذا الجانب من الموضوع :

Richard P. Stevens and Abdel Wahab Elmesiri : Israel and South Africa. New York, 1976)

Ibrahim Abo Lughod and B. Abo Loban :

Settler Regines in Africa and the Middle East -the Illusian Endnianc (I lirois, 1974).

مشروع قرار شديد اللهجة ، لم يقف عند حد الادانة لاسرائيل وسياستها التوسعية ، بل التزمت دول المظمة بموجبه ، يمنح مصر مساندتها الفعالة من أجل استرداد الأراضى المحتلة .

وقد زاد الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين ، تلك المعانى إيضاحا وتثبيتا أثناء مؤتمر المنظمة الذى عقد فى أديس أبابا العام التالى ، إذ قال إنه لا يجوز لافريقيا أن تتخذ موقفا معينا من الاستعمار فى جنوب القارة ، ثم تقف موقفا آخر من نفس ذلك الاستعمار فى شمال القارة .

ومن هذا المنطلق ، أصدرت المنظمة فى التاسع والعشرين من شهر مايو عام ١٩٧٣ قرارا أصبح نقطة تحول فى تاريخها وفى تاريخ التضامن السياسى بين العرب والافارقة المحدثين . فقد تضمن القرار تحذيرا رسميا لاسارئيل ، بأن رفضها الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة ، يعتبر اعتداء على القارة الأفريقية وتهديدا لوحدتها ، وأن الدول الأعضاء فى المنظمة ، تعتبر نفسها لذلك مدعوه لأن تتخذ — منفردة أو بصورة جماعية — أية إجراءات سياسية واقتصادية مناسبة لصد ذلك العدوان .

وفى أثناء الشهور الأربعة التالية ، وضعت هذه الأقوال موضع التنفيذ من قبل ثمانى دول أعضاء فى المنظمة : وذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل . وبعد اندلاع نيران القتال فى أكتوبر ١٩٧٣ حذت إحدى وعشرون دولة أخرى ، حذو الثمانى الأول ، فقطعت علاقاتها مع إسرائيل تباعا أثناء الأسابيع القليلة الواقعة بين الرابع من أكتوبر والثلاثين من نوفمبر . واستمر عدد الدول الأفريقية المقاطعة لاسرائيل يتزايد أثناء الأسبوع الأول من ديسمبر ، حتى بلغ اثنين وأربعين : أى جميع الدول الأعضاء فى المنظمة الأفريقية ، باستثناء الأربع الواقعة تحت النفوذ المباشر لجنوب أفريقيا : وهى ملاوى وليسوتو وسواتزيلاند وبتسوانا .(١٠)

وهكذا استجابت الغالبية العظمى من الدول الافريقية غير العربية لزميلاتها العربيات التى كانت أكثرها أيضا قد قطعت علاقاتها مع حكومات جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا ، وذلك باتخاذ موقف مماثل من إسرائيل . وبذلك بلغ التعاون العربى الأفريقى درجة عالية من التنسيق والفعالية فى مجال العمل السياسى .

نحو تعاون أشمل : المال والاقتصاد

ولكن التحالف السياسى بطبيعة الحال ، لم يكن ليكفى أو يؤتى ثماره المرجوه ، ما لم ترافقه وتدعمه جهود مماثلة فى ميادين التعاون الاقتصادى .

ومن ثم فقد قام نزو ايكانجاكى ، السكرتير الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، فى نوفمبر ١٩٧٣ مناشدا الدول العربية ، ....

استعمال سلاح البترول والمقاطعة الاقتصادية فى مقاومة النظم العنصرية القائمة فى جنوب القارة الأفريقية . وفى يوم ٢١ نوفمبر تبنت المنظمة الأفريقية ، نداء سكرتيرها بصفة جماعية . وطلبت المنظمة — إضافة لذلك — توفير أقدار كافية من النفط للدول الأفريقية وبأثمان مخفضة ، وذلك نظرا لأن تلك الدول (ولاسيما التى لا تنتج النفط منها) قد اضيرت كثيرا — ليس فقط بزيادة الاسعار التى اعقبت قطع البترول عن الدول الغربية التى كانت تعتمد عليها فى تأمين حاجتها من المواد النفطية ، وإنما أيضا بانخفاض الكميات المصدرة اليها من تلك الدول بعد المقاطعة العربية .

واستجابة لتلك النداءات ، أعلن رؤساء الدول والحكومات العربية عقب اجتماعهم الذى عقد فى الجزائر بعد ذلك باسبوع واحد : فرض مقاطعة نفطية صارمة على النظم العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا والمستعمرات البرتغالية ، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية التى كانت قائمة حتى ذلك الحين بين بعض الدول العربية وبين النظم العنصرية فى القارة الافريقية ، ودعم حركات التحرر الأفريقية من قبل الدول العربية ، سياسيا وماديا(١١) .

وإضافة لما تقدم دعا الزعماء فى اجتماعهم المذكور الى عقد مؤتمر قمة عربى افريقى مشترك يكون الغرض منه بحث الوسائل اللازمة والسبل المؤدية لتوسيع ودعم التعاون العربى الأفريقى فى كل الميادين وعلى جميع المستويات .

وتأكيدا لاعزامهم سلوك نهج عملى فى تحقيق ما دعوا اليه ، قرر الزعماء العرب فى نفس الاجتماع ، إنشاء مصرف عربى خصيصا لدعم التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية — وقد افتتح بالفعل البنك المعنى فى (يناير عام ١٩٧٥) وذلك فى الخرطوم ، العاصمة السودانية ، وبرئاسة مدير تونسى مقتدر . وكان رأسمال البنك الأول ٢٣١ مليون دولار ، ثم زيد المبلغ عام ١٩٧٧ الى ٧٤٠ مليون دولار(١٢) .

وبذلك أصبح البنك قناة رئيسية من القنوات الموجهة

---

١٠ — انظر كتاب Ceruenka الأخير ، ص ١٦٤

١١ — E. C. Chibwe : Afro Arab Relations in the New World Order (London, 1977) p. 75.

١٢ — كانت التسمية المقترحة اصلا لهذا البنك هى « المصرف العربى للتنمية الصناعية والزراعية فى افريقيا » .

للمعونات الاقتصادية العربية للقارة الأفريقية خارج دائرة الاتفاقات الثنائية .

وكما قد يتوقع ، فان البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية ، ينسق مساعية التنموية والاقتصادية مع بنك التنمية الأفريقى الذى كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد أنشاته فى داكار عاصمة الجمهورية السنغالية(١٣) .

وقد سار البنك منذ إنشائه سيرة محمودة أشاد بها عدد من الخبراء والمسؤولين الافارقة فى دعم مشاريع التنمية المقدمة من قبل مختلف الدول الأفريقية : وذلك بمد الحكومات المعنية بالخبرات الفنية التى تحتاج إليها ، إضافة إلى اقراضها المبالغ اللازمة لانشاء وتسيير مشاريعها التنموية مقابل فوائد متهاودة تتراوح بين ١٪ و ٦٪(١٤) .

هذا وكانت منظمة البلاد العربية المصدرة للنفط ، قد أنشات عام ١٩٧٤ صندوقا خاصا بدعم مشاريع التنمية الأفريقية ، وذلك بتمكين الحكومات الأفريقية التى أضيرت بزيادات أسعار النفط عقب عام ١٩٧٣ من الحصول على قروض مالية عاجلة مقابل فوائد اسمية ، وكان الصندوق قد أنشىء برأسمال قدره مائتى مليون دولار زيدت فيما بعد إلى اربعمائة مليون دولار .

ونظرا للتشابة الكبير بين أغراض الصندوق والبنك ، فقد أدمجت إدارة الصندوق فى إدارة المصرف منذ ابريل ١٩٧٦ : ولكن مازالت مساهمات الصندوق فى دعم مشاريع التنمية الأفريقية تتزايد داخل هذا الاطار الادارى الجديد .

وثمة مؤسسة ثالثة تعنى بتوجيه المعونات العربية للبلاد الأفريقية ، وهى الصندوق العربى للعون الفنى لأفريقيا — وكان هذا الصندوق قد أنشىء عام ١٩٧٣ برأسمال قدره ١٥ مليون دولار زيد فيما بعد إلى ٢٥ مليون دولار . وتختلف هذه المؤسسة عن سابقتيها فى اختصاصها بالمعونات الفنية دون المالية ، ثم بانها تشمل بعناياتها جميع أقطار القارة الأفريقية ، عربية وغير عربية ، بينما تحصر المؤسستان الأوليان جهودهما فى دعم مشاريع التنمية الاقتصادية فى البلاد الأفريقية غير العربية .

هذا واستجابة لطلب تقدمت به منظمة الوحدة الأفريقية لمد الدول الاعضاء فيها بالمزيد من المعونات ، فقد التزمت الدول العربية المنتجة للنفط اثناء مؤتمر القمة العربى الأفريقى المشترك الذى عقد فى القاهرة من السابع إلى العاشر من اذار (مارس) سنة ١٩٧٧ : بدفع بليون ونصف بليون من الدولارات دعما وعونا لزميلاتها الأفريقيات . وقد وصفت الاستجابة العربية فى تلك المناسبة من قبل بعض المراقبين — وبحق — بانها مدهشة فاقت كل تصور .

وإضافة الى ذلك الالتزام المالى الضخم ، فقد تمخض مؤتمر القمة العربى الأفريقى المشترك ، عن عدد من القرارات الهامة القاضية بتنسيق جهود الدول المعنية فى ميادين التجارة ، والتعدين ، والزراعة ، والصناعة ، وصيد الأسماك ، والغابات ، والطاقة ، والمياه . كما أصدر المؤتمر بيانا وبرنامج عمل ، استهدفا تقوية التعاون السياسى والدبلوماسى ، وتنسيق الجهود فى ميادين التربية والثقافة والعلوم وسائر الشئون الاجتماعية . وبذلك وضع أساس صرح شامخ وبرنامج طموح من اجل التعاون الشامل بين الدول العربية والأفريقية .

ونظرا لأن الدول العربية والأفريقية الستين ، التى اجتمع ممثلوها فى ذلك المؤتمر التاريخى ، كانت فى واقع الأمر كتلة من أعظم الكتل الدولية المصدرة للنفط والمواد الأولية الأخرى ، فقد كان من البدهى ، أن برنامج العمل الذى تبنته عندئذ — إذا وضع موضع التنفيذ — ستكون له آثار تاريخية خطيرة وكبيرة : ليس فقط فى حياة العرب والأفارقة الذين يهمهم الأمر بصورة مباشرة ، بل فى مسار العلاقات الدولية عامة ، ولاسيما فى تطور العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية فى العالم .

عقبات على طريق المستقبل .

تناولنا فى الصفحات المتقدمة من هذا البحث ، الجذور الحضارية والثقافية للتعاون العربى الأفريقى ، ثم تحدثنا عن الانجازات التى استكملت داخل ذلك الاطار فى ميدانى التعاون السياسى والاقتصادى .

أما فى الصفحات التالية ، فنعرض لبعض المشاكل التى واجهت التعاون العربى الأفريقى ، وما زالت تعرقل تقدمه حتى اليوم .

ولعل مما تجدر الاشارة إليه ابتداء وقبل التعرض لتفاصيل أية من المشكلات التى سنذير عليها الحديث ، أن التعثر — لاسيما فى بداية الطريق كما هى الحال بالنسبة لما استحدث مؤخرا من نظم التعاون بين البلاد العربية والأفريقية — امر طبيعى لا غرابة فيه ، ولا شذوذ . نعلم ذلك من التجارب المماثلة التى جرت وما زالت تجرى بغية التنسيق والتوحيد بين الدول الأعضاء فى مختلف المنظمات الاقليمية : بما فى ذلك الجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية . بل إن تجارب الكثير من الدول والاقطار المفردة — خاصة فى بلاد

---

١٣ — للاستزاده من التفاصيل المتعلقة ببنك التنمية الافريقى راجع كتاب Chibwe المذكور لا سيما صفحات ٧١ الى ٧٨ .

١٤ — نفسه .

العالم الثالث ـ لتثبت لنا أيضـا ، أن دعم التعـاون والتكامل حتى بين أهل البلد الواحد ، ليس من الغايات التى يمكن إدراكها من أول وهلة ، ودون التعرض لكثير أو قليل من المشاكل والمصـاعب . ولكن التجـارب دلت كذلك عى أن إخلاص النوايا ، ووضوح الفكرة والمثابرة فى السعى ، لابد أن تؤدى إلى النجاح فى حل المشـكلات وتخـطى العقبـات : محلية كانت ، أو قـومية ، أو إقليمية .

من أولى المشكلات التى واجهـت التعـاون العـربى الأفريقى فى اعقـاب أزمـة الطـاقة الشـهيرة عام ١٩٧٣/١٩٧٤تلك التى نشأت بسبب الاقتراح الذى كان قد تقدمت به بعض دول منظمـة الوحـدة الأفـريقية إذ ذاك :-مطالبة الدول العـربية المصـدرة للنفـط ، ببيع كميات كافية منه للدول الأفريقية باسعار منخفضـة عن الاسعار التى كان يجرى بها التعامل عندئذ فى الأسواق العالمية .

ولكن الدول العربية المعنية ـ مع تقديرها للاعتبارات السياسية القائمة عندئذ ـ رات الا سـبيل للاسـتجابة لذلك المطلب ، بالرغم مما ابدته نيجيريا بوصفها أكبـر الدول الأفريقية غير العربية إنتاجا للنفط أول الأمـر ، من استعداد لبيع نفـطها للبـلاد الأفـريقية الأخـرى باسعار مخفضة . وقد اعتمدت الدول العربية فى رفضها الاقتراح على ثلاثة اسباب رئيسية : ـ

أول تلك الاسـباب : أن أسـعار النفـط إنمـا كانت تحدد ـ لا بوساطة تلك الدول العربية وحدها ـ بل من قبل منظمة الدول المصـدرة للنفـط (الأوبيك) التـى تشمل عضويتها العديد من الدول غير العربية : آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية ، وتعتبر بعضها مـن أكبـر الدول المصدرة للنفط فى العالم : مثل إيران وفنزويلا .

التعهدات المقدمة من البلدان العربية ومؤسسات التنمية الممولة اساساً من هذه البلدان الى افريقيا

(١٩٧٣ـ ١٩٧٨)

(بملايين الدولارات)

البلد او المؤسسة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	المجموع الكلي
البلدان العربية الاعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط	١٤٩,٥٢٩	٢٣٩,٩٣٨	٥٥٨,٣١٤	٦٠٤,٥٩١	٤١٢,٣١٢	٤٧٣,٢٤٨	٢٥٣٨,٠٣١
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي				٠,٠٥٠			٠,٠٥٠
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا			٨١,٦٠٠	٦١,٩٠٠	٦٦,٢٤٠	٧٧,٨٧٠	٢٨٢,٦١٠
الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية		٧٩,٨٥٠	٧٢,١٥٠	٥٦,٥٠٠	١٣,٢٤٤		٢٢١,٧٤٤
الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية				٠,٤٥٧	٢,٥١١	٢,٩٣٤	٥,٩٠٢
البنك الاسلامي للتنمية				٧,٠٠٠	٢٥,٤٧١	٦٤,٥٤٨	٩٧,٠١٩
الصندوق الاسلامي للتضامن			٥,٩٥٠			٤,٥٠٠	٩,٦٥٠
الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط				٧٧,٣٥٠	٦٨,٥٦٠	٧٤,١٠٠	٢٢٠,٠١٠
البنك العربي ـ الافريقي		٢,١١٨	٦,٢٤٥	٩,٨٤٤	٤,٥٠٠	١,٠٠٠	٢٣,٨٠٧
البنك الدولي ـ العربي				١,٥٠٠			١,٥٠٠
صندوق النقد الدولي (تسهيلات نفطية)		١٢١,٩٤٤	٢٦٧,٨٦٢	٨٣,٧٠١			٤٧٣,٥٠٧
المجموع الكلي	١٤٩,٥٢٩	٥٤٣,٨٥٠	٩٩١,٤٢١	٩٠٢,٨٩٣	٥٩٢,٨٣٨	[illegible]	٢٨٧٢ ٨٣١

أما السبب الثانى : فهو أن ثنائية الأسعار كانت ستفتح الباب عريضا لشركات النفط التى تعتمد عليها البلاد الأفريقية ومعظم بلاد العالم الثالث ، فى تأمين حاجاتها النفطية للتلاعب بتلك الأسعار ، بغية زيادة أرباحها بطرق غير شرعية .

أما ثالث الأسباب التى رفض الاقتراح من أجلها : فهو أن ثنائية الأسعار كانت ستؤدى — لا محالة — لقيام سوق سوداء يعاد فيها تصدير كميات النفط المشتراة باسعار مخفضة لتباع باسعار أعلى — مما يضر بمصالح المستهلكين والمنتجين جميعا .

بناء على تلك الاسباب ، استقر الرأى اخر الأمر ، على أن تؤمن حاجة البلاد الأفريقية من النفط العربى ، ولكن دون الالتزام بفكرة الاسعار المزدوجة . وعوضا عن العمل بتلك الفكرة ، أخذت البلاد العربية المنتجة للنفط (كما رأينا اعلاه) تعمل على إنشاء ارصدة خصصت للتخفيف الفورى من حدة الأزمات التى تعرضت لها البلاد الأفريقية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية ، كما انشأت البلاد العربية ، عددا من المصارف وصناديق النقد ، لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد الأفريقية .

وبالاضافة إلى كل تلك الجهود والاجراءات الجماعية ، فقد كانت هناك أيضا ، وبطبيعة الحال ، مجموعة لا يستهان بها من اتفاقيات التعاون الثنائية بين مختلف الاقطار العربية والأفريقية .

ومن المشكلات الكبرى التى مازالت تواجه التعاون العربى الأفريقى أيضا ، أن كثيرا من المستثمرين من البلاد المنتجة للنفط (من العرب ، والنيجيريين والايرانيين ... إلخ .) مازالوا يؤثرون استثمار اموالهم — لا فى البلاد الفقيرة غير المنتجة للنفط فى العالمين العربى والأفريقى حيث تشتد الحاجة لتلك الاستثمارات — بل فى أوربا وأمريكا ، حيث تقل الحاجة إليها كثيرا عما هى عليه فى أفريقيا والبلاد العربية ، وحيث يمكن أن تستعمل تلك الاستثمارات ، بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، لعرقلة المشاريع التنموية والاستراتيجيات السياسية أيضا فى البلاد العربية والأفريقية جميعا .

أما أسباب هذه التصرفات التى تعود بالأذى والضرر على بلاد أصحابها ومقترفيها ، فليست بخافية . ولعل أهمها الحرص على ضمان تلك الاستثمارات وسلامتها . ولكن ذلك من الأمور التى تنبهت معظم الدول الأفريقية والعربية الراغبة فى اجتذاب الخبرات ورؤوس الأموال الأجنبية لأهميتها ، وسنت القوانين اللازمة لتأمين الاستثمارات الأجنبية بداء عليها .

ثم إن الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العربى الأفريقى المشترك الذى عقد فى القاهرة فى مارس ١٩٧٧ قد اكدا كذلك — ليس فقط على ضرورة دعم وتشجيع الاستثمارات والتجارة بين دول الاقليمين — وإنما ، أيضا ، على احترام وحماية سيادة الدول على ثرواتها .

ولكن الوضع لم يزل على ما كان عليه .

وكما قال الرئيس الزامبى كينيث كاوندا اثناء مؤتمر القمة العربى الأفريقى المشترك : إن مأساة العرب والافارقة فيما يتصل بهذا الأمر ، إنما نتجت عن انعدام الوحدة بينهم ، وعن عجزهم المشترك فى تنسيق ثرواتهم الطبيعية والانسانية الضخمة وتعبئتها بما يحقق مصالحهم . ثم عن سوء تقديرهم لما أوتوا من مقدرة للنمو والتقدم ، اعتمادا على أنفسهم . وأخيرا ، نتيجة لقلة ثقتهم فى بعضهم بعضا .

وقد ضرب الرئيس كاوندا الأمثلة لكل ذلك : مشيرا إلى أن زامبيا مازالت تشترى ما تحتاج إليه من الكاكاو الذى تنتجه غانا من أسواق لندن ، كما تشترى النفط السعودى من نيويورك . وبالمثل فان الدول العربية ، مازالت تشترى ما تحتاج إليه من تبغ وشاى ونحاس تنتجه البلاد الأفريقية من الأسواق الأوروبية ، فى نفس الوقت الذى مازالت البلاد الأفريقية تعتمد فيه على المصارف واسواق النقد الأوروبية ، للاستدانة بغرض تمويل مشاريع التنمية فيها .

وغنى عن القول ، إن كل تلك الأوضاع ، مما ينبغى أن يغير ويصحح — عاجلا ودون تاخير .

وثمة مجموعة ثالثة من المشاكل التى تقف بين البلاد العربية والأفريقية (بل وبلاد العالم الثالث بصورة عامة) وبين ما تصبو إليه حكوماتها وشعوبها من تعاون وتقدم . وترجع تلك المجموعة من المشاكل ، إلى أن الدول المعنية ذات كيانات سياسية واقتصادية هشة ، تجعلها عرضة ، على الدوام ، لتغلغل المصالح الأجنبية وهيمنتها عليها بطرق مباشرة أو غير مباشرة .

ومن المعلوم أن الاخطار التى تهدد بلاد العالم الثالث (والبلاد العربية والأفريقية من بينها) فى هذا الباب ، لا تصدر فقط عن الدول المتقدمة والكبرى وأجهزتها المتخصصة فى التجسس والتخريب ، وإنما تأتى أيضا من الشركات العالمية الضخمة وعملائها الدوليين والمحليين .

وبما أن مصالح تلك الدول والشركات ، تصبح مهددة باى نجاح كبير تصيبه الدول العربية والأفريقية متفرقة ، أو بالتعاون فيما بينها ، فمن الطبيعى أن تكون الجهود المبذولة فى هذا الصدد من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية مثلا ، مستهدفة من قبل تلك الدول والشركات الكبرى . ذلك أن نجاح الدول العربية والأفريقية ومثيلاتها فى تعبئة شعوبها ،

واستغلال ثرواتها الطبيعية بما يحقق مصالح أهلها ، يشكل تهديدا مباشرا لأنماط العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية القائمة ، والتى تمكن البلاد المتقدمة والشركات الكبرى من استغلال تلك الموارد لمصلحتها ، ومن الهيمنة على اجزاء كبيرة من العالم اقتصاديا وسياسيا ، بل وثقافيا كذلك .

وقد شهد العالم ـ ومازال يشهد ـ امثلة كثيرة للتدخل التخريبى لتلك الدول والشركات : لعل من أوضحها ما حدث بالأمس القريب من حروب وتخريب فى كاتانجا ، وبيافرا ، وجنوب السودان .

وإذا كان التدخل الذى تم فى مثل هذه الحالات الثلاث عسكريا وسافرا ، فانه يحدث اليوم بوسائل خفية أكثر مكرا ودهاء ، وبالتالى أشد فتكا ومضاء : مستهدفة ، بصورة خاصة ، استراتيجيات التنمية والتعاون الاقليمى ، التى تعتبر مشاريع التنمية والتعاون العربية الأفريقية من أكثرها طموحا ، وأجودها تصميما .

وكما استخدمت الدول والشركات المعادية بالأمس ، أساليب الرشوة والفساد والاغتيال لاثارة الحزازات القبلية والنزاعات الاقليمية داخل عدد من البلاد كالكونغو والسودان ونيجيريا ، فان نفس تلك القوى مازالت تسعى لتقويض جهود العالم الثالث الانمائية واستراتيجياته السياسية التعاونية ، باثارة النعرات العنصرية والعرقية ، ومختلف ضروب الفرقة والتشتت بين الدول المعنية ، بما فى ذلك الدول والشعوب العربية والأفريقية .

وكل ذلك ، بالطبع ، مما يستوجب المزيد من اليقظة والحذر وينبغى أن يشحذ همم البلاد المعنية ، للابتعاد عن مهاوى الخلاف والفشل ، والمضى قدما فى سبيل التعاون الرصين والعمل المحكم المتين[١٥] .



١٥ ـ من الدراسات الجيدة التى انجزت بعد الفراغ من إعداد هذه المحاضرة ، رسالة الماجستير التى كتبها السيد رحمه الله محمد عثمان بعنوان :

Arab Aid to Africa, 1974 - 1977 : Cooperation between Underdeveloped Countries.

وهى دراسة موثقة ناقدة اعدها بمعهد الدراسات الاسيوية والافريقية بجامعة الخرطوم عام ١٩٧٩ وعلها تنشر ـ بعد شىء من التعديل الطفيف فى وقت قريب .



أزمة السياسة الخارجية الأمريكية فى الثمانينات

د . محمد السيد سليم

مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

لا يحتاج المرء إلى قدر كبير من التأمل لكى يتبين أن السياسة الخارجية الأمريكية تمر بمرحلة عاصفة تتصارع فيها مجموعات من العوامل والقوى والتصورات إلتى تضع السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى النهاية فى أزمة حقيقية ويكاد أن يجمع محللو السياسة الخارجية الأمريكية على وجود تلك الأزمة ، وإن كان لايوجد هناك أجماع على مصادرها ، وطرق التخلص منها . ففى مقالة كتبها فى مجلة « الشئون الخارجية » سنة ١٩٨٠ استهل جورج بول تحليله للسياسة الخارجية الأمريكية بوصفى ١٩٨٠ بأنها سنة كئيبة بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة (١) . وقبله كتب روبرت تكر فى نفس المجلة مؤكدا الأحساس بتدهور مركز الولايات المتحدة الدولى وبالذات بعد الثورة الأيرانية (٢) . وفى مجال الدراسات الأكاديمية كتب الأستاذان كيجلى وماكجوان مقالة حديثة مؤكدان فيها وجود تلك الأزمة نتيجة وجود تغيرات هامة فى النظام الدولى لاتستطيع

(١) George Ball , «Reflections on a heavy year, » Foreign Affairs, (59), 3, 1980 : 474 – 499.

(٢) LRobert Tucker, « America in decline : the foreign policy of maturity, » Foreign Affairs, (58) 3, 1979 : 449 – 484.



الولايات المتحدة التكيف معها . [٣]

فى هذه الدراسة سنحاول تحليل مصادر وأشكال هذه الأزمة ، وهى فى نظرنا تكاد تدور حول ثلاثة محاور : المحور الأول ، هو الأزمة الهيكلية التى تتميز بها السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنة ١٩٧٦ ، ولكنها تتخذ أبعادا خاصة أخرى فى الثمانينات فى ظل إدارة الرئيس ريجان .
والمحور الثانى ، هو افتقاد النخبة السياسية والثقافية الأمريكية إلى بؤرة اتفاق عام حول التوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية فى الثمانينات . أما المحور الثالث ، فهو يدور حول خطل بعض الافتراضات والتصورات التى تدور حولها السياسة الأمريكية الراهنة ، وأثار ذلك على صياغة السياسة الخارجية الأمريكية .

الأزمة الهيكلية فى السياسة الخارجية الأمريكية

يوضح استقراء السياسة الخارجية الأمريكية منذ سنة ١٧٧٦ أن تلك السياسة تتميز بوجود أزمة هيكلية دورية كامنة فى طبيعة المجتمع الأمريكى ، كما أنها تظهر عبر فترات تاريخية ثابتة وأضعة صانع قرار

(٣) Charles Kegley and p. Mc Gowan, « Environmental changes and the future America's foreign policy : an introduction. » in C. Kegley and P. Mc Gowan, eds. Challenges to America. United States foreign Policy in the 1980 s. Sage, 1979 : 13 – 14.

السياسة الخارجية فى تناقض بين القوى الهيكلية فى المجتمع وبين ما يتصوره لمصلحة قومية أمريكية . هذه الأزمة تتخذ أبعادا وأشكالا محددة فى فترة الثمانينات ، كما انها تنعكس على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى شكل تضخيم الوزن النسبى لبعض فئات المجتمع الأمريكى فى عملية صنع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

يكمن أساس أزمة السياسة الخارجية الأمريكية فى ظاهرة وجود « مزاج أمريكى عام .. Public mood يتعلق بالسياسة الخارجية ، تشكل الحدود الرئيسية التى يتعين على الرئيس الأمريكى ان يعمل فى اطارها ، بل وقد يتناقض فى بعض الأحيان مع ماقد تتصوره النخبة السياسية فى بعض الأحيان على أنه « المصلحة القومية » الأمريكية . بعبارة أخرى ، فإنه رغم أن السياسة الخارجية الأمريكية هى فى النهاية – شأنها شأن الدول الأخرى – من صنع النخبة السياسية إلا أن المزاج العام للمجتمع الأمريكى يضع حدودا لتلك السياسة بحيث أن الرئيس الذى حاول معارضة هذا المزاج العام فى سياسته الخارجية كان نصيبه الخسارة كما حدث بالنسبة للرئيس ويلسون (عصبة الأمم) . والرئيس جونسون (فيتنام). يقصد بالمزاج العام – فى هذا السياق – مجموعة الاتجاهات والمشاعر العامة التى تسيطر على جيل معين إزاء القضايا الكبرى ، أى انه ينصرف إلى التوجه العام للمواطنين أزاء دور السلطة فى المجالات الخارجية والداخلية . وهو بذلك يختلف عن الرأى العام الذى يقتصر على مجموعة أراء محددة أزاء قضايا آنية محددة . كذلك فالمزاج العام يتغير عبر فترات زمنية طويلة نسبيا قد تصل إلى عقدين أما الرأى العام فإنه يتقلب فترات أقصر بكثير .

تقلب السياسة الخارجية الأمريكية بين التوجهين التدخلى والانعزالى

انتهى بعض دارسى السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن المزاج الأمريكى العام يتقلب فى شكل بندولى ودورى ثابت بين توجهين رئيسيين : الأول هو التوجه الانعزالى . وقوامه رفض المشاركة النشيطة فى النظام الدولى . والتركيز على القضايا الأمريكية ، والمشكلات الداخلية ، وبناء نموذج اجتماعى أمريكى تحتذى به الدول الأخرى ، أما التوجه الثانى فهو توجه تدخلى أساسه المشاركة النشطة فى النظام الدولى من إجل تغيير مسار السياسة الدولية وتحقيق المصالح الأمريكية . كان الاستاذ فرانك كلاينبرج هو اول من اكتشف هذا الخط فى مقالة مشهورة نشرها سنة ١٩٥٢ فى مجلة السياسة العالمية أن هذا النمط قد سار ابتداء من سنة ١٧٧٦ كالآتى :[٤]

١٧٧٦ – ١٧٩٨	فترة انعزالية
١٧٩٨ – ١٨٢٤	فترة تدخلية
١٨٢٤ – ١٨٤٤	فترة انعزالية
١٨٤٤ – ١٨٧١	فترة تدخلية
١٨٧١ – ١٨٩١	فترة انعزالية
١٨٩١ – ١٩١٩	فترة تدخلية
١٩١٩ – ١٩٤٠	فترة انعزالية
١٩٤٠ – ١٩٦٨	فترة تدخلية
١٩٦٨ – الآن	فترة انعزالية

ويتضح من هذا العرض التاريخى أن الموجات الانعزالية والتدخلية تحدث بشكل نمطى متعاقب ، كما أن متوسط طول الفترة التاريخية (٢٧ سنة للفترة التدخلية ، ٢١ سنة للفترة الانعزالية) . ويمكن توثيق هذا التغير بالتفصيل ، ولكننا سنكتفى بالاشارة إلى بعض الأمثلة . ومن ذلك الفترة الثالثة ، وهى فترة انعزالية بدأت فى منتصف عشرنيات القرن الماضى بأصدار « مبدا مونرو » سنة ١٨٢٣ والذى أكد صراحة على عدم تدخل الولايات المتحدة فى الشئون الأوربية . كذلك فإن رفض الكونجرس الأمريكى التصديق على انضمام الولايات المتحدة لعصبة الأمم سنة ١٩١٩ كان استجابة لمزاج انعزالى عام ساد المجتمع الأمريكى فى الفترة اللاحقة للحرب . استمر هذا المزاج الأنعزالى حتى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد اليابان ودول المحور فى الحرب العالمية الثانية . وقد كان هذا الدخول ، إلى حد كبير ، أستجابة لتحول تدخلى فى المزاج العام مالبث أن تعاظم بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتمثل فى سياسات الأحتواء ومشروع مارشال ، ومبدأ ايزنهاور ، والتدخل فى جنوب شرق اسيا . وقد انتهت تلك الفترة فى أواخر الستينات تقريبا تحت تاثير الحرب الفيتنامية ، وكان أنتخاب الرئيس نيكسون سنة ١٩٦٨ بسبب وعدة بانهاء تلك الحرب . ومن المتوقع ، إذا صح النمط البندولى السابق ، أن تستمر الفترة الأنعزالية الحالية حتى منتصف الثمانينات تقريبا .[٥]

Frank Klingberg, « The historical alternation of moods in American foreign policy, » World Politics, January 1952 : 239 – 73. (٤)

Jack Holmes, « A mood – interest theory of American foreign policy. » Paper presented at the 17th Meeting of the I. S. A. , Toronto : 18 – 19. (٥)

بصفة عامة فإن كلا من التوجه الأنعزالى والتوجه التدخلى يرتبط بتغيرات محددة فى عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، وبالذات بالوزن النسبى للقوى المختلفة فى صنع تلك السياسة ومن ثم بطبيعة أزمات السياسة الخارجية الأمريكية . فمن الملاحظ أنه فى الفترات الأنعزالية ، فإن دور الرئيس الأمريكى فى صنع السياسة الخارجية يقل إلى حد كبير عن دوره فى الفترات التدخلية ، بينما يزداد وزن الكونجرس . ففى الفترات الأنعزالية . فإن الكونجرس – يسانده المزاج العام – يكون فى مركز يسمح له بضبط سلوك الرئيس عن طريق رفض ما يطلبه الرئيس من أعتمادات للسياسة الخارجية . أما فى الفترات التدخلية ، فإن هناك ميلا عاما للتدخل النشيط وترك القرارات الرئيسية لصانع القرار السياسى (الرئيس) . كذلك ، فان أعضاء الكونجرس – بحكم رغبتهم فى اعادة الأنتخاب لأيميلون إلى معارضة السياسة الخارجية النشيطة للرئيس . أضف إلى ذلك أن الرأى العام يكون عادة فى حاجة إلى سلوك خارجى نشيط لا يستطيع أن يضطلع به سوى الرئيس . [٦]

تفسير النمط البندولى للسياسة الخارجية الأمريكية

هناك انن نمط ثابت فى السياسة الخارجية الأمريكية يكاد يشبه نمط بندول الساعة الذى يتأرجح بين توجه وأخر فى شكل نصف دائرى منتظم . يعزو بعض الدارسين هذا التأرجح إلى سبب رئيس مؤداه غلبه الطابع الليبرالى على العقلية الأمريكية منذ أن أنتصر التوجه الليبرالى الذى قاده توماس جيفرسون على التوجه المحافظ الذى قاده ألكسندر هاملتون فى بداية نشأة الولايات المتحدة . والواقع أن العقلية الليبرالية الأمريكية تعتقد فى حتمية التغيير والتقدم ، وأن التناسق والأنسجام هذا الطبيعة الأساسية للمجتمع ، كما أنها ترى أنه من الضرورى تغيير علاقات القوة القائمة فى النظام السياسى الدولى ، بما فى ذلك رفض حقائق النظام الدولى القائم ومحاولة إعادة تشكيلها . كل ذلك مصحوب بعقيدة تفاؤلية مبالغ فيها عن قدرة الولايات المتحدة على إحداث هذا التغيير . مما يخلق توقعات لايمكن الوفاء بها . اهمية ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية هو أن الاحباط الذى يصيب السياسة الأمريكية نتيجة فشل محاولات تغيير النظام الدولى من متطور استراتاجية معينة ، يؤدى بهم إلى التحول نحو استراتاجية اخرى سرعان ما تظهر اثارها السلبية عبر فترة طويلة نسبيا ، مما يؤدى بهم إلى التحول إلى إستراتاجية أخرى . وبذلك فقد تأرجحت السياسة الخارجية الأمريكية بين أستراتجيتى التدخل والأنعزال ، كلاهما يهدف إلى تحقيق المصالح الأمريكية فى النظام الدولى ، ولكن الأولى تفعل ذلك من خلال تدخل القوة الأمريكية ، أما الثانية ، فانها تركز على بناء النموزج الأمريكى . [٧]

ويرى بعض الدارسين الأخرين أن النمط النبدولى الدورى فى السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى ظاهرة تعاقب الأجيال السياسية . فمتوسط عمر الجيل « السياسى » هو فى القادة ٢٤ أو ٢٥ سنة ، وهى الفترة الزمنية من عمر الفرد التى يستطيع فيها الفرد أن يظل مؤثرا فى مجتمعه من الناحية السياسية . كذلك متوسط عمر الجيل السياسى هو فى العادة متوسط طول الفترة النشيطة من حياة الفرد (٢٠ سنة حتى ٦٥ سنة) ، إتى حوالى ٤٥ عاما ، وهى تقريبا نفس الفترة الزمنية التى تتم فيها الدورة الأنعزالية التدخلية الكاملة . معنى ذلك أنه فى كل جيل سياسى تحدث دورة سياسية كاملة يضفها أنعزالى ، ونصفها تدخلى فى أطار شبه ديالكتيكى قوامه فكرة الاحباط التى تظهر نتيجة ظهور مساوىء الصنف الأول من الدورة . مما يدفع البندول نحو النصف الثانى منه [٨] .

---

(٦) Arthur Schlesinger. « Congress and the making of American foreign policy. » Foreign Affairs, october 1974 : 78 – 113. M. Roskin, « From Pearl Harbor to Viet – Nam : Shifting generational paradigms of foreign policy. » Political Science quarterly, fall 1974 : 563- 88.

(٧) Jack Holes, op. cit : 18- 20.

(٨) Frank Klingberg, « Cyclical influences in American foreign policy. » International Studies Notes, Winter 1979 : 4- 7.

النمط البندولى وازمة السياسة الخارجية الامريكية

الواقع أن التحليل السابق لا يعنى بالضرورة أن السياسة الخارجية الأمريكية تمر بأزمة معينة فى الثمانينات ، ولكن الازمة تتضح حين يتشابك النمط البندولى للمزاج الأمريكى العام ازاء السياسة الخارجية مع المتغيرات الأخرى فى صنع تلك السياسة وهناك نشير إلى متغيرين محددين :

اولا : التناقض بين النمط البندولى وبين مصالح النخبة

لا يعنى القول إن هناك نمطا بندوليا فى السياسة الخارجيه الأمريكية نتيجة وجود نمط بندولى للمزاج الامريكى العام أن هذا الأخير هو المتغير الوحيد فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية . فهناك متغيرات أخرى ، وأهمها أثر النخبة الاجتماعية . الاقتصادية الأمريكية . ولا يختلف دراسو السياسة الامريكية على وجود مجموعات نخبوية محددة تسيطر على صنع قرارات السياسة الأمريكية ، وأن هناك قدرا من الاتفاق العام بين تلك المجموعات على التوجهات والمصالح الأساسية (٩) وعلى راس تلك المجموعات يقف ما يعرف باسم « المركب الصناعى ـ العسكرى » ، الذى حذر الرئيس ايزنهاور الشعب الأمريكى فى خطبة الوداع سنه ١٩٦١ من سيطرته على السياسة الأمريكية . تتكون تلك النخبه اساسا من العسكرين المحترفين ومديرى ومالكى الشركات الكبرى العاملة فى ميدان الانتاج الصناعى ـ العسكرى ز بالاضافة إلى رجال السلطتين التنفيذين والتشريعية المرتبطين بتلك الشركات . الواقع أن هذه النخبه لها مجموعة من المصالح الهامة التى تقدمها مصالح الولايات المتحدة أهم هذه المصالح هى اقرار نظام من العلاقات الدولية الاقتصادية قوامة حرية التجارة لضمان الحصول على المواد الاولية وتصدير المنتجات الصناعية وحماية التفوق الامريكى فى امريكا الشمالية وفى نصف القارة بصفة عامة ومنع سيطرة قوة معادية على اوربا أو شرق اسيا (اليابات ، الصين ، كوريا ، جنوب شرق اسيا) . فنلاحظ أن الولايات المتحدة خاضت معظم حروبها لمنع سيطرة قوه معادية فى اوربا لو شرق اسيا او حماية مركزها فى غرب اوربا وذلك كما اتضح فى دخولها الحروب النابوليونية والحربين العالميتين ، كذلك فقد عارضت الولايات المتحدة الاطماع الاستعمارية الاوربية فى شرق أسيا فى بداية القرن العشرين والاطماع اليابانية فى الثلاثينات وهذه المصالح الدائمة نسبيا تأخذ صورا مختلفة فى كل فترة زمنية ، فعلى سبيل المثال هناك مصلحة الحفاظ على التفوق الاسرائيلى على كل الدول العربية نتيجة تلك التحالف اليهودى ـ الليبرالى على مستوى النخبة الاجتماعية السياسية المسيطرة .

تتضح ازمة السياسة الخارجية الامريكية فى ذلك التناقض بين العقل الامريكى الليبرالى وأثاره على توجيهات السياسة الامريكية (التوجه الانعزالى والتوجه التدخلى) وبين المصالح الدائمة نسبيا للنخبة الاجتماعية الاقتصادية والتى تتطلب توجها دائما نسبيا فى السياسة الخارجية الامريكية .

فالنخبة الامريكية تستطيع أن توجه السياسة بما يتفق ومصالحها طالما كانت تلك المصالح تتمشى مع المزاج العام . بيد أن الازمة الدورية تحدث عندما تتناقض مصالح النخبة مع المزاج العام فى بداية كل مرحلة ففى الفترة السابقة لتغيير المرحلة (وهى فترة تستغرق عادة من سنتين الى سبع سنوات) نجد أن المزاج العام قويا إلى درجة تمنع قيادات النخب من التصرف فى مجال السياسة الخارجية بما يتصوروه انه مصالح الولايات المتحدة . كذلك ففى السنوات القليلة التالية للتغيير تجد قيادات النخبة نفس المشكلة حيث أن السلوكيات والاتجاهات فى الفترة السابقة للتغيير يجب ان تتعير لتتلاءم مع المرحلة الجديدة . ويوضح هولمز أن الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٨ والفترة السابقة للتغيير نحو الانعزالية) ، والفترة من سنه ١٩٦٨ حتى سنه ١٩٧٢ (الفترة التالية للتغير) قد شهدت تلك الأزمة . ففى الفترة الأولى كان المزاج العام اكثر تدخلية مما

---

(٩) Marc Pilisuk and I. Hayden, « Is there a military - industrial complex Which prrevents peace ? » J. of Social Issues, 21 (3) : 67-117.

(١٠) فى دراسة امبريقية عن المركب الصناعى العسكرى اثبت ليبرسون وجود هذا المركب ودوره فى صنع القرار السياسى وان كان قد انتهى الى انه ليس بالمركب الوحيد فى النخبة الامريكية .

S. Lieberson, « An empirical study of military- industrial linkages. » in Steven Rosen, ed., Testing the Theory of the Military- Industrial Complex. Lexington, Lexington Books, 1974 : 61- 84.

(١١) Holmes, op. cit : 29- 30.

تحتملة المصالح الأمريكية ، وفى الفترة الثانية كان أكثر انعزالية مما تتطلبه المصالح الأمريكية ولعل أبرز الأمثلة على هذه الازمة هو عجز الرئيس الامريكى فورد عن اتخاذ قرارات أساسية تصور انها فى مصلحة الولايات المتحدة ، ومن ذلك عجز الرئيس فورد عن التدخل الحاسم فى انجولا الى جانب الجانب الموالى للولايات المتحدة . اذ رفض الكونجرس اعتماد الاموال اللازمه بسبب اثر الصدمة التى اصابت المجتمع الامريكى عقب هزيمة الولايات المتحدة فى فيتنام واتضاح الاثار السلبية للتوجه التدخلى ، ومن ثم خسرت الولايات المتحدة فى أنجولا ، وقد نتذكر الخطب التى القاها وزير الخارجية كيسنجر أنذاك مطالبا الرأى العام الامريكى بأن يرتفع فوق جراح فيتنام وأن يتغلب على النزعة السائدة والتى تطالب بعزلة الولايات المتحدة او تقليص نشاطها السياسى الخارجى . حاول كيسنجر ممثلا فى خطابه أمام مجلس الشئون الخارجية فى سان لويس أن يوضح استحالة الانسحاب من النظام الدولى ولكن صيحته ضاعت أدراج الرياح ، وفى نظرنا ، فأن عجز الولايات المتحدة عن التدخل فى ايران لمصلحة الشاه كان الى حد كبير نتيجة سيادة التوجه الانعزالى فى الولايات المتحدة ذاتها ، فنحن نتذكر أن الولايات المتحدة تدخلت فعلا لاعادة الشاه سنة ١٩٥٣ (فترة التوجه التدخلى) . والواقع أن هذه الازمة تشبه الازمة التى واجهتها السياسة الامريكية عامى ١٩٢٠ / ١٩٢٢ عقب أنتهاء الحرب العالمية الاولى وسيادة التوجه الانعزالى فى مواجهة مصالح تدعو الى التدخل النشيط .

ثانيا :التناقض بين الأنماط البندولية

مما يزيد من تعقد ازمة السياسة الخارجية الأمريكية ، أن التوجه الانعزالى ـ التدخلى ليس هو التوجه الوحيد فى المزاج العام الامريكى . فهناك توجهات أخرى أهمها التذبذب البندولى بين التوجه الليبرالى والتوجه المحافظ قوام التوجه الليبرالى محاولة اصلاح المؤسسات السياسية والاجتماعية . تدخل الدولة للاهتمام لشئون الفقراء والأقليات برامج الاصلاح الاجتماعى وزيادة الانفاق الحكومى ، وممارسة الدولة لدور أكبر فى تنظيم عمل ورقابة المؤسسات الانتاجية الخاصة . اما التوجه المحافظ فانه يدور حول اطلاق الحرية للقطاع الخاص والحوافر الفردية ، والاقلال من برامج الاصلاح الاجتماعى وتدخل الدولة . وتتضح المشكلة حين يتدخل التوجة الخارجى والانعزالى/ التدخلى) ، مع التوجه الدخلى (الليبرالى/ المحافظ) وما يفرضه ذلك من قيود على كفاءة الرئيس الأمريكى . فقد ينتخب الرئيس لأن توجهه الداخلى يتماشى مع المزاج العام ، ولكنه يجد نفسه شبه عاجز عن العمل فى ميدان السياسة الخارجية لأن توجهه الخارجى يتناقض مع المزاج الخارجى العام .

ولنضرب مثالا عن ذلك بالسياسة الخارجية الامريكية فى عهد الرئيس كارتر وفى عهد الرئيس ريجان . الواقع أن الرئيس كارتر جاء الى الحكم سنة ١٩٧٦ ونظامه يحمل فى طياته بذور هذا التناقض . فكارتر انتخب ـ بنسبة ضئيلة للغاية ـ لأن سياسته الخارجية كانت تتلاءم الى حد كبير مع التوجه الانعزالى السائد ، ويتمثل ذلك فى رفض التدخل العسكرى والسياسة فى الدول الاخرى ، التركيز على المشكلات الداخلية ، اتباع سياسة توفيقية مع الدول الصغيرى مثل بنما (اتفاقية بنما) وزيمبابوى ونيكاراجوا ومع الدول الكبرى كالصين الشعبية ، التركيز على قضايا حقوق الانسان فى السياسة الخارجية . بيد أن مشكلة الرئيس كارتر كانت فى توجهه الليبرالى بينما أن التوجه الداخلى السائد هو شبه محافظ . فكارتر جاء ببرامج واسعة للاصلاح والاهتمام بشئون الاقليات وزيادة الانفاق الحكومى ، مما كان يتناقض مع التوجه المحافظ الذى يسود المزاج الامريكى (بل والعالم المعاصر) .

وفى نظرنا ، فان فشل الرئيس السابق كارتر يرجع إلى هذا التناقض ، بالاضافة إلى عدم قدرته على اتخاذ اجراءات سياسية خارجية قوية قد تتناقض مع المزاج الأمريكى العام الذى يسوده التوجه الانعزالى .

خصوصيات الأزمة بالنسبة لسياسة الرئيس ريجان

قدمنا أن هناك أزمة هيكلية فى بنيان السياسة الخارجية الأمريكية تتمثل فى التناقض بين مصالح النخبة والتوجه البندولى للمزاج الامريكى العام ، وفى التناقض بين النمط البندولى الخارجى والخارجى . والواقع أن هذه الأزمة تنعكس على السياسة الحالية للرئيس ريجان على مستويين :

١ ـ فالرئيس ريجان من ناحية يكاد أن يكون خير تعبير عن مصالح النخبة الصناعية العسكرية التى أشرنا اليها نظرا ، والتى اختار منها معظم مستشاريه .

وعلى رأس هؤلاء الكسندر هيج وزير الخارجية الحالى الذى كان قبل تعيينه فى منصبه الحالى مباشرة رئيسا لشركه « التكنولوجيا المتحدة » التى تصنع احدى شركاتها (برات وهوايتنى للطيران) محركات الطائرات . هذا بالاضافه الى الجنرال بزنلرد شرايفر الذى رأس شركتى كونترول داتا وايمرسون البكيريك

العالميتين فى مجال الانتاج العسكرى ، ودافيد باكار ، وزير الدفاع السابق الذى يراس حاليا مجموعة شركات عالمية فى ميدان الانتاج الصناعى والعسكرى . واخيرا مجموعة مليونيرات كاليفورنيا وعلى راسهم هولمز تتل وقد اسهمت كل هذه الشركات وغيرها من العاملة فى نفس الميدان إسهاما ضخما فى الحملة الانتخابية للرئيس ريجان .اهمية ذلك هو ان الرئيس ريجان يتبنى مصالح تلك النخبة فى زيادة الانفاق العسكرى زيادة ضخمة ، والوسيلة الرئيسية لاقناع الرأى العام الأمريكى بضرورة ذلك هى التضخيم من حجم الخطر السوفيتى على الأمن القومى الأمريكى على نحو ما سنذكره حالا .

بيد أن تلك المصالح والسياسات تكاد أن تتناقض مع المزاج الأمريكى الحالى الذى يرفض السياسات التدخلية النشيطة ، مما يضع السياسة الامريكية فى مأزق حقيقى .

٢ ـ أما المستوى الثانى للأزمة هو أن الرئيس ريجان قد انتخب لأسباب تتعلق بتوجهه الداخلى المحافظ ووعده بخفض معدل التصخم مما يتمشى مع طبيعة المزاج الامريكى الداخلى فى الفترة الحالية . اذ يكاد يجمع دارسو السياسة الأمريكية على أن الفترة الحالية فى المزاج الأمريكى الداخلى هى فترة محافظه (١٢) ومن ثم فان الرئيس ريجان يتمشى مع المزاج العام الداخلى المحافظ فى الولايات المتحدة . بيد أن الأزمة تتضح حين ننتقل الى ميدان السياسة الخارجية . فالفترة الراهنة فى المزاج الأمريكى العام تكادان تكون فترة انعزالية وذلك باجماع دراسى السياسة الخارجية الأمريكية . ومنهم كلايينرج (صاحب النظرية) وهولمز وبريجنسكى (١٣)

وفى نفس الوقت فان الرئيس ريجان يتبنى سياسات تدخلية نشيطة تتعارض مع المزاج العام الأمريكى المتعلق بالسياسة الخارجية منذ سنه ١٩٦٨ ولذلك وجد با معارضة داخل الكونجرس وعلى مستوى الراى العام الأمريكى المحاولة التدخل العسكرى فى سان سلفاردو كما قطاعات واسفرق الرأى العام الأمريكى تنفيذ التركيز الشديد على سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتى التى يتنباها الرئيس ريجان .

وفى نظرنا ، فانه من غير المحتمل أن يغير الرئيس ريجان قناعاته العقيدية المتعلقة بالسياسة الخارجية .فالنظام العقيدى للرئيس ريجان يتسم بالثبات النسبى سياساته فأجاب « اننى مازلت حيث كنت منذ عشرين عاما خلت » ، كما قال عنه ستيوارت سبنسر ، أحدى مخططى حملته الانتخابية ،« أن ريجان اقل الأشخاص النين عرفتهم تغيرا ، فلديه مجموعة من القيم ، وكل شىء لديه ينبع من تلك القيم » (١٤) وهنايكمن مصدر اخر لأزمه السياسة الخارجية الامريكية فى الثمانينات ، ازمة التناقض بين نمطين مختلفين الامريكى العام بما يؤدى الى وجود رئاسة انتخبت لأنها تتمشى مع النمط الداخلى المحافظ للمزاج العام ، ولكنها تتبع سياسات تتعارض مع النمط الخارجى الانفرالى للمزاج العام .

ثالثا : تنبذب السياسة الخارجية الامريكية

وأخيرا يستخلص جاك هولمز من هذا النمط أن السياسة الخارجية الأمريكية تتسم بعدم الاستقرار مما يؤدى الى تغير مستمر فى علاقات وارتباطات الولايات المتحدة الخارجية وتزداد خطورة هذه الظاهرة فى ضوء متغيرات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فقبل عام ١٩٤٥ كان من الممكن تحمل اعباء التوجه

---

(١٢) Lewis Coser, ed. , The New Conservatives : A critique from the Left. New York, quadrangle, 1974.

(١٣) يتمثل هذا التوجه فى سعى الولايات المتحدة الدائب منذ اواخر الستينات للاقلال من ارتباطاتها الخارجية ومن ذلك الانسحاب من جنوب شرقى اسيا وحل حلف جنوبى شرقى آسيا عام ١٩٧٧ ورفض التدخل المباشر فى انجولا والكونجو فى نفس السنة . والواقع ان القول ان هناك توجها انعزاليا فى الفترة الراهنة من المزاج العام الامريكى ينعكس على السياسة الخارجية الامريكة لايعنى انسحاب الولايات المتحدة من النظام الدولى فالولايات المتحدة لاتستطيع أن تعود الى السياسات الانعزالية فى الفترة السابقة على سنة ١٩٤١ حتى ولو ارادت ذلك بحكم استثماراتها الخارجية الهائلة واعتمادها على كثير من الموارد الاقتصادية الخارجية

(١٤) L. Barrett, « Meet the real Ronald Reagan, » Time, 20 October 1980 : 20 - 21.

التدخلى الشديد او التوجه الانعزالى الشديد سواء من ناحية التكاليف او النتائج كالدخول فى حروب ولكن بعد ظهور ميزان الرعب النووى فان تلك التكاليف لم يعد من الممكن تحملها كذلك فان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يحتمل التغير المستمر فى الارتباطات الخارجية(١٥) .

رابعا : تعاظم دور الكونجرس واثره على السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط

ذكرنا أن من خصائص الفترات الانعزالية فى السياسة الخارجية الأمريكية تعاظم دور الكونجرس فى عملية صنع السياسة الخارجية والواقع أن هذا التعاظم هو احد مصادر أزمة السياسة الأمريكية فى الشرق الاوسط المتمثلة فى عدم قدرة الولايات المتحدة على التوصل الى تسوية شاملة مرضية لكل الاطراف فمن الثابت أن الكونجرس الأمريكية منحاز الى الجانب الاسرائيلى فى أزمة الشرق الأوسط بدرجة تفوق انحياز الادارة الأمريكية وانه كلما حاولت الادارة الأمريكية موازنة سياستها ازاء الصراع العربى الاسرائيلى كلما ضغط الكونجرس لايقاف هذا الاتجاه .

فى دراسة الباحث الأمريكى روبرت ترايس عن حجم تأييد اعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى لاسرائيل فى الفترة من يونيو سنة ١٩٧٠ حتى ديسمبر سنة ١٩٧٣ من واقع اتجاهات تصويتهم على مشروعات القرارات المتعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى وجد أن ٨٤٪ من أصوات الخمسمائة والواحد والخمسين التى أدليت خلال التصويت على سبعة قرارات متعلقة بالصراع العربى الاسرائيلى يمكن أن تعتبر مؤيدة تماما لاسرائيل (أى ٤٦٣ صوتا) (١٦) . وفى دراسة اخرى للباحث الامريكى « ديفيد جارنهام » حول الكونجرس الثالث والتسعين وجد ان ٧٥٪ من أعضاء مجلس النواب يصل تأييدهم لاسرائيل الى أقصى درجة فى مقياس التأييد (١٧) كذلك وجد الباحثان أن القاعدة السياسية لتأييد الكونجرس لاسرائيل موزعة بالتساوى بين الجمهوريين والديمقراطيين كما أنه يتسم بالثبات النسبى فرغم تغير الاعضاء فان التأييد ظل ثابتا تقريبا وان هذا الثبات يزيد عن ثبات تأييد الكونجرس لأى سياسة خارجية أخرى .

والواقع أن تأييد الكونجرس لاسرائيل ليس بظاهرة جديدة ولكن مصدر الأزمة هو التعاظم المستمر لدور الكونجرس فى ظل التوجه الانعزالى فى عملية صنع السياسة الخارجية على حساب دور الرئيس فى السبعينات والثمانينات ولعل اشهر الامثلة على ذلك قرار سلطات الحرب الصادر من الكونجرس سنة ١٩٧٣ والذى يحد من سلطة الرئيس فى ارسال قوات الى الخارج دون موافقة صريحة من الكونجرس ومن ثم يجد الرئيس الأمريكى نفسه عاجزا فى بعض الأحيان عن التصرف فى ميدان السياسة الخارجية مما قد يتصوره مصلحة الولايات المتحدة (١٨) .

خامسا : تعاظم دور جماعات الضغط الصهيونية

تتميز الفترات الانعزالية فى السياسة الخارجية الامريكية بتعاظم دور جماعات الضغط فى صنع السياسة الخارجية (بالاضافة الى تعاظم دور الكونجرس) وذلك بحكم عدم اهتمام الرأى العام الأمريكى نسبيا بقضايا السياسة الخارجية ولذلك فانه رغم تضاؤل دور الولايات المتحدة العالمى فان دورها فى الشرق الاوسط فى السبعينات والثمانينات قد ازداد بشكل ملحوظ فالرؤساء الأمريكيون لا لا يكفون عن ترديد وتأكيد الالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل بما يتطلبه ذلك من التزامات خارجية قد تتعارض لأول وهلة مع طبيعة الفترة الحالية فى المزاج الأمريكى العام ولعل تزايد اثر جماعات الضغط الصهيونية هو أحد مصادر عدم قدرة الولايات المتحدة على التوصل الى تسوية شاملة ولعلنا نتذكر اصرار الرؤساء الأمريكيون على عدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى الوقت الذى تتعامل فيها معها كل دور أوربا الغربية تقريبا .

---

(١٥) Holmes, « Amood-interest theory... » op. cit : 40 - 41.

(١٦) Robert Trice, « Congress and the Arab- Israeli conflict " Political Science Quarterly, 92 (3) Fall 1977 : 447.

(١٧) David Garnham, « Congressional support for Israel : Voting correlates in the 93 rd Congress. « Papaer presented at the 1977 Meeting of the I. S.A., St. Louis :. 5.

(١٨) James Sundquist, « The crisis of competence in our national government, » Political science quarterly, summer 1980 : 183- 208.

الاختلاف الامريكي بخصوص توجهات السياسة الخارجية

المظهر الرئيسى الثانى لأزمة السياسة الخارجية الأمريكية فى الثمانينات هو انعدام ما يمكن أن نسميه « الاتفاق العام » حول الخطوط والتوجيهات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية على مستوى التنمية للسياسة والثقافة الأمريكية (١٩) فرغم سيادة التوجه الانعزالى على مستوى المزاج العام الا ان الولايات المتحدة كما ذكرنا لا تستطيع حتى ان ارادت أن تنسحب تماما من النظام الدولى اذ ان حجم التزاماتها وارتباطاتها واستثماراتها الخارجية لا يسمح بذلك ومن ثم فانه من المتعين أن تتفق النخبة السياسية على خطوط اساسية لكيفية التعامل الدولى فى ظل التوجه الانعزالى وقد لاحظ بريجنسكى قبل أن يكون مستشارا للأمن القومى ظاهرة الانقسام الأمريكى مؤكدا افتقار النخبة الى بؤرة اتفاق كما كان عليه الحال اثناء الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية (٢٠) .

وقد شبه الاستاذ أولى هولستى الولايات المتحدة فى ميدان السياسة الخارجية اليوم بالنسر ذى الرؤوس الثلاثة كلا منها ينظر فى اتجاه معاكس بما يجعل النسر غير قادر على العمل على الاطلاق وتتمثل هذه الرؤوس الثلاثة فى ثلاثة تيارات رئيسية تتصارع النخبة السياسية والثقافية الأمريكية (٢١) .

التيار الأول : مدرسة الحرب الباردة

يرى انصار هذا التيار أن الخطوط الرئيسية للنظام الدولى منذ الحرب العالمية الثانية لم تتغير كثيرا فما زالت التهديدات الاساسية ثابتة ومازال على الولايات المتحدة أن تضطلع بنفس الدور ومن الناحية الموضوعية فهم يرون أن المميز الرئيسى للنظام الدولى الراهن هو الصراع بين الشرق والغرب وأن كل ما عداه من صراعات تدور حوله وترتبط به كما أن هناك نظاما متماسكا من الأعداء الرئيسيين يقوده الاتحاد السوفيتى وهم بالتالى ينظرون الى الاتحاد السوفيتى كقوة توسعية حققت مكاسب اقليمية وعالمية هائلة فى العقد الأخير على حساب الولايات المتحدة ومن ثم تغدو المسئولية الرئيسية للولايات المتحدة هى حماية تعاون وتلاحم دول العالم غير الشيوعى اذ أن سقوط دولة واحدة تحت الشيوعية من شأنه أن يؤدى الى انتشار العدوى طبقا لنظرية الدمينو ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تتحمل مسئولية قيادية فى العالم غير الشيوعى وذلك باستعادة توازن القوى الكفيل بردع التوسع السوفيتى فالأسلوب الأمثل للتعامل مع الاتحاد السوفيتى فيى نظر هؤلاء هو الردع من خلال بناء قوة عسكرية هائلة اذ ان الاتحاد السوفيتى لن يتراجع الا اذا وجه بقوة أكبر وهذا هو التيار الذى يمثله الرئيس ريجان ووزير خارجيته الكسندر هيج ومستشاره للأمن القومى ريتشارد آلن وعلى مستوى النخبة يمثله دانيل موينهان وبول نتيزه وجيمس شليزنجر .

التيار الثانى مدرسة مابعد الحرب الباردة : يؤكد انصار مدرسة ما بعد الحرب الباردة فى الولايات المتحدة أن عالم اليوم يختلف الى حد كبير عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة فالنظام الدولى قد تحول نحو القطبية الثنائية والمشكلات الدولية قد تعددت وتنوعت مستيوياتها بحيث لم تعد مجرد مشكلات سياسية وإنما اصبحت المشكلات الاقتصادية تمثل حيزا هاما (توزيع الموارد الاقتصادية ، الانفجار السكانى ، نقل التكنولوجيا .. الخ ..) أضف الى ذلك أنه من العبث تصور حل تلك المشكلات من خلال محاولة اعادة بناء ميزان القوى الكلاسيكى أو التركيز على القوة العسكرية وحدها فنموذج ميزان القوى لم يعد صالحا للتعامل مع مشكلات اليوم لانها ببساطة لم تعد مجرد مشكلات سياسية ومن ثم تغدو الهدف الرئيسى هو بناء هياكل وأجهزة قادرة على التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لعالم اليوم الناشئة عن التشابك المتزايد بين الأطراف الدولية

---

(١٩) James Chace, « Is a foreign policy consensus possible ? » Foreign Affairs, Fall 1978 : 1- 16.

(٢٠) Zbigniew Brzesinski, « U.S. foreign policy, the search for focus, » Foreign Affairs, July 1973 : 708 - 712

(٢١) Ole Holsti, « The three - headed eagle : The United States and system change, « International Studies Quarterly, 23(3) , September 1979 : 339 - 359.

كذلك فان الاستراتيجية الأمثل للتعامل الخارجي تغدو هي استراتيجية .

التعاون (المباراة اللا صفرية) التي تفترض أن العالم كله سيكسب اذا تحقق التعاون والعالم كله سيخسر اذا ساد الصراع وهذا بدوره يتطلب محاولة التكيف مع الاتحاد السوفيتي والتفاوض معه لحل المشاكل السياسية الرئيسية في عالم اليوم فالاتحاد السوفيتي في نظر انصار تلك المدرسة يواجه نفس المشاكل الرئيسية التي تواجهها الولايات المتحدة كما انه في منع الخلاف حول وجهات النظر مع الولايات المتحدة من التحول الى حرب عالمية ثالثة وأخيرا فان المسئولية الرئيسية للولايات المتحدة في عالم اليوم تصبح طبقا بمنطق انصار مدرسة مابعد الحرب الباردة . هي الأسهام في خلق عالم جديد مستقر وعادل قائم على فكرة النظام العالمي world Order بدلا من الأساتذة . ستانلى هو فمان وكيوهان وچوزيف ناى وتصريحات السناتور سبار كمان .

التيار الثالث : التيار الانعزالي

يتشابه التيار الأول والتيار الثاني في أن كليهما ينطلق من مفهوم عالمي قوامه ارتباط السياسة الخارجية الأمريكية بالتيارات الرئيسية في النظام الدولي بيد أن أنصار التيار الثالث وعلى رأسهم جورج كينان يختلفون مع هذه المقولة فهم يختلفون اولا مع مقولة الاعتماد المتبادل التي يدور حولها فكر انصار المدرسة الثانية كما أنهم يرون أنه على الولايات المتحدة أن تدرك حدود قوتها الدولية والا تحاول أن تتبع سياسة خارجية نشيطة لا يتطلبها الواقع الدولي من ناحية ولا قدرات الولايات المتحدة من ناحية أخرى أما من ناحية الخطر الرئيسي على الولايات المتحدة فهم يرونه كامنا داخل الولايات المتحدة وليس خارجها الخطر الرئيسي وفي نظر أنصار التيار الانعزالي يكمن في التضخم والبطالة وتدهور المدن وتلوث البيئة وغيرها من المشكلات التي تمثل خطرا حقيقيا على الأسلوب الأمريكي في الحياة أكثر مما يمثله الاتحاد السوفيتي فالاتحاد السوفيتي قد تحول الى قوة عالمية يحكمها ميزان الرعب وليس لها مصلحة في تدمير الولايات المتحدة أضف الى ذلك أنه حتى دول العالم الثالث ذات الموارد البترولية لا تستطيع ان تهدد الولايات المتحدة تهديدا اقتصاديا حقيقيا لأن الولايات المتحدة تستطيع ان أرادت أن توفر البدائل ماذا اذا عن السياسة الخارجية ؟ يرى انصار تلك المدرسة أنه يتعين عن التزاماتها الخارجية الى الحد الادنى الممكن وهم يرونه في الالتزام بأمن اوربا الغربية واليابان واسرائيل كذلك فعلى الولايات المتحدة أن تتعارض مع الاتحاد السوفيتي لتسوية المشكلات الاساسية بهدف ابطاء سباق التسلح وأن تحاول ممارسة التأثير العالمي فقط من خلال محاولة بناء نموذج أمريكي لحل المشكلة الاقتصادية وليس من خلال محاولة توفير الأمن للآخرين أو حماية حقوق الانسان في البلاد الأخرى .

والواقع أن استعراض التيارات الثلاث يوضح أن هناك اختلافا داخل النخبة السياسية والثقافية الأمريكية حول مفهوم النظام الدولي وصورته طبيعة العدو الرئيسي للولايات المتحدة دور الولايات المتحدة في النظام الدولي وحجم وكثافة السياسة الخارجية الأمريكية هذا بعكس الاتفاق العام الذي ساد داخل تلك النخبة خلال العشرين عاما التالية للحرب العالمية الثانية وكما ذكرنا فان التيار الأول هو الذي يسيطر اليوم على دفة السياسة الخارجية الأمريكية ولكنه يفعل ذلك وسط معارضة قوية من أنصار التيارين الاخرين وفي مواجهة مزاج عام يساند التيار الثالث اكثر من التيار الحاكم .

٣ ـ عدم صحة بعض افتراضات السياسة الخارجية الأمريكية

تنهض اى سياسة خارجية على مجموعة من الافتراضات والتصورات عن طبيعة النظام الدولي ، وطبيعة العدو الرئيسي للدولة ، ونمط توزيع القوى العالمي وغيرها . تنبع اهمية هذه الافتراضات من انها تحدد التوجه العام لسياسة الدولة ودورها العالمي وسلوكياتها الخارجية . وقد ذكرنا في القسم السابق أن التيار الاول من التيارات السائدة النخبة الامريكية ، هو الذي يسيطر اليوم على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية . وفي نظرنا ، فان هذا التيار ـ كامتداد للتيار الذي ساد خلال العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية ـ يتأسس على مجموعة من الافتراضات ، بعضها افتراضات غير دقيقة تماما ، وبالتالي فهي تؤدي الى صياغة سياسات غير واقعية وسنكتفي هنا بالاشارة الى بعض هذه الافتراضات : اولها يتعلق بالمفهوم الامريكي لطبيعة التوازن العالمي ، وثانيها يتعلق بمفهوم الردع من خلال القوة العسكرية ، ويدور ثالثها حول استراتيجية التعامل مع الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط .

اولا : المفهوم الامريكي للتوازن العالمي :

ابتدء من الرئيس ترومان ، وانتهاء بالرئيس ريجان ، سادلدى رؤساء الولايات المتحدة مفهوم للتوازن العالمي اساسه رؤية ميزان القوى العالمي على انه دائما في صالح الاتحاد السوفيتي . ويرى بعض

دارسى السياسة الخارجية الامريكية ان الرؤساء الأمريكيين قد لجأوا دائما الى التضخيم من حجم القوة السوفيتية كمبرر لزيادة الانفاق العسكرية كما فعل الرئيس ترومان سنة ١٩٤٨ أو كوسيلة لكسب المعركة الانتخابية الرئاسية كما فعل كيندى سنة ١٩٦٠ حين تحدث عن « فجوة الصواريخ » اثناء معركته ضد المرشح الجمهورى نيكسون .

بيد أنه مع افتراض صدق التعبير عن فرضية الاحساس بالتهديد السوفيتى وبتحول ميزان القوى العالمى لصالح الاتحاد السوفيتى ، فان تلك الفرضية ذاتها تظل فرضية غير رقيقية الى حد كبير . وقد ادت هذه الفرضية الى دخول الولايات فى سباق عقيم للتسلح مع الاتحاد السوفيتى ، لم تؤد أى دورة منه الا الى استعادة التوازن السابق فى شكل جديد .

ويؤكد الاستاذ كليمنز فى دراسته عن التوازن الاستراتيجى الامريكى السوفيتى ان الولايات المتحدة قد تمتعت دائما بتفوق استراتيجى على الاتحاد السوفيتى فى مجالات : [٢٢]

١ – عدد التجارب النووية .
٢ – عدد الرؤوس النووية القابلة للنقل .
٣ – عدد حاملات القنابل الاستراتيجية .
٤ – القدرة التدميرية المتاحة من الميجاتون .
٥ – نوعية حاملات القنابل الاستراتيجية .
٦ – عدد ونوعية السفن الحربية .
٧ – مبيعات السلاح للدول الاخرى .
٨ – الانفاق العسكرى .

بطبيعة الحال ، فان الاتحاد السوفيتى تمتع بتفوق فى مجال الأسلحة التقليدية ، وبعض انواع الاسلحة الاستراتيجية . بيد ان التفوق الامريكى فى المجالات الاخرى عوض هذا التفوق السوفيتى . اضف الى ذلك ، تفوق الولايات المتحدة وحلفائها فى ميدان الناتج القومى الاجمالى (بمقدار ستة اصناف) على دول الكتلة الشرقية مجتمعة .

اكثر من ذلك ، فالولايات المتحدة قد حركت سلسلة من سباقات التسلح ابتداء من سنة ١٩٤٨ ، كل منها بدعوى التفوق السوفيتى ولتبرير اعتمادات اكبر للتسليح . ففى سنة ١٩٤٨ بدأ الرئيس ترومان فى الحديث عن « فجوة قانفات القنابل » محذرا ان الاتحاد السوفيتى قد حشد قانفات طويلة المدى قادرة على شن هجوم مفاجىء وبناء عليه اتخذ قرار بناء طائرات ب – ٥٢ التى دخلت خدمة القيادة الجوية الاستراتيجية ١٩٥٥ والغريب انه حتى ذلك التاريخ لم يكن لدى الاتحاد السوفيتى اى قانفات . ولعلنا نتذكر الحملة الانتخابية للرئيس كيندى والتى دارت حول قضية وجود « فجوة صواريخ » مع الاتحاد السوفيتى ، ثم عندما تولى الحكم سنة ١٩٦١ اعلن انه قد تبين له ان الفجوة لا توجد على الاطلاق . وقد كان الرئيس كيندى صادقا فى تاكيده الاخير ، لانه بمجرد اطلق الاتحاد السوفيتى القمر سبوتنيك سنة ١٩٥٧ وزعت الولايات المتحدة ١٠٥ صاروخا متوسط المدى من طراز جوبيتر فى تركيا وايطاليا . وكانت هذه الصواريخ قادرة على الوصول الى اهداف فى قلب الاتحاد السوفيتى قبل ان يامل الاخير فى الوصول الى الولايات المتحدة . وعندما تم ازالة تلك الصواريخ من تركيا وايطاليا كجزء من صفقة الصواريخ الكوبية سنة ١٩٦٢ كانت الولايات المتحدة قد بنت ١٥٦ صاروخا عابر القارات مقابل ٦٤ صاروخا للاتحاد السوفيتى كذلك فان الولايات المتحدة بدأت فى نشر صواريخ وقواعد الاطلاق ذات الرؤوس المتعددة (ميرف) سنة ١٩٧٠ ، بينما لم يستطيع الاتحاد السوفيتى ان يفعل ذلك سوى سنة ١٩٧٥ .

ولانهدف فى هذا المقام الى رصد تاريخ التوازن الاستراتيجى بين العملاقين ، ولكن الامثلة السالفة توضح ان هذا التوازن كان دائما فى صالح الولايات المتحدة . بيد ان سياسة الرئيس ريجان الخارجية تكاد تبنى على فكرة « استعادة التوازن » عن طريق زيادة الانفاق العسكرى . والواقع ان مثل هذا التصور يضع السياسة الخارجية فى الحلقة المفرغة لسباق التسلح مرة اخرى دون توقع نتيجة حاسمة . اضف الى ذلك ان مثل هذا التصور يفترض ان العلاقات بين العملاقين هى علاقات استاتيكية ، بمعنى ان القوة العظمى الأخرى ستقف ساكنة فى حين تحاول القوة العظمى الأولى زيادة قوتها العسكرية زيادة هائلة ، وهو افتراض لانعتقد ان تطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية يؤيده .

ثانيا : الردع من خلال القوة العسكرية وحدها :

الفرضية الثانية التى تبنى عليها السياسة الخارجية الأمريكية هى فرضية نباء السياسة الخارجية حول مفهوم الردع . وبناء الردع ذاته حول مفهوم القوه العسكرية . وفى دراسة شاملة للاستاذان الكسندر

(٢٢) Walter Clemens, Jr., The Superpowers and Arms Control. Lexington, Lexington Books, 1973 : 23 - 24.

جورج وريتشارد سموك للسياسة الخارجية الامريكية من خلال نظرية الردع انتهيا الى ان السياسة الامريكية قد تميزت باللجوء الى الردع كاداة رئيسية للتعامل الخارجي ، دون ان تحاول وضع استراتيجية الردع فى اطار اكبر من التعامل الاستراتيجى متعدد الابعاد . وباستعراض العديد من الازمات الخارجية للولايات المتحدة ، انتهيا ايضا الردع قد اقتصر تقريبا على المتطور العسكرى دون الانتباه للمضمون الادرالى لنجاح استراتيجية الردع .[٢٣] بيد ان السياسة الامريكية الجالية تكاد ان تكرر تلك الاخطاء فالرئيس ريجان فى حملته الانتخابية يشير الى الأمن على خرق يعنى « انفاق كل ما ينبغى انفاقه بحيث لا تجرؤ انه على وجه الارض على فرق السلام (الأمريكى !) .[٢٤] وهنا يكمن جوهر الازمة التى ادت كما يقول بول جابر الى ما يسميه « عسكره » السياسة الخارجية الأمريكية بمعنى الاعتماد على الادوات العسكرية لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية (الاحلاف والقواعد العسكرية ، توزيع الاساطيل ، زيادة الانفاق العسكرى) على حساب تسوية المشاكلات الاقتصادية والاجتماعية للاطراف الاقليمية الاخرى . ويضيف جابر ان ضعف « الذاكرة التنظيمية » لأجهزة صنع السياسة الخارجية الامريكية يجعلها تكرر اليوم نفس الاخطار التى ارتكبتها فى الخمسينات .[٢٥]

ثالثا : ريجان واولوية المواجهة العالمية الاستراتيجية

واخيرا فان السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان تركز على اولوية المواجهة الردعية الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى على ما عداها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العالمية او على المشكلات السياسية الاقليمية الاخرى ، كالصراع العربى الاسرائيلى ، او مشكلة ناميبيا فالقيادة الامريكية تنظر الى هذه المشكلات فقط من خلال منظور المواجهة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى والواقع ان وضع الاولويات بهذا الشكل ، يضع السياسة الخارجية الامريكية فى مازق التناقض مع القوى المحلية والاقليمية وعدم القدرة على التعامل مع المشكلات الجديدة كمشكلة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . فتشير خبره الخمسينات الى أن التركيز على المواجهة العالمية على حساب الاحتياجات الامنية والتنموية للقوى المحلية ، ومطالبة تلك القوى بالانضمام الى الحملة الاستراتيجية المعادية للاتحاد السوفيتى ، دون الانتباه لمشاكلهما قد دفع هذه القوى الى طلب المعونة من القوة العظمى الاخرى . ولا حاجة بنا الى ان نكرر تجربة صفقة الاسلحة المصرية ـ التشيكية سنة ١٩٥٥ وتجربة السد العالى سنة ١٩٥٦ لكى يدرك ان استراتيجية دلاس فى المواجهة الاستراتيجية هى التى دفعت مصر الى اللجوء الى الاتحاد السوفيتى فى وقت لم يكن يستطيع ان ينافس الولايات المتحدة فى الشرق الاوسط . بعبارة اخرى ، ان جزء كبير من مكاسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فى الخمسينات والستينات كان نتيجة لاهمال الولايات المتحدة لمشاكل دول المنطقة وتناقضاتها الرئيسية لحساب المواجهة ومحاولة « استعادة التوازن العالمى » .

بالعكس فقد ادى الانفراج الدولى الى آثار سلبية على النفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط . فقد ادى الانفراج الدولى ، بالاتحاد السوفيتى الى التركيز على مطلب « الحل السلمى من خلال التفاوض فى حضور القونين الاعظم » ، ومطلب « الاسترخاء العسكرى » فى الشرق الاوسط . مما ادى بكثير من القادة العرب الى التساؤل عن جدية المساندة السوفيتية للعرب . ومن المدهش ان دفاع الاتحاد السوفيتى عن هذه السياسة قد ادى الى تدهور نفوذ فى الشرق الأوسط حيث ان القيادة المصرية ادركت أنه اذا كان الحل سياتى عن طريق التفاوض ، فان هذا الطريق يمر عبر الولايات المتحدة اساسا . ولعلنا نذكر ان الاشارة الى الاسترخاء العسكرى . فى بيان الوفاق الأمريكى السوفيتى ١٩٧٢ كان احد العوامل الرئيسية التى دفعت بالرئيس السادات الى الاستفناء عن المستشارين السوفيت .

---

(٢٣) Alexander George, and Richard Smoke, Deterrence in American Foreign Policy. N. Y. Columbia University Press, 1974 : 590 - 595.

(٢٤) Barrett, op. cit : 21.

(٢٥) paul Jabber, « U.S. interests and regional security in the Middle East,» Daedalus, Fall 1980 : 73 - 74.

Bernard Reich, « The Reagan Administration and the Middle East : Some preliminary observations, « Paper presented at the European consortium for Political Research, Lancaster, March- April 1981 : 2 - 4.

من ثم يتضح النمط العام الذى يمكن استخلاصة من هذه التطورات : ان نفوذ الاتحاد السوفيتى فى الشرق الاوسط يرتبط ارتباطا عكسيا تخفيف حدة التوتر العالمى وتسوية المشكلة العربية بالاسرائيلية ومن ثم فان اولويات ادارة الرئيس ريجان تبدو وكانها لا تعى مثل هذه الخبرة التاريخية .

مستقبل السياسة
الامريكية فى الثمانينات

فى ضوء التحليل السابق يمكن استخلاص نتيجة هامة مؤداها ان السياسة الخارجية الامريكية فى فترة **الثمانينات تمر بأزمة هيكلية نابعة من طبيعة المرحلة التاريخية لتطور المجتمع الامريكى من ناحية ومن طبيعة النظام الدولى العالمى من ناحية اخرى . فالمجتمع الامريكى يمر بفترة انكماشية من ناحية التوجه الخارجى ، كما ان النظام الدولى قد شهد فى السبعينات تغييرات هائلة لم تستطيع القيادة الامريكية ان تقوم بصياغة الافتراضات والاستراتيجيات التى يتلاءم معها . ومن المتوقع ان تستمر هذه الازمة حتى منتصف الثمانينات تقريبا وما بعدها بقليل ، اى طوال فترة الرئاسة الحالية للرئيس ريجان .** اذ انه من المتوقع حدوث تغيير هيكلى فى المزاج الامريكى العام فى اواخر الثمانينات نحو موجة جديدة . تدخلية جديدة . ومن ثم ، فان المخرج الممكن من الأزمة هو ان تجرى القيادة الامريكية تعديلات فى منطقات سياستها الخارجية قوامها الاخلال من الارتباط الامريكى بالمشكلات الخارجية وتركيز السياسة الخارجية الامريكية حول الاسهام فى حل المشكلات السياسية الاقليمية والمشكلات الاقتصادية للعالم النامى مع محاولة تهدئة المواجهة العالمية حتى لا تتكرر نتائج الخمسينات فى الثمانينات .□



ملف السياسة الدولية

قضايا التنمية فى العالم الثالث



تقديم

منذ بداية عصر النهضة العربية ، والمشكلة الجوهرية التى تفرض نفسها على العقل العربى ، فى اشكالا مختلفة ، وعلى مستويات متباينة ، هى مشكلة التخلف والتقدم . ومنذ ادركت النخبة المثقفة ، ان ثمة اشكالا اخرى للحياة الاجتماعية وللتنظيم الاجتماعى ، وان ما يعرفونه ويمارسونه ليس كما كانوا يتصورون ، ارقى هذه الاشكال واسماها ، وعبر نلك عن نفسه فى اغلب المناقشات التى دارت ببلادنا منذ اكثر من قرن ونصف من الزمان ، والتى كان محورها سؤالان :

لماذا التخلف ؟ وكيف النهضة ؟

وكانت اسهامات ابناء عصر التنوير فى القرن التاسع عشر ، ثم جهود عشرات المفكرين فى هذا القرن من سائر التيارات الفكرية والمشارب الايديولوجية ، محاولة للاجابة عن هذين السؤالين . وبرزت فى هذا الصدد ثلاث فئات : فئة سحقتها الهوة التى تفصل عالمنا عن العالم المتقدم فانخلعت عن تراثها ، ودعت الى الارتباط بالحضارة الغربية فى كل شتى تقريبا ، وفئة رفضت هذه الحضارة كليا ، وهربت بنفسها فى اعماق التقاليد والتراث ، رافضة كل جديد لاعنة له ، وفئة ثالثة حاولت ان تقيم تزاوجا بين القديم والجديد ، وبين المستحدث والموروث . ومثلت تجربتا التنمية الشامختين فى بداية القرن التاسع عشر وفى منتصف القرن العشرين ، محاولة المجتمع المصرى التصدى لتحدى التنمية من الناحية العملية . فى الاولى اقام محمد على صرحا صناعيا ودولة قوية ، وصفها كارل ماركس بانها عنصر الحيوية الوحيد فى الدولة العثمانية . وفى الثانية حاول عبد الناصر ، تحقيق التنمية فى اطار من الاستقلال الوطنى .

١ ـ الاهتمام المستمر بموضوع التنمية ، ينبع من ثلاثة اعتبارات : اولها طبيعة الانتماء الى مجتمعات تعيش فى براثن التخلف ، وتسعى للفكاك منه ، وثانيها تعقد موضوع التنمية وتشابك جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية ، وثالثها اننا مازلنا نبحث عن طريق التنمية ، ومازالت عديد من مجتمعات العالم الثالث ، تبحث عن صيغ لتنظيمها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ويضم هذا الملف الذى اشرفت على اعداده تسعة تقارير تدور حول قضايا التنمية فى بلدان العالم الثالث فى ضوء خبرة عقدى التنمية فى الستينات والسبعينات ، فيتناول د . على الدين

المشاركون (وفقا لترتيب النشر)
د . عبد الخبير محمود عطا محروس
د . كمال المنوفى
د . اكرام بدر الدين
د . احمد عباس عبد البديع
احمد فارس عبد المنعم
د . مصطفى كامل السيد
دكتور حسن نافعة
د . نبيل حلمى
محمد عبد الشفيع

هلال فى البداية ، مفهوم التنمية ، وينتقد النظريات الغربية التى شاعت لمدة بخصوصه ، ويعرض للمفاهيم الجديدة فى هذا الصدد .

وتتناول التقارير الاربعة التالية ، بعرض جوانب التجارب التنموية . فيركز د . عبد الخبير عطا على اهمية الاختيار السياسى والنموذج الايدولوجى الذى تتبناه النخبة الحاكمة فى المجتمع ، وتنطلق منه سياساتها ويتناول د . كمال المنوفى موضوع التنمية الريفية ، فيعرض لاصول الموضوع ، ولاهم مدارسة ، مركزا على ضرورة النظر الى التنمية الريفية كاحد عناصر التنمية القومية ، وفى اطار الخطة الشاملة لتنمية المجتمع ويدرس د . اكرام بدر الدين مشكلة تواجه اغلب البلاد النامية ، وهى مشكلة عدم التكامل الاجتماعى والسياسى والثقافى ، فيعرض لصور عدم التكامل وانماطه واثاره على المجتمع . ويكمل د . احمد عباس عبد البديع الموضوع ، بتقريره عن استراتيجيات بناء الامة فى دول العالم الثالث ، واساليب مواجهة مشكلة عدم التكامل .

واذا كانت هذه التقارير قد ركزت على مشاكل التجارب التنموية من النواحى الداخلية ، فان التقارير الاربعة التالية ، وتضع قضية التنمية فى سياقها الدولى . فيدرس الاستاذ احمد فارس عبد المنعم موضوع ازمة الديون الخارجية فى الدول النامية وترجع أهمية هذا الموضوع الى العبء الذى تمثله معدلات خدمة الدين الخارجى على اقتصاديات هذه الدول . ثم يضع د . مصطفى كامل السيد ، الموضوع فى اطاره النظرى فيتناول قضية التقسيم الدولى للعمل والاثار الداخلية المترتبة على ذلك . ويدرس د . حسن نافعة موضوع التنمية فى القانون الدولى ، وما تثيره من قضايا واشكالات ، وماتقدمة الدول النامية من اسهامات فى تطوير القانون الدولى . ثم يعالج د . نبيل حلمى ، بعض القضايا المتعلقة بذلك ، مع التركيز على حقوق الانسان والتنمية . واخيرا يرصد محمد عبدالشفيع عيسى ، مقاله تدفقات رؤوس الاموال العالمية الى دول العالم الثالث

د . على الدين هلال



فى مفهوم التنمية

د . على الدين هلال

يشير الواقع التاريخى المعاصر ، الى ان المشكلة الكبرى التى تواجهها بلدان العالم الثالث ، ما زالت هى قضية التخلف ، وكيف يمكن لهذه البلاد ان تواصل طريق التنمية بمعناها الشامل - الاقتصادى والسياسى والاجتماعى - وان تتخلص من حالة التخلف التى تعيشها .

نقول ذلك من ربع قرن على الاقل ، ومن ثم افلا يجدر بنا ان نتأمل النتيجة التى وصل اليها عالم الاقتصاد السويدى ميردال بعد دراسات طويلة ، وهى ان مشكلة التنمية فى العالم الثالث ، ابعد ما تكون عن الحل الان عن اى وقت مضى . افلا يجدر بنا ان نتأمل فى واقع البلاد النامية ، وندرس ماحدث فيها - تجارب النجاح والاخفاق - فى الستينات والسبعينات ، وان نستخلص دروس هذه التجارب ونكتشف نواقصها .

ففى الخمسينات ، ومع تصاعد حركات الكفاح ضد الاستعمار ، وحصول العديد من البلاد الافريقية على استقلالها السياسى ، وصعود ما سمى وقتذاك بثورة التوقعات المتزايدة ، وازدياد الدور الذى لعبته الدول الاسيوية الافريقية على مسرح السياسة الدولية ، فى هذه الفترة سادت احلام وردية حول المستقبل ، سرعان ما بددتها قسوة الاحداث وتصاريف الزمان ، والتى يمكن ايجاز عبرتها فيما يلى :

١ - ان اغلب هذه البلاد ركزت على الجانب الاقتصادى من التنمية ، دون ان تشمل بنفس الدرجة - الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية ، الامر الذى ادى الى تعثر هذه التجارب ، لاصطدامها بالواقع الاجتماعى والقيمى السائد . وساد لدى النخب الحاكمة فى عديد من البلاد النامية ، مفهوم انتقائى وتجزيئى للتنمية ، وغياب للنظرة الشاملة والتى بدونها لايمكن استمرار البرامج التنموية ، او ضمان نجاحها .

٢ - ان هذه التجارب اخذت طرقا تطورية او تدرجية . ومع انها رفعت شعارات الاشتراكية ، فانها لم تتخذ الاجراءات اللازمة لمنع او الحيلولة دون بروز شرائح اجتماعية وطبقات جديدة ، تنهب الجزء الاكبر من عائد التنمية .

٣ - ان هذه التجارب لم تنجح فى حماية ذاتها من الاساليب الجديدة للسيطرة الاستعمارية - مثل المعونات الخارجية والاستثمارات - والتى توجد منافذ جديدة للنفوذ الاجنبى واشكالا جديدة للتبعية وللتغلغل .

ومن ثم ينبغى التشديد على ان جوهر عملية التنمية ، هو شمولها وتعدد ابعادها وجوانبها . التنمية هى تغير حضارى يتناول كافة ابنية المجتمع ، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية ، ويترتب على ذلك ان اية نظرية فى التنمية ، لابد ان تنبثق عنه وترتبط بنظرية عامة فى تطور المجتمعات ، وأن الحاجة ماسة الى نظرة وسياسات تتناول قضية التنمية فى تكاملها المجتمعى . وهكذا فان التنمية ليست مجرد رفع مستوى الدخل ، وليس مجرد تحقيق اهداف انتاجية اقتصادية بل ان النجاح فى رفع مستوى الدخل لايتوقف على عوامل اقتصادية فحسب ، بقدر مايرتبط ايضا بظروف اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والنظام السياسى والعلاقات الاجتماعية والاطار الدولى وغيرها من اعتبارات .

وقبل ان نعرض لبعض المفاهيم الجديدة التى برزت فى ادب التنمية فى السنوات الاخيرة ، يجدر بنا ان نتناول ثلاثة مفاهيم خاطئة – وشائعة – بخصوص التنمية :

١ – التنمية هى زيادة الانتاج .

مع ان أغلب الدارسين العرب ، يرفضون ربط التنمية بالتغريب ، الا ان عديدا من ابحاثنا ودراساتنا ، تقوم على افتراضات تمثل انحيازا للتجربة الغربية ، التى تقرن التنمية عادة بزيادة الانتاج صحيح إن زيادة الانتاج قد تكون مطلبا هاما وهدفا مرغوبا فيه فى بلادنا ، ومن ثم لاضير ان يشار الى هدف التنمية فى مرحلة ما ، بانه زيادة الانتاج ، ولكن من الخطأ اعتباره الهدف الوحيد لها ، لان ذلك يثير مشاكل على المستوى النظرى . فاعتبار الانتاج جوهر عملية التنمية ، يتضمن فى نفس الوقت ، اعتبار الاستهلاك محور السلوك الانسانى ، وهو مفهوم يقوم على افتراض معين عن الانسان الاستهلاكى ، وعلى افتراض امكانية ازدياد الانتاج الى مالا نهاية . وكلا الافتراضين ارتبط بالثورة الصناعية الرأسمالية ، وبالفلسفة البورجوازية ، وبالتوسع الاوربى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وهو ما يدعو الى ضرورة اعادة النظر فى هذا المفهوم ، وفى الرأى الذى اقترحه آدم سميث فى كتابه عن ثروة الامم ، ومؤداه ان رفاهية الامم ، تقاس بما تنتجه وتستهلكه من سلع وخدمات ، والذى ترتب عليه – كما كتب د . جلال امين – اعتبار ان الدول المتقدمة هى تلك التى تتمتع بدخول مرتفعة ، بغض النظر عن درجة انحطاط وتدهور قيم مواطنيها واخلاقياتهم ، والدول المتخلفة هى تلك التى تعانى من الدخل المنخفض .

ان التنمية الاقتصادية ليست هدفا فى حد ذاته ، ولكنها اسلوب ووسيلة لتحقيق رفاهية الانسان ، ومن ثم ، فان القضية ليست مجرد رفع متوسط الدخل بغض النظر عن الثمن الاجتماعى لذلك ، او الاثار المترتبة عليه ، بل ينبغى اخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان ، عند وضع الاهداف ذلك ان رفاهية الانسان الفردية والاجتماعية لاتتجزأ . وبرغم زعم رجال السياسة والاقتصاد بانهم يدركون ذلك ، فان الواقع فى عديد من الاحيان ، يشهد بعكس ذلك ، فكثيرا فان الحلول الاقتصادية التى تقترح او تتبع لها ، تأخذ بجدية الاثار الاجتماعية والاخلاقية والنفسية المترتبة عليها ، والتى قد تجعل حلاما يبدو اقل جاذبية ، عما اذا نظر اليه من منظور اقتصادى فحسب .

٢ – التنمية هى استخدام التكنولوجيا المتقدمة .

يربط بعضهم بين التنمية واستيراد التكنولوجيا المتقدمة على أساس ان فى ذلك مسايرة لركب التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم ، ولطالما سمعنا من زعماء فى البلاد المتخلفة ، ضرورة « ان نحصل على احدث ما وصل اليه العالم من تكنولوجيا » حتى بدت التكنولوجيا وكأنها « البلسم الشافى » ، والحل السحرى لكل امراض التخلف ، ولكافة قضايا التنمية .

هذا الراى يغفل ان التكنولوجيا هى نتاج اجتماعى وان المستوى التكنولوجى لمجتمع ما يعكس درجة التقدم العلمى والتعليمى فيه ، كما يعكس تراكم الخبرات البحثية والعملية لديه ، وهكذا فان الثورة التكنولوجية فى البلاد المتقدمة ، هى تعبير عن تقدم طبيعى ، تتضمن نوعا من الاتساق بين هذا التقدم والانماط الفكرية والثقافية والسياسية السائدة فى المجتمع اما استيراد هذه التكنولوجيا الى البلاد المتخلفة ، فهو لا يعبر عن تطور طبيعى ، ولكنه امر مستعار ومضاف الى هيكل اجتماعى متخلف ، ومن ثم فلا يؤدى بالضرورة الى التطور ، بل قد يحدث العكس ، فالادوات التكنولوجية فى مجتمع لم يحقق بعد ثورته الديمقراطية ، تؤدى الى ازدياد قبضة الحاكم على الشعب واعاقة تطوره السياسى . يضاف الى ذلك ، ان التكنولوجيا التى تطورت فى المجتمعات المتقدمة ، لا تعكس فى اغلب الاحيان احتياجات البلاد النامية ، وهى عموما تستثمر اساسا فى رأس المال ، الهام الذى يجعلها مكلفة للغاية بالنسبة للبلاد الفقيرة . وان استيراد التكنولوجيا المتقدمة دون تطويعها وفقا لخصائص وظروف البلاد المتخلفة ، يقلل من فائدتها ، واخيرا فان هذه السياسة تخلق حالة من الاعتماد التكنولوجى والتبعية الجديدة .

٣ – التنمية هى اللحاق بالبلاد المتقدمة .

فكثيرا ما يثار الحديث عن التنمية فى اطار ضرورة اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة ، وهو ما يؤدى الى طرح الاولويات بشكل معين ، بدعوى ان هذه الاولويات من متطلبات التقدم وشروطه . فى مواجهة هذا الطرح الذى يتسم « بالغيرية » فهو يصف بلادنا ومجتمعاتنا من خارجها ، ويصفها بالمقارنة الى « الغير » تبدو الحاجة الى طرح مفهوم للتنمية من واقع بلادنا ذاتها ، وبدون الاحالة الى البلاد المتقدمة . ووفقا لذلك فان تحدى التنمية الاكبر واولويتها الاولى تكمن فى انهاء الازدواجية القائمة فى حياتنا فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة . بين العواصم التى تنافس اوربا فى فنادقها وشواطئها وملاهيها ومساخرها وسلعها الاستهلاكية ، والريف

الذى مازال يلبس اردية المجتمع الوسيط . فى هذا الاطار لاتصبح القضية هى اللحاق بالدول المتقدمة ، فهو اعتبار غيرى وطرح للمشكلة من الخارج ولكن اصلاح الاختلال الداخلى للمجتمع .

تجاوز نظريات التحديث والتنمية

فى اطار ما سبق ، ينبغى التسلح بنظرة نقدية لفكر التنمية والتحديث الغربى ، الذى يمثل المصدر الرئيسى لمعظم الكتابات فى هذا الموضوع باللغة العربية . فقد وضح عجز هذا الفكر عن تفسير العديد من جوانب التغير الاجتماعى والسياسى فى البلاد المتخلفة ، كما اتضحت جوانب الانحياز التى يتضمنها هذا الفكر ويمكن ان نحدد اهم الانتقادات الموجهة اليوم الى مجمل تراث التنمية والتحديث الغربى « مثل كتابات دافيد ابتر » وجابريل الموند ، ولوشيان باى ، وجيمس كولمان ، وجوزيف لابالومبارا وغيرها من الاسماء المعروفة ، فيما يلى :

١ ـ الانحياز الايدولوجى لنموذج الليبرالية الرأسمالية . وضع ادعاء هذه الدراسات العلمية والموضوعية ، فانها تنتهى فى اخر الامر ، بالدفاع عن النظم الليبرالية الرأسمالية ، باعتبارها غاية التطور وهدفه . فالرأسمالية هى النظام الاقتصادى الافضل . والديمقراطية الليبرالية ، هى المثل الاعلى للتطور السياسى . فعلى سبيل المثال ، فان مقولات جابريل الموند الوظيفية ، هى نتائج ملاحظة مجتمعات رأسمالية متطورة من الناحية الوظيفية ، كما ان فكرة الحدود التى يطرحها الاخذون بمفهوم ايستون للنظام السياسى ، تفترض عدة مسلمات حول العلاقة بين السياسة وجوانب المجتمع الاخرى ، وتفترض امكانية اقامة مثل هذه الحدود المصطنعة ، ودراسة الموند وفيربا عن الثقافة المدنية ، تخبرنا بان هذه الثقافة المثلى ، هى نتيجة تطور سياسى ذات صفة تدرجية ، وانها ثقافة الاعتدال ، وان اقرب نماذجها العملية ، يوجد فى الولايات المتحدة وانجلتره ، ثم تخلص الى القول بان اى اتجاه للتحديث ، يحمل فى ثناياه بعض بذور الثقافة المدنية »!!

٢ ـ الانطلاق من خصوصية التطور الغربى . فاغلب هذه النظريات تأخذ ما حدث فى الغرب الرأسمالى ، كقاعدة للتحليل ، وكأساس لفهم عمليات التغير الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد النامية ، وللتنبؤ بمسارها فى المستقبل .

وبعبارة اخرى ، فانها لا تنظر الى هذه البلاد كوحدات للتحليل فى حد ذاتها ، وتدرسها كظاهرة مستقلة ، بل تتناولها بالمقارنة لما حدث فى اوربا فى القرون السابقة . هذه السمة للفكر الغربى ليست حديثة ، بل عبر عنها كارل ماركس عندما كتب فى راس المال ان الدول المتقدمة فى ميدان الصناعة ، ترسم الطريق وصورة المستقبل للدول الاكثر تقدما . ولعله يمكن تفسير انتشار هذا المفهوم بين المفكرين الغربيين ، بالنظر الى اعتبارهم الحضارة الغربية قمة التطور الانسانى المعاصر ، وان تقدم الدول المتخلفة ، يكمن فى الاقتراب من هذا النموذج الحضارى .

٣ ـ تجاهل البعد التاريخى . فالدراسات الغربية تبدأ عادة من اقرار واقع التخلف فى بلدان العالم الثالث كحقيقة معاصرة ثم تنصرف الى عرض مظاهر وسمات هذا التخلف من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، دون ان تتعرض لاسبابه من الناحية التاريخية . فهناك تجاهل مقصود لبحث اسباب تخلف البلاد المتخلفة ويبدو مقصد هذا الاتجاه ، عندما ندرك ان البلاد التى تدعى اليوم بالتخلف ، تشمل مناطق عدة لم تكن متأخرة او متخلفة باستمرار ، وانما عرفت حضارات زاهية ، وكانت مصدرا للعالم باسره ، ولعبت دورا هاما فى تقدم الحضارة الانسانية ورفعة شأنها ، وبالعكس فان البلاد التى تعتبر متقدمة اليوم ، لم تحتل مركز الصدارة الا من قرن او اثنين من الزمان . ومن ثم فان اسباب التخلف ، يجب النظر اليها فى اطار التطور التاريخى للمجتمعات البشرية فالوضع الراهن فى العالم المتقدم اقتصاديا ، هو نتيجة الثورة الصناعية ، الذى بدأ حدوثها فى انجلتره فى نهاية القرن الثامن عشر ، والاثار التى ترتبت على هذه الثورة ، فى علاقات اوربا الخارجية ، وتبلور الظاهرة الامبريالية فى ارتباطها بتطور النظام الرأسمالى . ان انقسام العالم الى « متقدمين » و« متخلفين » لايمكن تحليله دون ادخال هذا البعد التاريخى فى التحليل ، ودون ادراك ان تقدم المتقدمين وتخلف المتخلفين هما وجهان لعملة واحدة ، وهما جزء من نفس العملية التاريخية .

٤ ـ تجاهل البعد الاقتصادى . فتتسم هذه الكتابات عموما فى مجالى التنمية السياسية والاجتماعية ، بعدم التركيز على دور العالم الاقتصادى وبالذات ذلك الجانب المتعلق بالقضية التوزيعية ، وبالعدل الاجتماعى ، وبتأثير السياسات الاقتصادية على الوضع السياسى فى المجتمع . من ناحية اخرى ، لم تهتم هذه الدراسات بشكل كاف بالبعد التوزيعى للقرارات السياسية ، ودور النظام السياسى كموزع للموارد النادرة فى المجتمع ، ذلك ان علم السياسة ، هو علم التوزيع السلطوى للموارد المحدودة ـ الاقتصادية وغير الاقتصادية ـ ومن ثم فان تجاهل البعد الاقتصادى ، يصبح امرا غير مبرر ..

٥ ـ تجاهل البعد الدولى لعملية التنمية ، فاغلب دراسات التنمية تحصر ذاتها فى اطار الدولة او المجتمع ، وتتناول عشرات المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى هذا الاطار ، وكأن الدولة تعيش بمعزل عن محيطها الاقليمى والدولى هذا الاتجاه يتجاهل اثر العوامل الدولية والضغوط الخارجية على التطور الداخلى كما يتجاهل هيكل النظام العالمى المعاصر ، بما يتضمنه من تقسيم دولى للعمل ، والاثار الاقتصادية والسياسية لذلك ، وبالذات الاثار المتعلقة بالتبعية .

لقد ادت هذه الانتقادات ، الى بروز مفاهيم وتصورات جديدة للتنمية ، تنطلق من الاجابة عن اربعة اسئلة رئيسية :

ـ ماذا ننمى ؟ ـ كيف ننمى ؟ ـ لمن ننمى ؟ ـ على من يقع عبء التنمية ؟

هذه المفاهيم والتصورات الجديدة ، تقترح مفهوم « التنمية البديلة » التى تأخذ فى اعتبارها الاهداف والاساليب التى اغفلتها نظريات التنمية والتحديث التى ظهرت فى الستينات ، ومن اهم هذه المفاهيم :

☐ **مفهوم الاحتياجات الاساسية : وجوهره ان التنمية يجب ان تسعى للوفاء بالاحتياجات الاساسية للمواطنين ، من مسكن وملبس وخدمات صحية وتعليمية وهذا المفهوم يفترض ان هدف التنمية ، هو القطاعات العريضة والفقيرة من المواطنين ، ومن ثم ضرورة الاستجابة الى حاجاتهم الاساسية .**

☐ **مفهوم التكنولوجيا الملائمة .**

وتثار فى هذا الصدد مفاهيم التكنولوجيا الوسيطة ، والتكنولوجيا الصغيرة ، والتكنولوجيات المحلية . وجوهر هذا الاتجاه عموما ، هو ضرورة عدم الانبهار باحدث ماوصل اليه العالم من تكنولوجيا وان المعيار الصحيح لاختيار تكنولوجيا ماليس حداثتها ، وانما ملاءمتها وجدواها فى الظروف المتميزة لواقع البلاد المتخلفة ، وقدرتها على مواجهة هذه الظروف التكنولوجيا الملائمة ايضا هى تلك التى تستفيد من عناصر الانتاج المتوفرة فى هذه البلاد ، وتوظفها افضل توظيف ممكن .

☐ **تقليل التبعية والاعتماد على الذات .**

ويقصد بذلك ان احد الاهداف الاساسية للتنمية ، هو دعم الاستقلال الوطنى ، وتكريس وتقليل التبعية ، على العالم الخارجى . ولا يتضمن هذا المفهوم اية رؤى طوباوية عن امكانية العزلة عن العالم فلم يعد ممكنا ولا متصورا لاغلب البلاد المتخلفة والصغيرة ولكن يتضمن الاخذ بالاتجاه نحو الاعتمدا على المصادر الداخلية والموارد الذاتية للمجتمع ، بدلا من الانصراف الى الاستدانة ، والاقتراض من الخارج ، دون ان تكون الموارد الداخلية قد عبئت بالفعل .

وتثار فى هذا الصدد ، قضية التعاون الاقليمى ، وضرورة ان تتضمن التنمية ـ فى عديد من مجالاتها ـ صورا من التعاون الاقليمى بين البلاد المتجاورة بمشاريع مشتركة . وفى اطار هذا التعاون الاقليمى يمكن لاتجاه الاعتماد على الذات ، ان يتدعم ويتكرس .

☐ **العدالة التوزيعية :**

فلا تنمية حقيقية دون عدالة توزيعية ، ودون مشاركة للفئات الاجتماعية المختلفة فى عائد التنمية ، ومن ثم اهمية قضية توزيع الدخل فى المجتمع والسياسات الاجتماعية التى تتبناها الدولة ، لضمان عدالة التوزيع وحتى لا يذهب عائد التنمية على الاقلية الموسرة وعلى حساب الاغلبية المطحونة .

وهكذا تتحدد منظومة الاهداف التى تطرحها المفاهيم الجديدة للتنمية داخليا تحقيق الاحتياجات الاساسية للمواطنين ويتضمن ذلك استخدام الانماط الملائمة من التكنولوجيا ، وتحقيق العدالة التوزيعية ، وخارجيا تدعيم الاستقلال الوطنى ، والاعتماد على الذات ، والتقليل من التبعية هذه المنظومة يجب ان توضع فى اطارها السياسى وفى اطار النظم والمؤسسات السياسية ، التى تحقيق هذه الاهداف ، واستمرار السياسات التى تسعى اليها ويتمثل هذه الاطار السياسى فى اقامة المجتمع المدنى الذى يقوم على المساواة والمشاركة . المساواة فى جانبيها السياسى والاجتماعى ، والمشاركة السياسية التى تكفل لكل مواطن امكانية التأثير فى السياسة العامة وفى القارات التى تؤثر على حياته .☐



الاختيار السياسى وسياسات الاعلام التنموى

د . عبدالخبير محمود عطا

اهتمت العديد من الدراسات بتقييم التجارب التنموية التى شهدتها العديد من دول العالم الثالث ، ولكن الملاحظة الأساسية بصدد هذه الدراسات ، هى إما المبالغة فى التقليل من شأن الانجازات التى حققتها تلك التجارب ، وإما المبالغة فى التنظيم من شأنها . ولا يخفى على كثير من الباحثين الذين يقومون بهذه الدراسات ذاتها ، أو من يطالعونها فى إطار الأدب التنموى ، مدى التحيز الأيدولوجى أو الفكرى الذى يكمن خلف هذه الدراسات ، والذى يمكن الاستدلال عليه بطريق مباشر أو غير مباشر[١] ومما لاشك فيه ، أن العلاقة بين الأطر الفكرية والنماذج الحركية هى علاقة تفاعلية ، إذ من المتصور أن تضيف الثانية إلى الأولى ، وكذلك تقدم الثانية إمكانيات عديدة للتعديل من الأولى ، وذلك بما يتلاءم مع حاجات شعوب تلك الدول النامية . التى قدر لها ان تصبح موضعا او حقلا للتجارب إننا نرى أن هناك واجبا مطروحا على النخبة المثقفة فى تعاونها مع النخبة الحاكمة ، يتمثل فى تقليل العمر الزمنى لعملية التجريب أو الاختيار . وأولى الخطوات فى هذا الطريق ، هى التقييم الموضوعى والعلمى للتجارب التى تمت فى مختلف الدول النامية ، وذلك ابتغاء الاستفادة من خلاصة تلك التجارب فى عمليات التخطيط التنموى فى هذه الدول .

وتنطلق الدراسة الحالية من فرضية فرعية تندرج فى إطار فرضيات كلية ، تلك الفرضية الفرعية ، تتمثل فى أن الدور الذى يمكن أن يقوم به النظام الاعلامى فى عملية التنمية ، يتجدد بما يندرج فى إطار النظم الفرعية الأخرى فى النظام المجتمعى من متغيرات وعوامل ، وأهمها تلك العوامل والمتغيرات التى تتصل بالنظام السياسى ، وعلى وجه الخصوص المتغير الخاص بالاطار الفكرى أو النموذج الأيدولوجى الذى تنطلق منه النخبة الحاكمة ، اى الاختيار السياسى الذى ترتضيه لنفسها وتحدد وفقا له أهدافها وأولوياتها ، .. إلخ .

(١) من الجدير بالذكر ، انه يمكن فى صدر هذه الدراسات ، التمييز بين تلك التى قام بها فريق من الباحثين التزموا بمنهج معين ـ غربى أو شرقى ـ قادهم إلى إصدار مجموعة من الأحكام التى كان لابد أن يكونوا منطقيين مع انفسهم نتيجة الالتزام بهذا المنهج او ذاك ، مما ادى فى النهاية ، إلى تقييم تلك التجارب من منظور معين . المهم فى هذا الصدد ، أن بعضا من هؤلاء الباحثين ، اتجه إلى إطلاق أحكام على التجارب التنموية فى بعض الدول النامية بقصد « تشويه » تلك التجارب ، أو ترسيب مجموعة من الادراكات فى نفوس الباحثين والمواطنين ، إن لم يكن حكام تلك الدول ، تقود إلى الاحساس بالعجز والاحباط وعدم الفاعلية . كما يمكن التمييز بين تلك الدراسات التى قام بها فريق آخر ، اجتهدوا فى الوصول إلى رؤية موضوعية ، وحاولوا «تنقية » الدراسات السابقة ، مما يكون قد أصابها من انحيازات قيمية . ولكن فى الواقع ، يجب الاعتراف بأن الفريق الثانى كانت تواجهه « أزمة منهجية » ، وهو مايفسر التضاؤل فى « كم » تلك الدراسات ، وفى « كيف » النتائج التى توصلت إليها . بعبارة أخرى إننا نستطيع القول أن هناك فريقا من الباحثين فى دول العالم الثالث ، وعلى وجه الخصوص فى الدول الاسلامية ودول أمريكا اللاتينية ، انطلاقا من محاولة البحث عن الذات القومية ، اتجهوا إلى إعادة النظر فى الدراسات السابقة عن مجتمعاتهم ، بغرض تنظيف تلك الدراسات ، مما يكون قد علق بها من انحيازات قيمية ، دون أن يعنى ذلك « التجميل المصطنع » لواقع وتجارب تلك الدول . والهدف النهائى من هذه العملية ، هو محاولة الاستفادة من التجارب السابقة فى الحركة المقبلة .

وقبل تقسيم الدراسة ، يمكن الاشارة إلى مجموعتين من الملاحظات التى تخدم بحث الفرضية السابقة ، وتحليل أبعادها :

المجموعة الأولى – ملاحظات تتصل بطبيعة العملية التنموية :

أ – إن العملية التنموية من حيث **موضوعها** ، هى عملية تشمل مختلف جوانب النظام المجتمعى Societal system ، فهى تحتوى كلا من النظام السياسى والنظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى والنظام الاعلامى ... إلخ . ، باعتبارها نظما فرعية فى إطار ذلك النظام المجتمعى ، وهنا تتضح اهمية اخذ طبيعة العلاقة بين هذه النظم الفرعية فى الاعتبار ، حيث نجد فى الدول النامية استقلالية النظام السياسى وتبعية النظم الفرعية الأخرى فى علاقتها به ، وهو مايوضح مدى خطورة الاختيار السياسى من حيث انعكاساته على الجوانب المختلفة فى النظام المجتمعى .

ب – إن العملية التنموية من حيث **مستوياتها** – بصدد بعض أو كل موضوعاتها – هى متعددة ، حيث يمكن تصور : التنمية المحلية ، التنمية القطرية ، التنمية القومية أو الاقليمية والتنمية الدولية ، وذلك على المستوى الرأسى من أسفل إلى أعلى . كذلك هنا تتضح أخذ طبيعة العلاقة بين المستوى الأول والثانى من ناحية (إدارة محلية أم حكم محلى) ، وطبيعة العلاقة بين المستويين الأول والثانى والمستوى الثالث من ناحية ثانية (علاقة : تكامل ، تنسيق ، صراع ...إلخ) ، وأخيرا العلاقة بين المستويات الأول والثانى والثالث والمستوى الرابع (علاقة تعاون أم علاقة صراع إن لم يكن علنيا فهو خفى) ، وهو مايبرز أهمية النتائج التى يمكن أن تترتب على الاختيار السياسى للرجل الأول فى الدولة ، أو للنخبة الحاكمة فيها ، أو للنظام الحكومى – السياسى فى الاطار المجتمعى .

ج – إن مفهوم التنمية **يتميز عن المفاهيم الأخرى** مثل : التحضر ، التمدين ، العصرية ، التغير ، ... إلخ . ومعيار التميز فى هذا الخصوص ، يرتبط بالاختيار السياسى ذاته وبطبيعته ، وهنا تكمن المقارنة اساسا بين التغيير الجذرى أو على الأقل الرغبة فيه ، أو الاقتراب منه ، وبين التغير التلقائى .

د – إن الظاهرة التنموية **من حيث ابعادها الزمنية** هى عملية process ولذلك تسمى عملية التنمية وليست مرحلة stage أو درجة ، بمعنى أن التعبير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التى تحدث فى هيكل ووظائف الأبنية المجتمعية المختلفة ، والتفاعلات والانماط المرتبطة بها [٢] ، الأمر الذى يتوقف على طبيعة الاختيار السياسى[٣] .

هـ – كما أن عملية التنمية **من حيث ابعادها المكانية – الحضارية** ، هى مفهوم نسبى ، بمعنى : (١) أن مفهوم التنمية المجتمعية ، يمكن أن يكتسب مضامين متباينة ، بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة ، وذلك لأن عملية التنمية ، لاتتم فى فراغ ، ولكنها تتحدد بالتاريخ الثقافى والاطار المجتمعى لكل شعب ، وتتحدد أو تتشكل بمحدداته . (٢) كما أن مضامين العملية التنموية تتباين باختلاف المراحل التاريخية فى نفس الاطار المجتمعى ، فمضمون ماهو متقدم – وحديث يتحدد زمانا ومكانا . بعبارة أخرى ، إن العملية التنموية هى مفهوم تحدده الخبرة الانسانية ، وقد تجسدت فى لحظة تاريخية معينة . (٣) كما أنها مفهوم عالمى بمعنى أنها تحدث فى كل المجتمعات – النظم السياسية بأشكال مختلفة . وصفة « العالمية » تصبح نتيجة مترتبة على اعتبارها « عملية » أو تطور ، فالمشاكل التى ندرسها مرتبطة بالدول النامية ، تعرفها أيضا الدول المتقدمة ، وإن كان ذلك بدرجة اقل حدة أو بشكل مختلف . فاذا نظرنا إلى مجال التنمية السياسية كأحد مجالات التنمية المجتمعية نجد أن الدولة الأمريكية ، لديها أزمة تكامل سياسى ، والدولة الايطالية تعانى من أزمة شرعية حيث هيبة الدولة منهارة ، والدولة اليابانية بالرغم من أنها متقدمة اقتصاديا ، إلا أنها متخلفة سياسيا . ومؤشرات ذلك ، وجود الأزمة المشاركية فى جانبها السياسى ، والتى يعانى منها النظام المجتمعى اليابانى .

ومما لاشك فيه ، أن الادراك الحقيقى لجوهر هذه الملاحظات التى تتصل بطبيعة العملية التنموية ، واخذها فى الاعتبار ، يتوقف على طبيعة وجوهر الاختيار السياسى أو على توجهات النخبة الحاكمة – السياسية والاقتصادية والثقافية فى الدولة النامية .

---

(٢) انظر : د . على الدين هلال ، محاضرات فى التنمية السياسية (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦) ص ٤٧ ومابعدها .

(٣) من حيث الواقع ، ينظر إلى عملية التنمية على أنها مفهوم حركى ، أى لاتعرف نقطة تنتهى عندها ، بل هى تفترض حركية مستمرة من جانب النظام أو الجسد المجتمعى ، فهى فى التحليل الأخير ، لاتعدو أن تكون تطويرا لقدرات معينة للنظام المجتمعى / السياسى فى إطار مثالية معينة ، فهى تشير إلى التطورات المستمرة لهذا النظام / الجسد الملاءمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة .

المجموعة الثانية : ملاحظات خاصة بالمشاكل المرتبطة بالتعريف بمفهوم التنمية :

أ ـ إن أحد الافتراضات التى توجه لدراسة التنمية عادة ، هى انها تلك الاعتقاد القديم فى التقدم فى ثياب جديدة ، بما يعنيه ذلك من « تحيز قيمى » يتضمن فى الواقع انحيازا للنموذج الغربى فى الحياة المجتمعية بصفة عامة ، والحياة السياسية بصفة خاصة ، ومحاولة جعله المثل الأعلى الذى يحتذى به من قبل تجارب التنمية فى الدول النامية[٤] . ومن هنا فان **الاختيار السياسى** يمكن أن يضع حدودا لهذا التحيز من الناحية العملية ، كما أن التصور العكسى أمر يمكن حدوثه .

ب ـ يتصل بنقد افتراض « التحيز القيمى » ويترتب عليه ، رفض القول بأن عملية التنمية « حتمية » ، فالدراسة العلمية للظاهرة التنموية ، يجب الا تبدأ بافتراض أن عملية التنمية حتمية ، سواء من حيث : حدوثها أو سرعتها أو نتائجها ، بل إن ذلك يتحدد بالاطار التاريخى ـ والمجتمعى للعملية التنموية داخليا وخارجيا . ومدى الوعى بهذه الأبعاد وأخذها فى الاعتبار ، يتوقف على « الاختيار السياسى » كظاهرة تميز النخبة الحاكمة فى الدول النامية .

ج ـ يترتب على رفض « حتمية عملية التنمية » ، « ورفض التحيز القيمى » ، التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة فى مجال العملية التنموية . وقد تتعدد هذه الخبرات والنماذج بعدد النظم المجتمعية ـ السياسية التى سارت ـ أو يمكن أن تسير فى هذا الطريق ، ذلك أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها ، والتى تحددها خلفياتها الثقافية والحضارية والتاريخية . وإن كان يمكن فى هذا الصدد ، الاشارة إلى أن هناك نماذج ثلاثة « حدية » قد تتكاثر فيما بينها النماذج التوفيقية . النماذج الثلاثة الحدية هى : الخبرة الشيوعية ـ سوفيتية أو صينية ـ والخبرة الليبرالية الديموقراطية اللتان تميزتا بما بينهما من صراع وتحديات ، والخبرة الاسلامية فى عصور الدولة الاسلامية المزدهرة . ومما لاشك فيه ، أن ملامح كل من هذه النماذج ، تختلف عن الأخرى[٥] . والملاحظة الأساسية فى هذا الصدد ، هى أن النموذج الموجود فى الدول المتقدمة (ماديا) **قد لايصلح بكامله للدول النامية ، بل ليس هناك نموذج واحد يصلح لكل الدول النامية ، وهو مايجب اخذه فى الاعتبار من قبل النخبة الحاكمة التى قدر لها الاختيار السياسى .**

د ـ إنه لايمكن قبول افتراض حتمية التقدم ، أو أن العملية التنموية بالضرورة واحدية الاتجاه ، أو تسير فى اتجاه واحد ـ للأمام ـ ذلك لأن الواقع المجتمعى ـ السياسى يوضح أن هذه العملية لاتفترض نوعا من الحتمية الميكانيكية ، بل إنها تقبل فكرة الانقطاع ، بل الانهيار او الانحطاط أو الاخفاق ، وذلك سواء فى كل جوانب العملية التنموية أو فى جانب معين منها[٦] ، خاصة عندما يعجز النظام السياسى عن الاستجابة للمطالب المتزايدة ، أو يخفق فى التكيف مع الظروف الجديدة التى تتصل بالبيئة الداخلية ـ المحلية ـ والقطرية ـ وبالبيئة الخارجية ـ الأقليمية ـ والعالمية ـ للنظام المجتمعى ـ السياسى . ومن هنا تبرز حركات الرفض المجتمعى ـ السياسى والثورة وعدم الاستقرار[٧] ، **وهو مايثير التساؤل بخصوص مدى ملاءمة الاختيار السياسى للاطار المجتمعى فى دولة ما ؟**[٨] .

---

(٤) انظر كذلك : د . على الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ٣٩ ، و د . حامد ربيع فى عديد من كتاباته التنمويه أو التى تتصل بتطور النظام السياسى .

(٥) انظر فى هذا الخصوص : السيد عبد المطلب ، علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٦) ، ص ١٥٣ ـ ١٥٧ .

(٦) انظر فى هذا الصدد :

S. N. Eisenstadt « Breakdowns of Modernisation in Economic Development and Cultural Change », **American Political Science Review,** vol. XII, No. 4, jully 1964, P.P. 345- 367.

(٧) انظر :

Esienstadt, « Break- downs of Modernizations » in : Finkle and Gable, **Political Development and Social Change** (New york : john wiley and Sons, Jnc., 1966), P. 575.

(٨) ولذلك فانه لايمكن بقول اى تصور ساذج عن فكرة حتمية التقدم ، وهو مايتأكد من متابعة الخبرات التنموية فى الدول النامية ـ الاسيوية والافريقية وفى امريكا اللاتينية ـ التى ترى صنوفا من الانهيار والانقطاع والاخفاق ، اكبر بكثير من تجارب البناء والاستمرار والنجاح ، انظر :

Cyril Black, The **Dynamics of Modernization : A study in Compartive History** (New york : Harper and row, 1966.

إن ماتهدف هذه الدراسة إليه هو الاشارة إلى الأهمية المحورية « للاختيار السياسى » من قبل النخبة الحاكمة ، وما يترتب على ذلك الاختيار من آثار وانعكاسات على العملية التنموية ، سواء من حيث طبيعتها وجوهرها ، أو سواء من حيث سرعتها وأبعادها . وذلك فإن هاتين المجموعتين من الملاحظات ، تصبحان ذات دلالة حقيقية فى هذا الصدد . ويمكن أن يتحقق هدف هذه الدراسة - جزئيا - من خلال تناول : اولا خصائص وسمات النموذج الأيدولوجى فى غالبية الدول النامية ، وثانيا : انعكاسات آثار تلك الخصائص والسمات لهذا النموذج على التجارب التنموية لتلك الدول ، وخصوصا من حيث إمكانيات تحقيق تنمية اتصالية - إعلامية ، تواكب الجوانب الأخرى للعملية التنموية : التنمية السياسية ، التنمية الاقتصادية ، التنمية الادارية ، ...إلخ .

أولا : الأيدولوجية التنموية فى الدول النامية : الخصائص والسمات :

تتصف النماذج الأيدولوجية فى الدول النامية ، بمجموعة من الخصائص والسمات ، تعطى لونا خاصا لمكونات الحياة المجتمعية - السياسية فى هذه الدول(٩) ، وبالتالى فانها تقدم لنا نماذج متعددة بعددها لكيفية : العلاقة بين النخبة والجماهير ، أو كيف تتم تعبئة الجماهير ، وكيف تخاطبها النخبة ، أدوات ربط النخبة والجماعة : صحافة وبرلمان ، أم من خلال العصبيات والقبائل ، تجنيد النخبة ، عملية التنشئة السياسية ، « عملية » صنع القرار السياسى ، تنفيذ السياسات ... إلخ ، كلها عمليات تختلف باختلاف النموذج الأيدولوجى السائد فى دولة ما ، أو فى فترة ما فى نفس الدولة . إن ذلك يتأثر بلاشك بخصائص وسمات الفلسفة السياسية أو الأيدولوجية السائدة ، التى يمكن بلورتها فى سمات سبع - متتالية - تدور حول المتغيرات السبعة الأتية : (١) الشخصانية - المؤسسية ، (٢) التبعية - الاستقلالية أو اللانحيازية ، (٣) التوفيقية أو الانتقائية - التميز والخصوصية ، (٤) الشكلية والتناقض - الانسجام والتوافق ، (٥) عدم الوضوح أو الهلامية - الوضوح والتماسك ، (٦) التفتت وعدم التماسك الأيدولوجى - الترابط والتكامل الأيدولوجى ، (٧) عدم الاستمرارية أو التغير والتبدل - الاستمرارية . كل متغير من المتغيرات السبعة يمثل طرفاه السمة وعكسها ، والنظرة الديناميكية فى التحليل السياسى ،

لاتفرض الثبات أو الجمود ، بل تعنى إمكانية تصور الحركة فى اتجاه طرفى كل متغير من هذه المتغيرات نحو التقدم أو نحو التخلف ، مما يعنى فى النهاية ، تصور مجموعات مختلفة من الخصائص والسمات للنماذج الأيدولوجية فى الدول النامية لامجموعة واحدة بالنسبة لهذه المتغيرات ، تختلف هذه المجموعات فيما بينها فى مدى تعبيرها عن كل طرف من طرفى كل متغير ، الأمر الذى يمكن معه تصور وجود مجموعة معينة مختلفة عن الأخرى فى دولة معينة ، أو فى نفس الدولة فى فترة أخرى ، وهو مايتوقف على مدى سرعة هذه الدولة أو تلك ، فى السير فى طريق « النضج المجتمعى » أو التطور السياسى الذى يبدأ ببلورة أيدولوجية ذات خصائص تقدمية .

وبصفة عامة ، يمكن القول إن الدول التى تعودنا على تسميتها بالنامية أو المختلفة ، تعكس الجانب الأول من كل سمة من السمات السبع السابق الاشارة إليها ، ولم تستطع الظروف المجتمعية/السياسية التى تمثل بيئة النظام فيها ، أن تجعلها تتخطى حدود ذلك الجانب ، لكى تتدرج فى إطار الجانب الثانى من كل سمة من تلك السمات ، بحيث يمكن القول بصفة عامة إنها :

١ - دول تعود سمة الشخصانية فيها إلى أن النموذج الأيدولوجى فيها ، يحدد ملامحه ويضع أبعاده « القائد السياسى » أو « الزعيم » الذى يعبر عن ظاهره الشخصانية فى أوسع معانيها ، بحيث يمكن فى النهاية القول ، بأن الاطار الأيدولوجى فى هذه الدول ، يعبر عن « إرادة واحدة » بما يعنيه ذلك من احتمالات الخطأ فى جوانبها ، وهو مايحدد مدى قبولها من قبل « الارادات » أو القوى السياسية الداخلية - والخارجية - الأخرى ، وهو مايحدد كذلك زمن استمرارية هذا الاطار أو التصور ، وذلك دون إغفال لما للقوى الخارجية - الاقليمية والعالمية - من أثر فى إطاله أو تقصير هذا الزمن .

٢ - كذلك فإن النماذج الأيدولوجية فى الدول النامية هى فى جوهرها نماذج تابعة للاطر الأيدولوجية ، كما تعبر عنها الدول الكبرى التى ترتبط بها هذه الدول . ويمكن القول إن هناك علاقة ضغط من الثانية على الأولى ، وفى نفس الوقت ، هناك علاقة « سعى » من قبل الأولى تجاه الثانية ، وكلتا العلاقتين تعبران عن العلاقة غير المتكافئة بين الجانبين ، وهو ما ينعكس على الاختيار الأيدولوجى من قبل القائد أو الزعيم من منطق الشخصانية ، وهو الأمر الذى ينعكس على النظام

(٩) من بين هذه المكونات : النخبة الحاكمة ذاتها ، الاطار الايدولوجى لها ، توزيع القوة الاقتصادية ، المؤسسات ، المشاركة السياسية ، السياسات ، .. الخ .

الثقافى ، وبالتالى على النظام الاعلامى فى الدول النامية . وتفسر هذه السمة وتوضحها أكثر ، سمة التوفيقية أو الانتقائية كإحدى خصائص الأيدولوجى التنموية فى هذه الدول .

٣ ـ النماذج الأيدولوجية فى الدول النامية فى معظمها ، **هى نماذج توفيقية أو انتقائية** ، تحاول الجمع بين نموذج أو أكثر من النماذج الحدية ـ النموذج الاشتراكى ، النموذج الرأسمالى ، النموذج الاسلامى ـ وتختلف نسبة « المزج » فيها بين التقاليد الأصيلة أو الخاصة بالدولة النامية ، والتقاليد التى تتصل بالأيدولوجيات أو الحضارات الأخرى . وهنا يثار التساؤل عن مدى النجاح أو الفشل فى عملية « المزج » أو « التوفيق » هذه . ويحدد هذا « المدى » علاقة النموذج الأيدولوجى بالواقع المجتمعى فى الدولة النامية ، وهو مايترتب عليه مدى الاستقرار المجتمعى ـ السياسى فى هذه الدولة[١٠] .

٤ ـ **الشكلية/التناقض** كاحدى خصائص أيدولوجيات الدول النامية ، تعتبر نتيجة منطقية للسمات الثلاث السابقة ، فهى تهتم بالشكل ولاتهتم بالجوهر فى الممارسات السياسية ، ومن هنا يكون التناقض بين هذا الشكل وذلك الجوهر ، ولذلك فإنها تفقد الانسجام والترابط فى الحركة السياسية . ولذلك يصح أن يطلق عليها الأيدولوجية الشعارية أو أيدولوجية الشعارات ، فهى على سبيل المثال ، لاترتبط بالواقع المجتمعى ، وترفع شعارات الارتباط به والتعبير عنه ، وعند الحركة السياسية ، تنطلق فى مضمون معكوس هذه الشعارات ، مما يوضح مدى التناقض الذى تعج فيه هذه الدول .

٥ ـ **عدم الوضوح الأيدولوجى** ، هو نتيجة منطقية كذلك ، تترتب على السمات السابقة . ويرجع السبب الرئيسى لعدم الوضوح فى أبعاد الأيدولوجى التنموية ، إلى عدم « انسجام » العلاقة مع الاطار المجتمعى الذى تطبق فيه هذه الأيدولوجية . وبعبارة أخرى ، يعود عدم الوضوح الفكرى فى إطار تلك الأيدولوجية التنموية ، إلى عدم وجود الخصوصية الحضارية فى هذا الاطار الأيدولوجى بالنسبة للمجتمعات التى لها تقاليد ، مثل المجتمعات العربية والأسيوية والاسلامية بصفة عامة ، وهو ما يفسر الخصائص والسمات الأخرى لهذه النماذج الأيدولوجية .

٦ ـ **التفتت وعدم التماسك الأيدولوجى** :يعتبر من أبرز السمات التى تتصف بها الأيدولوجيات التنموية فى الدول النامية ، فهى لاتعبر عن الواقع المجتمعى ، أو الخصوصية الحضارية لمجتمعات تلك الدول ، وبالتالى فانها لاتحوز القبول من جانب جميع المواطنين والقوى السياسية فى إطار النظام المجتمعى . ولذلك فان الأطر الأيدولوجية التى تطرحها تلك القوى تتعدد ، وبالتالى تصبح العلاقات فيما بين النخب السياسية ـ التى تعبر عن تلك الأطر ـ علاقات صراع وتطاحن ـ إن لم يكن علنيا فهو خفى ـ وهو مايفسر التطورات اللاحقة بالنسبة للأيدولوجية الحاكمة ، حيث تتعرض للتغير و ـ أو التبدل ، لأنها لاتستطيع أن تستمر طويلا فى بيئة لاتتفق معها . وبعبارة أخرى ، يثار التساؤل ـ فى إطار مدى ملاءمة الأيدولوجية مع الاطار ـ المجتمعى ـ عن مدى اتفاق/عدم اتفاق الفلسفة السياسية التى تطرحها النخبة السياسية الحاكمة مع وجهة نظر كل قوة من القوى السائدة ، والتى تؤثر ـ بدرجة أو بأخرى فى عملية صنع السياسة الداخلية ـ أو الخارجية ، أو فى صياغة نماذج الحركة التنموية ـ الاتصالية ـ الثقافية . المهم معرفة مدى التوافق بين إرادة هذه القوى المجتمعية ، وبين إرادة السلطة السياسية الحاكمة ، لأن ذلك يوضح موضوع الظاهرة الأيدولوجية بين الاستمرارية والتغير فى الدول النامية .

٧ ـ **عدم الاستمرارية : التغير والتطور ـ التبدل** : سمة اخرى نتيجة لكون الأيدولوجية التنموية ، تعبر عن الطابع الشخصى ، فانها تتجه الى الانحياز نحو يدولوجية حدية ـ اشتراكية أو غربية ـ دون أخرى ، كما تتجه الى التوفيق بينها وبين الاطار المجتمعى وهو ماتفشل فيه غالبا ، ولذلك تسود حالة من عدم الوضوح الفكرى والتفتت وعدم التماسك الأيدولوجى ، الأمر الذى يؤدى الى ان تأخذ ديناميات الظاهرة الايدولوجية فى هذه الدول اما إلى التطور أو التغير ، بل والتبدل أيضا من مجال ايدولوجية حدية إلى نقيضها ، كما تعبر عن ذلك التجارب التنمويه فى بعض الدول النامية ، مع ما لذلك من انعكاسات على العملية التنموية فى جوانبها المختلفة ومراحلها المتعددة .

ثانيا : الظاهرة الأيدولوجية فى الدول النامية : الآثار والانعكاسات على الاعلام التنموى : ان الخصائص والسمات التى تميز النماذج الايدولوجية فى الدول النامية ، تكون لها آثارها وإنعكاساتها فى بؤر ثلاث : على بيئة النظام السياسى ، على العملية التنموية المجتمعية بجوانبها المختلفة وابعادها ومراحلها

---

(١٠) هناك نماذج حققت نجاحا فى عملية التوفيق هذه ، بأنها لم تغفل التقاليد المجتمعية أمام الانبهار بالتقاليد الوافدة والمثال على ذلك يتمثل فى النموذج اليابانى ، النموذج الصينى ، (النموذج التشيكوسلوفاكى ، النموذج الرومانى . كما ان هناك نماذج حققت نجاحا نسبيا مثل النموذج المصرى ، وثالثة حققت فشلا ذريعا مثل النموذج التركى ، وهو مايوضح اهمية وضوح الأهداف والتجانس فى عناصر البناء الأيدولوجى خاصة بالنسبة للنماذج غير الحديه أو التوفيقية

المتعددة ، على العملية الاعلامية الاتصالية بمقوماتها المختلفة[١١] . والدراسة فى هذا الخصوص ، تهتم اساسا بالتعرف على الانعكاسات والآثار بخصوص العملية الاعلامية الاتصالية .

وتنعكس آثار الظاهرة الايدولوجية على الظاهرة الاتصالية فى عمليات ثلاث متداخلة :

الأولى هى عمليه التخطيط الاعلامى ، والثانية هى عملية تحديد الأهداف الاعلامية او تحديد أهداف السياسة الاتصالية الاعلامية ، والثالثة هى عملية صنع الأهداف الاعلامية بعد تحديدها أو صياغة وظائف العملية الاتصالية أو النظام الاعلامى .

١ ـ يعد التخطيط من الجوانب الأساسية للاتصال التنموى ، فيتم بمقتضاه حصر الامكانيات وتصنيفها ، وتحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها ، وتؤخذ فى الاعتبار التكلفة المادية للاتصال أو اقتصاديات الاتصال التنموى ، وهو ما يوضح أهمية التحديد الدقيق للأهداف الاعلامية .

٢ ـ كما ان خصائص وسمات الأيدولوجية فى الدول النامية ، لابد أن تنعكس على السياسة الاتصالية الاعلامية فيها ، وذلك نتيجة لطبيعة علاقة الثانية بالأولى ـ علاقة تبعية ـ أو علاقة الأولى بالثانية ـ علاقة احتواء أوسيادة ـ وبالتالى يمكن الحديث عن خصائص وسمات هذه السياسة (الاتصالية ـ الاعلامية) فى تلك الدول .[١٢] وتتحدد خصائص وسمات هذه السياسة الاتصالية ـ الاعلامية على مستمرات أربعة : أ ـ وضوح ـ عدم وضوح الأهداف الاعلاميه ب ـ استمرارية ـ عدم استمرارية السياسة الاتصالية أو وضعها بين الثبات ـ التغير ـ حـ محورية الجهد الاعلامى حول تدعيم : الشخصانية ـ المؤسسية د ـ ديموقراطية النظام الاعلامى أو السماح بالممارسة الاتصالية للفاعلين فى إطار النظام الاعلامى المعرض[١٣]: ويمكن تناول كل من هذه الخصائص بشىء من الايجاز كالآتى :

أ ـ اولى تلك الخصائص ، هى عدم الوضوح فى الأهداف الاعلاميه : بصفة عامة ، يختلف مدى عدم الوضوح باختلاف طبيعة القائم بالاتصال فى إطار النظام الاتصالى . ويتوقف الامر اولا واخيرا ، على مدى وضوح الأهداف السياسية أو الأيدولوجية ، كمحدد للأهداف الاعلامية .

والملاحظة الجديرة بالنظر هى انعكاس اثار هذه السمة على مختلف مقومات العملية الاتصالية ـ الاعلامية : تحديد الجمهور جغرافيا وقطاعيا الذى يمكن أن نوجه الرساله الاتصالية إليه ، صياغة تلك الرسالة وسياسات الانتاج الاعلامى بصددها ، توزيع تلك الرساله الى الجمهور المشارك فى العملية الاتصالية ، من خلال المسالك المناسبة . أخذا فى الاعتبار سياسات التوزيع الملائمة ، بل إن عدم وضوح هذه الأهداف ، يؤدى إلى غياب « نظرية قومية للاتصال السياسى » ، تغلف هذه المقومات الاعلامية . كما أن عدم الوضوح فى الاطار الأيدلوجى التنموى ، قد يؤدى إلى التغير المستمر أو عدم الاستمرارية فى الأهداف الاعلامية .

ب ـ عدم إستمرارية أو ثبات السياسة الاعلامية فى الدول النامية ، هو فى الواقع إنعكاس حقيقى للتغير فى السياسة ـ الفلسفة ـ الأهداف السياسية ، بحيث يمكن القول إن التغير فى الأولى ، هو دالة على التغير فى الثانية ، وهو مايتصل بطبيعة العلاقة الارتباطية بينهما .

جـ ـ غلبة أو سيطرة « الصفة النظامية » للسياسة الاعلامية على « الصفة التنموية » لها ، حيث التركيز فى الجهد الاعلامى ، يكوز على تأكيد الصفة الشخصية ـ النظامية ، ولايتجه إلى مساندة العملية

---

(١١) ويلاحظ أن علاقة التأثير والتأثر بين هذه البؤر الثلاث ، تنطلق : متوالية حسابية ، إن لم تكن هندسية ، ذلك أن الأولى تشمل الثانية والثالثة ، كما أن الثالثة تندرج فى إطار الثانية والأولى ، وهو مايضاعف من انعكاسات وآثار خصائص الظاهرة الأيدولوجية فى الدول النامية على الظاهرة الاتصالية / الاعلامية بمقوماتها المختلفة .
انظر : عبد الخبير محمود عطا ، « رسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول النامية » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ ، ص ١٦٤ .

(١٢) ويؤخذ فى الاعتبار ان هذه السمات تنعكس ـ بالتالى على موضوعات اربعة متشابكة : التنمية النظامية أو العمل على بقاء استمرارية النظام الحاكم ، التنمية المجتمعية ، التنمية السياسية ، التنمية الاعلامية ، مع اختلاف اهمية ووزن
وهو ماتعكسه الايدولوجية السياسية .
كل منها بصدد هذه السياسة الاتصالية ، فإن موقع السياسة الاتصالية /
(١٣) وكما سبقت الاشارة بالنسبة للحديث عن خصائص وسمات الايدولوجية التنموية ، بحيث يمكن التمييز بين الاعلامية فى دورة ما ، سيتحدد من إجمالى مواضعها على كل مستمر من هذه المستمرات الأربعة ، وبكون التقدم او النضج مؤشرا على الأنتقال من الثانية فى سياسة اتصالية تنموية متقدمة أو ناضجة ، واخرى متخلفة ، ويمكن القول إن الدول النامية تختلف فيما بينها بالنسبة للخصائص والسمات التى سيرد ذكرها ، كما أن اتجاه الأولى . الوضع الاعلامى قد يختلف فى نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى ، وهو مايتحدد بالعديد من الاعتبارات ، أهمها الايدولوجية التنموية .

التنمـوية بـالدرجة الأولى . وهنا يمـكن القـول ، إن الجانب النظامى يستحوذ على الجانب الأكبر من الجهد الاتصالى ، بل إن « صافى الجهد » الاتصالى ، لايتجه منه إلى العملية التنموية إلا القليل . وبعبارة أخـرى ، يثار التساؤل فى هـذا الصـدد : هـل هناك سـياسة إتصالية ـ فـرعية ـ تنمـوية إلى جـانب السـياسة الاتصالية التى تهدف إلى حفظ وإسـتمرارية النظـام الحاكم ، أو بقاء شخص الحاكم فى السـلطة وإظهـار المسـاندة ـ ولو المفتعلة ـ له ، وهـل يتجـه الجهـد الاتصالى إلى الجانب التنموى ، كما يتجه إلى الجانب النظامى ، وماهى العلاقة بينهمـا فى إطـار السـياسة الاتصالية ـ الاعلامية الكلية ؟! الفرضية الأساسية فى هذا الصدد ، هى أن الجهد الاعلامى ، يتصل فى مجمله بتدعيم وتأكيد إستمرارية النظام ، والجزء الأقل منه ، يتجه إلى السياسة الاتصالية التنموية .

د ـ السـياسة الاتصـالية فى الدول النامية ، هـى سياسة تعامل مع « مواقف » أو « أزمات » ، وهـذه السمة هى إنعكاس للسـمات أو الخصـائص الثـلاث السابقة ، حيث إنه نتيجة : لعـدم الوضـوح فى أبعـاد السياسة الاتصـالية ، وللتغير وعدم الاسـتمرارية فى مضمون تلك السياسة ، وللتركيز فى الجانب الأكبر منها على تدعيم وضـمان إسـتمرارية النظـام الحـاكم ـ وبالتالى محدودية الاهتمام بـالتنمية المجتمعية بصـفة عامة ، وبالتنمية السياسية بصفة خاصة ـ فان إتباع سياسة المعالجة الاعلامية الموقفية ، تكاد تـكون سـمة تميز الممارسة الاتصالية ـ الاعلامية فى هـذه الدول ، وهو مايتضح على وجه الخصوص فى صور التعامل مع الأزمات والقضايا التـى تثيرهـا الجـوانب المختلفـة للعملية التنموية .

وعلى ذلك ، فان ملامح السياسة الاتصالية فى هـذه الدول ، تتسـم بقصر النظـر وعدم التخـطيط طـويل المدى ، خاصة بالنسبة لمعالجة الموضوعات والقضـايا ذات الطابع السياسى ـ المجتمعى .

وعلى ذلك ، فأن ملامح السياسة الأتصالية فى هـذه الدول ، تتسـم بقصر النظـر وعدم التخـطيط طـويل المدى ، خاصة بالنسبة لمعالجة الموضوعات والقضـايا ذات الطابع السياسى ـ المجتمعى .

نتيجـة لسـمة عدم الأسـتمرارية والتغير ، وفى معالجتها لهذه الموضوعات والقضايا ، فإنها تركز على تأكيد المسـاندة « للزعيم » أو للقيادة السـياسية على حساب الأهتمام بقضايا التنمية ، وهو مايتصل بعملية صـنع السـياسة الاعلامية ، وبـوظائف النظـام الاعلامى ـ الاتصالى فى الدول النامية .

٣ ـ الظـاهرة الأيدولوچية أو عملية الأختيار السياسى ، لها أنعكاساتها على مختلف النظم الفـرعية الأخرى فى إطار النظام المجتمعى كنظـام كلى ، وهـى توضح علاقة تبعية تلك النظم للنظام السـياسى كنظـام فرعى . من بين تلك الأنعكاسات والعلاقات ، العـلاقة بين النظام السياسى (الأختيار السـياسى) والنظـام الاعلامى (صنع السياسة الاتصالية) حيث إن الثانية تتحدد بـالأول ، لأنه هـو الذى يحـدد : القـوى ـ الفئات ـ الأجهزة التـى تشـارك فى عملية صـنع تلك السياسة الاعلامية ، كما تحدد الوزن النسبى لكل منها فى تلك العملية . وبصفة عامة ، يمكن التمييز بين قـوى ست قد تشترك فى صنع أو وضع الخطوط العـريضة : للأسـتراتيچية التنمـوية المجتمعية ـ السـياسية ، وللأسـتراتيچية الأتصـالية ـ الاعلامية ـ الثقـافية ، هـى : القيادة السـياسية ممثلة فى الرئيس ـ الملك أو الزعيم ، الحـكومة ، المؤسسـات الدينية ، رجـال الأعمال ، المؤسسات الشـعبية ، المثقفـون أو رجـال العلم ، بالاضافة إلى قوى أخرى ممكن تصور وجودها فى إطار حضارى معين أو فى إطار مـكانى معين ، أو فى إطار زمنى معين على التوالى . الأوزان النسـبية لكل هذه القـوى تختلف فى هـذه العملية ، وذلك بـاختلاف متغيرات عديدة منهـا : نمـط الأيدولوچية السـياسية وطبيعتها ، طبيعة كل من هـذه القـوى والفـئات حيث تفرض هذه الطبيعة ممارسة دور أكبر أو أقـل فى هـذا الصدد ، كما قد يكون نمط القيادة السياسية أحد هـذه المتغيرات . كما قد يختلف الوزن النسبى لكل من هـذه القوى ، باختلاف مراحل عملية صنع هـذه السـياسة وتنفيذها من خلال عمليتى الانتاج والتوزيع الاعلامـى ومتابعتها من خلال معرفة رد الفعل للجهد الأتصالى .

والخـلاصة ، إن « **الأختيار السياسى** » فى الدول النامية ، تـكون له أنعـكاساته على مختلف جـوانب النظام المجتمعى ، لأنه يعكس طبيعـة علاقـة النظـام السياسى كنظـام فـرعى ، بمختلف النظـم الفـرعية الأخـرى ـ الأقتصـادية ، الاعلامية ، ... ألخ ـ فى إطار النظام الكلى ، وهنا تؤخذ فى أعتبار أنعـكاسات وأثار ذلك الأختبار السياسى على النظـام الأتصـالى / الاعلامى بصفة عامة ، وعلى السياسة الاعلامية بصفة خاصة .

التنموية بالدرجة الأولى . وهنا يمكن القول ، إن الجانب النظامى يستحوذ على الجانب الأكبر من الجهد الاتصالى ، بل إن « صاف الجهد » الاتصالى ، لايتجه منه إلى العملية التنموية إلا القليل . وبعبارة أخرى ، يثار التساؤل فى هذا الصدد : هل هناك سياسة إتصالية - فرعية - تنموية إلى جانب السياسة الاتصالية التى تهدف إلى حفظ وإستمرارية النظام الحاكم ، أو بقاء شخص الحاكم فى السلطة وإظهار المساندة - ولو المفتعلة - له ، وهل يتجه الجهد الاتصالى إلى الجانب التنموى ، كما يتجه إلى الجانب النظامى ، وماهى العلاقة بينهما فى إطار السياسة الاتصالية - الاعلامية الكلية ؟! الفرضية الأساسية فى هذا الصدد ، هى أن الجهد الاعلامى ، يتصل فى مجمله بتدعيم وتأكيد إستمرارية النظام ، والجزء الأقل منه ، يتجه إلى السياسة الاتصالية التنموية .

د - السياسة الاتصالية فى الدول النامية ، هى سياسة تعامل مع « مواقف » أو « أزمات » ، وهذه السمة هى إنعكاس للسمات أو الخصائص الثلاث السابقة ، حيث إنه نتيجة : لعدم الوضوح فى أبعاد السياسة الاتصالية ، وللتغير وعدم الاستمرارية فى مضمون تلك السياسة ، وللتركيز فى الجانب الأكبر منها على تدعيم وضمان إستمرارية النظام الحاكم - وبالتالى محدودية الاهتمام بالتنمية المجتمعية بصفة عامة ، وبالتنمية السياسية بصفة خاصة - فان إتباع سياسة المعالجة الاعلامية الموقفية ، تكاد تكون سمة تميز الممارسة الاتصالية - الاعلامية فى هذه الدول ، وهو مايتضح على وجه الخصوص فى صور التعامل مع الأزمات والقضايا التى تثيرها الجوانب المختلفة للعملية التنموية .

وعلى ذلك ، فان ملامح السياسة الاتصالية فى هذه الدول ، تتسم بقصر النظر وعدم التخطيط طويل المدى ، خاصة بالنسبة لمعالجة الموضوعات والقضايا ذات الطابع السياسى - المجتمعى .

وعلى ذلك ، فأن ملامح السياسة الأتصالية فى هذه الدول ، تتسم بقصر النظر وعدم التخطيط طويل المدى ، خاصة بالنسبة لمعالجة الموضوعات والقضايا ذات الطابع السياسى - المجتمعى .

نتيجة لسمة عدم الأستمرارية والتغير ، وفى معالجتها لهذه الموضوعات والقضايا ، فإنها تركز على تأكيد المساندة « للزعيم » أو للقيادة السياسية على حساب الاهتمام بقضايا التنمية ، وهو مايتصل بعملية صنع السياسة الاعلامية ، وبوظائف النظام الاعلامى - الاتصالى فى الدول النامية .

٣ - الظاهرة الأيدولوجية أو عملية الأختيار السياسى ، لها أنعكاساتها على مختلف النظم الفرعية الأخرى فى إطار النظام المجتمعى كنظام كلى ، وهى توضح علاقة تبعية تلك النظم للنظام السياسى كنظام فرعى . من بين تلك الأنعكاسات والعلاقات ، العلاقة بين النظام السياسى (الأختيار السياسى) والنظام الاعلامى (صنع السياسة الاتصالية) حيث إن الثانية تتحدد بالأول ، لأنه هو الذى يحدد : القوى - الفئات - الأجهزة التى تشارك فى عملية صنع تلك السياسة الاعلامية ، كما تحدد الوزن النسبى لكل منها فى تلك العملية . وبصفة عامة ، يمكن التمييز بين قوى ست قد تشترك فى صنع أو وضع الخطوط العريضة : للأستراتيجية التنموية المجتمعية - السياسية ، وللأستراتيجية الأتصالية - الاعلامية - الثقافية ، هى : القيادة السياسية ممثلة فى الرئيس - الملك أو الزعيم ، الحكومة ، المؤسسات الدينية ، رجال الأعمال ، المؤسسات الشعبية ، المثقفون أو رجال العلم ، بالاضافة إلى قوى أخرى ممكن تصور وجودها فى إطار حضارى معين أو فى إطار مكانى معين ، أو فى إطار زمنى معين على التوالى . الأوزان النسبية لكل هذه القوى تختلف فى هذه العملية ، وذلك باختلاف متغيرات عديدة منها : نمط الأيدولوجية السياسية وطبيعتها ، طبيعة كل من هذه القوى والفئات حيث تفرض هذه الطبيعة ممارسة دور أكبر أو أقل فى هذا الصدد ، كما قد يكون نمط القيادة السياسية أحد هذه المتغيرات . كما قد يختلف الوزن النسبى لكل من هذه القوى ، بإختلاف مراحل عملية صنع هذه السياسة وتنفيذها من خلال عمليتى الانتاج والتوزيع الاعلامى ومتابعتها من خلال معرفة رد الفعل للجهد الأتصالى .

والخلاصة ، إن « **الأختيار السياسى** » فى الدول النامية ، تكون له أنعكاساته على مختلف جوانب النظام المجتمعى ، لأنه يعكس طبيعة علاقة النظام السياسى كنظام فرعى ، بمختلف النظم الفرعية الأخرى - الأقتصادية ، الاعلامية ، ... ألخ - فى إطار النظام الكلى ، وهنا تؤخذ فى أعتبار أنعكاسات وأثار نلك الأختبار السياسى على النظام الأتصالى/ الاعلامى بصفة عامة ، وعلى السياسة الاعلامية بصفة خاصة .



التنمية الريفية والتنمية القومية

د . كمال المنوفى

منذ استقلالها وحتى بداية السبعينات ، تبنت دول العالم الثالث نموذجا للتنمية لم يحفل بالتنمية الريفية كثيرا . هذا النموذج ارتكز على دعائم ثلاث : التخطيط المركزى ، والتصنيع كوسيلة للنمو الاقتصادى السريع ، والحصول على المساعدات المالية والفنية من الخارج .

وكان المفترض انه بمجرد تنمية القطاع الحديث « القطاع الصناعى الحضرى » وبالتالى حدوث الانطلاق الاقتصادى ، سوف ينمو القطاع التقليدى « القطاع الريفى » تلقائيا . وفى نفس الوقت ، اقتصر دور الفلاحين على تزويد القطاع الحديث بالغذاء والمواد الخام مع تحديثهم بدرجة ما . وكونت النخبة الحضرية الجديدة ، علاقات تبعية مع العالم الخارجى ، وعزلت نفسها عن جمهرة السكان الذين يقطنون القرية . بل ان الخدمات الاجتماعية التى تضمنتها خطط التنمية فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والمياه والانارة .. الخ ذهبت الى الجماهير الحضرية بالاساس .

والثابت ان النموذج اخفق فى حدود مقولاته لاكثر من اعتبار . فالمساعدات الخارجية لم تتدفق بالمعدل المطلوب . فتفاقم العجز فى موارد التمويل ، مما ادى بدوره الى مزيد من الاعتماد على الخارج . وما قدمته الدول المانحة للمعونة باليمين ، عادت لتأخذه باليسار بفعل الشروط المجحفة للتجارة وفى الوقت الذى حددت فيه الشركات عبر القومية اسعارا باهظة لما تقدمه من معارف فنية والات ، راحت تعيق عملية السداد من خلال وضع شروط مقيدة لعملية التصدير ولم تلائم التكنولوجيا المستوردة ، وهى تكنولوجيا كثيفة رأس المال ، عناصر الانتاج المتوفرة محليا ، لاسيما عنصر العمل كذلك اسفر اسلوب التخطيط المركزى من حيث توضع الخطط مركزيا ، وتنساب من اعلى الى اسفل ، عن شعور الجماهير بالاغتراب . وادى هذا ، مع غياب الالتزام الايديولوجى والاداة الحكومية القومية ، الى قصور فى تنفيذ خطط التنمية . وفضلا عما سبق ، ادى التركيز على القطاع الصناعى ، الى اهمال نسبى لقطاع الزراعة ، مع استغلال المدينة للريف . وادى ذلك الى تولد مشاعر السخط والاحباط لدى الفلاحين . وبالتالى تقلصت الى حد كبير امكانية تحويل فائض العمالة الى مدخرات محققة .

حقا ان قدرا من النمو قد تحقق ولكن شاب توزيع عوائد التنمية اختلال كبير . فالتكنولوجيا الحديثة التى ادخلت الى المناطق الريفية فى الستينيات ، افاد منها بالذات اغنياء الفلاحين بل ان الثورة الخضراء افضت الى تفاقم ازمة العدالة ، اذ حدثت فى اطار بنية اجتماعية ريفية شديدة الاختلال .

والخلاصة ان تجربة ربع قرن من التنمية فى جمهرة بدان العالم الثالث ، انتهت بازمة . فالفقر لم يزل يمسك بخناق جماهيرها . والحاجات الاساسية للفرد من طعام ومأوى وصحة وتعليم ، لم تشبع بصورة مرضية . والشعور بالاغتراب لايزال قويا .

فلا عجب ، والحالة هذه ، ان يحتدم الجدال بين المهتمين بقضايا التنمية بحثا عن العلاج . وقد برز فى هذا الصدد تياران اساسيان :

اولهما : التيار الاصلاحى الذى يرى دعاته استمرار العمل بالنموذج التقليدى للتنمية ، شريطة ان يصبح التوزيع العادل ركنا اساسيا فيه .

وثانيهما : التيار الراديكالى الذى يدعو انصاره الى اعادة تحديد اهداف التنمية فى اتجاه تغيير اجتماعى

سريع ، واعادة توزيع القوة السياسية . ان هذا التيار ينهض على مفهوم التعبئة البشرية من اجل تحويل العمالة الى اداة انتاج . هذه التعبئة تتضمن علاقات انتاج جماعية وانتخاب تكنولوجيا ملائمة ، واعتمادا على النفس بما يعنيه من استقلال اقتصادى وتحرر من وضع التبعية للخارج

هذان التياران يسلمان بالاهمية الخاصة للتنمية الريفية فبالنظر الى كون الريف يستوعب حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى السكان فى دول العالم الثالث ، تصبح التنمية الريفية مفتاح التنمية القومية الشاملة فيها . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال ، ان تكون القرية بؤرة التركيز فى اية استراتيجية للتنمية .

التعريف بمفهوم التنمية الريفية :

فى مقام الحديث عن تطوير الريف ، استخدمت مصطلحات عديدة من قبل : تنمية المجتمع Community Development، والتنمية المحلية Local Development، والتنمية الاجتماعية Social Development والتنمية الريفية Rural Development. ودون الدخول فى نقاش يتعلق بدلالة هذا التنوع فى المصطلحات ، وبمدى تماثلها او اختلافها ، يمكن القول بتعدد وجهات النظر حول المقصود بتنمية الريف . الا انه يمكن حصرها فى مجموعتين متميزتين :

المجموعة الاولى : من طبيعة اصلاحية من حيث تنشد تغييرا جزئيا فى المجتمع الريفى ففى العشرينيات من القرن الحالى ، طرحت وزارة المستعمرات البريطانية مفهوم تنمية المجتمع المحلى . وقصدت به تحسين قدرات ومهارات افراد المجتمع المحلى المتخلف ، والقضاء على شعورهم بالاحباط ، والنقص عن طريق التعاون بينهم وبين الحكومة .

ونظرت الامم المتحدة الى تنمية المجتمع كتكنيك لرفع مستوى المعيشة ، خصوصا فى المناطق المتخلفة . وهى بعبارة اخرى ، عملية تستهدف تهيئة اسباب الرقى الاجتماعى المحلى من خلال مشاركته الايجابية ومبادراته الذاتية ، علاوة على الجهود الحكومية .

وفهمت المدرسة الهندية تنمية المجتمع ، بمعنى العمل على زيادة الانتاج الزراعى ، وامداد الريف بالخدمات التعليمية والصحية والاتصالية ، بغية تحقيق مستويات معيشية افضل لسكانه وتعديل اساليب حياتهم . ولن يتحقق ذلك الا بالاعتماد على النفس الذى يضمن ارتباط برامج التنمية بقدرات اهل الريف طوال الوقت . فيبدأ بداية متواضعة تتسق وتتواضع هذه القدرات ، على ان يتسع نطاقا ويزداد تشعبا مع نمو عقليات وطموحات الريفيين .

هذه التعريفات الثلاثة ، يحمد لها ابراز دور الجهود والمبادرات الذاتية فى النهوض بالريف . ولكن يؤخذ عليها تسطيح المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية التى تجابه المناطق الريفية من حيث لاتربطها بقوى وعلاقات الانتاج هناك واوضاع التبعية الاقتصادية للعالم الخارجى . ولهذا كانت تكنيكات التنمية التى طرحتها مبتسرة ومحدودة الفاعلية . ويؤخذ عليها ايضا غياب التحديد القاطع للفئات الاجتماعية التى يتعين ان تتجه اليها برامج التنمية المحلية .

والراجح ان جوانب القصور هذه ، تكمن وراء تواضع الانجاز الذى تحقق من جراء تنفيذ البرامج الانمائية فى ريف اكثرية بلدان العالم الثالث . اية ذلك ان جماهير الريف فى هذه الدول ، لاتزال تعيش فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة السوء . فحسب تقديرات ترجع الى منتصف السبعينيات ، بلغ تعداد فقراء الدول النامية ٧٥٠ مليون نسمة ، من بينهم ٨٥ ٪ يعيشون فى حالة فقر مدقع ، ١٥ ٪ يعيشون فى حالة فقر نسبى . ويقيم اكثر من ٨٠ ٪ من اولئك وهؤلاء فى المناطق الريفية ، ويتمثلون اساسا فى صغار الزراع والمستأجرين والاجراء الزراعيين . كما تفيد البيانات المتاحة ، ان اكثر من ٨٠ ٪ من سكان الريف ، لا تصل اليهم الخدمات الصحية الرسمية . كذلك فان نسبة المدارس الاولية التى توفر عددا كاملا من السنوات الدراسية بلغت ٦٩ ٪ من جملة المدارس فى ريف اسيا عدا الهند « ٤٩ ٪ » ، ٥٤ ٪ فى افريقيا ، ٣٤ ٪ فى امريكا اللاتينية ، مقابل ٩٩ ٪ فى اوربا . اضف الى ما سبق ، ان خط المناطق الريفية من خدمات مياه الشرب النقية والكهرباء وتصريف الفضلات ، شديد التفاهة اذا قورن بمثيله فى المراكز الحضرية على الاقل .

ويبدو ان هذا الوضع ، املى نظرة جديدة للتنمية الريفية ، عبر عنها تقرير للبنك الدولى نشر فى منتصف السبعينيات . وقوام هذه النظرة ، ان التنمية الريفية عملية متكاملة او استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف ، وذلك بزيادة الانتاج الزراعى وانشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة . وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية والاسكان . ويتطلب ذلك اطارا ذا عناصر ثلاثة : المركزية اللازمة لتنفيذ البرامج الانمائية بنجاح ، والا مركزية التى تسمح بتكامل البرامج وتعديلها فى ضوء الظروف المتغيرة وتيسر المشاركة الشعبية ، واخيرا التنظيمات الوسيطة كالتعاونيات الزراعية واتحادات المزارعين ونقابات عمال الزراعة التى تهىء وصول الخدمات الى اكبر عدد من الناس .

المجموعة الثانية : يرى انصارها فى التنمية الريفية تغييرا جذريا لكافة جوانب الحياة الريفية ، بما يؤدى الى تطوير الفرد والمجموع . هى بمعنى اخر ، عملية

يتم بمقتضاها احداث تحول جذرى فى واقع المجتمع الريفى من سائر جوانبه بحيث تتغير نظرة الانسان نحو ذاته ووطنه . وحسب هذه الرؤية ، يتضمن مفهوم التنمية الريفية العناصر الاتية :

١ ـ الانسان هو الغاية النهائية للتنمية ، ويجب ان ينهض تقويمها على ما تحققه له . وبعبارة اخرى ، ترمى التنمية ، فى نهاية المطاف ، الى تطوير شخصية الانسان ، ويكون ذلك حينما تنطلق ملكاته وتتحرر قواه الابداعية من كل مايكبتها ويعتز بذاته ، ويشعر بالانتماء الشديد للمجتمع الذى يعيش فيه .

٢ ـ الروح الجمعية التى بدونها يصاب المجتمع بالوهن . انها السبيل الى خدمة مصالح الفرد وزيادة وعيه . هى ليست انكارا لمصلحة الفرد من اجل تصور غيبى للمجتمع ذلك ان العلاقة بين الفرد والمجموع يحكمها مبدأ الاخذ والعطاء فالفرد يبذل قصارى جهده فى سبيل المجموع الذى يحصل منه بدوره على سلع وخدمات تثريه ماديا ومعنويا وكلما قويت الروح الجمعية لدى الافراد كلما ازداد الناتج الاجتماعى بمعنى السلع والخدمات المتاحة للتوزيع . ومن ثم ، حيث تسود هذه الروح ، يختفى الصراع بين الفرد والمجموع ، وتتلاشى الاعتبارات الذاتية الخاصة لتحل محلها الاعتبارات العامة الموضوعية .

٣ ـ الاعتماد على النفس عنصر محورى لنجاح تجارب التنمية ، اذ هو يعنى تحقيق اقصى تعبئة للموارد المحلية بفضل التعاون والعمل الجمعى . وتثار بهذا الصدد قضية التكنولوجيا الملائمة لدول العالم الثالث مطالبة ، حتى تتحرر من تبعيتها للخارج وتتخلص جماهيرها الفلاحية من مشاعر الاغتراب التى تنجم عن تبنى فنون انتاجية كثيفة رأس المال والمهارة ، بان تبحث عن فن انتاجى يعتمد على الموارد المحلية والمبادرات الذاتية الشعبية ، ويضمن الاستخدام الامثل لعنصر العمالة .

٤ ـ ديمقراطية المشاركة التى بفضلها يعمل المجموع ، وينتمى الفرد عضويا اليه . انها تعنى ان يحكم الافراد انفسهم بانفسهم ولانفسهم . وهى بهذا تحول دون تحكم الاقلية فى الاغلبية ، والمدينة فى القرية ، والقطاع فى القطاع الزراعى . كما انها تضمن التفاعل المستمر بين القادة والجماهير فضلا عن متابعة ومحاسبة رجال الادارة . ولكى تصبح هذه الديمقراطية واقعا وليس شعارا ، ينبغى توفير القنوات التى تسمح لاعضاء المجتمع الريفى بالمشاركة الفاعلة فى تقرير شئونهم العامة .

٥ ـ الانتماء . فالتنمية الحقيقية خليقة بالقضاء على اغتراب الفرد عن عمله الذى يجد متعته ، وعن مجتمعه الذى يجد فيه ذاته . ان الفرد لابد ان يشعر بارتباطه العضوى مع عملية التنمية التى يعد بالنسبة لها موضوعا وهدفا .

ومهما يكن من امر الاختلاف بين الاتجاهين السابقين فى تعريف التنمية الريفية ، فلا شك انهما يتفقان فى النظر اليها على انها حجر الزاوية فى التنمية الشاملة ، وعلى كونها عملية تستهدف الارتقاء المستمر بمستوى معيشة فقراء الريف . ومشاركة ايجابية منظمة من جانب هؤلاء فى التخطيط والتنفيذ والتقويم ، والانتقال بالمجتمع الريفى من عزلته التقليدية الى الاندماج فى المجتمع القومى الاكبر ، فضلا عن خلق روابط منظمة بين القرى ومراكز التسويق والمؤسسات الخدمية الحكومية .

مشاكل التنمية الريفية :

برغم ان تنمية الريف هدف نبيل فى نظر قيادات ومثقفى بلدان العالم الثالث ، الا ان تحقيقه يصطدم بالعديد من العقبات ، منها ما هو اقتصادى ، ومنها ما هو سياسى ، ومنها ما هو ثقافى .

فبالنسبة للمشكلات الاقتصادية ، يعانى الريف فى تلك الدول ، من ظاهرة تفتت الحيازة الزراعية بشكل يصعب معه الاستغلال الاقتصادى الامثل للارض ، اذ وفقا لاحد المصادر ، يوجد اكثر من ٨٠ مليون حيازة زراعية صغيرة ، تدر غالبها دخولا اقل من مستوى الفقر المدقع . ويعتبر المستأجرون واصحاب الحيازات بوضع اليد والمزارعون بالمشاركة ، اقل سكان الريف دخلا . هذا الى جانب ان النسبة الاكبر من عمال الزراعة تعمل بالاجر . ويتزايد حجم العمال المعدمين وشبه المعدمين خصوصا فى اسيا . وهم يعتمدون على العمل الموسمى ويعتبرون ضمن افقر فئات المجتمع الريفى . واحيانا يمتزج الفقر الريفى بمستويات منخفضة من الموارد التى يمكن تعبئتها كما هى الحال فى كل دول جنوب اسيا وكثير من الدول الافريقية وبعض دول امريكا اللاتينية . كذلك تتناقض سياسات الاقتصاد العام مع التنمية الريفية . فالسياسات التى تروم الحفاظ على انخفاض اسعار الغذاء فى المدن ، وتلك التى تفضل الصناعات الانتاجية والتحضيرية ، تعمل فى الغالب ضد تنمية الريف . اضف الى ما سبق ان العالم الثالث يعانى من الانفجار السكانى ، اذ يتزايد السكان فى اغلب دوله بنسبة ٢ ٪ سنويا ، الامر الذى يعنى تفاقم نسبة الانسان/الارض .

وفيما يتعلق بالمشكلات السياسية ، يمكن القول ان حكومات الدول النامية المعنية بالتنمية الريفية ، تتخوف من ان يؤدى تغيير البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية فى الريف ، الى اثارة سخط اصحاب المصالح « كبار الملاك » بما يشكل تهديدا لوجودها واستمرارها ذاته . ولا يخفى ان مسألة البقاء تتصدر قائمة اولويات حكام هذه الدول . كما ان التنمية الريفية تتطلب اعادة توجيه سياسات الاستثمار ، بحيث يقل حجم الاعتمادات المخصصة للمدن مقابل زيادة حجم الاعتمادات المخصصة للريف . ولا شك ان تحويل الموارد من المدن

الى الريف ، ومن المناطق المتقدمة الى تلك المتخلفة ، يمثل خروجا على تقاليد الاقتصاد السياسى فى معظم الدول النامية ولعل ذلك خليق باثارة معارضة قوية فى المدن . وفى نفس الوقت ، تتصور الحكومات المركزية انه ما ان يصبح الريف محط اهتمامها يصعب عليها سياسيا ان تهبط بمستوى مساندتها المادية والفنية له ، وعلى هذا يجد الحكام انفسهم بين فكى كماشة : ضغوط الجماعات الحضرية القريبة من مركز الحكم احتجاجا على التغييرات المصاحبة للتنمية الريفية ، ثم ضغوط أهل الريف من اجل زيادة الاهتمام بهم . كذلك تثير التنمية الريفية ، قضية اللا مركزية ، سواء بمعنى تفويض السلطة او النقل الفعلى لسلطة صنع القرار من المستوى المركزى الى المحليات . وللا مركزية مخاطرها على المستويين القومى والمحلى . فالاختلافات بين المركز والاقاليم لابد ان تنشب بسبب صراعات مصلحية حقيقية او متصورة . وفى داخل المناطق الريفية ، يمكن ان تؤدى اللا مركزية الى اضعاف سلطان ونفوذ القيادات المحلية التقليدية . ان التنمية الريفية الجادة لابد ان تتمخض عنها علاقات جديدة ، وتوازنات جديدة للقوة من شأنها التأثير على الصفوة الريفية واتحادات صغار المزارعين ونقابات العمال الحضرية والبيروقراطية . اضف الى ما سبق ، ان مؤسسات الحكم — اى وزارات الحكومة المركزية التى امتدت الى الريف — غالبا ماتدير ظهرها لفقراء الريف ، حيث لاتتوقع منهم شرا يذكر . ويتصل بذلك ندرة الكفاءات الادارية والفنية القادرة على تصميم وتنفيذ البرامج الانمائية ، وعزوف من لديهم الخبرات اللازمة عن العمل فى الريف .

وبخصوص المشكلات الثقافية ، يلاحظ ان موظفى الحكومة فى بلدان العالم الثالث ، يعتبرون انفسهم ويعتبرهم المواطنون ادوات ضبط وتنظيم . هذه النظرة التقليدية رافقتها نظرة اخرى مؤداها ان هؤلاء الموظفين هم واضعوا برامج التنمية الريفية ، وانهم مصدر المعرفة والمال اللازمين لتنفيذ هذه البرامج . والنتيجة هى تزايد سطوة ونفوذ الموظف العام خصوصا مع غياب او ضعف الرقابة الشعبية . ان تحكم جهاز الدولة فى وضع وتنفيذ برامج التنمية الريفية كفيل باصابتها بداء البرقطة ، بما يعنيه من تمسك بالشكليات ، وتقيد بالروتين ، وتجنب المبادأة وسوء معاملة الجمهور فضلا عن الرشوة والمحاباة والمحسوبية .

ومن ناحية اخرى ، ينزع رجال التخطيط الى تبنى نماذج التنمية التى ثبت نجاحها فى الدول الصناعية سواء كانت فى الدول الصناعية سواء كانت رأسمالية او اشتراكية . هذه النماذج تنطلق من افتراض مؤداه ان تخصيص اقصى ما يمكن من موارد للقطاع الحديث سوف يقضى الى تنمية القطاع التقليدى فى مرحلة لاحقة وبرغم تواضع النجاح الذى حققته تلك الاستراتيجية ، لاتزال تجد من ينتصر لها بين القائمين على التخطيط فى الدول النامية .

كذلك يسود فى ريف البلدان النامية شعور بمحدودية الحيز والقوة ، فالعقلية التقليدية ترى الحياة مباراة حصيلتها كسب وخسارة فى ان واحد بمعنى ان تحسن الوضع الاقتصادى لفرد او مجموعة او منطقة ما ، لابد ان يكون على حساب الغير . هذه النظرة بحاجة الى تعديل ، بحيث يعتقد القرويون ان الحياة مباراة حصيلتها كسب لكل الاطراف ، وان تفاوت نصيب كل طرف عندئذ سوف ينظر الى الحيز على انه غير محدود ، وقابل للزيادة بحيث يعم سائر افراد المجتمع .

كذلك يعتقد معظم الساسة فى بلدان العالم الثالث ، ان برامج التنمية الريفية تؤتى ثمارها المالية او السياسية على المدى الطويل ، الامر الذى يحدو بهم الى عدم التركيز عليها ، فى الوقت الذى يهتمون فيه بمشروعات التنمية ذات العائد السريع ، كى يضمنوا اعادة انتخابهم واستمرارهم فى السلطة اطول فترة ممكنة .

اضف الى ما تقدم ، ان المناطق الريفية يشيع فيها نسق ثقافى معوق للتنمية فى الغالب من عناصره : الاتكالية ، والشعور بالعجز عن تغيير الواقع والريبة المتبادلة والاستسلام للقدر وغياب روح المبادأة وضعف الميل الى المشاركة وغلبة المصالح الذاتية على المصلحة العامة .

ومهما يكن من امر المشاكل والعقبات السالفة الذكر ، يمكن القول — بحق — ان الالتزام القوى بالتنمية الريفية على مستوى السياسة القومية ، يعد امرا ضروريا اذا اريد لهذه التنمية ان تحقق نتائج فعالة وواسعة النطاق .



أزمة التكامل والتنمية

د . إكرام بدر الدين

تستهدف هذه الدراسة ، التعريف بمفهوم التكامل ، وبيان العلاقة بين التكامل من ناحية ، والتنمية بمفهومها الشامل (السياسية والأقتصادية والأجتماعية) من ناحية أخرى ، كما تعرض لأهم أنماط وصور التكامل ، والأشكال المختلفة التى تعبر بها أزمة التكامل عن نفسها كذلك تتناول فى النهاية ، أهم الأستراتيجيات التى يمكن اللجوء إليها لعلاج أزمة التكامل والتخلص مما تطرحه من أثار سلبية على النسق السياسى والأجتماعى .

التعريف بمفهوم التكامل واهميته :

تتصف أغلب الدول النامية ، بأن مجتمعاتها تتكون من جماعات متعددة ومتميزة وفقا للاعتبارات العرقية

أو الدينية أو اللغوية ، وأن هذه الجماعات داخل الدولة الواحدة ، لاتشعر بالرابطة بين بعضها بعضا من ناحية ، أو بالانتماء إلى المجتمع الكلى من ناحية أخرى . وقد اجتذبت مثل هذه المجتمعات والتى غالبا ماتسمى بالمجتمعات التعددية ، اهتمام الكثيرين من علماء السياسة والاجتماع ، وذلك فى محاولاتهم إيجاد علاقات ارتباطية بين هذا التعدد من ناحية ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانى منها هذه الدول من ناحية أخرى ، وهو مايعرف بأزمة التكامل .

ويمكن تعريف التكامل ، بانه عملية تحقيق التجانس والانسجام داخل الجسد السياسى والاجتماعى وتخطى الولاءات الضيقة ، وغرس الشعور بالولاء والانتماء للدولة ومؤسساتها المركزية ، وإيجاد إحساس مشترك بالتضامن والهوية الموحدة . كما يمكن النظر إلى أزمة التكامل ، باعتبارها إحدى الأزمات التى تنطوى عليها عملية التنمية السياسية التى يمكن تحديدها فى ست أزمات ، هى :

أزمة الهوية ، وأزمة الشرعية ، أزمة التغلغل ، وأزمة المشاركة ، وأزمة التكامل ، وأزمة التوزيع . إلا أن الأهمية النسبية لأزمة التكامل ، تفوق أهمية الأزمات الأخرى بمعنى أن أزمة التكامل تؤثر فيما عداها من أزمات التنمية ، وترتبط بها إلى حد بعيد . فاذا نجح مجتمع ما فى التغلب على أزمة التكامل ، يكون فى نفس الوقت قد قطع شوطا كبيرا فى التغلب على الأزمات الأخرى ، وبالتالى تسهل عملية تحقيق الهوية ، ويمكن التغلب على أزمة الشرعية . ويمكن القول إن مشكلة التكامل مفتاح لحل المشكلات الأخرى . واذا نجح المجتمع فى مواجهتها ، يمكنه التغلب على ماعداها من أزمات ، وتبدو أهمية أزمة التكامل بالنظر إلى أربعة أبعاد :

أولها : أن لأزمة التكامل آثارها السلبية على عملية إيجاد الروابط القوية والفعالة بين أفراد شعب دولة ما ، فهى تمنع من خلق شعور موحد بالهوية والتضامن الثقافى ، وتعوق عملية إيجاد رموز مشتركة أو قنوات اتصال فعالة بين المواطنين ، وتجعل من عملية بناء الدولة الحديثة مسالة صعبة أو محفوفة بالمخاطر .

ثانيها : أن أزمة التكامل تطرح آثارها على موضوع التنمية الأقتصادية حتى إن بعضهم يذهب إلى أن المشكلة الأساسية التى تواجه العديد من الدول الحديثة الأستقلال ، والتى قد تكون أكثر إلحاحا من عملية التنمية الاقتصادية ذاتها ، هى أزمة التكامل . فالمجتمع الذى لم يحقق درجة مرضية من التكامل بين الأفراد والطوائف والعناصر المكونة له ، يواجه عدة مشاكل ، وهو بصدد الأخذ بوسائل التنمية الاقتصادية مثل فى أية مناطق تقام مشاريع التنمية ، وكيفية توزيع

العائد الاقتصادى بين الجماعات المختلفة .

ثالثها : أن أزمة التكامل ترتبط بقضية التنمية السياسية ، ويقصد بالتنمية السياسية ، العمليات التى يمكن بوساطتها للنسق السياسية أن تزيد من مقدرتها على التعامل مع المطالب المتزايدة ، والجماعات والمشاركين الجدد ، وعلى زيادة مقدرة الحكومة على أداء المهام المطلوبة منها كل ذلك يتطلب إيجاد التأييد العام والحفاظ عليه وهذا يفترض بالضرورة ، تحقيق التكامل لأنه بدون تحقيق التكامل لايمكن تحقيق هذا التأييد العام أو الوصول إليه .

رابعها : أن أزمة التكامل ترتبط بفكرة المشاركة السياسية ، فاذا لم يكن المجتمع قد حقق قدرا مرضيا من التكامل ، فان المشكلة التى تثار خاصة فى فترة ما بعد الاستقلال ، هى مشكلة من يحكم ؟ ولمن الولاء ؟ فكل جماعة إقليمية أو عرقية داخل المجتمع ، تشعر بعدم الرضاء نتيجة حكم الجماعات الأخرى لها ، وتسعى إلى حكم الاخرين . وقد يصل هذا الوضع فى حالته المتطرفة بالدولة ، إلى الحرب الأهلية ومحاولات الانفصال . وتثار أيضا فى هذا الصدد ، مشكلة الولاء ، أى هل يكون الولاء للقبيلة أو الجماعة العرقية التى ينتمى إليها الفرد ، أم يكون لكيان الدولة ككل ؟ أما فى الدول التى حققت التكامل ، فيكون ولاء الأفراد لكيان الدولة التى ينتمون إليها ، لا للولاءات إقليمية وعرقية ، كما يمارسون المشاركة السياسية فى اطار المجتمع ككل .

وتأسيسا على ما سبق ، فان خطورة أزمة التكامل فى الدول النامية ، تنجم من آثارها السلبية على إيجاد مفهوم موحد للهوية والأمة ، وخطورتها على التنمية الاقتصادية ، والتنمية السياسية ، وخصوصا إذا ماأخذ فى الاعتبار ، وجود أزمة التكامل فى كثير من الدول الأفريقية والاسيوية وأمريكا اللاتينية بشكل يمكن معه القول إنه من النادر أن توجد دولة نامية لاتعانى من أزمة التكامل بشكل أو بآخر ، وهكذا فان مشكلة عدم التكامل ، هى سمة تشترك فيها تلك الدول . على أن ذلك ينبغى ألا يترك الانطباع بان هذه المشكلة مقصورة على الدول النامية فقط ، فالحقيقة إنها موجودة ومثارة أيضا فى بعض الدول المتقدمة . ومن ذلك على سبيل المثال ، كندا وسويسرا وبلجيكا ، إلا انه يبقى فارق أساسى وجوهرى بين مشكلة عدم التكامل فى الدول حديثة الاستقلال ، وبين تلك المشكلة فى الدول المتقدمة . ويتمثل هذا الفارق فى أن المشكلة عادة ما تكون اكثر إلحاحا وأكثر حدة وخطورة فى الدول النامية ، بما يهدد وحدة الدولة واستمرارها ، كما حدث فى لبنان أو نيجيريا أو الكونغو . وبالاضافة إلى ذلك ، فان الدول المتقدمة ، تملك من الأدوات والوسائل ما يمكنها من التعامل بنجاح مع هذه المشكلة ، مما يخفف من خطورتها إلى حد كبير . وهذه الميزة غير متوافرة حتى الآن على الأقل بالنسبة للدول النامية .

ثانيا انماط عدم التكامل

يمكن تحديد انماط عدم التكامل فى اثنين هما عدم التكامل السياسى ، وعدم التكامل الثقافى . ويتضمن كل منهما بعض الأنماط الفرعية ، وهو ما يتضح مما يلى :

أولا : عدم التكامل السياسى ويشمل ثلاثة أنماط فرعية وهى

١ – التكامل القومى : يقصد بالتكامل القومى ، تجميع الجماعات المتباعدة ودمجها فى كل أكثر تكاملا ، أو محاولة خلق قومية واحدة من عدة جماعات صغيرة . ففى كثير من الدول النامية ، يلاحظ أن الولاء الحقيقى أو الشعور بالذات والتوحد ، لا ينصرف إلى الدولة ككل ، ولكن إلى الجماعات الأصغر سواء كانت هذه الجماعات عرقية أو لغوية أو دينية أو اقليمية . وعلى ذلك فان تحقيق التكامل القومى يعنى الربط بين هذه الجماعات وتحقيق التماسك فيما بينها . فالهدف من التكامل القومى إذا ، هو التحول بالولاء من المجتمعات الصغيرة المتعددة إلى المجتمع الكبير الواحد .

ويمكن أن يأخذ عدم التكامل القومى أحد شكلين ، فهناك حالات تكون فيها الجماعات اللغوية أو العنصرية أو القبلية ذات مشاعر ولاء أقل من إطار الدولة ، وحالات أخرى يكون فيها هذا الشعور متخطيا حدود الدولة . ففى الحالة الأولى ، فان عدم الرضا ينبع من الأحساس بالاختناق السياسى ، وفى الثانية يقود إلى التمزق السياسى . وفى كثير من الأحيان ، يوجد هذان النوعان معا وفى نفس الوقت . ويجمع كل هذه الحالات وجود مفارقة بين الولاء السياسى للدولة فى حدودها القائمة والمشاعر والولاءات النفسية والعاطفية لبعض الجماعات والتى لاتتطابق مع هذه الحدود ، ويمكن أن تضيف نماذج عدم التكامل القومى خماسيا كما يلى :

النموذج الأول : ويتمثل فى وجود جماعة واحدة مسيطرة ، وعادة ماتكون هى الجماعة الأكبر ، مع وجود أقلية واحدة مثيرة للمتاعب . ومن أمثلة ذلك ، اليونانيون والأتراك فى قبرص ، والسنهاليون والتاميليون فى سيلان (سيريلانكا) .

النموذج الثانى : ويتمثل فى وجود جماعة مركزية تحتل موقع الأغلبية ، وعدد من الجماعات الهامشية . ومن أمثلة ذلك ، وضع سكان جاوة تجاه سكان الجزر الأندونيسية الأخرى ، ووضع سكان المناطق السهلية فى إيران تجاه القبائل الأيرانية المختلفة .

النموذج الثالث : يتمثل فى وجود قطبية ثنائية لجماعتين سائدتين بينهما نوع من التوازن ، ومن أمثلة ذلك الماليزيون والصينيون فى الملايو .

النموذج الرابع : يتمثل فى وجود نوع من توازن القوى بين الجماعات مع عدم وجود جماعة سائدة معينة . وتعتبر الهند والفلبين ونيجريا وكينيا أمثلة لهذا النموذج .

النموذج الخامس : ويتمثل فى وجود حالة من التشرذم العرقى ، بمعنى وجود العديد من الكيانات الصغيرة على أسس قبلية ولغوية وعرقية وغيرها ، دون أن يكون لأى من هذه الجماعات الأغلبية العددية أو السطوة السياسية والاقتصادية ، وإنما تدور العلاقات بينها فى إطار سلسلة من التحالفات والعلاقات المتبادلة والمتغيرة .

(٢) التكامل الاقليمى : وتظهر مشكلة التكامل الأقليمى عندما توجد مناطق معينة داخل إقليم الدولة ، لاتستطيع سلطة الدولة أن تصل إليها أو تتغلغل فيها ، وغالبا ماتكون هذه المناطق معزولة أو جبلية حيث تساعد هذه العزلة الجغرافية ، على مناوئة السلطة المركزية فى الدولة ، وعدم الخضوع لها ، وتحدى سلطتها . ففى إندونيسيا مثلا ، كانت هناك سلسلة تكاد لاتنقطع من مقاومة الجزر للسلطة المركزية لجاكرتا ، كما أن حركات العصيان المسلح الدورية ، أحدقت ببورما والتى كانت تنبع من العداوات الأقليمية لرانجون ، كما إن الخطر الذ كانت تخشاه الهند فى عهد نهرو ، هو نمو الأختلافات الاقليمية . وهكذا فان عدم التكامل الاقليمى يمثل مشكلة ملحة حيث تتزايد الحاجة لممارسة الحكم على إقليم الدولة ككل ، إذ لا تستطيع اية دولة أو حكومة أن تقبل وضعا تكون فيه غير قادرة على ممارسة سلطتها على مناطق داخلة فى إطار سيادتها وإقليمها .

(٣) التكامل بين النخبة والجماهير : إذ تعانى العديد من الدول النامية ، من وجود فجوة واسعة تفصل بين النخبة والجماهير ، فالنخبة وخصوصا النخبة المثقفة ، تنظر إلى المشاكل السياسية فى نطاق الدولة ككل ، فى حين ان الأغلبية العظمى من الشعب عادة ماتكون نظرتها ضيقة ومحدودة بنطاق القبيلة أو الجماعة العرقية أو الثقافية أو الأقليمية التى تنتمى إليها . ويلاحظ أن مجرد وجود اختلافات فى القيم والأهداف بين النخبة الحاكمة والجماهير ، لايعبر عن عدم تكامل مادام أن المحكومين يتقبلون حق الحكام فى الحكم . وهنا يبدو ودور وأهمية الثقافة السياسية ومدى وجود قيم ومعايير سياسية واحدة فى إطار المجتمع .

فالثقافة السياسية الأمريكية مثلا ، تركز على أهمية المشاركة السياسية ، بينما تركز الثقافة السياسية البريطانية على التزامات المواطنين تجاه حكومتهم ، وفى كليهما توجد درجة مرتفعة من التكامل بين النخبة والجماهير ، بينما توجد العديد من الدول التى تكون النخب منعزلة فيها عن الجماهير التى تحكمها ، بحيث لاتستطيع تعبئة الجماهير ، ولا أن تتأثر بها . ومادامت توجد فجوات ثقافية أساسية بين النخبة المتعلمة ذات العقلية التحديثية وبين الجماهير ذات القيم التقليدية ، فان ذلك يطرح آثاره السلبية على النوحى السياسية نتيجة لوجود حالة من الانفصام الفكرى بين الفريقين .

وهكذا فان عدم التكامل بين النخبة والجماهير ، يؤدى إلى عدم الأتفاق على الأهداف التى يجب أن يعمل النسق السياسى على تحقيقها ، فقد تكون الحكومة مهتمة مثلا بزيادة المدخرات والاستثمار والعمل على إحداث وثبة اقتصادية لتحقيق مستوى مرتفع من النمو ، بينما تكون الجماهير مهتمة اكثر بتحقيق مكاسب سريعة فى الدخل ، أو بتحقيق المساواة فى التوزيع . كما تتزايد خطورة الوضع اذا كانت هناك اختلافات داخل صفوف النخبة نفسها بين الثوريين والاصلاحيين على سبيل المثال ، أو بين النخبة التقليدية والنخبة التحديثية . كما تتعقد المشكلة إذا أخذ فى الاعتبار ، الاختلاف بين الزعماء أو القادة القدامى وبين الجيل الأصغر ، نظرا لاختلاف تجربة كل من الجيلين ، فالقادة القدامى الذين كافحوا من أجل الاستقلال ، يتوقعون الطاعة المطلقة ، بينما الجيل الجديد الذى يكون متشوقا لتحقيق مزيد من التقدم ، يرى أن هولاء الذين حرروا المجتمع ، لم يعد لهم حق الاستمرار فى حكمة نظرا لظهور مشكلات جديدة لايستطيعون مجابهتها . وقد يؤدى ذلك إلى ما يطلق عليه الثورة الثانية .

كما تعنى الفجوة بين النخبة والجماهير ، إن وسائل الاتصال غير كافية أو غير ملائمة ، بمعنى أن النخبة قد تعمل على إقناع الجماهير بتغيير اتجاهاتهم ولكنها لا تهتم بمطالب الجماهير ورغباتهم ، ولذلك فان الدول النامية تحتاج إلى إيجاد التفاعل الوثيق بين الحكام والمحكومين . ومن البديهى أنه يصعب تحقيق ذلك ، مالم يوجد تكامل بين النخبة والجماهير يدعمه وجود قنوات اتصال . ويمكن القول إن إيجاد الصيغة أو المعادلة السياسية التى توفق بين النخبة والجماهير ، تساعد على اجتياز تلك الفجوة .

ثانيا : عدم التكامل الثقافى :

ويشمل نمطين فرعيين هما :

(١) عدم التكامل القيمى : يستخدم اصطلاح التكامل القيمى ، للاشارة إلى الحد الأدنى من التقبل للقيم أو الاتفاق عليها ، واللازم لحفظ النظام الاجتماعى . وهذه القيم المتفق عليها ، قد تتعلق بغايات واهداف نهائية ، كالعدالة والمساواة أو الحرية أو الرغبة فى تحقيق التنمية الاقتصادية كما قد تتركز حول

الوسائل ، مثل ما هى الأدوات والاجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف أو لحل الصراعات . وهناك اعتبارات يجعلان للقيم أهمية من الناحية السياسية أولهما : أن تماسك المجتمع يعتمد إلى حد كبير على انسجام واتساق القيم لدى اعضائه ، بل إنه يمكن القول ، إن أحد الشروط اللازمة لتكوين المجتمع ، هو أن تكون القيم التى يشترك فيها الأفراد ، اكثر عمقا من الاختلافات التى قد تنجم عن الكفاح من أجل المصالح والرغبات المتنافس عليها . وعلى ذلك فلكى يحدث التكامل لابد من حدوث اشتراك فى القيم ، أى لابد من وجود حد أدنى من القيم المشتركة . ثانيهما : أن القيم تؤثر على عملية صنع السياسات العامة ، وعلى ذلك يغدو من الأهمية بمكان ، أن نتفهم أى القيم تؤثر على الاختيارات التى يقوم بها صانعو السياسة .

ويرتبط التكامل القيمى بوجود قواعد مقبولة لحل الصراع ، فكل المجتمعات بما فى ذلك المجتمعات التقليدية ، تشهد العديد من الصراعات ، ولديها وسائل وإجراءات لحل هذه الصراعات . ولكن عندما تبدأ المجتمعات فى التحديث ، تتزايد الصراعات بسرعة ، وعادة ما تصبح الوسائل المتبعة والاجراءات الخاصة بحل الصراع غير كافية أو غير مرضية . فالتحديث يؤدى إلى تزايد حجم ومجال الصراع فى المجتمعات ، نظرا لما ينتج عنه من تغير فى وضع الجماعات داخل الدولة ، فضلا عما يخلقه من أدوار وظيفية جديدة ، غالبا ماتتصارع مع الأدوار القديمة وتترتب على ذلك مشكلة إيجاد المؤسسات والأبنية اللازمة لادارة الصراع وتنظيمه . وإذا نجحت هذه المؤسسات أو الأبنية فى اداء وظائفها ، فانه غالبا ما يمكن منع الصراعات من أن تنفجر بشكل يهدد استقرار المجتمع وأمنه ، وفى غياب هذه المؤسسات ، لايكون من الغريب أن تتحرك الصراعات بسرعة من المصنع أو الجامعة أو القرية إلى الحياة السياسية .

ونلاحظ من وجهة نظر التكامل ، ان القيم الاجتماعية تمثل الضمانة الأساسية لصلابة وتماسك المجتمع ، كما انها من ناحية اخرى ، تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات . وكلما كانت تلك القيم الاجتماعية اكثر انتشارا ورسوخا ، كلما كان المجتمع أشد تماسكا واكثر استقرارا ، الا ان المجتمع يصبح فى نفس الوقت اكثر مقاومة للتغيير الاجتماعى والسياسى ، الا اذا كان ذلك التغيير يؤدى الى الحفاظ على تلك المعايير والقيم الاجتماعية . وهكذا فالتكامل القيمى الذى يرتبط بمجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية التى تنظم حياة الانسان وتكون مرشدا لسلوكه الاجتماعى ، تؤثر على مدى التماسك والتضامن الداخلى فى المجتمع سلبا وايجابا ، ومن ثم فان وجود القيم المتجانسة فى المجتمع ، والتى تكون بمثابة معايير وضوابط للسلوك ، تكون لها آثارها الايجابية على تحقيق التكامل القيمى لهذا المجتمع .

(٢) **تشرذم الثقافة السياسية** : فالثقافة السياسية هى مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات الأساسية فى المجتمع والمتعلقة بالأبنية والممارسات السياسية ، اى بعبارة اخرى يقصد بالثقافة السياسية ، مجموعة القيم والمعتقدات المتعلقة بالسلطة . فالثقافة السياسية تعبر عن الاتجاهات والقيم والمعتقدات الموجودة لدى شعب ما ، كما انها يمكن ان تعبر ايضا عن تلك الميول والنزعات التى توجد لدى جماعة معينة من مجتمع ما ، وهكذا فان الجماعات العرقية ، والطبقات الاجتماعية ، والجماعات الاقليمية والتى تكون النسق السياسى ، يمكن ان تكون لها اتجاهاتها وميولها الخاصة ، ويشار الى تلك النزعات الخاصة المقصورة على جماعات معينة ، بالثقافة الفرعية . ووفقا لنظريات السياسية المقارنة ، يعتبر تجانس الثقافة السياسية ضرورة ملحة لتحقيق التكامل السياسى ، والتكامل السياسى بدوره يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار السياسى . وتأسيسا على ذلك ، يمكن اعتبار تشرذم الثقافة السياسية بمعنى وجود العديد من الثقافات السياسية الفرعية فى اطار النسق السياسى الواحد ، يوجد بينها قدر كبير من التباين والاختلاف – من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسى فى الدول النامية ، وذلك لأن الصراع الذى يثار بين الثقافات الفرعية ، يكون من الصعب حله بالوسائل الديمقراطية ، لأن مثل هذا النوع من الصراع ، غالبا مايكون متفجرا . ولعل أحد الأسباب الأساسية لوجود الكثير من الاختلاف فى القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية للمواطنين فى داخل نفس النسق ، هو أن عملية التنشئة السياسية تؤثر على الأفراد والجماعات بطرق مختلفة ، مما يؤدى الى الحيلولة دون ظهور ثقافة سياسية متناغمة ومتجانسة .

وبصفة عامة ، فانه فى أغلب نظريات التكامل ، يعتبر وجود درجة عالية من التجانس الثقافى ، وخصوصا ثقافة سياسية متجانسة ، أمرا فى غاية الأهمية ، وذلك لأن الاخفاق فى حل مشاكل التعدد الثقافى ، قد يقود الى انهيار الكيان السياسى من خلال انسحاب جزء منه ، اما لكى يصبح مستقلا واما لينضم الى اقليم آخر ، وما لوجود حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسى .

وتجدر الاشارة الى وجود علاقة تفاعلية بين نمطى التكامل السابق ذكرهما (التكامل السياسى والتكامل الثقافى) . فمن الناحية الواقعية ، يتداخل هذان النمطان مع بعضهما بعضا ، بحيث تختلط العوامل الثقافية والعوامل السياسية فى مركب معقد .

فالاختلاف القيمي والثقافي على سبيل المثال ، يطرح نفسه في مشكلة التكامل بين النخبة والجماهير ، وكذا في عدم التكامل الاقليمي . كما ان عدم التكامل القومي ، يطرح نفسه في شكل شرذمة الثقافة السياسية ، وعدم التكامل الاقليمي يؤثر على عدم التكامل القومي . وهكذا توجد من الناحية الواقعية شبكة معقدة من التداخل والارتباط بين هذه العناصر .

ثالثا استراتيجيات التكامل

يقصد باستراتيجيات التكامل ، تلك السياسات التي يمكن للدول اللجوء اليها لمواجهة ازمة التكامل في مجتمعاتها ، حيث يمكن التمييز بين استراتيجيتين هما استراتيجية بوتقة الصهر ، واستراتيجية الوحدة من خلال التعدد . وفيما يلي توضيح ذلك .

(١) استراتيجية بوتقة الصهر : ويقصد بها افقاد الجماعات المختلفة داخل الدولة خصائصها المميزة ، سواء كانت سياسية او ثقافية أو اجتماعية ، بهدف استيعاب تلك الجماعات المختلفة في اطار الجماعة السائدة او المسيطرة . وتأسيسا على ذلك ، فان استراتيجية بوتقة الصهر ، تجد اساسها الفكري في مفهوم الاستيعاب . فالهدف النهائي لهذه الاستراتيجية ، هو تحقيق الاستيعاب لمختلف الجماعات العرقية والدينية واللغوية في اطار المجتمع الواحد . ويمكن التمييز بين عدة أنماط للعملية الاستيعابية ، وهي :

ا ـ الاستيعاب الثقافي ، بمعنى التغير في النماذج الثقافية وفقا لثقافة الجماعة السائدة او المجتمع المضيف ، مما يؤدي الى القضاء على الخصائص والسمات الثقافية المميزة للجماعات التي يراد استيعابها .

ب ـ الاستيعاب العنصري ، بمعنى الزواج المختلط على نطاق واسع بين الجماعات العرقية المختلفة ، مما يؤدي الى زوال الخصائص البيولوجية المميزة لكل من هذه الجماعات .

ج ـ الاستيعاب المؤسسي ، بمعنى ان تشارك الجماعات المختلفة في نفس الأندية والأنشطة والمؤسسات الاجتماعية .

ويمكن اعتبار الاستيعاب المؤسسي ، اكثر أنماط الاستيعاب اهمية وتأثيرا . فالاستيعاب المؤسسي ، يشير الى دخول المهاجرين (أو الجماعات المتميزة) في الزمرة الاجتماعية ، والمشاركة في الأنشطة والتنظيمات الاجتماعية والحياة المدنية العامة للمجتمع . واذا حدثت هذه العملية على مجال متسع ، فلابد ان تؤثر على الأبعاد الأخرى ، بمعنى انه اذا كان هناك اختلاط بين الجماعات المختلفة في التنظيمات الاجتماعية ، فان ذلك سيؤدي الى حدوث قدر كبير من التقارب بين تلك الجماعات . فالأطفال ذو الخلفيات العرقية المختلفة ، سيختلطون معا في جماعة اللعب ، وسينتمون الى نفس الأندية في المستقبل ، او سيتزاوجون فيما بينهم . ويترتب على ذلك ان تفقد جماعة الاقلية هويتها المتميزة داخل المجتمع الكبير ، ويحدث الاستيعاب الثقافي . وهذا هو النموذج المثالي التقليدي لبوتقة الصهر .

ووفقا لهذا النموذج ، فان الاستيعاب المؤسسي له أهمية محورية ، ولكن قد يكون من المفيد ايضا ، ان ينظر الى الاستيعاب ليس باعتباره مراحل معينة تبدأ بالاستيعاب المؤسسي وتليها المراحل الأخرى للاستيعاب على النحو السابق ، وانما ان ينظر اليه باعتباره عملية مكونة من عدة اجزاء ومراحل يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ، بحيث لايمكن القول ان الاستيعاب المؤسسي أهم من الاستيعاب الثقافي او العكس ، وانما اذا تحقق تطور ايجابي في أحد هذه الجوانب ، فانه سيؤثر بالضرورة على الجوانب الأخرى ، وذلك لوجود علاقة تأثر وتأثير متبادل .

واخيرا يمكن القول ان استراتيجية بوتقة الصهر ، لاتعدو ان تكون نمطا مثاليا يستخدم للدلالة على محاولة الجماعة السائدة في المجتمع أو الثقافة الأساسية care culture استيعاب وامتصاص الجماعات الأخرى المتميزة ، وازالة ما تتسم به تلك الجماعات من سمات وخصائص متفردة ، رغبة في تحقيق التكامل . وتوجد من الناحية الواقعية درجات متفاوتة في البعد أو القرب من هذا النمط المثالي .

(٢) استراتيجية الوحدة من خلال التعدد ، ويقصد بها الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية وثقافية بين الجماعات المختلفة في الدولة ، مع وجود روابط وسمات مشتركة تربط هذه الجماعات الى بعضها بعضا .

ويمكن النظر للتعدد من زاويتين : الأولى وظيفية ، والثانية مؤسسية .

وفيما يلي توضيح ذلك .

ا ـ **الزاوية الوظيفية** : ويعني ذلك ان التماسك والتكامل والتضامن الاجتماعي ، ينتج عن التوازن الديناميكي الذي هو محصلة الصراع الجزئي للمصالح من ناحية ، والاتفاق على القيم الأساسية للمجتمع وقواعد الدور السياسي من ناحية اخرى . ويمكن القول انه في حالة اتباع استراتيجية الوحدة من خلال التعدد ، فانه يوجد نوع من التعايش السلمي بين الولاء للأمة ، وغير ذلك من أنواع الولاءات ، حيث يسمح للأفراد بالتعبير عن انتماءاتهم المتعددة . فالولاء للأمة يوجد مع الولاء للجماعات المختلفة ، سواء كانت اقليمية او دينية أو عرقية او لغوية . وبينما يظهر القادة احترامهم للاختلافات الثقافية ، فانهم يشجعون الجماعات المختلفة على تحقيق وحدة تستند الى الاتفاق على

الأهداف المشتركة ، وليس الى التماثل او التشابه التام فيما بينهم .

ب - الزاوية المؤسسية : وهنا يلاحظ ان الساسة يعملون على اتاحة الفرص لعدد من الجماعات المختلفة ، لكي تعمل معا فى اطار نفس المنظمات . وبهذه الطريقة ، فان الجماعات العرقية والدينية والاقليمية ، تحصل على فرصة المشاركة فى مؤسسات تمثيلية . ومن الواضح ان استراتيجية الوحدة من خلال التعدد ، تعتمد على الاعتقاد فى أهمية الاعتراف بوجود الاختلافات الثقافية فى اطار من الوحدة الاجتماعية ، فهى تعترف بحق الجماعات والأفراد فى التميز والاختلاف مادام ان هذه الاختلافات موجودة ، ولا تؤدى الى الاخلال بالوحدة او انهيار الوحدة . اذ يلاحظ ان مجرد وجود الاختلافات لن يؤدى بالضرورة الى عدم الوحدة داخل المجتمع ، وانما المهم هو المضمون السياسى لتلك الاختلافات ، والشكل الذى تعبر به عن ذاتها .

ويلاحظ انه فى اطار التعدد الثقافى ، تظل كل جماعة محتفظة بثقافتها المميزة ، وبهويتها الثقافية ، بينما تبذل الجهود لتقليل التحيز والتعصب حتى لا تتأثر الحياة السياسية تأثرا سلبيا ، وعلى ذلك فالخلاف بين الجماعات يعبر عنه فى مجال التصويت والرأى العام ، ولكن يكون من المرغوب فيه دائما ، الاحتفاظ بهذا الصراع عند ادنى حد ممكن من خلال التأكيد على مجالات المرونة التى تسمح بالبدائل والاختيار الحر ، وتجنب محاولة فرض سلوك معين خاص باحدى الجماعات على الجماعات الأخرى ، وبحيث تكون الحكومة المركزية وقياداتها السياسية من الناحية النظرية ، محايدة تجاه الجماعات المختلفة ، فلا تؤيد جماعة معينة ازاء الجماعات الأخرى ، ولا تقوم باجراء قد يؤدى الى اثارة النزعة العرقية أو الطائفية لدى الجماعات المختلفة . ومن هذا القبيل ايضا ، استخدام لغة لاترتبط بجماعة بالذات من الجماعات المختلفة داخل الدولة . ومن امثلة ذلك ، تطوير اللغة التجارية الساحلية الى لغة قومية فى كل من أندونيسيا وتنزانيا ، او تبنى لغة اجنبية كالانجليزية او الفرنسية .

وتجدر الاشارة فى النهاية ، الى تعدد تنوع الأدوات التى يمكن استخدامها من الناحية الواقعية لعلاج ازمة التكامل . ويفسر ذلك بأن هذه الأزمة معقدة ومتعددة الأبعاد ، بحيث لايكون من المناسب مواجهتها اعتمادا على اداة واحدة ، أو وسيلة منفردة . فهناك الأدوات المرتبطة بالثقافة السياسية ، كالتعليم ووسائل الاتصال والايديولوجية ، بينما توجد الأدوات المرتبطة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية ، كالحزب الواحد أو الاخذ بالنظام الفيدرالى أو دور كل من الجيش والجهاز البيروقراطى فى التأثير على عملية التكامل .

كما توجد الأدوات المرتبطة بالنخبة السياسية ، مثل مدى تمثيل النخبة ، ودور القائد الكاريزمى ، واخيرا الأدوات المرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية ، وأهمها السياسة التوزيعية . وتهدف هذه الأدوات جميعها ، الى تقليل حدة الفوارق والاختلافات بين الجماعات المتعددة والمتمايزة داخل المجتمع الواحد ، رغبة فى تحقيق التكامل .كما يلاحظ ان الاستراتيجية المتبعة لمواجهة ازمة التكامل ، قد تفرض استخدام ادوات معينة أو تجعلها اكثر أهمية وملاءمة . فالدولة التى تتبع استراتيجية بوتقة الصهر مثلا ، يكون من المناسب لها ، ان تركز على الجيش والتعليم والأيديولوجية كأدوات للتكامل ، بينما الدول التى تأخذ باستراتيجية التعدد ، يلائمها أكثر الحل الفيدرالى . كما توجد أدوات اخرى تكون مفيدة بغض النظر عن الاستراتيجية المتبعة ، فالدول لا تتبع اداة واحدة بالضرورة ، وانما هى تمزج بين بعض هذه الأدوات أو كلها وفقا للظروف .

وهكذا فان الدول النامية فى حاجة الى مزيد من الاهتمام بأزمة التكامل التى تعانيها مجتمعاتها ، نظرا لما تطرحه هذه الأزمة من آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول ، ولما تمثله من صعوبات تعترض التنمية بمفهومها الشامل . واذا كانت الدول النامية تحتاج الى ثورة تصنيعية ، وتحتاج الى التحضر ، والى ثورات اخرى ثقافية واجتماعية متعددة ، فانها تحتاج ايضا الى مايمكن أن يطلق عليه ثورة تكاملية ، ويقصد بها تجميع الكيانات الاجتماعية المختلفة داخل الدولة الواحدة ، فى كل متكامل يخضع لسيادة واحدة تمتد من مركز الدولة الى اقصى ماتصل اليه حدودها ، بحيث يكون هناك ولاء واحد للدولة أسمى وأعلى من كل الولاءات الاقليمية او العرقية أو الدينية أو الثقافية□



استراتيجيات بناء الامة فى العالم الثالث

د . أحمد عباس عبدالبديع

تتميز دول العالم الثالث - رغم حداثة نشأتها - بمركز فريد وموقع متميز على خريطة العلاقات الدولية ، بعد أن باتت هذه العلاقات ترتكز على محورين هما محور الشرق والغرب ، ومحور الشمال والجنوب - الأمر الذى يعنى أن هذه الدول تحتل مكانة تضاهى من حيث الأهمية مكانة دول الكتلتين الشرقية والغربية معا ، وهو ما يعكس فى نفس الوقت الاهتمام المتزايد بقضايا ومشاكل هذه الدول سواء على المستوى الأكاديمى او على الصعيد الدولى . فمنذ أن حصلت تلك الدول على الاستقلال ، كانت قضية التنمية الاقتصادية تستأثر بالجانب الأكبر من اهتمام زعمائها وقياداتها ، وتحتل مكان الصدارة على مستوى الدراسات الاجتماعية والاقتصادية. غير أن ما منيت به من المصاعب والمشاكل الجسيمة ذات الصبغة السياسية ، والمتمثلة فى عدم الاستقرار السياسى والمحاولات المتكررة للاطاحة بالحكومات القائمة ، وتواتر ظاهرة الانقلابات(١) أثار كثيرا من التساؤلات حول قدراتها على تحقيق بناء الأمة ، وامتدت هذه التساؤلات الى البحث فى الظروف والعوامل المؤدية إلى قيام الدولة القومية ، وتحقيق عملية الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى الدولة العصرية .

ومع أن الدراسات التى عالجت هذه القضايا ترجع فى أصولها إلى الرواد الثلاثة وهم كارل ماركس وماكس فيبر وتالكوت بارسونز(٢) إلا أنها أخذت تنشط وتتطور بدرجة ملحوظة منذ منتصف الستينات تقريبا(٣) ، بينما كان عدد الدول الناشئة يتصاعد بصورة مطردة . ففى الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٦٣ اضيفت إلى الأمم المتحدة ست وستون دولة ، مما أتا للعلماء والباحثين مدى واسعاً من التجارب والخبرا التى أدت إلى تعميق معرفتهم بأسس التنمية السياسي ومحددات بناء الأمة ، بل والى استحداث أدوات جديد فى البحث أدت الى اثراء النظرية السياسية بصفة عامة .

وقد حفلت هذه الدراسات بكثير من المصطلحات والمفاهيم التى يتعين علينا أن نلقى بعض الضوء على ما يتصل منها بهذه الدراسة . ومن أبرز هذه المفاهيم :

---

(١) فمنذ الحرب العالمية الثانية اصيبت البلاد الأسيوية بمرض مزمن من عدم الاستقرار السياسى ، إذ شهدت كل من بورما وكمبوتشيا وسيرى لانكا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا والباكستان وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام ، كثيرا من حوادث العنف السياسى ومحاولات الاطاحة بنظم الحكم وتعطيل الدستور وفى المدة من ١٩٦٣ - ١٩٧٣ وقع فى امريكا اللاتينية اربعة عشر انقلابا فى الدومنيكان والهندوراس والبرازيل (انقلابان) وبوليفيا (اربعة) والارجنتين وبناما وبيرو والهندوراس وشيلى والاكوادور . كما شهدت القارة الافريقية فى نفس المدة تقريبا خمسة وعشرون انقلابا فى توجو(إنقلابان)وداهومى (خمسة) وكونغوكينشاسا وافريقيا الوسطى وفولتا العليا ونيجيريا (انقلابان) وبوروندى وسيراليون (انقلابان) وكونغوبرازفيل ومالى والصومال واوغندا ومدغشقر وروانda والنيجر وجابون وغانا (انقلابان) .

Schmitt (Davide.) Ed . The Dynamics of the Third World Political and Social change. Winthrop Publishers, U. S. A. 1974. pp. 5 - 6. & Schwortzengerg (Roger - Yérad): Sociologie Politique. Editions Montch restien. Paris, 1974. pp. 311-312.

التحديث والتنمية السياسية وبناء الأمة . وتطلق كلمة التحديث ، للدلالة على التغيرات الاجتماعية والسياسية معا ، فى حين تدل التنمية السياسية على البعد السياسى للتحديث ويقصد بها الانتقال من النظام السياسى التقليدى إلى نظام الدولة العصرية بما يشمله من المؤسسات السياسية المتخصصة وظيفيا ، وتحقيق المشاركة السياسية الكاملة وعلمانية السياسة والتحضر والحراك الاجتماعى ... أما بناء الأمة ، فانه لا يرادف التنمية السياسية ، ولكنه أحد أبعادها أو مظهر من مظاهرها[٤] .

تحديد مفهوم بناء الأمة .

واصطلاح بناء الأمة Nation - building صيغة مختصرة لعبارة بناء الدولة القومية - Nation State building ، ويدل على دراسة الظروف والعوامل المؤدية الى نشأة الدولة والخصائص أو السمات المشتركة للدول القومية .

وبالرغم من تعدد النظريات فى تحديد العوامل التى أفرزت الدول القومية والسمات المشتركة بينها ، وذلك بسبب التنوع الهائل فى الأشكال السياسية قديمها وحديثها ، إلا أن ثمة اتفاقا بين جمهور الكتاب المعاصرين على عدد من الخصائص المشتركة فى جميع الدول سواء فى ذلك الدول الغربية أو دول العالم الثالث ، وسواء أيضا الدول ذات النظم الديمقراطية أو النظم الشمولية . وهذه الخصائص التى لابد من توافرها فى بناء الأمة أوردها المؤرخ سيريل بلاك C.E.Black فى كتابه ديناميات التحديث (١٩٦٦) .

وأولى هذه الخصائص مركزية السلطة أو مركزية صنع القرار ، وهى التى تحققت فى الدول الغربية بخروجها من النظام الاقطاعى القائم على تشتت السلطة وتوزيعها بين مواقع مختلفة ومتعددة . وقد كان الدافع إلى الأخذ بهذه المركزية مع قيام الدولة القومية ، رغبة الملوك فى تعبئة وترشيد موارد المجتمع ، وتحقيق المزيد من الرقابة والكفاية والانتاج .

والخصيصة الثانية ، هى نمو القدرة التنظيمية للدولة وتوسع اختصاصاتها وامتداد وظائفها وتكاثر القواعد القانونية المنظمة لمختلف القطاعات والخدمات ونمو البيرقراطية من أجل تنفيذ هذه القواعد والقيام بالوظائف المتعددة التى تضطلع بها الحكومة المركزية فى كافة أرجاء الاقليم القومى .

اما الخصيصة الثالثة ، فتتمثل فى توسع دور المواطنين فى المشاركة فى صنع السياسة . ويقول بلاك إنه على الرغم من وجود خلافات بين الدول الديمقراطية والشمولية حول مدى أو درجة هذه المشاركة ، إلا أن ثمة تشابها بينها ، وهو أن الزعماء السياسيين فى كل من النظامين يستمدون شرعية حكمهم من التأييد والمؤازرة الشعبية ، استنادا الى أنه كلما تعددت قنوات الاتصال بين الدولة والمواطنين ، ازدادت فرص الاستقرار السياسى[٥] .

ويدل هذا التحليل لخصائص الدولة القومية ، على أن عملية بناء الأمة ترتكز على تحقيق التكامل القومى وتوحيد السلطات القبلية والمحلية التقليدية ، وإقامة سلطة مركزية تمارس اختصاصات واسعة . بحيث لا تنافسها فى ذلك أية سلطة اخرى ، والأخذ بقدر - قل أو كثر - من المشاركة الشعبية لتحقيق الاستقرار ، الأمر الذى يعنى أنه ينبغى النظر إلى عملية بناء الأمة على أنها عملية مستمرة ، وذلك لما تتطلبه الدولة من المحافظة على بقائها واستمرارها .

وفى ضوء ما تقدم ، فاننا نناقش فيما يلى أهم استراتيجيات بناء الأمة فى دول العالم الثالث ، فنعرض أولا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية ، ثم استراتيجية الايديولوجية القومية ، فاستراتيجية التغير الاجتماعى ، وأخيرا استراتيجية القضايا الست .

(أولا) استراتيجية التنمية الاقتصادية .

كان من الطبيعى للدول الناشئة - وقد ورثت من الاستعمار اقتصاديات متخلفة - أن تتجه فى إطار

---

(٢) ويعتبر كتاب مقدمة علم الاجتماع السياسى - لأنتونى اورم من أهم المصادر التى تضم دراسة وافية لنظريات ماركس وفيبرو بارسونز فيما يتعلق بموضوع الدولة القومية .

Orum (Anthony M.) Introduction to Political Sociology . Prentic Hall Inc., U. S. A., 1978. pp. 11-99.

(٣) فقد ظهر فى هذه الفترة عدد كبير من الدراسات القيمة عن التحديث والتنمية السياسية والنظم السياسية فى المجتمعات التحديثية لكبار الكتاب، من امثال الموند وباول وكولمان وباى وفربا وايزنستات وهنتجتون وبندكس وغيرهم انظر فى ذلك :

Schwartzenberg : op. cit . pp. 227-228.

(٤) انظر فى هذه المفاهيم ومدلولاتها :

Bendix (Reinhard) : Nation building & Citizenship. Wiley E. New Delhi 1964. pp. 5-6.

(٥) Orum : o p. cit pp. 307 - 308.

التحديث إلى التركيز على استراتيجية التنمية الاقتصادية . وقد أبرز كثير من الكتاب العلاقة الوثيقة بين النمو الاقتصادى والتغير السياسى أو بناء الأمة . ففى كتابه مراحل النمو الاقتصادى (١٩٦٠) ذهب روستو إلى أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى بلوغ المجتمعات التقليدية مرحلة النضج وعصر الاستهلاك الجماهيرى الذى يتميز بتحقيق المشاركة السياسية الكاملة(٦) .

كما أوحت تجارب التنمية الاقتصادية فى أوربا ، وما ترتب عليها من تحقيق التنمية السياسية (٧) إلى زعماء دول العالم الثالث وقياداتها ، الشروع فى برامج طموحة للتنمية الاقتصادية . ففى الهند تبنى قادة حركة الاستقلال مبدأ تعبئة الجماهير من أجل المشاركة الفعالة فى بناء الأمة الجديدة وإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق ذلك الانجاز(٨) ، ومن ثم أخذت البلاد تتجه نحو التصنيع فى سلسلة من خطط السنوات الخمس التى بدأتها بخطة ١٩٥١ وذلك بالرغم من تأكيدات المهاتما غاندى قبل ذلك بثلاثين عاما ، على أهمية القرية وعودة المثقفين إليها ، حتى تكون وحدة لها اكتفاؤها الذاتى . كما أخذت الصين الشيوعية بالنموذج السوفييتى للتخطيط الشامل . ففى عام ١٩٤٩ أشار ماوتسى تونج إلى أنه « مازال أمامنا عمل جاد فيما يتعلق ببناء الاقتصاد » . وفى عام ١٩٥٧ ، أعلن « أن توحيد الدولة الصينية إنما يرجع إلى أن إجراءاتنا الاقتصادية سليمة ، وأن وسائل المعيشة أصبحت مضمونة للجميع ، وفى تقدم مطرد(٩) . وقد لجأ النظام العسكرى فى نيجيريا فى محاولة تحقيق الوحدة القومية فى أعقاب الحروب الداخلية ، إلى استخدام استراتيجية الانتعاش الاقتصادى ، إذ أعلن جوون فى أوائل نوفمبر عام ١٩٧٠ خطته بتطبيع الاقتصاد القومى بالطابع النيجيرى وسيطرة الحكومة الفدرالية على القطاعات الرئيسية للاقتصاد ، وذلك لتجنب الصراعات والمنافسات المحلية والعرقية التى كانت سائدة قبل فترة الحروب الداخلية والتى نجمت عن التنمية العشوائية وفى غير ذلك من الدول الاخرى كانت استراتيجية التنمية الاقتصادية تستهوى الزعماء السياسيين ، فاندفعوا فى غمرة الحماس الشديد إلى حد الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى تحويل المشروعات الاستثمارية ، كما حدث فى الأرجنتين وبوليفيا والمكسيك والبرازيل (١١) وغيرها من الدول الآسيوية والافريقية ، وهو ما كانت ترفضه هذه الدول غداة استقلالها بسبب ارتيابها الشديد فى القوى الاستعمارية .

ولئن كانت التنمية الاقتصادية قد ساعدت بناة الأمة فى أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على تحقيق تقدم ملحوظ فى مجال التنمية السياسية ، فانها فى دول العالم الثالث تشكل عقبة تعوق جهود هذه الدول وان بلوغ هدف بناء الأمة ، نظرا لما يفضى إليه النمو الاقتصادى والتكنولوجى السريع من تغيرات عميقة فى الأنماط والابنية الاجتماعية والسياسية ، وما تفرزه هذه التغيرات من ضغوط شديدة الوطأة على الحكومة والمواطنين على السواء . فالتنمية إذ تتجه أساسا إلى

الاستثمارات بهدف تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، تتطلب من الحكومة جهودا مضنية لتوفير التمويل والقوى البشرية اللازمة للبرامج الانمائية ، فى حين تواجه الجماهير – نتيجة لانهيار القيم التقليدية والتحسن المادى البطىء المتمثل فى معدلات الأجور المنخفضة – شعورا شديدا بالحرمان المقترن بالتطلع الى مطالب جديدة(١٢) ، خاصة وأن برامج التنمية غالبا لا تأخذ فى الاعتبار الحاجات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان وغير ذلك من الخدمات التى يمكن أن تسهم

---

(٦) Schwartzenberg : o p. cit pp. 180-181.

(٧) والنموذج التقليدى لذلك هو حالة بريطانيا فبينما كانت تخرج من ظروف التخلف وتتجه نحو التصنيع أخذت حكوماتها فى القرن التاسع عشر بامتداد حق الاقتراع الى الصناعيين ثم الى الطبقة العاملة وفى نفس الوقت امتصت الطبقة الارستقراطية هذا التغير وشرعت تكيف نفسها مع الظروف الجديدة انظر . Orum op. cit pp. 310

(٨) Bendix : op. cit p. 248.

(٩) Schmitt (David E.) Ed. Dynamics of the Third World Political and Social Change. Winthrop Publishers Inc, U. S. A., 1974.p. 293.Ibid : p, 204.

(١١) Needler (Martin C.) : Lation American Politics. Van Nortrand. U. S. A, 1963. pp. 164-168.

(١٢) انظر فى هذا المعنى وخاصة مشكلة التطلعات الصاعدة فى الدول النامية . Theobald (Robert): The Rich Rich and the Poor. The New American Library. U. S. 1961. pp. 19-30.

فى عملية التغير الاجتماعى – الأمر الذى يؤدى إلى اتساع الهوة بين الحاكمين والمحكومين ، والى فقدان السلطة ومؤسساتها التأييد الشعبى أو الشرعية السياسية .

ويصور كثير من الكتاب الآثار السيئة للتنمية الاقتصادية السريعة على بناء الأمة ، فيقول شوارتزنبرج فى كتابه علم الاجتماع السياسى : إن التنمية الاقتصادية التى انبثقت فى دول العالم الثالث لم تسفر عن القضاء على الانقسامات الاجتماعية والمحلية والثقافية ، بل إنها بالعكس أدت إلى ظهور المزيد من التفكك والتنوع ، فقد انقسم المجتمع بفعل التنمية إلى قطاعين أحدهما القطاع التقليدى ذو السمات الريفية والزراعية والثقافة القديمة ، والآخر القطاع العصرى الصناعى الذى يأخذ بأنماط الحياة فى المجتمعات العصرية . وفى كل من هذين القطاعين ، توجد كذلك فروق وانقسامات اجتماعية اخرى . ففى القطاع التقليدى ، اصبحت الثروة مركزة فى أيدى أقلية أو صفوة متميزة ، ومن ثم ازدادت حدة الفروق بين الطبقات الاجتماعية . وفى القطاع العصرى ، أدى التحديث إلى قيام بنية اجتماعية جديدة تتكون من

الصفوة السياسية والادارية والطبقة المتوسطة التى تشمل البورجوازية الصناعية والتجارية الصغيرة والفئات الادارية المتوسطة ، وأخيرا البرولتياريا التى ظهرت نتيجة للتصنيع[١٣] . ويذهب مانكور السون فى بحث له بعنوان « النمو السريع كقوة مضادة للاستقرار » (١٩٧١) إلى أن النمو الاقتصادى السريع ، إذ يستهدف زيادة الدخل القومى دون اعتبار للحاجات الاجتماعية ، يؤدى إلى قيام طبقات جديدة من الرابحين والخاسرين الذين لابد أن تتغير أنماط حياتهم تغييرا جذريا ، إلى حد أنهم يصبحون أهدافا سهلة للجهود المنظمة للقضاء على النظام القائم وإحلال نظام اخر بدلا منه . كما يلاحظ صمويل هنتنجتون فى كتابه « النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة » (١٩٦٨) أن عدم الاستقرار السياسى ينجم عن النمو الاقتصادى السريع بين الأمم الناشئة حديثا والتى بدأت فيها التنمية على مستوى منخفض جدا[١٤]

(ثانيا) استراتيجية الأيديولوجية القومية .

وفى كثير من الدول ، تصطفى استراتيجية الأيديولوجية القومية كأداة رئيسية للقضاء على الفوارق المحلية والعرقية والثقافية والدينية المتنافسة ، ودفع المجتمع فى طريق التحديث ، اذ أن الايديولوجية حسب مفهومها ، تمثل نظرة الى المستقبل واداة للتحول الى وضع أفضل من الوضع الحاضر ومن الماضى[١٥] .

وقد كانت القومية كايديولوجية تمثل الركيزة الاساسية والقوة الدافعة لتحرير هذه الدول من ربقة الاستعمار وحصولها على الاستقلال ، ثم تحولت إلى اداة يستخدمها الزعماء السياسيون فى مرحلة ما بعد الاستقلال لتحقيق تماسك المجتمع وتأكيد شرعية الحكم ومن ثم فقد أصبحت تعبيرا عن أيديولوجية الدولة[١٦] .

ويؤكد كثير من الكتاب ، الأهمية البالغة التى تحتلها القومية ومكانتها فى تغيير النظام القبلى التقليدى الى نظام الدولة العصرية . وفى هذا السياق يقول جيرتز فى كتابه « تفسير الثقافات » (١٩٧٣) إن القومية فى حد ذاتها تعد مادة التغير الاجتماعى أو التحديث ، ومن ثم فانها حجر الزاوية فى عملية بناء الأمة . كما أبرز فرانز فانون أهمية الثورات القومية باعتبارها الروح الجديدة التى ينبغى خلقها حتى يتحقق وجود الذاتية القومية .

والايديولوجيات القومية فى دول العالم الثالث ، تمثل فى أغلبها رد فعل ضد الاستعمار ، ومن ثم فانها ترتكز على تأكيد الاستقلال القومى والحساسية الشديدة ضد الاستعمار والخوف من عودة السيطرة الاستعمارية . ففى دول امريكا اللاتينية ، تقترن الأيديولوجية القومية بالارتياب فى الولايات المتحدة – الأمر الذى عبر عنه سيمون بوليفار بقوله « إن الولايات المتحدة قد وجهتها العناية الالهية فيما يبدو الى اصابة أمريكا اللاتينية ببلاء الفقر باسم الحرية »[١٧] كما أن الأيديولوجيات القومية فى أفريقيا ، تؤكد على رفض النموذج الديمقراطى الغربى وتعدد الأحزاب والثقافات والمؤسسات الأوربية ، باعتبار أنها ميراث استعمارى ، وحتى لا تكون مدعاة لعودة الاستعمار

---

(١٣) Schwartzenberg : op. cit pp. 283-285.

(١٤) Orum : op. cit pp. 311-312.

(١٥) Baradat (Leon P.) Political Indeologies . Prentice Hall Inc. U.S.A. 1979. pp. 32-35.

(١٦) Ibid : pp. 46-47.

(١٧) Benge (Ronald) : Communication and Indentity. Clive Bingley, London, 1972.p. 71.

لبسط نفوذه فى البلاد مرة اخرى . ومن ثم فان المؤسسات الافريقية ينبغى أن تنهض – كما ذكر توم مبويا فى حديث له فى يونية ١٩٥٩ – على الاسس الاجتماعية والثقافية لافريقيا[١٨] .

وغالبا ما يمزج الزعماء السياسيون ، الأيديولوجية القومية بعناصر من أيديولوجيات اخرى ، ففى تنزانيا ، نشأت أيديولوجية قومية تنزانية وهى الاشتراكية الافريقية التى تمثل القاعدة الاساسية للسياسة الحكومية ، وهذه الأيديولوجية التى برزت فى إعلان أروشا عام ١٩٦٧ تمثل مزيجا من الأيديولوجية القومية ، ورفاهية المواطنين والالتزام بالعمل الجاد والمساواة الاجتماعية وغير ذلك من المبادىء المستمدة من الأيديولوجية الاشتراكية ومن القيم المتأصلة فى المجتمعات التقليدية[١٩] . كما عمد زعماء من أمثال كاوندا فى زامبيا ، ونكروما فى غانا ، إلى رفع شعارات الأيديولوجية الافريقية أو الزنجية التى كان لها تأثير كبير فى حصول بلادهم على الاستقلال ، لتحقيق وحدة المجتمع .

على أن هذه الاستراتيجية ليست دائما أداة فعالة ووسيلة يعتمد عليها اعتمادا كليا فى إقامة بنيان الدولة القومية ، فلئن كانت قد نجحت فى تحقيق الوحدة السياسية بعض الوقت ، فان الخلافات العميقة بين الجماعات التقليدية ظلت كامنة حتى تفجرت مرة اخرى ، وليس أدل على ذلك من أن الصراعات العرقية والمحلية فى نيجيريا واوغندا والكونغو والهند ، باتت تهدد الوحدة القومية التى كانت قد تحققت فى المراحل الأولى من الاستقلال بفضل الأيديولوجية القومية .

كذلك ، فهنا لك الصعوبة التى يواجهها الزعماء السياسيون فى التوصل إلى صياغة المعتقدات والرموز التى يمكن أن تكون محل اتفاق بين الجميع لتشكيل الأيديولوجية القومية ، نظرا لافتقار هذه المجتمعات إلى التاريخ والتقاليد المشتركة ، مما يدفع هؤلاء الزعماء ، وهم بصدد البحث عن الرموز المشتركة ، إلى التورط فى افتعال أزمات فى الداخل أو فى الخارج تحت شعار توحيد كلمة الأمة ، والدفاع عن استقلال الوطن ، فيلجأون إلى إحكام قبضتهم على المجتمع السياسى ، واستخدام أساليب القمع للقضاء على المعارضة ، وإقامة نظام دكتاتورى يفضى آخر الأمر إلى تفجر أزمة الشرعية ، وإلى عدم استقرار الحكم فالأيديولوجيات بصفة عامة ، لا تعكس الحقيقة والواقع ، بل إنها وسيلة لمحاولة التأثير على الواقع والسيطرة عليه .

(ثالثا) استراتيجية التغير الاجتماعى .

ترتكز هذه الاستراتيجية على إحداث التغير الاجتماعى أو التحديث بصورة عمدية ، دون أن يكون نتيجة للتنمية الاقتصادية أو لأيديولوجية معينة ، وذلك بالقضاء على المعتقدات التقليدية والقيم القديمة وغرس القيم والاتجاهات العصرية ، بحيث يحل التفكير العلمى محل العقائد القبلية ، والولاء للمؤسسات السياسية محل الانتماءات الاقليمية أو المحلية أو القبلية ، مما يؤدى الى تزايد فرص المشاركة فى السياسة العامة ، وبالتالى إلى تحقيق وتدعيم الاستقرار .

ويمثل التعليم الاداة الرئيسية فى هذه الاستراتيجية ، باعتبار أن التعليم ليس مجرد عملية تستهدف تنمية المهارات والقدرات الذهنية ، ولكنه يدفع الناس إلى تغيير أنماط حياتهم واتجاهاتهم إزاء المؤسسات السياسية ، ومن ثم فان التطابق فى مناهج التعليم على مستوى الأمة ، يهيىء للدولة فرصة من الطراز الأول للتأثير على التنشئة السياسية بما يؤدى الى القضاء على الفوارق الواسعة بين الأنماط والمستويات الثقافية المختلفة ، ويكفل تحقيق التكامل والوحدة السياسية .

كما تلعب وسائل الاتصال الجماهيرى ، دورا مماثلا فى إحداث التغير الاجتماعى وفى إقامة بنيان الدولة القومية . وهذه العلاقة بين الوظيفة الاتصالية والتنمية السياسية أبرزها لوسيان باى فى كتابه « الاتصالات والتنمية السياسية » (١٩٦٣) حيث ركز على أهمية وسائل الاتصال وضرورة تحديثها اساس مهنى متخصص ، بحيث تكون فى أيدى قادة الراى ممن يكون فى مقدورهم ممارسة التأثير نتيجة للخبرة والمعرفة ، لا بفضل مراكزهم الموروثة[٢٠] .

وجدير بالذكر ، أن الثورة الثقافية فى الصين ، كانت نموذجا حيا لاستخدام استراتيجية التغير الاجتماعى فى عملية بناء الأمة . فبينما اتجهت القيادة الصينية بادىء الأمر ، إلى التركيز على التنمية الاقتصادية ، تحولت فى مرحلة لاحقة إلى الثورة الثقافية التى فجرها

---

(١٨) Theobald : op. cit pp. 49-50.

(١٩) Almond & Powell (Ed) Comparative Politica Today. Little, Brown & Co. U.S.A., 1980 pp. 493-494.

(٢٠) Ranney (Austin) : The Governing of Men . The Dryden Press, U. S. A. 1975. pp. 141-142.

ماوتسى تونج لتجديد القوة الدافعة للثورة الشيوعية ، وتنمية الوحدة القومية . وكان السبيل الى ذلك ، إحكام السيطرة على أجهزة التنشئة السياسية ، بما فى ذلك التعليم ووسائل الاتصال .

ويدخل فى إطار استراتيجية التغير الاجتماعى كذلك ، استخدام إجراءات الرفاهية كالاسكان والخدمات الصحية والتأمينات وتوفير البنية الاساسية كوسائل المواصلات والاتصال وإقامة الطرقات وشبكات المياه والكهرباء وغير ذلك من الوسائل التى تسهم فى تغيير الانماط التقليدية وزيادة الحراك الاجتماعى والتحضر ، ومن ثم إلى تزايد المشاركة السياسية .

وتتكاثف جهود الحكومات فى هذه المجالات . ففى تنزانيا نجحت حملات محو الأمية فى زيادة نسبة المتعلمين (أى الذين يعرفون القراءة والكتابة) من ٢٠٪ وقت الاستقلال الى ٥٠٪ فى الوقت الحاضر[٢١] كما بلغ الانفاق على التعليم بمختلف أنواعه نسبة ٤٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٧٤ ، وهى نفس النسبة تقريبا فى مصر والمكسيك ونيجيريا والهند واليابان . وفى نيجيريا أممت كل الجامعات عام ١٩٧٢ حتى يكون التعليم موجها توجيها قوميا ، ولتحقيق التطابق فى مستوى ومضمون التعليم ، لأن الجامعات - كما يقول جوون - أفضل وسيلة لتنمية الوعى القومى والوحدة الوطنية[٢٢] وتشير الاحصائيات عن الانفاق الحكومى فى دول العالم الثالث ، إلى تزايد معدلاته فى مجالات التعليم ووسائل الاتصال وخدمات الرفاهية .

على أن ثمة عديدا من الصعوبات فى جدوى وفاعلية استراتيجية التغير الاجتماعى ، اذ أنها لايمكن أن تحدث أثرها المرغوب فيه ، ما لم تقترن بقدرة فائقة للمؤسسات الحكومية على تمويل الخدمات العامة ومواجهة الاحتياجات الجماهيرية ، كما أنها تتطلب وجود بيرقراطية على درجة عالية من التنظيم والكفاءة ، لأن كل قصور فى تادية الخدمات أو عدم الاستجابة للمطالب المتزايدة من هذه الخدمات ، يثير الارتياب فى كفاءة النظام السياسى وقدراته . كذلك فان انخفاض مستوى التعليم - على نحو ماهو سائد فى الدول النامية - يزيد من احتمالات العنف وعدم الاستقرار بدلا من القضاء عليه . وهذه العلاقة بين مستوى التعليم والعنف يوضحها الجدول الآتى :[٢٣]

مستوى التعليم	عدد البلاد	عدد البلاد غير المستقرة	نسبة عدم الإستقرار
تحت ١٠٪	٦	٣	٥٠٪
١٠٪ الى ٢٥٪	١٢	١٠	٨٣,٣٪
٢٥٪ الى ٦٠٪	٢٣	٢٢	٩٥,٦٪
٦٠٪ الى ٩٠٪	١٥	١٢	٨٠٪
اكثر من ٩٠٪	٢٣	٥	٢١,٧٪

(رابعا) استراتيجية القضايا الست

تتميزهذه الاستراتيجية عن الاستراتيجيات السابقة ، بشمولها وتعدد وسائلها ومعالجتها مختلف القضايا والتحديات التى تعوق بناء الأمة فى الدول التحديثية بصورة متكاملة ، انطلاقامن الافتراض بأن التحديات أو الأزمات التى تواجهها هذه الدول ، تتداخل مع بعضها بعضا وتترابط فى سلسلة متصلة الحلقات بحيث إن كلا منها يفضى إلى تفجر غيرها من الأزمات الاخرى . وهذه القضايا أو الأزمات منظمة على أساس نموذج جبريل الموند وزملائه ، وتشمل أزمة الذاتية ، والشرعية ، والتداخل ، والمشاركة ، والتكامل ، والتوزيع .

١ - ازمة الذاتية

تدور مشكلة الذاتية حول الكيفية التى يرى بها الفرد نفسه من الناحية السياسية ، وبمعنى أدق ، فانها تدل على نوع أو مستوى الحكومة التى يشعر بانتمائه إليها ، والخضوع لها . وتبرز هذه القضية فى عملية بناء الامة بصفة خاصة ، لأنها تصطدم بالوحدات السياسية المحلية أو الاقليمية أو القبلية التى تشكل الذاتية السياسية الأولية بالنسبة للكثيرين ، والتى تعتبر منافسا قويا للذاتية القومية .

وفى هذا الاطار ، يدل مفهوم الذاتية من منظور بناء الامة ، على بعدين أولهما توسيع مجال الذاتية السياسية للفرد ، والآخر أن تكون للذاتية القومية الأولوية على الذاتيات الاخرى . ويكمن عدم تبلور الذاتية القومية فى رفض بعض الجماعات العرقية أو الدينية أو الثقافية الخضوع للسلطة المركزية ، مما

---

(٢١) Almond & Powell op . p . 496 .

(٢٢) Schimtt : op . cit p . 205 .

(٢٣) من ورقة مقدمة الى جمعية العلوم السياسية الامريكية فى سبتمبر عام ١٩٦٣ نقلا عن Orum : op. cit p. 316.

يؤدى بهم إلى محاولات الانفصال أو على الأقل الحصول على الحكم الذاتى ، ومن ثم كانت محاولة انفصال بيافرا عن نيجيريا لأن الايبو كانوا يفضلون الذاتية القومية البيافرية على الذاتية القومية النيجيرية ، وكذلك الاضطرابات الاقليمية فى الكونغو والتى أدت إلى انفصال برازافيل وكينشاسا ، والثورات التى فجرها سكان التلول فى بورما والامبونيز فى إندونيسيا والأكراد والارمن ضد حكوماتهم فى الشرق الأوسط ، ومحاولات الناجاس فى شرق الهند من أجل الإستقلال الذاتى(٢٤) .

وتقاس شدة أزمة الذاتية باحصاء القرارات الخاصة بنشر الثقافة القومية كالتعليم الدينى واللغة الوطنية وحماية الرموز القومية ومعاملة الأقليات والدور الذى تقوم به وسائل الاعلام وغيرها من أجهزة التنشئة السياسية فى نشر التوعية بالانتماء القومى .

٢ – ازمة الشرعية السياسية

تعنى الشرعية السياسية فى أبسط معانيها ، تقبل الناس للسلطة وممارساتها على أنها صحيحة ومقبولة ، ومن ثم فان أزمة الشرعية قد تؤدى إلى تفجر أزمة الذاتية القومية .

ويمكن لأزمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية وإما بشاغلى الادوار فى هذه المؤسسات أو السياسات التى يصدرونها . غير أن هذه الأزمة تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الحكومية ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للسياسات أو شاغلى الأدوار السياسية ، لأن معظم السياسات يمكن تعديلها بسرعة ، كما يمكن أيضا تغيير الأشخاص الذين يشغلون الأدوار السياسية . وبعبارة أخرى ، فان تفجر أزمة الشرعية يتمثل فيما يثور من تساؤلات حول الدور الصحيح للحكومة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات والجماعات المحلية ، والادوار الصحيحة للبيرقراطية والمؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية ودور الحكومة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية – الأمر الذى يعنى أن أزمة الشرعية فى أساسها مشكلة دستورية(٢٥) .

وتفتقر المؤسسات السياسية فى دول العالم الثالث ، إلى الشرعية عندما تكون امتدادا للمؤسسات التى كانت قائمة فى عصر الاستعمار . كما أن المؤسسات المقبولة والتى تتمتع بالشرعية أصلا تفقد هذه الشرعية عندما تقع فى أيد فاسدة أو عندما تواصل إصدار مخرجات سياسية غير مقبولة شعبيا ، أو عندما تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة(٢٦) .

وتقاس شدة أزمة الشرعية باحصاء عدد التغييرات الدستورية ، وكذلك عدد القرارات التى تواجه الحركات المناهضة للنظام ومؤسساته وحالات الخيانة والانشطة الهدامة – الأمر الذى يعنى أن الشرعية تتطلب تحقيق التوازن المؤسسى وتغليب اعتبارات الكفاية فى ممارسة المؤسسات لأدوارها ، وتطبيع هذه المؤسسات (كالبرلمانات والاحزاب والجامعات) بالطابع القومى ، وإقامة أجهزة بيرقاطية على درجة عالية من التنظيم والكفاية – وهو ما يقودنا إلى معالجة أزمة التداخل .

٣ – ازمة التداخل

يدل مفهوم التداخل Penetration على قدرة السلطة على الوصول إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع والتغلغل فى كافة أرجاء الاقليم القومى ، والامتزاج بالمواطنين بما يمكنها من تنفيذ القوانين المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ووضع وتنفيذ السياسات التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى . وبهذا المعنى ، فان التداخل يعتبر احدى الركائز الأساسية فى عملية بناء الأمة ، لما يتضمنه من ممارسة السلطة لاختصاصاتها وفرض سلطانها بما لايدع مجالا لأية سلطة أخرى لمنافستها فى ذلك . وحيثما يعجز السياسيون عن تحقيق مبدأ التداخل ، فلابد من توقع الاضطرابات والفوضى السياسية وعدم الاستقرار .

وتتبدى مشكلة أو أزمة التداخل فى دول العالم الثالث فى بعدين أحدهما عدم فاعلية المؤسسات الحكومية وقصورها من الناحية التنظيمية والافتقار فى مجال الادارة بصفة عامة إلى الاجهزة المتخصصة والفنية التى إذا كان من الممكن تصور وجودها فى المركز فانه

---

(٢٤) Mehden (Fred R. Von der) : Politics of Developing Nations Prentice Hall Inc. U. S. A. 1964. pp. 30-31.

(٢٥) Rokkan (Stein) Models and Methods in The compartive Study of Nation - Building . In Nossiter et al (Ed). Imagination and Precision in the Social Sciences . Faber & Faber, London, 1972. p. 144.

(٢٦) La Palombara (Jaseph) : Politics within Nations. Prentic-Hall Inc., U. S. A. 1974. p. 50.

ينعدم وجودها تماما فى أعماق الاقليم القومى وأطرافه المترامية . والبعد الآخر ، هو قيام ثغرة أو فجوة تفصل بين عالم الصفوة الحاكمة والجماهير الشعبية نظرا لما يوجد لدى الزعماء السياسيين من ميل للتمايز عن المواطنين من حيث أنماط الحياة المعيشية ، بل إن هذا التمايز يصل إلى حد التحدث باللغات الأجنبية كما هى الحال فى بعض الدول الافريقية ، فضلا عن ميلهم إلى توجيه الجماهير توجيها أبويا على غرار ما يسود فى المجتمعات القبلية ، وهو ما يعزى إلى أن السلطة الحاكمة غالبا ما تجد صعوبة فى تغيير قيم وعادات واتجاهات السكان ، لكى تضمن ولاءهم ومؤازرتهم لبرامجها وسياساتها ، ومن ثم فانها تمعن فى الاخذ بالسيطرة الأبوية ، لأن التخلى عنها ، يعنى إتاحة الفرصة لظهور مطالب شعبية على نطاق واسع ، من أجل التاثير على السياسات الحكومية . وعندما يحدث ذلك ، فان النتيجة تكون ظهور أزمة أخرى وهى أزمة المشاركة .

وتقاس أزمة التداخل باحصاء القرارات الخاصة باصلاح الادارة وامتداد الخدمات إلى مختلف قطاعات ومستويات المجتمع ، ونوعية هذه الخدمات ، ومدى اتفاقها مع الاحتياجات والمطالب الشعبية .

٤ ـ ازمة المشاركة

تمثل أزمة المشاركة ، إحدى السمات البارزة فى دول العالم الثالث ، نظرا لميل القيادات السياسية فى هذه الدول إلى تركيز السلطة فى شكل نظم دكتاتورية او تسلطية ، وخاصة فى أعقاب الانقلابات العسكرية التى تتجه إلى القضاء على كل مظاهر المشاركة الشعبية فى صنع السياسة[٢٧] . ومع ان اغلب هذه الدول أتجهت منذ استقلالها إلى الأخذ بالنماذج الديمقاطية الغربية القائمة على تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين ، إلا أنها سرعان ما تحولت الى نظام الحزب الواحد أو الحزب المسيطر ، كما فى الهند حيث يبرز حزب المؤتمر فى الانتخابات على جميع الأحزاب الاخرى[٢٨] . ويرجع هذا التحول ، إلى أن الحزب الواحد يبدو فى نظر الزعماء السياسيين انه أفضل أداة للتحديث الاقتصادى والاجتماعى ، على اعتبار أنه يعمل على تعبئة الجماهير وتوحيد طاقاتهم بما يضمن نجاح سياسة التنمية المخططة . ومع الأخذ بنظام الحزب الواحد تتحول الديمقراطية إلى الحكم الشمولى أو الدكتاتورى ، وإن كان الزعماء السياسيون يميلون فى نفس الوقت إلى منح الشعب ، إحساسا بالمشاركة فى صنع القرار ، حتى يضفوا على النظام شرعية ديمقراطية .

وحقيقة الأمر ، أن المشاركة فى نظم العالم الثالث تعترضها كثير من العقبات التى من أبرزها ان الجماهير فى حين انها تطالب بفرض المشاركة ، فانها اذا أعطيت هذه الفرص ، تكون عديمة الفاعلية فى السياسة ، وذلك لافتقارها إلى القدرة على الحكم على الامور ، فضلا عن ان المشاركة الفعلية فى صنع السياسة ، تثير مخاوف الزعماء من قيام ضغوط ومطالب جماهيرية قد تؤدى إلى ظهور الحاجة إلى بناء علاقات ومؤسسات سياسية جديدة ، كالأحزاب وجماعات المصالح .

وتقاس شدة أزمة المشاركة باحصاء القوانين المتعلقة بامتداد حق الانتخاب وحماية حقوق الاتصال والتجمع وحقوق المعارضة المنظمة وقياس مدى المشاركة فى الانتخابات .

٥ ـ أزمة التكامل

تدور أزمة التكامل حول مشكلة الربط بين الأداء الحكومى والمشاركة الشعبية ، وبعبارة أخرى ، فانها تمثل مركبا من أزمتى التداخل والمشاركة ، ومن ثم فان التكامل يتطلب إعادة تنظيم الجسم السياسى كنظام من العلاقات المتفاعلة بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية والجماعات والأحزاب والمصالح المختلفة التى تبحث عن توجيه المطالب للنظام السياسى ، إذ أن مثل هذا التفاعل المتبادل ، يخفف الأعباء على المؤسسات الحكومية . ففى كثير من نظم العالم الثالث ، يمكن أن توجد تجمعات ومصالح مختلفة ، ولكنها نادرا ماتتفاعل مع بعضها بعضا كما يحدث فى النظم الديمقراطية الغربية ، حيث يتمكن العمال وأصحاب الأعمال من حل الخلافات بينهم بشأن توزيع القيم ، والوصول إلى اتفاقات عن طريق المساومة الجماعية . وبناء على ذلك فان الحكومات فى دول العالم الثالث ، تواجه بمطالب كثيرة ومنفصلة ، بل ومتعارضة . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة نفسها غير متكاملة ، فان النتيجة الحتمية التى تترتب على ذلك ، هى انخفاض مستوى الأداء العام بالنسبة للنظام السياسى ككل .

وتقاس شدة أزمة التكامل باحصاء القرارات الخاصة بمعايير التوظيف فى الأدوار السياسية وتوزيع المناصب وتكافؤ الفرص ، وكذلك القوانين التى تصدر استجابة للمصالح والجماعات المختلفة .

---

(٢٧) Almond & Powell : op. cit pp. 102-104.

(٢٨) Schwartzenberg : op. cit pp. 292-293.

٦ ـ أزمة التوزيع

والأزمة الأخيرة التى تعوق عملية بناء الأمة ، هى أزمة التوزيع التى تعتبر من أعقد المشاكل التى تواجه دول العالم الثالث ، نظرا لتعدد أبعادها ، فهى تتطلب أولا قيام الحكومة باستخدام وتوجيه كافة مؤسساتها وسياساتها وموظفيها ، لتوزيع الأشياء والقيم المختلفة كالثروة والدخل والأمن والتعليم والثقافة والخدمات الصحية والاسكان والتأمينات على الأفراد والجماعات المكونين للمجتمع السياسى ، وتحديد الفئات المستفيدة من التوزيع ، ومقدار ما يخصص لكل منها من القيم والمنتفعات ، باعتبار أن غاية السياسة هى توزيع أو تخصيص القيم فى المجتمع . كما تتطلب تحديد الاختيار بين التدخل المباشر فى التوزيع أو التدخل غير المباشر ، وذلك بالاقتصار على تقوية الفرص وتعزيز الامكانيات للجماعات المحرومة اقتصاديا . وتتطلب عملية التوزيع كذلك ، أن يكون للحكومة دور فى تخصيص الموارد وفى العملية الانتاجية ، وما إذا كان هذا الدور يقضى بمباشرة الحكومة عملية الانتاج ، أم يقتصر على توجيه الأمم فى الوقت الحاضر تواجه العديد من المطالب التى تبدو فى كثير من الأحايين متناقضة إلى حد أنه يصعب التوفيق بينها .

وتتفاقم أزمة التوزيع فى الدول التحديثية (العالم الثالث) نتيجة لأزمة التكامل ، أو بسبب انخفاض معدلات التنمية . كذلك فان أغلب هذه الدول تتبنى أيديولوجيات تنطوى على مبادىء المساواة بين المواطنين فى ثمار التقدم الاقتصادى وفى الفرص الاجتماعية والاقتصادية كما فى تنزانيا والصين وكوبا والهند ، مما يضع أمامها مشكلة عسيرة وهى صعوبة الاختيار بين إنتاج مزيد من السلع الرأسمالية أو السلع الاستهلاكية ، وبين زيادة الانفاق على التعليم أو البنية الأساسية أو الجيش .. الآمر الذى يعنى أن المشاكل المتعلقة بالتوزيع بالغة الخطورة ، وخاصة فى المراحل الأولى من عملية بناء الأمة حين ترى بعض الجماعات الاقليمية والعرقية ، أن ظهور السلطة المركزية ينطوى على تهديد لمصالحها ، أو استغلال لمواردها ، أو افتئات على حقوقها ، أو أنها أقل حرمانا فى مجال توزيع القيم عن غيرها من الجماعات الأخرى .

وتقاس حدة أزمة التوزيع ، باحصاء نتائج ؟٩٥٥القرارات الخاصة بالضرائب والخدمات الاجتماعية والتامينات وتوزيع النفقات على المحليات ومختلف المرافق العامة والأنشطة الاقتصادية[٢٩] .

ترتيب الاولويات فى عملية بناء الأمة

وفى ضوء هذا التحليل ، يتبين لنا أن تشييد بنيان الدولة القومية فى دول العالم الثالث ، ينطوى على التصدى لكثير من المشاكل والتحديات الآنية والتراكمية ، والتى لايمكن مواجهتها جميعا فى آن واحد ـ الأمر الذى يعنى أنه يتعين على زعماء هذه الدول ، وضع أولويات أو ترتيب معين لهذه المشاكل . وليس من المتصور بطبيعة الحال ، أن تكون كل دولة حرة فى تحديد هذه الاولويات ، اذ لايمكن مثلا أن تكون إجراءات التوزيع أو اقامة دولة الرفاهية سابقة على قيام السلطة المركزية .

ولئن كانت الدول القومية فى أوربا وامريكا ، قد بدأت بقيام الأمة ، ثم تكوين السلطة الحكومية ، وبعد ذلك تنمية المشاركة الشعبية ، وقيام الأحزاب وجماعات المصالح ، وأخيرا اشباع حاجات الرفاهية ، فان دول العالم الثالث يتعين عليها أولا إقامة السلطة بمؤسساتها الوظيفية المتمايزة ، ثم تكوين الأمة بتنمية الشعور بالذاتية القومية ، فتحقيق المشاركة الشعبية ، وأخيرا مواجهة عملية التوزيع استجابة لمطالب الرفاهية[٣٠] .

كلمة ختامية

وبالرغم مما تتميز به استراتيجية القضايا الست عما عداها من الاستراتيجيات ، نظرا لما تنطوى عليه من الشمول والتكامل فى مواجهة الأزمات والتحديات التى تعوق عملية التحديث وبناء الأمة فى دول العالم الثالث ، إلا أنه من المحقق أن هذه العملية سوف تستغرق بعض الوقت فى المستقبل ، لأنها تمثل اختبارا لمدى قدرة الزعماء القوميين على مواجهة هذه القضايا ومدى فاعلية ما يقومون به من إجراءات فى هذا المجال . ومن المحقق كذلك ، أن الوقت الذى تستغرقه هذه العملية سوف يطول أمده قبل أن تبلغ هذه الدول حالة الاستقرار التى تنعدم فيها مختلف مظاهر العنف السياسى . ويبرر لنا الانتهاء إلى هذه النتيجة ، أن الدول المتقدمة التى تكونت منذ قرنين أو ثلاثة قرون ، والتى تجاوزت مرحلة بناء الأمة وانطلقت إلى أبعد مدى فى مجال التنمية السياسية ، مازالت تتعرض لأخطار التفكك ، وتتهددها الحركات الانفصالية وتموج باعمال العنف والفوضى السياسية التى أخذت تتصاعد فى الآونة الأخيرة بصفة خاصة ، مما يطرح فى هذه الدول قضايا الشرعية والذاتية القومية والتوزيع وغيرها من التحديات التى تواجه دول العالم الثالث .

---

(٢٩) Rokkan : op. cit pp. 145-148. & La Polmbara : op. cit . pp. 48-58.

(٣٠) Schwartzenberg : op. cit . pp. 290-291.

ففى فرنسا ، تجد الحركات الانفصالية فى كل من جزيرة كورسيكا ومقاطعة بريتانى تأييدا شعبيا بسبب سوء الأحوال الاقتصادية فى كل منهما ، وكثيرا ما عمدت هذه الحركات الى استخدام العنف والارهاب والقاء القنابل على المبانى العامة والحكومية ، بما فى ذلك قصر فرساى . وعبر القنال ، تواجه بريطانيا ضغوطا عنيفة من جانب الاسكتلنديين الذين ينادون بالقومية الاسكتلندية ، وخاصة بعد اكتشاف البترول فى بحر الشمال ، كما تطالب ويلز بالحكم الذاتى ، بينما تمتد الاضطرابات والانتفاضات إلى ايرلندا الشمالية بين الكاثوليك والبروتستانت . وفى أسبانيا تتصاعد موجه الاضطرابات فى الباسك وكاتالونيا والأندلس ، كما تتواتر أحداث العنف والاغتيالات فى ايطاليا والمانيا الغربية والنمسا . وفى الاتحاد السوفييتى تثور قضايا القومية الاقليمية فى جورجيا واكرانيا وأرمينيا . وعبر المحيط الباسيفيكى ، تتصاعد المصادمات بين الأقلية الناطقة بالفرنسية والأغلبية الانجليزية فى كندا ، مما يهدد بتفكك القومية الكندية . كما يشتد الصراع فى امريكا بين الولايات الصناعية فى الشمال وولايات الجنوب مما يعيد إلى الذاكرة الحرب الأهلية ، وفى نفس الوقت ظهرت حركة باسم تكسيكو تستهدف انضمام ولاية تكساس بالمكسيك لتكوين وحدة نفطية قوية[٣١] .

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق هو كيف يمكن أن نفسر تعرض الدول المتقدمة لنفس الأزمات والتحديات التى تواجه دول العالم الثالث ؟ وهل يعنى ذلك أن العالم لم يصل بعد إلى الصيغة المثلى أو الاستراتيجية الأفضل لبناء الأمة ؟

وتدور الاجابة على مثل هذه التساؤلات حول محورين :

المحور الأول يؤسس تفسير الاضطرابات واعمال العنف على معيار النجاح فى عملية بناء الأمة . وقد اختلف الكتاب فى تحديد هذا المعيار . ففى حين يرى بعضهم ان نجاح الدولة القومية يتمثل فى قدرتها على فرض النظام وتحقيق الاستقرار السياسى ، يفضل اخرون فكرة التغير والانتفاضات كمعيار لهذا النجاح . وخاصة عندما تمارس الحكومات وسائل القهر والقمع بالنسبة للمواطنين — الأمر الذى يعنى ان الراى الأول يفسر ظاهرة العنف فى دول العالم الثالث ، باخفاقها فى إنجاز بناء الدولة ، بينما يبرر الراى الثانى هذه الظاهرة فى الدول المتقدمة ، بأنها تقوم دليلا على بلوغ هذه الدول اقصى مراحل التحديث السياسى والمشاركة الشعبية الكاملة التى ترفض سياسات الحكومة إن هى حادت عن جادة الصواب . ومع ذلك فان أيا من الرأيين لايقدم إطارا نظريا لتفسير هذه الظاهرة فى الدول المتقدمة والدول التحديثية جميعا .

المحور الثانى ، يؤكد ان نظريات بناء الأمة لم تبلغ بعد مستوى الدقة فى إطار التحليل المقارن ، وهو ما يعزى إلى أمرين : أحدهما أن معظم المقارنات سواء فى الدول الغربية أو الدول النامية ، تقتصر على دراسة الوحدات الكبرى والأكثر تأثيرا (كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والهند والبرازيل ونيجيريا) مع إهمال المجتمعات الصغرى والآخر عدم دقة البيانات التى تستخدمها هذه المقارنات ، لأنها بيانات مؤسسية أو حكومية ، كما أنها تتناول كميات كلية لاتظهر فيها التفاصيل التى يمكن ان تؤدى إلى دقة النتائج .

وبعد ، فان الدولة القومية والظروف الملائمة لاقامة بنيانها وعوامل نجاحها ، بل وجوهرها ذاته ، مازالت موضوعات مطروحة لمزيد من البحث والدراسة ، رغم ضخامة الأدب المتولد عن الدراسات التى عالجتها . وحسبنا أن نشير فى هذا الصدد ، إلى الاقتراح الذى أودعه شتاين روكان بحثه القيم بعنوان « النماذج والمناهج فى الدراسة المقارنة لبناء الأمة » بان يقوم على دراسة هذه النماذج علماء متخصصون فى التاريخ وعلم الاجتماع وعلم السياسة من خلال سلسلة من الاجتماعات واللقاءات فى إطار العمل الدولى .

---

(٣١) Joffler (Alvin) : The Third wave . William Morrow & co. U. S. A. 1980 ch. 22.
See also : Macridis (Roy c.) Lontemporory Political Ideolgies. Winthrop Publishers Inc., U. S. A. 1980. pp. 278-279.



أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية

احمد فارس عبدالمنعم

اذا كانت عملية التنمية تفترض فى أحد أبعادها الأساسية ، الاتجاه بالمجتمع نحو تحقيق القيم والمثاليات السياسية كالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية داخليا ، كما تقتضى تحقيق هذه المثاليات فى علاقة المجتمع بالنظام الدولى فى صورة حرية الدولة واستقلالها السياسى ، فان أزمة الديون الخارجية التى تواجهها غالبية دول العالم الثالث ، تمثل تحديا رئيسيا امام تحقيق هذه المثاليات ، وتعبر عن الوجه الآخر لفشل هذه الدول فى تحقيق التنمية .

مؤشرات الأزمة :

طبقا لبيانات البنك الدولى التى لاتتضمن الديون العسكرية ، والديون الخاصة التى لاتتضمنها الحكومات ، قفز حجم الديون الخارجية للدول النامية من ١٩ مليار دولار عام ١٩٦٠ ، الى مايزيد على ٦٢ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، الى حوالى ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، أى انه بينما زاد حجم الديون فى عقد الستينات حوالى ثلاثة أمثال ونصف ، زاد حجمها فى عقد السبعينات بحوالى ستة أمثالها ، بمعدل سنوى قدره ٢٠,٥٪ بما يشير الى اتجاه الأزمة نحو التفاقم .

واذا تم النظر فى التوزيع الجغرافى لهذه الديون ، فانه يلاحظ كما فى الجدول رقم (١) ان دول أمريكا اللاتينية والكاريبى تحتل المكان الأول بين مناطق العالم النامى فى حجم الديون الخارجية واتجاه متزايد ، حيث مثلت ديونها من اجمالى ديون دول العالم الثالث نسبة ٣٣,٨٪ عام ١٩٧٠ ، ارتفعت عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩ الى ٣٨,٩٪ وبينما كانت دول البحر المتوسط تحتل المرتبة الثالثة عام ١٩٧٠ (١٤,٥٪) ، فانها صعدت الى المرتبة الثانية عام ١٩٧٥ بنسبة ١٧,٢٪ وارتفعت عام ١٩٧٨ الى ١٧,٧٪ ثم الى ١٨,٩٪ عام ١٩٧٩ . وقد جاءت فى المرتبة الثالثة منطقة شرق آسيا والمحيط الهادى ، وذلك منذ عام ١٩٧٥ بنسبة حوالى ١٤٪ ، تلتها دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٨ بحوالى ١١٪ بينما كانت هذه الدول تحتل المرتبة السادسة قبل ذلك بنسبة ٧,٧٪ عام ١٩٧٥ و٦,٤٪ عام ١٩٧٠ .

وبالانتقال من مستوى المناطق الى مستوى الدول ، فانه كما يتضح فى الجدول رقم (٢) كانت الدول العشر الأولى من حيث حجم الديون الخارجية عام ١٩٧٠ هى : الهند (٧٩٣٥ مليون دولار) ، والبرازيل (٣٢٢٧) ، والمكسيك (٣٢٠٦) ، والباكستان (٣٠٥٩) ، واندونيسيا (٢٤٤٣) ، وايران (٢١٩٣) ، وشيلى (٢٠٦٦) ، والأرجنتين (١٨٧٨) ، فكوريا الجنوبية (١٧٩٧) ، ثم مصر (١٦٤٤ مليون دولار) ، أما عام ١٩٧٩ فقد ظلت هذه الدول العشر تحتل القائمة الأولى من حيث حجم المديونية باستثناء ثلاث دول هى الباكستان واندونيسيا وشيلى ، حيث هبطت دون مستوى الدول العشر ليحل محلها فى الترتيب كل من الجزائر وتركيا وفنزويلا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، تغير ترتيب الدول فبينما كانت الهند الأولى عام ١٩٧٠ أصبحت عام ١٩٧٩ فى المرتبة الثالثة (١٥٦٤١ مليون دولار) ، حيث سبقتها كل من البرازيل التى احتلت المرتبة الأولى (٣٥٠٩٢) ، والمكسيك (٢٨٨٠٥) فى المرتبة الثانية ، وبينما كانت كوريا الجنوبية ومصر فى المرتبتين التاسعة والعاشرة على التوالى عام ١٩٧٠ ،

جدول رقم (١) توزيع الدين العام للدول النامية حسب المناطق

المنطقة	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٧٨		١٩٧٩	
	بالمليون دولار	نسبته الى الاجمالى	بالمليون دولار	نسبته الى الاجمالى	بالمليون دولار	نسبته إلى الاجمالى	بالمليون دولار	نسبته الى الاجمالى
امريكا اللاتينية والكاريبى	٢١١٦٣	٣٣, ٨	٦٤٨٤٣	٣٨,٠٩	١٢٣٣٦٢	٣٨, ٩	١٤٣٣٠٨	٣٨ ٩
البحر المتوسط	٩١٩٣	١٤, ٥	٢٩١١٤	١٧, ٢	٥٦٠٨٥	١٧, ٧	٦٩٣٠٩	٩
شرق آسيا والمحيط الهادى	٨٨٣٦	١٢, ٩	٢٤٦٢٣	١٤, ٢	٤٥٧١١	١٤, ٢	٥١٩٢٠	١٣,٩
شمال افريقيا والشرق الاوسط	٤٢٦٣	٦, ٤	١٣٨٨٤	٧, ٧	٣٥٦٧٧	١١,٠٧	٤٢٢٠٢	١١.٠٥
افريقيا جنوب الصحراء	٧٠٢٨	١١, ٢	١٤٩٨٩	٨, ٣	٢٧١٦٤	٨, ٥	٣٢٣٢٦	٩, ١
جنوب آسيا	١١٩٦١	١٧, ٧	٢٠٦٨٦	١١, ٩	٢٨٨٩٥	٨, ٨	٣٠١١٦	٧, ٩
المجموع	٦٢٤٤٤		١٦٨١٣٩		٣١٦٨٩٤		٣٦٩١٨٠	
المصادر الرسمية	٣٤٨٧٧	٥٥,٨٦	٧٤٢٤١	٤٤,١٥	١٢٢١٨٩	٣٨,٥٥	١٣٦١٧٧	٣٦,٨٩
المصادر الخاصة	٢٧٥٦٧	٤٤,١٤	٩٣٨٩٨	٥٥,٨٥	١٩٤٧٠٥	٦١,٤٥	٢٣٣٠٠٣	٦٣,١١

المصدر . البنك الدولى ، التقرير السنوى ١٩٨١ ، ص ٢٤ (قام الباحث بحساب النسب المئوية

جدول رقم (٢) أكبر عشر دول نامية من حيث حجم المديونية عامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ (بالمليون دولار)

الدولة	١٩٧٠	الدولة	١٩٧٩
الهند	٧٩٣٥	البرازيل	٣٥٠٩٢
البرازيل	٣٢٢٧	المكسيك	٢٨٨٠٥
المكسيك	٣٢٠٦	الهند	١٥٦٤١
باكستان	٣٠٥٩	الجزائر	١٥٣٣٠
إندونيسيا	٢٤٤٣	كوريا الجنوبية	١٤٦٩٤
إيران	٢١٩٣	مصر	١١٤٠٩
شيلى	٢٠٦٦	تركيا	١٠٩٧٢
الإرجنتين	١٨٧٨	فنزويلا	٩٧٩٧
كوريا الجنوبية	١٧٩٧	الأرجنتين	٨٧١٦
مصر	١٦٤٤	إيران	٧٣٧٢

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ١٧٤ ـ ١٧٥

فانهما صعدتا الى المركزين الخامس والسادس على التوالى عام ١٩٧٩ .

الانعكاسات الاقتصادية

قبل التطرق الى تحليل آثار تفاقم مشكلة الديون الخارجية على عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيمية ، تجدر الاشارة فى البداية الى مصادر هذه الديون . وكما يتضح من الجدول رقم (٣) فانه فى الفترة السابقة على عام ١٩٧٥ كانت الديون الحكومية الثنائية تمثل الجزء الأكبر من المجموع الكلى لديون العالم الثالث ،وان كانت نسبتها قد أخذت فى النقصان من ٥٤,٢٪عام ١٩٦٧ الى ٤٥٪عام ١٩٧٤ ، ولكن فى عام ١٩٧٥ هبطت هذه النسبة الى ٣٣٪فقط ، لتفسح المكان لصعود نسبة ديون المصادر الخاصة التى ارتفعت من ٢٨٪عام ١٩٦٧ الى ٣٥٪عام ١٩٧٤ ، الى ٥٦٪عام ١٩٧٥ . وقد استمر اتجاه تزايد نسبة الديون الخاصة وتناقص نسبة الديون الثنائية فبلغت نسبة الأولى ٦٣٪عام ١٩٧٩ ، وانخفضت نسبة الثانية الى ٢٥٪فقط فى نفس العام . أما المصادر المتعددة الأطراف (هيئات التمويل الدولية والاقليمية) فانها تمثل أقل نسبة وباتجاه عام متناقص ، فبينما كانت عام ١٩٦٧ حوالى ١٧,٨٪ انخفضت الى ١١٪عام ١٩٧٥ و١٢٪عام ١٩٧٩ .

وتمثل الدول الغربية الرأسمالية ، المصدر الأول للديون الحكومية الثنائية ، حيث تتجاوز نسبتها ثلثى حجم هذه الديون ، بينما لايتجاوز نصيب الكتلة الاشتراكية نسبة العشرين فى المائة . وهذا احد ابعاد الأزمة ، فالقروض التى تقدمها الدول الغربية للدول النامية ، تتسم بأنها ذات أسعار فائدة تبلغ أكثر من ضعف أسعار فائدة قروض الدول الاشتراكية ، كما انها لاتتجه الى المجالات الانتاجية ، كما فى حالة الأخيرة ، وغالبا ماتكون مرتبطة بشروط سياسية تخدم مصالحها الاستعمارية . فضلا عن انه فى حالة الدول الاشتراكية، غالبا مايتم سداد أقساط الدين فى حسابات اتفاقيات دفع ، ومن الناتج الذى تغله المشروعات التى تمولها هذه القروض على خلاف الدول الغربية . واذا كانت نسبة الديون الحكومية الثنائية بوجه عام قد أخذت فى التناقص لتصل الى المرتبة الثانية منذ عام ١٩٧٥ لصالح ارتفاع نسبة الديون من المصادر الخاصة ، فان هذا أيضا من مؤشرات تفاقم المشكلة ، حيث ان قروض المصادر الخاصة تتسم بانها ذات أسعار فائدة اكثر ارتفاعا من غيرها ، كما ان فترات استحقاقها أقل . ولعل هذا يفسر انخفاض متوسط فترات استحقاق السداد من ٢٠ عاما فى عام ١٩٧٠ الى ١٢,٧عام فقط ، فى عام ١٩٨٠ ، وانخفاض عنصر « الهبة » من ٧,٨٪فى عام ١٩٧٠ الى ٦,٣٪فى عام ١٩٧٩ ، وانخفاض نسبة « الدين التساهلى » من الدين الكلى من ٣٩٪عام ١٩٧٠ الى ٢٣,٦٪عام ١٩٧٩ .

على هذا الضوء فانه يمكن تناول الآثار السلبية للديون الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية على النحو التالى :

١ ـ تشير الدراسات الاقتصادية الى ان تزايد عبء خدمة الدين ادى ، الى أن معدل خدمة الدين فاق معدل التدفق السنوى للقروض الجديدة ، اى أنه أصبحت هناك حالة انتقال عكسى للموارد من هذه الدول المدينة الى الدول الدائنة ، لها ، وبصورة متزايدة ، مما جعل العديد من الدول النامية تعقد قروضا جديدة من أجل سداد ديونها القديمة ، أى ان الاستدانة اصبحت

جدول رقم (٣) بين تطور نسب مصادر ديون العالم الثالث (٪)

مصدر الدين	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٩
حكومية ثنائية	٥٤,٢	٥٤,٠	٥٣,٠	٥١,٥	٤٨,٤	٤٩,٠	٤٧,٣	٤٥,٠	٣٣	٢٥
متعددة الأطراف	١٧,٨	١٨,٣	١٩,١	٢٠,٠	٢٢,٤	١٩,٥	٢٠,٣	٢٠,٠	١١	١٢
مصادر خاصة	٢٨,١	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٨,٥	٢٩,٢	٣١,٣	٣٢,٤	٣٥,٠	٥٦	٦٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : ارقام ١٩٧٥ : البنك الدولى ، التقرير السنوى ١٩٨١ ، ص ٢٤ ، أما أرقام السنوات السابقة فمصدرها : د . رمزى زكى ، ازمة الديون الخارجية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ص ٢٤٣ .

جدول رقم (٤) اكبر عشر دول نامية من حيث نسبة الدين إلى الناتج القومى

الدولة	١٩٧٠	الدولة	١٩٧٩
مالى	٨٨,١	موريتانيا	١٢٠,٩
الكونغو	٥٤,٥	توجو	٨٥,٩
غينيا	٥١,٧	بنما	٨٣,٩
ليبيريا	٤٩,٦	الكونغو	٧٥,٨
افغانستان	٤٨,٢	غينيا	٦٨,٦
بوليفيا	٤٦,٤	مصر	٦٠,٤
ملاوى	٣٨,٧	زائير	٥١,٨
تونس	٣٨,٥	زامبيا	٥٠,٥
زامبيا	٣٤,٥	جامايكا	٤٩,٤
باكستان	٣٠,٥	الجزائر	٤٩,١

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، اغسطس ١٩٨١ ، ١٧٤ ـ ١٧٥

جدول رقم (٥) اكبر عشر دول نامية من حيث نسبة خدمة الدين الى الناتج القومي

الدولة	١٩٧٠	الدولة	١٩٧٩
ليبيريا	٥,٥	بنما	١٥,٧
تونس	٤,٥	موريتانيا	١٣,٦
مصر	٤,١	الكونغو	١٠,١
الكونغو	٣,٤	زامبيا	٩,٧
نيكاراجوا	٣,٢	المكسيك	٨,٨
شيلي	٣,١	جامايكا	٨,٧
كوريا الجنوبية	٣,١	الجزائر	٨,٦
سيراليون	٢,٩	سيراليون	٨,٦
الفانستان	٢,٥	ليبيريا	٨,١
غينيا	٢,٤	إكوادرو	٧,٤

المصدر ٩ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم اغسطس ١٩٨١ ص ١٧٠ - ١٧١ -

جدول رقم ٦ اكبر عشر دول نامية من حيث نسبة خدمة الدين الى عائد الصادرات

الدولة	١٩٧٠	الدولة	١٩٧٩
مصر	٪٢٨,٧	المكسيك	٪٦٤,١
غينيا	٪٢٦,٧	البرازيل	٪٣٤,٦
اوراجواى	٪٢٥,٢	السودان	٪٣٣,٠
المكسيك	٪٢٤,١	موريتانيا	٪٣٢,٤
باكستان	٪٢٣,٦	إكوادور	٪٢٩,٦
الارجنتين	٪٢١,٥	بوليفيا	٪٢٩,٦
الهند	٪٢٠,٩	الجزائر	٪٢٥,٦
تونس	٪١٨,٥	توجو	٪٢٤,٤
تركيا	٪١٦,٣	بيرو	٪٢٣,٣
بورما	٪١٥	سيراليون	٪٢٢,٢

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم ، اغسطس ١٩٨١ ص ١٧٠ ـ ١٩٧١ ـ

من أجل تنمية الديون ، لا من أجل التنمية الاقتصادية . ولعل هذا يقف جزئيا وراء هبوط معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لكافة البلدان النامية من متوسط سنوى قدره ٥,٥٪ سنويا فى عقد الستينات ، الى ٥,١٪ فى عقد السبعينات . وليس هذا غريبا اذا علم أن متوسط النسبة المئوية للدين الى الناتج القومي فى جميع البلدان النامية عام ١٩٧٠ كان حوالى ١٢,٣٪ وارتفع عام ١٩٧٥ الى ١٣,٩٪ ثم الى ١٧,٨٪ عام ١٩٧٩ . هذا على المستوى الكلي ، اما عند البحث على مستوى كل دولة على حدة ، فانه كما يتضح من الجدول رقم (٤) فان اكبر عشر دول نامية من حيث نسبة الدين الى الناتج القومي عام ١٩٧٠ كانت : مالي (٨٨,١٪) ، والكونغو (٥٤,٥٪) وغينيا (٥١,٧٪) ، وليبيريا (٤٩,٦٪) ، وأفغانستان (٤٨,٢٪) ، وبوليفيا (٤٦,٤٪) ومـ[illegible] (٣٨,٧٪) ، وتونس (٣٨,٥٪) ، وزامبـ[illegible] (٣٤,٥٪) ، وباكستان (٣٠,٥٪) ، ولعله مـ[illegible] الملاحظ ان معظم هذه الدول العشر (٧ دول) مـ[illegible] القارة الأفريقية ، اما عام ١٩٧٩ فكانت الدول العشـ[illegible] الأولى هى موريتانيا (١٢٠,٩٪) ، وتوجـ[illegible] (٨٥,٩٪) ، وبنما (٨٣,٩٪) ، والكونغـ[illegible] (٧٥,٨٪) ، وغينيا (٦٨,٦٪) ، ومصـ[illegible] (٦٠,٤٪) ، وزائير (٥١,٨٪) ، وزامبـ[illegible] (٥٠,٥٪) ، وجامايكا (٤٩,٤٪) ، ثم الجزائـ[illegible] (٤٩,١٪) ، وقد ارتفع عدد الدول الأفريقية هنا الى ثماني دول .

على أن مايوضح نسبة ماتستنزفه الديون الخارجـ[illegible] سنويا من اجمالي الناتج القومي للدول النامية ، [illegible]

مايعرف باسم معدل خدمة الدين بنسبة القسط السنوى + فوائده الى اجمالى الناتج القومى ، وقد كان متوسط هذا المعدل لكافة الدول النامية عام ١٩٧٠ حوالى ١,٣٪ارتفع الى ٢,٥٪عام ١٩٧٩ أى بحوالى الضعف . على أن دراسة هذا المؤشر على مستوى الدول فرادى ، يعطى صورة أوضح لابعاد الأزمة . وكما هو واضح فى الجدول رقم (٥) فانه فى عام ١٩٧٠ بلغت أقصى نسبة خدمة الدين الى الناتج القومى ٥,٥٪لدى ليبيريا ، ولم ينقص لدى الدولة العاشرة فى الترتيب وهى غينيا عن ٢,٤٪ .

وقد كان أكثر من نصف هذه الدول العشر (٦ دول) من القارة الافريقية وهى ليبيريا ، تونس ، مصر ،الكونغو ، سيراليون ، غينيا . أما عن عام ١٩٧٩ فقد تصاعد الحد الاقصى لمعدل خدمة الدين ليصل الى ١٥,٧٪ (بنما) وليكون ادناه لدى الدولة العاشرة فى الترتيب ٧,٤٪ (اكوادور) ومن الملاحظ هنا ايضا ان الدول الافريقية تشكل اغلبية (٦ دول) .

٢ ـ يشير الاقتصاديون ايضا الى انه اذا كانت قدرة الدولة على الاستيراد تتوقف الى حد كبير على مدى توفر العملات الاجنبية وهى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة واذا كانت خدمة الدين تلتهم نسبة متزايدة من هذه الحصيلة ، فأن هذا معناه تقييد قدرة الدول النامية بصورة مطردة على استيراد المواد اللازمة لمشاريعها التنموية . فقد ارتفع متوسط نسبة خدمة الدين الى عائد الصادرات لكافة الدول النامية من ٢١,٦٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٥٪ عام ١٩٧٩ . وكما هو مبين فى الجدول رقم (٦) فأن اكبر عشرة دول نامية من حيث نسبة خدمة الدين الى عائد الصادرات عام ١٩٧٠ ، كانت هى مصر (٢٨,٧٪) وغينيا(٢٦,٧٪) واوراجواى(٢٥,٢٪) والمكسيك (٢٤,١٪) وباكستان (٢٣,٦٪) والارجنتين (٢١,٥٪) . والهند(٢٠,٩٪) وتونس (١٨,٥٪) وتركيا (١٦,٣٪) وبورما (١٥٪) . أما عن عام ١٩٧٩ فكانت الدول العشر الاولى هى المكسيك (٦٤,١٪) والبرازيل (٣٤,٦٪) والسودان (٣٣٪) وموريتانيا (٣٢,٤٪) وإكوادور(٢٩,٦٪) وبوليفيا (٢٩,٦٪) والجزائر (٢٥,٦٪) وتوجو (٢٤,٤٪) وبيرو (٢٣,٣٪) وسيراليون (٢٢,٢٪)

٣) واذا كانت الحاجة الى التمويل الخارجى تنشأ نتيجة لما يطلق عليه الاقتصاديون فجوة الموارد المحلية ، وهى الفجوة القائمة بين معدل الادخار المحلى ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف فأن تزايد عبء الديون الخارجية على غالبية الدول النامية ادى الى اضعاف قدرة هذه البلاد على تكوين المدخرات المحلية سواء لما تؤدى اليه هذه الاعباء من تخفيض حجم الفائض الاقتصادى الممكن ادخاره وما يؤدى اليه تزايد الاعتماد . على التمويل الخارجى من استرخاء فى جهود تعبئة المدخرات المحلية نتيجة النظر الى هذا التمويل على انه بديل لها لا مجرد عنصر مكمل هذا بالاضافة الى اثر المحاكاة وعدوى الاستهلاك الترفى وما ينتج عن مبدأ الاعتماد على الغير من تواكل واسراف ، ومن ثم ضعف الميل الحدى الادخارى .

٤) إن احدى النتائج الاقتصادية ايضا لتفاقم مشكلة الديون الخارجية هو تزايد العجز فى موازين مدفوعات الدول النامية المدينة قد يكون هذا العجز مقبولا فى المراحل الاولى للتنمية التى تقترن بالتوسع فى الاستيراد من اجل المشاريع الجديدة ولكن ان يستمر هذا العجز وبنسب متزايدة ، معناه الفشل فى تنمية قطاع الانتاج وهو ما يعود فى جزء منه الى ان القروض الخارجية غالبا ما تكون مشروطة باستيراد سلع او خدمات من الدولة . المقرضة لا تكون هناك حاجة حقيقية او ملحة اليها او لا تكون اسعارها او مواصفاتها هى المثلى ، وفى ذلك استخدام للقرض فى تمويل تصدير سلع الدول المقرضة على حساب تحميل الدولة المقرضة عبئا إضافيا .

كل هذه الاثار تؤدى فى النهاية الى اعاقة معدل النمو الاقتصادى وامام تزايد الاحتياجات بفعل تزايد السكان ترتفع الاسعار ويحدث التضخم الذى يترتب عليه نقص الميل الحدى للادخار ومن ثم لجوء الدولة مرة اخرى الى الاستدانة وتستمر الحلقة المفرغة . وهكذا فأنه برغم تزايد اعتماد الدول النامية على التمويل الخارجى خلال العقدين الاول والثانى للتنمية فأن هذه الدول لم تصل بعد الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى بل مازالت تفصلها عن هذه المرحلة فترة طويلة من الزمن وما فتئت حاجتها الى الاستدانة تتزايد فترة بعد أخرى

الانعكاسات السياسية والقيمية :ـ

الديون الخارجية اذن ثبت انها عقبة أمام التنمية الاقتصادية للعالم الثالث . ولكن الامر لا يقف عند هذا الحد فالتنمية ليست مجرد نمو اقتصادى فحسب ، وانما هى فى المقام الاول الانتقال بالمجتمع نحو تحقيق القيم والمثاليات السياسية . كالحرية والعدالة الاجتماعية داخليا ، وحرية الدولة واستقلالها السياسى خارجيا . من هذه الزاوية تمثل قضية الديون الخارجية عقبة هامة أمام تحقيق هذه المثل العليا . فكما تبين من قبل الاستراتيجية التى تنتهجها معظم الدول النامية وهى استراتيجية التنمية بالاعتماد على الخارج تكرس تبعيتها لمصادر ديونها ولما كانت القروض الخارجية سواء الرسمية او الخاصة من اخبث الاساليب التى تلجأ اليها الدول

المتقدمة فى فرض هيمنتها على عملية صنع القرار فى الدول النامية ، فأن الحديث عن ازمة ديون خارجية فى العالم الثالث ، هو بالدرجة الاولى حديث عن ازمة فى حرية هذه الدول فى صنع قراراتها الداخلية ، والخارجية . فالسياسة الدولية ــ كما هو معروف ــ لا تعرف « الصداقة » او « القروض التساهلية » او « المنح » او « الهبات » وحينما تتدفق قروض الدول الرأسمالية الغربية على دول معينة فى العالم الثالث دون اخرى ، فأن هذا مرتبط بفرض توجهات سياسية محددة على قيادات هذه الدول ، بدءا بالمجال الخارجى بأحداث تحولات جذرية على مواقفها السياسية تجاه القضايا المصيرية رغم تعارض هذه التحولات على الامن القومى لها بمفهومه الشامل ، الى المجال الاقتصادى بفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات المتعددة الجنسية لتمارس دورها الهدام فى تشويه الهيكل الاقتصادى وتنهب الموارد الوطنية ا ، الى المجال الاجتماعى باطلاق العنان أمام الطبقة البرجوازية لتضرب بيد من حديد على اية محاولات لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتهدم ما تم انجازه منها . وهكذا تتحول استراتيجية التنمية بالاعتماد على الخارج الى استراتيجية تنمية التبعية للخارج .

وتزداد خطورة هذا الاتجاه حينما لا يقتصر فرض التبعية على القيادات السياسية والبرجوازية ويتعداها الى محاولة غرس مفهوم التبعية ورذيلة الاعتماد على الغير فى عقول مواطنى الدول النامية بدلا من غرس مفهوم التحرر وقيمة الاعتماد على الذات ، حيث يغدو احد اهداف عملية التنشئة السياسية فى هذه الدول توجيه ولاء الموطنين والاجيال الجديدة نحو الدول الدائنة « صاحبة الفضل فى « انقاذ » الدولة من « حافة الهاوية » بعد ان نجحت هذه الدول الدائنة التى تمتلك « ٩٩٪ » من اوراق اللعبة فى حل المشاكل المستعصية .

وهكذا فأنه اذا كانت عملية التنمية تفترض فى احد جوانبها الاساسية التحرك نحو تحقيق التحرر والاستقلال تصبح مع ازمة الديوم الخارجية بمثابة تحرك نحو التبعية والاعتماد على الغير . على انه اذا كانت ازمة الديون الخارجية بصفة خاصة ، وقضية التخلف والتبعية بصفة عامة ، لها نشأتها وظروفها الموضوعية فى سياق تاريخى ودولى معين ، فأن استمرار هذه الدول المدينة فى تبنى استراتيجية تنمية التبعية رغم جلاء الاستعمار القديم . وانتهاج بعض القادة لها فى بلاد معينة ورغم ما اثبتته استراتيجية التنمية المستقلة التى انتهجها سابقوهم . من نجاح إنما يرجع فى الاعتبار الاول ليس الى عوامل اقتصادية ودولية كما تشير العديد من الدراسات الاقتصادية ، وانما الى تبعية « الاطرا الادراكية » لقيادات هذه الدول . فقضايا التبعية والمديونية ليست اقتصادية بقدر ما هى إدراكية » سياسية تكمن فى المفاهيم الخاطئة للتنمية التى تحملها هذه القيادات وان كانت لا تخلو من ضغوط جماعات المصالح المحلية والدولية التى تشعر هذه القيادات بأنها مدينة لها ، ويقضى واجب « الوفاء » العمل من اجلها .

إن دول العالم الثالث ، إذن لا تواجه ازمة ديون مالية ، بقدر ما تواجه ازمة « ديون ادراكية » بعبارة اخرى المدخل لتجريد ازمة الديون الخارجية من انعكاساتها السلبية على عملية التنمية بمفهومها الشامل ، خاصة بعدها القيمى هو تحرير « الاطر الادراكية » المدينة من مديونيتها ، او تحرير الدول النامية من هذه « الاطر الادراكية المدينة » فعلى هذه الاطر وليس على طبيعة اقتصاديات العالم الثالث او طبيعة الاطار الدولى ، تقع المسئولية الاولى عن استمرار التخلف او تأزم المديونية الخارجية ودليل ذلك انه مع تثبيت هذين المتغيرين . فأن تغيير « الاطار الادراكى » او النظام القيمى للقيادة السياسية قد احدث تحولات جذرية ، فى مسار عملية التنمية مرة نحو تنمية حقيقية ، اى تنمية التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية ، ومرة اخرى نحو تنمية التبعية بهدم الانجازات السابقة ، والامثلة ليست بعيدة .

خلاصة القول إنه اذا كان يمكن الزعم بأن نجاح عملية التنمية على المدى البعيد يتوقف ــ الى حد كبير ــ على مدى قدرة دول العالم الثالث على حل ازمة ديونها الخارجية ، فأن الانطلاقة فى تحقيق هذه العملية ، تتوقف على نوعية البديل الذى سيختاره صانعو القرارات فى هذه الدول : فأما تنمية حرة مستقلة ، وهذا هو بديل التنمية الحقيقية ، وإما تنمية التبعية والاعتماد على الغير ، واستمرار ازمة المديونية وهذه هى تنمية التخلف بعينه .. والاختيار بين البديلين هو قرار سياسى يرتبط بالاطار الادراكى فى المقام الاول ■



الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل

د . مصطفى كامل السيد

الهدف من هذا التقرير ، هـو شرح الآثـار الداخلية التى تترتب على التقسيم الدولى للعمل . وسوف يكون أساس هذا الشرح ، هو مفهوم مبسط للتقسيم الدولى للعمل ، ووفقا له ينقسم المعالم إلى فئتين من التكوينات الاجتماعية (مجتمعات) بحسب الوظائف التى يؤديها كل تكوين فى السـوق العـالمية . فـالفئة الأولى تتميز باقتصادات متكاملة ، توجد فيها علاقات داخلية وثيقـة بين كافة قطاعات اقتصاداتها ، ونموها هـو إلى حـد كبير مـولد ذاتيا Self-generated ، وهـى التـى تسمى عادة بالاقتصادات الصناعية أو المتقدمة ، والفئة الثانية تتميز بافتقاد التكامل بين القطاعات الاقتصادية فيها ، وذلك بسـبب تـوجه قـطاعات الانتـاج الأولى

فيها ــ الزراعة والاستخراج ــ إلى خدمة احتياجـات الاقتصادات الصناعية ، وبأن تنميتها ونموها يتوقفان إلى حد كبير ، على ما يحدث فى تلك التكوينات الأخيرة وعلى نوع علاقتها بهذه التكوينات .

وسوف يركز هـذا التقـرير على شرح هـذه الآثـار بالنسبة للفترة التى سبقت المواجهـة بين دول الأوبـك والدول الصناعية الرأسمالية فى سنة ١٩٧٣ ذلك أن هذه الآثار تفسر جزئيا سبب حدوث هذه المواجهـة . ومـن ناحية ثانية ، فإن ارتفاع أسعار النفط كنتيجـة لهـذه المواجهـة ، خلق ظـروفا اسـتثنائية فى بعض البلدان المنتجة للنفط وذات العدد المحدود نسبيا من السـكان ، إذ مكنها من الحصول على فـوائض مـالية كبيرة قـد تمكنها من تجنب بعض آثار التقسيم الدولى للعمل . إلا أن التحليل فى اعتقادنا ، يظل صالحا فى جانب كبير منه بالنسبة للدول النامية غير المنتجة للنفط فى الفترة التـى أعقبت المواجهة الشهيرة فى سنة ١٩٧٣ .

وسوف تطرح القسم الأول مـن هـذا التقـرير بعض الافتراضات حول كيفية تأثير التقسـيم الدولى للعمـل على مسار التطور الاجتمـاعى والسـياسى للتـكوينات الطرفية (المشار إليها عموما بـالمجتمعات النامية) ، وسوف يحاول القسم الثـانى اختبـار صـحة هـذه الافتراضات .

اولا : بعض الافتـراضات حـول الآثـار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل

منذ البداية ، ينبغى التأكيد على أنه إذا كان التقسيم الدولى للعمل يطرح نفس الآثار بالنسبة لكل التكوينات الطرفية ، إلا أن هذه الآثار تـأخذ صـورا متخلفـة ، وتؤدى إلى نتائج متفاوتة فى كل تـكوين طـرفى ، وذلك بحسـب التـركيب الداخلى لكل تـكوين ، وعلى وجـه الخصوص ، بحسب التـوجيهات العـامة للجمـاعات الحاكمة فى كل تكوين ، وما إذا كانت تسـعى إلى زيادة درجة استقلالها النسبى فى مواجهة القوى الاقتصـادية الخارجية ، أو على العـكس تحـاول الاسـتفادة مـن تكاملها مع هذه القوى .

وسوف نفترض فى هذا القسم ، أن التقسـيم الدولى للعمل ينتج الآثار التالية بالنسبة للتكوينات الاجتماعية الطرفية .

فهو يحدد أولا وبدرجة كبيرة ، التركيب الاجتمـاعى لتلك التكوينات ، إذ يتوقف هذا التركيب بدرجة هـامة على الوظائف التـى تـؤديها تلك التـكوينات فى إطـار السوق العالمية . ونتيجة لذلك ، فإن هذا التقسيم يحدد بـطريقة غير مبـاشرة ، الأطـراف الجمـاعيين Collective actors للعملية السـياسية فى هـذه التكوينات ، فهم من ناحية القـطاعات الواسـعة مـن

الفلاحين ، والطبقة العاملة محدودة العدد ، وشريحة الأنتلجنسيا التى تعانى من تدهور ، أوضاعها وجيشا متسعا من البروليتاريا السفلى أو السكان الهامشيين .

كما أن هذا التقسيم ثانيا ، يحرم التكوينات الطرفية من إمكانية الشروع فى التنمية المستقلة . فقطاعات واسعة فى اقتصاداتها تملكها أو تستغلها شركات أجنبية ، فتفقد هذه التكوينات لها مقادير كبيرة من فائضها الاقتصادى ، كان يمكن أن تستخدم فى توسيع طاقاتها الانتاجية . وفضلا على ذلك ، فإن التكوينات المركزية ـ البلدان الصناعية الرأسمالية ـ تسيطر بطريقة غير مباشرة على قطاعات التصدير فى التكوينات الطرفية ، التى يتوقف نموها فى أغلب الحالات على أحوال الطلب الخارجي على منتجاتها . وهكذا فإن ذلك الطلب الخارجي يضع حدود نمو هذه القطاعات ، ومن ثم حدود نمو الاقتصاد الكلى بسبب الأهمية الحيوية التى تمثلها هذه القطاعات فيه . وبالاضافة إلى ذلك ، فان تقلبات هذا الطلب تؤدى إلى اختلالات أوسع عادة فى التكوينات الطرفية بسبب قلة التكامل بين قطاعاتها من ناحية ، واعتمادها الأساسى على قطاعات التصدير من ناحية أخرى . ولكل هذه الأسباب ، فإن التكوينات الطرفية لاتسيطر على تدفقات هامة من فائضها الاقتصادى يمكن أن تستخدم فى إشباع تطلعات مواطنيها إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل .

وحتى عندما تنجح هذه التكوينات فى زيادة إنتاجها من المواد الخام ، فان القيمة المنخفضة لمنتجاتها فى السوق العالمية ، بالمقارنة بالبضائع المصنوعة ـ التبادل غير المتكافىء ـ تؤدى ثالثا إلى ارتفاع تكلفة المعدات الانتاجية والخدمات المستوردة اللازمة لاستمرار نموها .

وأخيرا فان نوع التكنولوجيا الذى تجده هذه البلدان فى السوق الدولية لا يناسب فى أحيان كثيرة ، ظروف القوة العاملة فيها . ولذلك فإن نجاح برامج التصنيع والتقدم الفنى فى القطاعات الأخرى ، قد يرافقه فى الحقيقة زيادة أعداد المواطنين الذين لايجدون فرصة العمالة الكاملة under employment والذين يضطرون من ثم إلى الاشتغال بأعمال هامشية marginal occupations .

فعلى العكس من التكوينات المركزية ، فان التكوينات الطرفية لاتقدر بسبب موقعها فى الاقتصاد العالمى ، من توفير فرص العمالة المنتجة المتزايدة والتحسين المطرد فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية مواطنيها .

وحتى عندما تزيد حصيلة صادراتها فى إطار بعض الظروف الاستثنائية ، فإن هذا الكسب يزول فى الاجل المتوسط بسبب الزيادة المماثلة ، أو حتى الأعلى فى قيمة واردات المواد المصنوعة أو الخدمات التى تثور لها الحاجة لتحقيق برامج التصنيع . وهكذا فإن احتمالات نجاح الحركات الاصلاحية فى هاتين الفئتين من التكوينات هى متباينة ، فعلى حين يمكنها الحصول على مكاسب محدودة ومستمرة لأعضائها فى التكوينات المركزية ، إلا أن إمكانية نجاح هذا المنهج الاصلاحى هى أضعف فى التكوينات الطرفية دونما لجوء إلى أساليب أكثر حسما .

وسوف نحاول فيمايلى مناقشة مدى صحة هذه الافتراضات .

ثانيا : بعض الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل

ذكرنا فى القسم السابق ، بعض الافتراضات حول الآثار الداخلية للتقسيم الدولى للعمل ، وتدور حول تحديده ـ جزئيا ـ للبنية الاجتماعية للتكوينات الطرفية ، ومن ثم لأطراف العملية السياسية فيها ، وتأثيره على قدرة هذه التكوينات على توسيع طاقاتها الانتاجية وكفالة ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل لسكانها . وسوف نناقش مدى صحة هذه الافتراضات فى هذا القسم .

أولا التقسيم الدولى للعمل يحدد البنية الاجتماعية للتكوينات الطرفية ، كما يحدد بطريقة غير مباشرة ، أطراف وقضايا العملية السياسية فى هذه التكوينات .

يتحدد الهيكل الاجتماعى للتكوينات الطرفية جزئيا بوظائفها فى التقسيم الدولى للعمل . وقد كانت الوظائف التقليدية لهذه التكوينات ، هى إنتاج المواد الأولية بقصد تصديرها إلى التكوينات المركزية . وقد بذلت مجهودات عديدة ، بدرجات متفاوتة من النجاح وخصوصا فى فترات انقطاع العلاقات التجارية . مع التكوينات المركزية ، وذلك للتخلص من طريق التصنيع من هذا النمط الضيق من التخصص . ولذلك فإن الاعتماد على قطاع الانتاج الأعلى يتفاوت بدرجة كبيرة بين التكوينات الطرفية . وقد اخترنا عددا من هذه التكوينات لاختبار افتراضاتنا تتفاوت من حيث مستويات نموها ، ومن حيث توجهات الجماعات الحاكمة فيها بالنسبة لكل من التقسيم الدولى للعمل والهيكل الطبقى الموروث فيها . ويظهر الجدول رقم (١) أن الاعتماد على القطاع الأولى مقيسا بنسبة صادرات المواد الأولية إلى إجمالى الصادرات ، يتراوح بين ٩٠٪ فى حالة رواندا ، إلى ٣٨٪ فى حالة الأرجنتين . وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد تتغير بالهبوط أو بالارتفاع ، أما نتيجة لسياسات التصنيع الأرجنتين ومصر ـ وإما نتيجة للارتفاع الكبير فى أسعار بعض المواد الأولية ـ النفط فى نيجريا مثلا ـ

ورغم هذه التغييرات المتباينة ، إلا أن الاعتمـاد الكبير على هذا القطاع مايزال سـمة أسـاسية للاقتصـادات الطرفية .

جدول (١)

درجة التركز السلعى فى بعض التكوينات الطرفية

١٩٦٠ - ١٩٧٣

التكوين	نسبة صادرات المواد الاولية الى إجمالى الصادرات ٪ ١٩٦٠	١٩٧٣
الارجنتين	٣٨,٠	٣٨,٣
كولومبيا	٩٣,٣	٦٨,٢
رواندا	٩٠,٧ (١٩٦٥)	٩٩,١
نيجيريا	٤٣,٦	٨٧,٥
مصر	٧٥,٩	٥٧,٦
بيرو	٥٠,٠	٥٢,٨
تنزانيا	٥١,٧	٤١,١

المصـــدر : World Bank. World Tables.1976. Baltimore and London. 1976 Table 11. PP. 472.479

وتتحدد البنية الاجتماعية للتكوينات الطرفية بحسـب وظائفها فى التقسيم الدولى للعمل . وهـكذا فإن البلدان التى تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج وتصدير بعض المواد الأولية تتميز بأن اغلب سـكانها يعملون فى القـطاعات الأولية . وتشكل الجمـاعات والطبقـات الزراعية لهـذا السبب العناصر الأساسية فى بنيتها الاجتماعية . بل إن الأعداد المتزايدة من فقراء المدن هم فى الحقيقـة نتيجـة لعجز هذه التكوينات عن توسـيع قـطاعاتها الثانوية . الصـناعة والطـاقة والتشـييد . على نحـو يؤدى الى استيعاب فائض العمالة فى القـطاع الزراعى أو لتوفير فرص العمل للأعداد الكبيرة التى تنضم الى سوق العمل لأول مرة . ومن الملاحظ أنه على حين تتضـاءل نسـبة العاملين فى القطاع الأولى فى التكوينات الطرفية تدريجا الا أن هذا الاتجاه لايصاحبه نمـو ملمـوس فى نسـبة العاملين فى القطاعات الثانوية

وهو مايعكس فى الحقيقة نمو ظاهرة البطالة المقنعـــة والتهمش الاجتمـــاعى Social marginalization

الجدول رقم (٢)

نسبة العمالة فى قطاعات الانتاج الأولى والتحويل والخدمات فى بعض التكوينات الطرفية الى إجمـالى القـوة العـاملة فيهـا

١٩٦٠ - ١٩٧٣

التكوين	العام	العمالة فى قطاع الانتاج الاولى(١) (١)	العمالة فى قطاع الانتاج الثانوى(٢) (٢)	العمالة فى قطاعرق الخدمات(٣)
الارجنتين	١٩٦٠	١٨,٣	٢٦,٢	٥٥,٥
	١٩٧٠	١٥,٣	٢٠,٨	٦٣,٩
كولومبيا	١٩٦٤	٤٨,٨	١٣,١	٣٨,١
	١٩٧٠	٣٩,١	١٥,٩	٤٥
رواندا	١٩٦٠	٩٦,	١	٣
	١٩٧٠	٩١	غير متوافر	
نيجيريا	١٩٦٠	٧١	١١	١٨
	١٩٧٠	٦٧	غير متوافر	
مصر	١٩٦٠	٥٦	٩,٥	٤٤,٥
	١٩٦٦	٥٣,٥	١٣,٥	٤٣
	١٩٧٦	٤٤,١	١٢,٩	٤٣
بيرو	١٩٦١	٥١,٨	١٣,٥	٤٤,٧
	١٩٧٢	٤٢,٠	١٢,٩	٤٥,١
تنزانيا	١٩٦٧	٩١,٣	١,٨	٦,٩

(١) يشمل العاملين فى قطاعات الزراعة والغابات والصيد والاستخراج المعدنى

(٢) يشمل العاملين فى قطاعات الصناعة وانتاج الطاقة والتشييد .

(٣) يشمل كل قطاعات الخدمات وكذلك غير المصنفين على اعتبار ان اغلبهم ينتمون الى قطاع الخدمات

المصادر International Labour Organization. Yearbook of Labour Statities Geneva. I.L.O. Vol. 28,35, 1969, 1976. Tables 2. A & B. for all formations except Rwanda and Nigeria

The World Bank. World Tables 1976. op. cit. Series IV. Lable 3. Employment and Income. pp. 514-517 for Rwanda and Nigeria.

وكذلك فان شروط ارتباط الاقتصادات الطرفية بالسوق العالمية, نوع الجماعات والطبقات التى تحتلككلا من القمة والقاعدة فى البنية الاجتماعية للتكوينات الطرفية . وهكذا فإذا ماكانت الملكية الزراعية الكبيرة هى وسيلة تحقيق ذلك الارتباط فإن الانعكاس الاجتماعى لهذا النمط الإنتاجى هو بتبسيط شديد, وجود طبقة كبار الملاك الزراعيين الذين ينتجون بقصد التصدير للأسواق الخارجية على قمة البنية الاجتماعية ، وفقراء الفلاحين على قاعدته . أما إذا كانت أداة الارتباط هى المزرعة الرأسمالية أو المشروعات الاستخراجية فإن الانعكاس الاجتماعى صاتين الصورتين هما طبقة راسمالية على القمة زراعية أو تستند الى الريع . bourgeoisis rentière وعمالا على القاعدة ـ زراعيين أوصناعيين ـ كما تحدد هذه الشروط نوع العلاقة التى تربط هذه الطبقات . ومن ثم فإن هذه الشروط تحدد بطريقة غير مباشرة ، أطراف العملية السياسية وقضاياها فى التكويناتاجلطرفية .

فقد تكون هذه الشروط سببا فى قيام منازعات بين ممثلى رأس المال المركزى من ناحية أى فروع لشركات دولية النشاط وبعض أقسام الطبقات الحاكمة فى التكوينات الطرفية من ناحية أخرى .

وتشمل هذه الأقسام بحسب التكوين, بورجوازية صناعية محلية ، أو الادارة العليا فى القطاع المملوك للدولة يتطلع كل منهما الى تحقيق السيطرة على السوق المحلية . وعلى الرغم من أن كلامنهما يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة التى يقدمها شركاؤها الأجانب, الا انهما يسعيان الى تحقيق أكبر قدر من السيطرة على الموارد الانتاجية فى بلادها والى الحصول على شروط أفضل فى التعامل فى السوق الدولية . وربما تفسر هذه الاعتبارات تأييدهما لحركات سياسية تأخذ طابعا قوميا .

وعلى هذا النحو فقد يجد ممثلى رأس المال المركزى انفسهم منخرطين ـ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى منازعات مع جماعات وطبقات المنتجين فى التكوينات التابعة الذين يطالبون بقسط أكبر من الفائض الاقتصادى المستخرج من بلدانهم . وقد يكون أطراف هذه المنازعات فى بعض الأحوال ، عمال الصناعة أو المناجم أو المزارع من ناحية وإدارة المشروع الأجنبى من ناحية أخرى . وفى حالة أخرى فقد يكون أطراف هذا النزاع هم الفلاحون الملاك من ناحية ووكلاء التسويق التابعون للمشروع الأجنبى من ناحية ثانية . وقد يوجه الفلاحون فى الحالة الثانية غضبهم تجاه حكومتهم ذاتها غير عارفين بأن اليد التى تحدد أسعار محاصيلهم تقبع فى الحقيقة وراء حدود أوطانهم .

وثانيا فان الأسلوب المحدد المتبع فى إدماج التكوينات الطرفية فى إطار الاقتصاد العالمى ، قد يحرم التكوينات الطرفية من مقادير كبيرة من الموارد الحقيقية التى قد كان يمكن إستخدامها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لغالبية المواطنين .

وقد يكون فقدان هذه الموارد نتيجة لامتلاك الشركات الأجنبية أو سيطرتها على قطاعات معينة فى الاقتصادات الطرفية . ويتجاوز إجمالى الأرباح والفوائد المحولة لحساب أصحاب رأس المال الأجنبى فى بعض التكوينات ، تدفقات الاستثمار الأجنبى إليها ، مايؤدى -بين آثار أخرى - إلى زيادة العجز فى موازين مدفوعات البلدان « المضيفة » لرأس المال

ويتفاوت مقدار السيطرة الأجنبية على موارد الاقتصادات الطرفية من تكوين إلى آخر ، إلاانه مازال كبيرا فى معظم هذه التكوينات . ويشير الجدول رقم ٣ إلى مقدار هذه السيطرة فى النصف الثانى من الستينات .

الجدول رقم (٣) حصة رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة فى التكوين الرأسمالى الثابت فى بعض الاقتصادات الطرفية فى ١٩٦٧

(بملايين الدولارات)

الاقتصاد	إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر	إجمالى التكوين الراسمالى الثابت	نسبة التكوين الراسمالى المحلى تحت الاستثمار الأجنبى
الارجنتين	١٨٨٠	٣١٠٦	٪٦٠,٥
كولومبيا	٣١٠	١٠٩١	٪٢٨,٤
رواندا	٢٠	..	..
نيجيريا	١١١٠	..	..
مصر	٦٠	٧٨٧	٪٧,٦
بيرو	٢٨٠	٩٠٥	٪٣٤,٧
تنزانيا	٥٠	١٧٢,٤	٪٢٩,٠

ومن الواضح أن كلا من الأرجنتين ومصر ، تمثل حالتين متطرفتين فى الجدول رقم ٣ . أما فى التكوينات الأخرى ، فإن نسبة التكوين الرأسمالى المحلى الثابت الواقع تحت الاستثمار الأجنبى تقارب من ٣٠٪ . وللأسف لم يكن من الممكن العثور على أرقام دقيقة للتكوين الرأسمالى فى كل من نيجيريا ورواندا ، بسبب صعوبة تقدير هذا التكوين فى القطاع غير المنظم من الاقتصاد . وقد كانت أرقام هذا التكوين المذكورة بالنسبة لكل من البلدين فى مطبوعات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أقل من القيمة

الاسمية للاستثمار الأجنبى المباشر فى كل منهما .

ويظهر الجدول ، أن حصة الاستثمار الأجنبى المباشر من التكوين الرأسمالى فى الأرجنتين فى سنة ١٩٦٧ كانت ضعف نفس النسبة فى البلدان الأخرى . وقد ذكرت الاقتصادية لورا راندال أن المؤسسات الأجنبية قد زادت مشاركتها فى رأسمال المشروعات الصناعية المائة الكبرى فى الأرجنتين من ١٤٪ فى ١٩٥٧ إلى ٥٠٪ فى سنة ١٩٦٦ وأن هذه الزيادة كانت فى أسرع فروع الصناعة نموا . وأضافت بأن المصارف الأجنبية قد زادت نصيبها من قروض المصارف الأرجنتينية من ١٦٪ فى سنة ١٩٦٦ إلى ٢٢,٣٪ فى سنة ١٩٧٠ كما أن حصتها من إجمالى الودائع قد زادت من ٣١,٦٪ إلى ٤٠,٥٪ خلال نفس الفترة . وقد وجه أكبر قدر من هذه القروض ، طبقا لراندال ، إلى الصناعات التى تسيطر عليها الشركات الأجنبية .(٢) وتؤكد بيانات صندوق النقد الدولى ، أن تدفقات رأس المال الأجنبى إلى الأرجنتين خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٣ كانت حوالى ٦١ مليون دولار سنويا .(٣)

أما الحصة المنخفضة من الاستثمارات الأجنبية فى مصر خلال الستينات ، فإنها تعود إلى السياسات الاقتصادية التى إتبعها النظام الناصرى فى ذلك الوقت ، والتى إستهدفت وضع كل المؤسسات الأجنبية فى مصر فى قطاع الدولة . وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة مع تأميم شركة قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ وإستمر خلال الستينات . وقد إقتصرت الاستثمارات الأجنبية فى مصر بعد ذلك على قطاع النفط .(٤) إلا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى إتبعت منذ سنة ١٩٧٤ عكست هذا الاتجاه ، وهيأت حوافز كثيرة على أمل إجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى كل قطاعات الاقتصاد المصرى .(٥) وقد بسطت الحكومة العسكرية التى تولت السلطة فى بيرو فى سنة ١٩٦٨ السيطرة الوطنية على أصول كثير من الشركات الأجنبية ، وخصوصا فى قطاعات النفط والتعدين ومزارع السكر وصيد الأسماك . وتظهر بيانات صندوق النفط الدولى إنخفاضا مقداره ٦٢ مليون دولار فى إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى بيرو نتيجة للتأميم .(٦) ومع ذلك فقد تركت الحكومة العسكرية فى بيرو عديدا من الشركات الأجنبية العاملة فى البلاد ، وخصوصا فى قطاع الصناعة .(٧)

وقد توافق حجم الاستثمار الأجنبى فى كل بلد مع التدفقات الخارجية للأرباح والفوائد والعوائد المرحلة إلى الاقتصادات الصناعية . ويقارن الجدول التالى (الجدول رقم ٤) تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان السبع بتدفقات الأرباح والفوائد والعوائد الخارجة منها

على الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول حركة رأس المال ، إلا أن الارقام المذكورة فى الجدول والمحسوبة من بيانات صندوق النقد الدولى، تؤكد بوضوح أن مقدار الأرباح والفوائد والعوائد المرحلة من الاقتصادات التابعة قد تجاوز فى كل الحالات باستثناء رواندا بالغة الفقر ـ تدفقات الاستثمار المباشر فى ذات الأعوام . ويقول أنصار الاستثمار الأجنبى إن الدخل ينتج عن إجمالى الاستثمار الأجنبى المتراكم فى الأعوام السابقةعلى الفترة التى يغطيها الجدول، ولذلك فإن المقارنة غير صحيحة كما أنه يجب دراسة آثار الاستثمار الأجنبى الآخر من حيث زيادة الانتاج والعمالة فى الاقتصادات الطرفية . وسوف نتعرض لبعض هذه الآثار فيما بعد . إلا أنه من المهم الاشارة هنا الى أن عدم التناسب بين تدفقات رأس المال الأجنبى ومدفوعات الدول النامية فى صورة أرباح وفوائد على هذا الاستثمار، يخلق مشكلة واضحة بالنسبة لموازين المدفوعات فى هذه البلدان . ومن ناحية ثانية فإن الشركات الأجنبية تتمكن عادة من إستخدام تدفق محدود من رأس المال الأجنبى من أجل الحصول على قروض من المصارف المحلية أو الحكومات الوطنية ، لزيادة مقدرتها المالية ومد سيطرتها الى قسم أكبر من الموارد المحلية ، يتجاوز بكثير مقابل ماأدخله من رأس المال . ولذلك يرجع عدم التناسب بين حجم الأرباح المرحلة ومقدار رؤوس الأموال التى أدخلت فى البداية ، الى هذا الاتساع فى سيطرة الشركات الأجنبية . ومن ثم فإن قسما كبيرا من هذه الأرباح لايستحقه فى الحقيقة أصحاب الاستثمارات، لأنه جاء نتيجة تعبئة موارد محلية .

وتؤكد بيانات الاستثمار الأجنبى التى نشرتها مصادر أخرى، وجود نفس العلاقة فى بلدن العالم الأخرى . ونعرض مثلا بعض الأرقام الخاصة باستثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى أمريكا اللاتينية التى نشرتها منظمة الدول الأمريكية واعتمدت فيها على بيانات أمريكية رسمية .

بل وحتى عندما تنجح بعض التكوينات الطرفية فى تحقيق سيطرتها الكاملة على مواردها القومية كما كانت الحال مثلا فى نموذج رأسمالية الدولة فى مصر خلال المرحلة الناصرية فربما يتعين عليها مع ذلك تعبئة قدر متزايد من قواها الانتاجية وذلك لضمان تدفق مقدار ثابت أو حتى متناقص من الواردات الضرورية لنجاح جهودها الانمائية . فمعدلات التبادل التجارى لهذه التكوينات عرضة لتقلبات هامة كما أن التحسن فى القدرة الشرائية لوحدة صادرات البلد النامى عاما ، قد يعقبها تدهورها فى السنوات اللاحقة . ولذلك يضطر البلد النام الى تعبئة قدر أكبر من صادراته إما

الجدول رقم (٤)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى بعض البلدان الطرفية وتدفقات دخول الاستثمار الخارجة منها

في الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٣

البلد	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي (حصيلة credit) (١)	دخل الاستثمار المباشر (مدفوعات debit) (٢)	نسبة (٢) : (١)
الارجنتين	٦٥٢,٣	٩٣١,٨	١,٤٢
كولومبيا	٣٧٨,٢	٧٧٢,٢	١,٠٤
رواندا	٦,٣	١,٤	٠,٢٢
نيجيريا	١٩١٣,٤	٣٣٠٩	١,٧٣
مصر	٠٠	١٣,٨	٠٠
بيرو	٦٦	٣٥٧,٨	٥,٤
تنزانيا	١,٣	٠٠	٠٠

ملاحظات

لم يكن ممكنا العثور في بيانات صندوق النقد الدولي على ارقام مستقلة خاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر ، ولاالتدفقات الخارجية لدخل الاستثمار الاجنبي من تنزانيا

الجدول رقم (٥)

استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في امريكا اللاتينية ١٩٥٠ ـ ١٩٦٧ (بملايين الدولارات)

القطاع	حصيلة الاستثمار المباشر			الارباح والعوائد		
	الاستثمارات الجديدة	الارباح المعاد استثمارها	الاجمالي	مرحلة	اعيد استثمارها	الاجمالي
الصناعة التحويلية	١٥٧٤	١٦٢٣	٣١٩٧	١٣١٢	١٦٢٣	٢٨٩٧
النفط	١٠٣٤	٥٢٩	١٥٦٣	٧١٩٢	٥٢٩	٧٧٠٦
التجارة	٢٣٧	٣٧٧	٦١٤	٢٧٤	٣٧٧	٦٤٠
انشطة اخرى	١٠٧٥	١٠١٠	٢٠٨٥	٤٠٤٤	١٠١٠	٤٨٢٩
الاجمالي	٣٩٢١	٣٥٥٣	٧٤٧٣	١٢٨١٩	٣٥٥٢	١٦٠٧٩

المصدر The General Secretariat of the Organization of American States. External Finanicing for latin American Development. Baltimore are and London Table III. P.69

وتؤكد البيانات التالية التي نشرهـا مـؤتمر الأمـم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، انطباق هذه العلاقة على كل البلدان النامية في بداية السبعينات .

الجدول رقم (٦)

الاستثمار الأجنبي . حصيلة التبادل الأجنبي واستخداماته في كل البلدان النامية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣

ببلايين الدولارات

فئات البلدان النامية	الاستثمار المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى طويلة الأجل (صافي)	مدفوعات دخول الاستثمارات (صافي)
كل البلدان النامية	٦	٤١
كبار مصدري النفط	١,٨	٢٩
البلدان النامية الأخرى	٤,٢	١٢
مصدرو المواد المصنوعة سريعو النمو	٣,٣	٣
إجمالي البلدان الاخرى	١,٩	٩
البلدان التي يقل نصيب الفرد فيها من الدخل القومي عن ٢٠٠ دولار	٠,٤	٢,٣

المصدر United Nations conference on Trade and Development. Handbook of International Trade and Development Statisties. 1976. New York. United Nations. 1976. Tables 5.1. PP. 272-273

للاستفادة من تحسن مؤقت في معدلات تبادله إما للتعويض عن تدهورها وفضلا على ذلك فحتى عندما يؤدي التوسع في التكوينات المركزية الى ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي الى زيادة القدرة الشرائية لصادرات بعض التكوينات الطرفية فإن نفس التكوينات المركزية تحصل باستمرار على سعر أعلى مقابل الخدمات التي تحتكرها . مثل نفقات النقل ومعدلات الشحن والتأمين وبراءات أساليب الانتاج الجديدة . وكذلك معدلات الفائدة على تحويلاتها العامة والخاصة . وينعكس ذلك في الفارق بين الميزان التجاري ـ السلعي ـ والميزان الجاري ـ الذي يشمل كلا من المعاملات المنظورة وغير المنظورة ـ وهكذا فانه ليس هناك ضمان لنجاح السياسة الاقتصادية التقليدية التي تهدف الى الاستفادة من الفرص المتاحة أمام صادرات المواد الأولية في السوق الدولية من أجل دعم التحول الهيكلي في الاقتصاد الطرفي, وذلك لأن حجم الأرباح والفوائد والعوائد ونفقات النقل ورسوم التأمين تنمو بمعدل أسرع من زيادة الفائض أو انخفاض العجز في ميزان المدفوعات . ويظهر ذلك في الجدول رقم (٧) الذي يقارن التغيير في معدلات تبادل سبعة بلدان طرفية بموقف موازين مدفوعاتها خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٣

ويظهر الجدول أن تقلبات معدلات التبادل كانت قوية على وجه الخصوص في حالة كل من الأرجنتين ونيجيريا وبيرو ، وقد انهت جميعها فترة الدراسة وقد تحسنت القدرة الشرائية للوحدة من صادراتها . أما البلدان الأربعة الأخرى ، فقد انهت الفترة تقريبا كما بدأتها ، فقد عادت معدلات تبادلها الى مستويات بداية الستينات بعد تحسن محدود لم يدم طويلا في أواخر ذلك العقد . وفضلا على ذلك ، يظهر الجدول ان لابد من تحسن كبير في معدل التبادل وصل الى ١٨٪ في حالة الأرجنتين ١٣٪ في نيجيريا و ٣٧٪ في بيرو حتى يتمكن البلد من تحقيق فائض كبير في ميزانه التجاري . ومع ذلك فعلى الرغم من تحسن القدرة الشرائية لوحدة الصادرات ، وتحقيق فائض كبير في الميزان التجاري يتراوح بين ١٣ و ٢١٪ في حالة بيرو و ٢٨٪ في الأرجنتين و ٧٤٪ في نيجيريا ، فان بلدا واحدا من هذه البلدان الثلاثة قد تمكن من الوصول الى شبه توازن في ميزان معاملاته الجارية ، على حين نجح الآخران بالكاد في تضييق الفجوة بين حصيلاته الجارية ومدفوعاته الجارية . وواجهت البلدان الأخرى موقفا يتميز باستمرار مديونيتها للعالم الخارجي ، ومن ثم بالتحويل المستمر لمواردها الحقيقية لصالح شركائها التجاريين من البلدان الغنية .

رابعا تؤدي التبعية التكنولوجية للتكوينات الطرفية ، الى الحد من قدرتها على توفير فرص العمالة المنتجة للأعداد المتزايدة من القادمين الى سوق العمل . فمعظم هذه التكوينات في موقف لايسمح لها بتطوير قدرة تكنولوجية محلية ، ومن ثم فانها تسعى الى الحصول على أساليب الانتاج المتقدمة التي تجدها في الأسواق

الدولية . الا ان التكنولوجيات الانسب لهذه التكوينات ، قد تكون على وجه التحديد هى تلك التكنولوجيات البالية Obsolete tech- nologicsالتى تتخلى عنها البلدان الصناعية ، بل وقد تكون هذه التكنولوجيات قد اختفت من السوق العالمية فما تجده التكوينات الطرفية هو تلك التكنولوجيات المناسبة لهياكل توزيع الدخل وتوليفة عوامل الانتاج السائدة فى البلدان الصناعية . ولذلك فان اثر هذه التكنولوجيات فى حل مشكلة البطالة فى البلدان النامية ، هو اثر محدود . بل وقد يصطحب

الجدول رقم (٧)

معدلات التبادل ومركز ميزان المدفوعات لبعض البلدان الطرفية

التكوين	معدلات التبادل ١٩٦٠=١٠٠ (١)	فائض او عجز الميزان التجارى كنسبة الواردات (٢)	فائض او عجز الميزان الجارى كنسبة من الواردات (٣)
الارجنتين			
١٩٦١ـ ١٩٦٥	٩٨	٪٦٠ +	٪٦٠ -
١٩٦٦ـ ١٩٧٠	١٠١	٪٣٠ +	٪٠٠,٥ -
٧١ـ ١٩٧٣	١١٨	٪٢٨ +	٪٠٠,١ -
كولومبيا			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٩٨,٤	٪١ +	٪٢٤,-
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	١٠٠,٨	٪١ -	٪٣٥ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	١٠٠,٣	٪,٧	٪٣٠ -
رواندا			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	١٠٥	..	..
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	١٠٨,٢	٪١٦,٨ -	٪٦٢ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	١٠٢,٦	٪٨ +	٪٦٢ -
نيجيريا			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٪٩٠,٨	٪١١,٤ -	٪٣٠ -
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٪١٠٧,٤	٪٣١ +	٪٤٩ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٪١١٣	٪٧٤ +	٪٦ -
مصر			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٪٩٧,٤	٪٤٣ -	٪٢٢ -
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٪١٠٧,٤	٪٢٥ -	٪٣٣ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٪١٠٠,٣	٪٢٩,١ -	٪٤٠ -
بيرو			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٪١٠٩,٤	٪١٨ +	٪٢ -
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٪١٣٧,٢	٪٢١ +	٪٢٠ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٪١٣٧	٪١٢,٩ +	٪١٦ -
تنزانيا			
١٩٦١ ـ ١٩٦٥	٪١٠١,٨	٪٩ +	٪٣ +
١٩٦٦ ـ ١٩٧٠	٪١٠١,٦	٪٢ +	٪٥ -
١٩٧١ ـ ١٩٧٣	٪١٠١	٪١٨ -	٪٢٤ -

المصادر

(١) تم حسابها على اساس البيانات الواردة فى

UNCTAD. Handbook of International Trade and Development Statistics. 1976 Geneva. UNCTAD. Table 7.2

معــدلات التنمية الصــناعية السريعــة فى يلك البلدان ، استمرار ظاهرة نقص استخدام القوة العاملة under employmentعلى نطاق واسع .

وقد اثبتت دراســات عديدة ، ان مشــاكل البــطالة بكافة صورها فى البلدان النامية ، لايمكن حلها بسهولة اذا اعتمدت هذه البلدان فقط على التصنيع عن طــريق استيراد التكنولوجيات المتقدمة من البلدان الصناعيــة وينطبق ذلك على البلدان التى تغطيها هذه الدراســة ، والتى لم يخــرج اى منهــا عن النمــوذج المغــربى فى التنمية ، ربما باستثناء تنزانيا . وقد اختلفــت حــالة مصر خلال النصف الأول من الستينات ، فقد كانت تلك فترة تصنيع سريع تميز ايضا بالسعى الى توفير فرص العمالة بكافة الطرق . ومع ذلك فان هدف توفير العمالة شكل عبئا على مالية القطاع العام ، كما ان معدل النمو الصناعى تباطأ بعد نهاية الخطة الخماسية الأولى ومن المشكوك فيه امكان استمرار نفس معدل العمالة العالى الذى ساد خلال بداية الستينات ، والمحــافظة فى نفس الوقت على معدل عال من التنمية الصــناعية ، دونمــا ازدياد مديونية الوحدات الصناعية .

ان هذه القيود الخارجية ، قد حدت من قدرة التكوينات الطرفية على توسيع هياكلها الانتاجية ، وعلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للقطاعات العــريضة من مواطنيها . وعلى الرغم مــن ان الموارد الداخلية فى هذه التكوينات ، لم تكن تعبأ دائما مــن أجــل بــرامج البناء القــومى ، الا ان العــلاقات الخــارجية لهــذه التكوينات ، تشكل دائما قيدا على نموها المطرد ، حتى ولو كانت كل صور الفائض الاقتصــادى المولدة فيهــا احتكارا لسـلطة عامــة مســتنيرة . ان هـــذه القيود الخارجية ماتزال واحدا من العوامل التى تحدد ظروف الوجود بــالنسبة للجمــاعات والطبقــات الخــاضعة فى التكوينات الطرفية . وهى لهذا السبب تسهم ايضــا فى تحديد احتمالات نجاح حركات الاحتجاج الجمــاعى فى تحقيق تطلعات اعضائها الى حياة لائقة .

وأخيرا فمن المهم الاشارة الى أن انقسام العالم بين تكوينات مركزية صناعية وتكوينات طرفية تنتج وتصدر المواد الخام ، لم يعد ينطبق تمــاما على واقــع العــالم الذى نعيش فيه . فقد تقدمت عمليات التصنيع فى بعض التكوينات الطرفية منذ نهاية الحرب العالمية الثــانية ، وأصبح هناك عدد من البلدان فى العالم الثالث يطلق عليه البلدان شــبه المصــنعة semi- industiralized countries 'mأو بالتكوينات شبه الطرفية .sem i peripheral countriesمثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك . وقد تحقق جانب هام من التصنيع فى هــذه البلدان نتيجة الاستثمارات التى تقــوم بهــا الشركات دولية النشاط .

وقد اهتم عالم الاجتماع البرازيلى كاردوسو بتحليل هذا التوجه الجديد فى سياسات الشركات دولية النشاط التى اصبحت تهتم باقامة صــناعات تحــويلية فى بعض بلدان العالم الثالث ، بــل والمشــاركة فى اقــامة بعض الصناعات الثقيلة فيها ، وذلك بهدف خــدمة الأســواق

الجدول رقم (٨)

نسبة القادمين الجدد الى سوق العمل الذين وجدوا عمالة فى المؤسسات الصناعية الحديثة فى بعض البلدان النامية

البلد	السنة	اجمالى قوة العمل (١)	العــــاملون فى الصــــناعة التحويلية (٢)	نسبة ٢٪
الارجنتين	١٩٦٠	٧٤٢٤ ٥٢٤	١٣٧١ ٠٠٠	
	١٩٧٠	٩٠١١ ٤٥٠	١٥٤٠ ٠٠٠	
الزيادة		١٥٦٨ ٩٣٦	٦٩ ٤٠٠	٤٪
مصر	١٩٦٠	٧٤١٥ ٦٥٥	٣٢٥ ١٠٠	
	١٩٧٠	٨٥٠٣ ٩٣٢	٥٤٣ ٠٠٠	
الزيادة		١٠٨٨ ٢٧٧	٢١٧ ٩٠٠	٢٠٪
بيرو	١٩٦١	٣١٢٤ ٥٧٩	٢٢٨ ٣١٥	
	١٩٧٠	٤٢٦٨ ٧٠٠	٣٣١ ٢٢١	
الزيادة		١١٤٤ ١٢١	١٠٢ ٩٠٦	٨,٩٪

الداخلية فى هذه البلدان . ومن ثم فقد غدا من مصلحة هذه الشركات كذلك ، تحقيق قدر من الرخاء فى هذه البلدان لتوسيع نطاق السوق أمام منتجاتها .

وقد ذكر فرناندو هنريك كاردوسو Fernando Henrique cardoso ان هذا التوجه الجديد ، يتميز بضآلة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى البلدان التابعة ، وذلك بالمقارنة بالفترات السابقة التى كانت رؤوس الأموال تتجه فيها الى قطاع الانتاج الأولى . ويفسر ذلك بأن الشركات دولية النشاط ، أصبحت تهتم باشراك رؤوس الأموال المحلية العامة والخاصة معها فى مشروعاتها ، كما انها تعتمد كذلك فى تمويل عملياتها على ماتحصل عليه من قروض من المصارف المحلية .

وتؤدى هذه الصورة من المشاركة بين رؤوس الأموال الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية الخاصة والعامة ، الى زيادة فى القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطنى بل والى نمو القطاع الصناعى فيه على نحو مؤثر ، الا انه تترتب عليها كذلك نتائج اقتصادية واجتماعية هامة .

فمن الناحية الاقتصادية ، يقترن هذا التوجه الجديد بزيادة مدفوعات البلدان النامية فى صورة أرباح وفوائد وعوائد على رأس المال الأجنبى ورسوم استيراد تكنولوجيا — وقد تفوق هذه المدفوعات قيمة الاستثمار الأجنبى الذى ادخل فى البداية . وربما يترتب على ذلك من وجهة نظره ، ان تتحول البلدان النامية الى مصدر مضطر لرأس المال .

ومن الناحية الاجتماعية ، يؤدى هذا التوجه الجديد الى وجود قطاعين متميزين فى التكوينات الطرفية : أولهما قطاع المشاركة الأجنبية ، ويتميز بمستوى دخول عالية تتمتع بها قطاعات هامة فى جهاز الدولة ومن الراسمالية المحلية وكذلك من بين المهنيين والعمال المهرة خصوصا . وتسود فى هذا القطاع مجموعة من القيم والاتجاهات التى تجند جميعها ليس فقط الارتباط بالمراكز الصناعية الخارجية ، وانما تقلد ايضا ثقافتها وانماطها السلوكية . ورغم ان هذا القطاع قد كون كبيرا نسبيا ، الا انه يشمل دائما اقلية من المواطنين وذلك بحكم التكنولوجيا المتبعة فيه واعتماده على مستوى دخول مرتفع كسبب لوجوده . واصحاب هذه الدخول هم دائما شريحة ضيقة فى البلدان التابعة . والى جانب هذا القطاع ، يوجد قطاع وطنى يتميز بمستوى تكنولوجيا متخلف نسبيا ومستويات دخول منخفضة . الا ان هذه الثنائية فى البنيتين الاقتصادية والاجتماعية للبلدان ، هى ثنائية ظاهرية فقط . فهناك علاقات وثيقة تربط القطاعين فوجود القطاع الثانى بمستويات الدخول المنخفضة فيه يشكل لقطاع المشاركة الأجنبية مصدرا للأيدى العاملة والموارد الخام الرخيصة . وهو يمثل قيدا كذلك على نمو حركات الاحتجاج فى القطاع الأول . فلا يمكن للعاملين فيه المبالغة فى مطالبهم الخاصة بأجورهم وأحوال عملهم ، لأنهم يعلمون ان هناك اعدادا كبيرة على تقبل اداء نفس اعمالهم ربما بربع اجورهم . على الرغم من أن هذه الأجور المرتفعة فى قطاع المشاركة الأجنبية ، قد تكون اقل كثيرا مستوى الدخول الحقيقية للعاملين فى البلدان الصناعية المتقدمة . ومن ناحية ثانية فان وجود قطاع المشاركة الأجنبية هو عامل أمان اجتماعى وسياسى . فالعناصر الطموحة فى القطاع الوطنى سوف تركز كل آمالها على ان تجد لنفسها مركزا متواضعا فى قطاع المشاركة الأجنبية ، بدلا من أن تتأمل فى هذه البنية الاقتصادية والاجتماعية المشوهة التى يؤدى اليها هذا النمط من تقسيم العمل على المستوى الداخلى والذى يعكس تقسيما آخر للعمل على الصعيد الدولى ، ويصف كاردوسو القطاع الوطنى فى علاقته بقطاع المشاركة الأجنبية على ان يصبح بمثابة مستعمرة داخلية لهذا القطاع الثانى



هل يوجد قانون دولى للتنمية ؟

د . حسن نافعة

حين نتحدث عن القانون المحلى اى القانون المطبق داخل وحدة سياسية معينة ، فاننا نعنى به مجموعة القواعد التى تنظم علاقات الافراد وتضبط سلوكهم وايقاع حياتهم فى المجتمع الذى يعيشون فيه . وحين نتحدث عن القانون الدولى ، فاننا نعنى به مجموعة القواعد التى تنظم علاقة الدول بعضها ببعض وهكذا فسواء تعلق الامر بالقانون المحلى او بالقانون الدولى ، فنحن امام ظاهرة اجتماعية ، هى ككل الظواهر الاجتماعية ، ظاهرة ديناميكية وليست ظاهرة استاتيكية فكما يتغير القانون المحلى بفعلى ديناميكية الحركة الاجتماعية للافراد ، كذلك يتغير القانون الدولي بفعل ديناميكية الحركة الاجتماعية للدول داخل المجتمع الدولي .

وتثير فكرة القانون مشكلتين : الأولى خاصة بتشكله وبلورته ، اى بالكيفية التي يتم بها سن القواعد القانونية ، والثانية خاصة بتطبيق هذه القواعد وتختلف قواعد القانون الداخلي عن قواعد القانون الدولي ، اختلافا جوهريا فيما يتعلق بهاتين القضيتين . فالقانون الداخلى يصاغ طبقا للقواعد المحددة لذلك فى دستور كل دولة ، ومن خلال مؤسسات دستورية تختلف اشكالها ، ودقة تحديد اختصاصاتها ، وطريقة عملها ، باختلاف الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول ويتعين على الافراد داخل الدولة مراعاة هذه القواعد فى علاقاتهم الاجتماعية وفى حالة النزاع يلجأ الافراد الى جهات الاختصاص - وهى جهات قضائية فى العادة - لكى تفصل فى هذا النزاع . فاذا ما فصلت وجب على الافراد الانصياع لحكمها .. وفى حالة مخالفة الحكم ، يتعرض مرتكب المخالفة للعقاب المنصوص عليه فى القواعد القانونية وتملك الدولة من ادوات القمع ، ما يمكنها من حمل مواطنيها على مراعاة تلك القواعد والانصياع لها . ونظرا لان مجتمع الدول لم يصل بعد الى نفس درجة الرقى والتنظيم التى تتمتع بها الدول القومية داخل حدودها ، فانه يلاحظ حتى الان غياب سلطة عليا فوق الدول تملك من وسائل القوة ما يمكنها من حمل الدول على الانصياع لارادتها - وقد انعكس هذا على طريقة صياغة القواعد المنظمة لعلاقة الدول فيما بينها ، وايضا على كيفية تطبيق هذه القواعد فالدول هى التى تخلق القواعد التى تنظم علاقتها بمحض ارادتها ، وعلى اساس من السيادة والمساواة فيما بينها كما ان تطبيق هذه القواعد يتوقف ايضا فى التحليل النهائى على ارادة الدول نفسها . ومن هنا نجد ان بعض فقهاء القانون يترددون حتى فى اضفاء صفة القانون على القواعد المنظمة لعلاقات الدول بعضها ببعض نظرا لغياب عنصر هام ملازم لوجود القانون وهو عنصر السلطة القادرة على حماية تطبيقه ، ورغم ان المجتمع الدولى قد خطا خطوات كبيرة على طريق التنظيم وذلك بقيام منظمات دولية عديدة تشكل نواة لمجتمع منظم الا ان درجة التنظيم لم تصل بعد الى كشلها الامثل . وتشوب التنظيم الدولى الراهن ، اوجه قصور عديدة ، ليس هنا مجال الخوض فيها ، ولكننا سوف نشير الى بعض منها مما يتصل بموضوع هذا البحث .

بعد هذه الملاحظات المبدئية حول طبيعة القانون الدولي والفرق بينه وبين القانون المحلى ، سوف نحاول فى هذا البحث المبسط ، الاجابة عن السؤال المطروح فى عنوانه . فنوضح اولا ما اذا كان موضوع التنمية يمثل قضية دولية ام انها قضية من قضايا العمل الداخلى لاشأن للقانون الدولى بها . فاذا ما انتهينا من هذه

النقطة ، بحثنا فى مفاهيم القانون الدولى الاساسية ، وكيف ان مشكلات التنمية فى العالم الثالث ، قد فرضت على القانون الدولى تحديا جديدا سواء فيما يتعلق بتطوير هذه المفاهيم نفسها او بطريقة صياغة وبلورة قواعد القانون الدولى ذات الصلة بقضايا التنمية واخيرا نعالج باختصار اتجاهات وافاق هذا التطور .

اولا : قضية التنمية قضية دولية ام قضية محلية ؟

يرتكز القانون الدولى التقليدى على مبدأ اساسى هو مبدأ المساواة السيادية فالدول من وجهة نظر القانون الدولى ، هى وحدات مستقلة ذات سيادة تتعامل مع بعضها بعضا على قدم المساواة ، وذلك بصرف النظر عن التفاوت فى حجمها او تعداد سكانها او درجة تقدمها الاقتصادى او التكنولوجى او العسكرى ، ولا يحق لاى منها ان تتدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى .

وفى هذا الاطار تعتبر عملية التنمية من وجهة النظر القانونية ، وبصرف النظر عن مفهوم التنمية من حيث ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هى مسئولية سيادية للدول اى انها من قبيل الاختصاصات الداخلية للدول فحين نتحدث عن التنمية فى دولة معينة ، فان السلطات الشرعية القائمة على امر هذه الدولة ، هى التى تحدد الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التى ترتكز عليها عملية التنمية ، كما تحدد اهدافها وتقوم بحشد وتعبئة الموارد البشرية والطبيعية اللازمة لتحقيق تلك الاهداف وذلك فى استقلال كامل وبدون تدخل من جانب الدول الاخرى وبهذا المعنى تعتبر التنمية عملا من اعمال القانون الداخلى لا علاقة للقانون الدولى بها .

وتقوم هذه النظرة على فرضية ضمنية مؤداها ، ان كل دولة يمكنها ان تصوغ سياساتها الداخلية بما فى ذلك سياستها التنموية بالطبع فى استقلال تام وبمعزل عن اية تأثيرات خارجية وهى فرضية خاطئة اثبت علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع بعدها عن الواقع تماما وقد اثبتت العديد من الدراسات ، ان خطط التنمية فى دول العالم الثالث ، قد تعثرت لاسباب يتعلق بعضها بالسياسات المحلية نفسها ، وبعضها الاخر لاعتبارات خارجية ، لا دخل للاوضاع الداخلية فيها ، ولا قدرة للسلطة السياسية الوطنية على السيطرة عليها لانها اسباب تتعلق بهيكل الاقتصاد العالمى نفسه والتقسيم الدولى للعمل . وقد اتضح من خلال تجارب التنمية فى دول العالم الثالث ، ان قدرة هذه الدول على ترتيب اوضاعها الداخلية ، وعلى تحقيق الحد الامثل للانطلاق الاقتصادى هى مسائل محكومة الى حد كبير ، بهيكل الاقتصاد العالمى ، وبالتقسيم الدولى للعمل فخلال الحقبة الاستعمارية ، التى شهدت ايضا وفى الوقت نفسه ، ازدهار النظام الرأسمالى ، جرى تقسيم العمل الدولى بشكل يضمن تدفق المواد الاولية باسعار بخسة على المراكز الصناعية – واغتنت الدول المتقدمة « مركز الاقتصاد العالمى » على حساب العالم الثالث الذى اصبح يشكل اطرافا متخلفة تدور فى فلك المركز ، وترتبط به بعلاقات تبعية هيكلية . واصبح المركز هو المستهلك الاكبر للمواد الاولية ومصنعها والمسيطر على مراكز توزيعها والمهيمن على اسرار العلم والتكنولوجيا ، والمالك لبيوت المال والخبرة والمصارف العالمية وفى هذا الاطار اتضحت استحالة تحقيق التنمية فى دول العالم الثالث اعتمادا على مواردها الذاتية البحتة – وهى موارد لا تستطيع فى الواقع السيطرة عليها سيطرة كاملة واستغلالها لحسابها الخاص – وانها فى حاجة ماسة الى الخارج سواء لاستيراد رأس المال او التكنولوجيا والخبرة الفنية او العدد والالات او المنتجات المصنعة او حتى لتسويق منتجاتها الاولية وهكذا وجدت دول العالم الثالث نفسها ، فى وضع لا يسمح لها بالعزلة حتى لو ارادت ذلك ولم يكن امامها من خيار ، سوى التعامل مع المراكز الصناعية المتقدمة للحصول على احتياجاتها المتعددة لدفع عجلة التنمية .

وقد فرض هذا الوضع تحديا خطيرا امام القانون الدولى ، ذلك ان استمرار العلاقات الدولية ارتكازا على قواعد القانون الدولى التقليدى ، وهى قواعد صاغتها حفنة من الدول الاوربية ، وعكست ايديولوجية النظام الرأسمالى القائمة على الليبرالية الاقتصادية ، كانت تعنى فى الواقع ، اضفاء طابع الشرعية الدولية على علاقات التبعية بما تتضمن من علاقات اقتصادية غير متكافئة . كما كان يعنى هذا ، تكريسا لهياكل النظام العالمى القديم الذى تم ارساء دعائمه فى الحقبة الاستعمارية بما انطوت عليه من ابشع انواع النهب الاستعمارى لموارد العالم الثالث . كان من الطبيعى اذن ان تواكب دعوة دول العالم الثالث ، الى تعديل هياكل النظام الاقتصادى العالمى القائم ، بما يتواءم مع !٩٤٠متطلبات التنمية التى يتطلع اليها ، دعوة مماثلة لتعديل القواعد التى تحكم العلاقات الدولية ، اى دعوة الى اقامة نظام قانونى دولى جديد ، تشارك هى فى وضعه وبلورته ، ويأخذ فى اعتباره مصالحها الخاصة ليحل محل النظام القانونى التقليدى الذى وضع فى غيبة العالم الثالث ، وضد مصالحه ايضا على النحو الذى سنشير اليه .

وهكذا فرضت قضايا التنمية فى العالم الثالث نفسها ، باعتبارها قضية تهم المجتمع الدولى باسره ، وذلك من خلال الابعاد التالية :

اولا : بعد المسئولية الدولية المترتبة على وجود هوة سحيقة تفصل العالم الغنى المتقدم عن العالم الفقير المتخلف ، والتى تزداد اتساعا يوما بعد يوم اذ تشكل

هذه الهوة ، خطرا مباشرا على السلم والامن الدوليين ، خصوصا وان العالم المتخلف ، يمثل اكثر من ثلثى سكان العالم وهذه المشكلة تطرح التناقض الاجتماعى على المستوى الدولى بشكل ينذر بالخطر ، ويفرض على المجتمع الدولى مسئولية جماعية لاستئصال جذوره .

ثانيا : البعد المتمثل فى التناقض بين مفهوم السيادة من حيث الشكل ومن حيث المضمون فالسيادة الحقيقية تنتفى فى ظل وجود اشكال للتبعية وبالتالى يصبح من مهام القانون الدولى الاساسية العمل على تضييق الهوة بين السيادة من حيث الشكل ومن حيث الواقع ولا يستطيع القانون الدولى الاضطلاع بهذه المهمة ، دون ان يأخذ فى اعتباره الابعاد الاقتصادية للعلاقات الدولى .

ثالثا : البعد الديمقاطى للعلاقات الدولية . ففكرة القانون ذاتها لاتوجد فى مجتمع تسوده الفوضى والقانون فكرة لصيقة بالنظام او التنظيم بما يتطلبه ذلك من ضرورة خلق مؤسسات تصاغ القواعد القانونية من خلالها ومن هذا المنطلق لايمكن تصور احراز تقدم حقيقى على صعيد القانون الدولى دون ارساء اسس ديمقراطية للمجتمع الدولى ــ ومن الواضح ان قضايا التنمية فرضت نفسها كاحدى القضايا الدولية الاساسية من خلال التقدم الذى تم احرازه على صعيد التنظيم الدولى وتطور المنظمات الدولية فقد غابت قضية التنمية فى وقت اتسم فيه النظام الدولى بالاوليجارشية ، ولم تطرح نفسها فى الواقع الا من خلال المنظمات الدولية ذات الطابع الديمقراطية فقضية التنمية اذن ، هى قضية الديمقراطية فى المجتمع الدولى لانها قضية الاغلبية الفقيرة فى مواجهة الاقلية الغنية .

من خلال هذه الابعاد الثلاثة ، طرحت قضية التنمية فى العالم الثالث نفسها على المجتمع الدولى ، كقضية دولية وباتت تمثل موضوعا اساسيا من موضوعات القانون الدولى وافرزت مايسمى بالقانون الدولى للتنمية ، وهو قانون لايزال فى طور التخلق لم ينضج بعد على النحو الذى سنوضحه .

واذا كان القانون الدولى التقليدى لم يهتم مطلقا بقضية التنمية فان ذلك يعود الى عدة اسباب منها ان اصحاب المصلحة فيها ، وهم دول العالم الثالث ، كانت خاضعة خضوعا مباشرا للاستعمار ، ولم تكن قد حصلت بعد على استقلالها ، وبالتالى فقد كانت غائبة بشكل يكاد يكون تاما عن المسرح الدولى ولم تشارك فى العلاقات الدولية كطرف مستقل ومؤثر فيها ، اى كطرف منشأ للقواعد القانونية الدولية ، هذا بالاضافة الى ان معدلات التنمية زادت بعد الحرب العالمية الثانية بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ الانسانى ، كنتيجة للتراكم الرأسمالى والتكنولوجى فى الدول المتقدمة .

وكانت هذه المعدلات قبل ذلك ، على درجة من البطء بحيث طمست الى حد كبير مشكلة الفوارق وعدم التكافؤ فى معدلات التنمية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وقد طرحت مشكلة عدم التكافؤ فى التنمية نفسها حينما بدأت معدلات النمو فى الدول المتقدمة تؤدى الى الاتساع السريع جدا فى الهوة التى تفصل بينها وبين الدول المتقدمة بشكل واضح وحاسم ، وخلال فترة زمنية قصيرة يمكن لجيل واحد ان يلمس اثارها الخطيرة .

وهكذا توافق الوعى المتزايد بعدم التكافؤ فى التنمية ، مع بداية المشاركة الدولية للعالم الفقير ، على تجسيم القضية وبروزها كاحدى اخطر القضايا الدولية المعاصرة مما ادى الى زعزعة مفاهيم القانون الدولى التقليدية وبروز مفاهيم جديدة .

ثانيا : تطور المفاهيم التقليدية :

ارتكز التعامل الدولى فى القانون الدولى التقليدى ، على قاعدتين اساسيتين هما : قاعدة السيادة ، وقاعدة المساواة . وسيادة الدولة تعنى انها وحدة سياسية مستقل الارادة ولا تمتثل فى تعاملها الدولى لغير ارادتها الحرة ، فلا توجد ارادة تعلو على ارادتها ، كما ان التزامها بقواعد معينة تحكم سلوكها الدولى ، يكون نابعا اساسا من موافقتها الذاتية الصريحة او الضمنية على هذه القواعد فالحد من حريتها فى التصرف هو عمل ارادى بحت وتقييد ذاتى Auto - Limitation لا تفرضه عليها ارادة سياسية اعلى اما قاعدة المساواة ، فهى تعنى ان الدول بصرف النظر عن اختلاف احجامها وقوتها النسبية هى دول تتساوى امام القانون .

وقد استمدت فكرة المساواة بين الدول مصادرها الفلسفية من المدرسة الطبيعية التى اعتبرت ان المساواة هى صفة لصيقة بالفرد ، وقياسا فهى صفة لصيقة بالامة . كما استمدت مصادرها القانونية من فكرة السيادة فالمساواة هى نتيجة منطقية لفكرة السيادة لانه اذا اعتبرنا ان الدولة فى مجتمع الدول هى وحدة ذات سيادة ترتب على ذلك منطقيا ، ان تتساوى جميع الدول امام القانون الذى ينظم علاقة هذه الدول بعضها ببعض .

ولكن سوف يكون خطأ فادحا ، الاعتقاد بان القانون الدولى قد سلم دفعه واحدة بفكرة السيادة والمساواة بين الدول جميعا .. فحتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كانت السيادة والمساواة مقصورتان على عدد محدد من الدول . وحتى ذلك الوقت ، كان لايزال هناك فقهاء تقليديون من امثال لورمية Pillet- Lorimer وغيرهم يفرقوم بين الجنس البشرى l humanite cuilicee والجنس البشرى

غير المتحضر L humanite Sauvage hm hgfvfvx barbareوقصر هؤلاء فكرة السيادة على المجتمعات الاولى دون الثانية ومن الواضح انه يوجد بعض الربط هنا بين مفهوم التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى كأن يختلط عادة فى الاذهان فى تلك الوقت بمفهوم الحضارة وبين مفهوم المساواة فالدول المتقدمة فقط هى التى تتمتع بمزايا التعامل الدولى على قدم المساواة ، وهى التى تشارك على هذا الاساس فى صياغة القانون الدولى اما الدول الاخرى فقد استبعدت من نطاق القانون الدولى ، صياغة او تطبيقا . وقد اقتصرت هذه الحقوق فى الواقع على الدول الاوربية ومن هنا استباحت هذه الاخيرة لنفسها حق استعمار الدول الاخرى والتدخل فى شئونها الداخلية دون ان تقع فى نطاق الحظر الذى يفرضه القانون الدولى المرتكز على مبدأى السيادة والمساواة ، والذى يعنى التزام كل دولة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى وهكذا استبيح فى الماضى حق نهب ثروات ما يسمى الان بالعالم الثالث مما ساعد فى تدعيم تخلفه ودون ان يمثل ذلك خرقا حتى على المستوى النظرى لمبادىء القانون الدولى العام السائدة فى تلك الوقت .

وقد ادت الصراعات الاوربية فيما بينها من ناحية واشتداد حركات التحرر الوطنى المطالبة بالاستقلال من ناحية اخرى الى فرض حق الشعوب فى تقرير مصيرها كاحد مبادىء القانون الدولى العام وبحصول المستعمرات القديمة على استقلالها كان من الطبيعى ان تقبل هذه الدول فى اطار المجموعة الدولية ، استنادا الى نفس المبادىء التى استنتها الدول الاوربية لنفسها لتنظيم العلاقة فيما بينها كما كان من الطبيعى ان تتمسك دول العالم الثالث بمبدأ السيادة كركيزة تعتمد عليها لحماية حقوقها الاساسية المتعلقة بشعبها وارضها وكيانها وكسلاح تشهره فى وجه التدخل فى شئونها الداخلية .

وتدريجيا بدأت مشكلة عدم التكافؤ التى تميز العلاقات الدولية تطفو على السطح وتبرز كقضية حيوية من قضايا العلاقات الدولية واصبح القانون الدولى مطالبا بحل التناقض القائم بين المساواة من حيث الشكل والمساواة من حيث الواقع .

والحقيقة ان مشكلة عدم التكافؤ فى العلاقات الدولية لها جانبان كما يوضح الاستاذ فلورى . Floryفهناك عدم التكافؤ فى القوة Inegalite De Puissance وهناك عدم التكافؤ فى التنمية Ineglite De Developpementولم تبرز مشكلة عدم التكافؤ فى القوة على ساحة القانون الدولى لان ايا من الدول الاوربية التى سيطرت على العالم حتى منتصف القرن العشرين لم يكن لها تفوق حاسم ونهائى ودائم بل كان هذا التفوق نسبيا ومرحليا كما كان يمكن علاج هذا النوع من عدم التكافؤ من خلال سياسة التوازن والتحالفات وفى مواجهة الخلل الواضح فى العلاقات الدولية الناشىء من عدم التكافؤ فى القوة احتفظ مفهوم المساواة القانونية المرتكز على البعد السياسى والقانونى للسيادة باهميته الحاسمة . ولم تشكك دول العالم الثالث الصغيرة التى بدأت تشارك بفاعلية فى العلاقات الدولية فى هذا المفهوم ابدا لانه كان السلاح الحاسم والاداة القانونية الضرورية نظريا لحماية الضعيف من سطوة القوى ولكن اعتبرته سلاح حماية وليس سلاح علاج للخلل .

والواقع انه من الصعب علاج مشكلة عدم التكافؤ فى القوة نظرا لتدخل عوامل طبيعية لا يمكن السيطرة عليها اسهمت فى وجود عدم التكافؤ هذا فالمساحة وتعداد السكان والثروات الطبيعية كلها عوامل تسهم فى تشكيل قوة الدولة ، وهى تختلف اختلافا كبيرا من دولة الى اخرى ومن ثم يصعب بل قد يستحيل التدخل لعلاج هذا الخلل .

غير ان عدم التكافؤ فى التنمية هو خلل من طبيعة اخرى وقد اسهمت اعتبارات تاريخية وليست طبيعية فى خلقه وتدعيمه وادى الى عجز عدد كبير من الدول عن القدرة على التصدى لمشاكل شعوبها الصحية والتعليمية والغذائية : الخ وهذا الخلل يمكن التصدى لعلاجه . فكما ان الاختلافات بين معدلات التنمية داخل اقاليم الدولة الواحدة وكذلك التفاوت فى توزيع الدخول والثروات بين مواطنى الدولة الواحدة يمكن التصدى له وعلاجه من خلال التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، فان الوسيلة نفسها يمكن ان تتم على مستوى المجتمع الدولى فالمطلوب اذن هو وضع تشريعات اقتصادية واجتماعية دولية تعالج مشكلة عدم التكافؤ فى التنمية والتى ادت الى تركز الغنى والتقدم فى شمال العالم وتركز الفقر والتخلف فى جنوبه بحيث تضمن هذه التشريعات القضاء على المجاعة فى العالم وتحقيق مستوى معيشى معقول يكفل مواجهة الاحتياجات الاساسية للافراد فى جميع دول العالم .

ومن هذه الزاوية بدت قاعدة المساواة فى المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول تقف كحجر عثرة فى طريق وضع تشريعات اقتصادية واجتماعية دولية لمعالجة قضية عدم التكافؤ فى التنمية ولهذا بدأ هجوم ضار عليها تركز على مبدأ عدم التمييز .

Leprinncipe de non Discrimination فى المعاملات التجارية والاقتصادية بين الدول على اساس ان هذا المبدأ الذى يحقق نظريا فكرة المساواة بين الدول، يعنى فى الواقع استمرار تأكيد سيطرة الدول المتقدمة على الدول المتخلفة وتدعيم عدم التكافؤ فى التنمية وكما قال مندوب الهند فى مؤتمر الامم المتحدة الاول للتجارة والتنمية الذى عقد فى عام ١٩٦٤ انه ليس

من المساواة فى شىء ان نعامل على قدم المساواة اشياء هى نفسها غير متساوية واستنادا الى هذا طالبت دول العالم الثالث ، بمعاملات تفضيلية فى التجارة الدولية تكون اكثر مواءمة لمقابلة احتياجات التنمية العاجلة وتؤدى الى استقرار خطط التنمية فيها . وقد ادى هذا الى ظهور ما يسمى بمبدأ عدم المساواة التعويضية Linegalite Compensatrice والتخلى عن فكرة المساواة المطلقة فى المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الدول ووضع نظام للمعاملات التفضيلية Systeme Des preferences لمنتجات دول العالم الثالث ويعنى هذا حق حصول الدول النامية على مزايا خاصة فى التجارة الدولية دون اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل حسب التقاليد والقواعد التى سادت التجارة العالمية واقرتها منظمة الجات

وقد ادى هذا بدوره الى ازدواجية فى القواعد القانونية Guidiyues Dualite Des Normes بل الى تعدد القواعد القانونية Pluralite Des Novmes Guviyiyues الواجبة التطبيق على الدول فقد اتضح من خلال المناقشات التى دارت فى الامم المتحدة ، ان مصالح دول العالم الثالث نفسها متفاوتة وانه ليس من العدل معاملتهم جميعا على قدم المساواة خصوصا عندما فشلت جميع المحاولات لوضع معايير معينة يمكن الاستناد اليها فى تحديد الدول النامية وهو ما ادى الى قبول فكرة الاختيارى الذاتى Auto - Selection بمعنى ان الدولة هى التى تحدد بنفسها ما اذا كانت تنتمى للعالمى الثالث ام لا فظهرت مجموعات متميزة داخل تجمع العالم الثالث تطالب كل منها بمعاملات تفضيلية خاصة منها مجموعة الدول الاكثر تخلفا Les fays Les Pgus Defavor-ises او مجموعة الدول الاكثر تضررا بالازمة البترولية والدول التى ليس لها ساحل .. الخ وهكذا تعددت القواعد القانونية الواجبة التطبيق على الدول حسب وضع كل دولة او ظروفها الخاصة وهو ما ادى الى ظهور ما يسميه بعضهم بالقانون الظرفى ، او قانون الحالة Droit Situationel واعتقد اخرون ان من شأن تطور هذا الاتجاه ان يؤدى الى نسف ركن العمومية وهى اهم ما يميز القاعدة القانونية .

وقد ابرز بعضهم هذا التطور باعتباره متناقضا مع مفهومى السيادة والمساواة التى يرتكز عليهما صرح القانون الدولى كله . والواقع ان هذا التطور الجديد فى مفاهيم القانون الدولى ، لا يتناقض مطلقا مع مفهوم السيادة فمفهوم عدم المساواة التعويضية مثلا ، هو اداة من ادوات العمل على تحقيق التكافؤ فى التنمية ومن ثم تدعيم فكرة السيادة والاستقلال ونقلهما من نطاق الفكرة النظرية المجردة الى نطاق الواقع الملموس .. ويوضح ولنجانج فريد مان . W Friedmann بحق انه وان كانت المساواة السيادية بين الدول هى حجر الاساس فى القانون الدولى فان الحقائق الاساسية للواقع تخالف ذلك تماما وعلى هذا فان اى نظام قانون لا يدخل فى اعتباره حقائق هذا الواقع ، سوف ينتهى بعدم تقريره ، وربما نسفه من اساسه ويضيف ان السؤال المطروح هو معرفة الى اى مدى يستطيع القانون الدولى ان ينجح فى اقامة التوازن بين المساواة القانونية على المستوى النظرى ، وعدم المساواة الفعلية الناتجة عن اختلاف القوة .

ثالثا : تطور المصادر التقليدية :

من المهم ونحن نناقش ابعاد التنمية فى مفهوم القانون الدولى ، ان نناقش بعض جوانب الجدل المثارة حول مصادر القانون الدولى التقليدى لانها تتعلق وترتبط بقضية الديمقراطية فى المجتمع الدولى .

من المعروف ان مصادر القانون الدولى التقليدى الاساسية هى العرف الدولى La Coutume interuetionile والمعاهدات الدولية Les Trates intevnetionaux وقد كان العرف هو المصدر الاساسى فى القانون الدولى والقاعدة العرفية هى قاعدة غير مكتوبة وهى تنشأ نتيجة لتواتر سلوك الدول على التصرف بشكل معين سواء بالقبول العلنى الصريح بوجود مثل هذه القاعدة واحترامها او بمجرد الافصاح عن عدم رفضها لهذه القاعدة وتشير الدراسات التاريخية للقانون الدولى الى ان المصدر الاساسى لنشوء وتطور القواعد العرفية كان الدول الاوربية دون غيرها فقد نشأت قواعد القانون الدولى العرفية تحت ضغط مطالبها واحتياجاتها ومصالحها الخاصة . كما تشير نفس الدراسات الى ان هذه القواعد العرفية لم تكن فى الاصل اكثر من مجرد قرارات سياسية اتخذتها القوى العظمى ثم فقدت تلك القارات تدريجا عن طريق تواتر العمل بها وتطبيقها طابعها الشخصى والسياسى ولبست بذلك رداء التكون العرفى وهكذا تبدو القواعد العرفية معيبة بسبب غياب البعد الديمقراطى فى طريقة تشكلها وصياغتها وايضا بسبب ضيق نطاقها واستجابة مضمونها لمصالح الدول الكبرى وكما يقول محمد بجارى فان هذه القواعد لم تكن اكثر من استجابة للالتزامات التى فرضها الحد الادنى فحرية البحار مثلا كانت استجابة لاحتياجات الملاحة البحرية للدول الكبرى والمتقدمة ولم تأخذ فى اعتبارها مطلقا مصالح الدول الاخرى .

وقد تعرض عدد من هذه القواعد العرفية لهجوم مكثف حتى من قبل ظهور دول العالم الثالث على المسرح الدولى . فقد هاجمتها الدول الاشتراكية ورفضت الالتزام بها ثم ازداد الهجوم حدة بعد تلك من جانب العالم الثالث لكن دول العالم الثالث لا تستهويها فكرة التشكيك المنظم فى قواعد القانون الدولى العرفية

أو رفضها برمتها وإنما اقتصر هذا الرفض كما يقـول ميلان شـــــاهوفيك Milan Shahavic على « الاعتراض على القيمة الالزامية للقـواعد والمبـادىء العرفية التـى تعبـر عن عدم التـكافؤ فى العـلاقات الدولية » وينصب هذا الاعتراض على جوانب كثيرة من أهمها مجموعة القواعد المتعلقـة بـالحقوق المكتسبة والميراث الدولى مايتعلق بها من قضايا كحق التأميم أو التعويض وخلافه ويعتـرض بعضـهم ومنهـم محمـد بـدجارى على القيمـة الالزامية للقـواعد العـرفية فى القانون الدولى ، ويتساءل كيف تصبح هـذه القـواعد ملزمة للدول حديثة الاستقلال وهى التى لم تشـارك فى صياغتها فى الوقت الذى أصبحت فيه هـذه القـواعد متناقضة لمصالحها وعلى أية حـال ، فإن الدول النامية صاحبة المصلحة الأساسية فى تطوير القانون الدولى بما يتمشى مع احتياجاتها الخـاصة للتنمية لاتسـتطيع أن تعتمد على العرف الدولى كمصدر أساسى مـن مصـادر القانون الدولى فلكى يتم تشكل العرفية لابـد مـن انقضاء فترة زمنية معينة وهو مالا يتلاءم مـع المرحلة الراهنة من مراحل تطور العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن ناحية أخرى فقد قضت محكمة العدل الدولية بـأن على الطرف الذى يدعى بوجود قاعدة عرفية فى القانون الدولى أن يثبت أن هذه القاعدة قـد أصـبحت ملزمـة بالنسبة للطرف المدعى عليه . ويعد هـذا قيدا اضـافيا يحد من إمكانية الاعتماد على القاعدة العرفية كمصـدر من مصادر القانون الدولى للتنمية فى القواعد العـرفية تعتبر أكثر قـواعد القـانون الدولى جمـودا ولاتتمتـع بالمرونة اللازمة لتمكينها من مواجهة الظـروف الدولية المتغيرة .

أما المعاهدات الدولية فقد كانت ولا تزال مـن أهـم مصادر القانون وخصوصا المعاهدات الدولية المتعـددة الأطــــراف Les traites multilatéreux ولكن المشكلة أن المعـاهدات الدولية لاتلزم مـن حيث المبـدأ سوى الأطـراف المشـاركة فيهـا ولا تلزم الأطـراف الأخرى إلا فى حالات ضـيقة جـدا واسـتثنائية ويدعى بعضهم أن مشكلات التنمية فى العالم الثالث يمـكن أن تحل من خلال المعاهدات الدولية الثنائية اذ يمكن للدول الغنية أن تقـدم مسـاعدات فنية ومـالية عديدة للدول النامية من خلال معاهدات واتفـاقيات ثنائية للتعـاون ولكن معظم دارسى السياسة والاقتصاد وحتى القـانون يعترفون بأن مثل هذه المساعدات المقدمة من خلال هذا الاطار تتم وفقا لشروط سياسية تكون فى الغـالب غير مقبولة وتتـم فى إطـار المصـالح الاسـتراتيجية للدول المقدمة للمعونة كمـا أن هناك شـبه إجمـاع على أن اتفاقيات التعاون الثنائى والمعونة المقدمة مـن خـلالها تعتبر أداة من أدوات السياسة الخـارجية للدول الكبرى ولا يمكن أن تقدم إسهاما فعالا فى علاج الخلل الهيكلى للاقتصاد الدولى بـل إنهـا على العـكس تمثـل أداة سياسية من أدوات المحافظة على الأمر الواقع ولا تغير شيئا من علاقات التبعية التـى تـربط الدول المتخلفـة بالدول المتقدمة بل تزيدهـا سـوءا .

وتعتبـر المعـاهدات الدولية الجمـاعية أو المتعـددة الأطراف أداة هامة من أدوات تـطوير القـانون الدولى وتطويعه لصـالح قضـايا التنمية ويدل على ذلك مـاتم إحرازه من تقدم بشأن المفاوضات الجارية حـول تقنين قواعد القانون البحرى والجهود التى لاتزال دائرة وهى جهود خصبة ومثمرة لاستكمال عملية التقنين هذه بمـا يخدم مصالح المجتمع الدولى بأسره وعلى الرغم من أن الدول النامية لاتشكك فى قدرة مثل هذه المعـاهدات على تطوير القانون الدولى فى اتجـاه يخـدم مصـالح جميع الأطراف إلا أنها لاتنظـر اليهـا بـاعتبارهـا الوسـيلة الأساسية فالمعاهدات الدولية لاتعبر دائمـا عن وجـود الارادة الحـرة ويمـكن أن تتعـرض الدول الصـغرى لضغوط مختلفة سواء فى مرحلة صـياغتها أو لحملهـا على الانضمام اليها لكن الأهم مـن ذلك أن إجـراءات إتمامها معقدة وطويلة وتساور الدول النامية شـكوك فى إمكانية اتبـاع نفس الأسـلوب المسـتخدم فى تـطوير القانون الدولى البحرى لاقامة نطـاق اقتصـادى دولى جديد أو وضع قانون دولى للتنمية .

بقى لنا أن نناقش دور المنظمـات الدولية فى تـطوير القانون الدولى وما اذا كانت المنظمـات الدولية تعتبـر سـلطة تشريع دولية يمـكنها أن تسـهم فى خلق وبلورة قانون دولى للتنمية

رابعا : المنظمات الدولية سلطة تشريعية دولية ؟

لاينكر أحد دور المنظمـات الدولية فى تـطوير القـانون الدولى العام اذ تساعد هـذه المنظمـات التـى يجتمـع أعضاؤها بصفة دورية على إعادة النظـر فى القـوانين المنظمة للعلاقات الدولية كما تسـهم فى تقنين القـواعد العرفية وتنقيحها وترجمتها فى قواعد مكتوبة وهى مـن ناحية أخرى تسهم فى تطوير الممـارسات الدولية Les fratiques internationales وبـالتالى تسـهم بطريق غير مباشر فى خلق القواعد الـ[illegible] .

ويثير دور المنظمات الدولية وبالذات تلك ال[illegible]ـات ذات الصفة العالمية كالامـم المتحـد، والوكالات العـالمية المتخصصة المرتبطة بها فى هذا الصـدد جـدلا واسـعا لميحسم بعد ويفرق بعضهم بين دساتير هذه المنظمـات وهـى فى الواقـع معـاهدات دولية وبين القـرارات والتوصيات الصادرة عن تلك المنظمات وتعتبر دسـاتير هذه المنظمات باجماع الفقهاء قواعد أساسية من قواعد القانون الدولى بل هى تمثل فى قضية التسلسل الهرمى للقواعد la hierarchie des normes أهم قـواعد القانون الدولى وأرقـاها على الاطـلاق Jus cogen بمعنى أن القواعد والمبادىء التى تحتوى عليهـا هـذه

الدساتير تأتى فى القمة وتتصدر مركز الصدارة بالنسبة للقواعد الأخرى بحيث تبطل أية قواعد تأتى متعارضة معها حتى ولو تضمنتها معاهدة دولية أما قرارات هذه المنظمات وبصرف النظر عن المسميات التى تصدر بها سواء كانت فى شكل قرارات resolutions أو إعلانات déclarations أو مواثيق chartes الخ فانها لاتخرج من حيث طبيعتها القانونية عن كونها مجرد توصيات موجهة للدول الاعضاء ولا تمثل قواعد قانونية لها صفة الالزام غير أن بعض الفقهاء اكد على اهمية هذه القرارات خصوصا تلك التى تصدر بإجماع الأعضاء واعتبروا أن هذا النوع الأخير يمثل قواعد قانونية عليا cogens jus لا يقل مكانة عن دساتير المنظمات الدولية نفسها على اعتبار أن تلك القرارات الصادرة بالاجماع تعبر عن إرادة المجتمع الدولى بأسره .

وبصرف النظر عن الخلاف القانونى القائم حول هذا الموضوع فان دول العالم الثالث تنظر الى المنظمات الدولية العالمية على أنها الأداة المثلى لتطوير القانون الدولى فى إطار ما تطالب به من إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ومن هنا تأتى قرارات المنظمات الدولية باعتبارها تمثل فى هذا الاطار من جهة نظر العالم الثالث أهم مصادر القانون الدولى للتنمية ومن السهل التعرف على أسباب تفضيل دول العالم الثالث لهذا المصدر دون ماعداه من مصادر :

فاولا : تعتبر المنظمات الدولية الساحة التى تمارس فيها العلاقات الدولية بشكل ديمقراطى ومن ثم فإنها يجب أن تكون الأداة الرئيسية للتشريعات الدولية وحيث أن دول العالم الثالث تمثل الأغلبية العددية فى هذه المنظمات فمن البديهى أن تأتى قراراتها معبرة عن مصالحه ولا ضرر بالطبع فى هذا اذ من البديهى انه فى أى نظام ديمقراطى أن تأتى القرارات تعبيرا عن مصالح الأغلبية .

ثانيا : تتمتع قرارات المنظمات الدولية بالمرونة الكافية اللازمة لمواجهة ومواكبة التطورات السريعة المعاصرة وبالتالى فهى أنسب الأدوات لعلاج مايستجد من مشاكل وهى عديدة اذ يمكن بسهولة إدراج مايستجد من قضايا فى جداول أعمال تلك المنظمات ومناقشتها ثم التصويت على مشروعات القرارات المقدمة بشأنها .

غير أن الدول المتقدمة والتى تملك منفردة سلطة اتخاذ القرار الفعلى المؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال سيطرتها على معظم أدوات الانتاج فى العالم ترفض تقيد حرية حركتها من خلال المنظمات الدولية وبالتالى فإن الدول المتقدمة ترفض اعتبار المنظمات الدولية سلطة تشريع دولية كما ترفض اعتبار مايصدر عن هذه المنظمات خصوصا تلك التى تصدر فى شكل قرارات وتوصيات ، من قبيل القواعد القانونية الملزمة ولهذا تواجه المنظمات الدولية حملة ضارية من جانب الدول المتقدمة خصوصا الدول الرأسمالية على أساس أن هناك اغلبية اتوماتيكية La manjorité automatique غير مؤهلة تسيطر على ميكانيزم اتخاذ القرار وهى حملة تنم عن موقف عنصرى متعصب ولا تستند على اية براهين أو دعائم قانونية فالواقع انه لاتوجد الآن اغلبية اكثر « اتوماتيكية » مما كانت عليه . كل ماحدث أن الاغلبية لم تعد هى نفس الاغلبية فعندما كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة والمعسكر الرأسمالى بصفة عامة يسيطران على الأغلبية فى الأمم المتحدة لم يتحدث أحد مطلقا من أغلبية اتوماتيكية ولكن تزايد عدد الدول النامية وانضمامها للمنظمات الدولية ثم تبنى هذه الدول من خلال التأثير الديناميكى لأيديولوجية عدم الانحياز وتبنيها لمواقف راديكالية خرجت بها من الطوق الاستعمارى أدى الى ظهور أغلبية تتمتع بدرجة عالية من التجانس فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية المطروحة على المنظمات الدولية وهكذا حلت أغلبية تطالب بتغيير الهياكل الاقتصادية المكسسة للتبعية محل الأغلبية القديمة الموالية للغرب التى كانت تعمل لحساب المحافظة على الأمر الواقع ومن هنا حقت اللعنة من وجهة نظر الغرب على المنظمات الدولية .

وتجدر بنا الاشارة الى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن دول العالم الثالث تسيطر على ميكانيزم اتخاذ القرار فى منظمات الأمم المتحدة كلها فهناك أجهزة تتمتع فيها الدول الكبرى بمزايا خاصة مثل مجلس الأمن الدولى الذى تتمتع فيه الدول الخمس الدائمة بحق الفيتو وهناك منظمات تابعة للأمم المتحدة لها نظام تصويتى بعيد كل البعد عن النظام الديمقراطى مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية التى أخذت بنظام التصويت الترجيحى الذى يعكس ثقل القوة الاقتصادية على ميكانيزم اتخاذ لقرارات بما مكن الدول الرأسمالية من السيطرة على قرارات تلك المنظمات وتتزعم الولايات المتحدة الحركة المطالبة بتعميم نظام التصويت الترجيحى داخل منظومة الأمم المتحدة كلها فى محاولة واضحة لاحتواء المنظمات الدولية تحت سيطرتها من جديد .

وتواجه المنظمات الدولية ضغطا من نوع آخر للحد من حرية المنظمات الدولية فى اتخاذ القرارات الهادفة الى تعديل النظام الاقتصادى القائم عن طريق الايحاء بأن المبالغة فى هذه القرارات التى سوف تبقى بلا فاعلية اذا مارفضتها الدول المتقدمة من شأنها أن تفضى بالمنظمات الدولية الى طريق مسدود وربما الى زعزعة الثقة بها ونسف وجودها ذاته ولهذا طالبت الدول المتقدمة بالتخلى عن نظام التصويت واحلاله بنظام الاتفاق العام Consensue ووافقت الدول النامية

على هذا الاتجاه وعيا منها بحدود الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية فى هذا الشأن وحتى لا تدفع الدول المتقدمة الى عرقلة جهود هذه المنظمات بما تملكه من وسائل الضغط الفعالة سواء بالتهديد بالامتناع عن دفع حصتها فى ميزانيات تلك المنظمات كما حدث بالنسبة لليونسكو عام ١٩٧٤ أو بالانسحاب من هذه المنظمات نهائيا كما حدث عام ١٩٧٦ عندما قررت الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من منظمة العمل الدولية ورغم موافقة الدول النامية على هذا الاتجاه خصوصا فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فان الدول المتقدمة كثيرا ما حاولت نسف مبدأ الاتفاق العام ايضا عن طريق فتح ثغرة تقلل بها من أهمية ماتم التوصل اليه من اتفاق وذلك بابداء عدد من التحفظات عادة ماتفرغ الاتفاق العام من مضمونه .

خامسا : التوجيهات الاساسية فى القانون الدولى للتنمية .

يمكن محاولة حصر العناصر المختلفة التى تدخل فى إطار ما يمكن تسميته بالقانون الدولى للتنمية droit international de developpement من خلال أعمال المنظمات الدولية المختلفة كالأمم المتحدة ، وكافة المنظمات الدولية المتخصصة ، مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو الخ .. وكذلك من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية الخاصة مثل مؤتمرات البحار والسكان .. الخ . فالتنمية عملية متعددة الأبعاد تدخل فى إطارها جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبالطبع فإننا لن نستطيع فى إطار هذا البحث المحدود ، أن نحاول الاحاطة بجميع هذه العناصر أو حصر القوانين الدولية ذات الصلة بقضايا التنمية وإنما سوف نقتصر هنا على الاشارة الى مضمون الاتجاهات والمبادىء العامة دون الدخول فى تفاصيل القواعد القانونية التي تحكمها .

وأول ما يثور فى هذا الصدد يدور حول ما اذا كانت تنمية دول العالم الثالث تشكل مسئولية دولية بالمعنى القانونى الدقيق وهذه قضية خلافية كبرى ، تدخل فيها الاعتبارات الأيديولوجية بشكل حاسم فدول العالم الثالث تطالب بالاعتراف صراحة بهذه المسئولية وترجمتها فى شكل التزامات محددة من جانب الدول المتقدمة تجاه الدول النامية . والدول الشيوعية تعترف بوجود هذه المسئولية الدولية ، ولكنها تلقى بها على عاتق الدول الرأسمالية فالدول الشيوعية تقول بأن التخلف الذى يعانى منه العالم الثالث اليوم قد نتج عن نهب موارد هذه الدول خلال الحقبة الاستعمارية لصالح النظام الرأسمالى العالمى .

ويترتب على ذلك منطقيا أن يصبح العالم الرأسمالى المسئول عن هذا التخلف ، وهو وحده الذى يجب أن يتحمل عبء التنمية فى الدول النامية ، لا من منطلق إنسانى أو حتى عقابى ولكن على سبيل التعويض ورد جزء مما تم نهبه فى الماضى . فالتخلف فى العالم الثالث وإن كان يمثل جريمة دولية ، إلا انها جريمة لم يشارك العالم الاشتراكى وزرها ، وبالتالى فلا تقع عليه أية مسئولية تعويضية ومن هذا المنطلق يرفض العالم الاشتراكى قيام المنظمات الدولية بلعب دور « أساسى » فى عملية التنمية ، او توجيه موارد هذه المنظمات لصالح دول العالم الثالث ، لأن معنى ذلك ، تحمله بطريق غير مباشر بنصيب من العبء الذى سوف ينعكس على زيادة حصتها فى ميزانية تلك المنظمات . اما الدول الرأسمالية ، فترفض هذا المنطق تماما ، وهى إن اعترفت بوجود مسئولية دولية تجاه الدول الفقيرة ، فإنها تعتبر أن هذه المسئولية هى مسئولية اخلاقية أو معنوية لا تدخل فى إطار الالتزام القانونى .

وبصرف النظر عن الخلاف الأيديولوجى حول هذا الموضوع ، فإن اتجاه تطور القانون الدولى وموقفه من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى العالم يشير الى تطور ضخم فى هذا المجال فبينما أهملت عصبة الأمم هذه المشكلات إهمالا يكاد يكون تاما اهتمت بها الأمم المتحدة بشكل بارز فقد حددت المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة أهداف الأمم المتحدة فى هذه الميادين على النحو التالى :

١ـ رفع مستوى المعيشة والعمل على تحقيق العمالة الكاملة وتوفير وسائل التقدم والازدهار الاجتماعى .

٢ـ ايجاد الحلول للمشكلات الدولية فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والصحة العامة وما يتصل بها وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم .

٣ـ احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز ....

وقد أنشأ الميثاق جهازا خاصا من الأجهزة الرئيسية فى الأمم المتحدة ، تكون مهمته العمل على تحقيق تلك الأهداف وأفرد له فصلا خاصا هو الفصل العاشر .

وعلى الرغم من أن الميثاق تحدث عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى إطار التعاون الدولى ، وتنسيق السياسات ، وليس فى إطار المسئولية الدولية إلا أنه بوضعه أهدافا اقتصادية ضمن الأهداف التى يتعين على الأمم المتحدة العمل على تحقيقها قد فتح الباب على مصراعيه أمام الدول النامية التى بدأت تشكل تدريجا أغلبية مطلقة فى الأمم المتحدة لبحث وسائل تحقيق تلك الأهداف واتخاذ قرارات بشأنها وشيئا فشيئا بدأت المسائل الاقتصادية والاجتماعية تطرح بشكل أكثر تحديدا فقد طرحت قضية الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كقضية دولية يتعين على الأمم المتحدة حلها ثم بدأت هذه القضية تطرح نفس

مستوى أهمية القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين فإذا كانت الأمم المتحدة هى نظام للأمن الجماعى فيما يتعلق بمشاكل الحرب والسلام فانها يجب أن تكون كذلك ايضا فيما يتعلق بمشكلات التخلف والتنمية وارتفعت الأصوات مطالبة بنظام للأمن الجماعى الاقتصادى Securité économique colleitive وهكذا برزت قضية التخلف كمسئولية تضامنية جماعية تقع على عاتق المجتمع الدولى بأسره .وعلى الرغم من ان المسئولية الدولية والجماعية تجاه تنمية الدول المتخلفة لم تقتن بعد بشكل واضح فى قواعد قانونية لها صفة الالزام ويعترف بها الجميع إلا أن أعمال المنظمات الدولية تشير الى وجود هذه المسئولية ضمنا بدليل أن هذه المنظمات أنشأت برامج عديدة تقوم بالفعل بتقديم المساعدات الفنية والمالية لدول العالم الثالث ومن أبرز هذه البرامج ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية . كذلك فإن الاتجاه المسيطر على معظم المنظمات الدولية العالمية هو توجيه طاقة هذه المنظمات الأساسية نحو مشكلات التنمية سواء فى شكل دراسات أو مؤتمرات دولية أو مساعدات مباشرة .. الخ .

وفى غيبة تحديد دقيق للمسئولية الدولية من حيث حجمها وطريقة توزيع أعبائها فقد إتجه الجهد الى معالجة مشاكل جزئية مثل مشكلات التجارة الدولية ، وظهرت بصددها اتجاهات جديدة تعد فى حد ذاتها تطورا ضخما بالنسبة لقواعد القانون الدولي التقليدى ومن هذا قبول مبدأ المعاملات التفصيلية لصادرات دول العالم الثالث وتعديل القواعد المعمول بها فى إطار منظمة الجات لتتمشى مع هذا الاتجاه كذلك فإن الجهود الرامية لتحقيق التكافؤ بين اسعار المواد الأولية والمنتجات المصنعة اسفرت عن بعض النتائج الملموسة وفى نطاق تثبيت أسعار المواد الأولية أسفرت هذه الجهود عن إقرار اتفاقيات حول عدد من المواد الأولية الأساسية وإن كانت المفاوضات الجارية بشأن خلق نظام عام لتثبيت أسعار جميع هذه المواد ، لازالت متعثرة وتحقق بعض التقدم المشابه فى المفاوضات الدائرة بخصوص الديون ونقل التكنولوجيا ونشاط الشركات متعددة الجنسية .. الخ . من هذه المسائل التى لا يتسع المجال للخوض فى تفاصيلها . غير أن هذه المسائل لم تتحدد بعد وبشكل نهائى فى شكل قواعد ولا تزال المفاوضات جارية بخصوص عدد كبير منها .

وعلى صعيد آخر اتجهت الجهود لبلورة موقف القانون الدولي بشكل أوضح من المبادىء التى تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول ظهرت من خلالها مفاهيم جديدة لم تكن موجودة فى إطار القانون الدولى التقليدى فقد ادان القرار ٢١٣١ (٢٠) أ (الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة أشكال التدخل الأجنبى التى من شأنها الاضرار باقتصاد الدول ، ومن ذلك صور الضغط الاقتصادي المختلفة . كما اعترف الاعلان الخاص بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، بحق كل دولة فى اختيار النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يلائمها وحقها فى السيادة الكاملة والدائمة على مواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادى بما فى ذلك حق التأميم . ولكن على الرغم من أنه يمكن استنتاج أن يترتب على الاعتراف بحق الدول فى اختيار نظامها الاقتصادى والاجتماعى ، الاعتراف ضمنيا بعدم شرعية ممارسة الضغط الاقتصادى ، واعتبار هذا الضغط عملا عدوانيا ، فإن مواثيق وقرارات الأمم المتحدة ، تخلو من أى تعريف للعدوان الاقتصادى وقد خلا القرار ٣٣١٤ الذى اتخذته الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ وتضمن تعريف العدوان من أية إشارة الى العدوان الاقتصادى .

خلاصة

الواقع إن المرحلة التى يمر بها القانون الدولى الآن تعد مرحلة انتقالية تشهد تداعى النظام التقليدى وتفسخه . ومن خلال هذا التصدع ، تبرز مفاهيم جديدة تتعلق فى معظمها بموقف القانون الدولى من مشكلات التخلف فى العالم الثالث ، وكيفية علاجها ولكن هذه المفاهيم لم تكتمل بعد فى شكل نظام قانونى جديد واضح المعالم ، حيث يمكن الحديث بثقة عن وجود قانون دولى للتنمية ولذلك يقول بعضهم إننا بصدد قانون وإنما فى مرحلة ما قبل القانون Fré-droit □



حقوق الانسان فى التنمية !

د . نبيل احمد حلمى

اذا تعرضنا لفكرة حقوق الانسان فى مجالها الرئيسى المعاصر ، وهو قواعد القانون الدولى العام ، فاننا نجد انها فكرة جديدة نسبيا . فأشخاص القانون الدولى العام ، كانت مقصورة على الدول ذات السيادة التى تخضع لقواعده . ولكن مع تطور الحياة والمجتمع ، تطورت قواعد القانونى الدولى وظهرت أشخاص جديدة ، بالاضافة الى الدول ، يمكن مخاطبتها بهذه القواعد . ومن هؤلاء الأشخاص الجدد نجد ان الأفراد بصفتهم آدميين مجردين ، بدأوا فى الدخول الى نصوص هذه القوانين . ومن هذا الاتجاه ، نجد فكرة حقوق الانسان . وحقوق الانسان فى القانون الدولى ، تعنى الحد الأدنى لما يمكن ان يتمتع به الفرد من حياة لائقة له وللجماعة الانسانية .

اصل فكرة حقوق الانسان وتطورها :

وفكرة حقوق الانسان ليست فكرة حديثة ، بل ان بعضهم يرجع اصولها الى الفكر اليونانى القديم ، منذ عصر « بركليس » فى القرن الخامس قبل الميلاد ، حيث اعتبروا مدينة اثينا نموذجا للمدينة الحديثة التى يعيش فيها المواطنون متساوون ، ويفرق فى حقوقهم الغنى او الفقر . فالجميع متساو فى الحصول على خدمات المدينة مهما كان مركزه . ولكن أخذ على هذه المدينة انها قصرت المساواة على طبقة المواطنين فقط ، دون الطبقات الأخرى ، وهى العبيد والأجانب ولذلك لم تبق هذه الفكرة زمنا طويلا .

وقد تطورت هذه الأفكار عبر العصور الرومانية والوسطى الاقطاعية حتى القرن السادس عشر ، الذى تميز بحركات الاصلاح والنظريات العلمية والأخلاقية ، ثم تجمعت آثاره فى الثورة الفرنسية ، حيث صدرت عام ١٧٨٩ ميلادية وثيقة « اعلان حقوق الانسان » التى نصت على أن « الناس يولدون ويظلون احرارا متساوين فى الحقوق ، وانه يمكن للناس ان يفعلوا كل مالا يضر بالآخرين . وعلى هذا لهم ان يفكروا ويتكلموا ويكتبوا ويطبعوا فى حرية ، وان للمواطنين الذين تتكون منهم الأمة الحق المطلق فى ادارتها ، وانه يجب العمل دائما على ضمان حقوق الأفراد — من جهة — ورعاية المصلحة العامة — من جهة اخرى — وقد اعتبر هذا الاعلان أول وثيقة فى العصر الحديث تبلور الفكرة المبدئية لحقوق الانسان .

ومع هذا ، ومع تطور الثورة الفرنسية وما بعدها ، وجب اعادة النظر اكثر من مرة فى مبادىء هذه الوثيقة ، ووضع تعديلات وتغييرات بما يلائم تطور المجتمع واحتياجاته ، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية ، مع التوسع فى فكرة المساواة بين الأفراد جميعا بدون النظر الى اى جانب من جوانب التفرقة ، سواء اعتمدت على الدين أو اللون أو الجنس أو غيره ذلك .

أما المرحلة الحديثة المعاصرة بفكرة حقوق الانسان فقد ظهرت فى عام ١٩٤٨ عندما قدم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى هيئة الأمم المتحدة ، مشروعا باعلان حقوق الانسان ، اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الثالثة فى ديسمبر ١٩٤٨ ، واصدرت قرارها رقم ٢١٧ فى ١٠ ديسمبر ، مقرا « للاعلان العالمى لحقوق الانسان » . وقد توالت الاتفاقيات والقرارات الدولية فى تنظيم الحقوق الأساسية للانسان فى ظل الأمم المتحدة ، والتى كان لها دور رئيسى فى تنظيم هذه الحقوق واقرارها ، والحث على تطبيقها ، سواء عن طريق قرارات جمعيتها العامة ، أو ماتتوصل اليه منظماتها ، وما يعقد من مؤتمرات تحت رعايتها . وقد تميزت هذه الاتفاقيات ، بأنها تعرضت الى عدة نواح

من حقوق الانسان وأهمها الحقوق العامة للانسان ، وحق تقرير المصير ، وحماية ضحايا الحرب ، والقضاء على التمييز العنصرى ، وتحريم ابادة الجنس البشرى ، وتحريم الرق ، واستغلال دعارة الغير ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمساواة فى الأجور ، وتحريم السخرة ، والحرية النقابية ، وحق التنظيم ، والحقوق المترتبة على الزواج وتكوين الأسرة .

التنمية فى القانون الدولى العام

اذا بحثنا التنمية فى القانون الدولى العام ، نجد ان العلاقات الدولية السياسية ، تخضع من جانب كبير منها للعلاقات الاقتصادية بين الدول . وحيث ان دول العالم تتدرج وتختلف فى المستوى الاقتصادى ، فمنها الدول الغنية ، ومنها الدول الفقيرة ، ومنها الدول الآخذة فى النمو ، وغير ذلك من درجات الفقر والغنى . وحيث ان قواعد القانون الدولى تختلف عن قواعد العلاقات الدولية السياسية ، فى انها تكون قواعد قانونية مجردة . لذلك لزم وضع قواعد خاصة بالدول الفقيرة والدول الآخذة فى النمو ، لكى تحميها من باقى الدول الأخرى الغنية .

ومن هنا ظهر مايسمى « بالقانون الدولى الاقتصادى » أو « القانون الدولى للتنمية » . والهدف الأساسى من هذا القانون ، هو وضع قواعد قانونية دولية تحمى العلاقات الاقتصادية بين الدول وبين بعضها بعضا . وهذه القواعد تضع حماية للدول الفقيرة من استغلال الدول الغنية ، وبصفة خاصة بالنسبة للثروات الطبيعية والمواد الأولية التى لم تستغل بعد فى هذه الدول الفقيرة . ولم تقتصر هذه الحماية الدولية على الماديات فقط ، بل انها امتدت لحماية الأفراد فى الدول الفقيرة فى النواحى الفكرية والحضارية والثقافية ، ورفع مستوى معيشتهم ، وتحسين ظروفهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية . ومن هنا ظهرت الفكرة الحديثة لحقوق الانسان فى التنمية .

وعلى هذا بدأ القانون الدولى العام ، فى القيام بدور جديد غير الدور التقليدى الذى كان يقوم به دائما ، وهو تنظيم العلاقات بين الدول ، ووضع قواعد وروابط لها لتحقيق الاستقرار والتوازن الدولى . بل اصبح القانون الدولى - فى العصر الحديث - مطالبا بتحقيق غاية معينة ، هى « التنمية » . وبدأت قواعد القانون الدولى ، فى ان تحكم علاقات تستند الى معطيات متغيرة ونشطة على غير ماتعودت عليه من قبل فى حكم علاقات تميل الى الاستقرار والثبات .

وبالرغم من أن القانون الدولى يحاول ان ينظم هذه العلاقات بين الدول ذات المستويات الاقتصادية المتفاوتة ، فانه لابد للوصول لهدف التنمية ، ان تتعاون الجهود الدولية للوصول لهذا الهدف . فبالرغم من عدم التساوى من الناحية الاقتصادية ، فلابد من التعاون الدولى . ولقد تطور القانون الدولى كثيرا فى هذا المجال . وحيث ان أساس القانون ، هو المساواة بين الأفراد الخاضعين لقواعده . وبالنسبة لعدم التساوى الاقتصادى ، فالقانون الدولى بمساعدة التعاون الدولى - اصبح فى موقف لايحسد عليه عند تنظيمه القانونى للعلاقات الاقتصادية الدولية التى تهدف الى « التنمية » سواء باتفاقيات حقوق الانسان أو غيرها من الاتفاقيات الدولية الاقتصادية الأخرى .

حقوق الانسان فى التنمية :

ان دراسة حقوق الانسان فى التنمية - كما يتضح لنا - هو موضوع متسع له جوانبه الكثيرة والمتفرعة . ونجد انه لن يتسع لنا المجال فى هذا البحث لكى نبحث كل الجوانب المتعلقة بحقوق الانسان فى التنمية . ولذلك سنحاول ان نقصر بحثنا فى جانبين من جوانبه وهما : حقوق الانسان فى التنمية فى القانون الدولى العام ، والثانى حقوق الانسان فى التنمية فى الشريعة الاسلامية وبعد دراسة هذين الجانبين ، اعتقد اننا سوف نكون قد اعطينا فكرة موجزة عن بعض العناصر الأساسية لموضوع حقوق الانسان فى التنمية .

ا - حقوق الانسان فى التنمية فى القانون الدولى العام : اذا بحثنا فى هذا النوع من الحقوق ، فيجب ان نبحث فى مصادر القانون الدولى العام الرئيسية لكى نستدل على الاتجاه العام لقواعده وتنظيماته القانونية . والمصدر الرئيسى الذى يستدل منه على قواعد القانون الدولى ، هو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، سواء كانت الثنائية أو الجماعية . ونجد من اتفاقيات حقوق الانسان التى ابرمت فى ظل منظمة الأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صدرت فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ . وقد ذكر فى ديباجة هذه الاتفاقية ان « الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى جميع اعضاء الأسرة الدولية ، وبحقوقهم المتساوية التى لا يمكن التصرف فيها ، بشكل استنادا للمبادىء المعلنة فى ميثاق الأمم المتحدة ، أساس الحرية والعدالة والسلام فى العالم .

ثم قررت فى مادتها الأولى فى فقرتها الثانية أن .... لجميع الشعوب ، تحقيقا لغاياتها الخاصة ، ان تتصرف بحرية فى ثروتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأى من الالتزامات الناشئة من التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبادىء المنفعة المشتركة والقانون الدولى . ولا يجوز بأية حال من الاحوال ، حرمان شعب من وسائله المعيشية الخاصة ، وقد أضافت فى فقرتها الثالثة على ان ... تتعهد كل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية ، ان تقوم منفردة ، ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين ، باتخاذ الخطوات ، خاصة الاقتصادية والفنية ، ولأقصى ماتسمح به

مواردها المتوافرة من أجل التوصل تدريجيا للتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها فى الاتفاقية الحالية ...... وعلى هذا ، فالاتفاقية قد شجعت التعاون الاقتصادى الدولى ، فى أن يحمى الثروات والموارد الطبيعية لجميع الشعوب ، والا يترتب على هذا التعاون أى ضرر اقتصادى لأى شعب ، بل لابد أن تقدم الدول المساعدات الاقتصادية والفنية لتحقيق تنمية كافة الشعوب .

وكذلك نصت المادة الحادية عشره من نفس الاتفاقية فى فقرتها الأولى على ... حق كل فرد فى مستوى معيشى مناسب لنفسه ولعائلته ، بما فى ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن ، وكذلك فى تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة . وتقوم الدول الأطراف ، باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق ، مع الاقرار بالأهمية الخاصة للتعاون الدولى القائم على الرضا الحر فى هذا الشأن . ثم تستطرد نفس المادة فى فقرتها الثانية بأنه على .... الدول الأطراف أن تقدم – إقراراً منها بالحق الأساسى لكل فرد فى أن يكون متحرراً من الجوع – منفردة أو من خلال التعاون الدولى ، باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق مايلى : – أ – .... تحسين وسائل الانتاج وحفظ وتوزيع الأغذية ، عن طريق الانتفاع الكلى من المعرفة الفنية والعملية ، وبنشر المعرفة بمبادىء التغذية ، وبتنمية النظم الزراعية او إصلاحها ، بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة فى التنمية والانتفاع من المواد الطبيعية . ب – .... تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية فى العالم ، تبعا للحاجة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ، مشاكل الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها ، وطبقا لهذه المادة ، نجد أن الفرد له الحق فى رفع مستوى معيشته لكى يتناسب معه كآدمى ، سواء من حيث الغذاء أو المسكن أو الملبس ، وسواء له شخصيا ، أو لأى من افراد عائلته وان هذا المستوى لن يتحقق إلا بالتعاون الدولى ، كما أن هذا المستوى ليس مجرد مطلب من الدول القادرة ، بل إنه حق أساسى للفرد ، يستطيع المطالبة به كأى حق من حقوق الانسان الأخرى .

ونجد أن هذه الاتفاقية قد عالجت احد الجوانب الحيوية والهامة فى حياة الانسان ، وهو الجانب الاقتصادى . ولم تتحدث هذه الاتفاقية عن اختلاف المستوى الاقتصادى والمعيشى للدول ، بل إنها تحدثت عن الشعوب والأفراد ، واعتقد أن هذه المعالجة المجردة ، قد تكون دافعا للمجتمع الدولى ، لوضع مجهوداته وإمكانياته لرفع مستوى معيشة الأفراد او الشعوب وتنميتهم ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا .

كانت هذه نظرة سريعة لاحدى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان فى التنمية ، ولكن القانون الدولى العام ، لم يقتصر فى مصادره على هذه الاتفاقية ، بل هناك عدة اتفاقيات اخرى دولية ، ومن هذه الاتفاقيات ، نجد ان الجمعية العامة للامم المتحدة ، قد اصدرت ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وذلك فى دورتها التاسعة والعشرين فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٤ . وهذا الميثاق يعتبر وثيقة قانونية دولية ذات اهمية خاصة ، فعلاوة على العمل الجاد الذى سبق اصدار هذه الوثيقة ، والذى استمر مايقرب من ثلاث سنوات من عمل جاد ودقيق ، فقد اعتبر هذا الميثاق ، اول اجراء للتقنين وللتطور التدريجى القانونى فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وهذا لايعنى ان الميثاق قد مر باجماع الآراء فى الجمعية العامة للامم المتحدة بل على العكس ، كان مجالا لتعارض الآراء والمصالح الدولية ، ولكن لم يقلل هذا من دقته واهميته التاريخية . وبالطبع لم يستطع الميثاق ان يتناول كل جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية ، ولم يضع نتائج واضحة لكل الموضوعات التى تناولها من ناحية اخرى .

وقد كان خطاب الرئيس اشيفريا رئيس دولة المكسيك فى ذلك الوقت امام مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية ، والذى عقد فى سنتياجو فى اول ابريل ١٩٧٢ هو اساس فكرة اصدار هذا الميثاق . فقد تناول الرئيس اشيفريا الاوضاع المختلفة للتعاون الاقتصادى العالمى ، واظهر المواقف غير العادلة لبعض علاقات الدول المتقدمة بالدول النامية . وانهى خطابه باقتراح ميثاق يبين اسس الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وقد ورد فى مقدمة ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الهدف الذى قام من اجله الميثاق . ويمكن ايجازه فيما يلى :١ – انشاء نظام اقتصادى عالمى جديد بصورة اكثر عدالة ومنطقية . ٢ – توسيع التجارة الدولية لصالح كل الدول مع احترام الاختلافات بين النظم الاقتصادية والاجتماعية . ٣ – تحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول ، مع وجود نظام لحل المشكلات المشتركة وتدعيم الاستقلال الاقتصادى للدول النامية ، مع الاخذ فى الاعتبار احتياجتها الخاصة وخطط التنمية فيها . ٤ – اقامة نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية ، يعتمد على المساواة فى السيادة والمنفعة المشتركة والاستقلال الوثيق لصالح كل الدول ٥ – التركيز على ان مسئولية التنمية فى كل دولة تعتمد فى المقام الأول على الدولة نفسها . ٦ – اقامة نظام للامن الاقتصادى الجماعى ، وخاصة بالنسبة للدول النامية .

وقد ركز الميثاق على حق كل دولة فى اختيار النظام

الاقتصادى الذى يلائمها ، وعلى حقها فى بسط سيادتها بصورة مطلقة على مواردها الطبيعية . واكد الميثاق ان الدول النامية ــ وفقا لحقها فى المساواة فى السيادة ــ المطالبة بان تتحقق لها فرص التنمية مساوية لتلك التى للدول المتقدمة ، عن طريق ارساء نظام قانونى اقتصادى جديد ، يحقق هذه المساواة .

هذه بعض الاتفاقيات ، تستدل بها على موقف القانون الدولى العام بالنسبة لحقوق الانسان فى التنمية . ووفقا للتطور السريع الذى يلاحقه هذا الفرع فى قواعد القانون الدولى ، فاننا سنجد فى القريب نظاما قانونيا مستقرا يحمى هذه الحقوق ، وينظمها تنظيما شاملا عادلا .

ب ــ حقوق الانسان فى التنمية فى الشريعة الاسلامية :

ان احد الاهداف الرئيسية فى الشريعة الاسلامية ، هو تحقيق المساواة والعدالة بين الناس فى جميع الشئون ، وفيها الشئون الاقتصادية . ولهذا السبب ، تدخلت الشريعة لتنظيم هذه المساواة الاقتصادية بما يحقق العدالة بين افراد المجتمع الواحد ، ويحقق تنمية المجتمع فى نفس الوقت .

وقد اقرت الشريعة الاسلامية حق الملكية الفردية واحاطتها بضمانات عديدة . وكذلك سهلت حصول الافراد على المال ، ووضعت حماية على حق التملك ــ وشجعت العمل ، ووضعت له حوافز ومكافآت ، فتكافىء كل مكافح على كفاحه وعلى مجهوده . ومن ناحية اخرى ، تشجع المنافسة الحرة بين افراد المجتمع ، باتاحة الفرص للجميع للعمل والتقدم ، بما يعود على المجتمع بالتطور الاقتصادى والتنمية .

ولم تنس الشريعة الاسلامية خطورة استغلال رأس المال . فقد وضعت ضوابط لتحد من اى اتجاه للاستغلال والسيطرة فهى تفسح المجال للعمل والتقدم بدون استغلال ، بهدف تحقيق التوازن الاجتماعى والاقتصادى . وهذا التوازن يتحقق بالوقوف فى وجه تضخم الثروات ، وفى وضع قواعد حاسمة وجادة لتحقيق التكافل والتعاون والتواصى بالبر والعدل والاحسان .

فمن ناحية ، نجد ان الاسلام احاط اموال المسلم والذمى بسياج قوى من الحماية ، وفرض عقوبات قاسية على كل من يعتدى على هذه الاموال .

فقرر عقوبة قطع اليد فى السرقة ، وقال تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاءا بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » . وقد ندد الرسول عليه الصلاة والسلام ، بعدم تنفيذ القصاص على السارق ، فقال قولته المشهورة « انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه ، واذا سرق الضعيف اقاموا عليه الحد ، وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

وقد احاط الاسلام عقوبة قطع اليد للسرقة بشروط كثيرة تتعلق بالشىء المسروق ، ومكان السرقة ، والسارق ، بل والمالك ايضا ، بهدف تحقيق العدالة بين الناس . وقد تنوعت العقوبة والقصاص طبقا لنوع وظروف السرقة . فوصلت فى السرقة بالاكراه ، الى حد الموت لقوله تعالى « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا اذ تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض ، وذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » . وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاعتداء على ارض الغير « من غصب شبرا من ارض طوقه الله تعالى من سبع ارضين يوم القيامة » . وكذلك « من اقتطع مال امرىء مسلم بغير حق لقى الله عز وجل وهو عليه غضبان » . وليس فقط القصاص من السلطة الحاكمة ، بل ان للمالك ان يدافع عن ملكه ، حتى ولو قتل المعتدى ، او اذا قتل المالك ، اصبح شهيدا لدفاعه عن ملكه . فيقول رسول الله عليه الصلاة والسلام « من قتل دون ماله فهو شهيد » . واكثر من ذلك ، فان النظر الى مال الغير لاتؤيده الشريعة الاسلامية لقوله تعالى « ولا تمدن عينيك الى مامتعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة الدنيا » .

وتؤيد الشريعة الاسلامية وتحترم العمل والكفاح فى سبيل العيش ، فيقول الله تعالى « الذى جعل لكم الارض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » . وقال « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله » . وقال الرسول « ما اكل احدكم طعاما قط خيرا من عمل يده » .

وقد وضع الاسلام نظاما للمكافأة ، ومنها قول الرسول عليه الصلاة والسلام « اعطوا الاجير حقه قبل ان يجف عرقه » .

من الامثلة التى ذكرناها يتضح لنا ان الاسلام كان يحث المجتمع على العمل ، وكان يحمى الملكية الخاصة بهدف تنمية افراده وتطورهم ورفع مستوى المعيشة . ولم يقتصر الاسلام على ذلك ، بل حرص على وضع بعض القواعد التى تضمن تحقيق عدالة التوزيع على جميع الافراد بما يحقق تنمية المجتمع . فلم تنس الشريعة الاسلامية باقى طبقات الشعب اعضاء نفس المجتمع . فالعدالة والمساواة تقتضى تطور المجتمع ككل ، بما يحقق التنمية العادلة والشاملة لكل افراده . من امثلة ذلك نجد ان الاسلام قد حرم الاحتكار والتحكيم فى الاسعار ، وبصفة خاصة ضروريات الحياة ، فقال صلى الله عليه وسلم « من احتكر طعاما اربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه .

ودفع الاسلام الاغنياء للتصدق على الفقراء المساكين ، وجعل اجرهم كبيرا . ومن ناحية اخرى ،

جعل اكتناز الاموال وعدم صرفها فى سبيل الله ، من كبائر المعاصى .

وقد تكرر ذلك كثيرا فى القرآن وفى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اكثر من مناسبة . من ذلك قوله تعالى « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب ... وقوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة والكافرون هم الظالمون .. وايضا قوله تعالى « الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . وكذلك قوله تعالى « مثل الذين ينفقون اموالهم فى سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء ، والله واسع عليم . »

ولم تكتف الشريعة الاسلامية بالمطالبة بالتصدق على الفقراء من اموال الاغنياء التى رزقهم الله بها ، بل انها تعدت ذلك وجعلت للفقراء حقا على الاغنياء وباعتبارهم ادميين . وهذا مثال واضح لحقوق الانسان فى التنمية فى الشريعة الاسلامية . فقال تعالى « والذين فى اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » وقال تعالى « فآت ذى القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ذلك خير للذين يريدون وجه الله واولئك هم المفلحون ». وعلى هذا فاعطاء الاغنياء من اموالهم للفقراء من نفس المجتمع ، لم يعد تصدقا منهم ، بل انه تعدى ذلك الى ان اصبح حقا للسائل والمحروم .

وحاول الاسلام وضع قواعد تحقق العدالة الاجتماعية ، بهدف تماسك المجتمع بكل طبقاته وطوائفه . فلم يقتصر على اعطاء الفقراء من اموال الاغنياء ، بل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المسلم اخو المسلم لايظلمه ولا يسلمه » . وقد اوصى القرآن بالجار القريب والبعيد فى اكثر من موضع ، فقال تعالى « واعبد الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب » . ومن قول رسول الله اليس منا من بات شبعان وجاره جائع » . وكذلك « خير الاصحاب عند الله خيرهم لصاحبه ، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره . فذكر الاسلام الجار بصفة مطلقة وعامة ، ولم يفرق بين المسلم وغير المسلم ، فقال صلى الله عليه وسلم ان الجيران ثلاثة : جار له حق واحد ، وهو ادنى الجيران ، وجار له حقان ، وجار له ثلاثة حقق فاما الجار الذى له حق واحد ، فجار مشرك لا رحم له ، واما الجار الذى له حقان ، فجار مسلم له حق الاسلام وحق الجوار . واما الذى له ثلاثة حقوق ، فجار مسلم ذو رحم له حق الجوار ،وحق الاسلام ، وحق الرحم » .

ومن هنا نجد ان الشريعة الاسلامية استهدفت فى اسسها تنمية المجتمع . ولم تقتصر على التنمية الاقتصادية بل شملت جوانب اخرى منها الاجتماعية والثقافية وغير ذلك ، مما يحقق تعاون افراده لتحقيق المصلحة العامة والتقدم والتفوق .

الخلاصة :

وبالرغم من ان فكرتى حقوق الانسان والتنمية هما من الافكار الدولية الحديثة الا ان اصولهما كما وضح لنا ــ هى اصول قديمة منذ زمن بعيد . ولم تقتصر القانون الدولى والاتفاقيات الدولية ، بل تعرضنا ايضا لقواعد الشريعة الاسلامية التى كانت واضحة فى هذا الشأن ، ليس فقط فى مجال التنمية الاقتصادية للمجتمع الواحد ، بل والتنمية الاجتماعية وغيرها ، بما يحقق العدالة بين كل افراد المجتمع .

ونجد ان حقوق الانسان فى التنمية ، تتطور بشكل واضح ، نتيجة لزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول ، ولذلك تضافرت جهود المجتمع الدولى لعقد حوار بين جميع الافراد ، مثل حوار الشمال والجنوب ، بهدف الوصول الى تنمية شعوب العالم الفقيرة والاخذة فى النمو . وتتطور فكرة حقوق الانسان فى التنمية ، فبعد ان كانت مقصورة على مجرد اعطاء بعض الدول الغنية معونات حسب رغبتها ــ للدول الفقيرة ، فان التطور الحديث ، هو ان الدول الفقيرة ، اصبح لها حق فى اموال الدول الغنية .

ولكن التساؤل الدولى القانونى الآن هو انه مع التطور ، ومع ظهور هذا الحق ، فهل سيصل تطور فكرة حقوق الشعوب فى التنمية ، الى درجة ترتب المسئولية الدولية اذا لم تستجب الدول الغنية لذلك ؟ اننى اعتقد ان التطور الطبيعى لحقوق الشعوب فى التنمية وفقا لقواعد القانون الدولى العام ، ستصل الى هذه الدرجة ، وان الاتفاقيات الدولية ستنظم هذا نتيجة لتزايد التفاوت بين مستوى معيشة الشعوب ، حيث نجد تدهورا اقتصاديا ومجاعات فى كثير من بقاع الارض ، بينما هناك شعوب اخرى تلقى بفائض انتاجها فى مياه البحار كوسيلة للتخلص منه . □



تدفقات رؤوس الأموال الدولية الى العالم الثالث

محمد عبدالشفيع عيسى

لئن كان التخلف الذى تعـــانى منه شــعوب العـــالم الثـــالث تخلفـــا مجتمعيا أى شاملا لمجموع أبعـــاد الحياة الاقتصـــادية والاجتمـــاعية والسياسية والثقافية ، فـــان النفـــى الثـــورى لهـــذا التخلف ، أى « التنمية » ، تتسم ايضـــا بـــانها تنمية مجتمعية ، أى شاملة .

والأساس القاعدى للتخلف المجتمعـــى هـــو التخلف الاقتصادى ، كما ان الأساس القـــاعدى للتنمية ، هـــو التنمية الاقتصادية .

ويقوم التخلف الاقتصادى على الاختلال الهيكلى فى الاقتصـــاد الوطنى ، وتبعيتـــه للاقتصـــاد الرأسمـــالى المتقدم ، لا بل ان التخلف هو فى حقيقته نظـــام انتـــاج واعادة انتـــاج التبعية ، عبـــر الاندمـــاج فى الاقتصـــاد المذكور من خـــلال النظـــام الاقتصـــادى العـــالمى للرأسمالية .

وفى المقابل ، تقوم التنمية ــ وبعبارة أصـــح : لابـــد أن تقوم ــ على احداث التغيير الهيكلى للاقتصـــاد الوطنى ولعلاقاته الاقتصادية الخارجية ، وهو مايرتبط بتغيير لازم فى النظام الاقتصادى العالمى .

وهكذا ، واذا كان من ابرز علامات التخلف الهيكلى فى الاقتصادات المتخلفة ، انخفاض مستوى تراكم رأس المال المحلى ، الذى يتلازم مع التبعية المالية للاقتصـــاد الرأسمالى المتقدم (سواء من خلال الاعتماد على تدفق الموارد الخارجية بالنسبة لأغلب الاقتصادات المتخلفـــة أو الاعتمـــاد على تصريف الفـــوائض المالية البتـــرولية بالنسبة لأقلها) ــ اذا كان ذلك كذلك ، فان من أبـــرز علامات التنمية ، تحقيق تراكم رأس المال المحلى عبـــر تعبئة الفائض الاقتصادى « المخطط » من أجل احداث التغيير الهيكلى والاستقلال الاقتصادى .

لذلك تستمد دراسة حركات رؤوس الأمـــوال الدولية أهمية بالغة فى سياق بحث التنمية والنظام الاقتصـــادى العالمى ، والنظام الدولى عموما .

وقد حاولنا فى الدراسة الحالية ان نقـــدم عددا مـــن الخصائص الرئيسية لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية الى بلدان العالم الثالث فى العقـــد الثـــامن (١٩٧٠ ــ ١٩٨٠) ــ وهـــى التـــدفقات التـــى ينتـــظمها النظـــام الاقتصادى العـــالمى الراهـــن والذى يســـوده النظـــام الاقتصادى العالمى للرأسمالية .

وتدلنا الدراسة على ان تـــدفقات رؤوس الأمـــوال فى السبعينات ، قد خدمت تكريس التخلف والبعية للغـــرب الرأسمالى . وهذا هو مايفسر اتجـــاهات وخصـــائص التمويل الاقراضى ، والتمويل التيسيرى (أو مايسمى بالمعونات) وأخيرا الاستثمارات الخاصة . فمن خلال هذه القنوات الثلاث لتدفق رأس المال ، تعمقت جـــذور التخلف والتبعية واجهضـــت كثير مـــن بـــذور وصروح التنمية والتحرر الاقتصادى .

وفى كل هذا برهان جـــديد وأكيد على ضرورة اقـــامة نظام اقتصادى اجتماعى جديد فى كل من البلاد والأمـــم المتخلفة ، واقامة نظام اقتصـــادى عالمى جـــديد يقـــدم فرصة التطور المتكافئة لشعوب العالم الثالث ، بمـــا فى ذلك فـــرصة الحصـــول على رأس المال اللازم : بدونمـــا تأثير اقتصادى اجتمـــاعى مشـــوه ، وبدونمـــا ابتـــزاز سياسى أو عسكرى .

وفى الصفحات التالية ، نعـــرض لأبـــرز خصـــائص التدفقات الرأســـمالية الخـــارجية للعـــالم الثـــالث فى السبعينات ، على هدى من الاطار المنهجى السابق .

المتحصلات المالية الخارجية الصافية للدول النامية حسب نوع الموارد

	نسبة مئوية من الاجمالى				بالبليون دولار	
	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧٨
المساعدات التنموية الرسمية من جميع المصادر	٤٤,٤	٤٨,١	٣٣,٧	٣٠,١	٨,٧٥	٢٤,١٢
التدفقات متعددة الأطراف غير التيسيرية	٣,٥	٥,٣	٤,٦	٤,٣	,٦٩	٣,٤١
التدفقات الثنائية غير التيسيرية :	٥٢,١	٤٦,٦	٦١,٦	٦٥,٦	١٠,٢٨	٥٢,٥١
– الاستثمار المباشر	١٩,٧	٣,٣	١٣,٩	١٣,٤	٣,٨٩	١١,٤٤
– القطاع المصرفى	١٥,٢	٢٩,٢	٢٤,٥	٢٧,٧	٣	٢٢,٢٠
– اصدارات السندات	١,٥	١,٢	٣,٦	٤,١	,٣٠	٣,٣٠
– ائتمانات التصدير الرسمية	١٠,٩	٧,٣	١٢,٨	١٢,١	٢,١٤	٩,٦٩
– تدفقات الأوبك غير التيسيرية	٢,٨	٢	٣,٦	٤,٤	,٥٥	٣,٥٠
– تدفقات اخرى	١	٢,٧	١,٤	١,٣	,٢٠	١,٠٢
	١	,٩	١,٧	١,٧	,٢٠	١,٣٦
الاجمالى بالبليون دولار					١٩,٧٢	٨٠,٠٤
النسبة المئوية من الناتج القحمى الإجمالى للدول النامية					٤,٣	٦
للعلم :						
تسهيلات معينة من صندوق النقد الدولى					–	,٠٨
تدفقات بين البلاد النامية ، بالبليون دولار					,١٠	١,٨٠

ومن أجل تمهيد أرضية مناسبة للتحليل ، نقدم فيما يلى جدولا يبين المتحصلات المالية الخارجية الصافية للبلاد المتخلفة فى الفترة محل البحث ، ثم نتقدم بعد ذلك للدراسة التفصيلية للبنود الثلاثة لرأس المال الخارجي على نحو ما أشرنا .

ومن هذا الجدول ، يمكن استجلاء أبرز ملامح التدفقات المالية الدولية فى العقد المنصرم .

وعلى أساس هذه الملامح ، ولكى تتبلور كل جوانب الصورة فى عقد السبعينات بشكل محدد ، يتناول الباحث فيما يلى وعلى المستوى الجزئى Micro—Levei كلا من المكونات الثلاثة الرئيسية لراس المال الخارجي ، وهى : القروض بشروط السوق أو الاقراض التجارى والمساعدات التنموية الرسمية أو وأخيرا الاستثمارات الخاصة المباشرة ويجب أن يكون معلوما هنا ، أن الباحث انما يتناول تدفق رأس المال المنساب من الدول الرأسمالية المتقدمة ، أما مساعدات الدول الاشتراكية ، فهى تتم طبقا لترتيبات ثنائية خاصة فى الغالب . كما أن مصادر البيانات المتاحة عن تفاصيلها غير مكتملة وغير موثوقة ، ومن ثم فلن يقف الباحث عندها ، وان كان سيلمح الى بعض جوانبها ..

اولا : القروض بشروط السوق (الاقراض التجارى) : وأهم خصائصها مايلى :

(١) انها اكبر مكونات رأس المال الخارجي المنساب الى البلاد المتخلفة اجمالا ..فقد بلغ حجمها طبقا لتقدير مصادر البنك الدولى فى تقريره عن « التنمية فى العالم لسنة ١٩٧٨ » نحو ٢٥,١ بليون دولار فى عام ١٩٧٥ مقابل ٧,٦ بلايين دولار للقروض الميسرة و٦ بلايين دولار للمنح الرسمية . ويقدر – بالنسبة لعام ١٩٨٥ – أن يبلغ حجم القروض التجارية ٧٨,٢ بليون دولار ، مقابل ٢١,٧ بليون للقروض الميسرة و ١٨,٥ بليونا للمنح الرسمية ..(١)

(١) انظر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ ، واشنطون ، اغسطس ١٩٧٨ ، جدول رقم ٢٩ ، ص ٤٠

(٢) ان معظم التدفقات المالية التجارية تأتى من الدول الرأسمالية المتقدمة . غير انه من المهم هنا ، الاشارة الى مايؤكده بعض الباحثين العرب[٢] من أن البيانات التى تنشرها المصادر الاحصائية لتلك الدول ، لاتفيد فى المقارنة مع تدفقات الأطراف الأخرى وخاصة (الأوبك) ، بل هى مضللة فى هذا الصدد . فبيانات موارد (الأوبك) المنشورة ضمن هذه المصادر ، لاتتضمن غير التحويلات الرسمية فقط ، بينما تتضمن تدفقات الدول أعضاء « لجنة مساعدات التنمية[٣] » المنبثقة عن « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » - تتضمن كلا من التحويلات الرسمية والخاصة . هذا بالاضافة الى أن الفحص المتعمق ، يظهر ان جزءا لايستهان به من تدفقات اللجنة المذكورة يعود فى الأصل الى موارد دول « الأوبك » ، ويتضح ذلك من ثلاثة مكونات من هذه التدفقات :

يتمثل المكون الأول ، فى ان بعض الأموال التى تقدمها مؤسسات مالية قائمة فى دول « اللجنة » تعود ملكيتها اصلا الى دول « الأوبك » .

ويتمثل المكون الثانى ، فى قيام مؤسسات مالية من دول « الأوبك » بشراء السندات والاشتراك فى القروض المنظمة فى الأسواق المالية لدول (اللجنة) . وفى هذه الحالة ، يكون المصدر الأساسى هو دول « الأوبك » ولا يتعدى دور أسواق « اللجنة » ايجاد القنوات لهذه الأموال . ويتألف المكون الثالث ، من عقد قروض وشراء سندات ، تقوم بها مؤسسات مالية من دول « اللجنة » من أصل ودائع دول « الأوبك » ، وبذلك تمر التدفقات من الأقطار المنتجة للبترول ، الى الدول (النامية) الأخرى ، عبر المؤسسات المالية لدول « اللجنة » .

٢ - ان اكبر مصادر الاقراض التجارى هى المصادر الخاصة (وفى مقدمتها البنوك التجارية وأسواق السندات) .. ومعلوم أن المصادر الخاصة .. وهى الساعية وفقا لحافز الربح قبل كل شىء - هى الأكثر تشددا فى شروط الاقراض .. ومن بين الحجم الكلى للاقراض التجارى فى عام ١٩٧٠ وهو ٦ بلايين دولار ، قدم رأس المال الخاص مافيمته ٤,٧ بلايين دولار ، بينما لم يسهم رأس المال الرسمى (ممثلا فى ائتمانات التصدير الرسمية وقروض المؤسسات متعددة الأطراف) بأكثر من ١,٣ بليون دولار . ومن بين الحجم الكلى للاقراض التجارى فى عام ١٩٧٥ ، وهو ٢٥,١ بليون دولار ، قدم رأس المال الخاص ماقيمته ٢١,٧ بليون دولار ، بينما لم يقدم رأس المال الرسمى اكثر من ٣,٤ بلايين دولار[٤] . ويقدر انه بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥ قدمت المصادر الخاصة ٩٠٪ من عرض رأس المال « السوقى »[٥] .

وطبقا لتقديرات « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بلغ حجم التدفقات الكلية من الموارد الصافية الى البلاد (النامية) سنة ١٩٧٧ من جميع المصادر ٦٤ بليون دولار . وقد أتى ثلثا (⅔) هذه الموارد من المصادر الخاصة (الاقراض الخاص + الاستثمار الخاص) أى ٤٢,٦ بليون دولار ، وأتى الثلث الباقى فى صورة رأس المال الرسمى : الميسر والتجارى - وبالنسبة للدول أعضاء « لجنة مساعدات التنمية » المنبثقة عن هذه المنظمة ، فقد بلغت التدفقات الخاصة التى قدمتها سنة ١٩٧٧ : ٣١ بليون دولار ، بينما بلغت التدفقات الرسمية ١٨ بليونا فقط[٦] .

أما بالنسبة للاتجاهات المستقبلة ، فيقدر - طبقا لأحد اسقاطات البنك الدولى - ان تبلغ قيمة رأس المال المقدم بشروط السوق فى عام ١٩٨٥ حوالى ٧٨,٢ بليون دولار ، وان يقدم رأس المال الخاص منها نحو ٦٧,٦ بليونا ، بينما لن يقدم رأس المال الرسمى اكثر من ١٠,٦ بلايين دولار .. وتجدر الاشارة الى انه اذا حسبنا ذلك الرقم الكلى الخاص بعام ١٩٨٥ وهو ٧٨,٢ بليون دولار بأسعار سنة ١٩٧٥ (أى بطريقة الأسعار السابقة) فان قيمته الحقيقية لاتتجاوز ٤٠,١ بليون دولار[٧] .

(٣) ان معظم القروض التجارية قد ذهبت الى مجموعة البلاد متوسطة الدخل من العالم الثالث ، وقد

---

(٢) محمد الخجا ، بعض الملاحظات حول تدفق الموارد المالية الى الدول النامية ، نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ، السنة السادسة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٨٠ ص ٢١ ، ٣٦ .

(٣) تشمل هذه اللجنة ١٧ دولة هى : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليابان وكندا والنمسا واستراليا وبلجيكا وفنلندا والدانمرك وايطاليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا ، بالاضافة الى « لجنة الجماعة الاقتصادية الاوربية » .

(٤) تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، جدول رقم ٢٩ ، ص ٤٠

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٣

(٦) OECD, Development Co-operation, 1978 Review, Effects and Policies of the Development Assistance Committe, November 1978, P. 22.

(٧) انظر تقريرا عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٨ ، مرجع سابق ، جدول رقم ٢٩ ، ص ٣٣ .

تكونت اساسا من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بالعملات الأوروبية بل لقد تركزت تلك القروض على حوالى عشر دول فقط ، من بين تلك المجموعة متوسطة الدخل ، مما ادى الى تزايد عبء خدمة الدين ، والى تزايد احتمالات الضغط والتدخل غير المباشر فى شئونها .

(٤) تتميز القروض التجارية بارتفاع أسعار الفائدة وقصر المدة (مثلا تبلغ آجال ٩٥٪ من القروض المصرفية التى تقدمها البنوك التى تقع مقارها فى انجلترا اقل من سنة واحدة) وهذا مايضفى على الاقراض التجارى طابع « عدم اليقين » كما يؤدى الى الوان عديدة من الاختناقات بالنظر الى الفجوة الكبيرة بين الاقراض الاجمالى (القيمة الكلية للقروض) والاقراض الصافى (القيمة الاجمالية للقروض مطروحا منها اعباء خدمة القروض السابقة التى يتحملها البلد فى الفترة الزمنية المعنية ، وهى استهلاك القرض « أى الاقساط » والفوائد) . ويقدر خلال سنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٥ أن تبلغ الزيادة فى التدفقات الاجمالية حوالى ثلاثة أضعاف التدفقات الصافية[٧] .. وهو مايضعف الى حد كبير من طاقة (أو قدرة) البلاد المتخلفة على خدمة الدين وفى هذا المجال ، نجد أن كلا من البنك الدولى وبنوك التنمية الاقليمية ، ليست فى موقع يمكنها من أداء دور فعال : فقد وصلت الانسيابات المالية الفعلية (أى المنصرف أو المستخدم) من البنك الدولى الى البلاد المتخلفة فى عام ١٩٧٧ ماقيمته ٢,٦ بليون دولار ، ولكن فى مقابلها بلغت قيمة الفوائد المدفوعة والاقساط ١,٩ بليون دولار ، وبذلك شكلت خدمة الدين بعنصريها ٧٠٪ من الانسيابات الاجمالية . ونتيجة لهذا كله ، وتأكيدا له ، فقد بلغت الديون العامة الخارجية للبلاد (النامية) حسب أحد التقديرات الأخيرة لخبراء صندوق النقد الدولى ، حوالى ٤٩٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٩[٨] .. وبذلك يتأكد تفاقم مشكلة المديونية العامة الخارجية للدول المتخلفة بسبب من خصائص الاقراض التجارى ، من حيث المدة وسعر الفائدة وشروط الاقراض .. دون اغفال للعوامل الأخرى .

(٥) ان معظم الزيادة فى الاقراض ، قد تمت عن طريق عدد صغير نسبيا من البنوط .. ويقدر ان اكثر من نصف الالتزامات المستحقة على البلاد المتخلفة ، انما تعود الى حوالى ٣٠ بنكا رئيسيا ، معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية ، وان بدأت بنوك اوربا (وخاصة المانيا الاتحادية) واليابان ، تلعب دورا متزايدا فى الاقراض . ويقود هذا العدد القليل من البنوك ، القطاع المصرفى ، لأداء دور بالغ الأهمية فى التدفقات المالية الدولية الخاصة . وتقدر مصادر « منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » أن حجم الاقراض الصافى من البنوك التجارية الى البلاد النامية (غير البترولية) بما فى ذلك ائتمانات التصدير الخاصة ، قد زاد من ٥,٩ بلايين دولار سنة ١٩٧٣ الى ٧,٦ بلايين دولار سنة ١٩٧٥ ، ثم الى ١٣,٦ بليونا سنة ١٩٧٦ ، وأخيرا الى ١٨ بليونا سنة ١٩٧٧ ، وأخذ معظم التدفق صورة الاقراض بالعملات الأوروبية[٩] وهذا مايؤكد الأهمية البالغة حاليا لأسواق راس المال الدولية ..

(٦) التحيز ضد التصنيع : وهذه الحقيقة شديدة الأهمية ، اذ من الملاحظ أن مصادر الاقراض التجارى لاتقوم على تمويل مشروعات التنمية الصناعية التى تكفل رفع نصيب الصناعة التحويلية من الناتج القومى ، وخاصة منها تلك الفروع التى تحقق اقامة قاعدة صناعية مستقلة ومتوازنة .. وفيما يلى نعرض للمصدرين الرئيسيين للاقراض التجارى ، وهما المؤسسات المالية الدولية متعددة الأطراف ، وأسواق رأس المال الدولية ..

(أ) المؤسسات المالية الدولية ، ونأخذ مثالا عليها البنك الدولى كمؤسسة عامة متعددة الأطراف تقرض وتضمن وتشجع رؤوس الأموال الخاصة . ففى التقرير السنوى للبنك لعام ١٩٧٨[١٠] – وفى معرض بيان عمليات الاقراض المجمعة التى وافق عليها البنك الدولى والرابطة الدولية للتنمية فى ٣٠ يونيو١٩٧٨ – نجد أن الزراعة والتنمية الزراعية قد خصصت لها قروض تبلغ قيمتها الاجمالية ٨٧٠٩,١ مليون دولار ، وأن الهياكل الأساسية قد خصص لها ماقيمته ١٠٢٦٦,٧ مليون دولار ، بينما ان مشروعات التعليم والطاقة والصناعة معا لم تغل اكثر من ٣٨٦٧,٨ مليون دولار ..واذا نظرنا الى الاتجاهات الجغرافية لهذه الالتزامات بالاقراض ، فسوف نلاحظ أن اكثر المناطق احتياجا الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاينالها الا اقل نصيب من القروض .. ففى قطاع التعليم والطاقة والصناعة ، نالت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ١٠٩٧,٣ مليون

---

(8) IMF Survey, June 22,1981, P. 186.
(9) OECD, Development Co-operation, 1978 Review OP. Cit., PP. 22, 23.
(١٠) نشاط البنك الدولى ١٩٧٨ ، اهم ماجاء فى التقرير السنوى ، طبع فى مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ٢١٠ ، ٢١١ .

دولار ، ودول اوربا والشرق الأوسط وشمال افـريقيا ١٤٢٦,٥ مليون دولار ، بينما لم تنل بلاد شرق افريقيا غير ٢٠٠,٥ مليون دولار ، وبلاد غرب افريقيا ١٩١,٦ مليونا .

اما وفقا لتقرير البنك الدولى عن عام ١٩٧٩[١١] فقد بلغ الحجم الاجمـالى لقـروض البنك الدولى ورابـطة التنمية الدولية عشرة آلاف مليون دولار ، أخـــذت الصناعة منها ٨٢٤,٥ مليون دولار فقط ، كما أخـذت مشروعات الاقـراض المخصصـة لجمعيات التمـويل الصناعى والمشروعات الصغيرة ٦٧٦,٨ مليون دولار ، اى باجمالى قدره ١٥١٩,٣ مليون دولار فقط ، بينمـا بلغ نصـــيب الزراعة والتنمية الريفية ٢٥٢١,٨ مليون دولار ، وبلغ نصـيب مشروعات الطـاقة والطـــاقة الكهربائية ١٤٦٧,٣ مليون دولار ، وقد تضاءل نصـيب الصناعة حسب تقـرير ١٩٨١ الى ٤٧٥,٩ مليون دولار مقـــابل ٢٤٠٦ مليون دولار للزراعة والتنميـة الريفية وبذلك يتضح تماما ان الاتجـاهات الموضـوعية والجغرافية للاقراض مـن البنك الدولى ـ وهـو مـن أفضل مصادر الاقـراض التجـارى ـ متحيزة فى غير صالح التصنيع والبلدان الفقيرة ..

(ب) أسـواق رأس المال الدولية : وتحـدد مصـادر اليونيدو أشـكال الاقتـراض مـن أسـواق رأس المال الدولية فيما يلى : ـ

ـ السندات الأجنبية (وهى السندات المصدرة فى سوق وطنية واحدة) .

ـ السندات الدولية (وهى السندات المصدرة والمبيعة فى اكثر من سوق وطنية واحدة فى نفس الوقت ، ومن خلال اتحـادات أو روابـط دولية) ـ الائتمـان المصـدر بـالعملات الأوروبية وقـد حـددت المصـــادر المذكور نصيب الصناعة التحويلية من مخصصات هذه المصادر فى فترة ١٩٧٥/ ١٩٧٧ على النحو التالى : ـ السندات الأجنبية ١١,٧٪ ، السندات الدولية ١٩,٨٪ ، الائتمان بـالعملات الأوربية ١٤,٤٪ ، جميع المصـادر ١٥,١٪ .

وتتـوقع مصـادر (اليونيدو) الا يزيد نصـيب الصناعة التحـويلية مـن قـروض أسـواق رأس المال الدولية فى المستقبل المنظور ، على ١٥٪[١٢] ..

ثانيا : المساعدة التنموية الرسمية

نصـت « الاسـتراتيجية الدولية للتنمية والتـى اصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحـدة فى ٢٤ اكتـوبر ١٩٧٠ كبرنامج عمل للعقد الثـانى للتنمية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) على ان تقدم الدول المتقدمة مـن الموارد المالية الى البلاد (النامية) ماتبلغ نسـبته ١٪ مـن الناتـج القومى الاجمالى بأسعار السـوق للدول الأولى ، وأن يذهب ٠,٧٪ منه فى صورة مساعدة انمائية (تنمـوية) رسمية . وقد جاء هذا القرار تأكيدا لما سبق ان قـررته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خطة العقد الأول للتنمية فى ديسمبر ١٩٦١ بنقل ١٪ من الناتج القومى الاجمالى للبلاد المتقدمة الى البلاد (النامية) . وما قرره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى دورتـه الأولى سـنة ١٩٦٤ ، حين طالب بتخصيص ١٪ من الدخل القـومى (الناتج القومى الاجمالى بسعر التكلفة ناقصا اهـلاك رأس المال للدول المتقدمة ، كموارد يتـم نقلهـا للبـلاد المتخلفة ، ثم اخيرا ماقرره ذات المؤتمر فى دورته الثانية فى نيودلهى سنة ١٩٦٨ ، حين أوصى بتخصيص ١٪ من الناتج القومى الاجمالى[١٣] .

فما هو تعريف المساعدة التنموية الرسمية ؟
ان هذه المساعدة تتكون من جانبين :

(ا) المنح
(ب) القروض التى تتضمن عنصر منحة

وبينما ان تعريف المنحة واضح ، بـاعتبارها قيمـة لاترد ، فان تعـريف عنصر المنحـة فى القـروض ، يثير جدلا واسعا نظـرا للاختـلاف فى طـريقة حســابه وتحديده ، وبدون الدخول فى تفصيلات معقـدة فى هـذا الشأن نكتفى هنا بأن نذكر انه مجرد مفهوم حسـبابى لايدل على معونة حقيقة ، وان قيمته لاتـزيد فعليا فـلا اغلب الحالات عن ٢٥٪ من قيمة القرض .

وفى دراستنا للمساعدات التنموية الرسـمية نذكر ان لها مصدرين رئيسيين ☆

(11) Banque Mondiale, op. cit., pp. 96, 100.

(12) World Industry since 1960, special Issue of the Industrial Development Survey, for the Third General conference of UNIDO, U.N, New York, 1979, P. 297.

(١٣) عبد الحكيم الرفاعى ، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١١٩ .

★ ان عزوف الباحث عن تناول المساعدات المقدمة من الدول الاشتراكية فى اوربا وآسيا لايعفيه مع ذلك من ان يشـير الى ان المصادر الغربية وبعض مصادر الامم المتحدة تؤكد ـ رغم عدم وفرة ودقة البيانات ـ ان مساعدات هذه الدول لم تزد فى العقد الثانى للتنمية (السبعينات) عن قيمتها خلال العقد الاول (الستينات) بل ربما نقصت .. خـاصة

(١) الدول أعضـــــاء لجنة مســــــاعدات التنمية DACوتشمل اللجنة المذكورة ١٧ دولة من بين أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .
(٢) الدول أعضاء « منظمة البلاد المصدرة للبترول « أوبك » وتشمل : العربية السعودية ، ودولة الامـــارات العربية المتحدة ، قطر ، والكويت ، وليبيا ، والعراق ، والجــــزائر ، وايران ، ونيجيريا ، وجـــــابون ، واندونيسيا ، وفنزويلا ، واكوادور .
وفيما يلى جدول يبين اتجاه تطور المســاعدات من هذين المصدرين الرئيسيين وغيرهما : ــ

جدول « ٢ » متحصلات الموارد المالية الخارجية للبلاد النامية غير البترولية ، حسب النمط والمصدر

	ببلايين الدولارات							نسبة مئوية من المتحصلات الكلية	
	١٩٦٩ ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٦٩ ١٩٧١	١٩٧٥ ١٩٧٧
المساعدات التنموية الرسمية	٨	٩,٤	١١,٤	١٤,٩	١٩,٣	١٨,٦	١٩,٢	٥١,٩	٣٨,٢
ا ــ المساعدة الثنائية من اعضاء لجنة مساعدات التنمية	٥,٧	٦,٥	٧	٨,١	٩,٦	٩,٤	٩,٨	٣٦,٨	١٩,٣
ب ــ الوكالات متعددة الاطراف	١,١	١,٣	١,٩	٢,٧	٣,٩	٤,٩	٤,٩	٧,١	٨,٥
ج ــ مساعدات ثنائية من اعضاء الاوبك	,٤	,٥	١,٢	٣	٤,٩	٤,٥	٣,٨	٣,٢	٨,٨
د ــ الاقتصادات المخططة مركزيا	,٨	١,١	١,٣	١,١	,٩	,٨	,٧	٥,٨	١,٦

المصدر : OECD Development Cooperation' 1978 Review' OP . Table VI - 6' P . 117

وان الدول الاشتراكية فى اوربا الشرقية قد اعلنت عدم إلتزامها بالاهداف المحددة للتدفقات المالية فى (الاستراتيجية الدولية للتنمية) لعدم موافقتها تماماً لنظريتها فى التنمية وطبقا لبعض المصادر الغربية فقد تضاءل صافى الانفاق من جانب الدول الاشتراكية فى اوربا واسيا مـن ١,٥ بليون دولار فى ٧٠ ــ ١٩٧١ الى ٧٥٠ بليون دولار ١٩٧٥ (بـاسعار ١٩٧٥) ثم الى ٧٠٠ مليون دولار ١٩٧٧ .. وان الاتحاد السوفيتى كان يقدم نسـبة تتـراوح بين ٠٤,٠٪ و ٠٨,٠٪ مـن اجمالى الناتج القومى الاجمالى فيه فى السنوات الاخيرة بينما كانت تقدم الصين الشعبية نسبة تتراوح بين ١٣,٠٪ و ١٩ ٪ .. انظر :

See : UNCTAD, international Financial co peration for Developemnt , current policy Issues, report by the UNCTAD secretariat, UNCTAD v, 1979, Doc TD/234, P. 4.
See also : OECD, Development Co operation 1978 Review op. Cit. , P. 22.

وانظر ايضا اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ــ الدورة الرابعـة المجلد الثـالث مـرجع سـابق ، ص ١٥ وكذلك : جوريس ج فورهوف ، مساعدات التنمية الحكومية واتجاهاتها فى : « التمـويل والتنمية » ملحـق الاهـرام الاقتصادى عدد ١٥ يوليو ١٩٧٧ ، ص ١٨ .
وانظر : هيلين هيوز ، مرجع سابق ، ص ١٨ . ورغم ماسبق فمن الواضـح ان المصـادر الغـربية المذكورة تهمـل مساعدات الاتحاد السوفيتى لبعض البلدان التى تنتمى الى العالم الثالث مثل كوبا وفيتنام ، فـطبقا لمصـادر غربية اخرى بلغت مساعدات الاتحاد السوفيتى لكوبا فى عام ٧٩ وحده ثلاثة مليارات من الدولارات وبلغت بالنسبة لفيتنام خلال شهر نوفمبر ٧٩ وحده ٨٠٠ مليون دولار .. انظر جريدة الاهرام ، القاهرة ، ٣١ ديسمبر ٧٩ نقلا عن (نيويورك تايمز) ص ٩

ومن هذا الجدول نستنتج الدلالات الاتية : ـ

١ ـ تضاؤل الوزن النسبي للمساعدة التنموية الرسمية في داخل تدفقات الموارد المنسابة الى البلاد المتخلفة عبر العقد السبعيني « ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ » وذلك رغم الزيادة المطلقة في مقدارها :

فقد زادت المساعدة من ٨ بلايين دولار في ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ الى ١٩,٢ بليونا في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ، ورغم ذلك فان قيمة هذه المساعدة كنسبة مئوية من المتحصلات الكلية للبلاد المتخلفة قد انخفضت من ٥١,٩ ٪ في الفترة الاولى ، الى ٣٨,٢ ٪ في الفترة الاخيرة .. بينما ان التدفقات غير الميسرة « او غير التيسيرية » قد ازداد وزنها النسبي في المتحصلات الكلية البلاد المتخلفة من الموارد الاجنبية من ٤٨,١ ٪ في فترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ الى ٦١,٨ ٪ في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

٢ ـ تضاؤل النصيب النسبي للدول الراسمالية المتقدمة « ممثلة في اعضاء لجنة مساعدات التنمية » في موارد المساعدة التنموية الرسمية ، رغم تزايد الحجم المطلق للموارد التي تقدمها فقد كانت مساعداتها تشكل ٣٦,٨ ٪ من اجمالي المتحصلات للبلاد المتخلفة في فترة ٦٩ ـ ١٩٧١ ثم انخفضت بشكل حاد الى مايقرب من نصف هذه النسبة في فترة ٧٥ ـ ١٩٧٧ وبالتحديد الى ١٩,٣ ٪ .

وقد تم هذا الانخفاض لحساب ارتفاع نصيب كل من دول منظمة الاوبك والمؤسسات المالية الدولية متعددة الاطراف : فقد زاد نصيب الاولى من ٣,٢ ٪ الى ٨,٨ ٪ خلال فترة المقارنة « اى ما يقرب من ثلاثة اضعاف » وزاد نصيب الثانية من ٧,٢ ٪ الى ٨,٥ ٪ وتجدر الاشارة الى أن الجدول السابق مع ملاحظة ان مصدره غربي يذكر أن المساعدة التنموية الرسمية المقدمة من الاقتصادات المخططة مركزيا الدول الاشتراكية قد هبطت سواء من حيث الحجم المطلق ، او من حيث النصيب النسبي .

٣ ـ رغم تضاؤل النصيب النسبي للدول الراسمالية المتقدمة في المساعدات التنموية الرسمية ، الا انها مازالت صاحبة اكبر نصيب نسبي في هذه المساعدات : فقد قدمت في عام ١٩٧٧ « حسب الجدول السابق » ٩,٨ بلايين دولار ، بينما قدمت دول الاوبك ٣,٨ بلايين دولار ، وقدمت الوكالات الدولية متعددة الاطراف ٤,٩ بلايين دولار ، بينما قدمت الدول الاشتراكية ٠,٧ من البليون .. ومازال نصيب الدول الراسمالية المتقدمة من المساعدات كنسبة مئوية من اجمالي المنصرف من الموارد المالية الخارجية للبلاد المتخلفة هو اكبر نصيب « حسب ارقام ١٩٧٧ في الجدول المذكور » فقد بلغ ١٩,٣ ٪ تليها دول الاوبك : ٨,٨ ٪ ثم الوكالات متعددة الاطراف ٨,٥ ٪ واخيرا الدول الاشتراكية : ١,٦ ٪ .

ويذكر تقرير البنك الدولي لعام ١٩٧٩ ان الدول اعضاء لجنة مساعدات التنمية ، قد قدمت في سنة ١٩٧٨ : ١٨,٣ بليون دولار ، كمساعدات تنموية رسمية للبلاد « النامية » بينما قدمت دول الاوبك ٦,٧ بلايين دولار .

٤ ـ تركز المساعدات التنموية الرسمية على البلاد منخفضة الدخل ضمن العالم الثالث :

فقد حصلت البلاد التي يقل متوسط الدخل الفردي فيها عن ٤٠٠ دولار ، على ٧٣,٦ ٪ من اجمالي المساعدات في عام ١٩٧٨ فهذه البلاد اذن مع ما تتميز به من انخفاض متوسط الدخل الفردي وضيق السوق وضعف الاسواق المالية ومن عدم المقدرة بالتالي على الوفاء بالتزامات الديون التجارية ، انما تمثل مجالا خصبا لمعونات البلاد الراسمالية المتقدمة « مع ما في مضمون هذه المعونات من خدعة كما رأينا عند بيان عنصر المنحة » بحيث تشكل هذه المعونات الاداة الرئيسية لربط هذه البلاد بالنظام الاقتصادي العالمي للراسمالية .

وهكذا فان سياسة المعونات ، تكمل سياستي الاقراض والاستثمار في ميكانيزم حركات رؤوس الاموال الدولية ضمن النظام المذكور ..

ملاحظات تقييمية على المساعدات :

لئن كانت البلاد المتخلفة تنظر الى المساعدات الانمائية الرسمية كطريق لتجاوز اثار الخصائص السلبية للاقراض التجاري فاننا في الحقيقة ، نجد ان هذه المساعدات تحمل بدورها من الخصائص السلبية ما يجعلها تزيد من تفاقم مشكلة التمويل الخارجي للتنمية والتنمية الصناعية في تلك البلاد .. وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي : ـ

اولا : الصفة الاحتكارية لعرض راس المال ، ويتمثل ذلك في ان اغلبية الحجم المطلق للمساعدات ، تأتي من مجموعة دولية واحدة هي مجموعة الدول الراسمالية المتقدمة .. والتي تقدم عموما اكثر من ثلثي الموارد الكلية الصافية ـ بكافة صورها ـ للبلاد المتخلفة « قدمت مجموعة الدول المذكورة ٤٩ بليون دولار في عام ١٩٧٧ من مجموع التدفقات البالغ حجمها في ذلك العام ٦٤ بليونا » كما تقدم على وجه الخصوص اكثر من الثلثين ايضا من المساعدات التنموية الرسمية بلغت القيمة المساوية لهذه النسبة في عام ١٩٧٧ نحو ١٤,٧ بليون دولار [١٤] .

(14) OECD, Development Co - operation 1978 Review op. cit., P. 19

ثانيا : ضآلة المساعدات من حيث المقدار ومن حيث النسبة : سبق ان عالجنا هذه النقطة ورأينا ان المساعدات لم تصل الى نصف المستهدف فى خطة العقد الثانى للتنمية رغم تواضع هذا المستهدف نفسه .. ويسوق البعض تدليلا على هذا ان اجمالى المساعدات التنموية الرسمية قد وصل الى ١٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٥ ، بينما وصل الانفاق العسكرى الدولى الى ٣٧١ بليونا فى نفس العام ، وذلك طبقا لارقام الوكالة الامريكية للرقابة ونزع السلاح ، وهو ما يعنى – فى صورة اخرى – ان الامريكية تعادل المساعدة السنوية التى تقدمها « لجنة مساعدات التنمية » ما ينفق فى شهرين على الكحول والدخان من جانب المستهلكين فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[٢٤].

ثالثا : التحيز السياسى لاتجاهات المساعدات : ويتضح ذلك من ان الدول الراسمالية المتقدمة تقدمها الى تلك البلاد السائرة فى فلكها ، والتى تمثل اهمية خاصة لها سواء فى صراعها ضد حركة التحرر القومى والثورة الاشتراكية « مثل اسرائيل » او فى المواجهة السياسية العالمية مع الاتحاد السوفيتى .

رابعا : تتسم المساعدات بانها مقيدة اى مرتبطة بشروط سياسية واقتصادية .. وهذا ما تؤكده بعض مصادر المنظمات الدولية نفسها ، مثل سكرتارية الانكتاد التى تذكر ان برامج المعونة لا تنبثق من الالتزام بدعم عملية التنمية فى المحل الاول ، وانما تصدر عن الرغبة فى بلوغ اهداف متعددة .. مثل تدعيم النفوذ السياسى والاستراتيجى والتجارى والثقافى للبلد المانح للمعونة[٢٥] ولن نتناول هنا الشروط السياسية للمعونة وخاصة لاختلاف وجهات النظر فى تقييمها . وانما نعرض فقط للشروط الاقتصادية .. وتتحصل هذه الشروط فى ضرورة انفاق المعونة داخل الدول المانحة ذاتها ، وذلك بشراء السلع والخدمات منها ، رغم ما يحمله هذا الشراء من اثار اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ليس اقلها استجلاب انماط تكنولوجية غير ملائمة بالضرورة للاحتياجات الوطنية للبلاد المتخلفة .. وتاكيدا لهذا مثلا ، نجد ان مصادر لجنة مساعدات التنمية ، تذكر ان ٧٥ ٪ من المساعدات الثنائية الاجمالية التى قدمتها الدول الاعضاء بها بين عامى ١٩٦٦ ، ١٩٦٨ كان يمثل معونات مقيدة اقتصاديا ، وذلك بزيادة ١٠ ٪ عن عام ١٩٦٤ .. كما ان ثلثى المعونة المقدمة من بريطانيا ، كان يتم انفاقها بداخلها ، وتذكر المصادر الامريكية الرسمية ، ان ٩٣ ٪ من قروض الوكالة الدولية للتنمية » – وهى مؤسسة امريكية – قد تم انفاقها مباشرة فى داخل الولايات المتحدة .. وتبلغ النسبة فى اليابان والمانيا الغربية ٨٠ ٪ ..[٢٦] وهكذا تعود المساعدات المقدمة فتدور ثانية لخدمة المصالح الاقتصادية للبلاد المانحة[٢٧]

خامسا : ان المساعدات مشروطة من حيث اوجه الانفاق : فهى توجه قبل كل شيء الى تلك المجالات التى تحل مشكلات قصيرة الاجل بل ولا يمكن لها بطبيعتها ، ان تتصدى للمشكلة طويلة الاجل وهى مشكلة التنمية الصناعية المستقلة ويجرى الترويج لهذا النوع من الشروط تحت مظلة شعار « اشباع الاحتياجات الاساسية » وشعار « تخفيف حدة الفقر » او اصلاح احوال المناطق والجماعات الفقيرة وخاصة من خلال التنمية الريفية وهذا ما يدعو اليه البنك الدولى بشكل مكثف فى السنوات الاخيرة ..

خامسا : نتيجة للخصائص السابقة ، فانه برغم ان ما يربو على ٥٢ ٪ من المساعدات التنموية الرسمية قد قدم الى المجموعة منخفضة الدخل من البلاد المتخلفة فان هذه المساعدات ، لم تستطع ان تفى باحتياجات هذه البلاد التى تتميز – فضلا عن عدم وجود قاعدة صناعية – بوجود مناطق ريفية كبيرة شديدة التخلف وعجز مزمن فى الاغذية » والتى تعتمد على تدفقات المعونة الميسرة فى اشباع جزء كبير من احتياجات الاستثمار – الاجتماعى والبنية الاساسية والمرافق الانتاجية اللازمة لمقابلة المشكلات الملحة لسكانها »[٢٨]

سادسا : التحيز ضد التصنيع ، فالمساعدة التنموية الرسمية ، لا تقدم اسهاما جديا فى تصنيع العالم الثالث ، اى فى انشاء الصناعات التحويلية وتقدر

---

(١٥) جوريس ج س . فورهوف ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

(١٦) التعاون المالى الدولى من اجل التنمية ، فى اعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الدورة الرابعة ، نيروبى ، المجلد الثالث ، الوثائق الاساسية ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٨ .

(17) Galal Amin, « Criticism of the United Nations Philosophy on Development », Arab Economist Review, Baghdad, january 1977, PP. 5-43, P. 11.

(18) « Financial solidarity for development » in : UNCTAD, Monthly Bulletin NO. 154, september 1979, P. 2.

(19) OECD Development co-operation, 1978 Review op. cit., p. 19.

مصادر « اليونيدو » ان نسبة المنصرف الى الصناعة التحويلية فى العالم الثالث من المساعدات التنموية الرسمية الثنائية والمقدمة من الدول اعضاء لجنة مساعدات التنموية فى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، هذه النسبة لم تزد على ٥,٣ ٪ ، وانه بتطبيق هذه النسبة على قيمة تلك المساعدات فى عام ١٩٧٧ ، وهى ١٩,٥ بليون دولار ، فاننا نجد ان بليونا واحدا فقط من الدولارات ، قد اتيح للصناعة التحويلية فى العالم الثالث فى تلك السنة (٢٠) . وهكذا ونتيجة للخصائص السابقة جميعا ، فان المساعدات التنموية الرسمية لا يمكن ان تحقق الامال المعقودة عليها فى دفع عملية التنمية الصناعية بالبلاد المتخلفة .. فماذا يبقى ؟ يبقى تأمل القناة الاخيرة لتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد المتخلفة ، وهى الاستثمارات الخاصة المباشرة ..

الاستثمارات الخاصة الاجنبية المباشرة

يجب أولا أن نقدم تعريف الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر بالمعنى المستخدم فى هذه الدراسة .. فما هو ؟

يتفق كل من صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى تعريف الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر ، باعتباره « الاستثمار فى مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه القائمون فى بلد آخر » .. ويأخذ هذا الاستثمار عادة صورة اقامة شركات فرعية ومشروعات مشتركة .

ونظرا لصعوبة تحديد مفهوم « السيطرة » Control فى التعريف السابق ، فقد تبنى صندوق النقد الدولى المعايير العملية الثلاثة الاتية :

(ا) تملك المقيمين فى بلد اجنبى نسبة ٥٠٪ أو أكثر من القوة التصويتية فى جهاز المشروع المعين .

(ب) تملك المقيمين فى بلد أجنبى (أفرادا أو مجموعات) نسبة ٢٥٪ فأكثر من أصول المشروع .

(جـ) وجود عدد من المقيمين فى بلد أجنبى داخل مجلس ادارة المشروع .

ونستخلص من ذلك أن « الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر » هو ذلك الاستثمار الذى يتميز إما بتملك نسبة دنيا معينة من المشروع (٢٥٪ مثلا) ، وإما بالاشتراك الفعال فى الادارة : سواء من خلال القوة التصويتية العامة او الاشتراك فى مجالس الادارات ، واما بالمعيارين معا .. وهذا ما يميز الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر (أو الاستثمار المالى أو الاستثمار فى الحافظة المالية حيث يكفى فيه الاستثمار بأية حصة من الأسهم ، أو أى تمثيل فى الادارة ، دون اشتراط حد ادنى معين .

وعلى ضوء التعريف السابق للاستثمار الخاص الأجنبى المباشر ، نقدم الخصائص التالية فى مرحلة السبعينات :

(١) ضآلة حجم الاستثمارات الخاصة عموما : وتقدر منظمة (اليونيدو) أن تدفقات رأس المال الخاص عموما من الدول المتقدمة ، لم تتجاوز فى عام ١٩٧٢ ما نسبته ٠,٢٣ ٪ من الناتج القومى الاجمالى لتلك الدول ، حتى مع نموها بمعدل سنوى حقيقى يقرب من ٥,٦ ٪ فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ ، ويقرب من ٢,٩ ٪ فى فترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ (٣٠) .. وإن كانت مصادر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تذهب الى أن الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر للدول الأعضاء بها ، قد نما فى السنوات الأخيرة بمعدل ١٥ ٪ سنويا ، وهو نفس معدل نمو التجارة الخارجية . (٢١)

(٢) إن الاستثمارات الخاصة المباشرة من الدول الرأسمالية المتقدمة ، تتوجه بصفة رئيسية الى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها ، ولا ينصرف إلا مقدار قليل منها الى البلاد المتخلفة .. ونشير هنا الى الدراسة الكبيرة التى أصدرها قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة فى عام ١٩٧٣ . وطبقا لها ، بلغ نصيب البلاد (النامية) من إجمالى الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة للدول ذات اقتصادات السوق (أى الدول الرأسمالية المتقدمة) ٣٢ ٪ فقط فى عام ١٩٦٧ ..

وفى تقرير آخر قدمه م . إيمرسون (من سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ذكر أن نصيب البلاد الأقل تطورا (وهى صياغة أخرى لتعبير (البلاد النامية حينئذ) من اجمالى الاستثمارات المباشرة فى نهاية ١٩٧٠ قد بلغ ٢٥ ٪ فقط (٢٢)

وهذا ما تؤيده تقديرات سكرتارية اليونيدو ، التى تؤكد ـ من جهة أخرى ـ ان ٧٥ ٪ من الاستثمارات

---

(20) World Industry since 1960, Op. Cit., P., 295.

(21) World Industry since 1960, Op. Cit., P. 295.

(22) OECD, Investing in Developing Countries, Paris, September 1978, P. 9.

الخاصة المباشرة للدول المصنعة (ويقصد بها الدول الرأسمالية المتقدمة) قد انساب بين هذه الدول وبعضها بعضا [٢٣] .. وهو نفس ما تؤكدة مصادر أخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [٢٤] .

(٣) إن الاستثمار الخاص الأجنبى المباشر الذى ذهب إلى البلاد المتخلفة ، لم يتوجه بما يتكافأ مع الاحتياجات التنموية لكل منها ، وإنما تحددت اتجاهاته الجغرافية بحافز « تعظيم الربح » أساسا والاعتبارات الأخرى المرتبطة بنمط النمو الرأسمالى .. ومن هنا فقد اتجه بصفة رئيسية الى مجموعة البلاد المتوسطة الدخل ، بل والى حفنة معينة منها لايزيد عددها على ١٠ – ١٥ دولة ، حيث تتوفر الفرص الاستثمارية الأكثر ربحا ومنفعة ، وأهمل البلاد منخفضة الدخل .. ومن بين البلاد المتوسطة الدخل ، كان هناك تركيز واضح على بلاد أمريكا اللاتينية ، نظرا لعظم الطاقة الاستيعابية لرؤوس الأموال وقلة المخاطر السياسية نسبيا political risks وذلك لبعدها الى حد ما عن التأثيرات الساخنة لحركة التحرر الوطنى التى اجتاحت آسيا وأفريقيا (وخاصة الشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا وأفريقيا الجنوبية) .. وذلك بالاضافة الى العلاقة التاريخية الخاصة بين الولايات المتحدة وبلدان امريكا اللاتينية ، وحيث يلاحظ أن الولايات المتحدة ، تركز أكثر من ٥٠ ٪ من استثماراتها فى أمريكا الوسطى والجنوبية [٢٥] ..

وتتفق التقديرات الحديثة على تأكيد الحقيقة السابقة لتوزيع الاستثمارات :

فطبقا لدراسة الأمم المتحدة المذكورة سابقا (بالنسبة لعام ١٩٦٧) وبدراسة م . إيمرسون (بالنسبة لعام ١٩٧٠) تمثل التوزيع الجغرافى للاستثمارات فيما يلى (وسوف نضع تقدير ايمرسون لعام ١٩٧٠ بين قوسين) : أفريقيا ٢٠ ٪ (٢٠ ٪) ، الشرق الأوسط ٩ ٪ (٩ ٪) ، آسيا ١٥ ٪ (١٤ ٪) ، أمريكا اللاتينية والبلاد الأخرى ٥٦ ٪ (٥٧ ٪) [٢٦] .

وطبقا لاحدث تقديرات البنك الدولى – فى دراسة منشورة له فى عام ١٩٧٩ عن الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر فى الدول (النامية) فى فترة ١٩٦٩ – ١٩٧٦ [٢٧] – فقد توزعت النسبة المئوية للاستثمار كما يلى :

أوربا (البلاد « النامية » فى أوربا) ٨,٨ ٪ ، أفريقيا ١١,٥ ٪ ، أمريكا اللاتينية والكاريبى ٣٦,٧ ٪ (نالت منها المكسيك وحدها ٣,٦ والبرازيل ١٥,٨ ٪) والشرق الأوسط ٨,٩ ٪ ، وآسيا والاوقيانوسيا ٢٦,٩ ٪ (نالت منها اندونسيا وحدها ٦,٦ ٪)

وباقى بلاد العالم ٧,٢ ٪ .. وغير بعيد عن ذلك تقديرات منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية [٢٨] التى تذكر – بالنسبة للاستثمار المباشر فى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ – ان نصيب أمريكا اللاتينية قد بلغ ٤٠ ٪ وآسيا ، والأوقيانوسيا ٤٢ ٪ ، وأفريقيا ١١ ٪ ، وأوربا (النامية) ٧ ٪ .

وفيما يتعلق بالوطن العربى تحديدا ، فانه لم ينل – طبقا للعديد من التقديرات – أكثر من ١٠,٢ ٪ من اجمالى الاستثمارات الامريكية فى الخارج

(٤) اما من حيث مصدر الاستثمارات فان الشركات الأمريكية اسهمت بأكثر من ٥٠٪ من جملة الاستثمار المباشر فى العالم الثالث ، تليها الشركات المنشأة فى بريطانيا (٢٠٪) فى حين لم تسهم الدول المتقدمة الأخرى بأكثر من ١٠٪ ، بما فيها فرنسا وألمانيا واليابان .. وهكذا تقدم هذه الدول الخمس ٨٠٪ من الاستثمارات الخاصة المباشرة فى العالم [٢٩] .

(٥) من حيث مجالات الاستثمار ، يلاحظ مايلى :

طبقا للتقديرات التى أجرتها (اليونيدو) للتحضير للمؤتمر العام الثانى فى (ليما) سنة ١٩٧٥ فان

---

(23) Sanjaya Lall and Paul Streeten Freign Investment, Transnationals and Developing Countries, the Macmillan Press LTD, London, 1977, P.6

(24) Secretarial of UNIDO, « Industrialization of the Developing countries », in : Industry and Development, no. 3, UNIDO, PP. 55-77, p. 68.

(25) OECD, Investing in Developing countries, op. cit., p.8.

(26) Sanjaya Lall and Paul Streeten, op. Cit., p.6.

(27) I bid, P. 7

(28) Private Direct foreign Investment in Developing Countries, World Bank Staff Paper no. 348, July 1979, P. 6

(29) OECD, Development co-operation 1978 Review, op. Cit., P. 117.

الصناعات الاستخراجية البترولية قد استأثرت بحوالى ٣٢ ٪ ، واستأثرت الصناعات الاستخراجية المنجمية بنحو ١٠,٧ ٪ ، بينما لم يبلغ نصيب الصناعات التحويلية أكثر من ٢٩ ٪ (٣٠) .

وفى داخل الصناعات التحويلية ، ركزت شركات الجنسيات على تصنيع بدائل الواردات والخدمات المرتبطة بها ، بينما قاومت وسوف تقاوم معالجة المواد الأولية الوطنية ، كما أحجمت وسوف تحجم عن حفز الصناعات التصديرية المتقدمة تكنولوجيا والمنافسة لصناعات الدول الأم (٣١) .

أما طبقا للتقديرات التى أجرتها (اليونيدو) للتحضير للمؤتمر العام الثالث فى نيودلهى سنة ١٩٨٠ ، فقد بلغ نصيب القطاع التحويلى فى العالم الثالث من الاستثمار المباشر الصافى خلال فترة ٦٧ ــ ٧٢ نسبة ٣٧ ٪ سنويا . وإنه بتطبيق هذه النسبة على الاستثمار المباشر عام ١٩٧٧ فان ٣,٧ بلايين دولار من الاستثمار المباشر الذى وصل حجمه الى ٨,٨ بلايين دولار ، قد كرس للقطاع التحويلى (٣٢) ..

وتطبيقا للاتجاهات السابقة ، نجد ــ فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية المباشرة فى الوطن العربى وأفريقيا ــ أن ٧٥,٨ ٪ من الاستثمارات الأمريكية فى الوطن العربى ، تنصب على القطاع البترولى ، وتتوزع النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى .. وأن الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا يتوجه ٥٤,٥ ٪ منها الى البترول و ٢٠,٣ ٪ الى المناجم و ٩,٦ ٪ فقط الى الصناعات التحويلية (٣٣) .

ولالقاء المزيد من الضوء على التركيب القطاعى فيما يتصل بالصناعة بالذات ، نجد أن التركيب الصناعى للاستثمارات الأمريكية فى الخارج ، يتميز بغلبة بعض القطاعات المتقدمة نسبيا من الناحية التكنولوجية ، وأهمها الكيماويات ومعدات النقل والأجهزة غير الكهربائية ، وهو نفس طابع الاستثمارات السويسرية والألمانية الغربية ، ولكن بما يحفظ السيطرة التكنولوجيا للبلد الأم ، بينما تتوجه الاستثمارات البريطانية الى قطاعات أخف من ذلك تكنولوجيا ، وهى المنسوجات والطعام والتبغ ، وهو الى حد كبير نفس طابع الاستثمارات اليابانية التى تتجه أساسا الى المنسوجات والصلب والمعادن غير الحديدية (٣٤) .

(٦) ضآلة الفاعلية التصنيعية للاستثمار الأجنبى : ان الأمر لا يتوقف عند حدود الخصائص السابقة للاستثمار الأجنبى الخاص المباشر ، بما تطبعه من اثار سلبية على مستقبل التنمية الصناعية للبلاد المتخلفة ، بل انه لتتأكد ضآلة فاعلية ذلك الاستثمار فى مجال تصنيع هذه البلاد ، اذا وضعنا فى اعتبارنا عددا من القيود المهمة .. وأهم هذه القيود ..

(أ) إعادة استثمار ارباح الشركات الأجنبية فى البلد المتخلف المضيف للاستثمار : وطبقا لبيانات (اليونيدو) فأن الولايات المتحدة ــ التى تقدم ٦٣,٤ ٪ من جملة الاستثمار الخارجي للدول أعضاء « لجنة مساعدات التنمية » ــ قد قامت فى فترة ١٩٦٨ ــ ١٩٧٥ باعادة استثمار ٣٩,٥ ٪ من جملة أرباح شركاتها العاملة فى قطاعات الصناعة التحويلية بالخارج .. وقد بلغت النسبة الخاصة بالمانيا الاتحادية ٧٦ ٪ فى أول الفترة و ٣٥ ٪ فى نهايتها .. وهذا كله يعنى أن اكثر من ثلث الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلاد المتخلفة ، لا يأتى فى صورة تدفق **out-flow** من البلاد المتقدمة ..

(ب) إسهام الادخار المحلى فى تمويل المشروعات الاجنبية : اذ من المعروف أن المشروعات الأجنبية تقترض على نطاق واسع من الوسطاء الماليين للبلد المضيف . وتظهر أرقام الاستثمار المباشر للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية مثلا ، أن نحو ٣٠ ٪ من التمويل الكلى لهذا الاستثمار قد تم عن طريق ائتمانات البلاد المضيفة ، وتصل هذه النسبة فيما يتعلق باجمالى البلاد (النامية) الى ٢٥ ٪ (٣٥) .

---

(٣٠) تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٤٤

(٣١) التطور الصناعى ، منظمة اليونيدو ، نقلا عن « التنمية الصناعية العربية » ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٩٧

(32) Constantine Vaitsos, « World Industrial Development and the International Corporations : The Lima Target as Viewed by Economic Actors », in : Industry and Development, op Cit., PP. 33-44, P, 40

(33) World Industry Since 1960, op. Cit., P. 295.

(٣٤) دراسات اشتراكية ، دار الهلال ، القاهرة ، عدد نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ٧٣

(35) Constantine Vaitsos, op, Cit., PP. 2, 8.

خاتمة :

واذا كان لنا ان نعقب على التحليل السابق لمكونات التدفق الرأسمالى الى البلاد المتخلفة ، فاننا نلفت الانتباه ، بصفة خاصة الى عدد من الحقائق الرئيسية المميزة لها :

أولا : إن هذه التدفقات ، تخدم بصفة غالبة ، مصالح راس المال الاحتكارى من حيث تعظيم العوائد وتقليل النفقات . ومن هنا فان ترتيب الأولويات التى يتبناها راس المال الأجنبى ، لا تتفق مع ترتيب الأولويات فى حساب المخطط الوطنى من أجل التنمية .

ثانيا : إن الشروط التى تقدم بها القروض ، تسهم فى زيادة عبء المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة ، بحيث تصل الى حدود حرجة ، وخاصة بالنسبة للمجموعة الأكثر تطورا من بينها .

ثالثا : إن ما يسمى « بالمساعدات التنموية الرسمية » إنما تتم طبقا للشروط السياسية والاقتصادية التى تمليها الدول المانحه ، ومن ثم فهى تخدم فى المحل الاول ، ترتيب الاولويات لهذه الدول ، وليس للدول المتلقية .

رابعا : إن جميع أنواع التدفقات ، تحمل تحيزا صريحا أو ضمنيا ضد اقامة قاعدة صناعية تحويلية عريضة ، تشكل الشرط الضرورى للتحول الهيكلى للاقتصاد المتخلف .

وبأختصار ، فان حركات رؤوس الأموال الدولية ، اذ تشكل فى أغلبها قسما رئيسيا من أقسام السوق الرأسمالية العالمية ، وعاملا مهما فى عملية الانتاج ، وعلاقات الانتاج الدولية الرأسمالية ، إنما تخضع لقوانين السوق المذكورة ، وتقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، اللذين يشكلان النظام الاقتصادى العالمى للرأسمالية .

ومن هنا ــ ضمن عوامل أخرى ــ نبعث الضرورة التاريخية لاقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ، هو فى رأينا وفى التحليل الاخير ، النظام الاقتصادى العالمى للاشتراكية . □



(٣٦) بالنسبة للنقطتين ا ، ب انظر :

World Industry since 1960, op. Cit, P. 296.





مشاكل التغيير والثورة فى البلدان النامية ـ على ضوء الخبرة الايرانية

السيد زهرة

يمكن القول ان السنوات الممتدة منذ اواخر الستينيات وحتى الوقت الحاضر ، قد شهدت انكسارا واسع النطاق لحركة المد الثورى فى البلدان المتخلفة بشكل عام . فباستثناء حدث الثورة الايرانية ، وعدد من التغيرات المحدودة فى بعض البلدان ، لم تشهد هذه البلدان فى مجموعها أية تغيرات جذرية فى اوضاعها . بل اكثر من هذا ، يمكن القول ان هذه السنوات ، هى فى عديد من البلدان « سنوات ردة » فاذا كان عقدى الخمسينيات والستينيات قد شهدا صعودا لحركات التحرر الوطنى ، وشهدا قدرا من التغير فى اوضاع هذه البلدان ، وشكلا من اشكال التنمية المستقلة ، فقد شهدت سنوات ما بعد ذلك ، تراجعا عما تم انجازه ، بل واجهاضه فى عديد من البلدان .

بعبارة اخرى ، يمكن القول ، أن التغيير الثورى فى هذه البلدان يمر بأزمة شديدة . وطبيعى ان يثار باستمرار على المستوى البحثى التساؤل حول اسباب الازمة وامكانيات تخطيها . واثارة مثل هذا التساؤل يطرح بشكل مباشر قضية المشاكل المرتبطة بعملية التغيير والثورة فى البلدان المتخلفة .

والقضية بلا شك اعقد من ان تعرض فى مقال واحد ومن ثم سنكتفى بالحديث عن قضايا ثلاث نتصور انها تمثل اولوية او اهمية خاصة .

الاولى : متعلقة بتعقيدات العلاقة بين برجوازية البلدان المتخلفة والسلطة السياسية فيها .

الثانية : متعلقة بدور العامل الايديولوجى فى التغيير

الثالثة : متعلقة بمسألة ادوات التغيير واساليبه .

وفى محاولة عرضنا لهذه المشاكل الثلاث ، سوف نستند الى محصلة ما قدمته الخبرة الايرانية .

وبداية ، يهمنا ان نثير تحفظين هامين : ـ

الأول : ان لكل بلد من البلدان المتخلفة خصوصية معينة ، سواء من زاوية اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية او من زاوية تراثه الثقافى والحضارى او من زاوية طبيعة تشكل القوى السياسية فيه .. الخ . الأمر الذى يعنى مباشرة ان مشاكل عملية التغيير والثورة فى بلد معين ليست بالضرورة هى ذات المشاكل فى بلد آخر .

الثانى : انه رغم ثراء الخبرة الايرانية ، الا ان ما يمكن استخلاصه منها لا يصلح بالضرورة للتعميم على كل البلدان المتخلفة انطلاقا من الملاحظة الاولى .

ورغم هذا ، فان هذه القضايا الثلاث التى سوف نعرض لها ، ان لم تكن مثارة فى عديد من البلدان بنفس الشكل ، فان ما تثيره يصلح على الاقل كمؤشرات عامة تلقى بعض الضوء على قضية التغيير والثورة فى العالم المتخلف بشكل عام .

أولا : فى علاقة البرجوازية بالسلطة السياسية

يمكن القول ان التطور المعاصر

لايران ، وعديد من البلدان غيرهـا ، كان محـكوما فى المقام الاول بقضـايا تـطور البـرجوازية بشرائحهـا المختلفة ، وقضايا علاقاتها المعقدة بالسلطة السياسية بشـكل عام ، وسـلطة جهـاز الدولة المركزية بـوجه خاص .

فى ضوء هذا ، يمكن الزعم ان محاولة فهم تعقيدات هذه العلاقة يمكن ان يقدم تفسيرا لعديد مـن مشـاكل الثورة والتغيير فى هذه البلدان .

وفى اعتقادنا ان هذه العلاقة يمكن فهمها بالنظر الى قضايا ثلاث كبرى فى هذا الاطـار ، الاولى ، متعلقـة بظروف نشأة البرجوازية وتطورها ، والثانية ، متعلقة بالدور الذى لعبته وتلعبه السلطة المركزية ، والثـالثة ، متعلقة بما يمكن ان نطلق عليه « الانفصام بين الثقـل الاقتصـادى والاجتمـاعى للبـرجوازية وبين ثقلهـا السياسى » .

فى نشأة البرجوازية وتطورها

المقولة الاساسية التـى نسـوقها هنا ، يمـكن ان تصـاغ على النحـو التـالى : ان ثمـة عاملين كبيرين محددين ، احدهما متعلق بدور السلطة المركزية والثانى متعلق بآثار الغزو الاسـتعمارى ، لعبـا فى عديد مـن البلدان المتخلفـة دورا حـاسما منذ وقـت مبـكر ، فى الحيلولة دون تبلور برجوازية محلية مسـتقلة لهـا ذات النقاء الطبقى الذى عرفته المجتمعات الاوروبية . وهذا العامل فى حد ذاته ، لعب دورا كبيرا فى مسار تطور هذه البلدان بعـد ذلك . وخبـرة التـطور الاقتصـادى والاجتماعى فى ايران اكبر دليل على ذلك .

يعود بناء السلطة المركزية القوية فى ايران الى عهـد حكم الصفويين ، وعلى وجه التحديد الى عهد الحـاكم الصفوى القوى عبـاس الاول (١٥٨٧ ـ ١٦٢٩) ، فقد اتبع شاه عباس كل الوسائل المعـروفة لدى طغـاة الشرق لكى يرسى اسس سلطة مركزية قـوية . وفى تلك الفترة كانت ملامح تـكون بـرجوازية ايرانية آخـذة فى التشكل بالفعل . وتجسد ذلك فى مظهرين اسـاسيين ، الاول ، انشاء البـرجوازية لعـديد مـن الصـناعات الوطنية ، والثـانية ، قـوة البـرجوازية التجـارية وازدهارها . وفى ذلك الوقت كان التجـار والحـرفيون منظمون فى نقابات قوية خاصة بهم . الا ان هذا القـدر من التبلور سرعان ما بدا يتـلاشى فى ضـوء الدور الذى بدأت تلعبه السلطة المركزية وسياساتها . فقد انشـأت الدولة اكبر المصانع فى البـلاد ، واحتـكرت التجـارة الداخلية والخـارجية . واصـبحت التجـارة الداخلية والحرف خاضعة لسيطرة حكومية صارمة ، فـرؤساء النقابات كانوا يعينون فى مناصبهم بـواسطة الشـاه ، ومارست الدولة رقابة شـديدة على النشـاطات اليومية للنقـابات مـن خـلال « المحتسـبين » المشرفين على الأسواق . وبهذا الشكل ، استطاعت سـلطة الدولة ان تخلق عوائق حقيقية فى وجـه النمـو المسـتقل لهـذه النقابات . وبالمثل ، فان كبار التجار ، بالرغم من انهم كانوا ذوى مراكز قوة واحترام فى المجتمـع ، وبـالرغم من انهم كسبوا ثـروات كبيرة ، فـانهم تحـولوا الى تابعين فى كل نشـاطاتهم لجهـاز الدولة ، ولعبـوا دور « المساعدين » للاسرة الحاكمة .

وجاء استسلام النظام الايرانى وطبقتـه الحـاكمة للقوة الاستعمارية الغربية وغزوها عند منتصف القـرن التاسع عشر ، ليضيف عاملا مدمرا جديدا فيمـا يتعلق بتبلور البرجوازية الايرانية وتطورها .

وقد تبدى اثر الغزو الاستعمارى فى هذا الصدد اكثر ما تبدى فى دمار المنتجات الصناعية الايرانية ، وحلول المنتجات الاوروبية محلها من جانب ، وحلول صادرات المواد الخام محل المواد المصـنعة مـن جـانب ثـان . وهكذا ، شهد النصف الثانى من القـرن التـاسع عشر انهيار الصناعات الايرانية فى اصفهان وتبريز وكاشـان ويازد وكيرمان ومشهد . ففى يازد على سبيل المثـال ، والتى تركزت فيها صناعة نسج الحرير ، اذ كان بها ما يقرب من ١٨٠٠ مصنع تستخدم ما يقرب مـن تسـعة آلاف عامل ، شهد النصف الثانى من القـرن التـاسع عشر انهيار هذه المصـانع وحلول المنتجـات الاوروبية محلها .

والحقيقة ان ازمة التـطور البـرجوازى على هـذا النحو ، بالاضافة الى عوامل اخرى ، قد افسح الطريق امام صعود برجوازية ايرانية تابعة منذ القرن التـاسع عشر . فقد افتتحت الشركات الاجنبية مـكاتب لهـا ، وعينت ممثلين عنهـا فى المدن التجـارية الاسـاسية فى ايران . وتحول عدد كبير من التجار المزدهرين فى ايران الى وكلاء للشركات الاجنبية وفقدوا استقلالهم .

وقد ادى هذا الوضع العام الى مسألة اخرى فى غاية الاهمية ، متعلقـة بتحـول اعداد كبيرة مـن افـراد البرجوازية فى مجالى الصناعة والتجارة الى اسـتثمار اموالهم فى ملكية الارض الزراعية . وهذا الامر فى حـد ذاته ، ترك آثاره فيما يتعلق بجانبين هامين : ـ

الأول : متعلق بالنقاء الطبقى للبـرجوازية ، بـالشكل الذى عرفته اوروبا .

الثانى : اختلاط قيم البـرجوازية بـالقيم الاقـطاعية المتخلفة ، بحيث اصبحت الثقافة والفكر الاقطاعى هما المحتوى العام الذى استوعب تطور البرجوازية . ولهذا الامر تبعات عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها .

على أية حال ، فقد استمرت هذه الاتجاهات العامة

المتعلقة بتبلور البرجوازية وتطورها قائمة بنفس الشكل في تطورات ما بعد ذلك .

في دور السلطة المركزية

يمكن القول أن جهاز سلطة الدولة المركزية ، قد لعب دورا حاسما في التطور المعاصر لعدد من المجتمعات المتخلفة من زاويتين اساسا : ـ

اولا : دوره كاداة للقمع من خلال عشرات من وحدات القمع هذه (جيش ـ بوليس ـ مخابرات ... الخ) .

ثانيا : دوره فيما يتعلق بالتحكم في التطور الاقتصادى والتشكل الطبقى .

وهذا الجانب الأخير يحتاج الى وقفة في ضوء ما حدث في ايران ايضا ابان عهد الشاه السابق .

لقد مثل النفط الايرانى وعوائده الضخمة ، المصدر الأول للمركز الاقتصادى لجهاز الدولة . ولأن عوائد النفط تذهب جميعها الى الدولة ، ولأن هذه العوائد تشكل المصدر الرئيسى للفائض الاقتصادى في ايران ، فقد تمكنت الدولة من ان تلعب دورا مسيطرا على جميع اوجه التنمية الرأسمالية في ايران . ففى مجال التنمية الصناعية انشأت الدولة اكبر مصانع في البلاد . وتجدر الاشارة هنا الى انه اذا كان عدد كبير من المنشآت الصناعية في ايران امتلكه البرجوازيون الايرانيون ، فان الدولة هى التى خلقت هذه الشريحة في المقام الأول ، خاصة وانها تكونت من فئتين بصفة اساسية ، فئة ملاك الارض السابقين ، والذين عوضتهم الدولة عن اراضيهم التى فقدوها في ظل الاصلاح باعطائهم اسهما في المؤسسات الصناعية الجديدة ، وفئة البيروقراطيين من كبار موظفى الدولة من خلال الاموال الطائلة التى جنوها من فساد الجهاز الادارى .

وبعد الاصلاحات الزراعية التى بدأت عام ١٩٦٣ ، اصبحت الدولة هى القوة الاقتصادية الاساسية في الريف ، فقد نقلت سلطة البيروقراطية الى الريف مع الاصلاح عبر انشاء مجالس القرى والمحافظات والمقاطعات وغيرها ، فحلت سلطة الجهاز الادارى محل سلطة كبار الملاك وادخل الريف في دائرة التوحيد القسرى للسوق على حساب تفسخ التنظيمات القبلية .

بعبارة موجزة ، يمكن القول ان البرجوازية الايرانية بشرائحها المختلفة ، قد نمت ابان عهد الشاه السابق كتابع لسلطة الدولة . وهنا لعبت العلاقات الشخصية التى تربط البرجوازيين الايرانيين بالعرش دورا كبيرا ، فمن رضى عنه الشاه عين وزيرا أو ترأس حزبا ، ومن تقرب الى الاميرة اشرف ، سهلت عليه فرص الانضمام الى شبكة الوسطاء . واصبح بمقدوره ان يحصل على التسهيلات التى يريدها . ولهذا لجأ كثير من البرجوازيين في سبيل الحصول على حق احتكار السوق في سلعة ما مثلا الى منح الشاه والاعضاء الآخرين بالاسرة المالكة (او الدوائر المقربة لهم) حصصا رخيصة واحيانا مجانية في صناعاتهم . وقد جمع عدد كبير من البرجوازيين الايرانيين ثرواتهم عبر الخدمات التى اداها للبلاط الملكى او عبر الصلات التى اقامها مع كبار اعضاء البيروقراطية الحاكمة .

حول الانفصام بين ثقل البرجوازية الاجتماعى وثقلها السياسى

رغم الازدهار الذى تشهده مختلف شرائح البرجوازية في عديد من البلدان المتخلفة ، ورغم الثقل الاقتصادى والاجتماعى المسيطر لها ، الا ان ثمة انفصام بين هذا الثقل وثقلها السياسى ، وامكانياتها للتاثير على عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في المجتمع .

وهذه الوضعية ، يفسرها عدد من العوامل ربما يكون في مقدمتها ما يلى : ـ

اولا : ان عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في هذه البلدان تتسم بالمركزية الشديدة بمعنى تمركزها في يد فرد واحد او مجموعة محدودة من الافراد في احسن الاحوال . فعادة ما يلعب رئيس الدولة او الملك دور الصانع الاوحد للسياسة والمتخذ الأول للقرار . وعادة ما تستند اعتبارات اتخاذ القرار في كثير من هذه البلدان الى مسائل من قبيل « الالهام الالهى » و « العبقرية الشخصية » .. الخ واذا اتسعت دائرة اتخاذ القرار ، فانهاتشمل عددا من الافراد المقربين للحاكم بشكل عائلى او قبلى في اغلب الاحوال .

ثانيا : يرتبط بما سبق حقيقة هزال المؤسسات السياسية في هذه البلدان (الوزارة ـ البرلمان ..) ودورها الهامشى الذى يتمثل في اغلب الاحوال في تنفيذ ارادة الحاكم وتبرير تصرفاته وقراراته . بعبارة اخرى ، تنعدم تقريبا مسالك التأثير على صنع السياسة واتخاذ القرار من خلال هذه المؤسسات .

ثالثا : نظرا لأن هذه البلدان تفتقر لتراث ديمقراطى اصيل وقيم ديمقراطية اصيلة ، فيما يتعلق بلغة الحوار السياسى والنشاط الحزبى .. الخ . ، وفي ضوء الملاحظتين الاولتين ايضا ، فان البرجوازية لم تستطع تاريخيا في عديد من هذه البلدان ان تنشىء احزابا سياسية خاصة بها تدافع عن مصالحها بشكل محدد ونقى . وان وجدت مثل هذه الأحزاب ، فامكانياتها في الحركة والتأثير تكاد تنعدم في ضوء الوضع السياسى العام .

● لقد كان هذا على اية حال هو وضع البرجوازية الايرانية في عهد الشاه . ففى الوقت الذى كانت تحبذ فيه النظام الاجتماعى والاقتصادى ، الذى سمح لها

رغم كل شيء بان تزدهر ، فانها فى الوقت ذاته كانت تشعر بالكثير من الامتعاض تجاه نظام سياسى يقوم على سلطة الفرد ، ويبقيها بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار ، ويبقيها فى النهاية مرتبطة به ، ومدينة له بنفوذها الاقتصادى ومركزها الاجتماعى . وربما يفسر لنا هذا الأمر حقيقة انه عندما كان نظام الشاه آيلا للسقوط ، لم يتقدم فرسان البرجوازية الايرانية ، ولم يتحمسوا كثيرا لانقاذه .

والحقيقة أن موقع السلطة المركزية فى البلدان المتخلفة على هذا النحو ، وقدرتها على التأثير على الوضع الاقتصادى والتشكل الطبقى ، بالاضافة الى احتكار القرار السياسى بطبيعة الحال ، بقدر ما هو عامل قوة من منطلق ضمانه للسيطرة الشاملة ، الا انه يحمل فى طياته عدة عوامل ضعف ربما يكون فى مقدمتها امران : —

الأول : فى ضوء وضع البرجوازية على نحو ما ذكرنا ، وبعدها عن عملية صنع السياسة ، يمكن القول ان النظام فى هذه البلدان يفتقد الى قاعدة طبقية مباشرة وحقيقية تسنده وعلى استعداد للدفاع عنه وقت الأزمة .

الثانية : يرتبط بهذا ان ادوات العنف مع تنوعها ومع قوتها النسبية فى هذه البلدان الا أن ولاءها الدائم لا يمكن ضمانه للنهاية ، لسبب بسيط وهو ان ما يربط هذه الادوات بالنظام هى فى الغالب اعتبارات الولاء الشخصى للحاكم حيث تربى على هذا ، ولا ينبع ولاؤها من قاعدة طبقية معينة

●● على أية حال ، لو أردنا ان نكيف مجموعة الاعتبارات السابقة المتعلقة بتعقيدات العلاقة بين البرجوازية والسلطة السياسية فى البلدان المتخلفة من منظور مشاكل الحركة الثورية لأمكننا ان نصل الى بعدد من النتائج الهامة : —

اولا : ان النظر الى البرجوازية والنظام القائم باعتبارهما وجهين لعملة واحدة ، أو النظر اليهما باعتبارهما كل واحد لا يتجزأ ليس نظرا صائبا بحال من الاحوال بعبارة اخرى ، فان المقولة التقليدية المتعلقة بكون النظام تعبير مباشر عن مصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا ، رغم صحتها بشكل عام ، الا ان النظرة الفاحصة للعلاقات بين البرجوازية والنظام فى ضوء الاعتبارات السابقة ، يمكن ان تثير مشاكل عديدة بخصوص هذه المقولة فى شكلها المطلق .

واهمية هذه القضية انها يمكن ان تطرح مسائل عديدة فيما يتعلق بتحديد « الحلفاء الطبقيين » فى مرحلة معينة من مراحل التغيير الثورى

والمثل الواضح على هذا ، موقع برجوازية « البازار » فى ايران فى اواخر عهد الشاه ، والدور الكبير الذى لعبته ابان احداث الثوره .

ثانيا : أن التهويل من قوة السلطة المركزية وامكانياتها قد لا يكون له فى كثير من الاحيان ما يبرره ، خاصة فى لحظات التفجر الثورى ، مثلما كان الحال ابان احداث الثورة فى ايران .

ثالثا : أن الاعتقاد بامكانيات التغيير الجذرى من داخل النظام ، اى من خلال مؤسساته (البرلمان مثلا) يرقى الى حد الوهم فى معظم الاحوال بعبارة اخرى ، فى لحظات معينة ، قد يكون شعار « اسقاط النظام » هو الشعار الأصوب . ولو تصورنا مثلا ان الحركة الثورية فى ايران ، اعتمدت وجهة نظر الجبهة الوطنية وعدد من القوى الأخرى ، والمتعلقة بامكانية التغيير من داخل النظام من خلال احداث بعض الاصلاحات (الغاء السافاك اطلاق حرية الاحزاب .. الخ) ، لما امكننا تصور حدوث ثورة بالشكل الذى جرت به . ومثل هذا الشعار فى ضوء ما سبق ، يمكن ان تلتقى عنده عديد من شرائح البرجوازية ذاتها فى ظل ظروف معينة .

ثانيا : فى ايديولوجية التغيير

ايا كان شكل التغيير الذى يمكن ان يحدث فى البلدان المتخلفة (انقلاب ، من داخل النظام أو من خارجه — انقلاب ثورى — ثورة) الا أن الحكم يؤول فى النهاية الى مجموعة محدودة من الافراد .

وأيا كان نظام الحكم الذى يمكن ان ينشأ فى هذه البلدان ، فسيحمل بالضرورة عبء قرون طويلة من التقاليد الآسيوية ، ومن الدور التاريخى الحاسم لجهاز الدولة والسلطة المركزية .

وهذا الأمر فى حد ذاته ، يعطى نظريا لأى نظام حكم فى بلد متخلف امكانيات واسعة لاحداث تغييرات على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، وهنا يأتى دور الايديولوجية التى يعتمدها النظام للتغيير .

والقضية الاساسية التى يمكن ان تثار بهذا الصدد ، انه ما لم يكن النظام مستندا الى ايديولوجية محددة المعالم للتغيير الشامل فى شتى المجالات ، فان اية اصلاحات يمكن ان يقوم بها النظام ، ستنتهى الى الاخفاق ، كما تشهد بذلك خبرة عديد من البلدان فى العقود القليلة الماضية . والعامل الاكثر اهمية هنا متعلق بحقيقة أن هذه البلدان ليست لها تراث من المشاركة الشعبية او حتى الاشراف الشعبى على السياسات العامة ، بالاضافة الى أن ميكانيزم صنع السياسة واتخاذ القرار لا يسمح اصلا بمثل هذه المشاركة او الاشراف . بعبارة اخرى ، فانه فى حال عدم تحدد ايديولوجية التغيير بالشكل الذى يضمن

وضوح السياسات وجذريتها ، ليست هناك امكانية لتصحيح مسار هذه السياسة أو تلك من خلال مشاركة شعبية فى صورة من الصور .

ويقدم التاريخ المعاصر للبلدان المتخلفة عديدا من التجارب المؤكدة لما سبق . غير أن ثمة تجربتين مختلفتين فى عديد من الجوانب تؤكد انه بشكل خاص ، وهما التجربة المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن ، والتجربة الايرانية فيما بعد الثورة .

فيما يتعلق بالتجربة المصرية :

رغم القدر من الاصلاحات الواسعة نسبيا والتى قام بها النظام خلال عقدى الخمسينيات والستينيات ، ورغم الصبغة التقدمية العامة لهذه الاصلاحات ، الا ان الانتكاسة التى وصلت اليها هذه الاصلاحات معروفة ، وآل الوضع الى ما آل اليه من خراب وردة ودمار منذ ما بعد الهزيمة وطوال عقد السبعينيات .

ولا شك ان احد التفسيرات الاساسية لهذا الوضع تكمن فى امور ثلاثة بصفة اساسية : ـ

الأول : حقيقة افتقاد النظام منذ ١٩٥٢ الى اية تصورات ايديولوجية واضحة لمسألة التغيير الاقتصادى والاجتماعى بصفة خاصة .

الثانى : أنه عندما بذلت محاولة لصياغة مثل هذه المبادىء ، فقد تمت من خلال التجريب ، وعندما صيغت جاءت فى شكل مقولات عامة تعج بالمتناقضات .

الثالث : انعدام الرقابة الشعبية على تطبيق هذه الاصلاحات بأى شكل جدى .

وفيما يتعلق بالتجربة الايرانية : رغم أن النظام الحالى فى ايران جاء من خلال ثورة عارمة ، ورغم أن كل العوامل كانت مهيأة لقيام النظام الجديد باحداث تغييرات جذرية فى الأوضاع الايرانية على مختلف الاصعدة ، رغم هذا ، فقد اثبتت خبرة السنوات الثلاث الماضية اخفاق النظام فى احداث مثل هذا التغيير على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى بصفة خاصة (بهذا الصدد يمكن مراجعة الدراسة المعنونة : « واقع الثورة الايرانية وسيناريوهات المستقبل » المنشورة بالعدد (٦٥) من السياسة الدولية ـ يوليو ١٩٨١) .

وهذا الاخفاق ، يمكن تفسيره بدوره فى ضوء عاملين هامين : ـ

الأول : حقيقة افتقاد قيادات النظام الجديد فى ايران لتصور محدد لبرنامج للتغيير الاقتصادى والاجتماعى الشامل وخطوات تحقيق ذلك . وحتى بعض قيادات النظام الذين كانت لديهم تصورات بهذا الخصوص ، تمت تصفيتهم واخراجهم من الحلبة السياسية ، ومأساة الرئيس الايرانى الاسبق بنى صدر خير دليل على ذلك .

الثانى : اذا كان الجانب الوحيد الذى يملك النظام الجديد تصورا ايديولوجيا واضحا ازاءه هو مسألة الديمقراطية ، فان هذا التصور بحد ذاته بالمضمون الذى يتخذه فى الفكر الدينى للنظام ، يقف من اكبر العوائق امام امكانية احداث تغييرات جذرية فى المجتمع . ودون تفصيل فى هذا الصدد ، يكفى الاشارة الى حقيقة أن الفكر الشيعى يضع السلطة بصفة مطلقة فى يد « الامام » أو من يحل محله ، وفى يد مجموعة محدودة من رجال الدين ، ويضع عوائق حقيقية امام امكانية تاثير الأحزاب والقوى السياسية المختلفة على عملية صنع السياسة فى البلاد . الأمر الذى يعنى ايضا انعدام الاشراف الشعبى على مسار السياسات المسبقة .

تقدم الخبرة الايرانية والمصرية اذن ، نموذجا واضحا لأهمية العامل الايديولوجى وخطورته فى أية محاولة للتغيير .

ثالثا : فى ادوات التغيير ووسائل الحركة

لا شك أن من المشاكل الهامة التى تواجه اية حركة تطمح للتغيير فى مجتمعها ، تلك المتعلقة بالادوات التى تستخدمها للتغيير والوسائل التى تعتمدها للحركة . وهذه قضية متعلقة بالاجابة عن تساؤل بسيط محدد : كيف يمكن صنع حركة جماهيرية بالكيفية التى تضمن لها النجاح ؟

وهذه مسألة ليست فى الحقيقة مسألة « حرفية » فقط ، وانما هى وثيقة الصلة بفكر الحركة وطبيعة الشعارات التى تتبناها فى مرحلة معينة والسياسات التى تتبعها ، ومدى فهمها لخصوصية اوضاع مجتمعها .

وفى اعتقادنا أن أهم الدروس التى قدمتها خبرة الثورة الايرانية ، تلك المتعلقة بهذا الجانب ، وهى بهذا الخصوص خبرة بالغة الثراء ، وذو دلالة بالغة الاهمية لاية حركة طامحة للتغيير فى بلد متخلف .

لقد مرت الحركة الثورية فى ايران منذ تفجرها وحتى الاطاحة بنظام الشاه بأربعة مراحل اساسية : ـ

الأولى : تلك الممتدة منذ الربيع وحتى ديسمبر ١٩٧٧ .

وقد بدأت يتزايد عدد الخطابات التى يوجهها اشخاص مختلفون الى النظام للاحتجاج على اوضاع معينة . وشهدت هذه الفترة حدثين بارزين ـ تنظيم« رابطة الكتاب » لقراءات شعرية فى الميادين العامة اجتذبت اليها يوميا آلاف الايرانيين .

ـ حركة الطلبة ، التى تمحورت حول المطلب الطلابى الخاص باقصاء الحرس من المدينة الجامعية .

الثانية : تلك الممتدة منذ يناير ـ يونيو ١٩٧٨ .

وشهدت هذه الفترة دخول مدينة « قم » الحركة

الجماهيرية . كما شهدت دورة « الاربعين » الشهيرة من الاحتجاجات والمظاهرات الجماهيرية ، ونزول وحدات الجيش وتصديها للمظاهرات .

الثالثة : الممتدة من يوليو – آخر ١٩٧٨

وهى بمثابة استمرار للمرحلة السابقة من حيث طبيعتها ، الا أنها شهدت تبلور مطالب الحركة فى شكل شعارات محددة . وشهدت محاولة الشاه الاعلان عن بعض « الاصلاحات » .

الرابعة : الممتدة من يناير – فبراير ١٩٧٩ .

والتى شهدت رحيل الشاه . والتدخل المباشر لقوات العصابات المسلحة ، وعودة الخومينى وانتصار الثورة .

وأكبر قضيتين يمكن ان يثارا بخصوص حركة الثورة الايرانية هما على النحو التالى : –

اولا : كيف استطاعت قيادات الثورة ان تحتفظ بقوة الدفع الثورية طوال هذه المدة ، وكيف نجحت فى تصعيد الحركة باستمرار حتى قدر لها النجاح .

ثانيا : أن نظام الشاه قد استخدم كل الوسائل الممكن تصورها لاستيعاب الحركة او اجهاضها . بدءا من السماح بسيل الخطابات المفتوحة فى البداية ادعاء للديمقراطية ، ومرورا بمحاولة استيعاب الحركة من خلال الاعلان عن اجراء اصلاحات معينة ، وانتهاء باستخدام اقصى درجات العنف المسلح . ورغم هذا ، نجحت حركة الثورة . وطبيعى ان يثار التساؤل ايضا حول لماذا فشل النظام فى اجهاض الحركة .

وفى اعتقادنا ان الاجابة على التساؤلين معا ، تكمن فى نجاح القيادات الثورية فى استخدام الادوات والاساليب الملائمة والناجحة والتى تأخذ بحسبانها الخصوصية الثقافية للشعب الايرانى وترقى الى مستوى الحس والمطالب الجماهيرية إبان احداث الثورة .

ولا يمكن بطبيعة الحال حصر كافة الادوات والاساليب التى استخدمت ابان الثورة ، وانما يكفى الاشارة بسرعة الى عدة جوانب هامة :

١ – لقد استخدمت طوال مراحل الثورة كافة الاساليب المتصورة للمعارضة (سلمية – مظاهرات – اضرابات – استخدام القوة المسلحة .. الخ)

ثانيا : ان القيادة الدينية استطاعت ان تستخدم بعض الرموز والتقاليد الشيعية افضل استخدام ثورى ممكن . والمثل البارز على هذا استخدام التقليد الشيعى الخاص باحياء ذكرى الأربعين للمتوفى فى تنظيم دورة الأربعين الشهيرة .

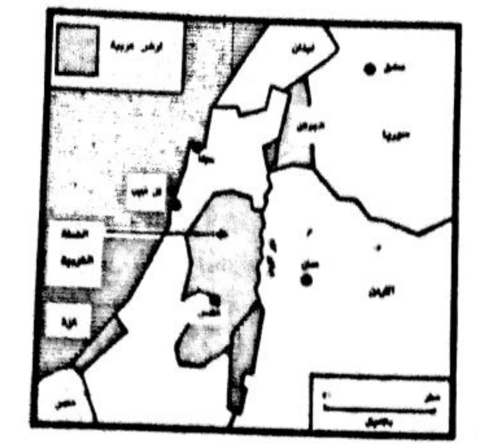
ثالثا : نجحت القيادة الدينية ايضا فى التأكيد على بعض الرموز الشيعية ، وتسخيرها للحفاظ على الدفع الثورى ، مثل مفهوم « الشهادة » .

رابعا : ان قيادات الثورة ، نجحت فى التأكيد على ضرورة استفادة الحركة من خبرات المراحل السابقة من الثورة فى التصعيد صوب مرحلة اخرى وهكذا . وعن هذا الطريق تعلم الشعب الايرانى فى غمار احداث الثورة كيف يواجه القنابل المسيلة للدموع ، وكيف يبنى المتاريس فى الشوارع وكيف يسد الطريق أمام الدبابات .. الخ .

خامسا : والأهم من هذا ، أن القيادات الدينية استطاعت ان تطرح من الشعارات ما يرقى بالفعل الى مستوى المطالب الجماهيرية ابان الاحداث . وعلى سبيل المثال ، كانت صيحة « الموت للشاه » هى الصيحة الغالبة بدءا من المرحلة الثانية من مراحل الثورة واتساقا ، معها طرحت القيادة الدينية شعار « اسقاط نظام الشاه » ولم تتراجع عنه ابدا .

● ● هذه القضايا الثلاث التى اثرناها فى هذا المقال هى اذن بعض المشاكل المتعلقة بقضية التغيير والثورة فى البلدان المتخلفة . وهذه القضايا بحد ذاتها بحاجة بلا شك الى تعميق اكثر ودراسة اكثر شمولا من مجرد الملاحظات العامة التى قدمناها .

الانعكاسات الدولية لضم الجــولان



د . عبدالله الأشعل

في الرابع عشر مــن ديسـمبر ١٩٨١ وافــق الكنســيت الاسرائيلي على مشروع قانون تقدمت به الحــكومة يقضي بتــطبيق القــوانين والادارة الاسرائيلية في مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

وسنحاول في هــذه الدراســة الموجــزة أن نوضــح الدوافع التي حدت بــاسرائيل إلى الاقــدام على هــذا العمل ، والظروف الملابســة له ، وتحليل ردود الفعــل المختلفة في إطــار العــالم العــربي وخــارجه ، واخيرا سنقدم تحليلا لمناقشة هذه المشكلة في الأمم المتحــدة في الفترة من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ حتى ٦ فبراير سنة ١٩٨٢

أولا : دوافع العمل الأسرائيلي :

قدمت إسرائيل رسميا مبررين اساسيين لهذا العمل .

أولهما : أن الجولان تشكل جزءا حيويا من نطاق الأمن الاسرائيلي المباشر ، كما أوضح شارون وزير الدفــاع اهمية هــذا العــامل خــلال مناقشــة مجلس الوزراء الاسرائيلي لمشروع القانون الخاص بضم الجولان قبل تقديمه إلى الكنيست

وقد نقلت مجلة لونوفيل أوبزرفاتير الفرنسية في ١٥ يناير ســنة ١٩٨٢ عن شــارون تعــريفه للمصــالح الاستراتيجية الاسرائيلية وقوله « إن افتقــار اسرائيل إلى العمق الاستراتيجي يجعل من إقامة نظام دفــاعي يرتكز على المستعمرات اليهــودية المتعــددة والمكتــظة بالسكان في الضفة الغربية وغزة والجولان .. أمرا غاية في الاهمية وبذلك يكون من شأن ضم الجولان أن يصبح هذا النظام الدفاعي » اكثر دقة ..

والمبرر الثاني الذي قدمته اسرائيل هو رفض سوريا التفاوض مع إسرائيل والرغبة في إنهــاء هــذا الوضــع المؤقت في الجولان ، وبعبارة أخرى إجبار ســوريا على التخلي عن الكثير مــن مقــومات مــوقفها في المشــكلة وخصوصا الجانب الفلسطيني .

وقد عبرت اسرائيل عن ذلك بان الضم كان ضروريا لانهاء ما اسمته « بالوضع الشاذ » حتى يمكن تــطبيع الموقف في مرتفعات الجولان .

وكان ممثل زائير في مجلس الامن قد ابلغ المنتقــدين لهذا المبرر (جلسة ٢٠ يناير سنة ٨٢ مؤكدا ان السلام الذي سينتج عن هــذا القسر هــو ســلام إســتسلامي (Capitulation Peace) .

ولكن بعض الحكومات الغربية مثل ايطاليا قد أعلنت صراحة أن اسرائيل قد إستغلت ظــروف المواجهــة بين الشرق والغرب في بولندا لضم الجــولان كمــا رأت دول أوروبية أخرى أن إسرائيل قد أثارت المشــكلات أمــام الدول الأربــع الأوربية المشــتركة في القــوى المتعــددة الجنسيات الخاصة بسيناء .

ويضيف المراقبون العرب إلى ذلك اسـبابا أخـرى تتعلق بالوضع العربي منها :

ا ــ تفاقم الانقسامات العربية خصــوصا بعــد فشــل مؤتمر قمة فاس وما شهده هذا المؤتمــر مــن مــواجهة حادة بين السعودية وسوريا .

ب ــ الصعوبات التي تواجهها الحــكومة الســورية في الداخل وفي علاقــاتها العــربية خصــوصا مــع الأردن والعراق ، ومــع السـعودية المســاند الرئيسي لهــا وتواجدها في لبنان ، ويرون أن ضم الجــولان في هــذه الظروف يعد إحــراجا شــديدا للحــكومة الســورية في الداخل وفي الاطار العــربي في وقــت لاتملك فيه بــدائل كثيرة عسكرية أو دبلوماسية أو سياسية لمواجهة هــذا التحدي .

ج ــ دفع سوريا إلى مزيد من التقــارب مــع الاتحــاد السوفييتي حتى تجــد إسرائيل مبــررا لاقناع الولايات المتحدة بمــزيد مــن الدعم لهــا ولسياســاتها وتحقيق الاستقطاب بين العملاقين في المنطقة العربية .

ويمكن أن نضــيف إلى مــا تقــدم مــاتردد في بعض الصحف الاسرائيلية والصحافة الغربية والســوفييتية والعربية من أن هــذا التصرف الاسرائيلي قصــد بــه إختبار نوايا الرئيس حسني مبــارك تجــاه مســتقبل

العلاقات المصرية الاسرائيلية والتقارب مع العالم العربى ، واسرائيل هى الفائز فى كل حالة فان هو تشبع لسوريا ضد اسرائيل أوقفت اسرائيل إتمام إنسحابها من الجزء الأخير من سيناء ، وإن آثر الصمت والهدوء تعرض للنقد والاحراج والفشل فى « مبادراته » العربية ..

وقد اشارت صحيفة يدعوت أحرونوت (١٩٨١/١٢/٢٥) فى تحليلها لهذا العمل ، إلى أن الحكومة الاسرائيلية قد إنقادت وراء رئيس الوزراء فى تفكيره المنصرف لمحاولة تحقيق مكاسب كثيرة بقدر المستطاع قبل إتمام الانسحاب من سيناء .

وفى إسرائيل لاحظ المراقبون أنه على خلاف المناطق المحتلة الأخرى ، يجمع اكثر من ٩٠٪ من الاسرائيليين على أنه حتى لو تحقق السلام بين سوريا واسرائيل فلابد من وجود إسرائيلى فى الجولان لأهميتها لأمن عشرات المستوطنات اليهودية فى الجليل الأعلى ، وللتحكم من خلالها فى مصادر المياه الرئيسية التى تصل إسرائيل . ولكن بعض الاسرائيليين الذين يودون التوفيق بين أمن اسرائيل وعملية السلام كجزء من تحقيق هذا الأمن قد إعترضوا بشدة على قانون ضم الجولان ، على أساس أنه من الناحية العملية لم يضف جديدا إلى سيطرة إسرائيل فيها ، بل أنه سبب ضررا لاسرائيل من عدة جوانب ، فهو قد ضاعف من شك العرب فى سلامة النوايا الاسرائيلية ودعاواها فى إقامة السلام لافرض الاستسلام ، وقلل من فرص التفاوض مع سوريا بسبب الحرج الذى سببه لها فى الدخل وفى إطار العالم العربى ، كما أنه يضر بصورة إسرائيل فى الخارج ، وبعلاقاتها مع أمريكا والغرب .

وقد فاز بيجين بثقة البرلمان وهزم معارضوه الذين تقدموا بمشروع قرار لسحب الثقة من حكومته بضم الجولان بل أنها كانت مناسبة جديدة لدعم سياساته .

وقد أحدث ضم الجولان صدمة شديدة فى كل أرجاء العالم :

١ - فى العالم العربى :

احدث هذا العمل إنذعاجا شديدا وإن كانت بعض الأوساط لم تفاجأ به ، فى ضوء ضم اسرائيل للقدس عام ١٩٨٠ ولاسيما أن النائبة جيئولاكوهن التى تقدمت باقتراح ضم القدس هى نفسها التى تقدمت باقتراح ضم الجولان مما أثار مخاوف حقيقية فى العالم العربى وخارجه من ان يكون ذلك جزءا من سياسة منظمة لضم بقية الأراضى العربية المحتلة (الضفة الغربية وغزة) وهذا ما جاهرت به الحكومة الامريكية والحكومة الايطالية وغيرهما فى أوربا ممن لاحظوا قيام إسرائيل بنشاط ملحوظ لتنفيذ المشروع الكامل للاستيطان فى الضفة الغربية الذى أعده شارون فى صيف ١٩٧٧ عندما كان وزيرا للزراعة وهذا ما يفسر فى نظر المراقبين إسراع وزير الخارجية الأمريكى بالقيام بجولة سريعة فى المنطقة للوقوف على حقيقة النوايا الاسرائيلية ، ومحاولة الحصول على بعض التقدم بالنسبة للحكم الذاتى حتى لاتبتلع الأراضى الفلسطينية فى إطار سياسة الضم الجديدة .

وقد أدانت الدول العربية ضم اسرائيل للجولان كما ادانته دول الخليج فى إطار اجتماعات مجلس التعاون الخليجى حيث إعتبرت هذه السياسة الاسرائيلية تهديدا جديدا لأمن الخليج .

وكانت مصر من أسبق الدول العربية التى أبلغت إسرائيل والولايات المتحدة إستنكارها للعمل الاسرائيلى ، الذى يعرقل عملية السلام فى المنطقة ومخالفته للقانون الدولى ولكنها اكدت أن هذا العمل لن يؤثر على إيمانها بقضية السلام ، وعلى تمسكها باتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام ، وعلى سعيها لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربى الفلسطينى .

وكان هذا هو موقفها فى الأمم المتحدة أيضا وموقف أجهزة الاعلام فيها .

الموقف السورى :

قدرت سوريا حرج موقفها والتحدى الذى يمثله قانون ضم الجولان ، فاستبعدت منذ البداية أى عمل عسكرى كاحد الخيارات فى ردها ، وأعلنت ذلك صراحة كما أعلنت ايضا ان هذا العمل يزيد عوامل التوتر والانفجار فى المنطقة ، كما أكدت تمسكها بقرارات وقف إطلاق النار عام ١٩٧٣ ، وباتفاقية فض الاشتباك مع إسرائيل فى عام ١٩٧٤ وهكذا حصرت سوريا تحركها فى المجال الدبلوماسى ساعية إلى تحقيق عدد من الأهداف أولها) تخفيف عزلتها من العالم العربى وتقديم نفسها على أنها دولة المواجهة العربية الصامدة ضد اسرائيل ، والتدليل على سلامة موقفها المعارض للتفاهم مع إسرائيل والولايات المتحدة

وثانيها : إختبار حدود التضامن السوفييتى فى حالة المواجهة العسكرية مع إسرائيل

ثالثها : حشد الاهتمام العربى الرسمى والشعبى وراء الموقف السورى ، وأخيرا الحصول على تأييد عالمى لهذا الموقف فى الأمم المتحدة وإحراج الموقف الامريكى .

وإتخذ التحرك السورى ثلاثة محاور هى :

١ - فى الاطار العربى .

لم تعلق سوريا أملا كبيرا على تجميع موقف عربى مضاد للولايات المتحدة فى إطار الجامعة العربية ، ولكنها سعت إلى ذلك ، فطلبت عقد قمة عربية ، يسبقه

إجتماع لوزراء الخارجية العرب ، بيد أن هذا الاجتماع ارجىء إلى ما بعد استنفاد العمل الدبلوماسي في الأمم المتحدة ، وحتى عندما إنعقد هذا الاجتماع في تونس يومي ١٢ ، ١٣ فبراير ١٩٨١ لم تنجح محاولات فرض جزاءات عربية سياسية وإقتصادية ضد الولايات المتحدة ، وإكتفى باحالة الموضوع الى لجنة عربية خاصة تضم ستة دول هي السعودية وسوريا والأردن والعراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية لدراسة العلاقات العربية مع الدول التى تساند اسرائيل لتقديم هذه العلاقات في ضوء موقف كل دولة من الحقوق العربية . وهذا في الحقيقة حل وسط يوفق بين مشروع القرار السوري الذي يطالب بمقاطعة عربية شاملة على الواردات الامريكية وسحب الودائع والاستثمارات العربية من امريكا ، وبين الموقف السعودي المطالب بالاعتدال .

ولكن بيان وزراء الخارجية ادان السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وناشد الولايات المتحدة بالكف عن مساعدة إسرائيل ، وأشار إلى عزم العرب على إتخاذ الخطوات اللازمة لبدء عملية طرد إسرائيل من الأمم المتحدة .

وقام الرئيس السوري ووزير الخارجية السورية بجولة في منطقة الخليج في محاولة لتحسين الموقف السوري والمناخ العربي لصالح سوريا ، فحصل على تأييد السعودية (التي تساندة ماليا وسياسيا في لبنان) ودول الخليج الأخرى ، مراعيا رغبة السعودية في التوسط لانهاء الحرب العراقية الايرانية ، وإستعداده لتأييد مشروع الامير فهد الذي كانت معارضته سوريا له مع ليبيا السبب الرئيسي في فشل موتمر قمة فاس في أوائل نوفمبر ١٩٨١ ، وإن لم يرد ذلك في البيان المشترك عقب زيارته .

واتجهت سوريا إلى تقديم مبادرات طيبة تجاه الأردن والعراق ، فسمحت في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٨١ باستئناف تدفق البترول العراقي عبر المحطة اللبنانية في طرابلس بعد توقف دام خمس سنوات ، ولكن أنصار أيران من الشيعة اللبنانيين هاجموا خط الأنابيب وناقلات البترول .

وكم يكن لدى سوريا فرص طيبة لكسب الأردن وتحسين علاقاتها المتوترة نظرا لارتباط هذا التوتر بمواقف البلدين المتعارضة في حرب الخليج ، إذ تؤيد الأردن العراق ، بينما تؤيد سوريا إيران ، وهو نفس السبب الذي يباعد سوريا عن العراق ، ضمن اسباب أخرى ورغم إدراك سوريا لاهمية إنهاء هذه الحرب لكسب العراق والاردن ، إلا أنه لم يكن بمقدورها أن تحمل إيران على التنازل عن شرطها الأساسي لأية تسوية مع العراق وهو انسحاب العراق من الاقاليم الايرانية .

ولكن بعض المراقبين يرون أن سوريا تفضل إستمرار الحرب التي تنهك العراق وتضعف شوكته ومنافسته السياسية والايديولوجية لسوريا في العالم العربي ، على أن تتفرغ العراق لمساندة سوريا في إطار الجبهة الشرقية ضد إسرائيل .

وقد ادى العمل الاسرائيلي إلى التنادي في ارجاء العالم العربي بالتضامن ونبذ الخلافات من ذلك أن السعودية وليبيا قد أعادتا علاقاتهما المقطوعة منذ إكثر من عام بسبب إنتقاد ليبيا للعلاقات الامريكية السعودية واشارت الدولتان في بيان عودة العلاقات الى إنهما إتخذتا هذا القرار « من أجل رأب الصدع في العلاقات العربية وتوحيد العمل العربي في مواجهة العدو المشترك للدول العربية جميعا »

ومن ناحية أخرى عاد سفراء العراق واليمن الديمقراطية إلى مقارهما في العاصمتين بعد سحبهما إثر مقتل أحد المدرسين العراقيين في عدن عام ١٩٧٩ ، كما ترددت تكهنات حول مصالحة بين ليبيا والعراق التي تسبب تأييد ليبيا لايران في حربها ضد العراق في الخفاء والقطيعة بينهما . بل ثارت تكهنات حول مصالحة مماثلة بين المغرب والجزائر

ب ـ في الأمم المتحدة :

بذلت سوريا جهودا مكثفة للحصول على تأييد عالمي لموقفها ، وإدانة للموقف الأمريكي وعزل إسرائيل عالمية ، وقد تحقق معظم ما أرادته سوريا في هذا الشأن ، ولعل هذا المحور هو أفضل محاور تحركها الرئيسية ، ولكن ما تحقق في الأمم المتحدة كما سنرى لم يكن بفضل الجهد السوري ، بقدر ما يعزى إلى القلق العالمي وبخاصة في العالم الثالث من سياسات إسرائيل التى لاتدع الكثير من فرص تحقيق سلام شامل

ج ـ المحور السوفيتي السوري :

بادر وزير خارجية سوريا بزيارة موسكو للحصول على دعم عسكري وسياسي للموقف السوري في الجولان وحاولت سوريا دفع الاتحاد السوفييتي إلى درجات يعتد بها من التضامن مع سوريا وإبرام إتفاقية للتعاون الاستراتيجي تقابل مثيلتها المعقودة بين إسرائيل والولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٨١ .

ولكن الاتحاد السوفييتي الذي استغرقته أحداث بولندا والحرب الباردة الشديدة مع الغرب بسببها ، لم يشا أن يتجاوز حدودا معينة في مساندته لسوريا إذاء إسرائيل ، فمن الواضح أن موسكو لاتعتزم أن تجعل علاقاتها بسوريا تماثل علاقات واشنطن بتل أبيب ، وقصارى ما فعلته هو الاتفاق على زيادة إمدادات بعض

الأسلحة لسوريا ، والعمل مع واشنطن على منع أية مغامرات عسكرية تحرج سوريا والفلسطينيين ، ولكن جروميكوا إعتبر ضم الجولان عملا من أعمال « القرصنة الدولية » ، وإتهم المندوب السوفييتي في الأمم المتحدة واشنطن بالتواطؤ مع إسرائيل في هذا العمل ، وحاول أن يثبت حصول إسرائيل على موافقة أمريكا مسبقا عليه .

ويعيد البعض إلى الأذهان بعض الخلافات بين موسكو ودمشق التى تمثل قيودا على توقع دمشق لأى تورط سوفييتي إلى جانبها ، ومن ذلك معارضة موسكو للدور السورى في لبنان وعدم رضاها عن نقل بعض بطاريات الصواريخ السوفييتية إلى وادى البقاع وكذلك سخطها على أعمال القوات السورية في لبنان ضد المقاومة الفلسطينية والقوات اليسارية اللبنانية وكانت منها زيادة حاجة سوريا إليها ، وتخفيف موقف السعوديةتجاه موسكو ، وتجدد أملها في تحقيق أزمة في علاقات الصداقة والتحالف بين بعض الدول العربية خاصة السعودية والولايات المتحدة ، وإحراج أمريكا في الأمم المتحدة ، وسحب الأضواء بعض الشيء عن المسرح البولندى ، ولكن ثبت أن هذه كلها مجرد آمال ، إذ حرص الغرب على عدم تغطية الجولان على بولندا ، كما عمقت السعودية من علاقات التعاون الاستراتيجي مع واشنطن كخطوة نحو إستكمال إجراءات أمن الخليج بزعامة السعودية .

الموقف السعودى

ادى ضم الجولان ، وعدم جدوى الموقف الأمريكى إلى إحراج السعودية التى تحاول أن تقيم وزنها على ثقلها في العالم العربى وبمواقفها القومية ، أكثر من استناد هذا الثقل إلى الارتباط الأمريكى American Connection رغم أن هذا العامل لايزال من الأرصدة السياسية الهامة للسعودية في نظر معظم الدول العربية بشرط أن يؤتى هذا العامل أثره لصالح القضايا العربية .

لذلك إتخذ التحرك السعودى إتجاهين أولهما : مساندة الجهود الرامية إلى التضامن العربى والتجاوب ، دون إفراط ، مع سوريا رغم عدم رضاها عن مناداة سوريا للمشروع السعودى ، ومساندتها لايران في حربها ضد العراق .

والاتجاه الثانى . هو إشعار واشطن بحرج الموقف السعودى لو إتفقت الدول العربية على إجراءات مناوئة للولايات المتحدة وحث الدول الأوربية على إتخاذ موقف صارم قبل إسرائيل .

وقد حاولت السعودية التعبير عن ذلك بالتلميحات الايجابية تجاه موسكو ، وبالغاء زيارة كان الأمير فهد يعتزم القيام بها إلى واشنطن رغم نظر السعودية لوجود علاقة بين هذا الالغاء والعمل الاسرائيلى .

وتشير الاوبزيرفر البريطانية (١٩٨٢/١/١٠) إلى أن وزير المالية والبترول السعودى حذر واشنطن من عواقب فرض حظر بترولى ، وأن إعادة السعودية لعلاقاتها مع ليبيا كانت دلالة تحزير أخرى لواسنطن ، وان إهتزاز هذه العلاقات السعودية الأمريكية يعنى هزيمة لجناح الأمير فهد .

ويشير البعض بصدد تحليل رد الفعل السعودى إلى أن السعودية تحس بالمرارة لعدم حزم واشنطن مع إسرائيل الأمر الذى يشعر السعودية بالاحباط والياس من إمكانية بلورة دور واضح وموثر لها في المنطقة العربية ، ولكن إختيارات السعودية الدبلوماسية قبل واشنطن محدودة ، رغم تباعد وجهات النظر بين البلدين حول جوانب نظرية أمن الخليج .

٢ ــ ردود الفعل خارج العالم العربى :

يهمنا موقفان أساسيان وسط الاجماع العالمى على استنكار العمل الاسرائيلى وهى الموقف الامريكى والموقف الفرنسى :

الموقف الامريكى :

أعلنت الولايات المتحدة عن صدمتها من العمل الاسرائيلى ، واستنكرته بشدة ، وكاد الرد الأمريكى أن يعصف العلاقات بين البلدين ، ووصل بهذه العلاقات بالفعل إلى أدنى مستوياتها منذ أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، ولكن هذه الأزمة كانت إختبارا حقيقيا لمدى صلابة العلاقات الاسرائيلية الأمريكية بما يتعين معه إعادة النظر في مدى ثقل الولايات المتحدة وقدرتها على التسوية في المنطقة ، هذه القدرة التى تتوقف على مدى قدرتها على التأثير على إسرائيل .

ولعل الدرس المباشر في هذه التجربة أن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في السياسات الاسرائيلية محدودة ، بل ان إسرائيل قادرة على تحدى المعطيات والسياسات الامريكية على نحو ظاهر .

وقد مر الموقف الأمريكى من ضم الجولان بمرحلتين الأولى مرحلة إختبار القوة ، والثانية مرحلة التمييز بين مشروعية العمل الاسرائيلى ومعاقبة إسرائيل بسببها .

فقد اعلنت الولايات المتحدة عن غضبها من التصرف الاسرائيلى المفاجىء والمحرج وقررت أن توقف العمل مؤقتا بمذكرة التفاهم بشأن التعاون الاستراتيجى بين البلدين ، وتردد أنها اعلنت بعض الجزاءات الأخرى من بينها إرجاء صدور قرار تقديم معدات عسكرية قيمتها ٣٠٠ مليون دولار والتصريح لاسرائيل باستخدام بعض أجزاء الاسلحة الأمريكية في صناعات

عسكرية إسرائيلية تصدرها لدول العالم الثالث .
وإعتقدت واشنطن ان وقف العمل باتفاقية التعاون الاستراتيجي بالنظر إلى الأهمية التى تعلقها إسرائيل عليها حيث اعتبرها شارون أعظم إنجاز فى تاريخ اسرائيل ، إعتقدت أن ذلك كفيل بحمل إسرائيل على إلغاء قانون الضم . وانسجاما مع هذا الموقف الفورى إنضمت واشنطن إلى أعضاء مجلس الأمن فى ١٩٨١/١٢/١٧ فى اجماع على إدانة اسرائيل وتصرفاتها وإنذارها باتخاذ الاجراءات المناسبة ضدها ما لم تسارع بالغاء هذا القانون فى غضون اسبوعين .

وقد أوضح مدير عام الخارجية الاسرائيلية فى ١٩٨٢/١/١٨ أن اتفاق التعاون الاستراتيجي لم يوقف وإنما أجل فقط اجتماع اللجان المشتركة المنشأة تنفيذا لهذا الاتفاق .

ورغم تفاهة هذا الاجراء الأمريكي ، فقد أثارت إسرائيل زوبعة شديدة ضد الولايات المتحدة ، واستدعى بيجين صمويل لويس السفير الامريكي فى تل أبيب وسلمه منكرة احتجاج لا مثيل لقسوتها فى التاريخ الدبلوماسى ، جاء بها ان إسرائيل ليست دولة تابعة للولايات المتحدة ، وليست قاصرا يتلقى التأنيب والتوجيه من أحد ، وأن إسرائيل التى عاشت الاف السنين قبل إتفاق التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة قادرة على أن تعيش الافا أخرى بدونها ، وأنها لذلك قررت إنهاء العمل بهذه الاتفاقية .

ووجه المسئولون الاسرائيليون الآخرون أمس عبارات النقد للولايات المتحدة بدرجة إنزعج معها الكثير من الاسرائيلين الحريصين على إزدهار العلاقات الاسرائيلية الأمريكية وعلى راسهم أبا إيبان والذين حاولوا سحب الثقة من حكومة بيجين بسبب تعريضها مصالح اسرائيل للخطر عن طريق تصعيد الخلاف مع واشنطن إلا أنهم فشلوا .

وقد تراجعت الادارة الأمريكية إزاء هذا الموقف الاسرائيلى العنيف وحاولت إحتواء الأزمة التى صورها هيج على أنها « خلاف بين أصدقاء » وإعتبرها وزير الدفاع الأمريكي « عاصفة مؤقتة » ، ولم تلبث العلاقات الامريكية الاسرائيلية ان عادت إلى افضل عما كانت قبل الأزمة ، وصرح مدير عام الخارجية الاسرائيلية فى لندن (١٩٨٢/١/١٨) بأن هيج خلال زيارته لاسرائيل فى أواخر ديسمبر تعمد إغفال موضوع الجولان .

وهكذا جاءت المرحلة الثانية فى الموقف الأمريكى التى ميزت فيها بين إستعدادها الادانة وإستنكار العمل الاسرائيل ، ومعارضتها لأى إجراء فى الامم المتحدة ضد إسرائيل سواء فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العامة ، وهددت امريكا بالانسحاب من المنظمة أو التوقف عن دفع نصيبها فى ميزانية المنظمة إذا تقرر طرد إسرائيل منها .

وبعد صدور قرار الجمعية العامة فى ١٩٨٢/٢/٦ القاضي بفرض جزاءات سياسية واقتصادية على إسرائيل ، هاجمته واشنطن ووصفته كيرك باتريك المندوب الأمريكي لدى المنظمة بأنه قرار غير عملى ، وأنه بمثابة الاشتراك فى إعلان الحرب على اسرائيل ، ويعوق تحقيق السلام ويشجع المتطرفين ، وذهب بهيبة المنظمة التى أصبحت تضم وفودا من القتلة والارهابيين .

وقد صرح الرئيس ريجان أيضا بأن إسرائيل هى الحليف الوحيد الديمقراطى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط الذى يعتد به فى النزاع مع الاتحاد السوفييتى ، ولهذا ينبغى مساعدتها .

ومن ناحية اخرى أوضحت الولايات المتحدة حرصها على نجاح مساعى إسرائيل لتحسين علاقاتها مع الدول الأفريقية التى كانت تؤتى ثمارها مع بعض الدول عقب جولة شارون فيها ، إلا أن هذه الدول أعلنت رجوعها عما إعتزمته من تحسين علاقاتها مع إسرائيل بسبب ضمها للجولان .

وقد أشارت مجلة « الشرق الأوسط » (اللندنية) فى عدد فبراير ١٩٨٢ إلى أن عودة العلاقات الاسرائيلية الافريقية ضرورى لاعداد المسرح الافريقى للاستفادة به فى المواجهة ضد الاتحاد السوفييتى فى إطار اتفاق التعاون الاستراتجى بين إسرائيل والولايات المتحدة

الموقف الفرنسى :

إبتهجت إسرائيل بنجاح الحكومة الاشتراكية فى فرنسا فى مايو ١٩٨١ لمواقف ميتران المؤيدة لها وسارعته الى تأييد إتفاقات كامب دافيد خلفا للحكومة الفرنسية السابقة .

ولم يؤد تدمير إسرائيل للمفاعل النووى العراقى بعد ذلك باسابيع قليلة الى استعداء فرنسا ضد اسرائيل رغم أن هذا العمل اعتبر ضربة لفرنسا ولمواطنيها العاملين فيه وقد قتل أحدهم فى الغارة . وعندما تطلعت فرنسا إلى تحديد موقف متكامل من العرب وإسرائيل وعملية السلام تخبطت بين عناصر هذا الموقف الكثيرة والمتشابكة ، وهذا التخبط أدى إلى تخبط مماثل فى موقفها إزاء ضم اسرائيل للجولان .

فمن ناحية قام وزير الخارجية الفرنسية بزيارة إسرائيل فى ديسمبر ١٩٨١ وأعلن تأكيده لحقها فى العيش فى أمن وسلام ، وأعلن الرئيس ميتران إعتزامه زيارتها ليكون أول رئيس فرنسى يفعل ذلك ، وهذا كله

يسعد اسرائيل ويغضب الدول العربية ، كما اغضبها اشتراك فرنسا فى القوة المتعددة ، الجنسيات الخاصة بسيناء وتمسكها باتفاقيات كامب دافيد ، وتصريحات وزير خارجيتها حول عدم تمسك بلاده ببيان البندقية الذى يطالب بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف من أطراف الصراع وله دور فى مفاوضات التسوية ، وهذا لصالح اسرائيل .

ومن ناحية اخرى أغضبت فرنسا إسرائيل لصالح الدول العربية حين أعلنت عن عزمها على استمرار التعاون النووى مع العراق بعد تدمير إسرائيل له ، وطالبت بان يكون للفلسطينيين دولة مستقلة ، ورفعت خط ارسال الاسلحة الى العراق ، وأيدت مشروع الأمير بهد (وهذا ما اغضب سوريا واسرائيل) .

ولكن رد فرنسا على قرار ضم الجولان هو تأجيل ترتيبات زيارة ميتران ، ثم تعليقها على نتائج اجتماعات مجلس الأمن ، وأخيرا باعلان اتمامها فى موعدها المقرر ، وهذا ادى الى موجة من الاستنكار فى العالم العربى ، خصوصا بعد تصريح وزير الخارجية الفرنسى فى القاهرة بان ضم الجولان لايضيف عنصرا جديدا من شأنه إعادة النظر فى اشتراك الأوربيين فى قوة حفظ السلام فى سيناء ، مما أدى إلى احتجاج الخارجية السورية على هذا التصريح .

غير أن فرنسا جاهرت بموقف الاستنكار للقرار الاسرائيلى بعد ذلك خصوصا فى الأمم المتحدة وإنضمت الى بقية اعضاء مجلس الأمن فى إدانة هذا القرار فى ١٩٨١/١٢/١٧ ، وان عارضت فرض أية جزاءات ضد اسرائيل ، ولم تعتبر ضم الجولان تهديدا للسلام العالمى ، ولذلك إمتنعت عن التصويت على مشروع قرار يدعو المجلس ، ذلك فى ١٩٨٢/١/٢٠ ، كما عارضت قرار الجمعية الصادر فى ١٩٨٢/٢/٦ فى هذا الشأن .

ثالثا : قضية الجولان فى الأمم المتحدة :

انعقد مجلس الأمن بناء على طلب سوريا فى ١٩٨١/١٢/١٧ للنظر فى قرار إسرائيل بضم الجولان ، واصدر قراره رقم ٤٩٧ بالاجماع مؤكدا بطلان القرار الاسرائيلى وخلوه من أى أثر قانونى على المستوى الدولى ، وطالب إسرائيل – بوصفها دولة محتلة – بالغاء قرارها فورا مؤكدا على استمرار سريان اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب فى الجولان – وطلب المجلس إلى الأمين العام إبلاغه خلال أسبوعين عن مدى تنفيذ إسرائيل للقرار ، مشيرا إلى أنه مالم تمتثل اسرائيل لقراره ، فسوف يجتمع بصفة عاجلة بما لايجاوز الخامس من يناير ١٩٨٢ « للنظر فى اتخاذ تدابير مناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة » .

وعندما أبلغ الأمين العام عقب انتهاء هذه المهلة مجلس الأمن بان إسرائيل لاتزال على موقفها ورفضها لقرار المجلس ، انعقدا لمجلس فى ١٩٨٢/١/٥ وأوضح مندوب إسرائيل أسباب رفضها وهى استمرار حالة الحرب بين إسرائيل وسوريا ، وتهديد سوريا المستمر باستخدام القوة ضد إسرائيل ، وتمسكها بمبدأ إبادتها ، ورفضها التفاوض معها ، واستخدامها لمرتفعات الجولان فى أعمال عدوانية ضد إسرائيل ، وناشد سوريا التفاوض بلا شروط مسبقة من جانب إسرائيل .

وكانت الأردن قد تقدمت بمشروع قرار يطالب بفرض جزاءات اختيارية على إسرائيل لحملها على إلغاء قرار ضم الجولان .

وإنقسم المجلس الى فريقين : الفريق الأول تتزعمه الولايات المتحدة وهو يدين عملية ضم الجولان ويؤكد على مضمون قرار المجلس رقم ٤٩٧ ، لكنه يعارض إتخاذ أى إجراء ضد إسرائيل بل حذر المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة من أن الاصرار على قرار بفرض الجزاءات سوف يؤدى الى تبديد الاجماع والتوافق اللذين اتسم بهما عمل المجلس فى ١٧ ديسمبر ، وأكد أن الولايات المتحدة لاتصدق أن ضم الجولان قد حدث بالفعل . وأوضح أن هذا الاجتماع هدفه منع تفاقم الموقف لازيادته إشتعالا عن طريق الجزاءات ، فضلا عن أن المجلس ليس من سلطاته ان يقرر جزاءات والموقف فى الجولان لايعد تهديدا للسلم وفقا لأحكام المادة ٣٩ من الميثاق .

وقد عبرت وفود غربية اخرى عن نفس المضمون خاصة الوفود الفرنسية والبريطانية والايرلندية .

وعندما عرض مشروع القرار الأردنى للتصويت ، أيدته تسع دول بينما عارضته الولايات المتحدة الأمريكية وبذلك لم يتمكن المجلس من إصداره . وقد امتنعت فرنسا وإنجلترا عن التصويت بالاضافة إلى بنما واليابان وأيرلندا (دول غير دائمة) .

ولم تفلح محاولات الفريق الثانى الذى تزعمته الأردن فى إصدار القرار بسبب الفيتو الأمريكى رغم حصوله على تسعة أصوات وقد أشار هذا الفريق إلى أن مهمة المجلس فى ذلك الاجتماع محددة وهى النظر فى اتخاذ تدابير ملائمة ضد إسرائيل طالما أنها لم تلغ قرار ضم الجولان حسبما أشار قرار المجلس فى ١٧ ديسمبر وحذر المندوب السورى من أن عجز المجلس عن إتخاذ مثل هذه التدابير لن يؤثر على حق سوريا فى ممارسة الدفاع الشرعى بموجب المادة ٥١ من الميثاق ضد العمل الاسرائيلى .

وإذا كان المجلس قد أخفق فى إصدار قرار بفرض جزاءات على إسرائيل تطبيقا لاحكام الفصل السابع

من الميثاق إلا أن عجزه كان مبررا كافيا لطلب عقد جلسة طارئة خاصة للجمعية العامة تطبيقا للقرار رقم ٣٧٧ « ا » الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ والمعروف بقرار الاتحاد من أجل السلم والذى يقضى بأنه إذا عجز المجلس عن النهوض بمسئولياته فى صيانه السلم والأمن الدولى بسبب الفيتو يصبح للجمعية العامة الحق الاضطلاع بهذه المهمة وإصدار قرارات باجراءات كتلك الواردة فى المادة ٤١ من الميثاق والتى لاتنطوى على إستخدام القوة المسلحة .

وهكذا أصدرت الجمعية قرارا بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٨٢ فى ختام دورتها الطارئة الخاصة التاسعة التى إنعقدت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٥٠٠ الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٩٨٢ .

واستنكرت الجمعية بشدة إخفاق إسرائيل فى الامتثال لقرار المجلس القاضى بالغاء قرار ضم الجولان وقرار الجمعية رقم ٢٢٦/ « ب » فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ فى هذا الشأن وإعتبرت الجمعية أن قرار ضم الجولان عمل من أعمال العدوان وفق المادة ٣٩ من الميثاق وقرار الجمعية رقم ٣٣١٤ لعام ١٩٧٤ الخاص بتعريف العدوان ، وأعلنت بطلان القرار الاسرائيلى وكافة الأعمال التى إتخذتها إسرائيل لتنفيذه .

وقررت أن إستمرار احتلال مرتفعات الجولان وضمها يمثلان تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين ، وأعربت عن أسفها لمد إسرائيل بالمساندة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بما يشجعها على أعمال العدوان وضم الأراضى العربية ، مطالبة إسرائيل بوصفها دولة محتلة بالغاء قرارها وضرورة انسحابها الكامل وغير المشروط من كافة الأراضى الفلسطينية والعربية الأخرى . غير أن القرار تضمن لأول مرة وصفا خطيرا لمسلك إسرائيل فى المنظمة الدولية فاعلن ان سجل إسرائيل وأعمالها يؤكد أنها ليست دولة محبة للسلام وأنها لم تنفذ إلتزاماتها وفقا للميثاق كما لم تف بما تطلبه قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ والذى تضمن قبول إسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة بشرط الالتزام بقرارات المنظمة بشأن فلسطين .

ودعا القرار كافة الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير الآتية : -

- الكف عن تزويد إسرائيل باية أسلحة أو معدات ووقف أى مساعدة عسكرية .
- الامتناع عن إستيراد أية أسلحة او معدات حربية من اسرائيل (أصبحت تجارة الأسلحة تمثل أهمية ملحوظة لميزان المدفوعات الاسرائيلى) .
- وقف المساعدات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية أو التعاون فى هذه المجالات مع اسرائيل . وأخيرا طلب القرار قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع اسرائيل داعيا الى وقف كافة المعاملات الأخرى بقصد عزلها تماما عن المجتمع الدولى .

اما بالنسبة للدول غير الاعضاء فى الأمم المتحدة فقد حثتها الفقرة ١٤ من القرار على التصرف بمقتضى أحكام القرار ، كما دعت الجمعية (الفقرة ١٥ من القرار) الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى بان تراعى فى تعاملها مع اسرائيل أحكام هذا القرار .

وأخيرا كلفت الجمعية الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإبلاغ كلا من الدول الأعضاء ومجلس الأمن خلال شهرين بمتابعة التنفيذ ، ثم تقديم تقرير شامل للجمعية فى دورتها القادمة .

أيد القرار ٨٦ دولة من بينها اليونان وهى الدولة الأوروبية الوحيدة ، وعارضة ٢١ دولة من بينها دول السوق المشتركة والولايات المتحدة واليابان . وقد إمتنع عن التصويت ٣٤ دولة أهمها النمسا ومصر وتركيا وأسبانيا (ومن افريقيا الجابون وزائير فقط) .

وتغيبت ١٣ دولة عن حضور الجلسة أبرزها المكسيك ، أما رومانيا والفلبين فلم تشتركا فى التصويت .

القيمة القانونية والسياسية لقرار الجمعية العامة :

يعد هذا القرار بداية مرحلة جديدة وخطيرة لاسرائيل فى الأمم المتحدة ، وهو يعادل فى أهميته لديها قرارات الجمعية العامة الشهيرة عام ١٩٧٤ بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فى الأمم المتحدة بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

والقرار بلاشك هزيمة سياسية كبيرة لاسرائيل والولايات المتحدة خصوصا فى ضوء وقوفها باصرار فى مجلس الأمن ضد أى عمل مناوىء لاسرائيل ، ثم جاء القرار باغلبية كبيرة ، وبعبارات قوية تؤكد أمورا خطيرة تنطوى على سند سياسى وقانونى هام ضد إسرائيل فى الأمم المتحدة ، ونقصد بذلك بوجه خاص أمرين هامين هما :

الأول : بطلان قرار ضم الجولان بطلانا مطلقا مجردا من أية قيمة قانونية .

وهذا البطلان يستند إلى الأسس الثلاثة التالية :

(١) مخالفة هذا القرار لمجموعة الأحكام المنظمة لسلطات الدولة المحتلة وفق قانون الاحتلال الحربى الذى استقر منذ بداية هذا القرن فى مؤتمر لاهاى

١٩٠٧ حتى قبل تحريم الحرب واستخدام القوة تحريما قاطعا فى ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ . فالاحتلال الحربى وفقا للوائح لاهاى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ « واقع مؤقت » لايؤثر على سيادة الدولة صاحبة الاقليم المحتل ولسلطات الاحتلال صلاحيات إدارية فقط ، ولا يجوز أن تضم هذا الاقليم قسرا إليها ، وهذا ما أكدته أيضا اتفاقية فينا ١٩٧٨ بشأن الاستخلاف الدولى فى مسائل المعاهدات .

(٢) انتهاك القرار الاسرائيلى لاحدى القواعد الآمرة الأخرى بالاضافة الى ما سبق ، وهى حظر ضم أراضى دولة اخرى باستخدام القوة مما يعد عملا من اعمال العدوان يحظره ميثاق الأمم المتحدة وقرار أجهزتها وخصوصا إعلان الجمعية العامة لعام ١٩٧٠ بشأن مبادىء العلاقات الودية .

(٣) وهناك أساس ثالث جديد هو قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧/ ١٩٨١ وقرار الجمعية ٢٢٦ ب/ ١٩٨١ ، ثم قرارها موضع التحليل . فقرار المجلس الذى صدر بالاجماع فضلا عن الأغلبية الساحقة التى صدر بها قرارا الجمعية المشار إليهما إنما تعكس اتفاقا دوليا عاما على بطلان القرار الاسرائيلى ، وخاصة أن الجمعية العامة أصبحت تضم كافة دول المجتمع الدولى ، فهذه القرارات الثلاثة تصل إلى حد التشريع الدولى الذى يستند إلى قواعد امرة عرفية واتفاقية مستقرة . ويترتب على ذلك نتيجتان هامتان هما :

النتيجة الأولى أن قرار الجمعية العامة المشار إليه صدر صحيحا من الوجهة الأجرائية ، وهو يتضمن جزئين .

أولهما بطلان التصرف الاسرائيلى والاجماع عليه من كافة دول العالم قد تحقق ولذلك فالالتزام باثار البطلان أمر ملزم قانونا لكافة دول العالم حتى غير الاعضاء فى الأمم المتحدة ، ولكافة المنظمات الدولية الأخرى .

ثانيهما : مجموعة الاجراءات التى دعا الدول الى اتخاذها ضد إسرائيل ، وهى وإن كانت أقل من حيث القيمة القانونية من الجزء الأول ، إلا أن الأغلبية الكبيرة التى صدر بها القرار تجعله ملزما .

ولا تستطيع إسرائيل أن تجادل فى القيمة القانونية للقرار بسبب معارضة معظم الدول الغربية والولايات المتحدة وامتناع معظم دول أمريكا اللاتينية عن التصويت عليه ، لأن هذه الدول عارضت الجزء الخاص بفرض الجزاءات ، ولكنها أجمعت فى كلمات وفودها على بطلان التصرف الاسرائيلى .

أما من حيث القيمة العملية للقرار التى شككت فيها إسرائيل ، فمن المعتقد أن غالبية دول العالم الثالث التى أيدت القرار وتحمست له سوف تعمل على تنفيذه بما يؤثر على إسرائيل دبلوماسيا واقتصاديا .

والنتيجة الثانية : أن القرار يقدم أساسا قانونيا لحق سوريا وسكان الجولان فى النضال ضد هذا « العدوان » الاسرائيلى ، فلم يعد لسلطات الاحتلال فى الجولان حقوق تأمين نفسها واحتياجاتها وقمع المقاومة ضدها بالقوة ، ويصبح للمقاومة العربية السورية المسلحة فى الجولان أساسا جديدا للمشروعية لم يكن واضحا لها فى ظل قانون الاحتلال الحربى .

وإذا كان قرار الجمعية قد حث دول العالم على الكف عن مساعدة إسرائيل بما يدعم وجودها فى الجولان ولم يشر إلى مساعدة السوريين ، فان هذه المساعدة واجبة كوجه مقابل للعمل السلبى ضد إسرائيل ، ومن حق سوريا مقاومة القرار الاسرائيلى بالقوة بوصفه دفاعا شرعيا بموجب المادة ٥١ من الميثاق . هذا الموقف الجديد سيجعل مركز قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ . فى الجولان فى حاجة الى مراجعة .

(ب) أن إسرائيل دولة غير محبة للسلام ، وممعنة فى انتهاك أحكام الميثاق وبخاصة المادة ٢٥ وقرارات الأمم المتحدة . وأنها لم تف بالتزاماتها وفق الميثاق .

ومؤدى هذا الوصف انتفاء شرطين هامين من شروط عضوية المنظمة بالنسبة لاسرائيل وفق المادة الرابعة من الميثاق وهما محبة السلام ، والرغبة فى الوفاء بالتزامات الميثاق . وبذلك تكون إسرائيل بانتهاكها المتكرر لالتزاماتها قد اتخذت موقفا لا يتفق ومركزها كعضو وخاصة تعهدها بالوفاء بالتزاماتها بحسن نية بحيث تعد جملة هذه الانتهاكات مبررا للدول العربية التى قررت فى مؤتمر وزراء الخارجية فى تونس أن تسعى إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة .

ولكن المادة السادسة من الميثاق تعهد إلى مجلس الأمن بمهمة تقرير نطاق الامعان فى إخلال العضو بالتزاماته ، ومن ثم يجب أن يوصى أولا بالطرد ، حتى تتمكن الجمعية من اتخاذ قرارها فى هذا الشأن وتوصية المجلس بالطرد ليست ملزمة للجمعية ، ولكن الجمعية لايمكنها تقرير الطرد بغير توصية المجلس التى يجب ان تصدر بأغلبية تسعة أصوات من بينها أصوات الدول الخمس الدائمة مجتمعة ، وهذا متعذر بالنظر إلى ماأوضحته بريطانيا وأمريكا وفرنسا وغيرها من الدول أعضاء المجلس من أنها لن توافق على طرد إسرائيل .

ولكن الدول العربية يمكنها أن توقف حق إسرائيل فى التصويت فى الجمعية العامة دون حاجة الى توفر أحكام المادة الخامسة الخاصة بالوقف ، وذلك مثلما حدث لجنوب إفريقيا منذ عام ١٩٧٤ حيث درجت لجنة فحص أوراق الاعتماد فى الجمعية فى كل دورة على رفض أوراق اعتماد وفد جنوب إفريقيا . □



ازمة سياسة التضامن العربى

حسن أبو طالب

بعد إنتهاء قمة فاس فى نوفمبر ١٩٨١ ، شهدت المنطقة العربية ما يشبه الاجماع بين القادة العرب على ضرورة أن يسود « التضامن العربى » العلاقات العربية . وبالرغم من أن تعبير التضامن العربى ، مازال القاسم المشترك فيما بين تصريحات القادة العرب على اختلافهم ، فمن الانصاف الاشارة إلى أن سمة الاشتراك هذه ـ أى تكرار التعبير ـ لاتعنى توحدا فى المعنى أو الوسيلة .

وإذا كان الواقع العربى ، قد شهد فى فترات سابقة تقسيمات عديدة بين مختلف الدول العربية ، كالدول الرجعية ، والتقدمية كما فى الستينات ، والمعتدلة والمتشددة كما فى السبعينات ، فانه وبحق يمكن إدخال تقسيم جديد يبدو أنه سيسود الساحة العربية فى السنوات المتبقية من الثمانينات . وهو تقسيم يقوم على الخلاف ليس فى إدارة الواقع الداخلى لكل دولة عربية ـ مثلما كان فى الستينات ـ أو الخلاف فى كيفية مواجهة عدو مشترك ـ كما فى السبعينات ـ ولكنه تقسيم يقوم على أساس الخلاف فى كيفية إدارة علاقات مشتركة عربية ـ عربية ، أو عربية دولية . وكأن بداية الثمانينات تشهد ميلاد إطار جديد للعلاقات العربية ، تبدو مقدماته الأولى فى ذلك الجدل حول ضرورة التضامن العربى .

والتساؤل المرتبط بذلك هو كيف يمكن للعالم العربى بالفعل أن يخرج من أزمته الحالية ، والممثلة فى ذلك الانقسام حول أهم القضايا المصيرية ـ وهى القضية الفلسطينية ـ وفى هذا الاطار فان محاولة تجاوز الأزمة العربية الحالية دون معرفة أبعادها المختلفة تبدو من قبيل القفز عليها دون معالجة اسبابها الجوهرية . ولما كانت أزمة التضامن العربى الحالية هى نتاج لممارسات عربية سابقة ـ جماعية وفردية ـ فان توصيف وتحديد أزمة الحاضر يجب أن تنطلق من فهم الماضى القريب .

ظهور سياسة التضامن العربى :

تعد نكسة يونيه عام ١٩٦٧ ، بداية زمنية صالحة لتحديد ظهور ونشأة مصطلح « التضامن العربى » فى القاموس السياسى العربى . فبرغم الانقسامات الشديدة التى كانت سمة رئيسية فى العلاقات العربية ـ العربية فيما بين مجموعة الدول التى أصطلح على تسميتها بالدول التقدمية ـ بقيادة مصر وسوريا والجزائر ـ فى مواجهة تلك المجموعة العربية التى اصطلح على تسميتها بالدول الرجعية تقودها السعودية وليبيا ما قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٩ وبدرجة أقل المغرب ـ بالرغم من هذه الانقسامات سواء فى المجال الخارجى أو الداخلى ، فقد رؤى فى مواجهة أثار النكسة ضرورة التجاوز على مثل هذه الانقسامات فى محاولة لتوحيد الصف العربى ولتقسيم العربى بين ما سمى دول المساندة ـ أى دول النفط الغنية ـ ودول المواجهة ـ اى التى يقع عليها العبء العسكرى المباشر فى الحرب والقتال .

لكن اتفاق الدول العربية بحكم ضرورة مرحلة المواجهة لأثار العدوان الاسرائيلى لم تكن تخلو من اعتبارات وصلت إلى حد الضغوط من قبل قسم من الكيانات العربية على قسم أخر ولعل ابرز هذه الاعتبارات :

أولا : تجاوز الخلافات المجتمعية الحادثة فى كل قسم ، فلا فرق بين دول ذات أتجاه تقدمى ، وأخرى ذات اتجاه رجعى ، فالكل يدخل فى عبارة « النظم العربية » .

ثانيا : التأكيد على مبدأ عدم التدخل فى شئون النظم العربية الأخرى ، بمعنى الاعتراف بالسيادة القطرية دون السيادة القومية على مستوى المنطقة العربية لكل .

ثالثا : إعادة رسم خريطة العلاقات العربية ـ العربية ، فلم تعد وحدة الهدف القومى هى الأساس لهذه العلاقات ، بل صارت هناك فرضية جديدة تقوم على وحدة الأسلوب ، أى وحدة العمل العربى لمواجهة أثار العدوان الاسرائيلى . بمعنى تراجع الهدف القومى ـ والممثل فى تحقيق القومية العربية ـ إلى أن يصبح التوافق السلوكى الحاشد للطاقات والامكانيات العربية .

رابعا . إحلال مصادر جديدة للقوة والزعامة العربية ،

فقد ظهرت ثروة النفط كبديل لفكرة القومية العربية .

لقد مثل الأمر فى النهاية فاصلا بين الهزيمة على مستويين فى أن واحد ، وبين الهزيمة على أحد المستويين وإنتصار فى مستوى أخر . فمجموعة الدول التقدمية قد هزمت على مستويين معا ، مستوى المواجهة مع اسرائيل ، ومستوى المواجهة مع الواقع العربى ، أما فريق الدول المحافظة فقد انحصرت هزيمتها فى المواجهة مع اسرائيل ــ مواجهة غير مباشرة ــ أما إنتصارها فقد وضح فى تسيدها على الساحة العربية ، وكذلك تسيد معتقداتها الخاصة بكيفية إدارة المواجهة ــ فيما بعد النكسة ــ مع اسرائيل ، وهو ما ظهر فيما بعد انعقاد قمة الخرطوم ١٩٦٧ .

لقد دشنت قمة الخرطوم مرحلة من التضامن العربى ، القائم على الاتفاق على اللاءات الثلاثة الشهيرة ، لاصلح مع اسرائيل ، لا اعتراف باسرائيل ، لامفاوضات مع اسرائيل . وهذه اللاءات الثلاث كانت تمثل الحد الأدنى الذى اتفقت عليه النظم العربية فى مواجهتها معا لاثار الهزيمة . ولكن الاتفاق على هذه اللاءات لم يكن ليعنى أن هناك اتفاقا عربيا عاما حول كيفية التعامل مع أثار النكسة على المدى الطويل ، فهذه اللاءات الثلاث لم تفصح عن أسلوب بذاته لاعادة الأراضى المحتلة أو لاستعادة الحقوق الفلسطينية ــ وكل ما هنالك أظهرت موقفا عربيا عاما فى لحظة تاريخية معينة .

والطبيعة العارضة ــ القائمة على طبيعة الحدث ــ اتضحت تماما بعد ثلاث سنوات ، فعندما تقدمت الولايات المتحدة بخطتها التى عرفت أنذاك بمبادرة روجرز ، تراجع التضامن العربى ، أو على وجه الدقة وضح أن سياسة التضامن العربى لافاعلية لها على المدى الطويل ، وهذا القول يستند إلى ذلك الجدل الذى ساد المنطقة العربية حول قبول أو عدم قبول المبادرة الأمريكية بمعنى الجدل حول جدوى الدور الأمريكى وفعاليته فى تأمين حل سياسى يضمن الحقوق العربية المشروعة .

إن الطبيعة العارضة لسياسة التضامن العربى تبدو واضحة فى مواقف بعينها تصل فيها الأخطار المحيطة بالعالم العربى إلى درجة من الكثافة بحيث يتبلور معها إحساس عربى عام بضرورة الاتفاق ، وهذه هى خبرة حرب اكتوبر ١٩٧٣ حتى بالرغم من ظهور الموقف الليبى اثناء المعارك موقفا متمايزا إن لم يكن شاذا بالنسبة لجماع المواقف العربية .

ومرة ثانية ، فلم تكد تنتهى المعارك الحربية حتى تراجع العرب عن تضامنهم الذى أخذ صورة تأييد الدول المحاربة وهى مصر وسوريا . وبدأت مظاهر الاختلاف تبرز على السطح العربى ، وهذه المرة كان الاختلاف حول كيفية الاستثمار السياسى لنتائج المعارك الحربية وهو الخلاف الذى وصل بالمصريين والسوريين إلى حد القطيعة فى أواخر ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وهما اللذين قاما من قبل بادارة المعارك الحربية عن تنسيق وإتفاق كاملين . ومع نجاح الوساطة السعودية ، أمكن مرة أخرى الحديث عن جدوى سياسة التضامن العربى كاسلوب أمثل لمواجهة اسرائيل ، أو على الأقل عند إدارة حوار تفاوضى غير مباشر معهما . غير أن هذا الواقع لم يستمر طويلا ، فتميز المصريين فيما بعد نوفمبر ١٩٧٧ فى إدارة الصراع مع اسرائيل أدى بسياسة التضامن إلى أن تأخذ طريقا مختلفا ، فهو لم يعد راى التضامن ــ موجها إلى الصراع مع اسرائيل بقدر ما هو موجه إلى دولة عربية ، فالاجماع العربى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر ومقاطعتها اقتصاديا لاتخرج عن محاولة سلوكية شبه جماعية لافشال الأسلوب المصرى وعدم إنجاحه ، ولكن دون تحديد التصور البديل فى إدارة الصراع مع اسرائيل ، تحديدا يسمح بالتمايز بين الحرب أو التسوية السياسية ، ويبدو أن القصور فى الوصول إلى هذا التمايز مرجعه إلى أن النظم العربية التى رفضت الأسلوب المصرى فى ادارة الصراع ، قد حصرت نفسها فى موقف رد الفعل واستيعاب النتائج دون الاتجاه إلى صياغة حركة عربية جماعية تعبر فى أحد أبعادها عن رؤية مختلفة عن الرؤية المصرية ، ولعل إدراك بعض النظم العربية لهذا القصور فى حركة الرفض العربى ، هو مادفعها ــ أو بالأحرى مادفع بالقيادة السعودية ــ مع عوامل أخرى ــ إلى تقديم رؤية جديدة بعد أربعة سنوات من ممارسة الأسلوب المصرى ، وهى الرؤية المعروفة بخطة الأمير فهد .

دلالات خبرة الواقع العربى ٦٧ ــ ١٩٨٢

اعتمادا على خبرة العلاقات العربية فيما بعد ١٩٦٧ يمكن تحديد سياسة التضامن العربى بانها تلك السياسة التى تصل معها النظم العربية إلى حالة من الاجماع والتوافق على اتخاذ موقف معين . هذا فى جانب التعريف ، أما فى جانب الدلالات فهناك أربعة دلالات هى :

ا ــ أن سياسة التضامن العربى ــ هى سياسة عارضة قد أرتبطت بعدد محدود من المواقف ذات الطبيعة الخاصة والتى تجسد خطرا عاما على المنطقة العربية .

ب ــ أنها تشكل دائما أسلوب رد الفعل لاحتواء أثار حدث معين ، ولم تصل بعد إلى أن تكون سمة رئيسية

فى العلاقات العربية ـ العربية .

ج ـ أنها سياسة براجماتية ينقصها الهدف المحدد ، وهذا القول يستند إلى إختلاف أهداف سياسة التضامن العربى فى كل مرحلة تاريخية . ففيما بعد ١٩٦٧ كان الهدف هو مواجهة أثار النكسة ، وأثناء حرب ١٩٧٣ كان الهدف هو تأييد الدور العسكرى لدول المواجهة ومصر وسوريا ، وفيما بعد زيارة القدس ١٩٧٧ صار الهدف هو احتواء أثار الأسلوب المصرى فى إدارة الصراع مع اسرائيل .

د ـ أنها سياسة لم تؤد إلى منع الاختلاف والانقسام فيما بين النظم العربية ، فالاتفاق على مواجهة أثار النكسة فيما بعد ١٩٦٧ لم يمنع الاختلاف والانقسام حول قضية « الدور الأمريكى » والذى تمثل فى مبادرة روجرز كذلك فالاتفاق على تأييد الدور العسكرى لدول المواجهة مثلما حدث فى ١٩٧٣ لم يمنع الاختلاف حول كيفية الاستثمار السياسى لنتائج معارك ١٩٧٣ . فضلا عن أن الاتفاق على مواجهة أثار الأسلوب المصرى فيما بعد ١٩٧٧ ، لم يمنع من الانقسام حول تقديم البديل والممثل فى خطة الأمير فهد مثلما حدث فى قمة فاس نوفمبر ١٩٨١ . وحتى بعد قرار اسرائيل بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ ، وبالرغم مما يمثله هذا الموقف الاسرائيلى من خطورة قصوى على المنطقة العربية ، فان حدة الانقسامات العربية لم تهتز إلا بدرجة قليلة .

ومع الأخذ فى الاعتبار هذه الدلالات الأربعة يمكن تحديد أبعاد أزمة سياسة التضامن العربى فى المرحلة الراهنة فى ثلاثة نقاط متكاملة :

اولا : غياب الهدف الواحد .

ثانيا : غياب الحد الأدنى للاتفاق بين النظم العربية .

ثالثا : عدم توافر ارادة عربية جماعية ملزمة .

ولما كانت النظم العربية تختلف من حيث البناء الداخلى والتوجه الخارجى بدرجات مختلفة ، فان تحديد الهدف العربى الواحد سيظل يواجه بصعوبات عديدة ، والأمر لن يختلف كثيرا بالنسبة للنقطتين الأخرتين ، ومع ذلك فانه إذا أريد نجاح سياسة التضامن العربى وأخراجها من مأزقها الحالى فليس هناك مفر من مواجهة هذه القضايا الثلاث مجتمعة . ونعتقد أن هذا يجب أن تكون المهمة العاجلة والوحيدة لأية قمة عربية قادمة . □



الجماعات الاسلامية والنظام السياسى فى مصر من الصراع الى التعاون

نبيل عبد الفتاح

يبدو أن الوقت قد حان لمناقشة قضايانا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى لها استمرارية الزمان فى شجاعة وموضوعية ، وتجرد .

وفى مقدمة هذه القضايا تأتى مسألة علاقة النظام السياسى المصرى الحديث والجماعات الاسلامية ، والدين السياسى ، حتى ينتقل الفكر المصرى من مرحلة التأملات الذاتية بما تنطوى عليه من تبسيط وتعميمات الى مرحلة البحث بأفاقة الموضوعية الدقيقة .

وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة الآن ولاعتبارات عديدة لعل اهمها :

اولا : ارتباط الجماعات الاسلامية ، والدين وعلاقته بالنظام السياسى ومدى تأثيره على سلوك ذلك النظام سياسيا واقتصاديا وصياغة شكل ومحتوى النظام السياسى وسياساته .

ثانيا : ان الدين يلعب فى التاريخ المصرى المديد دورا هاما لا يستهان به سواء فى سلوك الصفوة السياسية ، أو فى اداء بسطاء المصريين ، بل ويشكل نظرة ورؤية قطاع رئيسى فى البناء الاجتماعى المصرى نحو ذاتيتهم الحضارية ، وسلوكهم الانتاجى ، والقيم التى يؤمنون بها .

ومن ثم لا تغيير فى حياة المصريين دون تحليل موضوعى لدور الدين فى صياغة النموذج التنموى والحضارى المصرى المستقل ، وفى التكامل الوطنى والثقافى للمصريين .

فقد لعب الدين دورا مهما فى مواجهة الغزاة ، وكان أداة هامة للتعبئة فى مراحل الخطر القومى .

وسوف تحاول هذه المقالة الوجيزة بحث علاقة النظام السياسى بالتراث الدينى ، والجماعات الاسلامية فى اربعة نماذج طبقت فى المجتمع المصرى نموذج محمد على ، والنموذج الناصرى حيث توجد اوجه عديدة للتشابه من حيث من وجود مشروع دولة قومية بما تعنيه من محاولات للتحديث والاستقلال الوطنى فى مواجهة قوى دولية ، والتشابه من حيث تأثير عوامل سقوط النموذج داخليا ، وتفاعلها مع الضغوط الخارجية .

ثم هناك النموذج الليبرالى المصرى (٢٣ / ١٩٥٢) ، ثم نموذج الانفتاح على الغرب الذى طبق فى المرحلة الساداتية ٧٠ / ١٩٨١ . وذلك بهدف الكشف عن القوانين التى حكمت علاقة النظام السياسى والصفوة الحاكمة بالدين والجماعات الاسلامية بهدف الانتقال من مرحلة الصراع ، والتعاون الى مرحلة جديدة يغلب عليها الحوار الخلاق بين النظام السياسى ، والجماعات الاسلامية والقوى السياسية الاخرى هدفها صالح المصريين .

اولا : محمد على والدين ـ المؤسسة من التعاون الى التحدى :

بدأ محمد على شرعيته مستمدة من اختيار نخبوى ، وشعبى وكان الدين أحد روافدها الاساسية غير انه وعى ان على الحاكم تحطيم اولئك الذين رفعوه الى السلطة دون ان يكمل قراءة ميكافيللى ، واستغل معارضة طبقة العلماء ومحاولته اصلاح النظام الضريبى ، والغاءه لنظامى الالتزام واستيلائه على الاوقاف الخيرية بما مثله ذلك من تصفية للاساس الاجتماعى لطبقة العلماء ، ومن مواجهة مع الدولة العثمانية خارجيا وداخليا من تحدى للمؤسسة الاصولية والتراث الدينى القانونى ، فقام باحداث تحولات فى النظام القانونى وتبنى مفاهيم قانونية غربية مخالفة للشريعة ، وصاغ اطارا لعلاقته بالمصريين يقوم على العبودية والتسلط السياسى وغياب ضمانات للمصريين تجاه السلطة ، وبدا واضحا فى صياغة المجتمع بالمناهل الجديدة للمعرفة ، والحضارة ، والنقل عن الغرب وكان لدى الحاكم المصرى ، ولو على نحو غير صريح ادراك للعلاقة بين التحديث ، ووهن الثقافة التقليدية واطارها المؤسسى ، وبالرغم من استخدامه

حيا لرجال الدين ـ فى مرحلة التعاون ـ كأداة للتعبئة فى تجنيد ابناء الفلاحين مرحليا ـ ومن ثم تبلور القانون الاول هو ان الدولة حينما تعيد صياغة النظامين الاقتصادى ، والاجتماعى ، والقانونى عبر عمليات التحديث يتبلور ضعف الجماعة الثقافية الدينية السنية وتضعف ادواتها فى الصراع مع الدولة .

ثانيا : الناصرية ، والدين : الشرعية والتعبئة ، والصراع :

الثابت ان وشائج عديدة ربطت بين الدين والاطار المرجعى للضباط الاحرار باستثناء قلة ـ غير ان رؤية الرئيس ناصر للدين كانت تمثل استمرارا ـ شاحبا ـ لموقف محمد عبده الاصلاحى فهو فى نظره لا يعد العنصر الاصيل فى التطور ، وانما هو بمثابة جزء من عملية التحول الاجتماعى ، والثقافى نحو التنمية ، وانه يخضع لنفس شروطها غير انه يتناقص برؤية التغير فى الفكر الدينى ، وليس فى العقيدة فى جوانبها اللاهوتيه !! وكان الدين فى هذا الاطار ليس ايديولوجية سياسية ، وانما كان منطلقا لايديولوجية سياسية ومن ثم لم يؤمن بأن يتحول الفكر الدينى الى حركة سياسية منظمة ، ويوافق على وجود وظيفة سياسية للفكر الدينى يقوم الزعيم بتوجيهها دعما لسياسته العامة ومن اجل مساعدته فى التعبئة السياسية .

هذا الموقف الذى ينطوى على الانتقائية ، وعدم الاصالة ادى الى أن يؤدى الدين ثلاثة وظائف اساسية فهو رافد للشرعية السياسية للنظام وأداة للتعبئة ، والتبرير وتجسد ذلك فى علاقته بالمؤسسة الاصولية . غير ان هذا الموقف استثار فعالية حركة الاخوان المسلمين اذ رأى سيد قطب فى ثلاثيته الشهيرة هذا الدين ، والمستقبل لهذا الدين ، ومعالم فى الطريق ان المجتمع وصل الى مرحلة جاهلية ، وقدم صياغة نظرية لمجاوزة وضعية الجاهلية من خلال استيحاء النموذج التاريخى للاسلام ، كانت قضية تغريب المجتمع ، وما اسمى بالاشتراكية الاسلامية أو العربية أو القومية العربية كأطار لعلاقة مصر بالعالم العربى بما تنطوى عليه من محاولة لصياغة نموذج يتبنى موقفا انتقائيا من العلمانية ، والدين ـ فى صياغة تتسم بالاضطراب نظريا ، وبنائيا ، ووظيفيا ـ هى الهاجس المسيطر على الاخوان ومن ثم كان الصدام بين الاخوان والناصرية عنيفا اذ سرعان ما كان الخلاف السياسى ، سببا فى التخلص من قياداتهم بمحاكمات ادت بهم الى الاعدام حتى واقعة يونيو ١٩٦٧ حيث تبددت الصياغات غير الاصيلة ، والاوهام السياسية . ومن المثير ان نلاحظ فى التجربتين ان محمد على فصل عملية التحديث البنيوى للمجتمع عن المؤسسة الدينية ،

ثالثا : الليبرالية ، والدين ، الغياب الرسمى والحضور الشعبى :

المستقر لدى قلة من الثقاة ان النموذج الليبرالى (٢٣ ـ ١٩٥٢) لم يطبق فى كلياته على مستوى الابنية المجتمعية ، وكان هناك فصل بين الدين والدولة ـ فى غير نطاق الاحوال الشخصية ـ غير ان تسارع وتائر التغريب ، وسيادة النمط الغربى على مستوى الصفوة والانفصال بينها وبين غالبية المصريين الفقراء فى الريف ، والحضر وازدياد الهوة الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون وقد ادى هذا الخلل الهيكلى الى نمو الجماعات الدينية التى تدعو الى تبنى النموذج الاسلامى فكان الدين غائبا على مستوى الصفوة ، والقلة الحاكمة كأطار فكرى ـ وسلوك فى نطاق العملية السياسية لكنه كان حاضرا بين بسطاء المصريين ممتزجا بتراثهم الشعبى .

كما أدى تبلور الدين كمتغير سياسى مع الاخوان المسلمين الى استخدامة حينا فى ايدى أحزاب الاقلية فى مواجهة الحركة الوطنية ، كما فعلت احزاب الاقلية وكان هناك نمط لتحالفاتها السياسية لتحقيق اهدافها فى السيطرة على النظام السياسى ، نجحت حينا ، وأخفقت احيانا كثيرة حتى تصادمت مع النظام الليبرالى مما أدى الى حلها ومحاولة تصفيتها بالقمع ، غير ان عوامل سقوط النظام ادت الى التغير الذى حدث فى يوليو ١٩٥٢ .

رابعا : الساداتية والدين ، الشرعية ، والتوازن والتبرير :

بدأت حركة الاحياء الدينى ـ الاسلامى ـ وكذا المسيحى ، كظاهرة بعد هزيمة يونيو اذ تفاعلت العوامل الاصيلة الكامنة (الازدواج الثقافى ، والسياسى وعدم الاتفاق على اشكالية الاصالة ، والحداثة وشكل المجتمع المصرى ، وفشل الاسلام الاصلاحى من محمد عبده حتى الناصرية) والعوامل المتغيرة (اخفاق الصفوة الناصرية فى حل مشكلة التنمية والتحديث وعدم تبلور ايديولوجية اصيلة تفرز نظرية خاصة بالتنمية ، وغياب الديمقراطية والحريات العامة) ، وكانت الفرصة مواتية للتيار الدينى ليطرح تفسيراته حول الهزيمة ، وكونها تعبيرا عن ابتعاد المجتمع والنظام السياسى عن الدين كنسق ثقافى واجتماعى وقانونى وحضارى وتمكينه للقيم المضادة والغربية عنه وطرحت نفسها على استحياء اولا كبديل لطروحات النظام ومحاولة استقطاب شرائح اجتماعية فى الصفوة الحاكمة ، وبعد تولى الرئيس السادات الحكم افرج عن الاخوان المسلمين ، ثم تبنى مقولاتهم

حول ان الشريعة مصدر رئيسى للدستور ، ومعيارا للدستورية ، ثم تبنى النظام الجماعات الاسلامية والمقولات الاسلامية فى تبرير شرعيته كأداة لبناء « دولة العلم والايمان » الشهيرة فى صياغة وسطية فى مقابل الاشتراكية / الاسلام الناصرية الشهيرة ثم استخدمت تلك الجماعات كأداة للتوازن مع التيارات الراديكالية أى كأداة للانتقال من شرعية الى شرعية أخرى . وتم تدعيمها سياسيا واستطاعت تلك الجماعة ان تصوغ تحالفا وتعاونا مؤقتا لكى تعيد بناء كوادرها ، وتنظيماتها وبفعل غياب قيم الحوار ، والتفاعل بين تلك الجماعات والجماعات الاخرى ، وفى ظل سيطرة نموذج تنموى يكرس التبعية والتغريب والاستهلاك وازدياد الهوة الطبقية بين من يملكون وهم قلة طفيلية ومن لا يملكون وهم كثرة ساحقة من المصريين تم تدعيم قيم تراثية وابوية متخلفة اى تكرار مقلوب للانتقائية التى سادت الحقبة الناصرية .

وتم الانتقال من مرحلة الدين كأطار للشرعية والتوازن ، والتبرير ـ بفعل نمو تلك الجماعات وتصادمها نظرا لمعدلات التغريب ، ونفى الهوية القومية ، والانتماء الوطنى افضى الى تناقض هذه الجماعات مع السلطة الحاكمة مما ادى الى التصادم ، وطرح صياغة لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين حتى واقعة اغتيال الرئيس السابق .

والواقع ان نظام يوليو فى نموذجية تعامل مع قضية الدين ، والجماعات الدينية فى ظل غياب الحق فى الحوار والخلاف ، والتمكين لفضيلة المغايرة والتعبير عنها ، بشكل يتميز بالتناقض ، والانتقائية فالدين مصدر شرعية واداة للتعبئة السياسية ، والتبرير فيما يتعلق بالنظام وبين بسطاء المصريين ، كأطار نظامى ، واداة حركية فى التفاعل السياسى والاجتماعى .. تتصدى النظام بقوة مؤسساته وبما يحوزه من ادوات الاجبار على تصفية هذا التيار الدينى أو ذاك . غير ان استخدام قوة الاكراه المؤسسى ، وكما اثبتت التجربة التاريخية غير كاف لنفى هذا التيار او ذاك من المجتمع ، ومن ذاكرة المصريين . ما الحل اذن ؟

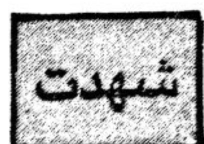
الاشكالية الاساسية اذن هى النموذج الاسلامى فى مواجهة النموذج العلمانى ونماذج التوازن الوسطية التى أخذ بها نظام يوليو بما يتضمنه هذا من غياب الاجماع السياسى حول هوية المجتمع ، وايديولوجيته ، وان هذا التناقض على مستوى النماذج يعكس انقسام المجتمع الى تيارات ، وجماعات سياسية بجذورها الاجتماعية ، بما يعنى ذلك من وجود رؤى وتصورات للمجتمع وللعالم وللقيم والثقافة متصارعة فى ظل عدم تبنى نموذج سياسى يسمح بتفاعل هذه الجماعات والتيارات ، وصهرها سياسيا .

ان ذلك يعنى ايضا ان نكف عن الحديث عن جماعة سياسية ما وكأنها تشكل حالة مرضية كالقول بأن تيارا ما متطرفا (اسلاميا او غير اسلامى) لان ذلك يشكل حكما غير علمى ينطوى على السطحية فى تناول قضايا معقدة ، وكذلك تلك المقارنات ـ التى تجرى فى غير موضعها ـ عن ان هناك تطرفا مصريا يقابله تطرف عالمى ، وعربى وان هناك جذورا له فى التاريخ الاسلامى . لأن هذا المنهج غير علمى ، ويقود المجتمع الى استمرار ازماته دون حل . فالوصول الى اتفاق حول شكل المجتمع السياسى وتبنى النموذج الديمقراطى كمرحلة اساسية بمايتضمنه ذلك من تعدد وتسامح سياسى وثقافى وقبول للرأى الآخر السياسى والحوار معه واشباع الحريات العامة والحاجات الاساسية للفقراء وعدالة التوزيع الاجتماعى سوف تقودنا فى ظلال الديمقراطية الى فتح الباب امام المناقشة الجسور للتراث الاسلامى وبعث عناصره الحية والمستنيرة وتجاوز مرحلة النقل الى آفاق العقلانية الاسلامية الاصيلة وذلك من خلال صياغة ابداعية للاصالة والمعاصرة تختلف عن صياغات الماضى الحالمة والفاشلة . □



المرتزقة فى افريقيا ومحاولة الانقــــلاب فى سيشيــــل

محمد عيسى الشرقاوى



افـــــريقيا ، فى الآونة الأخيرة ، تطورا خطيرا تمثل فى عودة نشاط المرتــزقة الاجــانب فى محـــاولة متجددة لقلب نظم الحكم الثــورية واليسارية الافريقية . وقد بدا هــذا التـطور بـوضوح سافر فى المحاولة التى قامت بها مجموعة مسـلحة مــن المرتزقة البيض القادمين من جنوب افريقيا لقلب نظــام الحـكم القـــائم فى ســـيشيل فى ٢٥ نوفمبـــر الماضى (١٩٨١) ، وفى كشف حكومة مـدغشقر فى ٢٥ يناير ١٩٨٢ عن مؤامرة انقلابية كان يعتزم تنفيذها مـرتزقة اجانب قـادمون مــن جنوب افـريقيا كذلك وهــاتان المحاولتان الانقلابيتان اللتان قام بهما المرتزقة للاحاطة بنظامين افريقيين معاديين لتزايد نفوذ الدول الكبرى فى القارة قد أثارتا مخاوف القوى الوطنية الافريقية من ان تلجأ هذه الدول الى استخدام المرتزقة فى افريقيا كأداة غير مباشرة من ادوات التـدخل فى شـئون بعض بــلاد القارة ، وصـولا الى تغيير النظـم السـياسية المناوئة لأهداف سياستها الخارجية .

ويتضح هذا المعنى من ان كلا من سـيشيل ومــدغشقر يمثلان مــوقعين اســتراتيجيين فى المحيط الهندى الذى يحتدم الصراع بين الدولتين العـظميين على السـيطرة عليه فى الوقت الحاضر . ولا يخفى ان سيشيل ، فى ظل زعامة رئيسها الحالى البرت رينيه ، ترفض باصرار ان يتحول المحيط الهندى الى قـواعد عسـكرية اجنبية ، الأمر الذى يثير استياء الولايات المتحدة .

وهنا يتعين الاشـــارة الى ان الولايات المتحـدة منذ اعادة توثيق علاقاتها الاســتراتيجية والســياسية مــع حـكومة جنوب افــريقيا العنصرية ، فى اعقــاب تــولى الرئيس الامــريكى ريجــان الســلطة فى يناير ١٩٨١ ، وهى تعتبر جنوب افريقيا أحــد الركائز الاســاسية فى استراتجيتها للتصدى لنفوذ الاتحاد السوفيتى المتزايد فى افــريقيا ، ولوجــوده البحــرى فى المحيطين الهندى والاطلنطى .

ومن ثم ، فان المرتزقة الأجانب فى محـــاولتهم لقلب نظام الحكم فى سيشيل لم تكن تحــركاتهم خـــافية على أجهزة المخابرات ، هذا إذا لم تكن من تــدبيرها فى كل من جنوب افريقيا والولايات المتحدة . وهذا هو ما اكده رئيس سيشيل بعد مؤامرة المرتزقة ضد بلاده . والواقع ان نشاط المرتزقة فى افــريقيا منذ مســتهل الســتينات وحتى الان لم يكن قط مغامرات فردية لأفــراد تســتبد بهم شهوة القتــل والعنف ، كمـــا قــد يحلو للبعض ان يصورهم ، وانما كان نشاطهم دائما جزءا من الانشطة السرية لاجهزة مخــابرات الدولة الكبــرى الطـــامعة فى افريقيا .

وأيا كان الأمر ، وحتى يمكن استكشاف أبعاد دور المرتزقة الأخير فى كل من سيشيل ومــدغشقر فى ضــوء صراع الدول الكبرى الناشب بالقارة فى اطار ما اصطلح على تسميته بالمرحلة الثانية مــن التــكالب او الزحــف الاستعمارى الجديد فى اتجاه افــريقيا ، فـــانه ينبغــى بداية التعرف فى ايجاز على تطور نشـــاط المرتــزقة فى القارة .

تطور نشاط المرتزقة :

بدأ ظهور المرتزقة الأجــانب فى افــريقيا ، فى العصر الحديث منذ مســتهل الســتينات فى أعقـــاب مـــوجة الاستقلال الكبرى فى القارة . وكان نشــاطهم يرتبــط ارتباطا وثيقا بمخططات الدول الاســتعمارية الغــربية التى ارغمتها الظـروف الدولية بعـد الحــرب العـــالمية الثانية ، ونمــو وتصــاعد حــركات التحــرر الوطنى الافريقية على انهاء اشكال الاستعمار التقليدى القديم من القارة بسحب قواتها من العديد من بلدانهـــا واعلان استقلالها .

غير ان هـــذه الدول لم تتخــــل ، رغم ذلك ، عن اطماعها فى القارة . ومن ثم سعت الى « الدفـــاع » عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى افــريقيا عبــر استخدام ادوات استعمارية ، غير مبــاشرة هــى مـــا اصطلح على تعريفه بظاهرة الاســتعمار الجــديد » .

وهى الظاهرة التى حللها بوضوح وكشف ابعادها ومخاطرها الزعيم الافريقى الراحل قوامى نكروما فى كتابه الهام : « الاستعمار الجديد » . وقد اوضح نكروما ان الاستعمار الجديد هو « التجزئة » اى انه يستهدف بالدرجة الاولى محاولة تفتيت المناطق المستعمرة (او البلاد الافريقية المستقلة حديثا) الى دويلات صغيرة تفتقر الى مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الذاتية مما يضطرها الى الاعتماد على الدول الاستعمارية السابقة .

والواقع ان التجزئة » او محاولات تفتيت الدول الافريقية الى كيانات انفصالية ليست سوى عنصر بارز من عناصر مخططات الاستعمار الجديد تجاه افريقيا . اذ تنطوى مخططاته على عناصر اخرى لعل ابرزها : محاولة غزو النظم المعادية للاستعمار من الخارج او تدبير انقلاب داخلى للاطاحة بها ، واثارة الصراعات الاقليمية ، والدفاع عن نظم الاستعمار العنصرى الاستيطانى فى القارة ، باعتبارها الحليف الطبيعى له فى تنفيذ مخططاته .

غير ان هذا « التقرير » سيقتصر على تناول ظاهرة المرتزقة فى افريقيا فى اطار التدخل الأجنبى غير المباشر من خلال (١) المحاولات الرامية لخلق كيانات انفصالية و (٢) محاولات قلب النظم الثورية واليسارية الافريقية .

اولا : المرتزقة والمحاولات الانفصالية :

بدأ ظهور المرتزقة فى افريقيا الحديثة فى الكونغو اثر اعلان استقلالها من الاستعمار البلجيكى فى ٣٠ يوليو ١٩٦٠ . ويؤكد الدارسون الافريقيون انه منذ اعلان استقلال الكونغو ليوبولدفيل (زائير الان) وحتى ١٩٦٧ اشترك المرتزقة فى عمليات التمرد والنشاطات الموجهة ضد استقلال هذا البلد .

(ينبغى الاشارة الى ان احداث « شابا » يمكن تناولها فى اطار معالجة اخرى) .

وقد تبلور دور المرتزقة فى الكونغو عندما أعلن مويس تشومبى احد الزعماء الرجعيين والمتحالفين مع القوى الاستعمارية « انفصال » اقليم كاتنجا (شابا الان) الغنى بالثروات فى ١١ يوليو ١٩٦٠ . اى بعد احد عشر يوما من استقلال الكونغو !! ونصب تشومبى نفسه رئيسا لاقليم كاتنجا المستقل » ! وقد استخدم المرتزقة الاجانب للدفاع عن « دولته » الجديدة » ضد الحكومة المركزية فى الكونغو الذى كان يرأسها المناضل الافريقى باتريس لومومبا .

وقد تزايد استخدام تشومبى للمرتزقة عندما تمكن من ان يصبح رئيسا لوزراء الكونغو فى يوليو ١٩٦٤ . واطلقهم فى وجه المعارضين لنظامه ، حتى ان اسم تشومبى اصبح يقترن باسم المرتزقة فى تلك الفترة .

وعندما سقط نظام تشومبى بعد الانقلاب العسكرى الذى قاده الرئيس الحالى موبوتو فى ١٩٦٥ ، سعى المرتزقة الى اعادة تشومبى الى السلطة من جديد .

وهنا يؤكد الكاتب والمفكر السودانى « محمد عمر بشير » ، فى دراسته الموجزة الهامة : « المرتزقة وافريقيا » الصادرة عام ١٩٧٢ باللغة الانجليزية ، ان تشومبى والمرتزقة الاجانب قد توحدت أهدافهما من اجل : انفصال كاتنجا وتفتيت وحدة الكونغو ، واقامة حكومة موالية للغرب تخدم أهداف الاحتكارات . كما يكشف « بشير » فى دراسته « ان العلاقة بين المرتزقة والمخابرات المركزية الأمريكية كانت من سمات الحرب فى الكونغو فى ذلك الحين . ولقد كان من الواضح ان كلا الطرفان كان يشعر بالفخر تجاه هذه العلاقة » .

● وعندما فشلت محاولات المرتزقة فى الكونغو ليوبولدفيل (زائير) اتجهوا الى نيجيريا لاقامة كيان انفصالى فى « بيافرا » من ١٩٦٧ وحتى ١٩٦٩ . وقد بدأت هذه المحاولة عندما أعلن الكولونيل النيجيرى او جوكو الحاكم العسكرى لاقليم شرق نيجيريا « استقلال » الاقليم ، وأطلق عليه اسم « جمهورية بيافرا » فى ٣٠ مايو ١٩٦٧ ، الأمر الذى ادى الى بدء فترة الحرب الأهلية فى نيجيريا . ويؤكد الدارسون الافريقيون ان المرتزق الشهير رولف شتايز ، وهو من مواطنى المانيا الغربية ، كان بمثابة اليد اليمنى لاوجوكو .

غير ان المحاولة الانفصالية فشلت بعد ان تمكن الجيش النيجيرى من استعادة السيطرة على الاقليم ، وعندئذ هرب شتاينر ، مع غيره من المرتزقة الاخرين .

غير ان شتايز عاد الى الظهور فى جنوب السودان حيث اشترك فى مساندة نشاط حركة « الانيانيا الانفصالية بعد عام ١٩٦٩ . وكانت هذه الحركة تستهدف فصل جنوب السودان عن شماله منذ تفجر نشاطها عام ١٩٥٥ . وكان يساند هذه الحركة بعض عملاء اجهزة المخابرات المركزية الامريكية (انظر مجلة « روز اليوسف » عدد ١٠ اكتوبر ١٩٧١) . كما كان لاسرائيل دور فى دعم المتمردين فى جنوب السودان (انظر جريدة « الاهرام » فى ١٩٧١/١/٢١) . ورغم ذلك فقد تمكنت حكومة الرئيس السودانى جعفر نميرى من تسوية مشكلة الجنوب والقضاء على هذه الحركة الانفصالية .

وبعد هذا عاد المرتزقة الاجانب الى الظهور على مسرح الاحداث الافريقية اثناء الحرب الاهلية فى انجولا عام ١٩٧٥ حيث حاربوا الى جانب المنظمات الانجولية الموالية للغرب التى كانت تحظى بمساندة المخابرات

المركزية الامريكية ضد حكومة الجبهة الشعبية الماركسية .

ثانيا : المرتزقة ومحاولات الاحاطة بالنظم الثورية الافريقية :

لم تقتصر محاولات المرتزقة الاجانب على خلق كيانات انفصالية فى القارة ، بل امتدت الى تدبير عمليات مسلحة للاطاحة بنظم الحكم الثورية واليسارية المناوئة لأهداف الدول المتصارعة على افريقيا . ومن ابرز هذه المحاولات :

محاولة غزو غينيا : كشف الرئيس سيكو توري رئيس غينيا فى نوفمبر ١٩٧٠ ان البرتغال بالاستعانة بمرتزقة مسلحين من البيض والعناصر المنشقة المناهضة لنظامه قد شنت هجوما على بلاده فى محاولة لغزوها والاطاحة بحكمه .

وقد تمكنت قوات غينيا من احباط مؤامرة الغزو الانقلابى هذه . وكان واضحا ان البرتغال قد دبرتها انتقاما من سيكوتورى بسبب سياسته المؤيدة لثوار غينيا بيساو ، الذين كانوا يناضلون لتحرير بلدهم من الاستعمار البرتغالى انذاك ، فضلا عن مساندة الزعيم الغينى لحركات التحرير الافريقية منذ استقلال بلاده عام ١٩٥٨ .

محاولة غزو بنين : قامت مجموعة من المرتزقة فى ١٦ يناير ١٩٧٧ بمحاولة لغزو عاصمة بنين (داهومى) والاطاحة بنظام الرئيس ماتيو كيريكو . غير ان قوات بنين تمكنت من احباط المحاولة الانقلابية .

وكان واضحا ان القوى التى دبرت هذه المحاولة كانت ترمى الى ضرب الاصلاحات والاجراءات الراديكالية التى اتخذها كيريكو لصالح الجماهير الواسعة ، وابرزها : اتجاه الدولة للسيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية ، وبدء تنفيذ ثورة ادارية وزراعية فى الريف حيث تشكلت ١٥٠٠ لجنة ثورية لتولى حكم القرى بدلا من شيوخ القبائل ، وبدء سياسة تعليمية جديدة بقصد القضاء على التوجيه الثقافى الغربى .

محاولة غزو الكونغو برازافيل : شنت مجموعة من المرتزقة فى مارس ١٩٧٧ هجوما مسلحا على الكونغو برازفيل بهدف اسقاط النظام اليسارى القائم . غير ان الهجوم فشل فى الاطاحة بالنظام ، وان كان قد اسفر عن مصرع الرئيس ماريان نجوابى الذى كان يعد رمزا للتحول الاجتماعى فى بلاده منذ تولى السلطة عام ١٩٦٩ .

وهكذا ، ورغم الفشل الذى منيت به محاولات المرتزقة للاطاحة بالنظم الثورية واليسارية فى كل من غينيا وبنين والكونغو برازفيل خلال عقد السبعينات ، الا ان المرتزقة قد عادوا الى الظهور فى مستهل الثمانينات فى محاولة لتوجيه ضربتين الى دولتين افريقتين يساريتين تحتلان مركزين استراتيجيين هامين فى المحيط الهندى . فما هى ابرز تفاصيل هاتين المحاولتين ومغزاهما ؟

محاولة قلب نظام الحكم فى سيشيل :

اعلنت سلطات سيشيل فى ٢٥ نوفمبر الماضى (١٩٨١) ان مجموعة مسلحة من المرتزقة الأجانب الذين وفدوا من جنوب افريقيا على متن احدى الطائرات كانوا يعتزمون قلب نظام حكم الرئيس البرت رينيه . غير ان السلطات تمكنت من احباط محاولتهم عندما عثرت بحقيبة احدهم عند تفتيشها فى المطار على أسلحة ومتفجرات ، رغم ان المرتزقة كانوا يرتدون ملابس لاعبى الرجبى !

وعندما ادرك المرتزقة الذين يقودهم المرتزق المعروف ميك هوز (او ماك المجنون) ، الذى كان له دور بارز فى الكونغو الى جانب تشومبى ، بدأوا باطلاق الرصاص . ونشبت بينهم وبين قوات المطار معركة عنيفة . غير ان ٣٩ من المرتزقة قد تمكنوا من السيطرة على احدى طائرات الركاب الهندية التى كانت قد هبطت فى ارض المطار وعلى متنها ٦٥ راكبا ، وارغموا قائدها على التوجه الى مدينة دربان بجنوب افريقيا . وهناك استسلموا آمنين لرجال البوليس . واعلن ان أحد المرتزقة قد لقى مصرعه بينما تمكنت سلطات سيشيل من اعتقال ٧ من المرتزقة .

وعند هذا الحد ينتهى المشهد المثير ، لتبدأ الحقائق الموحية الاكثر اثارة والتى تنم عن تواطؤ حكومة جنوب افريقيا ، كما كشفت عن ذلك صحف جنوب افريقيا ذاتها ، ولعل أهم هذه الحقائق :

١ ــ ان هؤلاء المرتزقة قد تم تجنيدهم فى جنوب افريقيا مقابل دفع الف دولار لكل منهم على ان يحصل على الف اخرى عند نجاح عمليتهم . وتضيف صحيفة « ستار » التى تصدر فى جنوب افريقيا ان رجال أعمال أمريكيين ومن جنوب افريقيا هم الذين مولوا هذه العملية .

٢ ــ اكدت صحيفة « ديلى نيوز » التى تصدر فى جنوب افريقيا فى ٢٧ نوفمبر ١٩٨١ ان اكثر من ٣٠ من المرتزقة هم جنود استطلاع سابقون فى جيش جنوب افريقيا ، وكانوا ينتمون الى وحدة خاصة تضطلع بالمهام العسكرية الصعبة فى جنوب انجولا .

٣ ــ ان سلطات جنوب افريقيا افرجت عن ٣٤ من المرتزقة بكفالة دون ان توجه أى اتهام إليهم ولم تحتجز سوى خمسة افراد من بينهم هور . وذكرت الصحف انه ستجرى محاكمتهم بتهمة السرقة واختطاف طائرة

وليس بتهمة محاولة قلب نظام حكم دولة اخرى ، كما رفضت سلطات جنوب افريقيا تسليم المرتزقة الى حكومة سيشيل لمحاكمتهم .

٤ ـ ان الهدف المباشر لمحاولة الانقلاب هو اعادة جيمس مانشام الرئيس السابق لسيشيل ، الذى يعيش بالمنفى فى بريطانيا بعد أن اطاح به الرئيس الحالى رينيه فى انقلاب عام ١٩٧٧ . وهنا تؤكد المصادر المطلعة ان العلاقات كانت ودية للغاية بين مانشام وبين جنوب افريقيا (العنصرية) الى حد ان بعض كبار المسئولين فى جنوب افريقيا كانوا يسافرون الى الخارج بجوازات سفر صادرة من سيشيل .

٥ ـ ان المخابرات المركزية الامريكية لم تكن بعيدة عن تدبير محاولة الانقلاب هذه وتقول مجلة « افريكا » فى عددها الصادر فى يناير ١٩٨٢ ان وكالة المخابرات المركزية تحتل مكانا بارزا فى قائمة المهتمين بتدبير هذه المحاولة . ويعزز هذا الاتجاه ان واشنطن تحاول السيطرة على المحيط الهندى ، غير ان وجود نظام يسارى فى سيشيل لا يساعدها كثيرا فى تحقيق هذا الهدف المنشود ، خاصة وان رينيه يؤكد على ضرورة بقاء المحيط الهندى بلا قواعد عسكرية اجنبية .

مؤامرة المرتزقة ضد مدغشقر :

كشفت سلطات مدغشقر فى ٢٥ يناير ١٩٨٢ انها احبطت مؤامرة ضد امن الدولة دبرها بعض المرتزقة الاجانب القادمون من جنوب افريقيا تدعمهم بعض العناصر المحلية .

وذكر بيان رسمى ان حكومة الرئيس ديدييه راتسيراكا قد كشفت فى نهاية عام ١٩٨١ مخططات مؤامرة مماثلة لمحاولة الانقلاب الفاشلة ضد سيشيل . ومن الجدير بالذكر ان راتسيراكا يقود بلاده فى طريق التحول نحو الاشتراكية منذ توليه السلطة عام ١٩٧٥ ، وان سياسته هذه لا تروق فيما يبدو الولايات المتحدة .

ومن ثم ، لا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة ما حاوله المرتزقة القادمون من جنوب افريقيا خلال حوالى ٣ شهور للاطاحة بنظامين يساريين افريقيين يحتلان موقعين استراتجيين فى المحيط الهندى .

وقد أصاب الرئيس البرت رينيه كبد الحقيقة عندما اعرب فى مؤتمر صحفى عقده اثناء زيارته للبرلمان الأوربى فى ١٩ فبراير ١٩٨٢ عن اعتقاده بأن المخابرات المركزية الامريكية والمخابرات البريطانية كانتا على علم مسبق بمحاولة الانقلاب ضد حكومته . وأضاف انه يتوقع ان تصبح الولايات المتحدة اكثر عدوانية وتشددا فى صراعها مع الاتحاد السوفيتى للسيطرة الاستراتيجية على المحيط الهندى ، وان سيشيل سوف تتعرض ، من ثم لمزيد من محاولات زعزعة استقرارها .

وأخيرا .. وفى ضوء ما سلف فانه ليس من قبيل المبالغة ان تثور المخاوف من ان تتعرض الدول الافريقية اليسارية التى تمثل مراكز حيوية فى المحيط الهندى وهى : سيشيل ومدغشقر وتنزانيا لمحاولات متجددة لزعزعة استقرارها ..

ولذلك ، لا سبيل امام هذه الدول حتى تدافع عن استقلالها ومستقبل شعوبها سوى التوصل الى صيغة فعالة للتعاون الجماعى الاقليمى مما يمكنها من التصدى لاى محاولة اجنبية لقلب نظام الحكم فيها ☐





تشاد وقوات حفظ السلام الافريقية

احمد احمد السوليه

حصلت تشاد على الاستقلال الذاتى فى ظل دستور ١٩٥٨ الفرنسى ــ وحصلت على الاستقلال الكامل .. فى ١٩٦٠/٩/١١ برئاسة [فرانسوا تومبالباى] وفى ٢٧ اغسطس ١٩٧١ وقع انقلاب فاشل للاطاحة به .. ثم تولى [فيلكس مالوم] الذى قام بانقلاب أطاح بتومبالباى الذى لقى مصرعه .. وتولى المجلس العسكرى الأعلى مقاليد السلطة .

وفى ١٣ أبريل ١٩٧٥ حاول حسين هبرى رئيس الوزراء وقتذاك = وزير الدفاع المنشق حاليا = الاطاحة بحكومة .. مالوم .. بعد خلاف استمر اربعة أشهر .

وقد منيت تشاد منذ الاستقلال بالتقسيم والتفرقة ــ بين الشمال والجنوب .. حيث يختلف الجنسان فيهما : ففى الجنوب : تتركز قبائل / البانتو / الزنجية المسيحية .. التى كانت على اتصال .. بالفرنسيين حيث يسيطرون على الحياة السياسية فى تشاد .. ومعظم اعمال الادارة فى الاقاليم .. أما فى الشمال : فمعظمهم من العرب المسلمين ــ وهم الاغلبية وهم بعيدون كلية عن الحياة السياسية وتنظر بعين الشك الى الزعامات الجنوبية المسيحية . وكان من نتيجة هذا كله .. اندلاع الثورة .. فى شمال البلاد ــ عام ١٩٦٥ .. فضلا عن فساد الأوضاع الداخلية .. وتجاهل مطالب الشماليين .. وحاول الرئيس التشادى مالوم .. كسب ثقة الثوار .. وتحقيق المصالحة الوطنية .. بالاتفاق على مغادرة القوات الفرنسية .. لاراضى البلاد .. والافراج عن المعتقلين السياسيين . ورغم هذا استمرت الحرب الاهلية ولم تنجح حكومتا الرئيسين تومبالباى .. ومالوم = فى تجاوز تلك المشكلة على الرغم من عدة محاولات بذلت لحلها وتوالت اعمال المصاحة :

اولا : مؤتمر سبها : ٣/٢٤ الى ١٩٧٨/٣/٢٧ : حضره كافة الاطراف المتنازعة ــ من اجل إنهاء الأزمة التشادية ــ واسفرت الاجتماعات عن وقف إطلاق النار ولكن الازمة عادت الى الاندلاع من جديد .. والمعروف ان فرنسا فى ١٩٧٨/٤/٢٠ أرسلت ٣٥٠ من رجال المظلات و١٠ طائرات فرنسية .. بالاضافة الى .. ٤٠ ألف شخص فرنسى فى تشاد .. وذلك إثر اتفاق التعاون بينها وبين فرنسا التى تعهدت بتقديم معونة فنية فى ١٩٧٨/٣/٦ ..

ثانيا : مؤتمر طرابلس : ١٩٧٨/٧/٦ : تقدمت السودان ــ وليبيا ــ والنيجر .. فيه بمشروع ينص على انسحاب القوات الفرنسية من تشاد .

ثالثا : مؤتمر كانو الأول : مارس ١٩٧٩ : فى اعقاب حرب فبراير دعت نيجيريا أطراف الصراع جميعا فى مارس ١٩٧٩ إلى المؤتمر الأول بكانو = نيجريا = .. للمصالحة الوطنية واشتركت معهم الدول الافريقية المجاورة لتشاد .. وقد توصل المؤتمرون إلى عدة قرارات :

= عزل الرئيس فيلكس مالوم .. ورئيس وزرائه حسين هبرى ..

= تشكيل مجلس دولة مؤقت برئاسة = جوكونى عويدى ..

= موافقة فرنسا على سحب قواتها من تشاد .. وكانت رسميا ثلاثمائة جندى ..

وكان هذا من اهم انجازات المؤتمر .. وقد تردد ان ذلك الشرط هو الذى قبل عويدى على أساسه الاشتراك فى المؤتمر .

= وافق المؤتمر ايضا على ان تقوم نيجريا بارسال كتيبة للقيام بحفظ السلام .

رابعا : مؤتمر كانو الثانى : اوائل ابريل ١٩٧٩ : عقد فى أوائل ابريل ١٩٧٩ فى جو من الفوضى .. والمهاترات .. وقد فشل فى مطالبة .خمس جبهات بالتمثيل فى المؤتمر .. ورفض جوكونى عويدى وكاموجى .. وزير خارجية الرئيس مالوم تمثيل هذه الجبهات وحده إقامتهم فى نيجريا .. لأنهم طالبوا

بانسحاب كل من ليبيا ونيجريا .. من المفاوضات .
وفى ٢٩ ابريل ١٩٧٩ تكونت فى نجامينا .. حكومة جديدة حلت محل مجلس الدولة المؤقت .. وهى = حكومة الوحدة الانتقالية .. = ويرأسها [لول محمد شوا]

خامسا : مؤتمر لاجوس : ١٩٧٩ : عقد للمصالحة الوطنية ايضا .. فى ١٩٧٩/٥/٢٦ فى لاجوس عاصمة نيجريا – حضره كل من نيجريا .. والنيجر والكاميرون والسودان – وليبيا – الى جانب امبراطورية افريقيا الوسطى – وقد رفض كل من جوكونى عويدى .. وهبرى .. حضور اى مؤتمر .. تشترك فيه الجماهيرية الليبية .. فقامت نيجريا .. بقطع امدادات البترول عن تشاد ..

ولكن على الرغم من كل هذه المحاولات .. لم يفلح أى منها – فى حل أو انهاء الحرب الاهلية فى تشاد .. مما ادى الى ازدياد .. حدة المشكلة .. وما اعقبه من تدخل خارجى ..= التدخل الليبى = وهنا لابد لنا من وقفة نوضح فيها – التدخل الليبى .. حيث نلاحظ ان تعزيز الوجود الليبى – فى تشاد كان نتيجة مباشرة لوجود بعض افراد القوات المسلحة – الشمالية – التى يرأسها حسين هبرى – فى شرقى البلاد .. حيث وقعت معارك عنيفة – بين قواته .. وبين اعضاء المجلس الديمقراطى – التابع / لاحمد أصيل / وزير خارجية تشاد – التى تسانده القوات الليبية – والذى أيد دائما التدخل الليبى فى تشاد .

وفى ظل هذا الوجود الليبى .. وفى اللحظة التى شعر فيها الرئيس التشادى / عويدى / بان القوات .. الليبية قد ضيقت عليه الخناق .. بعد أن عززت استعداداتها العسكرية – حول العاصمة نجامينا .. وانتشرت فى جميع انحاء البلاد .. نجده يطالب ليبيا فى ٢٩ اكتوبر ١٩٨١ بسحب كافة قواتها العسكرية .. من جميع الاراضى التشادية .. بالاضافة الى طلب الذى مساعدة فرنسا له ..
وقد جاءت هذه المساعدة فى صورة الطلب الذى تقدم به الرئيس فرانسوا ميتران خلال قمة = كانكون = فى المكسيك – بين الشمال والجنوب .. بتشكيل قوة افريقية لحفظ السلام فى تشاد على الفور .. ويجب ان نشير هنا .. إلى انه خلال الفترة الاخيرة .. للحرب الاهلية .. استطاع عويدى .. مد سلطته تدريجيا على البلاد كلها .. كما تجنب تماما الاصطدام بالعقيد القذافى .. الى ان اصدر قراره بطلب الانسحاب الليبى .. وكان هذا الموقف الحذر .. السبب فى اعتباره مواليا .. لليبيا – عند بداية رئاسته .. لحكومة الوحدة الوطنية – الانتقالية – فى تشاد ..

ونتيجة لذلك قررت قوات الشمال المسلحة – بقيادة هبرى – وقف نشاطها العسكرى .. بيد أنها ظلت متشككه فى احتمال نجاح عويدى .. فى تحقيق انسحاب .. القوات الليبية من تشاد .. فنجد = محمد جابر = ممثل وزير الدفاع = هبرى = يقول : ان قرار عويدى هذا .. يحقق مصلحة .. ليبيا .. ويتساءل : عما اذا كان قراره الاخير .. مناورة تستهدف الالهاء بغية إضعاف الاتفاق العام الدولى . الذى تحقق ضد الوجود الليبى .. ومع ذلك فقد اشار الى ان قوات الشمال المسلحة راضية تماما – عن طلب عويدى .. ونحن نؤيد كل الجهود المبذولة .. من اجل انسحاب الليبيين لان رحيل قوات طرابلس – سيتيح المجال – لتحقيق السلام فى تشاد .

وبالفعل – انسحبت ليبيا من تشاد – وغادر آخر جندى ليبى – نجامينا عائدا الى ليبيا فى – ١٥ نوفمبر ١٩٨١ .. كما ذكرت وكالات الانباء .. ولكن بعد انسحاب القوات الليبية السريع من تشاد .. عادت الاشتباكات الى .. سالف عهدها .. بين القوات النظامية – التى يقودها الرئيس عويدى .. وبين القوات المسلحة للشمال التى يتزعمها حسين هبرى – الا ان بشائر اعادة الأمن – والسلام .. الى البلاد .. بدأت تلوح فى الافق بعد ان توصل مؤتمر القمة الافريقى الفرنسى – الى تنظيم صيغة .. لارسال قوات افريقية لحفظ السلام فى تشاد . .

= وقد بدأت الدعوة لهذا المؤتمر فى رسالة بعث بها الرئيس فرانسوا ميتران من كانكون الى الرئيس الكينى بوصفه الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية – واكد ميتران فى رسالته استعداد فرنسا لتقديم .. المساندة المادية .. والمالية .. فى نقل وتموين .. قوات منظمة الوحدة الافريقية .. وذلك بسبب المخاوف من ان ليبيا تعتزم القيام بتحرك مثير فى تشاد .

مؤتمر القمة الفرنسى الافريقى فى باريس (٤ نوفمبر ١٩٨١)

افتتح فى باريس – فى ٤ نوفمبر ١٩٨١ حيث دعت اليه فرنسا .. واشترك فيه .. احدى وثلاثون دولة افريقية من بينها ست دول عربية وهى : مصر .. والسودان .. المغرب .. تونس – الصومال – موريتانيا .. وقد احتلت مشكلة تشاد .. مكان الصدارة فى جدول اعمال المؤتمر .

والقى الرئيس الفرنسى كلمة الافتتاح فى المؤتمر .. فأعلن انه لا يمكن السكوت على استمرار الحرب الاهلية الدائرة فى تشاد .. كما اعلن ايضا تأييد فرنسا لجهود منظمة الوحدة الافريقية – ازاء تسويتها

للمشكلة .. ودعا الى وضع القوات الافريقية موضع العمل - وبكفاءة .. على نحو يتيح للرئيس عويدى ادارة شئون بلاده - واعداة تنظيم جيشه .

واكد ان فرنسا ستقدم مساعداتها لاعادة بناء تشاد - كما تعهد بتأييد بلاده غير المشروط لمساعى عويدى الرامية الى استعادة وحدة بلاده .

وقد اختتمت القمة الفرنسية الافريقية اعمالها دون صدور اى بلاغ ختامى .. وانتهت بمؤتمر صحفى .. فى نهاية الاعمال .. عقده الرئيس ميتران - والرئيس الزائيرى - والرئيس العاجى .. حيث قرروا :

١ - توجيه نداء الى الدول المشاركة فى المؤتمر .. والى بقية .. الدول - لتساعد جماعيا - او بشكل منفرد .. حكومة تشاد .. على اعادة بناء اقتصادها .. وبناء جيش وطنى تشادى ..

٢ - تشكيل قوة من خمس دول افريقية لحفظ السلام - فى تشاد بعد انسحاب القوات الليبية - وتتكون من السنغال .. زائير .. الجابون .. نيجريا .. بنين .. وارسالها فى اقرب وقت ممكن ..

وقد اعلنت مصر .. تأييدها لهذه القوة .. وانها على استعداد .. لتقديم المساعدات الفنية فى تشكيل هذه القوة .. والنهوض بمهمتها فى مجالات - التموين - والامداد - وتوفير الاطباء - العسكريين ..

مساهمة الدول فى تكوين القوة :

وقبل الحديث عن تكوين هذه القوة - يجب التنويه .. بان هذه هى اول قوة من نوعها .. تقوم بتشكيلها .. منظمة الوحدة الافريقية . وعلى الفور - قامت .. ست دول افريقية ..= السنغال .. غينيا - بنين - زائير .. نيجريا - توجو .. باتخاذ - اجراءات عاجلة - لارسال قوة حفظ السلام - مكونة من / ٦٠٠٠ / جندى .. الى تشاد .. كما بدأ الرئيس الكينى فى تنفيذ تدابير .. تشكيل القوة .. تحت ضغط شديد من النيجريين .. بالاضافة الى تشكيل مجموعة مكونة من اربعة عشر ضابطا افريقيا تكون مهمتهم اعداد الترتيبات .. لوصول القوة الافريقية .. ودراسة الموقف فى تشاد ..

وقد اعلنت فرنسا انها سوف تدفع معظم عمليات الامداد .. والنقل للاقطار الخمسة الناطقة باللغة الفرنسية .. والمشتركة فى القوة والتى ستساهم كل منها بنحو ستمائة جندى - حيث صرح وزير التعاون .. والتنمية الفرنسى = چان بياركوت = ان فرنسا عليها تقديم العون المادى والمحتوى اللازم لاعادة بناء تشاد .. كى تتغلب على ما يقابلها .. من صعوبات مالية واقتصادية للقضاء على ما خلفته الحرب من دمار .

هذا بالاضافة .. إلى أن مبعوثا من قبل الحكومة الفرنسية .. قد توجه إلى تشاد يوم ١٩٨٢/٢/٢٨ ليبحث مع سلطات نجامينا .. الموقف السياسى .. والعسكرى فى البلاد ..

وقد توجه المبعوث الفرنسى الذى لم يعلن عن شخصيته إلى (آتى) وسط تشاد حيث اجتمع مع الرئيس عويدى .. والذى كان يقوم بجولة داخل البلاد .. وخاصة فى منطقة القتال ..

كما وصل وزير الخارجية التشادى .. أحمد أصيل إلى باريس .. فى ١٩٨٢/٣/١ للاجتماع مع وزير .. التعاون والتنمية الفرنسى (جان بياركوت) لمناقشة الموضوعات الخاصة بمساندة فرنسا .. لتشاد .. وتشمل : تعهد فرنسا .. باعادة بناء .. أسس الحياة الادارية .. فى تشاد .. بالاضافة .. إلى تزويدها ببعض السفن البحرية المسلحة .. غير أن أصيل لم يعلق على طبيعة هذه السفن .. عدا أنه صرح قائلاً : (أنه لم يحدث أى تغيير فى الموقف الفرنسى) ...

أما نيجريا فسوف تشترك بنحو - الفى جندى - وسوف تتكبد هى نفقاتهم وقد بدأت .. طلائع القوة .. تصل منذ ٨ ديسمبر ١٩٨١ .

ولكن مع توالى وصول القوات .. وقيام نيجيريا بالدور الرئيسى .. فى هذه القوة .. نجد قواتها .. تتعدى .. الثلاثة آلاف جندى .. بدلا من الفين - حيث أرسلت من تعداد وحدتها العسكرية - الخاصة بحفظ السلام - يوم ١٩٨٢/٣/٣ ثلاثة آلاف جندى .. بارسالها كتيبة ثالثة إلى تشاد .. حيث تشغل الآن مواقع رئيسية فى المشارف المؤدية إلى نجامينا ..

وهنا يمكن ملاحظة : أن المراقبين السياسيين يربطون هذا العمل مع عزم اكبر دولة فى أفريقيا (نيجيريا) على تقديم مساعدة لحكومة تشاد عقب انتهاء مهمة القوات الأفريقية فى الثلاثين من شهر يونيه (حزيران) .. القادم ..

وقد بدأت قوة حفظ السلام .. التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .. تصل الى العاصمة نجامينا ..وكان اول من نزل الى هناك .. كتيبة تضم حوالى .. ثلاثمائة - من جنود المظلات من زائير .. مع طائرة نقل من نيجريا .. ذكر انها تحمل عتادا عسكريا .. ومعدات مختلفة .. وتموين للكتيبة التى ارسلتها زائير ..

وقد ذكر ضابط زائيرى كبير ان زائير - ستقوم بتمويل هذه الكتيبة لمدة شهر .. ثم تتولى منظمة الوحدة

الافريقية مسئولية التمويل بعد هذه الفترة ..

ومن جهة اخرى قامت ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو الجزائرى .. برحلات بين الجزائر .. وتشاد – فى اطار المعونة الخاصة – بالامداد – والتموين – التى قررت الجزائر تقديمها الى .. الجيش الوطنى الموحد فى تشاد .. كما تم نقل ادوية مخصصة للجيش الوطنى .. ايضا ..

ومن ناحية اخرى ادلى مصدر بالمكتب .. الشعبى للاتصال الخارجى – بطرابلس – فى ليبيا لم يفصح عن اسمه – بتصريح اكد فيه وجود عناصر .. من القوات الامريكية . بين بعض وحدات قوات حفظ السلام الافريقية فى تشاد ..

ورغم ان هذه القوات مازالت لم تصل فى مجملها الى العاصمة التشادية .. بسبب تلكؤ بعض الدول المشاركة .. فيها فى ارسال قواتها .. فسان الرئيس التشادى .. يجد نفسه فى وضع .. حرج .. بين العروض الليبية – بتوفير الحماية له .. ولنظامه – وبين العرض الفرنسى .. بتقديم اعانة اقتصادية .. هامة .. لاعادة بناء البلاد ..

ولهذا نرى .. عويدى مستعجلا لوصول فيالق – القوة الافريقية – وقد ثارت ثائرته لدى .. زيارته لزائير .. للتباحث مع المسئولين .. هناك حول كيفية ارسال الفيلق الزائيرى .. المتفق عليه .. فى اطار القوة الافريقية .

كما هاجم – منظمة الوحدة الافريقية – التى قال عنها – انها لم تشبعه الا بالوعود – واعلانات حسن النية – واعرب عن نيته فى دعوة قوات اجنبية لحفظ السلام فى بلاده – فى حالة تأخر وصول القوة الافريقية – وعدم قدرتها على تهدئة الوضع .

وهنا يمكننا ان نستنتج من خلال هذه التصريحات غير المتوقعة – حرص عويدى – على وصول هذه القوات التى تسمح له بالحصول على الجزء الثانى – من اتفاقية باريس – الا وهو – وعد فرنسا له بتقديم معونة (اقتصادية ضخمة لاعادة بناء بلاده ..)

دور حيوى لنيجيريا :

ويلاحظ ان دعم الجيش النيجيرى فى تشاد يجيىء بعد وقت قليل من تحديد اللجنة الدائمة التابعة – لمنظمة الوحدة الأفريقية فى اجتماع نيروبى .. فى فبراير الماضى .. موعد انتهاء مدة (عمل قوات الطوارىء الأفريقية) فى تشاد فى ٣٠ يونية القادم – كما ذكرنا .. وفى ظل هذه الظروف فانه من غير الممكن أن تحدد نيجيريا (وهى الدولة المتاخمة والتى لديها .... وسائل ضخمة – من الطاقات البشرية – والمادية ..) الرغبة فى الدفاع خارج اطار منظمة الوحدة الأفريقية – عن نظام حكم الرئيس جوكونى عويدى – بعد انتهاء موعد ٣٠ يونية ..

وقد تتجه نيجيريا بهذه الصورة .. إلى جماعة الأصدقاء الذين وعد الرئيس عويدى باستدعائهم غداة اجتماع نيروبى .. الذى مارس توصياته لابادة حركة التمرد لقوات الشمال المسلحة – بقيادة حسين هبرى .. لتدعيم سلطاته (عويدى) ..

ومما يزيد من قوة هذا الشعور أن الجنرال (أجيجا النيجيرى) قائد القوات الافريقية تحدث فى مؤتمر صحفى عن سحق قوات الشمال – المسلحة – اذا فكرت فى عبور (الحزام الدفاعى) الذى تشكله القوة المحايدة لمهاجمة نجامينا ..

واذا كانت منظمة الوحدة الافريقية قد أبدت تحفظها على هذه التصريحات .. إلا أن نيجيريا قد تتمسك بها فى حالة تخلى منظمة الوحدة الأفريقية .. رسميا عن مهمتها فى تشاد ..

هذا إلى جانب اذا كانت القوات الحكومية .. تعرضت للهزيمة .. فى مواجهة قوات الشمال المسلحة .. (فى ام هاجر) شرقى البلاد .. حيث تقوم بين الجانبين معركة ضارية فى الأيام الأخيرة من فبراير الماضى .. وأوائل مارس .. إلا أن الرئيس عويدى ..

لايزال لديه على مايبدو أوراق .. رابحة .. للاحتفاظ برئاسة دولة تشاد .. خاصة .. وأن المراقبين يعتقدون انه رغم أن .. الحكم فى تشاد هش .. إلا أن السيطرة عليه .. تتطلب بالضرورة السيطرة على نجامينا ..

التمويل المالى .. للقوات الافريقية :

وفى الوقت الذى تتطلع فيه – منظمة الوحدة الافريقية الى الاسراع فى ايجاد حل سياسى لازمة تشاد – نجد انها تعانى من عجز – مالى يمنعها من مواصلة عمليات حفظ السلام المكلفة بها القوة والتى بلغت ثلاثة الاف جندى .. وتمركزت فى تشاد منذ حوالى شهرين تقريبا / من ديسمبر ١٩٨١ – فبراير ١٩٨٢ ..

وقد ذكرت صحيفة لوفيجارو الفرنسية :ان الحكومة الفرنسية .. انفقت فى تشاد حوالى : ١٥٠ مليون فرنك (حوالى ٢٥ مليون دولار) .. ونسبت الصحيفة اليمينية الى مصادر وصفتها بالمطلعة .. انها قالت : ان ثلث النفقات الفرنسية فى تشاد .. سلمت

مباشرة الى الحكومة التشادية . حوالى « ٦٠ مليون فـرنك » على شـكل اسـلحة .. فى حين خصص المبلغ المتبقـى « ٤٠ مليون فـرنك » لمسـاعدة القـوات الافريقية - التى ارسلتها منظمة الوحدة الافريقية الى تشاد .

وقد اعلنت المنظمة ان تكاليف قوات حفظ السـلام تحتاج الى ١٦٣ مليون دولار فى العام .. غير انه يبـدو من وجهة نظرى انه من المحتمل عدم توافر مثـل هـذا المبلغ ..

ومن ناحية اخرى .. حذرت المنظمة من ان القـوات الافريقية تواجه انهيارا ماليا فى غيبة المسـاعدات مـن بعض البلدان الاخرى ، كما وجه رئيس المنظمة .. نداء الى الدول الاعضاء فى المنظمة والدول الصديقة لتقـديم المساعدة ..

مؤتمر نيروبى المصغر : فبراير ١٩٨٢ :

ونتيجة لذلك - تمت الدعوة لهذا المؤتمـر - (مـن قبل منظمة الوحدة الافريقية) تحت اسم : مناقشـة المشكلات المادية .. والفنية .. التى تواجه قوات حفـظ السلام التى كونتها المنظمة للعمل فى تشاد - حيث انها كما ذكرت سالفا .. تعد اول قوة من نوعها .. تـكونها المنظمة ..

وقد بدأ المؤتمر جلسته الاولى فى نيروبـى - فى ١٠ فبـراير ١٩٨٢ - واشـترك فيه رؤسـاء دول - وحكومات .. ثلاثة عشر دولة - من الدول الاعضـاء فى منظمة الوحـدة الافـريقية - وهـى .. السـودان .. كينيا .. نيجيريا .. افريقيا الوسطى .. الكاميرون .. الكونجـو .. بنين .. غينيا .. تـوجو .. النيجـر .. السنغال .. سيراليون .. ليبيا .

وقد تضمن جدول اعمال المؤتمـر - بحـث مسـألة تمويل قـوات حفـظ السـلام .. وتحقيق الوحـدة الوطنية .. وامكانية جمـع الاطـراف المتصـارعة . فى تشاد . لانهاء حالة الحرب فيها .. ومساعدة الحكومة التشادية .. على اعادة البناء والاستقرار .

كما قدم وفد السودان - برئاسة اللواء عمر الطيب مشروع قرار لتحقيق الوحدة الوطنية فى تشاد . وقد بدأ الرؤساء الافارقة .. ورؤساء الوفـود .. مـن اعضـاء اللجنة الدائمة .. الخاصة بتشاد مشـاوراتهم يوم ١١ فبراير ١٩٨٢ مواصلة لجلسـة ١٠ فبـراير ١٩٨٢ - والتى اقتصرت على رؤساء الوفود - ووزراء الخارجية فقـط وتـرك الرئيس التشـادى / عويدى / قـاعة الاجتمعات .. بعد مواجهة صريحـة . دعى فيهـا الى اجراء مصالحة . مع هبرى والفصائل الاخرى ..

واعلن الرئيس الغينى احمـد سـيكتورى : اننا لم نكن شجعانا فى مناقشـتنا للقضـية فى الماضى .. كمـا تحدث الرئيس النيجرى .. = شنجو شقارى = منتقدا سكرتارية المنظمة .. ووصف تقريرها حول القضية .. التشادية .. بانه بيروقراطى .. ولم يقدم جـديدا .. ولا يشمل على مقترحات .

ولكن الرئيس عويدى رفض كلية ان تناقش هـذه اللجنة - الموضوعات السياسية - وقـال : انها لا تملك صـلاحيات لذلك .. ويجـب ان تقتصر اللجنة - على الدول المجاورة .. والدول التى لها .. قوات فى تشاد .

ثم ظهر اتجاه اخر جديد .. لتفـويض الرئيس الكينى .. = موى = والسكرتارية - للعمل على وضع مشروع مقبـول - ولكن مـوى اعلن : انه لا يملك الصلاحية فى تعديل قرارات المنظمة - ولكنه حـق يملكه القمة فقط .

ومن ناحية اخرى ذكر اعضاء الوفود الذين حضروا جلسة الافتتاح ١٩٨٢/٢/١٠ انه تـم تبـادل .. كلمـات لاذعة .. بين الرئيس = جـوكونى عويدى وزعمـاء اخرين .. مـن دول المنظمـة - كمـا قـاطع الرئيس التشادى - ايضا الرئيس النيجرى - عند حـديثه عن الحاجة الى التصالح فى تشاد - واعلن انه لن يتكلم إلا عن تمويل قوات السلام .

وبعد تبادل الاتهامات - بين رؤساء الوفود - دعت لجنة المتـابعة الدائمـة - المنبثقـة عن المؤتمـر - والتابعة - لمنظمة الوحدة الافريقية - بشأن تشـاد - فى ختام الجلسة الاطراف المتنازعة الى وقف .. إطلاق النار - ابتداء من منتصـف ليلة ٢٨ فبـراير ١٩٨٢ - واجـراء مفـاوضات لتحقيق مصـالحة وطنية .. وقـد قدم = آدم كوجو = سكرتير عام المنظمة باسم اللجنة جدولا زمنيا مشحونا - لتسوية الصراع يحـدد فيه ٣٠ يونيو القادم ١٩٨٢ تاريخا لانتهاء فتـرة عمـل القـوة الافريقية .. لحفظ السلام .. وانسحابها من تشاد ..

وقـد انهـت اللجنة اجتمـاعاتها يوم الخميس ١٩٨٢/٢/١١ - وابرزت قـراراتها بـوضوح - الى ان

حل ـ المشكلة ـ التشادية يجب ان يكون حلا سياسيا ـ اكثر منه عسكريا .. وبناءا على ذلك .. فقد اصدرت اللجنة بيانا ختاميا .. ويشمل القرارات الاربعة التالية :

اولا : تطبيق وقف اطلاق النار . على الفور ابتداءا من منتصف ليلة ١٩٨٢/٢/٢٨ .

ثانيا : الشروع فى مفاوضات بشأن المصالحة الوطنية ـ تحت اشراف اللجنة الدائمة ـ لمنظمة الوحدة الافريقية .. ابتداءا من ١٥ مارس ١٩٨٢ ـ فى دولة افريقية تحدد فيما بعد .

ثالثا : اعداد مشروع دستور وطنى ـ والموافقة عليه فى الفترة من اول ابريل الى الثلاثين منه ـ .

رابعا : اجراء انتخابات تشريعية ـ وانتخابات للرئاسة فى الفترة مابين اول مايو ـ الى الثلاثين من يونيو ـ ١٩٨٢ ـ والعمل على اقامة مؤسسات جديدة .

ومن ناحية اخرى أنذرت المنظمة الرئيس = عويدى = بانها سوف تسحب قوات حفظ السلام المرابطة فى تشاد ـ البالغ عددها حتى هذا التاريخ = ٣٠٠٠ جندى = لو رفضت خطة السلام التى اقترحتها القمة الافريقية .

كما دعت جميع الدول الافريقية الاعضاء فى المنظمة ـ للمساهمة فى نفقات قوات حفظ السلام .. حسب النسب التى يحددها الامين العام للمنظمة .. وقد اعلنت هذه القرارات فى غياب الوفد التشادى ـ الذى غادر قاعة المؤتمر .. يوم الافتتاح .. ١٠ فبراير ١٩٨٢ .. وقبل انتهائه بيوم ـ بعد ان قاطع الرئيس عويدى .. المناقشات ـ للاعتراض على شرعية اللجنة الدائمة للمنظمة ـ كما اتهمها ايضا ـ (المنظمة) بانها تتصرف كالدول ـ الاستعمارية تماما ..

وكان من المنتظر ان تعد اللجنة الافريقية بيانا صحفيا .. حول تشاد .. الا ان الموقف تغير .. نتيجة إصرار تشاد . على عدم التعامل مع اللجنة . وتشددها فى عدم صلاحيتها ـ الامر الذى ادى الى خروج الوفد التشادى من الاجتماع مرتين .. كما تقدم سابقا ـ احتجاجا على ذلك ـ والى ان يكون مقعد تشاد خاليا ـ فى الجلسة الختامية ـ للجنة الافريقية .

وهنا يبدو لنا ـ انه من غير الواضح ـ عما اذا كانت تشاد قد رفضت توصيات منظمة الوحدة ـ الافريقية .!!

ولكن تأكد فيما بعد ان تشاد .. قد رفضت جملة القرارات .. التى اتخذتها فى مؤتمر نيروبى فى .. فبراير الماضى .. حيث اعلن أحمد أصيل وزير الخارجية التشادى .. فى باريس .. يوم ٢ مارس ١٩٨٢ أن بلاده ترفض جملة القرارات التى اتخذتها فى نيروبى ..(وفى غياب تشاد) بعض الدول التى تطلق على نفسها اسم : اللجنة الدائمة .. التى تعترض تشاد على شرعيتها ...

كما أعرب وزير الخارجية .. أيضا عن تأييده لقرارات .. مؤتمر قمة نيروبى الذى عقد فى يونية .. ١٩٨١ .. وانه يتعين كذلك .. أن يرفض مؤتمر قمة طرابلس .. الذى سيعقد فى يونية القادم .. قرارات اللجنة الدائمة ..

ثم سئل عن احتمال طلب الحكومة الانتقالية .. للوحدة الوطنية .. مساعدة دولة أجنبية .. فأوضح أنه

لن يكون هناك تفكير فى ذلك .. كما أننا نعارض احتلال اية دولة أجنبية لتشاد ..

وعلى الرغم من رفض تشاد لقرارات قمة نيروبى .. الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية .. نجد أصيل يستطرد قائلا : أن تشاد تثق حتى الوقت الحالى .. فى منظمة الوحدة الأفريقية .. التى ليست مجموعة .. من رؤساء دول رجعيين يريدون اخضاع تشاد للوصاية لايجاد حل للمشكلة التشادية بالاتفاق مع الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية التشادية ..

مدى نجاح أو فشل منظمة الوحدة الأفريقية فى حل مشكلة تشاد

تضاربت الآراء .. والبيانات .. وتعددت الاحاديث .. حول : مدى نجاح .. أو فشل منظمة .. الوحدة الأفريقية فى حل مشكلة تشاد .. وغيرها من المشكلات :

غير أن (جيبيرى أجنر بيابير داويت) الممثل الخاص .. لسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية أذاع بيانا يوم السبت الموافق ١٩٨٢/٣/٦ صرح فيه : بأن جميع المحاولات التى ترمى إلى .. الاعتقاد .. أن مهمة المنظمة .. باءت بالفشل فى تشاد .. زائفة .. ولا أساس لها من .. الصحة ..

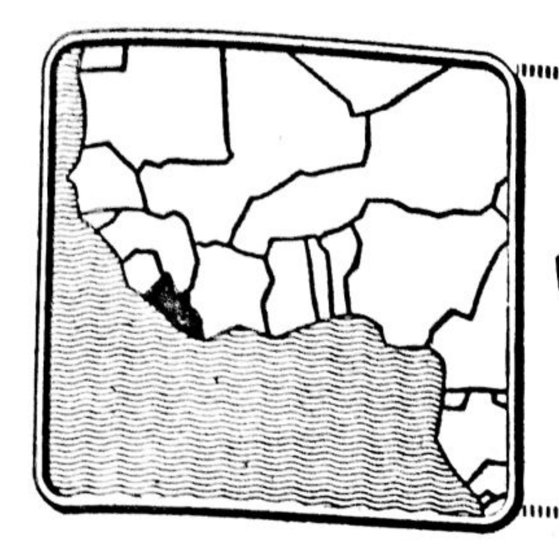
وأشار (داويت) إلى أنه رغم الصعوبات الكبيرة التى لاقتها منظمة الوحدة الأفريقية .. فى مهمتها فانها نجحت حتى الآن .. فى القيام بمهمتها فى تشاد .. كما أن هناك دلائل تثبت ان المنظمة .. أصبحت عنصرا للاستقرار .. والأمن .. بالنسبة لسكان تشاد .. وبالنسبة للاجانب الذين يعيشون فيها ..

وجاء فى البيان أيضا .. أن استمرار وجود قوات طوارىء أفريقية فى تشاد .. يتوقف بقدر كبير .. على رغبة .. وقبول المسئولين .. التشاديين لحل مسائلهم بصورة أو بأخرى ...

ولا يفوتنى ان اضيف هنا ـ ما اعلنه احد الدبلوماسيين الغربيين ـ من ان الرئيس التشادى ـ قد اخطأ فى تنفيذ خططه بشأن تشاد ـ كما ان المنظمة ـ سئمت منه ـ حيث ان تشاد اصبحت عاقة لكل مجهودات منظمة الوحدة الافريقية ـ والى ابعد الحدود ..

ولكن يبقى سؤال ـ مازال يطرح نفسه .. هو : ماذا يحدث غدا ؟؟ هل تتدخل . القوى الكبرى ـ لمساندة احد الطرفين ضد الاخر ـ ام سيظل قانون الغاب هو السائد ؟؟!!. هذا ما ستجيب عليه الايام القادمة ـ!!.





ليبريا والتطور المستقل فى افريقيا

د . عباس رشدى العمارى

فى ١٢ أبريل ١٩٨٠ قامت مجموعة مكونة من ١٧ فردا من ضباط الصف بالقوات المسلحة الليبيرية بقتل الرئيس وليم ريتشارد تولبرت جنيور الرئيس التاسع عشر لجمهورية ليبريا . وبمصرعه طويت أهم صفحات التاريخ الليبيرى حيث إنتهى الحكم المستقر والمستمر على مدى ١٣٣ عاما للطبقة التى كتبت على الخريطة السياسية للقارة الافريقية إسم ليبيريا ونعنى بها طبقة « الأمريكو – ليبيريان » .

ولئن كانت الثورة الليبيرية لاتعدو أن تكون تكرارا لظاهرة أصبحت من السمات السياسية البارزة للقارة الافريقية إلا أن ثمة دلالات تاريخية وإجتماعية وسياسية متميزة قد تستقيم كمبرر لأهمية التصدى لهذا الحدث . وتنبع هذه الدلالات جميعها من الطبيعة المتفردة أو الميزة Uniøueness التى صاحبت نشأة هذه الدولة ، وأثرت على تطور تاريخها السياسى ، بل ودورها فى التطور السياسى للقارة الأفريقية ، وهو الأمر الذى جعل منها حالة خاصة لاتخضع لشمولية التعميم ، أو تندمج تحت الأحكام الكلية عند الحديث عن الثورات أو طبيعة الصراعات الأفريقية ..

فقد واكب هذا التمايز نشأة الدولة ، ثم إستمر مع الصراع الذى دار على أرضها وطبعه بصبغة خاصة كنموزج فريد لم يشهده أى مجتمع أفريقى أخر حيث أن أشكال الصراع التى ألفناها فى المجتمعات الأفريقية الأخرى قد إنحصرت إما بين الأفارقة والبيض كما كان الحال بالنسبة للمستعمرات البلجيكية والبرتغالية والايطالية والبريطانية والفرنسية ، وإما بين الأغلبية السوداء ضد حكم الأقليمية العنصرية كما حدث فى زيمبابوى قبل إستقلالها (رودسيا سابقا) وكما هو قائم الآن بالفعل فى جمهورية جنوب أفريقيا ، وإما صراع على السلطة بين أفراد شعب واحد متجانس مدنيين كانوا أم عسكريين . وتفرد الصراع الذى دار فى ليبيريا عن كل هذه الصراعات بأنه صراع ثقافتينى مختلفتين لشعب زنجى واحد بحيث لايستطيع المرء أن يلصق بأحد طرفى الصراع مساوىء الاستعمار الاستيطانى دون الافتئات على الأبعاد الانسانية التى حدث بالزنوج المحررين إلى الهجرة إلى تلك الأراضى التى عرفت فيما بعد بإسم ليبيريا .

وتدخل المشكلة الوطنية فى مرحلة هامة من مراحل تطورها فى عهد الرئيس الأسبق وليم تابمان تحت تأثير المتغيرات الدولية التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية والصحوة الأفريقية الكبرى لتعود بهذا الرافد المستقل فى تطوره إلى المجرى العام للتاريخ السياسى للقارة فيشهد خروج ليبيريا من عزلتها الطويلة فى ظلال المفاهيم الغربية لتسهم بدورها فى قضايا القارة كما يشهد إنعكاس الصحوة الأفريقية الكبرى ، ودورها فى مولد الارهاصات الثورية ويقظة الوعى القومى فى ليبيريا .

إلا أنه على الرغم من بدء يقظة الوعى القومى فى عهد الرئيس وليم تابمان فقد إستطاع بشخصيته الفريدة ، وإنتهاجه أسلوبا قبليا فى حكم البلاد من ناحية ، وظروف الحرب الباردة ومانجم عنها من مساندة قوية وفرتها الولايات المتحدة لحلفائها من ناحية أخرى إلى تأجيل وقوع الحدث الثورى وتأخره عن مواكبة ظاهرة تعدد الثورات فى القارة الأفريقية حتى جاء الرئيس وليم تولبرت بشخصية تفتقر إلى مقومات سلفه ، وحكم فى ظل ظروف دولية سيطر عليها مناخ الوفاق الدولى وماإستتبعه من إحجام الولايات المتحدة – تحت تأثير عقدة ڤيتنام – عن التدخل لمناصرة الأنظمة الحليفة لها بالاضافة إلى تفاقم التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى داخل ليبيريا مما أدى فى النهاية إلى

وقوع الثورة وسوف نعرض فى هذا البحث للظروف التاريخية التى أدت إلى نشأة الدولة ، ثم تطور الصراع الطبقى داخلها وإنعكاساته على دورها فى تاريخ أفريقيا المعاصر من ناحية وتأثره بالمتغيرات التى جدت على هذا التاريخ من ناحية أخرى ثم قيام الثورة وماأحدثته من متغيرات فى النهاية وذلك على النحو التالى :

أولا : خلفية تاريخية :

١ – ترجع قصة إكتشاف الأقليم الذى عرف فيما بعد بإسم ليبيريا إلى عهد الأمير البرتغالى ألفونسو الخامس (خليفة هنرى الملاح) حيث نجح مبعوثه بدرو دى سنترا فى إكتشاف ساحل الاقليم فى الفترة مابين عامى ١٤٦١ – ١٤٧١ وأطلق عليه إسم Malagueta وتعنى بالبرتغالية حبوب الفلفل الأخضر التى تنمو بوفرة فى تلك المناطق ، ولما كانت هذه الحبوب تستخدم فى أوروبا للدلالة على الخضرة الشديدة فقد سمى الهولنديون والانجليز الذين وصلوا إلى المنطقة بعد البرتغاليين بقرن ونصف بإسم الساحل الأخضر Green Coast أو ساحل الحبوب Grain Coast .

٢ – وتلعب قضية تحرير الرق فى الولايات المتحدة دورا هاما فى نشأة الدولة إذ أسفر إنتصار الولايات الشمالية المتبنية لقضية التحرير عن صدور قرار الكونجرس الأمريكى عام ١٨٠٨ عن منح الرق حريته فبلغ عددهم فى عام ١٨٢٠ أكثر من ربع مليون نسمة من الرق المحرر إلا أن هؤلاء واجهوا وبعد تحررهم مشكلة البطالة حيث رفض أصحاب الأعمال إستخدامهم وإعتبر هم البيض مواطنين من الدرجة الثانية ولعل ديباجة إعلان إستقلال ليبيريا الصادر فى ٢٦ يوليو عام ١٨٤٧ تقدم لنا صورة صادقة لما آل إليه حال هؤلاء عندما تقول « ... نحن شعب ليبيريا المنتمى بجنسيته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن عانينا فى تلك البلاد من حرمان القانون لنا من حقوق الانسان ، ومن الشعور المعادى الأشد قسوة حيث حرم علينا الالتحاق بأى عمل ، وناء كاهلنا بدفع ضرائب لدولة لاتوفر لنا أبسط صور الحماية ، وضربت علينا العزلة فأصبحنا منبوذين بحيث أصبحت أجناس الأرض الأخرى من كل لون عدا لوننا أفضل حالا منا .. » ومن ثم دفع هذا الوضع غير المحتمل هئولاء المحررين إلى التفكير فى حل لمشكلتهم على نحو يوفر لهم حقوق الانسان التى إفتقدوها فى الولايات المتحدة التى إصطلحوا على تسميتها بدار العبودية House of Bondage وإلتقى هدفهم مع هدف الحكومة الأمريكية التى أرادت التخلص منهم بعد الثورة التى قاموا بها فى مدينة ريتشموند من أعمال ولاية فرجينيا .

٣ – إلا أنه نظرا لوجود عقبة دستورية انذاك تحول دون تملك الولايات المتحدة لمستعمرات ترسل إليها بالرق المحرر فقد شجعت الحكومة الأمريكية على إنشاء جمعيات خيرية لتهجير المحررين إلى أفريقيا من أشهرها جمعية الاستعمار الامريكى American colonization society التى تأسست فى أول يناير عام ١٨١٧ وبدأت أول هجرة فى عام ١٨٢٠ حيث كان عدد المهاجرين ٩٢ شخصا ثلاثة من البيض و ٨٨ محررا متجهين نحو سيراليون إلا أن حاكم الجزيرة البريطانى شك فى نواياهم ولم يحسن إستقبالهم فواصلوا رحلتهم إلى الاقليم الذى عرف فيما بعد بإسم ليبيريا .

٤ – وتلى الفوج الأول عدة أفواج إستقرت فى إقليم ساحل الفلفل وجاهدت لانشاء المستوطنات التى عرفت فيما بعد بإسم الكومنولث عهد بإدارتها إلى جمعية منتخبة لها سلطات دولة الانتداب ومقرها واشنطن . وفى إجتماع للجمعية يوم ٢٠ فبراير عام ١٨٢٤ تقرر إطلاق إسم ليبيريا على المستوطنات وإسم منروفيا على العاصمة تيمنا بإسم الرئيس جيمس مونرو الذى كان رئيسا للولايات المتحدة آنذاك . وفى عام ١٨٤٧ أعلن إستقلال المستعمرات عن « جمعية الكومنولث » وأنتخب حاكم المستعمرات چوزيف چينكنز روبرتس فى الثلاثاء الأول من أكتوبر ١٨٤٧ كأول رئيس لجمهورية ليبيريا المستقلة .

ثانيا : أسباب الصراع الطبقى :

كان السبب الحقيقى لهجرة الرق المحرر هو الهروب من الاضطهاد الذى عانوا منه فى دار العبودية إلا أن الشعارات التى رفعوها عند عودتهم إلى بلاد الآباء والأجداد فى قارة أفريقيا كانت خلابة وكفيلة بأن تضعهم فى موضع متميز عن الوطنين الأصليين فقد تمسكوا بأنهم قد عادوا بصفتهم رسل العناية الالهية وحملة شعلة الحضارة والمسيحية إلى القارة المظلمة ، وأن القدر قد عهد إليهم بمهمة بعث القومية الأفريقية والقضاء على تجارة الرق البغيضة التى كانت السبب فيما تعرضوا له من إضطهاد فى الولايات المتحدة .

ولقد إرتبط مفهوم الحضارة عندهم بالمسيحية والتخلف بالوثنية التى يعيش فى ظلماتها السكان الوطنين والمتتبع للخطب الافتتاحية لرؤساء جمهورية ليبيريا المتعاقبين إبتداءا من الرئيس الأول ج . ج روبرتس عام ١٨٤٨ حتى الرئيس الثانى عشر ج . ر . چيبسون يمكنه أن يلاحظ أن أيا منها لم يخل من الحديث عن رسالة المهاجرين فى نشر المسيحية بين الشعوب الوثنية فى قارة أفريقيا .

أما شعار بعث القومية الأفريقية فقد جاء كرد فعل

طبيعى للمعاناة التى عاشوها فى ظل الأسر ، ومن تصور الرجل الأبيض لوجود قصور طبيعى فى قدرات الرجل الأسود Natural Deløuency in the race وعدم قدرة الشعوب الملونة على حكم نفسها The incapacity of the colored race for self — government . إلا أن الشعارات شىء وماأثبتته التجربة شىء آخر يختلف تماما فلقد جاء هؤلاء الرق المحررين والذين أصطلح على تسميتهم فيما بعد بالأمريكو ـ ليبيريان وهم يحملون قلوبا مغامرة وشعورا بالاستعلاء والتميز على الوطنين Indigenous, Aborigins، بعد أن تشربوا بالولاء العميق للثقافة الأمريكية والتراث الحضارى الأمريكى على النقيض من دعواهم عن تبنيهم لقضية إحياء القومية الأفريقية نلمس هذا فى ديباجة الدستور الليبيرى الصادر مع إعلان الاستقلال إذ أغفلت تماما الاشارة إلى الوطنين عندما نصت « نحن شعب رابطة المستعمرات الليبيرية الذين كنا أصلا من مواطنى الولايات المتحدة .... » ويشير Huberich إلى قصور الدستور الليبيرى فى الاشارة إلى الوطنين بقوله « إن من العيوب الجسيمة فى الدستور عدم إشارته إلى القبائل الوطنية » وفى نفس المعنى يقول Alexander Gumwell « لقد إنشغلنا سنوات طويلة فى بناء مملكة المسيح على هذا الشاطىء وكأن الهدف من إنشاء ليبيريا هو أن يقطنها قلة من الأمريكيين وأدرنا ظهورنا لهذا البحر الزاخر من الواطنيين » بينما ينتقد الدكتور Edward Bryden صياغة الدستور الليبيرى على غرار النظرية الدستورية الأمريكية دونما مرعاة للطبيعة المختلفة بين البيئتين « .. إن واضعى دستور ليبيريا قد ظنوا أن بوسعهم أن يقتلعوا القمح من السهول الجليدية فى شمال أمريكا ويجعلوه ينمو ويترعرع فى مستنقعات الأرز الحارة على الساحل الغربى لأفريقيا .. لقد ظن هؤلاء أنه من المستطاع أن تزدهر مؤسساتهم السياسية والدينية والاجتماعية الأنجلو ـ سكسونية فى التربية الأفريقية .. إن الدساتير لاتنقل ولا تنسخ وإنما تنمو وتترعرع فى تربتها الأصلية لو أريد لها النجاح والبقاء ، ولايصحح هذا الخطأ الجوهرى أن عباقرة الرجال وأعظمهم قد صاغوها لأنك بذلك تصبح كمن يحلم بإبقاء الجذوة مشتعلة بعد غمسها فى الماء » .

ويبرز تلك الطبقية George Brown فى كتابة التاريخ الأقتصادى لليبيريا بقوله « إنه فى داخل دولة واحدة مستقلة وذات سيادة يمكنك أن تلاحظ وجود مجتمعين من الليبيرين ، أحدهما يتمتع بالاكتفاء الذاتى ويعيش حياته التقليدية وفقا للمبادىء التى ارسلتها نظمه الوطنية النابعة من والمتلائمة مع ظروف البيئة التى يعيش فيها ، اما الأخر فهو نتاج الحضارة الغربية بمثلها وثقافتها الغربية عن هذه البلاد » .

ومع وجود هذا الحاجز الطبقى وماصاحبه من إحساس بالتفوق والتمايز لدى الرق المحرر ، وإنكار حقوق الانسان على الوطنين اصحاب البلاد الأصليين وإستخدام وسائل القمع ضدهم نظر الأخيرون إلى المهاجرين نظرة إخوانهم فى الدول الافريقية الأخرى إلى المستعمر الأوروبى وفى هذا المعنى يقول الدكتور Elwood DUNN « أن الوطنين كانوا ينظرون إلى المهاجرين نظرة الشعوب الأفريقية الأخرى إلى المستعمر الأروبى » ، وإشتعلت ثورات القبائل الوطنية فى أنحاء البلاد المختلفة فقامت قبائل الجريبو بثورتها فى الفترة بين ١٩١٥ ـ ١٩١٦ وثورة قبائل الكرو عام ١٩١٧ وإنضمت إليها فيما بعد قبائل الفاى والجيسى والجباندى والبيلى والكبلى والمندى ولم تستطع الحكومة الليبيرية إخماد تلك الثورات إلا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ولسوف تترك المتغيرات الدولية التى حدثت بعد الحرب العالمية الثانية آثارا بعيدة المدى على تطور المشكلة الوطنية على النحو الوارد فى البند التالى .

ثالثا : المتغيرات الدولية وآثارها الداخلية :

أحدثت الحرب العالمية الثانية ثورة فى مفاهيم العلاقات الدولية خاصة ماتعلق منها بحق الشعوب فى تقرير مصيرها على النحو الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الأنسان . حدث هذا فى الوقت الذى وصل فيه الرئيس وليم تايمان إلى سدة الرئاسة فى عام ١٩٤٤ ، وشعر تايمان بتأثير هذه التحولات على القبائل الوطنية خاصة بعد أن أخذت آثارها تتبلور بشدة فى دولة غينيا الواقعة على الحدود الشمالية لليبيريا ويؤكد الدكتور « دن » أن الجهود التى بذلها الحزب الديمقراطى الغينى للقضاء على الحواجز التقليدية التى كانت تفصل بين القبائل قد وجدت جانبية خاصة لدى القبائل الليبيرية الوطنية القاطنة على الجانب الآخر من الحدود والتى ترتبط معظمها بوشائج القربى مع القبائل الغينية .

وفى موضع آخر من حديثه حول هذا الموضوع يؤكد الدكتور « دن » الارتباط الوثيق بين رغبة تابمان فى التقارب مع الدول الأفريقية الأخرى وبين أتباع سياسة اكثر عدلا مع القبائل الوطنية فيقول « لقد أخذت السياسة الأفريقية فى هذا الوقت (عهد تابمان) تركز على التعاون الوثيق مع الدول الأفريقية وهو مايوحى

بوجود ثمة إرتباط قوى بين سياسة ليبيريا الخاصة بالوحدة الوطنية وماتدعوا إليه من دعم التعاون والتضامن الأفريقى » إلا أن إصلاحات تايمان لم تكن بنفس هذا القدر الهائل من التغيير الذى حدث فى المفاهيم فى أعقاب الحرب الثانية وفى هذا المعنى يقول الدكتور « دن » .. إنه على الرغم من كل الذى تم فقد كان هناك الكثير الذى ينبغى عمله » أما Dormu فيقول « أن الوطنين لم يعد ينقصهم المستوى الحضارى اللازم للاندماج فى المجتمع » وطالب بأن تعكس ديباجة الدستور هذه الحقيقة لتصبح « نحن شعب ليبيريا المكون من الأهالى الأصليين لهذه البلاد ، ومن سلالة الشعب الأفريقى الذى حمل أسيرا إلى نصف الكرة الأرضية الغربى .. » بدلا من الصياغة القائلة « نحن شعب رابطة المستعمرات الليبيرية الذين كنا أصلا من مواطنى الولايات المتحدة .. » . كما طالب « دورمو » بتغيير شعار الدولة ليكون « حب الحرية وحدنا هنا » بدلا من الشعار القائل « حب الحرية جاءبنا إلى هنا . وإبتدأ الرفض للوضع القائم تحت تأثير المتغيرات الجديدة يأخذ طريقه من خلال كتابات المثقفين ومن أشهرهم الدكتور هنرى فانبولة الذى ألف عدة كتب تدعو إلى الثورة والتخلص من حكم طبقة الأمريكو ـ ليبيريان ومن أشهرها « ليبيريا داخل أفريقيا المستقلة » ، و « رئيسك القادم ياليبيريا » ، و « المشاكل التى تواجه ليبيريا » ونظم قصيدة شعر تحت عنوان « إستيقظ أيها القبطان » وقد قبض على الدكتور فانبولة ووجهت إليه تهمة الخيانة والتخريب وأصدرت المحكمة العليا يوم ١١ يوليو ١٩٦٨ حكمها عليه بالسجن مدى الحياة ومصادرة جميع ممتلكاته فاحتدمت ثورة الطلبة لصقوا المنشورات المؤيدة لفانبولة . وإلى جانب ذلك تشكلت جماعة أطلقت على نفسها إسم « جبهة تحرير السكان الأصليين وجهت منشورات إلى السفارات الأجنبية فى منروفيا يوم ١٣ اكتوبر ١٩٦٩ على شكل خطاب موجه إلى القادة العسكريين الوطنيين ينتقد فيه محرروه نظام الحكم وسيطرة الأمريكو ليبيريان ويدعو إلى الثورة الاشتراكية ويناشد هؤلاء القادة التعاون مع الجبهة من اجل خلاص ليبيريا ، وهتف المنشور فى ختامه بحياة الرؤساء سيكوتورى ونيريرى وكاوندا وللاشتراكية الأفريقية والعسكرية الليبيرية بصفتها أداة التغيير والخلاص . وعندما مات تابمان وخلف لتولبرت حكم البلاد أورثه معه بذور الثورة .

رابعا : تولبرت والثورة :

فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ خلف تولبرت تابمان فى حكم البلاد ، وعندما أطاحت ثورة أبريل عام ١٩٨٠ بتولبرت ثار هذا السؤال : لماذا قامت الثورة فى عهد تولبرت رغم تحرره ، ولم تقم فى عهد تابمان رغم إستبداده ؟ . والذين يهتمون كثيرا بدور شخصية الزعيم فى تفسير الأحداث السياسية يجدون فى الأجابة على هذا السؤال سندا لهم ، وهذا بطبيعة الحال فضلا عن العوامل الأخرى الداخلية والخارجية التى لعبت دورها فى التمهيد لقيام الثورة وإنجاحها إذ يقرر كثير فى الباحثين وفى مقدمتهم هنرى كوردور فى كتابة « ليبيريا فى ظل الحكم العسكرى » الصادر فى ديسمبر ١٩٨٠ أن البركان كان يمور والحمم تغلى فى جوفه منذ وقت طويل ولكن الجالس على القمة آنذاك « تايمان » كان من القوة بحيث إستطاع أن يسد الفوهة فلما خلفه من هو أخف منه وزنا « تولبرت » قذفت الحمم به وبمن معه إلى مصيرهم المحتوم إذ كان لتايمان صورة الزعيم الأمثل فى نفس الشعب الليبيرى وإستطاع أن يوازن إستبداده بتمثيله دور الأب فى المجتمع القبلى ، والأب المستبد ظاهرة مقبولة فى التقاليد القبلية الأفريقية . وجاء تولبرت إلى الحكم فوجد أمامه مشكلة ملء الفراغ الذى أحدثته وفاة تايمان ، ولكن تايمان كان شخصيته تستعصى على التقليد أو كما كان يردد عامة الشعب فى ليبيريا بأن تولبرت لم يكن صنوا لتابمان Tolbert Couldn't fit in tubman's Shoes. لقد أراد تولبرت ان يتظاهر بالثورية فأسرف فى منح الوعود للشباب الليبرالى واراد أن يرضى الحزب الحاكم المحافظ فأسرف فى الوعود بالعمل ضد الحركات التحريرية مما أوقعه فى مصيدة التناقضات الحادة وجلب على نفسه سخط الفريقين معا . وكان تولبرت معروفا بشدة نهمه إلى المال وحرصه على جمعه بأية وسيلة ومع ذلك إتخذ من حملات التطهير وسيلة لتصفية خصومه او كما يقولون فى ليبيريا رفع سيف التطهير بيد غير طاهرة حتى وقع فى النهاية على رأسه وقد ساعدت شخصية تولبرت بما عرف عنها من تردد وتسرع فى اتخاذ القرارات والعدول عنها فى اسقاط القداسة التى كانت تحيط بمنصب رئيس الجمهورية والتى لم يألو سلفه جهدا فى تكريسها .

وفضلا عن شخصية الرئيس المهتزة كان هناك ذلك الاصرار الغريب من جانب الحزب الراديكالى الحر الحاكم True Whiy Party بالابقاء على برامجه البالية التى عفى عليها الزمن مما اتاح الفرصة لنمو حركات معارضة تتولى عنه هذه المهمة مثل حركة السوسوكو التى تكونت فى عام ١٩٧١ وتدعو الى الاخذ بنظام المزارع الجماعيةوحركة الـ MOJA او العدالة فى افريقيا التى نشأت فى عام ١٩٧٣ وتدعو الى احترام حقوق الانسان والدفاع عن حقوق العمال الا ان أهم

هذه الحركات على الاطلاق كانت الحركة التى عرفت فيما بعد باسمحزب الشعب التقدمى " P . P . P " وكونها باكوس جابربيل ماتيوس عام ١٩٧٤ فى نيويورك (اصبح وزيرا للخارجية بعد الثورة ثم اعفى من منصبه) واصدرت برنامج عمل يسارى ينادى بالتاميم والتخلص من العلاقة الخاصة التى تربط ليبيريا بالولايات المتحدة .

وجاءت احداث ١٤ ابريل عام ١٩٧٩ لتسفر عن العديد من الدلالات وذلك عندما قام الشعب بمظاهرات عنيفة بسبب اقتراح الحكومة رفع سعر الارز (الغذاء الرئيسى للشعب) من ٢٢ ـ ٢٦ دولارا للجوال الذى يزن مائة رطل وتصدت قوات الجيش والبوليس للمتظاهرين فسقط ستين قتيلا واربعمائة وسبعين جريحا لقد كشفت هذه الاحداث عن الضعف الشديد الذى كان يعانى النظام منه اذ لم تستطع الحكومة السيطرة على الموقف الا بمساعدة القوات الغينية التى استنجد بها الرئيس تولبرت واضطرت الحكومة الى التراجع عن اقتراحها برفع سعر الارز والافراج عن اعضاء حزب الشعب التقدمى المتهمين بتدبير المظاهرات وظهر تعاطف جنود الجيش مع الشعب على نحو واضح.وقد دعى هذا الضعف الشديد المراسلين الاجانب الى القول بانه كان من اليسير على اى شخص ان يصل الى الحكم فى هذا اليوم لو حاول ذلك لانه كان يوجد فراغ حقيقى فى السلطة Vaccum Of Power

وبالاضافة الى تداعيات الموقف الداخلى كانت مواقف الولايات المتحدة فى عهد ادارة كارتر واخرها من احداث ايران تمثل دعوة صريحة لكل الانظمة الصديقة ان تسقط من حساباتها احتمال تدخلها لصالحها وبعد عام تقريبا من ثورة الارز قامت الثورة فى ليبيريا .

خامسا : ليبيريا والثورة :

مع صدور هذا العدد ، وفى يوم ١٢ ابريل على وجه التحديد يمر عامان على قيام الحكم العسكرى فى ليبيريا ، وهو الأمر الذى قد يكون مدعاة لأكثر من تساؤل . ويأتى فى مقدمة هذه التساؤلات هل أصاب وصفنا لما حدث فى ليبيريا مضمون كلمة ثورة Revolution ، أم أنه جاء على سبيل التجاوز وأطلقنا إسم الثورة على مجرد انقلاب عسكرى Coup D'Etat يستهدف الوصول إلى السلطة فحسب ؟ .

وإذا كان من المسلم به أن الثورات لا تنشأ من فراغ فان جذور ما حدث فى ليبيريا تمتد تاريخيا بعمق الصراع الذى بدأ على أرضها ودار على إمتداد أكثر من قرن ونصف من الزمان بين الوطنيين والمهاجرين من الأمريكو ـ ليبيريان فى تجربة اجتماعية فريدة لم يسبق لها مثيل على اية أرض افريقية أخرى . وإذا كانت الثورة تنطوى على معنى التغيير فان إحتدام التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان قد بلغ ذروته فيما قبل ١٢ ابريل ١٩٨٠ على نحو جعل من ضرورة التغيير مطلبا شديد الالحاح قام به الجند عندما إستحال تحقيقه بالاسلوب الديموقراطى . وإذا كانت الثورات تستمد شرعية وجودها وعلته Raison D'Etre من التاييد الشعبى لها Popular Consent فان الشعب الليبيرى لم يتردد فى إظهار تاييده الجارف لمجلس الخلاص الشعبى العسكرى peopl's Redemption Council (PRC) عقب استيلائه على السلطة . لقد كان ما حدث فى ليبيريا ثورة بصرف النظر عن حجم العنف الذى صحبها وما أسفر عنه من إحجام العديد من الدول عن الاعتراف بالنظام الجديد بعض الوقت لانه على حد تعبير لوتر باخت إن الشعوب لن تقوم بتغيير حكامها لمجرد أن الدول الأخرى تأبى الاعتراف بهم .

وإذا كانت الرغبة فى إحداث التغيير فى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عفى عليها الزمن فى ليبيريا قد أدت إلى قيام الثورة فهل تحققت القدرة على احداث هذا التغيير على نحو يكفل استمراريتها ؟ . هناك حقيقة مبدئية هامة خلقها وقوع الحدث الثورى فى حد ذاته هى إنهاء ظاهرة حكم الاقلية السوداء والقضاء على تميزها وامتيازاتها فى دولة ليبيريا ووصول الوطنيين لأول مرة فى تاريخ ليبيريا إلى حكم ليبيريا الدولة . وفيما عدا هذه الحقيقة نجد أن مرور عامين فقط على قيام الثورة لايوفر لنا البعد الزمنى الكافى والضرورى للخروج بتقييم موضوعى لانجازاتها المتمثلة فى القدرة على تحقيق تحولات جذرية وهامة فى الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة . إلا أن ثمة مؤشرات قد توضح لنا أبعاد الموقف السياسى الراهن فى ليبيريا على المستويات الثلاثة الداخلية والاقليمية والدولية :

فعلى الصعيد الداخلى أعلنت الثورة عن نيتها فى القضاء على الفساد والاستغلال والعمل على رفع مستوى معيشة الشعب وتطوير القوات المسلحة .

وعلى الصعيد الاقليمى اكدت إلتزامها بمبادىء منظمة الوحدة الافريقية ، والتعاون على نحو خاص مع الدول الافريقية الشقيقة وتأييد قضايا التحرر الافريقية .

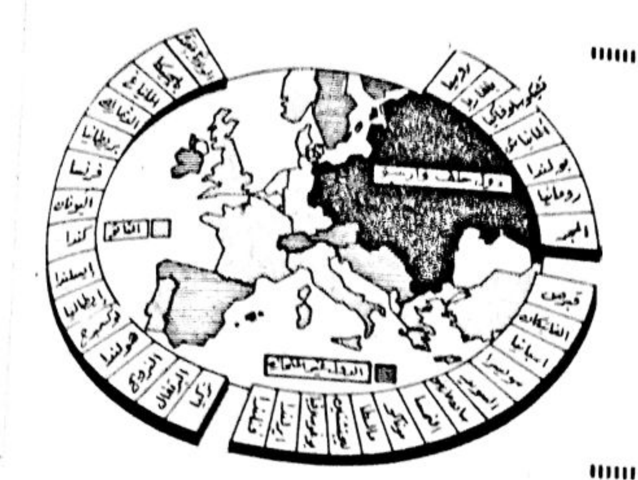
وعلى الصعيد الدولى اعلنت تمسكها بمبادىء ميثاق الامم المتحدة وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدولية ، وإلتزامها بمبادىء سياسة عدم الانحياز .

وإذا كانت الشعارات المعلنة قد تصلح كمؤشر للدلالة

على الأسلوب الذى إعتزم النظام الجديد بالسير على مقتضاه مستقبلا فان الأهم من ذلك هو مدى نجاحه فى تحقيق هذه الشعارات ، وهى مسألة لا تتعلق برغبته فقط وإنما بقدرته على التصدى للتحديات التى يواجهها ، وتلك الأخيرة تبدو أكثر صعوبة على الصعيد الداخلى منها على الصعيد الخارجى .

فداخليا وحيث وعدت الثورة بالقضاء على الفساد والاستغلال ورفع مستوى معيشة الشعب نجد أن الثورة قد ورثت وضعا إقتصاديا سيئا للغاية حيث بلغت ديون ليبيريا الخارجية ٧٠٠ مليون دولار تستغرق خدمتها وفوائدها جزءا كبيرا من الدخل القومى فضلا عن هبوط الطلب فى السوق العالمية على أهم صادرات ليبيريا وهو الحديد الخام وكذلك سوء الانتاج الزراعى والاعتماد على إستيراد المواد الغذائية من الخارج وفى مقدمتها الأرز الغذاء الرئيسى للشعب ، أضف إلى ذلك الآثار السلبية التى ترتبت على إرتفاع آثار البترول والمشاكل الناجمة عن التضخم والبطالة السائدة والتى بلغت نحو ٥٠٪ من القوى العاملة عن قيام الثورة . وحل المشكلة الاقتصادية يتطلب من النظام الجديد أكثر من جهد ، ومن الشعب الذى عانى طويلا أكثر من صبر . ويتوقف نجاح الثورة داخليا ايضا على مدى قدرتها على تجاوز الحساسيات القبلية ، تلك النزعات القبلية التى إختفت طويلا فى ملحمة الصراع بين الوطنيين والمستوطنين حيث ذابت أمام وحدة النضال ضد عدو مشترك . كما يتوقف نجاحها على تحقيق سلام إجتماعى حقيقى بين الوطنيين والمستوطنين ونسيان احقاد الماضى .

اما خارجيا فانه يبدو ان الالتزام بسياسة عدم الانحياز كان اكثر من مطلب حقيقى بالنسبة للثورة ، إذ على الرغم من أن الحكومة الأولى للثورة قد ضمت فى عضويتها أربعة من أعضاء حزب الشعب التقدمى اليسارى النزعة وفى مقدمتهم وزير الخارجية (السابق) جابريل باكوس ما تيوس وما ينطوى على تعيينه وزيرا للخارجية من دلالة ، وعلى الرغم من تعيين د . توجباناة تبلوتيه رجل التعاونيات الزراعية وزيرا للاقتصاد والتخطيط ، وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتى كان ثانى دولة بعد ليبيا تعترف بحكومة الثورة فان ارتباط العسكرية الليبيرية بمثيلتها الأمريكية منذ عام ١٩١٢ ، والارتباط الدينى بين الكنائس فى ليبيريا والكنائس الأم فى الولايات المتحدة وإرتباط الاقتصاد الليبيرى بالاستثمارات الغربية وعدم تدخل الولايات المتحدة سواء فى أحداث ثورة الأرز فى أبريل ١٩٧٩ أو عند قيام الثورة الليبيرية فى أبريل ١٩٨٠ لمساعدة نظام تولبرت الحليف لها ضد الارادة الشعبية . ودور أمريكا فى حث الغرب والبنك الدولى وكذلك صندوق النقد الدولى لتقديم المساعدات لليبيريا الثورة كل هذه العوامل وغيرها حالت دون إنعطاف الثورة الليبيرية نحو اليسار عقب قيامها إلا أن محاولة النظام القائم فى ليبيريا والذى يمثل حكما وطنيا أفريقيا تعزيز دوره على الساحة الأفريقية ستلعب دورا هاما فى الحد نوعا مامن العلاقة الخاصة جدا التى كانت تربط الولايات المتحدة بليبيريا ماقبل الثورة .



الأمن الاوروبى
بين المجابهة والحياد

هالة مصطفى

أثارت قضية « الأمن » منذ بداية الثمانينات ، ولأول مرة بعد انقضاء سنوات مابعد الحرب العالمية والحرب الباردة قلقا عميقا لدى الاوساط المعنية سواء فى شرق أو غرب أوروبا ، أذ سيظل عقد الثمانينات على مسرح جديد للأحداث مغاير لمثيله الذى كان سائدا منذ عشر سنوات تقريبا ، انطلاقا من عدة اعتبارات نذكر منها : التقهقر الحالى فى العلاقات بين الشرق والغرب واتساع حجم الانشقاقات فى حلف شمال الاطلنطى ، فضلا عن التصريحات القلقة لرؤساء بعض الدول ، الى جانب النتائج الخاصة بمختلف دراسات قياس الراى العام التى اجريت اخيرا والتى رسمت صورة للقلق الأوروبى ، من جراء احتمال نشوء حرب عالمية جديدة .

فاذا كان عقد السبعينات ، قد شهد المحاولات الخاصة بتحقيق « الوفاق » والاخرى المتعلقة « بمحادثات الحد من الأسلحة الاسترلتيجية » فان هذا العقد ، سيمثل التحدى الصعب الذى يتعين على الدول الغربية اجتيازه .. وقد القى عام ١٩٨١ بظلال جديدة على قواعد اللعبة السياسية والاستراتيجية التى ارساها « الوفاق » ، وذلك اثر تغير معطيات الوضع الدولى تحت وطاة اربع ازمات شبه متقاربة ...

تعلقت الاولى بالغزو السوفيتى لافغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ الذى سبب ازمة فى العلاقات بين الشرق والغرب ، مودعا بذلك عصر الوفاق بين القوتين الكبرتين .

اما الثانية ، فقد جاءت كنتيجة لما اسفرت عنه قضية افغانستان (العقوبات الاقتصادية ، ومقاطعة دورة الالعاب الاولمبية ..) وما تبعها من تأزم فى العلاقات بين كل من الجانبين الاوروبى والامريكى .

وتاتى الازمة البولندية فى صيف ١٩٨٠ ، فى المقام الثالث ، لتخيم بظلالها على العلاقات بين الشرق والغرب .

واخيرا ، جاءت الحرب العراقية الايرانية فى خريف ١٩٨٠ فى اعقاب الثورة الايرانية والازمة البترولية الثانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) لتزيد من القلق الاوروبى ـ الغربى على وجه الخصوص ـ ازاء تلك المنطقة الحيوية التى لاتتسم بالتغير وعدم الاستقرار ، وقربها من دائرة النفوذ السوفيتى فحسب ، وانما هى تمثل شريانا اساسيا للاقتصاد الاوروبى . ولذلك فان الفترة الزمنية المقبلة ، سترسم معالم الازمة الاقتصادية القادمة ، مع ما سيصاحبها من مصاعب اقتصادية ، لن تسهم فى اشعال التوتر بين الشرق والغرب فحسب ، وانما سيمتد اثرها على انماط المنافسة بين الدول الغربية نفسها .

اضف الى ذلك ، فهناك عامل آخر خاص بزيادة الميزانيات العسكرية فى المعسكر الامريكى الغربى ، والتى اثارت خلافات (بسبب الازمة الاقتصادية) بين الدول الاوروبية الاعضاء فى حلف شمال الاطلنطى ، خاصة الدول الصغيرة منها ، مثل هولندا وبلجيكا .. ويجدر القول ، ان تلك الزيادة جاءت ترجمة للاقتراح الذى تقدمت به الولايات المتحدة ، والذى يقضى بان ترفع الدول الاعضاء فى الحلف ، ميزانيتها العسكرية بمقدار ٣٪ . وفى ضوء الاقتراح الامريكى ، اتخذ حلف الاطلنطى ـ رغم الازمة الاقتصادية ـ قراره الشهير فى ديسمبر ١٩٧٩ الذى ينص على :

اولا : نشر الصواريخ الامريكية متوسطة المدى فى خمس دول من اوروبا الغربية وهى : بريطانيا ، هولندا ، بلجيكا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا .

ثانيا : اجراء مفاوضات مع السوفييت خاصة بالحد من التسلح .

وقد اعتبر القرار الاخير ، عاملا هاما يعول عليه حتى تتجنب اوروبا ويلات الحرب .. ولذلك فعندما بدات المفاوضات حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية

بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ساد شعور بالامل بين اواسط الراى العام الاوروبى ، فى ان تنجح تلك المفاوضات . بل وتعدى ذلك الى حد المطالبة باوروبا « نظيفة من الاسلحة النووية » ، اوروبا متحدة محايدة بين القوتين الاعظم . وقد وجد هذا الاتجاه صداه ، من خلال مسيرات السلام التى خرجت تضم مئات الالوف من الجماهير الاوروبية من السويد والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا ، مؤكدة هذا المطلب .

ثم جاء التصريح الاخير للرئيس الامريكى « ريجان » والذى يقضى بان احتمال نشوب حرب نووية محددة على الاراضى الاوروبية ، اصبح امرا واردا ليزيد من اتساع نطاق تلك المظاهرات المعادية للاسلحة النووية .. وليثير شكوك الشعوب الاوروبية ، بان المسرح يعد فعلا لحرب فى اوروبا ، فيتقاتل بذلك العملاقان على ارض غيرهما ..

ولعل نتائج الدراسات التى اجريت لقياس الراى العام فى بعض الدول الاوروبية ، قد كشفت النقاب عن التصاعد الملحوظ لهذا الاتجاه الجديد الذى ينادى « بتحييد اوروبا » .

ففى بريطانيا :

وهى الحليف التقليدى لواشنطن . اكتسبت ظاهرة الحياد الاوروبى شعبية عريضة ، اذ انها لم تحظ فقط بتاييد الاغلبية (٥٢٪) وانما فاقت نسبة مؤيديها مثيلاتها عند انصار التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية (٤٦٪ مقابل ٤٣٪) . وعلى الرغم من ان نتائج قياس الراى العام قد اثبتت ان نشر الصواريخ الامريكية المقبلة ، هو عامل التهديد الاساسى عند الاقلية ، الا انها كانت اقلية هامة يعتد بها (٢٩٪) .

وثمة مفارقة سياسية بدت واضحة فى تلك الدراسات ، اذ ان غالبية الناخبين من المحافظين (٥٣٪) هم الذين اعتبروا الصواريخ السوفيتية ، هى المهدد الرئيسى لامن اوروبا ، ليدافعوا بذلك عن فكرة التحالف مع الولايات المتحدة بنسبة ١٤٪ ... وفى المقابل ، نجد الناخبين من انصار حزب العمال ، هم اكثر خشية من الصواريخ الامريكية ، وليست السوفيتية (٣٧٪ مقابل ٣٢٪) ، .. غير ان غالبيتهم تؤيد فكرة الحياد الاوروبى (٥٧٪)

واخيرا يمكن القول ، بان الفئات العمرية الاكثر ميلا لتاكيد حياد اوروبا ، هى تلك التى تقل عن ٤٥ عاما ، وهى عادة تمثل الاجيال التى لم تعرف الحروب .

وفى المانيا الاتحادية :

تظهر مؤشرات القياس ، مدى اهتمام الراى العام بالقضية المطروحة .. فنسبة بدون تصويت « كانت ضئيلة جدا .. ولعله موقف طبيعى لدولة جعلت منها الجغرافيا السياسية ، ساحة المعارك لاية مواجهة محتملة ..

وتتمتع « المظاهرات السلمية » هنا ايضا ، بتاييد جماهيرى واسع (٥٩٪) ، وان كان الاحساس بالتهديد والخطر ، ياتى من الجانبين الامريكى والسوفيتى . ومادام ان الصواريخ السوفيتية منتشرة فعلا ، فان نسبة الخوف منها كانت (٥٨٪) فى حين ان فكرة نشر الصواريخ الامريكية ، لم تخرج بعد الى حيز التنفيذ ، فكانت نسبة الشعور بالخطر منها اقل (٣٣٪) .. ومع ذلك ، وعلى الرغم من تطرق الشك الى تحالف الاطلنطى ، الا ان نسبة مؤيدى فكرة « حياد اوروبا » كانت اقل فى المانيا عنها فى الدول الاخرى (٤٤٪) .. وهناك خاصية المانية اخرى ، اذ ان الانشقاقات السياسية اقل وضوحا بين انصار كل من الحزبين الكبار « الديمقراطى المسيحى » ، و« الاشتراكى الديمقراطى » . فانصار التحالف الامريكى ، اقل عددا عند ممثلى اليسار (٥٤٪) عن ممثلى اليمين (٦٠٪) .. وياتى انصار « السلام والحياد » ممن يقل عمرهم عن ٣٤ عاما .

وفى هولندا :

لقيت فكرة السلام والحياد الاوروبى ، صدى واسعا عند الغالبية العظمى من الشعب الهولندى ، فبلغت نسبة مؤيدى المظاهرات السلمية ٧٩٪ ، وتساوى الشعور بالخطر والتهديد تقريبا من كل من الصواريخ السوفيتية س س ٢٠ (٢٩٪) والصواريخ الامريكية كروز ، وبرشينج ، (٢٤٪) .. اما فكرة « تحييد اوروبا » ، فقد حظيت بتاييد شديد (٥٥٪) . اما ممثلو التيار الديمقراطى المسيحى الليبرالى ، فقد ظلوا هم فقط الاوفياء للتحالف الامريكى .. ولكن كان هناك شبه اجماع من قبل الهولنديين ممن تقل اعمارهم عن ٤٥ عاما ، على تفضيل السلام عن الحرب .

واخيرا فرنسا :

فالنتائج هنا وان كانت اكثر وضوحا ، الا ان لها ، دلالات خاصة تحتاج الى تفسير ..

يؤيد نصف الشعب الفرنسى المظاهرات السلمية .. اما الاصوات غير المؤيدة ، فلا تتجاوز الثلث .. وتاتى الغالبية المؤيدة للسلام ، ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ عاما (٥٤٪) ومن انصار حزب « ميتران » (٦٠٪) ، واتباع « جورج مارشيه » (٧٢٪) .

وقد اعتبرت الصواريخ السوفيتية هي المهدد الاول للسلام في اوروبا عند ٤١٪ من الشعب الفرنسي ، مقابل ١٩ ٪ فقط هي التي اعلنت رفضها للصواريخ الامريكية ، وامتنع الثلث عن التصويت . كما رفض انصار « جورج مارشيه » ، فكرة نشر صواريخ الكروز وبيرشنج ٢ بنسبة تفوق نسبة رفضهم للصواريخ السوفييتية س س ٢٠ (٤٦ ٪ مقابل ٢١ ٪) .. وتؤيد الاغلبية العريضة من الشعب الفرنسي (٥٨٪) ، فكرة « حياد فرنسا » بين القوتين الاعظم ، مقابل ٣٠٪ فقط ، هي التي فضلت تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية . كما مثل التيار الحيادي عنصر جذب عند جميع الفئات العمرية من الشعب الفرنسي ، وازداد بصفة خاصة عند العناصر الشابة . وتاتي الغالبية المؤيدة « للحياد » من بين انصار ميتران (٩٦٪) على وجه التقريب لتسجل تفوقا على مثيلاتها عند انصار « مارشيه » (٦٥٪) الذين صوتوا بنسبة ١٢٪ للتحالف مع الاتحاد السوفييتي .. كما ارتفع مؤشر « الحياد » عن مثيله الخاص بالتحالف الامريكي عند انصار جيسكار (٥١٪ مقابل ٤٣٪) ..

غير ان تلك النتائج يجب ان تفسر بحذر شديد ، في ظل الخصوصية الفرنسية (انسلاخها عن الجناح العسكري لحلف شمال الاطلنطي ، وامتلاكها قوة انتشار مستقلة .. كما انها الدولة الوحيدة ضمن دول المجموعة محل الدراسة ، التي ليس هناك مجال لنشر الصواريخ الكروز وبيرشينج ٢ على اراضيها ..) ولذلك فان غالبية الشعب الفرنسي ، تؤيد بقاء الوضع القائم ، على اعتبار ان « ديجول » استطاع ارساء دعائم فرنسا المستقلة (اى تؤيد حياد فرنسا) .

وتشير الجداول التالية الى صحة تلك المؤشرات :

فيما يتعلق بالمظاهرات السلمية في غرب اوروبا :

ويتضح من الجداول ، كيف ان قضية « الامن الاوروبي » اصبحت تحتل اهمية متزايدة لدى شعوب تلك القارة ، التي عانت من جراء حربين عالميتين على ارضها ، لذلك فان فكرة نشوب حرب جديدة على ساحتها اثارت فزع الاوروبيين بصفة عامة .

ولكن هل ستتوقف قضية الامن الاوروبي على ارادة شعوبها ؟ ان الاجابة عن ذلك التساؤل ، تقتضي المرور سريعا بمتغيرات الموقف الدولي الراهن ، وانعكاساتها على القارة الاوروبية ، فضلا عن مواقف قاداتها وحكوماتها ..

ففي المجال الاستراتيجي والعسكري ، كان هناك توازن في القوى بين كل من حلف الاطلنطي وحلف وارسو .. هذا التوازن هو الذي سمح بتوقيع اتفاقية سولت ٢ بين بريجنيف وكارتر في فيينا في يونيو ١٩٧٩ ، وهو من قبيل التوازن العام في قوى التسلح بين الجانبين .. ومن هذه القاعدة الاستراتيجية ، انطلقت سياسة « التعايش السلمي » و « الوفاق » ، وتطورت حتى الاشهر الاخيرة ، ثم بدات تظهر محددات اخرى للموقف الدولي : تزعزع « الوفاق » ، التسابق الى التسليح .. وان كانت الظروف الانتخابية في كل من الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية ، قد اسهمت في افساد مناخ « الوفاق » ، الا انها لم تكن هي العامل الاول او الوحيد . فهناك دوافع ومحركات اخرى اساسية في هذا المجال .. ذلك ان الازمة الدولية ، لم تقف عند المستوى الاقتصادي لها ، وانما تعدت ذلك لتشمل المجتمع الراسمالي باكمله ..

التضخم ، البطالة ، انخفاض الانتاج الذي بدأت تعاني منه الدول الغربية ، فضلا عن ازمة الدولار .. وفي المجال السياسي ايضا ، نجد ان الهزيمة العسكرية التي منيت بها الولايات المتحدة في فيتنام ، ثم قضية « ووترجيت » ،، بالاضافة الى المصاعب الاخرى التي تلاقيها واشنطن ، في تصديها لحركات التحرر الوطني ، قد ادخلت نوعا من عدم الثقة في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها .

وانطلاقا من تلك الاعتبارات ، كان على قادة الدول الراسمالية ، ان تمسك بزمام الموقف في يدها .. وهنا ايضا جاء اندفاعها على المستوى العسكري وتسابقها على التسلح ، بل وكانت الفجوة بين رغبات شعوب تلك القارة ، وتصريحات وسياسات زعمائها .

فقد شنت تلك الدول ــ لتبرير سياستها التي تعطي ظهرها « للوفاق » ــ حمله دعائية هجومية (ساعدتها احداث افغانستان على ذلك) كما اتخذت كل من الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوروبية على مدى عامي ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩ ، عددا من الاجراءات ذات الطابع العسكري (انشاء قوة تدخل سريع في اية منطقة من العالم ، مزودة بـ ١٠٠٠٠ رجل ، واقامة القواعد العسكرية في كل من عمان ، وكينيا ، والصومال ، فضلا عن تقوية الاسطول الامريكي ، وايجاد قوة بحرية يمكنها ان تجوب الشواطىء الايرانية ، وذلك دون اغفال القرار الخاص بنشر صواريخ كروزو برشينج ٢ في الاراضي الاوروبية) . وعلى مستوى آخر ، فقد زاد الانفاق العسكري لحلف الاطلنطي مثيله الخاص بحلف وارسو بحوالي ٤٠ مليار دولار .

ورفضا للتوازن الاستراتيجي بين الشرق والغرب ، فقد شنت القوى الامريكية حملة قوية لرفع شعار السيادة الامريكية على العالم ، والتى انعكست على تصريحات « ريجان » الاخيرة ، فاثارت قلق الشعوب الاوروبية ، خاصة تلك التى تندرج تحت المظلة الامريكية .

ولعل هناك عدة عوامل قد اسهمت فى ايجاد تلك الهوة بين رغبة الشعوب الاوروبية المتعطشة للسلام ، والتى اظهرتها المؤشرات السابق ذكرها ، ..وبين سياسات حكوماتها الموالية لواشنطن ، نذكر من ذلك : الوسائل الاعلامية والدعائية الموجهة من الولايات المتحدة ، والتى اشاعت بان الاتحاد السوفيتى ودول حلف وارسو ، انما تنتهج سياسة توسعية ، ستصبح دول اوروبا الغربية ، اولى ضحاياها . فضلا عن التضخيم من حجم القوى السوفيتية (صواريخ س س ٢٠) والخطر الذى سيمثله الاخير على دول غرب اوروبا فى مجال الطاقة والمواد الاولية .. كذلك فان بقاء المظلة النووية الامريكية ، وعدم تطوير سياسة دفاعية اوروبية مستقلة ، قد جر دول اوروبا الغربية ، الى التسابق على التسليح بمختلف اشكاله ، وتحت اللواء الامريكى . ومن مظاهر ذلك : الاقتراح الذى تقدمت به كل من المجموعة التى تمثل التيار الديمقراطى المسيحى ، وتلك الممثلة لقوة المحافظة البريطانية — ابان انعقاد المجلس الاوروبى فى سترازبورج — ويتضمن المطالبة بتشكيل قوة بحرية تتصدى للغواصات السوفيتية المارة بطرق التجارة البحرية الحيوية للمجموعة الاوروبية .. ثم قرار فرنسا الخاص بتحديث سلاحها النووى ، وانتاج قنبلة النيوترون .. بالاضافة الى التزام دول حلف الاطلنطى ، بوعودها الخاصة بزيادة النفقات العسكرية .. فعلتها هولندا ، ثم

الاغلبية مؤيدة للمظاهرات السلمية

	فرنسا	المانيا	بريطانيا	هولندا
	٪	٪	٪	٪
مؤيد تماما لهذه المظاهرات السلمية ؟	٢٢	٢٣	٢٣	٤٦
اكثر تاييدا	٢٨	٣٦	٢٩	٣٣
اقل تاييدا	١٣	٢٢	١٥	٩
غير مؤيد على الاطلاق	٢١	١٦	٢٤	٨
لا اعرف	١٦	٣	٩	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

التهديد من الصواريخ

ماذا يهدد امن بلادك :

	فرنسا	المانيا	بريطانيا	هولندا
	٪	٪	٪	٪
وجود الصواريخ السوفيتية فى اوروبا الشرقية ؟	٤١	٥٨	٤٣	٢٩
الانتشار المحتمل للصواريخ الامريكية ؟	١٩	٣٣	٢٩	٢٤
فى اوروبا الغربية			-	
الاثنان معا ؟	٧	٢		٣١
لا اعرف ؟	٣٣	٧	٢٨	١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

صعود الاتجاه الحيادى

على الصعيد الدولى : تعتقد انه يجب على دولتك ان تقف :

	فرنسا	المانيا	بريطانيا	هولندا
	٪	٪	٪	٪
الى جانب الولايات المتحدة ؟	٣٠	٥١	٤٣	٣٩
الى جانب الاتحاد السوفيتى ؟	٣	٢	١	١
على الحياد ؟	٥٨	٤٤	٤٦	٥٥
لا اعرف	٩	٣	١٠	٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

النرويج ، والمانيا الفيدرالية ، والبرتغال ، وفرنسا ، بالاضافة الى اليونان وتركيا وانجلترا .. وهو ما يشر الى بدء دخول تلك الدول — تحت السيادة الامريكية — فى مرحلة جديدة من السباق الى التسلح .. واخيرا فى ديسمبر ١٩٧٩ اتخذ حلف الاطلنطى اخطر قرار له ، بصدد زرع البذور النووية الامريكية فى اوروبا .

وبخلاف ما تؤكده الدعايات الغربية ، فان جميع تلك القارات ، قد اتخذت بالتنسيق الكامل مع السياسة الامريكية . وقد وضحت تلك التبعية ايضا ، من خلال لقاءات القمة التى عقدت فى « فينيسيا » ، هذا فضلا عن ان قرار نشر الصواريخ الامريكية بها ، سيجعل منها رهينة للولايات المتحدة ما دام ان الاخيرة ، ستتمكن من الاعتماد على القدرة الاقتصادية والعسكرية لالمانيا الاتحادية ، وعلى السلاح النووى الفرنسى ، ذلك بموجب الاتفاق المبرم فى اوتاوا سنة ١٩٧٤ (والذى وقعته حكومة ديستان) .

لذلك ، فان وضع قضية الامن الاوروبى فى اطار الاستراتيجية الامريكية ، بحجة المحافظة على وجود حلف الاطلنطى ، انما يشكل خطورة كبيرة على الشعوب الاوروبية ، خاصة وانه اذا تم نشر الصواريخ الامريكية فى اوروبا ، سيصبح لزاما على الاتحاد السوفيتى ، ان يلجأ الى وسائل دفاعية اخرى ، محولااوروبا بذلك ، الى بؤرة « للاشعاع النووى » .

وهناك اختيار آخر مطروح امام الدول الاوروبية وهو تبنيها لاستراتيجيات السلام ونزع السلاح ، حتى يمكن اعادة بناء جسور « الوفاق » بين الشرق والغرب .. (وان كان هذا لن يعنى حياد اوربا بقدر مايعنى قيامها بدور فعال وبناء فى هذا المجال ، ذلك ان الدول الموقعة على ميثاق « هلسنكى » ، لم تكن لديها النية فى تحييد اوروبا ، ولو كان الامر بخلاف ذلك ، لما تم التصديق عليه فى ١٩٧٥ من قبل دول غرب اوروبا) .

ولذلك يمكن تصور مفهوم آخر للامن الجماعى فى اوروبا ، لا يحدث شرخا فى المعاهدات والتحالفات القائمة او المزمع عقدها ، وفى الوقت نفسه ، يحقق السلام لشعوب تلك القارة . ويعلق بعضهم اهمية كبيرة على فرنسا لامكانية قيامها بدور رائد فى هذا المجال .. وترتكز تلك السياسة فى المدى القصير ، على عدة نقاط منها :

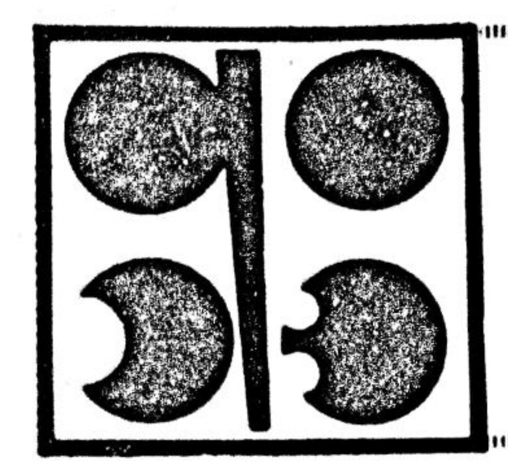
— الوقوف امام انتشار صواريخ برشنج ٢ وكروز فى الاراضى الاوربية .

— رفض انتاج قنبلة « النيوترون » وعدم الدخول فى معاهدات خاصة بانتاج هذا النوع من السلاح .

— العمل على نجاح لقاء « مدريد » الخاص بالامن والتعاون الاوروبى .

— التصديق على معاهدة سولت ٢ ، واسهام فرنسا فى احراز مفاوضات جديدة ، خاصة بالحد من التسلح الاستراتيجى سولت ٣ . بالاضافة الى الحد من تجارة السلاح ، الى الحكومات الفاسشتية والاستعمارية والعنصرية .

ولعل الازمة الاقتصادية العالمية التى تهدد الدول الغنية والفقيرة على السواء ، ستكون احد العوامل المؤثرة فى تحقيق الاهداف المرجوة من مباحثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبالتالى ارجاع عهد « الوفاق » بين الشرق والغرب ، الذى سيساعد بدوره على اقامة الحوار بين الشمال والجنوب ، من اجل الوصول الى صيغة اقتصادية عادلة ، تحقق نوعا من التبادل العادل بين الدول الصناعية المتقدمة ، والدول الفقيرة المتخلفة .. اقامة الحوار لتفادى الحرب والدمار ، وتحقيق السلام والرخاء العالمى .. ولا شك فى ان اشتراك كافة القوى العالمية شرقا وغربا — فى حوار السلام الاقتصادى ، بدلا من الرعب النووى ، سيكون له اثر على معارك التنمية التى تقودها شعوب العالم الثالث ، والتى مازالت ترزح تحت وطأة الفقر والتخلف ، فى الوقت الذى يشير فيه التقرير الصادر عن مركز نزع السلاح التابع للامم المتحدة ، الى ان انفاق العالم على سباق التسلح سيصل الى حوالى مليونى دولار فى الدقيقة الواحدة فى عام ٢٠٠٠ . كما اوضح ان نفقات التسلح النووية على الصعيد العالمى ، تصل فى الوقت الراهن ، الى حوالى مليون دولار فى الدقيقة الواحدة . فماذا سيكون عليه عقد الثمانية هل هو عقد الحرب ام السلام ؟ . □



ازمـــة الطـــاقة وســـــياسات الدول الصـــناعية الغـــربية

صفاء جمال الدين

لقد اصبح من المعروف بصفة عامة ان مشكلة الطاقة التى نشأت فى السبعينات لم تكن ظاهرة عارضة ، بل انها وضعت نهاية لعصر كان الفحم والبترول فيه زهيدى الثمن وانتقلت بالعالم الى عصر الطاقة ذات التكاليف المرتفعة . ان السعر الفعلى للبترول فى عام ١٩٨٠ يزيد خمسة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٢ وتشير تقديرات البنك الدولى للسنوات من الان حتى عام ١٩٩٠ انه ستطرأ زيادة على سعر البترول قدرها ٣ ٪ سنويا وبما ان الطاقة لم تعد رخيصة ، فان اهميتها تماثل الان اهمية العناصر الكلاسيكية للانتاج وهى الارض ، والعمالة ورأس المال . كما ينبغى ان يقام الوزن الملائم لامدادات الطاقة وتكاليفها وذلك فى الخطط التى يضعها رجال الاقتصاد على كافة المستويات .

ولا تنطبق هذه الاعتبارات على اشكال الطاقة التى يتم تداولها دوليا فحسب ، بل تشمل ايضا الطاقة التى تنتج وتستهلك محليا ، فضلا عن انواع الوقود التقليدية والتجارية ، ذلك لان اسعار كافة اشكال الطاقة ، ومدى توافرها ومستويات الاستهلاك منها عوامل ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا .

ومن المتوقع خلال العقدين القادمين ، ان تؤدى الزيادة فى اسعار البترول الى احداث تغييرات هامة فى مصادر الامدادات ، وزيادة كبيرة فى الاستثمارات الموجهة لانتاج الطاقة فى العالم ، ومزيد من المجهودات لجعل استعمال الطاقة اكثر فعالية .

الطلب على الطاقة واستهلاكها فى البلدان الصناعية الغربية :

مع استمرار تزايد الطلب على النفط بنسب عاليه منذ الخمسينات دون زيادة فى سعره ، بل تعرضه للانخفاض فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، ومع بداية المخاوف على عدم كفايته لامدادات الطاقة فى المستقبل ،وفى الوقت الذى بدأ فيه اطراد زيادة اسعار السلع الاستهلاكية والصناعية منذ اوائل السبعينات بدأت المفاوضات بين الدول المنتجة وشركات النفط لتعديل اسعاره . وقد تمت بعض التعديلات الثانوية فى اسعار البترول حتى اتخذت الدول المصدرة قراراتها فى الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ بتعديل هذه الاسعار حفاظا على قيمة دخلها منه وحفاظا على هذه الثروة الاخذة فى النضوب .

تم هذا التعديل فى اسعار النفط اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع حظر جزئى للنفط عن الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى ، فاثيرت ضمن هذه الظروف مسألة « ازمة الطاقة » على مستوى عالمى ونسبت المشاكل الاقتصادية العالمية من ركود اقتصادى وبطالة وتضخم مالى وازمة نقد دولية الى اسعار النفط المعدلة ، مع انها مشاكل سبقت هذا التعديل ، فاعلنت الدول الصناعية وقتذاك عن برامج وسياسات للطاقة وكأنها تستهدف الاستغناء عن النفط العربى مع بداية الثمانينات لدى بعض الدول ، كما تضمن ذلك مشروع الاستقلال الامريكى ، وتخفيض الاعتماد عليه كما وضح فى البرامج المقترحة والتقديرات للطاقة فى السوق الاوربية واليابان . وقد شكلت وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤ من الدول الصناعية بمبادرة من الولايات المتحدة لوضع برامج مشتركة بين هذه الدول وتنسيق سياساتها فى مجال الطاقة .

وبالرغم من ذلك فقد استمر النفط والغاز يحتلان اهمية كبرى فى هيكل استهلاك الطاقة فى العالم بعامة والدول الصناعية الغربية بخاصة ، كما تفوق الزيادة فى استهلاك النفط الزيادة فى استهلاك مصادر الطاقة الاخرى مما جعل هيكل استهلاك الطاقة فى العالم يعانى من تغييرات اساسية منذ مطلع القرن الحالى . ففى حين كان النفط يساهم باكثر من ١٦ ٪ من استهلاك الطاقة عالميا عام ١٩٢٩ والفحم الحجرى بنحو ٧٩ ٪ من اجماليها . تضاعفت الاهمية النسبية للنفط ثلاث مرات خلال العقود الخمسة التالية تقريبا ، فى حين

ازمة الطاقة وسياسات الدول الصناعية الغربية

صفاء جمال الدين

لقد اصبح من المعروف بصفة عامة ان مشكلة الطاقة التى نشأت فى السبعينات لم تكن ظاهرة عارضة ، بل انها وضعت نهاية لعصر كان الفحم والبترول فيه زهيدى الثمن وانتقلت بالعالم الى عصر الطاقة ذات التكاليف المرتفعة . ان السعر الفعلى للبترول فى عام ١٩٨٠ يزيد خمسة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٢ وتشير تقديرات البنك الدولى للسنوات من الان حتى عام ١٩٩٠ انه سنطرأ زيادة على سعر البترول قدرها ٣ ٪ سنويا وبما ان الطاقة لم تعد رخيصة ، فان اهميتها تماثل الان اهمية العناصر الكلاسيكية للانتاج وهى الارض ، والعمالة ورأس المال . كما ينبغى ان يقام الوزن الملائم لامدادات الطاقة وتكاليفها وذلك فى الخطط التى يضعها رجال الاقتصاد على كافة المستويات .

ولا تنطبق هذه الاعتبارات على اشكال الطاقة التى يتم تداولها دوليا فحسب ، بل تشمل ايضا الطاقة التى تنتج وتستهلك محليا ، فضلا عن انواع الوقود التقليدية والتجارية ، نلك لان اسعار كافة اشكال الطاقة ، ومدى توافرها ومستويات الاستهلاك منها عوامل ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا .

ومن المتوقع خلال العقدين القادمين ، ان تؤدى الزيادة فى اسعار البترول الى احداث تغييرات هامة فى مصادر الامدادات ، وزيادة كبيرة فى الاستثمارات الموجهة لانتاج الطاقة فى العالم ، ومزيد من المجهودات لجعل استعمال الطاقة اكثر فعالية .

الطلب على الطاقة واستهلاكها فى البلدان الصناعية الغربية :

مع استمرار تزايد الطلب على النفط بنسب عاليه منذ الخمسينات دون زيادة فى سعره ، بل تعرضه للانخفاض فى عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، ومع بداية المخاوف على عدم كفايته لامدادات الطاقة فى المستقبل ،وفى الوقت الذى بدأ فيه اطراد زيادة اسعار السلع الاستهلاكية والصناعية منذ اوائل السبعينات بدأت المفاوضات بين الدول المنتجة وشركات النفط لتعديل اسعاره . وقد تمت بعض التعديلات الثانوية فى اسعار البترول حتى اتخذت الدول المصدرة قراراتها فى الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ بتعديل هذه الاسعار حفاظا على قيمة دخلها منه وحفاظا على هذه الثروة الاخذة فى النضوب .

تم هذا التعديل فى اسعار النفط اثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣ مع حظر جزئى للنفط عن الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى ، فاثيرت ضمن هذه الظروف مسألة « ازمة الطاقة » على مستوى عالمى ونسبت المشاكل الاقتصادية العالمية من ركود اقتصادى وبطالة وتضخم مالى وازمة نقد دولية الى اسعار النفط المعدلة ، مع انها مشاكل سبقت هذا التعديل ، فاعلنت الدول الصناعية وقتذاك عن برامج وسياسات للطاقة وكأنها تستهدف الاستغناء عن النفط العربى مع بداية الثمانينات لدى بعض الدول ، كما تضمن نلك مشروع الاستقلال الامريكى ، وتخفيض الاعتماد عليه كما وضح فى البرامج المقترحة والتقديرات للطاقة فى السوق الاوربية واليابان . وقد شكلت وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤ من الدول الصناعية بمبادرة من الولايات المتحدة لوضع برامج مشتركة بين هذه الدول وتنسيق سياساتها فى مجال الطاقة .

وبالرغم من نلك فقد استمر النفط والغاز يحتلان اهمية كبرى فى هيكل استهلاك الطاقة فى العالم بعامة والدول الصناعية الغربية بخاصة ، كما تفوق الزيادة فى استهلاك النفط الزيادة فى استهلاك مصادر الطاقة الاخرى مما جعل هيكل استهلاك الطاقة فى العالم يعانى من تغييرات اساسية منذ مطلع القرن الحالى . ففى حين كان النفط يساهم باكثر من ١٦ ٪ من استهلاك الطاقة عالميا عام ١٩٢٩ والفحم الحجرى بنحو ٧٩ ٪ من اجماليها . تضاعفت الاهمية النسبية للنفط ثلاث مرات خلال العقود الخمسة التالية تقريبا ، فى حين

هبطت الاهمية النسبية للفحم الحجرى الى اقل من نصف ما كانت عليه .

ولو استثنينا الدول الاشتراكية لا تضح لنا ان النفط يشكل حوالى ٥٠ ٪ من اجمالى استهلاك مصادر الطاقة عالميا ويسهم الغاز بنحو ١٨ ٪ بينما تهبط الاهمية النسبية للفحم الحجرى الى حوالى ٢١ ٪ فقط فى عام ١٩٨٠ .

وتعد الدول الصناعية الغربية المستهلك الاول لاجمالى مصادر الطاقة فى العالم اذ تراوحت اهميتها النسبية بين ٦٠ ٪ و ٥٦,٨ ٪ عامى ١٩٦٥ ، ١٩٧٨ على الترتيب وتنفرد الولايات المتحدة وحدها بحوالى ٥٠ ٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى هذه المجموعة وحوالى ٣٣ ٪ من اجمالى استهلاك الطاقة عالميا تليها اهمية اوربا الغربية فاليابان . من هنا ندرك سبب تزايد اهتمامات منظمة التعاون والتنمية ووكالة الطاقة الدولية بالنسبة لموضوع الطاقة .

ولا تنحصر اهمية الدول الغربية الصناعية فى استهلاك مصادر الطاقة عالميا فيما تقدم بل تتعداها الى التركيب النوعى لتلك المصادر مما يفسر لنا حقيقة الصراع السياسى والاقتصادى الدائر فى العالم . فهذه المجموعة تستهلك نحو ٥٠ ٪ من اجمالى النفط الخام عالميا ، ويشكل النفط حوالى ٤٤ ٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة و ٥٦ ٪ تقريبا بالنسبة لدول اوربا الغربية ونحو ٧٠ ٪ بالنسبة لليابان .

والصورة ذاتها تنعكس على استهلاك الغاز الطبيعى فى العالم ، فدول اوربا الغربية اكثر الدول بالنسبة لمساهمة الغاز فى اجمالى استهلاك الطاقة فيها . وقد ارتفعت نسبة مساهمة الغاز من ٢/٣ ٪ عام ١٩٦٥ الى حوالى ١٤ ٪ عام ١٩٧٨ . اما الفحم الحجرى فلا يشكل الا ٢٠ ٪ تقريبا من اجمالى استهلاك مصادر الطاقة فيها ، وتساهم الطاقة النووية بنسبة ٣ ,٢ ٪ من اجمالى استهلاك الطاقة فى البلدان الصناعية الغربية .

وازاء الاوضاع التى سادت سوق البترول العالمية فى اوائل عام ١٩٧٩ كنتيجة للازمة الايرانية اتخذ اعضاء الوكالة الدولية للطاقة قرارا بتخفيض طلبهم على البترول بنسبة ٥ ٪ خلال عام ١٩٧٩ فى محاولة لتجنب ازمة عالمية فى امدادات البترول ومزيد من ارتفاع الاسعار .

ولا شك فى ان وضع امدادات البترول العالمية الخطير فى اوائل عام ١٩٧٩ هو الذى دعا الوكالة الدولية للطاقة الى اتخاذ هذا القرار وحتى بافتراض استئناف صادرات البترول الايرانى فليس هناك ضمانات بان اعضاء الاوبيك الاخرين سوف يستمرون فى انتاج الكميات الاضافية .

وكان معدل انتاج السعودية فى اوائل مارس ١٩٧٩ قد بلغ حوالى ٩,٥ مليون برميل يوميا ، ولكن مع بدء استئناف تصدير البترول الايرانى قررت السعودية تخفيض معدل انتاجها الى ٨,٥ برميل يوميا فقط . ثم جاءت الحرب العراقية الايرانية فعادت السعودية الى رفع انتاجها لتعويض النقص فى امدادات البترول العالمية .

وبالرغم من ان الدول الصناعية الغربية تسعى دائما لتخفيض الطلب على الطاقة من جانبها الا ان النفط مازال هو المصدر الاول للطاقة فى العالم ، ويحظى باهمية متميزة فى هيكل استهلاك الطاقة فى مجموعة الدول الصناعية الغربية بما فيها الولايات المتحدة تفوق غيرها فى العالم . من هنا ينبغى ان ندرك جوهر الصراع الدائر فى العالم من اجل السيطرة على مورد رئيسى من موارد الثروة له ابعاد استراتيجية هامة . فبالاضافة الى الصراع بين البلدان المنتجة والمستهلكة للبترول والذى يصل الى حد التهديد بالتدخل العسكرى اذا لزم الامر كما ورد ذلك على لسان وزير الخارجية الامريكى كيسنجر عام ١٩٧٥ . هناك ايضا الصراع الدائر ما بين الامبريالية الامريكية وكتل اوربا الغربية للسيطرة على سوق المواد الاولية وكذلك الصراع القائم بين الكتلة الغربية ككل ، وكتلة الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتى .

سياسات الطاقة فى البلدان الصناعية الغربية

اصبحت سياسات الطاقة تحتل مكانا هاما فى سياسات الدول الصناعية الغربية منذ ازمة الطاقة فى اواخر عام ١٩٧٣ واوائل عام ١٩٧٤ حيث اندلعت اول ثورة بترولية قلبت موازين القوى فى السوق العالمية مما دفع الدول الصناعية الغربية الى تأسيس وكالة الطاقة الدولية لتنظيم جبهة البلدان المستهلكة للطاقة ، مقابل منظمة اوبيك ولمنع البلدان المستهلكة من البحث عن حلول ثنائية مع مجموعة الاوبيك الامر الذى يقوى اكثر البلدان المنتجة .

وكان من اهداف وكالة الطاقة الدولية تكوين مخزون نفطى استراتيجى يكفى الاعضاء لمدة ثلاثة اشهر ، والعمل على تخفيف الاعتماد على النفط المستورد بحيث يصل الى ٣٦ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥ ، بالاضافة الى رفع حجم النشاط الاستكشافى والتنقيب عن النفط فى مناطق اخرى كبحر الشمال والاسكا وكندا وغيرها ، وترشيد الاستهلاك والتعاون التام مع شركات النفط الكبرى والمستقلة فى لجان استشارية خاصة لمجابهة احتمالات الطوارىء واقتسام الامدادات

النفطية طبقا لنظام الامدادات فى الشركات المتعددة الجنسيات وتتعاون الوكالة مع منظمة التعاون والتنمية والسوق الاوروبية المشتركة الى حد اقتسام الاحتياطى النقدى فيما بينهم للحفاظ على موازين مدفوعاتهم .

وتعمل الدول الصناعية الغربية على تحقيق المزيد من التكتل وتقوية اوضاعها واوزانها التفاوضية فى مجال الطاقة باستخدام كافة التجمعات والتكتلات الاخرى وتوجد بالاضافة الى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والسوق الاوروبية المشتركة المؤسسات السياسية والعسكرية العلمية ، وشركات البترول العالمية .. الخ

والى جانب سياسات الطاقة التى تضعها الدول الصناعية الغربية على مستوى دولى من خلال مؤسسات دولية متخصصة هناك ايضا سياسات الطاقة التى تضعها كل من الدول الصناعية على المستوى الوطنى

ففى الولايات المتحدة باعتبارها اهم الدول الصناعية الغربية بالنسبة لاستهلاك الطاقة ظهرت الدعوة الى تبنى خطة قومية كأول محاولة جادة للتغلب على مشكلة الطاقة فى الولايات المتحدة فى عهد الرئيس السابق جيمى كارتر حيث ناشد الشعب الامريكى التقشف فى استهلاك الطاقة من خلال برنامجه الذى قدمه للشعب فى ابريل ١٩٧٧ . كما حث البرنامج الدول الصناعية الغربية الاخرى على انتهاج نفس السياسة فى مجال ترشيد استهلاك الطاقة وتنمية مصادرها البديلة .

وقد شملت خطة كارتر للطاقة مجموعة من الاهداف النوعية لقياس مدى التقدم فى اتجاه نظام مستقر للطاقة حتى عام ١٩٨٥ اهمها تقليل معدل النمو السنوى فى الطلب المحلى على الطاقة الى اقل من ٢ ٪ ، تقليل استهلاك البنزين بحوالى ١٠ ٪ عن مستواه فى عام ١٩٧٧ . بالاضافة الى خفض حصة استيراد الولايات المتحدة من البترول من ١٦ مليون برميل فى عام ١٩٧٧ الى ٦ مليون برميل يوميا ، والاحتفاظ باحتياطى بترولى استراتيجى قدره مليون برميل وكذلك زيادة الانتاج المحلى من الفحم بحيث يصل الى بليون طن فى السنة .

وبالرغم من ان برنامج كارتر لم يشتمل علي حلول جذرية لمشاكل الطاقة فى الولايات المتحدة الا ان الولايات المتحدة استطاعت فى عام ١٩٧٩ خفض مجموع استهلاكها من النفط بنسبة ٢,٤ ٪ عما كان عليه فى عام ١٩٧٨ ، كما حققت تقدما ملموسا يفوق ما حققته غالبية الدول الصناعية الاخرى فى خفض

وارداتها البترولية حيث انخفض استهلاك امريكا من النفط المستورد بحوالى ٥ ٪ وذلك طبقا لتصريح وزير المالية الامريكى فى عام ١٩٧٩ .

وبرنامج الرئيس ريجان فى مجال الطاقة يشتمل على تخفيض الاعتمادات الحكومية بمجال الطاقة الشمسية بالاضافة الى الغاء بنك الطاقة الشمسية والغاء الاعانات التى تقدم لمشروعات تطوير الطاقة من الكتل الحية ومشروعات الوقود الصناعى . واشتمل البرنامج على تقليص المساعدات المقدمة للدراسات المتصلة بالطاقة بحيث يوفر مبلغ ٢٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ، ٨٢٤ مليون دولار فى الفترة من عام ١٩٨١ ــ ١٩٨٦ ، واستقطاع مبالغ يصل مجموعها ٢,٤ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٦ من برامج الحفاظ على الطاقة .

وفى مجال الضرائب اقترح برنامج ريجان للاصلاح الاقتصادى خفض معدلات ضريبة الدخل بنحو ١٠ ٪ على مدى ثلاث سنوات ، كما اقترح الغاء ضريبة الارباح الطارئة التى فرضتها ادارة الرئيس السابق كارتر وتقدر بنحو ٢٠ مليار دولار على شركات البترول .

ويشتمل البرنامج ايضا على الالغاء الفورى للقيود على اسعار الزيت الخام المحلى مما ادى الى زيادة عائدات الخزينة الفيدرالية الامريكية بنحو ٣,٥ مليار دولار فى السنة المالية ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ . وفى ميزانية عام ١٩٨٢ يتضح التحول الواضح فى الميزانية الامريكية وفى برنامج الطاقة القومى من حيث نوع الاعتماد على بدائل الطاقة السابقة وذلك بالتركيز على التكنولوجيات التقليدية ، وبصفة خاصة الطاقة النووية التى ارتفعت مخصصات مشروعاتها فى الميزانية فى حين انخفضت مخصصات مشروعات الطاقة الشمسية مثلا من ٥٩٧ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٢٤١ مليون دولار عام ١٩٨٢ . وقد تعرض برنامج ريجان لانتقادات داخلية ، فى حين تباينت ردود الافعال على البرنامج على الصعيد الخارجي وقد اعتبرته الدوائر السوفيتية برنامجا لتشجيع السياسة العسكرية الامريكية .

هذا وتقوم البلدان الصناعية الغربية من حين لاخر باجراء تعديلات فى سياساتها وبرامجها ــ كما رأينا فى برامج الولايات المتحدة للطاقة ــ فقد اجرت تلك الدول تعديلات منذ عام ١٩٧٤ وحتى الان على سياسات الطاقة . فبعد ان كانت سياسات الطاقة تركز عقب الاحداث البترولية الكبيرة فى اواخر عام ١٩٧٣ على تطوير مصادر جديدة للطاقة لزيادة جانب العرض . اصبحت الأولوية الآن للاهتمام بجانب الطلب عن طريق العمل على الحفاظ على الطاقة .

ويرى البعض ان اهداف سياسات الطاقة فى تلك

البلدان اصبحت تتفق مع سياسات الاوبيك الحالية فى مجال التوفير فى استهلاك البترول وحصر استخدامه فى الاغراض النبيلة وتطوير مصادر بديلة للطاقة وان كانت لا تتفق مع سياسات الاوبيك من حيث اتخاذ الاخيرة سياسة رفع اسعار البترول الذى تستورده هذه البلدان كوسيلة لاجبارها على الاسراع فى تطوير المصادر البديلة للطاقة .

مستقبل الطاقة العالمية :

مع تزايد اهتمام الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بتطوير مصادر بديلة للطاقة ، تزايد الاهتمام العالمى بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ففى مؤتمر الطاقة العالمى الحادى عشر المنعقد فى مدينة ميونيخ عام ١٩٨٠ . يركز المؤتمر على ضرورة التوصل الى حلول سريعة لازالة العوائق والعقبات التى تعوق امكان توفير مصادر الطاقة التقليدية والطاقة البديلة فى الوقت المناسب حتى يمكن تلافى ازمة مستحكمة ستتعرض لها اغلب دول العالم فى التسعينات من هذا القرن .

وقد اسفرت نتائج جلسات المؤتمر عن التوقعات التالية لمستقبل الطاقة العالمية :

ــ سوف يصل الانتاج العالمى للزيت الخام من مصادره التقليدية الى ذروته فى خلال التسعينات بمعدل سنوى قدره نحو ٤ بليون طن ثم يتوقف نمو الانتاج بعد ذلك ويبدأ معدله السنوى فى الانحدار الى نحو ٢,٥ ــ ٣ بليون طن فى عام ٢٠٢٠

ــ سوف يصل انتاج الغاز الطبيعى من مصادره التقليدية حوالى عام ٢٠٠٠ لمعدل سنوى قدره نحو ٣,٥ بليون طن والى ٢,٧ بليون طن فى عام ٢٠٢٠

ــ من المقدر ان تنخفض تقديرات انتاج الفحم فى المدى القريب اما فى المدى البعيد فمن المقدر ان يرتفع انتاج الفحم من ٣,٦ بليون طن فحم فى عام ١٩٨٥ الى ٩,١ بليون طن فى عام ٢٠٢٠ وبذلك يحتمل ان يتمكن هذا المصدر ولو جزئيا او محليا من تغطية الفجوة المنتظرة بسبب نضوب مصادر الزيت والغاز وعدم استكمال تسهيلات استخدام الطاقة النووية فى خلال التسعينات واوائل القرن القادم .

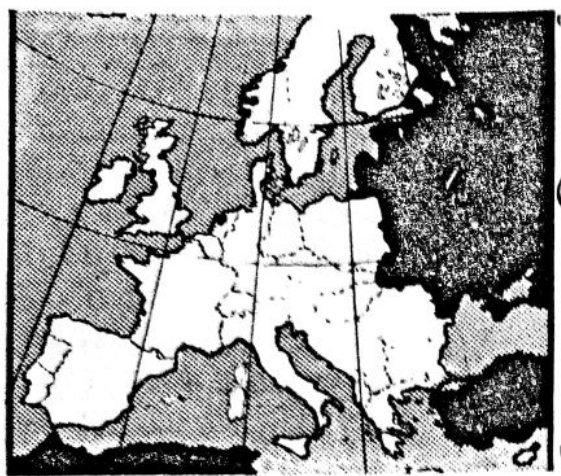
ــ كما يقر المؤتمر ان تكاليف انتاج الطاقة المتجددة مازالت مرتفعة وتتراوح بين ٤ و ١٠ اضعاف تكاليف الانتاج من انواع الطاقات التقليدية فى عام ١٩٨٠ .

وفى مؤتمر نيروبى للطاقة الجديدة والمتجددة عام ١٩٨١ تتركز الاراء فى المؤتمر على ان التحدى والفرصة اللذين يواجههما المجتمع الدولى يتمثلان فى احداث تحول منظم وهادىء فيما يتعلق بالطاقة عن الاقتصاد الدولى الحالى القائم بالدرجة الاولى على الهيدروكربونات « النفط والغاز » الى اقتصاد مبنى بصورة متزايدة على مصادر للطاقة جديدة ومتجددة على نحو يتسق مع احتياجات واختيارات البلدان كل على حدة . ويرى اعضاء المؤتمر ان هذا التحول يجب ان يبنى على طرائق تكنولوجية وتجارية ومالية ونقدية متمشية مع تصميم الحكومات على اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

وفى مؤتمر كانكون بالمكسيك يومى ٢٢/ ٢٣ اكتوبر ١٩٨١ . الخاص بالحوار بين الشمال والجنوب من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد رأى المؤتمر عدم كفاية النظام الاقتصادى العالمى الراهن وضرورة تطويره فى مجالات متعددة ومنها الطاقة وضرورة التعاون الدولى لايجاد مصادر طاقة جديدة .

وبالرغم من ان مصادر الطاقة الجديدة مازالت فى مراحل تجريبية وتخضع للبحث والتحسينات التكنولوجية ولا يتوقع لها امدادات هامة ومؤثرة واقتصادية حتى عام ٢٠٠٠ الا ان هذه المصادر تضم بينها مصادر غير محددة الامكانات وتعتمد على تطوير تكنولوجيات جديدة بالدرجة الاولى كالانصهار النووى والطاقة الشمسية وان كانت احتمالات النجاح مازالت بعيدة المدى الا ان اى نجاح فى جعلها اقتصادية سيكون له اثار بعيدة على نمط الطاقة واستعمالاتها وعلى النفط بالذات الذى يتوقع ان يقوم بسد حوالى ٤٦ ٪ من الاحتياجات العالمية عام ٢٠٠٠ ، فى حين يسهم الفحم بحوالى ٢١ ٪ والطاقة النووية بنحو ١٣,٥ ٪ والغاز ١٢,٥ ٪ .

كما ان من بين مصادر الطاقة الجديدة ما هو وافر الاحتياطيات حاليا كنفط السجيل ورمال القار والغاز والنفط المصنعين من الفحم ، وان النجاح فى جعلها اقتصادية سيكون له اثار هامة فى مستقبل الطاقة ولا يتوقع ان تحمل السنوات القليلة المقبلة مفاجآت بانتاج هذه المصادر بشكل تجارى واسع ولكن الانجازات التكنولوجية الهامة فى هذه المجالات تعنى بدء عصر جديد للطاقة □



الاشـــــــتراكيون الاوروبيون والعالم الثالث

إسماعيل صبرى

استطاع الاشتراكيون الديمقراطيون إدارة الاقتصاد فى الدولة الأوربية التى وصلوا فيها إلى السلطة ، إدارة ناجحة ، وذلك إعتمادا على السياسات الكينزية التى أثرت بدرجة أو بأخرى على السياسات الاقتصادية لجميع الدول المصنعة فى الثلاثينات والأربعينات . وحققت الحركة العمالية والنقابية فى أوربا تحت حكم الاشتراكيين الديمقراطيين مكاسب كبيرة دون تعريض قدرة النظام على الاستثمار والنمو للخطر ، وأصبحت دولة الرفاهية نموذجا للتوسع والازدهار ، ولم تستطع أحزاب اليمين عند وجودها فى الحكم إجراء تعديلات كبيرة على هذه السياسات . وحققت الدول الغربية المصنعة فى ظل دولة الرفاهية معدلات نمو بلغت ٥,٦٪ فى المتوسط سنويا فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٧١ ـ وذلك بالمقارنة مع ٤,٢٪ فى الفترة ١٩٠٠ ـ ١٩١٣ ، و ٤,١٪ فى الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٤٨ ـ وإرتفعت معدلات العمل فى هذه الفترة إرتفاعا ملحوظا وبالرغم من إستقلال معظم دول العالم الثالث إلا أن هذه الفترة تميزت بالسيطرة الاقتصادية للدول المتقدمة على المستوى العالمى وإتخذت هذه السيطرة شكل علاقات تبادل غير متكافئة زادت سوءا بسبب تحسن شروط التبادل لصالح الدول المصنعة . خلال تلك الفترة ، كان الاشتراكيون الديمقراطيون الهولنديون والاسكندنافيون أول من إهتم بمصير الدول الفقيرة

السبعينات والأزمة الاقتصادية

وقع العالم فى السبعينات ـ منذ عام ١٩٧٤ ، وهو العام الذى شهد فيه الصدمة البترولية الأولى ـ فى أزمة إقتصادية مزمنة ، فشلت السياسات الكينزية التقليدية فى الخروج منها . لمواجهة هذه الأزمة ولم يستطع الاشتراكيون الديمقراطيون المحافظة على نجاحهم فى مجال العمالة والنمو فى ظل ظاهرة التضخم الانكماشى ، وإنخفاض معدلات الاستثمار ، وإختلالات أسواق المواد الأولية والمنافسة الحادة والمتصاعدة بين الدول الصناعية فى مجال المبادلات والتجارة الدولية . أما النظرية الكينزية التى تشكل الأساس الاقتصادى للفكر الاشتراكى الديمقراطى فقد تزايد الهجوم والنقد الموجه لها سواء من الشيوعيون الذين اعلنوا بداية إنحسار وإنهيار الاشتراكية الديمقراطية وإفلاس السياسات الاصلاحية ، أو من اليمين الذى طالب بالرجوع للمبادىء الأصيلة للرأسمالية فيما عرف بالليبرالية الجديدة والسياسات الاقتصادية النقدية التى وضعت موضع التطبيق فى إنجلترا والولايات المتحدة . كما تزايدت مطالبة العالم الثالث بتوزيع جديد لثروات العالم وكان رفع أسعار البترول مرتين متتاليتين خلال السبعينات يرمز إلى بداية تحرك العالم الثالث لاسترداد حقوقه ، وإسترداد حق أساسى بالنسبة لمادة خام إستراتيجية كالبترول يعتبر تطورا لم تتضح نتائجه بعيدة المدى للأن ، ولم يتزعزع إيمان الاشتراكيين الديمقراطيين فى قدرتهم على حل مشاكل العالم الصناعى المتقدم ، ففى أحد المناقشات المنشورة عام ١٩٧٥ بين أولف بالم وبرونو كرايسكى وفيلى برانت فى فينا الذين أكدوا أن الاشتراكية الديمقراطية تتعايش مع الرأسمالية ، وإذا كانت الحركة العمالية رد فعل للراسمالية فإنها لاتريد القضاء عليها ، وإن أزمة الرأسمالية الحالية هى فى نفس الوقت أزمة المجتمع الصناعى ومهمة الاشتراكية الديمقراطية هى إنقاذه من هذه الأزمة ، فالرأسمالية غير قادرة على حل مشاكل المجتمع الراسمالى . وهذه هى مبادىء الاشتراكية الديمقراطية منذ الثلاثينات . لكن قدرة الاشتراكية الديمقراطية على إعادة النشاط والفاعلية إلى الرأسمالية تعوقها عوائق لايمكن تجاوزها دون أخذ البعد الدولى فى الاعتبار : فهناك من جهة الشركات متعددة الجنسيات التى تخرج عن نطاق السيطرة القومية ، لكن أهم من ذلك ، هناك مطالب دول العالم الثالث بنظام دولى جديد وتوزيع أكثر عدالة للثروات ،

وبعض هذه الدول لم تكتف بالمطالبة بل تبنت سياسات إقتصادية ستكون أساسا لتحولات فى تقسيم العمل الدولى على المدى الطويل ، وهذا أقل ماينبغى أن يكون .

الاشتراكيون الديمقراطيون وحل مشاكل التنمية

حين الانتصار الكبير للحزب الاشتراكى الفرنسى ، فى الظروف الحالية ، المحافظين والليبراليين الجدد ، فقد كان حزبا ضعيفا منذ عشر سنوات . لكن بالرغم من أن هذا الانتصار يعكس خصوصيات الأوضاع السياسية الداخلية للمجتمع الفرنسى إلا أنه بعث الآمال فى قيام الدولية الاشتراكية بدور هام فى الخروج من الأزمة وتقديم مفهوم جديد للعلاقات مع دول العالم الثالث يساعد على حل مشاكل التنمية فى هذه الدول . إذا كان الاهتمام بحل مشاكل التنمية فى العالم الثالث وإقامة حوار مع الدول الفقيرة قد بدأ فى أعقاب إرتفاع أسعار البترول الذى أقرته دول الأوبك عام ١٩٧٣ من طرف واحد ، فالتدخل المنظم والمنسق للأحزاب الاشتراكية الأوربية لمساندة ودعم الحزب الاشتراكى البرتغالى الصغير بقيادة ماريو سواريز فى منتصف السبعينات ، جعل الدولية الاشتراكية تدرك مشاكل أمريكا اللاتينية ، وفى البرتغال أطلق قادة الحزب الاشتراكى البلجيكى لأول مرة فكرة سياسية موحدة للأحزاب الاشتراكية حول مشاكل التنمية فى العالم الثالث . وأصبحت لشبونة مركزا للاتصالات مع العالم الثالث ، وتضاعفت اللقاءات مع القادة الأفريقيين وقادة العالم العربى ، ويعتبر المؤتمر الثالث عشر للاشتراكية الدولية الذى إنعقد فى جنيف فى نوفمبر ١٩٧٦ نقطة تحول فى الاهتمام بمشاكل العالم الثالث حيث شعر الاشتراكيون الأوربيون بأنهم فقدوا فرصة هامة بعدم تقديمهم للدعم للحركة الشعبية لتحرير أنجولا خلال حرب الاستقلال الأنجولية حيث أن «أجستينو نيتو» كان يرغب فى بداية الأمر فى عدم التبعية لأى قوة كبرى ولعل هذا يفسر التأييد الذى يحظى به الثوار فى السلفادور ، ومبيعات الأسلحة الفرنسية لنيكاراجوا بالرغم من المعارضة الشديدة للولايات المتحدة . فى أول تصريح له كرئيس للدولية الاشتراكية فى ١٩٧٦ أكد فيلى برانت أن الوقت قد حان للعمل على إقامة علاقات جديدة بين الشمال والجنوب ، وفى نفس المؤتمر الذى عقد فى جنيف تم قبول إنضمام الاتحاد التقدمى السنغالى بقيادة ليوبولد سنجور والحزب الاشتراكى الهندى وأحزاب أخرى من الدومنيكان وكوستاريكا وأشارت البيانات الختامية للمؤتمر إلى دعم وتأييد حركات التحرر فى أفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط وإلى شجب الاضطهاد فى أمريكا اللاتينية وأكدت على أهمية التضامن الاقتصادى العالمى .

لكن الأزمة الاقتصادية مالبثت أن إزدادت سوءا وإرتاعت أوربا من المزيد فى قفزات أسعار المود الأولية وتصاعد معدلات البطالة ، وكان هذا كافيا لتوضيح أن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث والدول الفقيرة يشكل تهديدا للتوازنات الدولية مما يفرض التحرك الجماعى لمحاولة القضاء على هذه التهديدات أو التحكم فيها على الأقل إلا أن هناك مشكلة عاقت فعالية مجموعة الاشتراكية الديمقراطية وهى وزن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى : فالحزب يوفر ٦٠٪ من ميزانية الدولية الاشتراكية ، والقوة الاقتصادية الألمانية كافية لافشال أى مشروع من جانب حكومة بون . وكان هيلموت شميت حاسما فى هذا الخصوص بمؤتمر جنيف عندما أكد على أنه يفضل إعطاء الأولوية لمحاربة التضخم فى أوربا منكرا بأن أى دور للاشتراكية الدولية فى الاعداد لنظام إقتصادى عالمى جديد يعتمد قبل كل شىء على موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى . وبخلاف الأحزاب الاشتراكية فى جنوب أوربا المؤيدة لانفتاح أكبر على العالم الثالث كان الحزب الألمانى يرى نفسه كحزب حاكم ولذلك تأتى مصالح ألمانيا الاتحادية عنده فى المقام الأول . إلا أن هناك عاملين أسهما فى تغيير الصورة ، ففى ديسمبر ١٩٧٧ ومنذ أن تولى فيلى برانت — رئيس الحزب الاشتراكى الألمانى وكذلك رئيس الدولية الثانية — أعمال اللجنة التى عرفت باسم لجنة برانت حول مشاكل التنمية أصبح من المؤيدين المتحمسين « للانفتاح على الجنوب » من أجل تجنب المواجهة مع الدول الفقيرة والتأكيد على المصالح المشتركة وأهمية الحوار والتعاون ، ولاتخفى أهمية ذلك ، ففيلى برانت أحد القيادات الرئيسية فى الاشتراكية الديمقراطية الألمانية وله تأثير كبير .من جهة أخرى فان القوة المتزايدة للحزب الاشتراكى الفرنسى وازنت تأثير الحزب الاشتراكى الألمانى فى الدولية الاشتراكية أو خففتها على الأقل .كان الحزب الاشتراكى الفرنسى قد عرض وجهة نظره وسياسته تجاه العالم الثالث لأول مرة عام ١٩٧٧ ، وأكد على عدم تحبيذه لحرية التجارة والتبادل التى يدافع عنها بشدة إشتراكيو الشمال ونادى بتخطيط محدد للتنمية ، وتقسيم جديد عالمى للعمل يتم إعداده بالتنسيق مع العالم الثالث بعد التحديد المسبق للاختيارات الاقتصادية والتخطيط الجماعى للأهداف والمراحل ووسائل التنمية الجماعية . لكن الحزب الاشتراكى الفرنسى تراجع عن هذه المواقف بعد الوصول إلى السلطة . وتم التوصل إلى حل وسط بين مواقف الحزب الاشتراكى الفرنسى

وإشتراكى الشمال تمثل فى فكرة نقل الموارد للجنوب » لضمان تنمية تتوازى مع إعادة الانتعاش الاقتصادى فى أوربا ، بعبارة أخرى عملية تنمية عن طريق نقل رؤس الأموال للجنوب كأفضل ضمان للانتعاش والتوسع فى أوربا . كان كلود شوسون ـ عندما كان عضوا باللجنة الأوربية ـ من المدافعين عن تطبيق نظريات كينز على مستوى دولى ، لأن إنفاق إستثمارات بقيمة ١٠٠ مليار فرنك فى العالم الثالث سيؤدى إلى زيادة النمو بمايقارب واحد فى المائة فى الدولة المصنعة ، ولاتخفى أهمية زيادة فى معدل النمو إقتصاديا وسياسيا وإجتماعيا . وعندما أصبح وزيرا للعلاقات الخارجية تمسك أمام اللجنة الوزارية لمنظمة التعاون والتنمية بأنه بتطبيق سياسية إقتصادية كينزية على المستوى العالمى فإنه سيسهم بشكل كبير فى إخراج إقتصاديات دول المنظمة من الأزمة الحالية وأكد على أن إقتصاديات العالم الثالث تمتلك إمكانيات هائلة للنمو .. ولعل الاتفاق الذى تم بين فرنسا والجزائر أخيرا حول بيع الغاز الجزائرى لفرنسا بسعر أعلى من سعر السوق مقابل عدة عقود هامة مع الشركات الفرنسية بداية فرنسية فى هذا الطريق لأنها ترغب فى أن تكون علاقاتها مع الجزائر فى هذا المجال نموذجا للعلاقات بين الشمال والجنوب قدم الاشتراكيون الديمقراطيون فى السويد للبرلمان مذكرة إيضاحية عن « مشروع مارشال العالمى » لأنه نقل كبير للموارد للدول النامية ممايؤمن نشاطها وتنميتها الاقتصادية بماسيكون فى مصلحة الدول المتقدمة لأن الطلب على منتجاتها سيزداد ، ومع أخذ الركود الحالى فى الاعتبار ، فإن هذا النقل سيضمن مهلة كافية للتصحيح الضرورى للهياكل الاقتصادية

الاشتراكية الأوربية قوة ثالثة :

فى المؤتمر الرابع عشر للدولية الاشتراكية الذى عقد فى فانكوفر فى نوفمبر ١٩٧٨ تم التأكيد على أهمية الانفتاح على الجنوب وإتخاذ موقف واضح فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد مع تحبيذ إصلاح النظام النقدى الدولى ، أكثر من هذا فقد أدان المؤتمرون دور الشركات متعددة الجنسيات فى العالم الثالث ونتيجة للنجاح الذى لاقاه الاشتراكيون الأوربيون من الأحزاب التقليدية فى أمريكا اللاتينية وضع المؤتمر هذه المنطقة فى قائمة أولوياته ويوضح الدعم الذى قدمته الدولية الاشتراكية للجبهة الحاكمة فى نيكاراجوا الدور الذى تعتزم أن تلعبه فى هذه القارة

يهدف فيلى برانت إلى « تدويل الدولية » على المدى الطويل .

بالاضافة إلى ذلك فإن الأهمية المتزايدة للحزب الاشتراكى الفرنسى تعطى للدولية الاشتراكية إتجاها أكثر إستقلالا نحو الدول الكبرى ويعتقد أغلب الاشتراكيين الديمقراطيين أن مشاكل العالم الثالث لأيمكن حلها فى إطار التوترات بين الشرق والغرب ، وكانت هذه الرؤية سببا فى مبادرات أوربا الغربية فى السلفادور ونيكاراجوا والصحراء الغربية . كذلك إختلفت النظرة إلى عدم الانحياز فلم يعد من المحرمات . بل يذهب الاشتراكيون الديمقراطيون إلى الاعتقاد بأن التطور إلى الاشتراكية الديمقراطية فى دول العالم الثالث يمكن أن يصبح بديلا للدكتاتوريات العسكرية أو النظم الأوليجاركية التقليدية ، أى أن تصبح الاشتراكية الديمقراطية بمثابة قوة ثالثة فى العالم . على الساحة الدولية ، لاتنظر الولايات المتحدة بإرتياح إلى هذه التطورات ويعوق إستخدامها لسلاح الدولار وأسعار الفائدة ، بالاضافة إلى الأزمة الاقتصادية المستمرة ومحاولات الانتعاش فى أوربا كما يعوق جو التوتر الذى يسود العلاقات بين الشرق والغرب ، بسبب أحداث بولندا ، أو سباق التسلح الذى ينعكس على العلاقات داخل التحالف الأطلنطى دعم إتجاه الانفتاح على الجنوب . أما من الجانب الأوربى فان فاعلية الدولية الاشتراكية يعوقها عدم توفر إداة تسمح لها بتحقيق أهدافها ، كمؤسسة فريدرتس ابرت على سبيل المثال وهى المؤسسة التابعة للحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى والخاصة بتحقيق أهدافه فى العالم الثالث . ولذلك يتزايد إيمان الاشتراكيين الديمقراطيين فى أوربا بأن تنمية إقتصاديات العالم الثالث من خلال عمل حكومى على المستوى الدولى ، هو السبيل الوحيد لاخراج إقتصاديات أوربا من الأزمة الاقتصادية المزمنة ، وهذا هدفهم الرئيسى ، للحفاظ على الانتصارات التى حققوها للحركة العمالية والنقابية ، مع أن قدرتهم على تحقيق ذلك والمبادرة فى هذا المجال بشكل جماعى تحوطها الشكوك .□



احـــداث بــــولندا والصـــــدع في جبهة الحلفاء

نزيرة الأفندى

منذ تصاعد حدة الاحـداث فى بـولندا خـلال شـهر ديسـمبر الماضى ، والجدل ممتد بين الحلفاء وخاصة بين الدول الاعضـاء فى السـوق الاوروبية والولايات المتحدة . حول سياسة العقـوبات الاقتصـادية بـاعتبارها احـد ادوات تنفيذ السـياسة الخـــارجية . واذا كانت العـــواصم الاوروبية وكذلك طوكيو ، قد حذت طريق واشنطون فى مواجهة بـولندا ، فان الامر اختلف إلى حد كبير بـالنسبة لموقـف هـذه الدول فيما يتعلق بفرض عقوبات اقتصادية يعتـد بهـا على الاتحاد السوفييتى . مما اثار ردود افعال غاضبة فى دوائر البيت الابيض .

واذا كانت الدول الحليفة للولايات المتحدة قد اتخذت مجموعة من الاجراءات كمحاولة لرأب الصدع فى جبهة الحلفاء عامة . إلا أن هذه الاجراءات لا تتجاوز مرحلة « ذرالرماد فى العيون » حيث انها لم تؤد إلى امتصاص القلق الذى يجتاح الدوائر السـياسية للحلفـاء نتيجـة « ازمة الثقة » . كمـا انهـا لم تمتـد إلى المجـال الاقتصادى بصورة يعتد بهـا . وذلك نظـرا للضـغوط الداخلية التى تتعرض لها القيادات الحاكمة فى اوروبـا الغربية واليابان والتى تجعلها مقيدة فى حركتها لملاحقة القرارات الامريكية المتعلقة بفرض عقوبات اقتصـادية على الاتحـاد السـوفييتى ، فقـد اصـبحت الاولوية للاعتبارات الاقتصادية الوطنية اولا وقبل كل شيىء .

ويبدو ان حركة التـاريخ اصـبحت تـكرر نفسـها بصورة متلاحقة وفى فترات زمنية متقاربة .. ومـا زال ماثلا فى الاذهان الازمة التـى تعـرض لهـا التحـالف الغربى إبـان ازمـة « الرهـائن الامـريكيين فى طهران » ... وبعـد ذلك خـلال تـطورات التـدخل السوفييتى افغانستان .. واخيرا احداث بولندا التـى وصلت إلى ذروتها باعلان قـانون الطـوارىء وتـكون مجلس عسكرى لحكم البلاد فى الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨١ .

وخلال هذه الاحداث الثلاثة . كان رد الفعل الامـريكى يركز بصفة اساسية على العقوبات الاقتصادية بصورة فورية دون إجراء الاتصالات الكافية مع الحلفاء . وقد اظهرت احداث بولندا فجـوة الثقـة بصـفة خـاصة [نتيجة] الاختلاف حول فرض العقوبات الاقتصادية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى . الذى تشير اليه اصابع الاتهام الامريكية ، فيما يتعلق بتـطورات الاحـداث فى وارسو .

وقد اتضح التضارب فيما بين المواقـف السـياسية والمصالح الاقتصادية للحلفـاء ، مـن واقـع مـوقف فرنسا . فعلى الرغم من مساندتها للمـوقف السـياسى للولايات المتحدة فى هـذا الصـدد . إلا انهـا لم تلتـزم باحكام المقاطعة الاقتصادية بـل سـارعت إلى تـوقيع صفقة للغاز الطبيعى مع موسكو تقدر بـ ٨ مليار متر كعب سنويا . بالاضافة إلى دخول العديد من الشركات والبنوك الفرنسية فى عملية تنفيذ وتمويل مشروع خـط الانابيب السوفيتيية الممتد من سيبيريا إلى دول اوروبا الغربية .

وسوف نشير إشارة خاطفة إلى العقوبات الامريكية فى مواجهة احداث بـولندا ، وردود الافعـال الاوروبية واليابانين ، وما أثارته من جدل على صعيد التحالف .

العقوبات الامريكية :

فى ظل اقتصاد يعانى من وطأة مديونية قدرت بـ ٢٧ مليار دولار مـع نهـاية عام ١٩٨١ ، كانت القـرارات الامريكية بفرض عقوبات اقتصـادية على بـولندا تعنى الكثير فى ظل تدهور معدلات الانتاج والتصدير وتـزايد شبح إعلان الافلاس الدولى والعجز عن السداد . وقـد تضمنت هذه القرارات :

– وقف شحنات منتجـات الالبـان التـى تسـتوردها الحكومة البولندية بصفة رسمية .

– وقف تجديد التسهيلات المالية للصادرات الامـريكية إلى بولندا التى كانت تقـدم مـن خـلال ضـمان بنك الاستيراد والتصـدير الامـريكى المدعم مـن قبـل الحكومة .

– حظر الملاحة الجوية فوق الاراضى الامريكية .

ــ سحب حق اسطول الصيد البولندى من العمل فى مياه الولايات المتحدة .

والواقع ان هذه الخطوة من جانب واشنطون ، لم تثر جدلا يعتد به على صعيد الحلفاء ، وذلك على النقيض من الاجراءات الامريكية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى . حيث ان مجال الاختلاف على فرض الاحكام العرفية فى وارسو ، غير مطروح لانه « فعل قائم » وحقيقة واقعة ، ومع التسليم بان مثل هذا الاجراء يدخل فى نطاق الشئون الداخلية . ومن هنا نجد ان الاختلاف الذى ساد جبهة الحلفاء تجاه بولندا ، تركز فى تباين مدى العقوبات الاقتصادية المفروض وليس فى رفضها بداية . وذلك على النقيض من قضية العقوبات الاقتصادية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، حيث فجرت ازمة الثقة بين الحلفاء بصورة اوضح واشد عنفا . وبغض النظر عن « المجاملات » التى تقدمها بعض الدول الاوروبية وكذلك اليابان مؤخرا .

ويتضح فى هذا النطاق اثر المصالح الاقتصادية الوطنية فى صياغة القرارات ، وبلورة مواقف الحلفاء تجاه الاتحاد السوفييتى . حيث شكل مشروع انابيب الغاز الطبيعى الممتد من سيبريا إلى دول اوروبا الغربية ، الفجوة التى باعدت ما بين حلفاء الاطلنطى وكذلك ما بين التحالف الاسيوى الامريكى . وذلك لعدة اسباب منها تأمين مصدر دائم ومتجدد للطاقة إلى جانب تقلص الاعتماد على البترول . يضاف إلى ذلك الصفقات الضخمة التى فازت بها العديد من المصانع الاوروبية لتوريد المعدات والآلات الخاصة بانشاء الخط واخيرا وليس آخرا . هناك حركة الانتعاش فى القطاع المصرفى داخل الدول الاوروبية فى مجال توفير التسهيلات الائتمانية للمشروع ، وما يعنيه تضافر هذه العوامل الثلاثة من انعاش للاقتصاديات الغربية عامة . ومساعدتها على الخروج من ورطة الركود . ومن هنا يمكننا تفسير التباين فى حجم العقوبات الامريكية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، وتلك المفروض من جانب حلفائها السياسيين .

وقد تضمنت العقوبات الامريكية مجموعة من الاجراءات ذات الصبغة السياسية فى جانب منها ، وإن كان معظمها يتركز فى الجانب الاقتصادى ، فقد شملت :

- تأجيل بدأ المحادثات الخاصة بتخفيض حجم الاسلحة النووية لدى الجانبيين .
- فرض حظر على تصدير المواد والمعدات الخاصة بمشروع خط انابيب الغاز الممتد من سيبريا .
- إلغاء مقر البعثة السوفيتية للمشتروات فى نيويورك .

ــ وقف منح التراخيص للصادرات الامريكية من المعدات التكنولوجية المتقدمة إلى الاتحاد السوفييتى (وينطبق هذا الحظر على الاليكترونات واجهزة الكومبيوتر بصفة اساسية) .
ــ تأجيل المحادثات الخاصة بتوقيع اتفاقية طويلة الأمد حول الصادرات الامريكية من الحبوب الغذائية إلى موسكو .
ــ وقف المحادثات الخاصة بالاتفاقية الملاحية الجديدة مع انتهاج مزيد من السياسات المشددة إزاء السفن السوفيتية .
ــ وقف تبادل الزيارات والتعاون فى مجال الابحاث بين العلماء السوفييت والامريكيين .
ــ وقف حق الطائرات السوفيتية التابعة لشركة « اير فلوت » فى الهبوط فى الاراضى الامريكية .

وحاولت واشنطون تصعيد الموقف إلى ابعد من ذلك من خلال دفع لجنة الرقابة على التجارة مع الدول الشيوعية » إلى التشدد فى تنفيذ احكامها الخاصة بفرض قيود على صادرات السلع الاستراتيجية إلى الاتحاد السوفييتى . وبحيث تتسع لتشمل الصادرات من السلع التكنولوجية والمعدات المكتبية الحديثة . كما ارادت فرض حظر تام على المنتجات ذات الاستخدامات العسكرية ، أو التى تتضمن عملية نقل للتكنولوجيا المتقدمة إلى موسكو وقدمت فى هذا الصدد قائمة بعشرة منتجات تكنولوجية .

إلا ان جهود واشنطون لم تكلل بنجاح يعتد به فى هذا المجال حيث لم يسفر اجتماع لجنة الرقابة على التجارة مع الدول الشيوعية « Cocom » الذى عقد فى العاصمة الفرنسية مع بداية العام الحالى عن اجراءات ذات قيمة باستثناء الموافقة على ادراج مجموعة من المعدات الاليكترونية الخاصة بالحاسب الآلى فى قائمة السلع التى تخضع لقيود . وحتى هذا النجاح النسبى يمكن ان ينال من الاستثناءات المتوالية التى تلجأ اليها العديد من الدول الاعضاء فى اللجنة ، واولها الولايات المتحدة الامريكية ذاتها من خلال المعاملة الخاصة التى تطالب بها الشركات الامريكية ذاتها .

رد فعل الحلفاء :

كان للضغوط السياسية التى مارستها حكومة ريجان فى مواجهة دول أوربا الغربية واليابان آثارها غير المواتية . حيث عمقت من جديد الاحساس بالصدع فى جبهة الحلفاء الذى ازداد إتساعا نتيجة التباين فى وجهة النظر حول جدوى استخدام العقوبات الاقتصادية

فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ومبررات اتخاذ مثل هذه الخطوة .

وحتى إذا أخذنا فى الاعتبار الاستجابة النسبية من جانب الحلفاء للمطالب الأمريكية, فاننا نجدها مركزة فى الجانب المعنوى بالدرجة الأولى مثل تقييد حركة الدبلوماسيين التابعين لكل من بولندا والاتحاد السوفييتى فى نطاق حيز جغرافى سواء بالنسبة لمقار السفارات أو القنصليات التابعة لكل من الدولتين .

وقد تباينت مواقف دول أوربا الغربية واليابان من إحداث بولندا ومسؤلية الاتحاد السوفييتى منهما فبينما تلاقت بريطانيا وفرنسا مع واشنطن فى إدانة دور «موسكو» . نجد أن بون ظلت لآخر لحظة ترى أن تطورات أحداث بولندا مسألة داخلية وليس هناك تأثير لعوامل خارجية فى إنكائها . وبالنسبة لطوكيو فقد كانت وجهة النظر السائدة ترى أن التطورات الأخيرة فى «وارسو» مسألة أوربية بالدرجة الأولى وبالتالى ليس ثمة مايدعوا الى إقحام اليابان فى هذا المجال .

ثم مرت هذه المواقف بمرحلة ثانية, تمثلت فى الانشقاق وليس الصدع فى جبهة الحلفاء إزاء الصعوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة فى مواجهة الاتحاد السوفييتى . فمنذ البداية أعلنت «بون» رفضها لتوقيع اية عقوبات يمكن ان تمس العلاقات الاقتصادية الموسعة والمتنامية بين الدولتين . وبالتالى لم تجد النداءات الأمريكية الخاصة بوقف التعاون الألمانى السوفييتى فى مجال تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز, سوى آذان صماء . لأن الاستماع لها كان يعنى ضياع الكثير من فرص التصدير المتاحة أمام الشركات الألمانية وكذلك ضمان أمدادات طاقة مأمونة وميسرة على مدى سنوات طويلة, وكل ذلك مقابل .. إجراءات أمريكية تتخذ بصورة فورية ودون اية مساورات سابقة مع الحلفاء ..!

وإذا كان الموقف الألمانى قد تحدد بصورة حاسمة منذ اللحظة الأولى لاثارة هذه المشكلة فإن الموقف الفرنسى قد ابرز التضارب بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية . فعلى الرغم من الادانة الكاملة لأحداث بولندا والموقف السوفييتى منها نجد أن باريس وقعت اتفاقية مع موسكو, تقضى بحصول الأولى على ٨مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى سنويا وعلى مدى خمسة وعشرين عاما . وعلى الرغم من أنه قد سبق ووقعت ألمانيا الاتحادية اتفاقية مع موسكو تقضى بحصولها على ١٠,٥ مليار متر مكعب من الغاز وكذلك الاتفاقية السوفييتية الايطالية الخاصة بامداد «روما» بـ ٨,٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى المنتج من حقول سيبيريا, الا أن رد الفعل الأمريكى تجاه الصفقة الفرنسية , كان أشد عنفا منه مقارنة برد الفعل تجاه الصفقتين الآخريين .

وقد كانت وجهة النظر الفرنسية تنصرف الى أن المبيعات الأمريكية من الحبوب الغذائية الى الاتحاد السوفييتى عادت الى التدفق وعلى الرغم من استمرار الاوضاع فى أفغانستان على ماهى عليه. وإذا كانت وجهة النظر هذه لم تعلن بصفة رسمية, إلا أن وزير الخرجية «كلود تشيسون» أشار اليها بطرف خفى عندما أعلن فى مجال تعليقه على توقيع صفقة الغاز «لاتنسوا الحظر على الصادرات من الحبوب الغذائية؟» كما أشار فى معرض آخر للحديث «الى أن التاريخ لايتم تغييره من خلال إجراءات محددة. كما أن زيادة أوتخفيض عدد قليل من الرحلات الجوية للطائرات التابعة لايرفلوت لايغير من الأمر شيئا .

وإزاء إزدياد حدة النقد من جانب واشنطون الذى أدى الى تحويل الموضوع الأساسى من قضية الحريات الدينية فى بولندا ودور الاتحاد السوفييتى فيها . الى قضية إحداث انقسام فى جبهة الحلفاء باعتباره الهدف الرئيسى لموسكو على حد تصريحات وزير الخارجية الأمريكى أثناء زيارته للعاصمة البرتغالية فى منتصف شهر فبراير ١٩٨٢ . نجد أن موقف الحلفاء أصبح أكثر حساسية عن ذى قبل وخاصة أن دول غرب أوربا أعلنت صراحة عزمها على المضى قدما فى تنفيذ مشروع أنابيب غاز سيبيريا ومايرتبط به من صفقات مالية أو صناعية أو الخاصة بإمدادات الطاقة .وفى نطاق ترضية الخواطر بين جانبى الأطلنطى, كانت المرحلة الثالثة فى استراتيجية الحلفاء تجاه الاتحاد السوفييتى التى تبلورت فى اتخاذ مجموعة من القرارات ذات الصفة الأدبية أكثر منها تأثيرا فى المجال العلمى .

وفى هذه المرحلة نجد أن بريطانيا وهذا طبيعى ـ كانت أسبق دول السوق الأوربية فى التحرك فى مواجهة الاتحاد السوفييتى وبولندا . وقد تضمنت الاجراءات البريطانية عدم تقديم اية تسهيلات مالية ائتمانية الى بولندا وتخفيض حجم الصفقات التجارية بين الدولتين الى أدنى مستوى لها بجانب تجميد التسهيلات المالية الحكومية الراهنة التى تبلغ ٦٥مليون جنيه استرلينى تم استخدام ٥٣مليون جنيه منها فقط والباقى لم يستخدم, يضاف الى ذلك بحث اتخاذ اجراءات اقتصادية فى مواجهة الاتحاد السوفييتى . وقد قدر حجم الخسائر التى ستتحملها بريطانيا نتيجة لهذه الاجراءات بمايعادل مائة مليون جنيه استرلينى على الأقل .

وشملت العقوبات البريطانية فى شقها السياسى, تقييد حرية الحركة أمام الدبلوماسيين البولنديين فى

جنود ٢٥ميلا من قنصلياتهم فى لندن وجلاسجو . مع زيادة عدد ساعت الارسال الاذاعى باللغة البولندية التى تقوم بها محطة الا بى بى سى من ٢١,٥ الى ٢٦,٥ ساعة اسبوعيا . مع التوسع فى تقديم المساعدات المالية الى الوكالات الخيرية التى تقدم المساعدات بدورها الى بولندا, بدلا من القيام ببيع المواد الغذائية الرخيصة للسلطات العسكرية البولندية مباشرة وفيما يتعلق بالاتحاد السوفييتى فقد فرضت قيود مشابهة على حرية حركة الدبلوماسيين . الى جانب تخفيض حجم التعاون الفنى بين الدولتين وكذلك فيما يتعلق بحقوق الصيد للسفن السوفييتة فى المياه البريطانية .

ثم جاءت القرارات اليابانية والألمانية فى هذا الصدد حيث تضمنت بالنسبة «لحكومة بون» تأجيل زيارة «هلموت شميدث» لموسكو ومنع إفتتاح قنصليات سوفييتية جديدة فى ألمانيا الاتحادية . مع تقييد السفر بالنسبة للدبلوماسيين السوفييت . وفى المجال الاقتصادى تضمنت الاجراءات الألمانية وقف المفاوضات الخاصة باتفاقية التعاون العلمى والتكنولوچى وكذلك فيما يتعلق بشحن السفن السوفييتية وستظل هذه القيود سارية حتى يتحسن الوضع فى بولندا .

وفى أعقاب القرارات الألمانية اعلنت حكومة «طوكيو» سياستها المتعلقة بتقييد حركة الدبلوماسيين البولنديين مع تقديم معونات تقدر بحوالى ٥٠٠ألف دولار فى شكل مساعدة للشعب البولندى من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

ولم تتضمن أية عقوبات اقتصادية يعتد بها فى هذا المجال, حيث أن رجال الأعمال فى اليابان لايروون ضرورة لتكرار أحداث عام ١٩٨٠ ، فى أعقاب التدخل السوفييتى فى افغانستان حيث أدى فرض العقوبات الاقتصادية الى فقدان رجال الأعمال هؤلاء لمليارات الدولارات فى صورة صفقات تجارية ذهبت الى العديد من المصدرين الأوربيين وبخاصة فرنسا وألمانيا الاتحادية . يضاف الى ماسبق أن بولندا مشكلة أوربية . ولايوجد ثمت مايدعو الى أن يذهب اليابانيون الى ابعد مما ذهب اليه الأوربيون أنفسهم .

ثم اتبعت طوكيو هذه السياسة بإجراءات جديدة فى الثالث والعشرين من فبراير ١٩٨٢, شملت عدم منح قروض جديدة الى «وارسو» . أو إعادة جدولة الديون بالاضافة الى تاجيل المحادثات التجارية التى كان من المزمع إجراءها بين «موسكو» و«طوكيو» فى ابريل الحالى, مع وقف افتتاح مكتب تجارى جديد سوفييتى فى اوزاكا ، لأن هناك اتجاها لخفض حجم المعاملات التجارية .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن الاجراءات اليابانية الجديدة قد جاءت مع القرارات المتخذة من جانب إجتماع وزراء خارجية دول السوق الأوربية التى تضمنت الحد من استيراد السلع المصنعة والاستهلاكية السوفييتية الى دول المجموعة وتشمل هذه السلع (السيارات ، والآلات الصناعية ، الكافيار ، الفراء الطبيعى ، الماس ، ساعات اليد)

وإذا كانت هذه الاجراءات قد اتخذت من جانب الحلفاء فى أوربا وآسيا كمحاولة لترضية الجانب الامريكى فلابد أن تؤكد مرة أخرى أنها لاتتطرق الى صميم العلاقات الاقتصادية اليابانية والأوربية مع الاتحاد السوفييتى والاستمرار فى تنفيذ مشروع الغاز الطبيعى أبرز مثال فى هذا المجال . كما أن القرارات الخاصة بتخفيض حجم الواردات التجارية من الاتحاد السوفييتى موضع جدل آخر داخل دول السوق الأوربية ذاتها . حيث أن اليونان ترفض الموافقة على مثل هذا الاجراء , كما أن الدانمارك دخلت فى مناقشات قانونية حول مدى شرعية اتخاذ مثل هذه القرارات أو تلك الاجراءات من جانب مجلس وزراء الخارجية للدول العشر الأعضاء . وحتى اذا وافقت الدانمارك على هذه التطور, فالمتوقع أن تخضع وارداتها من السيارات السوفييتية (لادا) لاستثناء فى هذا المجال وهذا بدوره سيفتح باب الاستثناءات واسعا أمام مطالب الدول الأخرى, وذلك تحت وطأة ضغوط رجال الأعمال .

وأخيرا وليس آخرا .. الى متى سيقتنع رجال الأعمال الأمريكيون بان تذهب الصفقات الضخمة الى الشركات الأوربية واليابانية ، بينما يبقون أسرى حواجز العقوبات الاقتصادية المفروضة من جانب البيت الأبيض .. وقد تكون الشحنات الأولى من الحبوب الغذائية الأمريكية التى وصلت الى موسكو مؤخرا ... مؤشرا لاتجاهات المستقبل . □



حــزب العمــل المالطــى ومســتقبل العلاقات مع العالم العربى

خالد محمود الكومى

طالعتنا الانبـاء ــ فى ديســمبر ١٩٨١ ــ بفوز حزب العمل المالطى بـزعامة رئيس الوزراء المهندس « دوم دومنيك منتوف Dam Mintoff حوالى ٦٦ عاما فى الانتخابات العـامة التـى جـرت فى النصف الاول من ديسمبر ١٩٨١ . فاز الحـزب بـ ٣٤ مقعدا من مقـاعد مجلس النواب « البـرلمان » البـالغ عددها ٦٥ مقعدا . ولما كان النظام الحزبى الدسـتورى فى مالطة ، يتألف اساسا من حزبين اثنين همـا حـزب العمل الحاكم ، والحـزب الوطنى المشـكل للمعـارضة حاليا ، « الى جانب حزب شيوعي موال لموسكو ، وهو ضئيل فى حجمه ووزنه ، وتاثيره السياسى ، ولا يشترك عادة فى الانتخابات وان كان يؤيد حزب العمل الى حدى كبير من الخــارج » ، فمعنى هــذا ان تـكون مقــاعد المعارضة هى ٣١ مقعدا ، ونسبة الاغلبية لحزب العمل الفائز ــ انن ــ هى ٥١,٢ ٪ .

ومما قد يسترعى الانتباه بـداية ــ هنا ــ ان هــذه هى نفس النسبة تماما التــى فــاز بهــا الحــزب فى الانتخابات العامة السابقة فى سبتمبر ١٩٧٦ . ان هذه هى المرة الثالثة على التوالى التى يفوز فيهـا الحـزب بزعامة منتوف بالحكم فى مـالطة بعـد اسـتقلالها عن بريطانيا « فى ١٩٦٤/٩/٢١ » . . بذلك فــان سـنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨١ هى السنوات التـى تحقـق فيها لحزب العمل الاشتراكى فى مالطة بعد الاستقلال ــ ان ينال انتصارا سياسيا بـدون انقـطاع فى مـواجهة خصمه السـياسى القـوى العنيد : الحـزب الوطنى ، بـزعامة المحــامى ايدى « ادوارد » فنيك آدامــى E .Fenech Adami « الزعيم الشــاب الذى خلف زعيمه العجوز د . بـورج اوليفييه Dr . G . Borg Olivier عقب هـزيمة الحـزب عام ١٩٧٦ والحــزب المعارض احد احزاب الديمقراطية المسيحية الاوروبية ، وان خلا اسمه مما يشير لذلك .

فما معنى هذا الفـوز الجـديد لحـزب منتــوف بالنسبة للعلاقات العربية المالطية ؟

لعله من المناسب ، قبل محاولة الاجابة عن هــذا السؤال ، التعرض بايجاز على

بعض النواحــى ذات الارتبــاط بهـــذا الســؤال المطروح ، وهى : من هــو دوم منتــوف ؟ ، نبـذة عن السياسة والحكم فى مالطة ، الملامح العــامة للسـياسة الخارجية لمالطة ، خلفية التــوجه العــربى فى سـياسة مالطة الخارجية ، احتمالات المستقبل فى سياسة مالطة تجاه العالم العربى .

اولا : دوم منتوف رئيس الوزراء وزعيم الحزب الحاكم منذ يونيه ١٩٧١ يكمل منتوف فى اغسطس ١٩٨٢ عامه السادس والستين ، وكان قد تخرج فى جـامعة مــالطة « الملكية » عام ١٩٣٧ . وحصل عام ١٩٣٩ على منحة للدراسة فى اكسفورد ، ومنح الماجستير فى الهندسة عام ١٩٤١ .

وفى الفترة من ١٩٤١ حتى ١٩٤٣ اشتغل بالهندسة المدنية فى المملكة المتحــدة وفى عام ١٩٤٤ انتخــب سكرتيرا عاما لحزب العمل المالطى . وفى العام التــالى ١٩٤٥ انتخــب عضــوا فى مجلس الحــكومة « المحلية لمالطة تحت الاحتلال » ثم اشترك فى وفد حزب العمــال الى المملكة المتحـــــدة فى اعوام ١٩٤٥ ، و١٩٤٧ ، و١٩٤٨ ، و١٩٤٩ .

وفى الانتخابات العامة عام ١٩٤٧ فــاز منتــوف عن حزب العمل تحت زعامة الدكتور بول بـوفا وعين وزيرا للاشــغال والتعمير ، لكنه لم يلبـث ان اســتقال عام ١٩٤٩ من هذا المنصب ، على اثر خلافه مــع الدكتــود بوفا عندما اتهمه منتوف باهمال مصالح عمال الحوض الجاف « العائم » ، والتقــاعس عن ان يؤمــن لمالطــة نصيبها من مشروع مساعدات مارشال « ١٩٤٧ » .

وفى خضم التنافس على زعامة الحزب مع د . بــوفا عام ١٩٤٩ ، صار منتــوف زعيمــا لحــزب العمــال المالطى ، وظل محتفظا بهذا المنصب حتى كتــابة هــذه السطور ولعله بذلك يكون واحدا من بين اقــدم زعمــاء

الاحزاب الديمقراطية فى العالم الغربى . وكان قد شغل منصب رئيس الوزراء « قبل الاستقلال » فى الفترة من ١٩٥٥ حتى ١٩٥٨ . ثم اصبح زعيما للمعارضة فى بلاده منذ عام ١٩٦٢ ولمدى حوالى تسع سنوات ، الى ان فاز حزبه فى الانتخابات العامة فى يونيه ١٩٧١ . ومنذ ذلك الوقت ، لايزال يشغل منصب رئيس وزراء مالطة .

ويتولى منتوف – اضافة الى منصب رئيس الوزراء – وزارات الخارجية والداخلية وشئون جوزو ، او جزيرة عودش ، وهو الاسم العربى للجزيرة الثانية بعد الجزيرة الام مالطة ، والتى تسمى احيانا بالجزيرة الشقيقة Sister — Lsland وهى التى ينتمى اليها رئيس جمهورية مالطة الدكتور انطون بونجيج

ويمكن القول – باختصار – بان منتوف « الذى ينتمى بحزبه الى رابطة الدولية الاشتراكية » يعتنق ايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية ، اذ صار – خلال فترة وجوده المبكر فى المملكة المتحدة – اشتراكيا فابيا ، ينادى بضرورة تطبيق مبادىء العدالة الاجتماعية والتوزيعيه ، ووضع حد لطغيان الملكية الفردية لرأس المال الخاص عن طريق الضرائب وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد والدولة ، وضرورة تحقيق مصالح الطبقة العاملة التى يمثلها الحزب . لكنه يرفض مبادىء الصراع الدموى بين الطبقات ، وديكتوتورية البروليتاريا ، اذ ان البديل للوصول الى السلطة – مثلما تذهب ايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية – هو من خلال صراع الاحزاب وصناديق الانتخاب .

ولقد ادخل منتوف – من خلال توليه الحكم فى بلاده – كثيرا من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، انطلاقا من نظرته الايديولوجية . وبسبب هذه النظرة مثلا ، لم يقدم لقطاع السياحة كل الاولوية المطلوبة ، خشية ان يصير المواطن المالطى – فيما يعتقد منتوف – مواطنا من الدرجة الثانية فى بلاده فى خدمة الاجنبى من جديد ، « ورغم ذلك حقق قطاع السياحة هناك فى السنوات الاخيرة ازدهارا مذهلا ، ورقما كبيرا فى الاقتصاد القومى لمالطة ».

تأثر منتوف – الى حد كبير – بالفكر السياسى للزعيم جمال عبد الناصر ، وخاصة فيما يتصل بافكاره ومبادئه عن التحرر الوطنى وعدم الانحياز ومواجهة غطرسة قوى الاستعمار فى الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، ودعوته لتكتل دول العالم الثالث لاستخلاص حقوقها وحماية مصالحها . كما ارتبط بعلاقات فكرية وشخصية مع الزعيم اليوغسلافى جوزيف بروزتيتو ، ودعاه لزيارة مالطة « وزارها بالفعل قبيل وفاته مباشرة » .

وبعد مفاوضات طويلة مع بريطانيا منذ عام ١٩٧٢ اصر منتوف على ضرورة تصفية القواعد الاجنبية من بلاده ، وجعل مالطة « جسرا للامن والسلام والتعاون بين اوروبا والعالم العربى ». وتهيأ لمنتوف تحقيق مبدأ حياد مالطة بعد تصفية القواعد البريطانية من الجزر المالطية نهائيا فى ٣١ مارس ١٩٧٩ .

ومن الغريب حقا – فى هذا المقام – ان منتوف الذى تبنى مع حزبه دعوة تصفية الوجود البريطانى والاجنبى من مالطة فى السبعينات هو نفسه الذى كان قد تبنى فى الخمسينات ، الدعوة لدمج الجزر المالطية مع المملكة المتحدة دمجا كاملا لكى تصير جزءا لا يتجزأ من الدولة البريطانية ، تحت شعار « اتحاد تدريجى – تمهيدا – للاندماج التام » مع المملكة المتحدة وهى الدعوة التى ركز عليها البرنامج الانتخابى « المانفيستو » لحزب العمل بزعامة منتوف فى اعوام ١٩٥٠ ، و١٩٥١ ، و١٩٥٣ ، ثم محادثات عام ١٩٥٥ مع الجانب البريطانى .

وتتسم شخصية منتوف – اجمالا – فيما يرى المراقبون – بطابع الحزم مع رفاقه فى الحزب ومعاونيه فى ادارة الدولة ، والرغبة فى السيطرة واحكام قبضته على زمام الامور ، مما حدا ببعض مناوئيه فى الخارج والداخل الى ان يطلقوا عليه لقب « ديكتاتور اوروبا الصغير » .

ويرى بعض المراقبين ايضا ، ان طموحات منتوف السياسية واسعة النطاق ، بحيث انه يتصور احيانا ان القدر قد ظلمه ، اذ لم يكن زعيما – رغم امكاناته ومواهبه السياسية الضخمة – الا لدويلة صغيرة مثل مالطة .

السياسة والحكم فى مالطة :

ظلت مالطة منذ سبتمبر ١٩٤٩ تتمتع بنظام الحكم الذاتى تحت السيادة البريطانية بموجب الدستور الصادر فى ذلك العام ، حتى حصلت على استقلالها فى ١٩٦٤/٩/٢١ ، كما المحنا انفا . وبقيت مالطة – بعد الاستقلال – فى اطار الكومنولث ، بمعنى ان بريطانيا – دستوريا – هى الرئيس الاعلى للجزر المالطية يمثلها الحاكم العام .

اعلنت الجمهورية هناك فى ١٩٧٤/١٢/١٣ عقب تعديل الدستور وسمى دستور الاستقلال وعدل وضع الحاكم العام الذى عينته حكومة مالطة ، وكان وقتذاك السير انطون مامو A . MAMO ليصير اول رئيس للجمهورية .

في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ عقب فوز حزب العمل للمرة الثانية بعد الاستقلال جاء الحزب برئيس الجمهورية الحالي ، وهو الدكتور/انطون بوتجيج الذى كان وزيرا للعدل في حكومة منتوف .

ان نظام الحكم في مالطه ، هو النظام الجمهورى البرلماني ، اذ يعتبر رئيس الوزراء – زعيم الحزب الفائز في الانتخابات العامة – هو الشخصية الرئيسية في الحياة السياسية .

ويتكون البرلمان – طبقا للدستور – من رئيس الجمهورية ومن مجلس النواب ومقاعده خمسة وستون مقعدا ، كما سبقت الاشارة .

أ – حزب العمل الحاكم : هو حزب عمالة اشتراكى ديمقراطى ذو ايديولوجية علمانية ، دارت بينه لهذا السبب – معارك سياسية عنيفة مع الكنيسة الكاثوليكية في مالطة ، ويستند اساسا الى الطبقة العاملة كقاعدة انتخابية للحزب من الناحية التقليدية .

ب – الحزب الوطنى المعارض : يرتبط بعلاقات سياسية وتاريخية وايديولوجية وثيقة مع احزاب الديمقراطية المسيحية في غرب اوروبا ، وخاصة في ايطاليا والمانيا الاتحادية ويحظى الحزب الوطنى بتأييد الكنيسة وينادى بضرورة الالتزام بالقيم والمبادىء الكاثوليجية واخلاقياتها ، ويعتمد اساسا على الطبقة المتوسطة العليا والمثقفين والتجار ورجال الاعمال عموما ، ويؤمن بسياسة الحرية الاقتصادية واقتصاديات السوق . ويطالب بعلاقات عضوية اوثق مع اوروبا الغربية الديمقراطية ، اذ يعتبر مالطة جزءا لا يتجزأ منها ، ويتطلع لتحقيق انضمام مالطة الى الوحدة الاوروبية مستقبلا . كما انه يتبنى مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه في اوروبا الغربية ويعتبر العضوية الكاملة لمالطة في السوق الاوروبية المشتركة ، خطوة اساسية نحو تحقيق انتماء مالطة لاوروبا الغربية ، ويتطلع لتحقيق هذه الخطوة حال وصوله الى السلطة .

جـ – السلطة التشريعية : يعتبر مجلس النواب ، السلطة التشريعية العليا في البلاد حيث يضع قوانينها وينتخب اعضاؤه انتخابا حرا مباشرا في الدوائر الانتخابية من بين مرشحى الحزبين المتنافسين « العمل والوطن » .

ويتكون البرلمان – طبقا للدستور – من مجلس النواب ورئيس الجمهورية ، الذى من حقه كنص الدستور ، وقف البرلمان او حله .

د – السلطة التنفيذية : تتشكل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزرا ، وتعتبر الحكومة مسئولة مسئولية جماعية امام البرلمان .

وينص الدستور ، على ان من حق رئيس الجمهورية تعيين رئيس الوزراء الذى يقوم – بدوره – بالتشاور مع رئيس الجمهورية لاختيار اعضاء الوزارة .

لكن من الناحية العملية ، يعتبر رئيس الوزراء هو الشخصية السياسية الاساسية في الحكم ، كما اسلفنا .

ويعين رئيس الجمهورية – طبقا للدستور – بالتنسيق والتشاور مع رئيس الوزراء ، المدعى العام المالطى ، الذى تعتبر وظيفته احدى الوظائف العامة في المجتمع المالطى .

كذلك فان تعيين او خلع او انهاء مهمة سفراء مالطة ومندوبيها الساميين لدى الدول الاجنبية ، من اختصاص رئيس جمهورية مالطة ، بالتنسيق والتشاور مع رئيس الوزراء ، مثلما هى الحال بالنسبة لبقية الوظائف المهمة والحيوية الاخرى في الدولة .

ولعل هذا العرض السابق حتى الان ، يشير الى مدى قوة وضع رئيس الوزراء دوم منتوف حزبيا وسياسيا ودستوريا ، لا سيما وقد رأينا ان الرئيس الحالى للجمهورية في مالطة – رغم سلطاته الدستورية – كان احد وزراء حكومة منتوف حتى عام ١٩٧٦ .

ومع كل ذلك فان هناك ضمانا له اهميته وحيويته ، في مواجهته ، وهو وجود معارضة برلمانية قوية « حوالى ٤٩ ٪ من مقاعد البرلمان » مما يشكل حاجزا امام احتمالات اساءة استخدام السلطة من جانب الحزب الحاكم بزعامة منتوف .

ثالثا : الملامح العامة لسياسة مالطة الخارجي :

كان حظ مالطة قليلا من مصادر الثروة الطبيعية ، فلا انهار ولا زراعة تذكر ، ولا معادن ولا مواد اولية ذات بال ، لدرجة جعلت بعض الاقتصاديين يذهب الى ان الطبيعة لم تحب مالطة من مصادر الثروة الطبيعية الا بموقع جيو استراتيجى وميناء طبيعى عميق « الميناء الكبير The Grand Harhour » ومناخ معتدل نسبيا من ثم كان انعكاس هذا الوضع بشكل بارز – على السياسة الخارجية لمالطة التى اعتمدت كثيرا على استثمار موقعها الجغرافي . ففى العهد الاستعمارى ، ظل موقع مالطة مصدرا لمعظم ثروتها وارزاق سكانها ، من خلال القواعد الاجنبية مقابل تأجير هذه القواعد ، « شكل عائد تأجير القواعد البريطانية في مالطة حتى عام ١٩٧٨ حوالى ثلث اجمالى الميزانية السنوية لمالطة » . اما في عهد

الاستقلال ، فما زال جوهر الفكرة ، اى الاعتماد على استثمار الموقع ، قائما كحجر اساس فى الدبلوماسية المالطية .

ان هذا الجوهر يكمن فى قلب الشعار الذى رفعه حزب العمل المالطى الحاكم تحت زعامة منتوف ، بعد تصفية القواعد البريطانية من بلاده ، حين طالب بوجوب ان تكون الجزر المالطية جسرا للسلام والتعاون والتفاهم بين اوروبا والعالم العربى ، بعد ان كانت قلعة حربية بيد القوى الاجنبية .

ويحمل هذا الشعار ــ فيما قد يبدو لنا ــ فى طياته روح الدبلوماسية المالطية فى فترة السبعينات ، التى يمكن تسميتها بدبلوماسية استثمار الموقع ، اى استثمار عنصر الموقع الى اقصى درجة ممكنة فى المصلحة القومية . فالمالطيون والحال كذلك ــ ينادون من خلال سياسة منتوف ، بضرورة الحفاظ على استقلال مالطة وضمان حيادها بتقديم المساعدات الاقتصادية والضمانات المالية ، كيلا قد تقع من جديد « او تضطر الى الوقوع » تحت براثن سيطرة القوى الاجنبية عن المنطقة ، الامر الذى لن يكون ــ فيما يذهب المالطيون ــ فى صالح امن وسلام الدول المجاورة ، وخاصة فى الشمال العربى الافريقى .

ــ كان هذا هو مدخل سياسة منتوف الخارجية تجاه البلاد العربية وخاصة ليبيا لا سيما ان علاقاته مع معظم الدول الاوروبية ــ قبيل انتهاء اجل تصفية القواعد البريطانية فى ١٩٧٩/٣/٣١ ــ كانت قد انزلقت الى منعطف حرج ، بسبب عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية ، لمنتوف بصدد ضمان حياد مالطة اقتصاديا وسياسيا بعد تصفية تلك القواعد . فقد وجدت الدول الاوربية المعنية « خاصة ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية » ان مطالبه الاقتصادية مبالغ فيها الى حد كبير ومن ناحية اخرى فقد اتهم منتوف دول اوروبا الغربية فى اكثر من مناسبة ــ وخاصة فى خطابه السياسى امام البرلمان الاوربى فى ١٩٧٨/٩/٢٨ ــ بانها تقاعست عن تقديم المساعدة اقتصاديا وماليا بالقدر الكافى لاننا لم نعد بعد قلعة حربية لاوروبا ، على حد ماجاء فى ذلك الخطاب رغم ان مالطة قد ضحت كثيرا من اجل اوروبا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية ، لكن جزاءها لم يلق سوى الجحود والنكران .

لكن فى خضم التوتر الشديد فى العلاقات المالطية الليبية فى صيف عام ١٩٨٠ « اذ بلغ التوتر ذروته فى اغسطس ١٩٨٠ مما دفع مالطة الى تقديم شكوى ضد ليبيا فى مجلس الامن والجمعية العامة » بسبب الخلاف بين البلدين حول الجرف القارى او خط المياه الفاصل بين مالطة وليبيا ، اسرعت مالطة الى توقيع اتفاقية مع ايطاليا « بعد ان كانت مالطة تتلكأ فى هذا الشأن » فى ١٩٨٠/٩/١٥ . وقد اكدت الاتفاقية المالطية الايطالية على تعهد حكومة مالطة بالحفاظ على حياد الجزر المالطية وتضمنت تأييد ايطاليا لهذا الوضع الحيادى ، والتدابير التى سوف تتخذها ايطاليا من اجل القيام بدورها لتأكيد استقلال مالطة .

على ان حكومة منتوف ركزت على ان سياسة مالطة الخارجية تدور حول محورين رئيسيين هما : دائرة العلاقات الاوروبية والدول المتوسطية ودائرة العلاقات العربية الاوروبية . ولذلك تهتم مالطة بالشئون الاوروبية وشئون شمال افريقيا بصفة اساسية .

وقد لعبت مالطة دورا مهما فى مؤتمرات الامن والتعاون الاوروبى ابتداء من هلسنكى عام ١٩٧٥ وحتى مدريد ١٩٨٠ ، فى المناداة باهمية الربط بين الامن والسلام فى البحر المتوسط ، والامن والسلام فى القارة الاوروبية ، وضرورة تنمية التعاون السلمى بين دول المنطقتين ، سواء الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، او غير الاعضاء .

٥ ــ انضمت مالطة ــ فى سبتمبر ١٩٧٣ ــ الى حركة عدم الانحياز بصفة رسمية .

وترى مالطة انها تنتمى الى بلاد العالم الثالث التى يجب ان تكون بمنأى عن تكتلات القوتين الاعظم . وفى فبراير ١٩٧٦ انضمت ــ ايضا ــ الى مجموعة الـ ٧٧

رابعا : خلفية التوجه العربى فى سياسة مالطة الخارجية :

تقترب مالطة فى موقعها الجغرافى من العالم العربى اقترابا شديدا ، بحيث تعد ــ بحق ــ بمثابة نافذة استراتيجية تطل على الشمال العربى الافريقى « ذلك ان المسافة بين مالطة واقرب نقطة فى الشمال الافريقى حوالى ٢٩٠ كيلو مترا فقط » كما تشترك مالطة مع البلاد العربية ، فى ذكريات تاريخية مشتركة اذ عاش فيها العرب زهاء ثلاثة قرون ابان الفتح العربى الاسلامى ، الى ان اقتطعها الكونت روجر النورمندى من الامبراطورية الاسلامية عام ١٠٩٠ ميلادى « وان استمر الوجود الاجتماعى للعرب الى سنة ١٢٤٠ ميلادية على الاقل » . وهناك بالاضافة الى ذلك حقيقة قد يجهلها الكثيرون ، وهى ان اكثر من ٧٠ ٪ على اقل تقدير من اللغة المالطية المستخدمة حاليا ، ذات اصل عربى صميم فى هذا الصدد يقول البروفيسور اكولينا استاذ ورئيس قسم اللغتين العربية والمالطية بجامعة مالطة فى كتاب صدر له عام ١٩٧٩ تحت عنوان : النحو العربى المالطى المقارن ، ان اول شىء كان يحرص عليه دائما وهو يحاضر طلبته ، ان يذكرهم

الاستقلال ، فما زال جوهر الفكرة ، اى الاعتماد على استثمار الموقع ، قائما كحجر اساس فى الدبلوماسية المالطية .

ان هذا الجوهر يكمن فى قلب الشعار الذى رفعه حزب العمل المالطى الحاكم تحت زعامة منتوف ، بعد تصفية القواعد البريطانية من بلاده ، حين طالب بوجوب ان تكون الجزر المالطية جسرا للسلام والتعاون والتفاهم بين اوروبا والعالم العربى ، بعد ان كانت قلعة حربية بيد القوى الاجنبية .

ويحمل هذا الشعار ــ فيما قد يبدو لنا ــ فى طياته روح الدبلوماسية المالطية فى فترة السبعينات ، التى يمكن تسميتها بدبلوماسية استثمار الموقع ، اى استثمار عنصر الموقع الى اقصى درجة ممكنة فى المصلحة القومية . فالمالطيون والحال كذلك ــ ينادون من خلال سياسة منتوف ، بضرورة الحفاظ على استقلال مالطة وضمان حيادها بتقديم المساعدات الاقتصادية والضمانات المالية ، كيلا قد تقع من جديد « او تضطر الى الوقوع » تحت براثن سيطرة القوى الاجنبية عن المنطقة ، الامر الذى لن يكون ــ فيما يذهب المالطيون ــ فى صالح امن وسلام الدول المجاورة ، وخاصة فى الشمال العربى الافريقى .

ــ كان هذا هو مدخل سياسة منتوف الخارجية تجاه البلاد العربية وخاصة ليبيا لا سيما ان علاقاته مع معظم الدول الاوروبية ــ قبيل انتهاء اجل تصفية القواعد البريطانية فى ١٩٧٩/٣/٣١ ــ كانت قد انزلقت الى منعطف حرج ، بسبب عدم تجاوبها مع المطالب الاقتصادية ، لمنتوف بصدد ضمان حياد مالطة اقتصاديا وسياسيا بعد تصفية تلك القواعد . فقد وجدت الدول الاوربية المعنية « خاصة ايطاليا وفرنسا والمانيا الاتحادية » ان مطالبه الاقتصادية مبالغ فيها الى حد كبير ومن ناحية اخرى فقد اتهم منتوف دول اوروبا الغربية فى اكثر من مناسبة ــ وخاصة فى خطابه السياسى امام البرلمان الاوربى فى ١٩٧٨/٩/٢٨ ــ بانها تقاعست عن تقديم المساعدة اقتصاديا وماليا بالقدر الكافى لاننا لم نعد بعد قلعة حربية لاوروبا ، على حد ماجاء فى ذلك الخطاب رغم ان مالطة قد ضحت كثيرا من اجل اوروبا الغربية خلال الحرب العالمية الثانية ، لكن جزاءها لم يلق سوى الجحود والنكران .

لكن فى خضم التوتر الشديد فى العلاقات المالطية الليبية فى صيف عام ١٩٨٠ « اذ بلغ التوتر ذروته فى اغسطس ١٩٨٠ مما دفع مالطة الى تقديم شكوى ضد ليبيا فى مجلس الامن والجمعية العامة » بسبب الخلاف بين البلدين حول الجرف القارى او خط المياه الفاصل بين مالطة وليبيا ، اسرعت مالطة الى توقيع اتفاقية مع ايطاليا « بعد ان كانت مالطة تتلكأ فى هذا الشأن » فى ١٩٨٠/٩/١٥ . وقد اكدت الاتفاقية المالطية الايطالية على تعهد حكومة مالطة بالحفاظ على حياد الجزر المالطية وتضمنت تأييد ايطاليا لهذا الوضع الحيادى ، والتدابير التى سوف تتخذها ايطاليا من اجل القيام بدورها لتأكيد استقلال مالطة .

على ان حكومة منتوف ركزت على ان سياسة مالطة الخارجية تدور حول محورين رئيسيين هما : دائرة العلاقات الاوروبية والدول المتوسطية ودائرة العلاقات العربية الاوروبية . ولذلك تهتم مالطة بالشئون الاوروبية وشئون شمال افريقيا بصفة اساسية .

وقد لعبت مالطة دورا مهما فى مؤتمرات الامن والتعاون الاوروبى ابتداء من هلسنكى عام ١٩٧٥ وحتى موريد ١٩٨٠ ، فى المناداة باهمية الربط بين الامن والسلام فى البحر المتوسط ، والامن والسلام فى القارة الاوروبية ، وضرورة تنمية التعاون السلمى بين دول المنطقتين ، سواء الاعضاء فى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، او غير الاعضاء .

٥ ــ انضمت مالطة ــ فى سبتمبر ١٩٧٣ ــ الى حركة عدم الانحياز بصفة رسمية .

وترى مالطة انها تنتمى الى بلاد العالم الثالث التى يجب ان تكون بمنأى عن تكتلات القوتين الاعظم . وفى فبراير ١٩٧٦ انضمت ــ ايضا ــ الى مجموعة الـ ٧٧

رابعا : خلفية التوجه العربى فى سياسة مالطة الخارجية :

تقترب مالطة فى موقعها الجغرافى من العالم العربى اقترابا شديدا ، بحيث تعد ــ بحق ــ بمثابة نافذة استراتيجية تطل على الشمال العربى الافريقى « ذلك ان المسافة بين مالطة واقرب نقطة فى الشمال الافريقى حوالى ٢٩٠ كيلو مترا فقط » كما تشترك مالطة مع البلاد العربية ، فى ذكريات تاريخية مشتركة اذ عاش فيها العرب زهاء ثلاثة قرون ابان الفتح العربى الاسلامى ، الى ان اقتطعها الكونت روجر النورمندى من الامبراطورية الاسلامية عام ١٠٩٠ ميلادى « وان استمر الوجود الاجتماعى للعرب الى سنة ١٢٤٠ ميلادية على الاقل » . وهناك بالاضافة الى ذلك حقيقة قد يجهلها الكثيرون ، وهى ان اكثر من ٧٠ ٪ على اقل تقدير من اللغة المالطية المستخدمة حاليا ، ذات اصل عربى صميم فى هذا الصدد يقول البروفيسور اكولينا استاذ ورئيس قسم اللغتين العربية والمالطية بجامعة مالطة فى كتاب صدر له عام ١٩٧٩ تحت عنوان : **النحو العربى المالطى المقارن ، ان اول شىء كان يحرص عليه دائما وهو يحاضر طلبته ، ان يذكرهم**

بـالهيكل العـربى الاسـاسى فى اللغـة المالطية the basically A rabic Structure وفى موضع اخر من كتابة يذهب نفس الاستاذ المالطـى الى ان علاقـة اللغة العربية باللغة المالطية علاقة وثيقة ، تمـاما كتلك العلاقة القائمة بين الانجلوسكسونية واللغة الانجليزية وفى نفس المجال ، يضـيف اسـتاذ مصرى تخصص فى اللغة المالطية وادابها هو الدكتور احمد طلعت سـليمان جامعة الاسـكندرية فى كتـابه ، مـالطه عرض مـوجز للتاريخ واللغة صدر بمالطة عام ١٩٨٠ بان اهل مـالطة منذ عام ١٠٩٠ الذين كان معظمهم من المسلمين ، قـد ظلوا يحتفظون بأسماء الاماكن والالقاب على صورتها العربية ، واضافوا الى ذلك الاحتفـاظ بلغتهـم عربية المصدر والصورة « ص ٣ » .

وربما لهذا السبب وضمن اسباب اخرى طبعا قررت حكومة منتوف عقب تـوليها السـلطة فى عام ١٩٧١ ، ادخال اللغـة العـربية كلفـة اجبـارية فى المدارس الحكومية ، بـاعتبارها لغـة اجنبية اولى بعـد اللغـة المالطية ، مستعينة فى ذلك بمعلمين عرب من مصر وليبيا والكويت ، فى اطار تـوجهها نحـو تـوثيق علاقـاتها السياسية والثقـافية والاقتصـادية مـع بلدان العـالم العربى .

وقـد بـادرت بعض الدول العـربية « مصر وليبيا والكويت ثم اخيرا تونس » انشاء بعثـات دبلومـاسية مقيمة فى مالطة فى اطار توثيق العلاقات معها .

شهد منحنى خـط السـياسة الخـارجية المالطية ، تصاعدا مطردا نحو العالم العربى خلال العقـد الاخير من هذا القرن ، عقب تولى منتوف السلطة فى بـلاده ، تمثل فى نحو حجم العـلاقات الاقتصـادية والتجـارية والاتفاقيات الثقافية والتعاون الفنى مـع معـظم بلدان العالم العربى ، فاق بكثير معـدلاته السـابقة على عام ١٩٧١ .

فى اكتوبر ١٩٧٥ اجتمع وزراء خارجية دول الجامعة العربية فى القاهرة واتفقـوا على ضرورة اتخـاذ عمـل مشترك من خلال الجامعة ، لتقوية العـلاقات العـربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع حكومة مالطه ، بـالنظر الى سياستها الخارجية الجديدة المعلنة بمناصرة وتأييد القضية العربية فى المحـافل الدولية وغيرهـا ومـن هنا سارعت حكومة مـالطة بتقـديم بيان يحتـوى على ٢٣ مشروعا مختلفا فى مجـالات البنية الأسـاسية والبنية الاجتماعية والصناعة والزراعة وصيد الأسماك ، تبلغ تكاليفها حوالى ٢٨٥ مليون دولار امـريكى بتقـديرات عام ١٩٧٥ طـالبة مـن الدول العـربية و(الجـامعة العربية) مساعداتها على تحقيقهاضمن إطار التعـاون الاقتصادى العربى حتى يمكنها تعويض ما سوف تفقده من عائدات تأجير القواعد لبريطانيا التى ينتهى أجلهـا فى ١٩٧٩/٣/٣١ فقـد اعتبـرت مـالطه الدول العـربية مستفيدة من سياستها الخارجية الجديدة ، وخاصة من تصفية القواعد الأجنبية من الجزر المالطية فلا أقل مـن أن تسهم فى تحمـل بعض أعبـاء الحـكومة والشـعب المالطيين من جراء ذلك مـن وجهـة نظـر الحـكومة فى مالطة .

والحقيقة أن أكثر البلاد العـربية التـى اسـتجابت لمطلب مـالطة فى المسـاعدة منذ البـداية كانت ليبيا والسعودية أما بقية الدول العربية فقـد اسـتجابت فى مراحل تالية ولكن حسب إمكاناتها وتقديرها للمـوقف من وجهة نظرها .

حاولت حكومة منتوف جـاهدة ، إتخـاذ مـواقف سياسية متوازنة ومحايدة نسبيا بشأن الخـلافات بين الدول العربية وبعضها بعضا

وعت حكومة منتوف منذ البداية وهى بصدد اقترابها من بلدان العالم العربى أن قضية العرب الأولى هى القضية الفلسطينية ، ومن ثـم لم تـدع أية فـرصة سـانحة فى المؤتمـرات والمحـافل الدولية والاقليمية الا عبـرت عن تأييدها العام لهذه القضية وحق الشعب الفلسـطينى فى تقرير مصيره ونيل حقوقه المشروعة .. الخ . وسعت فى الأمم المتحدة لكى يكون منصـب مقـرر لجنة الحقـوق الثابتة للشعب الفلسطينى من نصـيب مندوبهـا الدائم هناك وحرصت على فتح مكتب مقيم لمنظمـة التحـرير الفلسطينية فى أراضيها عام ١٩٧٨ بعد مـا كان ممثـل المنظمة بمكتب الجامعة العربية فى روما هو المعتمد قبلا لدى مالطة . واتـاحت الفـرصة أمـام عدد مـن أبناء فلسطين للدراسة فى بعض كلياتها ومعاهدها وخاصة فى كليتى الطب والصيدلة وفى بعض مجالات التدريب المهنى كما عملت على تقليص نشاط السفارة الاسرائيلية بها والتى تم افتتاحها قبل عام ١٩٧١ .

وفى إطار الاعراب عن تأييدها التام لمنظمة التحـرير الفلسطينية وارضاءا لدول التشدد العربى وخاصة ليبيا خلال فترة العلاقات الخاصة ـ اتخذت مالطة عددا من المواقف السياسية المعارضة لاتفاقيتى كامب ديفيد ومن ذلك مثلا البرقية التى بعث بها منتـوف فى أول نوفمبـر ١٩٧٨ الى رئيس الدولية الاشتراكية فيلى برانت عشية انعقاد المؤتمر العـام الرابـع عشر للدولية فى فـانكوفر بكندا يؤكد فيها أن الموقف فى الشرق الأوسط قـد ظـل على ما كان عليه قبل تدخل الرئيس كارتر بـاعتبار أن أى سلام مؤقت أو دائم لايمكن تحقيقه بدون مشـاركة منظمة التحرير الفلسطينية داعيا الدولية الا تندفـع الى الثناء المتعجل hasty eulogy أو التـأييد الطـائش

لاتفاقية كامب دافيد وطلب منتوف فى برقيته صراحة تسجيل معارضة حزب العمل المالطى رسميا لاتفاقيتى كامب دايفيد وكان حزب العمل المالطى بزعامة منتوف بهذا الاجراء هو الحزب الوحيد فى الدولية الاشتراكية الذى أتخذ موقف المعارضة الصريحة الرسمية لكامب دافيد .

توثقت العلاقات الثنائية بقوة بين حكومة منتوف وحكومة العقيد القذافى حيث بلغت ذروتها فى الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٩ وكان منتوف حريصا فى كل مناسبة على الاشادة بهذه العلاقات الأخوية الحميمة وأمام المجلس الأوربى فى ستراسبورج فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨ وقف رئيس وزراء مالطة منتوف يتحدث الى وزراء خارجية الدول الأوربية الأعضاء عن المساعدات الليبية السخية لمالطة وكيف أنها أنقذت بلاده فى أحلك الأوقات إذ لولا المساعدة الفورية للرئيس القذافى ومجلس قيادة ثورته وشعب ليبيا لكنا قد جعنا واستسلمنا بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة فى معرض مقارنته بين السخاء الليبى والاجحاف الأوربى لكن مع صيف عام ١٩٨٠ تبدل الوضع بين الدولتين من حال الى حال كما أشرنا آنفا حين وقع الصدام السياسى بين البلدين الذى كان ينذر بصدام مسلح بأنفجار مشكلة الجرف القارى حين بدأت مالطة عمليات التنقيب عن البترول فى المياة التى تعتقد أنها تدخل فى حصتها من الجرف فأوقفتها ليبيا بحزم مهددة باستخدام العنف ضد الحفار والمعدات اذا لم تسحب مالطة ذلك الحفار وتلك المعدات التى كانت موجودة فى تلك المنطقة .

وسارعت مالطة تشكو ليبيا الى مجلس الجامعة العربية فى تونس والى مجموعة عدم الانحياز ثم الى مجلس الأمن أغسطس سبتمبر ١٩٨٠ لتنتهى قصة العلاقة الخاصة بين البلدين على نحو دراماتيكى .

وفى أعقاب ذلك سعت مالطة لتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربى والسعودية والعراق سياسيا واقتصاديا على أمل موازنة علاقاتها المتوترة مع ليبيا سياسيا وتعويض المساعدات والمعونات التى كانت تتلقاها منها ماليا واقتصاديا وفى هذا الصدد ارسلت مالطة وفودا كثيره الى هذه البلدان العربية وكثيرا ما كان يرأسها منتوف شخصيا أو وزير الاقتصاد والتجارة كما استقبلت العديد من الوفود العربية من هذه البلاد لتوقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية وفنية مع مالطة وكان على رأس أولويات المطالب المالطيه من دول الخليج العربى تأمين احتياجاتها من البترول .

خامسا : احتمالات المستقبل فى سياسة مالطة تجاه العالم العربى :

إذ لم يطرأ طارىء غير متوقع فى ساحة السياسة المالطية وظل رئيس الوزراء دوم منتوف على رأس الحكومة المالطية خلال الفترة الدستورية الثالثة حتى الانتخابات العامة المقبلة فى عام ١٩٨٦ فمن المرجح أن تتحرك السياسة الخارجية المالطية تجاه العالم العربى فى الاطار العام التالى :

١ـ بالنسبة للعلاقات الثنائية بين مالطة وليبيا :

سوف يظل موضوع الجرف القارى أو ما يسمى بخط المياة الفاصل بين البلدين وهو القضية التى كانت قد وضعت على الرف طويلا لعدة سنوات حتى تفجرت علنا فى صيف عام ١٩٨٠ المشكلة الشائكة فى العلاقات الثنائية بين كل من مالطة وليبيا حتى تتم تسويتها نهائيا بطريقة عملية ترضى الطرفين المتنازعين وهذا أمر غير مستبعد اذ أن علاقة البلدين مهمة وذات حيوية خاصة لكل من الطرفين بشكل أساسى على حد سواء من ثم فليس مستبعدا أن حلا عمليا من نوع ماكقبول ليبيا للتحكيم الدولى والسير جديا فى خطواته أو عن طريق وساطة طرف صديق محايد ثالث لابد أن يفرض نفسه إن عاجلا أو آجلا لكن من غير المتوقع أن تتم هذه التسوية المنتظره قبل إيجاد تسوية معقوله ومقبولة للمشكلة المشابهة المتعلقة بالنزاع على الجرف القارى بين ليبيا وتونس وتبدو فى الأفق ـ حال كتابة هذه السطور بوادر تقارب من جانب ليبيا نحو تونس وزيارة القذافى المفاجئة الى تونس يوم ١٩٨١/١/٢٣ فى طريق عودته من الجزائر .

ومن المتوقع ـ قياسا على شواهد الماضى أن تمارس المعارضة البرلمانية المالطية القوية ضغوطا مكثفة على حكومة منتوف لاحراجها أمام الرأى العام ، بمطالبتها بسرعة العمل على حل هذه المشكلة المعلقة مع ليبيا بما يتمشى وتحقيق المصلحة القومية للبلاد على أمل التخفيف من حدة مشكلة حاجة مالطة الى النقد الأجنبى على الاقل لتوفير ثمن حوالى نصف مليون طن من النفط سنويا تستوردها مالطة من الخارج لتخصيصها لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية فى الجزيرة وتثير المعارضة فى هذا الصدد موضوع الاحتمالات الكبيرة لوجود كميات وفيرة من النفط فى المنطقة المتنازع عليها فى المياة المشتركة بين مالطة وليبيا بما قد يغطى احتياجات مالطة ويفيض للتصدير ويغير كثيرا من الوضع الاقتصادى الحالى للجزر المالطية وينقلها الى مرحلة الرخاء

لكن من المتوقع ايضا أن يسعى زعماء كل من البلدين الى تخفيف التوتر بينهما وتطبيع العلاقات تدريجيا ريثما يتم التوصل الى تلك التسوية المنتظره لمشكلة الجرف القارى بينهما .

٢ـ بالنسبة للعلاقات الثنائية بين مصر ومالطة :

إن ما قد يبدو فى جو العلاقات بين مصر ومالطة حاليا من فتور أو جمود نسبى ليس مصدره أية مشكلة معينة بين البلدين أو أى من البلدين فى حد ذاتهما ولكنه انعكاس فيما نرجح لطبيعة الجو السياسى السائد حاليا بين مصر وبقية دول العالم العربى (عدا السودان والصومال وعمان) نظرا لحاجة مالطة الماسة لمساعدات هذه الدول العربية التى قطعت علاقاتها السياسية مع مصر بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ فمالطة تحرص على عدم الاقدام على اتخاذ أية خطوة تسبب لها مشاكل مع الدول العربية أو تؤثر سلبا فى معدل تدفق وانسياب مساعدات بقية الدول العربية اليها لاسيما أنها تعلم أن مصر دولة متلقية للمساعدات الأجنبية ولا تستطيع تعويضها عن مساعدات بقية الدول العربية إن هى أغضبتها بشكل أو آخر ومن هنا فانه من المنتظر عودة العلاقات الطبيعية الطيبة تلقائيا بين مالطة ومصر بعودة العلاقات بين مصر وشقيقاتها العربيات الى مجراها الطبيعى .

٣ـ بالنسبة لعلاقات مالطة مع بقية الدول العربية :

إن حرارة علاقات مالطة ـ ارتفاعا وانخفاضا ـ مرتهن بترمومتر المساعدات الجدية التى تتلقاها من بلاد العالم العربى لان حكومة منتوف اتجهت الى هذه الدول لتعويض النقص الواضح من المساعدات التى كانت تتوقعها حكومة مالطة من الدول الأوربية والغربية . ورغم جدية منتوف فى استمرار احتفاظه بعلاقات أوثق مع العالم العربى باعتبار أن هذا يمثل اختياره إلا أنه إذا تأكد من عدم جدوى وكفاية المساعدات التى تتلقاها منه فسوف لن يتردد فى التحول الى الخيار الأوربى الصعب بالنسبة له بعد أن كان قد اقدم على ما يشبه تحطيم معظم جسوره مع أوروبا الغربية فى أواخر السبعينات إن أمامنا فى هذا المقام مثلا حيا هو الاتفاقية المالطية الايطالية فى سبتمبر ١٩٧٩ التى سارع منتوف فجأة الى التوقيع عليها بعد طول تلكؤ فور تدهور علاقاته مع ليبيا فى أغسطس ١٩٧٩ وشعوره بالخطر القادم اليه من حليف الأمس القريب على الطرف العربى ولكن من المرجح رغم ذلك أن يستمر الخط العام فى سياسة مالطة الخارجية تجاه العالم العربى عامة خلال السنوات الخمس القادمة قريبا من نفس الخط الذى اتبعته خلال السنوات الخمس الماضية □





ايطاليا ـ الالوية الحمراء من الاختطاف الى المواجهة

حسن بكر أحمد

في ظل مناخ معاد للولايات المتحدة الامريكية في أوروبا الغربية الذي فجرته قضية نشر الاسلحة النووية ، وفي إطار حملة التصعيد في المواجهة مع سلطات الدولة الايطالية ، قامت منظمة الألوية الحمراء الارهابية اليسارية ، بالاختطاف الجنرال « خيمس دوزيية » في منتصف شهر ديسمبر الماضي . وفي الوقت الذي فشلت فيه كل محاولات السلطة الايطالية في العثور عليه ، أعلنت المنظمة من جانبها عن بدء محاكمة الجنرال أمام « محكمة الشعب » التي أنشأتها ، باعتباره أحد المسئولين عن تنفيذ السياسة العسكرية الأمريكية في أوروبا ، وتنفيذ بعض المخططات المشبوهة في إيطاليا بالذات ، وذلك على غرار محاكمة رئيس الوزراء الايطالي الأسبق « ألدو مورو » عام ١٩٧٨ ، وابتداء من هذا التاريخ ، دخلت منظمة الألوية الحمراء مرحلة جديدة من العنف في مواجهة النظام ، فانتقلت بذلك من كونها منظمة إرهابية تقوم بعمليات الخطف والابتزاز لكبار رجال الدول ورجال الأعمال ، إلى منظمة عسكرية ـ سياسية قوية تسعى الى تحطيم النظام الايطالي وحكومة الحزب الديموقراطي المسيحي والأحزاب المتعاونة معه ، على اعتبار أن هذه الحكومة هي الحليف الأصغر للولايات المتحدة .

وهذا الانتقال للمنظمة اليسارية المتطرفة ، يتم رغم الملاحقة البوليسية المستمرة لاعضائها ، ورغم ان ايطاليا كانت ومازالت بلدا يتبر نفسة أحد النظم الديمقراطية الغربية ، فان ذلك لم يكن عاصما لها ـ إذا عم الفساد سلطات الدولة والمجتمع الايطالي ـ من ان تصبح ساحة للارهاب المنظم من اقصى اليمين اى اقصى اليسار .

١ ـ اسباب الأزمة في المجتمع الايطالي :

ساعدت مجموعة عوامل على تهيئة المناخ للارهاب في إيطاليا ، وليس العنف والاهاب بظاهرتين جديدتين على إيطاليا ، فعصابات « المافيا » و« الفاشية » ظواهر نشأت في ظل ظروف إجتماعية ـ اقتصادية مماثلة في فترات مختلفة ، ولكن المجتمع الايطالي الحالي ، يتمثل فيه وضع الأزمة على أوضح ما يكون لعدة أسباب :

ا ـ أزمة اقتصادية متجددة ، تفوق في حجمها عديدا من دول أوروبا الغربية ، فالبطالة تبلغ ثلاثة ملايين عامل ، والتضخم تصل نسبته إلى ٢٢٪ ، وحجم المديونية إزداد ليصل إلى نسبة لم تبلغها إيطاليا من قبل (٢١ بليون دولار) ، وبلغ انخفاض معدل نمو الدخل القومي إلى ٣,٢ عام ١٩٨٠ ، هذا مع وضوح سيطرة الاحتكارات الضخمة على مقدرات الصناعة فيها ـ حيث تمثل الشركات الأمريكية وللشريك الامريكي فيها الدور القائد ـ والذي بلغ عام ١٩٧٩ فقط ما يزيد على ٦٠٪ من اقتصاد البلاد ، فاذا أضفنا إلى ذلك سوء توزيع الدخول في المجتمع الايطالي ، والتخلف الشديد للجنوب الايطالي مقارنا بالشمال الايطالي ، لبدا واضحا أن هذا هو أحد أسباب فقدان الثقة في الديموقراطية الايطالية ، ولجوء الألوية الحمراء للعنف ، في محاولة لايجاد مخرج من هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة .

ب ـ عجز النظام السياسي ، فالتركيبة السياسية الايطالية ، بعد ثلاثين عاما من الاستمرارية ، أوضحت فشل القيادات التقليدية للحزب المسيحي الديموقراطي في الاستمرار ، نتيجة للأسباب السالفة الذكر ، وبوجه اخص في مواجهة الارهاب الذي أصبح شيئا مألوفا في حياة المواطن الايطالي ، وزادا للصحافة اليومية . فاذا القينا نظرة على خريطة التفاعلات السياسية الايطالية ، لوجدنا تسعة أحزاب رئيسية ، قيل عنها إنها تمثل تسعة وتسعين تنظيما فرعيا مندمجا فيها ، ورغم ذلك ، يمثل الحزب المسيحي الديموقاطي والحزب

الشيوعي والحزب الاشتراكي ، أهم هذه الاحــزاب ، واكثرها فاعلية على الساحة الايطالية . ومن الواضـح انه رغم هذا التعـدد الواضـح والصـيغة الليبـرالية للنظام ، فقد شـهدت البـلاد عدم اسـتقرار سـياسي واضح ، إذ تعاقب على حكمها اكثر من أربعين حكومة منذ الحرب العالمية الثانية .

ج ـ فشـل الوفـاق التـاريخي بين الشـيوعية والرأسمالية . وقد أثبتت التجربة الايطالية ذلك إلى حد كبير ، فرغم أن الحزب المسيحي الديمـوقراطي الذي ظل يحكم إيطاليا حتى الآن ، وصل إلى « نقطة توازن ميتة » مع الحزب الشيوعي ، بحيث يستحيل معـه أن يحكم وينفذ أي برنامج بدون الائتـلاف مـع الأحـزاب الصغيرة ، ومن خلال برامج الحلول الوسـط ، إلا أنه يرفض كلية ـ تسـانده في ذلك الولايات المتحـدة ـ الائتلاف أو المشاركة مع الحـزب الشـيوعي في حـكم البلاد . وعندما عصـفت بهـذا الحـزب فضـيحة « لوكهيد » و « المحفل الماسـوني » ، تـرك الوسـط الاشتراكي ـ دون الشيوعي ـ يصل إلى السلطة وهنا حدث خلل كبير في قواعد اللعبة السـياسية على المسرح الايطالي ، مما دفع باليسار المتطرف ـ نتيجة الاحباط الدائم ـ إلى محاولة تغيير هذا النظام بـالقوة والعنف المنظم .

٢ ـ الاهاب اليميني :

سياسة العنف في الاسـاس ، هـي شـعار الجناح اليميني ، وهي تستمد أفكارها الاساسية من المفـاهيم الفاشية حول تعـطيل النظـام الديمـوقراطي ، وقيام حكومة عسكرية ، ولما كان قـانون عام ١٩٥٢ قـد منع « تأسيس أي حزب فاشي تحـت أية صـيغة أو هـوية كانت » ، لهذا لم تجد الفاشية الايطالية متنفسا لها منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم ، الا مـن خـلال الجمـاعات الارهابية مثل : « فريق عمل موسوليني » و « النظـام الجـديد » و « الطـلائع الوطنية » و « الحـركة الاجتماعية » ، على غرار تنظيم موسوليني حـديدي ، وقد تمكنت هذه الحركة الأخيرة ، من الحصـول على نسبة عالية من الأصـوات في انتخـابات عام ١٩٧٢ ، وهو ما اعتبره المراقبون في حينه ، دليلا على انتعـاش الميول الفاشية في مناخ الارهاب الذي تعيشه إيطاليا .

وقد قامت هذه « الحركة الفاشية الجديدة » بأعمال إرهـابية عديدة ، منهـا عملية ميلانو في ١٦ ديسـمبر ١٩٦٩ التي أدت إلى مقتل ستة عشر شـخصا وجـرح المئات . وكذلك الاعتداء على قطار « إيتـاليكوس » في أغسـطس ١٩٧٤ الذي أسـفر عن مقتـل اثني عشر شخصا . ومن الملاحـظ أن هـذه العمليات الارهـابية الفاشية ، قد مهـدت الطـريق لظهـور تنظيم إرهـابي يساري مماثل لمناهضة الفاشية .

٣ ـ الألوية الحمراء :

هي تنظيم يسـاري إيطـالي ، يمـارس الارهـاب والعمـل المسـلح السري ، كوسـيلة للاسـتيلاء على السـلطة . أسسـه « ريناتـو كورشـيو » المولود عام ١٩٢٣ والحاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع . كان « كورشيو » في البدء يمينيا وكاتوليكيا متدينا ، ثم عمل فترة في « الحـزب الشـيوعي الماركسي ـ اللينين » الايطالي ، وهو حزب « ماوي » صغير . وقاد الحركة الطلابية في جامعة « ترانتا » في مايو ١٩٦٨ مستلهما مبادىء الحركة الطلابية الفرنسية التـي كانت تجري آنذاك على قدم وساق في باريس ، ولذلك عقـد روابـط وثيقة بعد هذا مع منظمة « بادر ـ مينهوف » الألمانية الدولية ، وهي نتاج هذه الفتـرة أيضـا وقـد اعتبـر « كورشيو » مواقف حـزبية غير واضـحة وقـاطعة ، فانسحب منه ، وعاش في مدينة « ميلانو » حيث أسس تنظيمـات سـياسية سرية عديدة ، منهـا « المقـاومة الجـديدة » و « سـينيسترا بـروليتاريا » ثـم الألوية الحمراء عام ١٩٧٠ .

وقد عملت الألوية الحمراء بوحـي مـن أيديولوجية تقول بالعنف الثـوري الموجـه إلى « ضرب قلب الدولة ومؤسساتها » لاجبارها على ممارسة قمع « فـاشي » كفيل بتوعية العمـال ليتفهمـوا حقيقـة مصـالحهم ، ووضعت الألوية الحمـراء هـدفا لضربـاتها هـو : « البورجوازية الفاشية » وتلك النقابات التي اتهمتها بالاصلاحية والتعـاون مـع الرأسـمالية والحـزب الشيوعي ، على رأس هذه المؤسسات المتهمـة بخيانة الطبقة العاملة .

٤ ـ من الاختطاف الى المواجهة :

يمكن تقسيم مـراحل هـذه المنظمـة إلى مـرحلتين هامتين كبيرتين . أولاهما اعتماد مسـألة الاختـطاف الفردي لرموز اجتماعية أو سياسية معينة ، وإن كانت تمثل أبناء الطبقة الوسطى ، أما المرحلة الثانية ، وهي أخطرها ، فهي مرحلة المواجهة . وهي تعني الدخول في مجابهة الحكومة ومـطاردة الرسـميين واغتيال قـادة وزعماء الأحزاب ، ثم تصفية أنصـار القـوة العـظمى « الامبريالية » التي تدعمها ، والمقصود طبعا الولايات المتحدة .

المرحلة الأولى : بعد سنة مـن تـأسيس المنظمـة ،

إنتقل عدد من أعضائها إلى العمل السرى ، ونفذوا فى الثالث من مارس ١٩٧٢ أول عملية اختطاف سياسية فى إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ عمدوا إلى حجز رئيس مجمع « سيت سيانس » الصناعى فى ميلانو لمدة ساعات قبل أن يفرج عنه ، ثم توالت بعدها حوادث الاختطاف التى استهدفت فى أغلبها أصحاب الشركات الصناعية ومدراءها ، خاصة « فيات » و« ألفاروميو » ولم تذع شهرة الألوية الحمراء إلا مع عملية اختطاف قاضى محكمة « جنوا » ، « ماريو سواسى » فى ١٨ أبريل ١٩٧٤ ، وإخضاعة للمحاكمة فى أحد « سجون الشعب » وهى المخابىء السرية التى يحاكم فيها خصوم المنظمة ـ لمدة (٣٦) يوما قبل أن يفرج عنه ، وقتل شابين « فاشيين » بعد ذلك بقليل .
وفى نفس العام ، اعتقل « كورشيو » مع رفيقين له ، ثم أعيد اعتقاله عام ١٩٧٦ بعد أن كان قد نجح فى الفرار من السجن . واعتقد الجميع خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أنه قد قضى تماما على الألوية الحمراء (منذ أواسط عام ١٩٧٦) ونفذت منذ ذلك الحين نحو عشرين عملية .

المرحلة الثانية : انتقلت المنظمة من طور الاختطاف الفردى ، إلى طور اختطاف القادة السياسيين واغتيال الزعماء السياسيين والجنرالات وقادة الأحزاب المعادية .. إلخ ، أى انتقلت من أبناء الطبقة الوسطى كرموز للنظام ، إلى « النخب » الحاكمة ذاتها ، والممثلة للقوى الاجتماعية المعادية للشعب [البروليتاريا والعمال الزراعيين] أو القوى الخارجية المؤيدة لها وأهمها « الأمبريالية الأمريكية » المعادية للشعب الايطالى ولحركة الطبقة العاملة ، كما توضحه بياناتهم .

وكانت أول عملية من هذا النوع ، اختطاف زعيم الديموقراطية المسيحية فى إيطاليا ، ورئيس الوزراء الأسبق « ألدو مورو » فى ١٦ مارس ١٩٧٨ وإعدامه بعد نحو شهرين من ذلك التاريخ .

ثم فى ١٧ ديسمبر الماضى قامت المنظمة باختطاف الجنرال الأمريكى « جيمس دوزييه » وقيام الحكومة الايطالية بتكريس كل جهودها الأمنية فى مواجهة هذه المنظمة ، بالاشتراك مع فرق مكافحة الارهاب الأمريكية التى جاءت من كل صوب وحدب ، واستخدمت كل الوسائل والطرق لاجبار أعضاء المنظمة على الظهور ، هذا بينما أعلنت المنظمة من جانبها ، عن بدء محاكمة الجنرال أمام « محكمة الشعب » تمهيدا لاصدار حكم عليه وإعدامه كما فعلت مع « ألدو مورو » سابقا ، وتوالت الانفجارات فى روما ، كان آخرها أمام منزل الجنرال « وليام كروول » قائد القوات البحرية الأمريكى فى حلف الأطلسى فى نابولى . ثم أعقب ذلك عملية الاختطاف الجريئة التى تمت للافراج عن أربعة مسجونين ومسجونات من أحد السجون الايطالية ينتمون إلى منظمة الألوية الحمراء تحت سمع وبصر البوليس الايطالى ، وفى وضح النهار مع مطلع العام الجديد ١٩٨٢ .

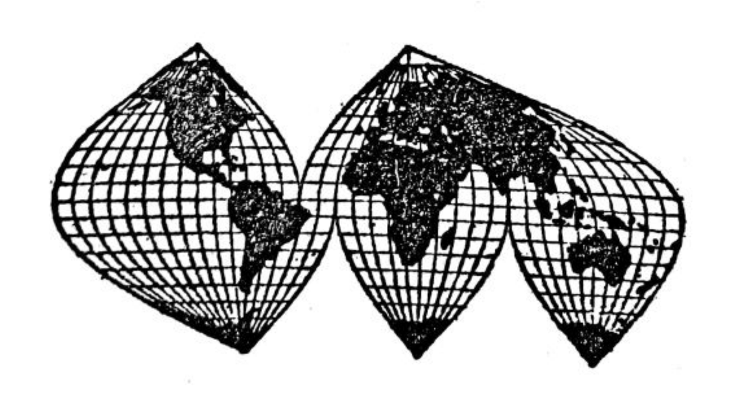
على أنه رغم تمكن فريق مكافحة الارهاب التابع للبوليس الايطالى ـ والمدعوم بفرق مكافحة الارهاب الأمريكية ـ من العثور على الجنرال المختطف حيا فى أحد منازل مدينة « بادو » شمال إيطاليا ـ والتى تقع بين مدينة فينيسيا ومدينة فيرونا التى اختطف فيها الجنرال الامريكى قبل ٤٢ يوما من إنقاذه ، ورغم قيام كبار المسئولين فى البوليس الايطالى ـ بالتعاون مع خبراء أمريكيين يوم التاسع والعشرين من شهر يناير الماضى بتكوين لجنة مشتركة يرأسها الرئيس الايطالى نفسه لبحث وتطوير استراتيجية جديدة لمكافحة الارهاب فى إيطاليا والتى نجحت ـ فيما نجحت فيه ـ فى التوصل إلى كبار رجال البوليس والانتلجنسيا المتعاونين والمتعاطفين مع المنظمة ومنهم أساتذة جامعات ومدراء وضباط كبار عقب التحقيق الذى أجرى لتحديد المسئولية عن تسرب نبأ التوصل إلى مكان اختفاء « دوزيية » قبل اقتحام الشقة المحتجز فيها بساعات ، رغم كل هذا ، فان المنظمة اعتبرت ما حدث مجرد « فشل جزئى » فى عملية مواجهة « النظام العميل للامبريالية الأمريكية » .. بل أن بيانا أخر صادرا عن المنظمة بعد تخليص الجنرال اكد أن « المهمة حققت اهدافها .. وأن النضال مستمر ـ وأن ظهور الجنرال تم وفق استراتيجية منظمة تسلمت خلالها السلطة الحاكمة ـ بالاضافة الى الجنرال ـ عملاءها المزدوجين داخل المنظمة » ، والمقصود طبعا الاعضاء الخمسة الذين ألقى القبض عليهم ساعة العثور على الجنرال المختطف . وقد ظهرت دلائل ترجح صحة هذا الادعاء الأخير ، عندما تحدثت الصحف الايطالية فى اليوم التالى للعثور على « دوزيية » (٢٩ يناير الماضى) عن « وجود دور أمريكى فى إنجاح العملية » واعترف وزير داخلية ايطاليا بأن « الأمريكيين قدموا يد العون وأن السلطات الايطالية قبلت ذلك بالفعل » ، ونشرت صحيفة «« إيل جورنالى » التى تصدر فى ميلانو رواية مفادها أنه تم إقناع اثنين من اعضاء الألوية الحمراء بافشاء أسرار زملائهما وأن فدية قدرها ١٢ مليار ليرة إيطالية قد دفعت ، ولكن الصحيفة لم تذكر الجهة التى تسلمت هذا المبلغ ولا من دفع هذه الفدية .

٥ ـ أثار ذلك على العملية السياسية فى إيطاليا :

أدت أعمال الارهاب التى مارستها المنظمة ، إلى تغيير موازين القوى داخل إيطاليا ، إذ وضعت الحزبين الرئيسيين : المسيحى الديموقراطى والشيوعى فى مواجهة عنيفة أيضا بينهما ، بعد أن كانا على وشك التوصل إلى تسوية تاريخية فيما يتعلق بالائتلاف بينهما لحكم إيطاليا . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسهم الحزب المسيحى الديموقراطى على حساب الشيوعيين ، عقب حادثة « ألدو مورو » عام ١٩٧٨ فى الانتخابات الاقليمية ، بينما حصل الحزب الشيوعى على أصوات تفوق غيره فى الانتخابات الاقليمية عام ١٩٧٥ عقب أعمال العنف التى قام بها اليمين المتطرف عام ١٩٧٤ . وقد دافع الحزب الشيوعى بحرارة على لسان زعيمه « إنريكو برلنجوير » عن موقفه فى مواجهة الألوية الحمراء ، واعتبرها خارجة على القانون ، وطالب بمطاردتها ، باعتبارها نهجا يساريا متطرفا وفوضويا ، معاديا للديموقراطية ، وانحى باللائمة على حكومة الحزب المسيحى الديموقراطى ومشاركيها فى الائتلاف من الاشتراكيين وغيرهم ، لعدم تهيئة المناخ للحزب الشيوعى للمشاركة فى السلطة ، حتى يتم سحب البساط من تحت أقدام المتطرفين اليساريين ، وجذب المتعاطفين معهم إلى صفوف الحزب الشيوعى .

وقد أوقعت عملية « ألدو مورو » وإلى حد ما « عملية الجنرال دوزيية » ، منظمة الألوية الحمراء فى عزلة تكاد تكون تامة بين أوساط اليسار الأوروبى المتطرف ، الذى يعتبر أن مثل هذا العنف يكون ذريعة لأجهزة القمع كى تضيق الحصار نهائيا على مجموعاته التى تمارس عملها السياسى بشكل علنى ، ولأن العنف المعزول عن الجماهير لا يؤدى إلى الثورة ، فالمطلوب هو « دفع الطبقات الكادحة إلى الاعتماد على العنف وليس إعطاءها المثل » . ويقف الماويون بكل فصائلهم فى أوروبا ، وكذلك غالبية التروتسكيين إلى جانب هذا الرأى ، بينما يأخذ الفوضيون واللامنتمون ، على الألوية الحمراء ، تأثرها بالطابع « النخبوى » لممارستها للعنف ، وعدم قدرتها على ممارسة العنف الجماعى .

وفى النهائية ، فان الخاسر الوحيد فى كل هذه الأحداث هو الديموقراطية ، وتصعيد الصراع إلى مغبة حرب أهلية فى منطقة الأمن الجنوبى لحلف شمال الأطلسى . أو وهذا هو الأقرب للاحتمال ، ووقوع انقلاب يمينى « فاشستى » يدعمه المركب العسكرى ـ الصناعى فى الولايات المتحدة تجنبا لانتصار الشيوعية القادم فى إيطاليا □



معالم الاستراتيجية الدولية فى منطقة الخليج العربى من وجهة النظر الأمريكية والسوفييتية

د . محمد أنور عبد السلام أحمد

أصبحت منطقة الخليج العربى أحد محاور الاستراتيجية الدولية الرئيسية على خريطة الصراع العالمى بين القوتين الاعظم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتيى منذ بضع سنوات خلت . ذلك أن هناك مجموعة متنوعة ومتشابكة من العوامل والاعتبارات التى أدت الى تلك الظاهرة الاستراتيجية المتميزة . وتتمثل تلك الحقيقة ، فى ذلك الاهتمام المكثف لكلتا الدولتين الاعظم بتلك المنطقة الحيوية من العالم ، من خلال الوجود العسكرى فى البر والبحر والجو ، وفى مجال العلاقات الدولية . ولعل أبرز تلك المظاهر ، ذلك التنافس بينهما لمد جسور التعاون والصداقة مع شعوب وحكومات أقطار الخليج العربى ، فى حدود مصالحهما الاستراتيجية والعقائدية على الترتيب ، وتكثيف قواتهما المسلحة حول وداخل المنطقة ، بغرض السيطرة على طرق الاقتراب البرية والبحرية المؤدية إلى تلك المنطقة ، وتحسين مواقعهما الجيو ستراتيجية فى تلك القواعد والمراكز الجغرافية المتقدمة ، التى توفر لكل منهما تفوقا على حساب الآخر ، وتكون بمثابة وثبات للهدف الأساسى .

ومن مظاهر هذا الاهتمام الدولى ، تلك الدراسات والمجالات والبحوث التى تنهض بها مراكز الدراسات الاستراتيجية والمؤسسات العلمية ، خاصة بالولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة ، التى تضع كل افتراض الأزمات المحتملة فى تلك المنطقة ، والتى يكون من شأنها ايقاف تدفق النفط بالكميات المطلوبة إلى غرب أوربا واليابان والولايات المتحدة ، واقتراح الخيارات الدبلوماسية والعسكرية لمواجهة مثل تلك المواقف أو الأزمات ، فى ضوء المعطيات الحالية والمتغيرات المتوقعة . كما تذهب الحكومات المعنية بدورها إلى وضع خطط جيوبولتيكة ، لاستكمال القدرة العسكرية والسياسة بالمنطقة ، على جميع الأصعده ، لاسناد الخيارات المحتملة ، وتوظف العقول الالكترونية لاتخاذ القرارات والحسابات الدقيقة لكل طرف فى مواجهة الآخر .

اولا : أهمية منطقة الخليج العربى :

(١) وترجع الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة ، إلى ذلك الاحتياطى من البترول (النفط) ، الذى يبلغ اكثر من ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى ، ونوعيته الممتازة ، بحسب ما أجمعت عليه الاحصاءات الدولية . فى الوقت الذى تتعاظم فيه احتياجات الدول الصناعية الكبرى من تلك الماده السحرية ، خلال السنوات القادمة . وتعنى تلك الحقيقة ، أن التقدم التكنولوجى بل ، والحضارة

الانسانية ، صارت تعتمد فى تطورها القادم على ضرورة توفر النفط بالاحتياجات المطلوبة . بالاضافة إلى أن شدة الطلب على النفط الخليجى ، ليس فقط بسبب توفر الاحتياجات اللازمة للدول الصناعية الكبرى ، خاصة للولايات المتحدة وحلفائها ، ولكن كذلك بسبب الاحتفاظ بالمخزون النفطى فى أقاليم تلك الاقطار ، ليكون الرصيد النهائى والأخير من تلك الثروة الطبيعية ، عندما تنفد مصادر النفط فى الاقطار الأخرى ، التى من المحتمل نفادها خلال اقل من قرن . وهى مشكلة خطيرة ستواجهها الأجيال القادمة لشعوب منطقة الخليج العربى التى تعتمد اعتمادا شبه كامل على موارد النفط فى كل شىء ، دون موارد بديلة ... تحوطا للمستقبل . وتزداد أهمية النفط بالنسبة للاقطار الصناعية الكبرى بالنظر ، إلى أنه أرخص أنواع الطاقة ، علاوة على مايحققه من المرونة فى الاستعمال ، والملاءمة للمركبات والمحركات بصفة عامة . ومهما قيل عن إمكانية توصل التكنولوجيا إلى مصادر بديلة للطاقة تحل محل النفط بمزاياه ، فهو قول فيه كثير من المبالغة ، ومقصود به التأثير النفسى على الأقطار المصدرة للنفط ، او بمعنى آخر يهدف إلى التأثير على قوى العرض والطلب النفطية فى العالم

(٢) ومن ناحية أخرى ، فان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى ، ترجع إلى سيطرتها على طرق الملاحة البحرية الدولية بين الشرق والغرب ، عبر مضيق هرمز ، الذى تعبره ناقلات النفط إلى موانى غرب أوربا والولايات المتحدة واليابان وبقية الدول المستورده للنفط مثل الهند والأقطار الافريقية . إضافة إلى أن شعوب تلك المنطقة تمر بمرحلة تغيير اجتماعى ، ويجتاحها صراع سياسى واقتتال داخلى ، الأمر الذى ينعكس بطبيعة الحال على مصالح القوتين الاعظم ، إذا كان التغيير الاجتماعى والسياسى يتفق مع أيدلوجيه طرف دون آخر ، مما قد يحمل بين طياته ، احتمال ترتيب الأوضاع او الاوراق التى تؤثر فى مصالح فريق دون آخر .

وغنى عن البيان ، فان الولايات المتحدة ، تعتبر تلك المنطقة ضمن مجالها الحيوى التقليدى الذى ورثته عن بريطانيا منذ الخمسينات ، والتى ترتبط بعلاقات وطيدة مع سواد النظم الحاكمة بتلك المنطقة الحيوية . ويحتدم الصراع بين القوتين الأعظم ، بالنظر إلى أن كل تراجع امريكى يعنى تقدما سوفيتيا ، والعكس صحيح . ومن ثم يمكن القول إن استراتيجية الدولتين الأعظم بمنطقة الخليج العربى ، ليست استراتيجية مبتورة أو إقليمية ، وإنما استراتيجية دولية مرتبطة بالضرورة بالنظام الاستراتيجى الدولى لكل منهما .

(٣) ومن وجهه النظر الجيوستراتيجية ، فان منطقة الخليج العربى تدخل فى محيط منطقة جيوستراتيجية اكبر ، تشمل منطقة المحيط الهندى والأقطار المطلة عليه ، كما تتضمن الاقطار الاسيويه المجاورة للاتحاد السوفيتى ، مثل إيران وافغانستان وباكستان وتركيا . وهناك من يرى توسيع تلك المنطقة الجيوستراتيجية لتشمل الشرق الأوسط ، بسبب الروابط المتنوعة من حيث المواصلات والاتصالات ، والوجود الأمريكى والسوفيتى فى عدد من تلك الاقطار ، والأساطيل الحربية والقواعد العسكرية التابعة لكل منهما ، والمنتشرة فى عدد من المواقع البرية والبحرية ، والتى تؤثر بالضرورة ، على الوضعية الاستراتيجية الدولية لمنطقة الخليج العربى ، كما تدخل فى حسابات القوى الشاملة وآثارها على تلك المنطقة .

ثانيا : نبذة عن جغرافية منطقة الخليج العربى :

لما كان البحث الاستراتيجى يقوم بشقية الجيوستراتيجى والجيوبولتيكى ، على الخلفية الجغرافية للمنطقة محل الدراسة لبيان المواقع الطبيعية ذات الأهمية الجغرافية بالنسبة إلى غيرها ، لذلك فان إيراد نبذة مقتضبة عن الخليج العربى ، يكون كاشفا عن الأهمية الاستراتيجية الاقليمية .

(١) يعتبر الخليج العربى أحد بحار المحيط الهندى ، الذى يمتد من مضيق هرمز فى الجنوب الشرقى عند خط عرض ٢٦° شمالا ، وخط طول ٥٦° شرقا إلى شط العرب فى الشمال الغربى عند خط عرض ٣٠° شمالا وخط طول ٤٨° شرقا . وتمتد مياهه الهادئة من مضيق هرمز الحيوى ، إلى شط العرب إلى حوالى ٦١٥ ميلا ، أما عرضه فيتروح بين ٢١٠ أميال إلى حوالى ٢٢ ميلا داخل المضيق ، وعمقه لايتجاوز ٤٠ مترا ، وتوجد أعمق أجزائه كلما اتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان . ويبلغ طول الساحل العربى ١٨٠٠ كيلو متر تقريبا ، أما الساحل الايرانى ، فيصل الى ١٢٠٠ كيلو متر .

وتطل على سواحل الخليج سبعة أقطار عربية هى : العراق ، الكويت ، السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، البحرين ، عمان ، قطر . أما الساحل الشمالى فتطل عليه إيران ، وهو يمتد من ميناء بندرعباس إلى ميناء عبدان عند شط العرب .

(٢) ويتصل الخليج العربى بالمحيط الهندى ، عبر بحر العرب – كما يتضح من الخريطة – من خلال مضيق هرمز ، الذى يمثل عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحى الدولى ، ومن ثم فان من يتحكم فى شواطىء هذا المضيق البحرى ، وفى مجموعة الجزر المتحكمة فيه ، يتحكم بالضرورة فى حركة النقل البحرى

إلى الأقطار الخليجية ، وبالتالى يتحكم فى حركة الشحنات النفطية ، ولذلك كان المضيق المذكور أهم موقع جغرافى فى حوض الخليج العربى . وتتعاظم أهمية مضيق هرمز بالنسبة للأقطار التى تطل على سواحل الخليج ، وليس لها منافذ بحرية أخرى ، مثل العراق والكويت والبحرين وقطر وايران ، أما السعودية فتطل سواحلها الغربية على البحر الأحمر ، وعمان تطل من الناحية الأخرى على خليج عمان وبحر العرب ، وكذلك الامارات العربية المتحدة تشرف على بحر العرب . وترتيبنا على ذلك ، فان بعض الدول الخليجية ، تتمتع بمزايا جيوبولتيكيه عن الأخرى ، نتيجة الاشراف على سواحل أخرى غير الساحل الخليجى ، التى تدخل فى حسابات القوى المقارنة بين الأقطار الخليجية ، وخاصة بالنسبة لحسابات الصراع العراقى الايرانى المستعر بالمنطقة منذ حوالى سته عشر شهرا .

(٣) وتتحكم فى طريق الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز ، مجموعة من الجزر الحيوية هى :

أ ــ جزيرة الغنم : وتقع داخل المضيق محاذية لشبه جزيرة مسندم الايرانية ، وتسيطر عليها إيران منذ عهد الشاه .

ب ــ جزر سلامة ونباتها : وتقع هى الأخرى داخل المضيق ، ولذلك تتحكم فى الطريق الملاحى الدولى .

ج ــ جزيرة هرمز : توجد داخل المضيق ، قريبة من الساحل الايرانى عند بندر عباس ، وتتبع إيران .

د ــ جزيرة أبو موسى : تقع عند مدخل المضيق داخل الخليج ، وتبعد عن إمارة الشارقة بمسافة ٥٠ كيلو مترا وعن الساحل الايرانى ٧٦ كم ، وعرضها حوالى ٣ كم تقريبا . وتقتسم إيران والامارات العربية السيادة عليها ، وتتحكم فى الطريق الملاحى الدولى داخل مياه الخليج وقد احتلتها إيران الشاه عام ١٩٧١ إبان انسحاب بريطانيا من تلك المنطقة ، لتدعيم قبضتها على الطريق الملاحى داخل الخليج العربى .

هـ ــ جزيرتا طنب الكبرى والصغرى : تجاور جزر أبوموسى ، وتسيطر على طرق الاقتراب البحرية العربية داخل الخليج ، وكانت إيران الشاه ، قد استولت عليها عام ١٩٧١ مثل أبو موسى ، بغرض إحكام السيطرة على الطريق الملاحى البحرى ، ولايجاد حالة امر واقع ، تكون بمثابة عامل ضاغط على الاقطار العربية الخليجية ، وكعنصر جيوبولتيكى لصالح إيران بالنسبة للحسابات الاستراتيجية الاقليمية بين إيران والدول العربية الخليجية ، من حيث السيطرة التامة على الطريق الملاحى الدولى داخل الخليج وعبر مضيق هرمز الذى يعبره يوميا حوالى اربعة ملايين طن من النفط الخام تحملها حوالى ٩٠ ناقلة بترول أو أكثر

(٤) ومن زاوية أخرى ، فان هناك مجموعة أخرى من الجزر الحيوية الواقعة فى المحيط الهندى ، والتى تتحكم بدورها فى طرق الملاحة البحرية الدولية من وإلى الخليج العربى ، وتتمتع بأهمية جيوستراتيجية كبرى فى المخططات الاستراتيجية للقوى العظمى ، خاصة الولايات المتحدة . ولعل أهم تلك الجزر الحيوية ، جزيرة ديجوجارسيا ، التى تعتبر أن أهم قاعدة عسكرية أمريكية خارج الاراضى الأمريكية ، والتى تبدو كحاملة طائرات ثابتة عملاقة ، وبها مخازن ومنشآت بحرية وأحواض جافة ، ومحطات استماع وتوجيه للأقمار الصناعية ، ورئاسة للقوات الأمريكية بالمنطقة ، ومعدات لقوة الانتشار السريع . وتسيطر تلك الجزيرة على طريق الملاحى فى المحيط الهندى والمتجه إلى مضيق هرمز ، ومضيق باب المندب ، ومضيق ملقا . ومفاد القول إن موقعها الجغرافى ، جعل منها نقطة ارتكاز هامة للاستراتيجية الأمريكية بمنطقة المحيط الهندى والخليج العربى .

الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة الخليج العربى

خضعت منطقة الخليج العربى للاستعمار الانجليزى عشرات السنوات كما نعلم ، وكانت تلك المنطقة ــ قبل اكتشاف النفط ــ تتمتع بأهمية جغرافية بالنسبة للاستراتيجية البريطانية ، بسبب موقعها المتوسط على الطريق بين الغرب والشرق ، وخاصة الى الهند والشرق الأقصى . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد دخلت المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ، للاحلال محل بريطانيا التى تخلت عن زعامة الكتلة الغربية . وتعاظم اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة فيما بعد ، بسبب ماتحظى به من الموارد النفطية الهائلة ، التى تغطى الاحتياجات الأمريكية والغربية ، وقد تسلمت الولايات المتحدة بعض القواعد البريطانية بالمنطقة ، مثل قاعدتى المحرق والجفير فى البحرين ، والظهران وتبوك فى السعودية ، وجزيرة مصيره فى عمان . ولم تلبث أن دخلت المنطقة ضمن إطار الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة ، منذ الخمسينات وحتى الآن ، كمنطقة استراتيجية ذات أسبقية أولى بالنسبة للمصالح الأمريكية ، ابتداء من حلف بغداد ، إلى قوة الانتشار السريع rapid deploy ment force

أولا : أهداف الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الخليج العربى :

يمكن إجمالى تلك الاهداف على النحو التالى : ــ

١ ــ تأمين وحماية تدفق واردات النفط من الأقطار الخليجية الى الولايات المتحدة وحلفائها وبالكميات المطلوبة للانتاج الصناعى والاستهلاك ، وكذلك

لأغراض التخـــزين الاســـتراتيجى ، للاحتفـــــاظ بالاحتياطيات الأمريكية لمواجهة احتمـــالات المســتقبل البعيد ، عند نضوب مصادر النفط الخارجية .

٢ ـ تأمين طرق المواصـلات البحـرية داخـل الخليج العربى ، من موانىء تصدير النفط حتى موانىء تفريغه فى غرب أوربا والولايات المتحدة .

٣ ـ مواجهة تـزايد او اقتـراب الوجـود السـوڤيتى بالمنطقة وبالأقطار المحيطة بـالمنطقة والمؤثـرة عليهـا اجتماعيا وسياسيا ، خاصة بعد الوجود السوڤيتى فى أفغانستان ، واقترابه من منطقة بلوشستان القريبة من مضيق هرمز .

٤ ـ العمل على الاحتفاظ بالعلاقات الخاصة مع النظم الحاكمة فى المنطقــة ، وتجميد الأوضــاع الاجتمــاعية والسياسية الحالية ، التى من شأنها الاحتفاظ بـالأمر الواقع الذى يضمن التفوق الاستراتيجى الأمـريكى . وقد عبر المسئولون الأمريكيون فى عدة مناسـبات ، عن الأهمية الاستراتيجية القصوى لتلك المنطقة ، فقد صرح الرئيس جيمى كارتر مــرارا (خــلال ولايتــه) بـأن المصالح الأمريكية بالخليج ، لاتقل أهمية عنها فى غرب أوربا ، وذهب هارولد بروان وزير الدفاع الأمـريكى فى ١٩٨٠/١٠/٤ إلى ان حماية تـدفق النفـط مــن الشرق الأوسط ، هى جزء أساسى من مصالح بلاده الحيوية ، وتبرر اتخاذ أى إجـراء بمــا فيه اسـتخدام القــوة العسكرية . ناهيك عن تقارير البنتاجون حول أهـداف الاستراتيجية الأمــريكية فى العــالم ، وأولوية منطقــة الخليج بينها .

وتزداد أهمية نفط المنطقة ، بسبب زيادة اسـتهلاك الطاقة بالولايات المتحدة مــن ٧ ر ٤٤٪ عام ١٩٧٣ الى ٤٦,٧٪ عام ١٩٧٨ (بالنسبة للاستهلاك العــالمى) ، ومــن ٦,٣ مــلايين بـرميل يوميا عام ١٩٧٨ إلى ٩,٢ ملايين برميل عام ١٩٧٩ . ومن المنتظر أن يرتفع معدل الاستهلاك الدولى الى ٩,٩ ملايين برميل يوميا فى نهاية الثمانينات ، رغم تقييد استهلاك النفـط ، ومحــاولات التكنولوجية الأمريكية استحداث وسائل بديلة للطاقة .

وثمة ميزة اقتصــادية تعـود على الولايات المتحـدة وحلفائها الأوربيين واليابـــان ، نتيجــة شراء النفـط الخليجى ، وهى قدره الاقتصاد الأمريكى على استعادة الأموال المدفوعة لمشتريات النفط ، من خلال صادرات السلاح والمواد الاستهلاكية والغذائية والسلع المصـنعة ونصف المصـنعة لتلك الاقطـار ، علاوة على ان غالبية احتياطيات تلك الدول من العملات الحـرة تسـتثمر فى المصارف والمؤسسات الأمريكية . ومن ثم فان موازين المدفوعات للدول الغربية المستوردة للنفط ، لاتعانى من المديونية للأقطار المصـدرة ، بسـبب تـكافؤ حــركة الواردات والصادرات . تصاعد الأسعار بشكل مطرد ، يؤدى بين الحين والاخر ، الى مشكلة بين الطـرفين ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخـام ، وارتفــاع آخر لأسعار المواد المصنعة والاستهلاكية من جانب الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ، علاوة على أن تذبذب أسعار الصرف للعملات الحرة كالدولار والأسترلينى والفـرنك الألمانى والين اليابانى ، تؤثر هى الأخـرى على قيمـة تلك العملات فى الأسواق الأوربية والأمريكية واليابانية وغيرهـا ، بشكل يكون فى أغلب الأحوال لصــالح الدول المستوردة للنفط الخليجى . ومحصلة القول إن عمليات التبادل التجارى بين الاقــطار المســتوردة والمصــدرة للنفط تكون دائما لصالح الفريق الأول من عدة وجوه ، اقتصادية واستراتيجية .

٥ ـ إبعادد النفوذ السوڤيتى بأى شكل من الأشــكال المباشرة وغير المبــاشرة عن المنطقــة ، والحيلولة دون انتشار الفكر الماركسى اللينينى بين شعوبها ، واحتواء الصراعات والحـركات الثـورية ، بحيث لاتـؤثر على المصالح الغربية بمنطقة الخليج العربى . ولعل أهمها : الصراع العــربى الاسرائيلى ، والثــورة الايرانية ... الخ .

ثانيا : ـ أساليب تحقيق الاستراتيجية الأمريكية

تتعدد وتتنوع أساليب تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة الخليج العربى ، بحسب المتغيرات الســياسية والعسكرية ، وبحســب درجــة الخــطر المحتمــل ، والخيارات الملائمة . وتســتخدم كل وســيلة بحسـب المعطيات التى تشكل الأزمة على الطبيعة ونذكر من تلك الوسائل الاستراتيجية ، على ســبيل المثال لا الحصر مايلى : ـ

(١) تكثيف الوجود العسكرى البحــرى بمنطقــة المحيط الهندى والخليج العربى : ـ

كانت بالمحيط الهندى منذ الستينات ، قــوة بحـرية أمريكية تقوم بـأعمال الدورية ، تســمى قــوة الشرق الاوسط ، وكانت تابعة للأسطول الســابع ، ولم تــكن تتعدى خمس قطع بحرية ، ومركزها فى البحرين . بيد أن الولايات المتحدة ذهبــت إلى إنشــاء قــوة بحـرية ضاربة ، للسيطرة على مياه بحر العرب وخليج عمــان والخليج العربى ، بعـد دخـول القــوات الســوڤيتية أفغانستان فى نهــاية عام ١٩٧٩ ، واقتــراب الوجــود العسكرى السوڤيتى من منطقة الخليج .

وتعتبر تلك القوة البحرية الضاربة ، نواة للأسطول الخامس الأمريكى ، بعد أن كانت جزءا من الأســطول السابع الذى اتسعت مهــام الاســتراتجية فى المحيطين الهندى والهادى . وقد نهض الأسطول الخامس ، بسد

الثغرة بين مجالى الأسطولين السابع والسادس ، فى مواجهة القوة البحرية الضاربة السوفيتية الصاعدة .

وبتشكيل الأسطول الخامس حاليا من ٢٥ قطعة بحرية عسكرية ، تعززها ثلاث حاملات طائرات هى إنتربرايز ، كونستليشن ، وميدواى ، إضافة إلى طرادات متقدمة مجهزة بصواريخ حاملة برؤوس نووية ، وغواصات نرية مزودة بمنصات لاطلاق صواريخ بولاريس a- 3يبلغ مداها خمسة آلاف كم .

وتحاول الولايات المتحدة ، أن تجعل مسألة الأمن بتلك المنطقة . مسألة غربية يشترك فيها حلف الاطلنطى N.A.T.O

وقد تمثل نلك المفهوم خلال الفترة من مارس ـ مايو ١٩٨٠ ، حيث اشتركت القوات البحرية الأمريكية وعناصر من البحرية الألمانية والبريطانية والفرنسية ، فى مناورة بحرية بالقرب من مضيق هرمز ببحر العرب وخليج عمان ، والتى كان هدفها التدريب المشترك ، وتنسيق التعاون بينهما فى حالة العمليات العسكرية المحتملة ، واستعراض العضلات أمام الوجود العسكرى السوفيتى بأفغانستان والقرن الأفريقى . وهى ظاهرة عسكرية متكررة فى مناطق التوتر العالمى ، الغرض منها الايحاء للطرف الاخر بخطورة الموقف ، وجدية ردود الفعل ، والاستعداد لاستخدام الخيار العسكرى فى حالةأى تصاعد جديد .

٢ ـ قوة التدخل او الانتشار السريع

rapiddeployment forceظهرت فكرة إنشاء تلك القوة الأمريكية فى عهد الرئيس فورد وهنرى كيسنجر وزير خارجيته ، بغرض تأمين منابع النفط وخطوط مواصلاته ، فى حالة حدوث أزمة بمنطقة الخليج العربى ، تؤدى إلى توقف إمدادات النفط بالكميات اللازمة لاحتياجات الولايات المتحدة وحلفائها .

وكانت وسائل الاعلام الأمريكية ، قد اهتمت بفكرة انشاء تلك القوة الخاصة بحماية المصالح النفطية فى الشرق الأوسط ، منذ يناير ١٩٧٥ ، والتى كان أبرزها مقالة « حرب من أجل الزيت » التى نشرتها مجلة النيويورك ، حيث أوضحت هدف تلك القوة ، بأنه تأمين تدفق النفط الخليجى ، بالتدخل العسكرى عندما يتطلب الموقف نلك ، وكفالة الحماية للأمن القومى الأمريكى ، وجعل سلوك الخصم داخل الاطار الذى لايتعارض مع متطلبات هذا الأمن . والواقع أن إنشاء تلك القوة الخاصة ، يعنى عودة الاستراتيجية الأمريكية فى هذا الخصوص ، إلى نظرية الدومنيو domino theoryالتى تحولت عنها إدارة الرئيس ايزنهاور فى الخمسينات ، إلى نظرية الاحتواء أو مبدأ الانتقام الشامل massive retaliation . ويذهب منطق نظرية الدومينو ، إلى تبرير تدخل القوات المسلحة فى أية منطقة بالعالم ، اذا أن هذا التدخل يحقق المصالح الحيوية الأمريكية ، وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة ترتبط بأحلاف أو معاهدات ثنائية مع تلك الدول ، بمعنى آخر ، فان المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، هى التى تحدد مكان التدخل العسكرى ، وليست الالتزامات او التعهدات الناشئة عن الاتفاقيات العسكرية .

وأغلب الظن أن دوافع إنشاء تلك القوة ، كانت إبان الخطر النفطى الجزئى الذى اتخذته غالبية الأقطار الخليجية عقب حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد قيام منظمة الأوبيك ، برفع أسعار النفط عام ١٩٧٥ بنسبة عالية ، إضافة للمتغيرات الدولية الأخرى ، التى شعر معها العالم الغربى ، بالخطر الذى يهدد تطور إنتاجه الصناعى والاستهلاك المتزايد للطاقة .

وجاء التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ ، ليعجل فى آتخاذ الخطوات الجدية لانشاء قوة الانتشار السريع . ففى مارس ١٩٨٠ عين الجنرال بول كيلى قائدا عاما لتلك القوة ، الذى اتخذ قاعدة ماكديل بفلوريدا مقرا لرئاسته ، وتقرر أن يكون قوامها ١٠٠ ألف مقاتل تقريبا ، ووضعت تحت قيادتها الفرقة ٨٢ مظلات ، الفرقة ١٠١ المحمولة جوا ، لواء قوات خاصة ، كتيبة من مشاة البحرية ، على أن يدعمها الأسطول الخامس والسابع ، بما تحتاجه من مجهود جوى وبحرى .

وتقوم خطة استخدام قوة التدخل السريع ، على أساس تجهيز واعداد المعدات والأسلحة والعتاد والذخائر ومواد الاعاشة ، فى مواقع قريبة من منطقة الخليج العربى ، بحيث تكدس تلك الاحتياجات فى تلك المواقع المتقدمة والقريبة من مسرح العمليات الحربية المحتمل ، بالكميات والأصناف اللازمة ، لتزويد قوة التدخل السريع ، بمتطلباتها للقيام بعملية عسكرية ، وبذلك يمكن توفير الوقت والجهد اللازمين لنقل القوة من قواعدها بالولايات المتحدة ، أو بحلف الأطلنطى ، أو من جزيرة أو كيناوا باليابان ، ويقتصر النقل على الأفراد فقط بأسلحتهم الشخصيه ، على أن يتزودوا بالمعدات والذخائر ومواد الاعاشة من القواعد المتقدمة بمنطقة الشرق الأوسط ، ولاسيما من جزيرة ديجوجارسيا . ومن ثم يمكن تحقيق مبدا السرعة فى التدخل العسكرى فى أى جزء من الخليج العربى .

وقد قامت تلك القوة باجراء مناورة فى نهاية عام ١٩٨١ ، لاختيار مدى القدرة على تحقيق اهدافها الاستراتيجية ، وتنسيق التعاون بين عناصرها البرية والجوية والبحرية ، وقد اقتصرت تلك المناورات على لواء مظلات يعتبر بمثابة قوة الصدمة الأولى .

ويعتمد نقل تلك القوة من قواعدها إلى منطقة الخليج العربى ، على طائرات النقل العملاقة من طراز c-5 التى ترابط بقاعدة ترافيس الجوية شمال سان

٤١٤ وتكفى ثلاث طائرات منهـا لنقـل كتيبـة فرنسيسكو ، تعدادها ٩٥٠ فردا بـأسلحتهم الشـخصية إلى مسرح التدخل دون تدخل .

٣ ـ إنشاء خط استـراتيجي أمـريكي في المنطقـة يسـتند على عدد مـن القـواعد والتسـهيلات العسكرية :

التي توفى بمتطلبات العمليات العسكرية الأمـريكية عند الضرورة ، والتي تكون بمثابة خط دفـاع متقـدم حول وداخل منطقة الخليج العربي ، لمواجهـة اتسـاع النفوذ والوجود السوفيتيي ، وتأمين المنطقة من وجهـه نظر الأمن الأمريكي ولعل أهم تلك المراكز أو القواعد ، قاعدة مصيره في بحر العرب التابعة لسـلطنة عمـان ، وقـاعدة الجفير بـالبحرين ، وقـاعدة الظهـران بالسعودية . إضافة إلى التسهيلات العسكرية في بعض الموانيء والمطـارات لبعض الأقـطار بمنطقـة الشرق الأوسط ، التي ترتبط بعـلاقات وطيدة مـع الحـكومة الأمريكية .

وصفوة القـول ، إن الاسـتراتيجية الأمـريكية في منطقـة الخليج العـربي ، تسـتند على ثـلاث ركائز : الأولى القوة البحـرية الضـاربة ، وقـوة التـدخل أو الانتشار السريع ، وخط استراتيجي متقدم يستند على مجموعة من القواعد والتسهيلات العسكرية ، ويرتبـط هذا النظـام الاسـتراتيجي الإقليمـي بـالنظام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في أنحاء العالم في مواجهة نظيره السوفيتيي .

معالم الاستراتيجية السوفيتية في منطقـة الخليج العربي

ارتبطت الاستراتيجية السـوفيتية التقليدية ، بمـا أطلق عليه الرغبه للوصول إلى المياه الدافئة ، وذلك منذ عهد القياصره ، بهدف تحطيم العزلة الجغرافية للأقليم الروسى ، الذى يطل على مياه متجمدة أو تكاد أن تكون مقفولة معظم شهور السنة ، إضافة إلى مـوقع الأقليم الجغرافي المتطرف في أقصى الشمال ، بـالنسبة لمواقـع الدول الأخرى ، والمحيطات المفتـوحه كالمحيط الهندى والبحر المتوسط ..

ويمـكن القـول ، ان تلك الاسـتراتيجية التقليدية للاتحاد السوفيتي تستند على أساس جيوبـولتيكى ، يتعذر تعديله لأنه ناتج عن الوضيعة الجغـرافية للاقليم السـوفيتيي . ولاشـك أن تـطبيق تلك العقيدة الاسـتراتيجية ، كان يعنى ضرورة امتـداد الوجـود الروسى ثم السوفيتيي خلف الحدود السـياسية حتـى تصل إلى المياه الدافئة جنوبا بالمحيط الهندى ، ويترتب على ذلك ، حتمية احتـلال السـوفييت ـ وفـق تلك الاستراتيجية ـ كل الدول الواقعة بين سـاحل المحيط الهندى والحدود السوفيتيية ..

ونفس المفهوم يبرر كفاح روسيا القيصرية لاختراق مضيقى الدردنيل والبوسفور وبحر مـرمره الواقعـة في الاقليم العثمانى (التركى) ، بغـرض الوصـول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة .

وتعتبر معاهده الصداقة بين الاتحـاد السـوفيتيي وإيران عام ١٩٢١ أول معاهدة للنظام الجديد مع أحد اقطار الخليج ، وتعهدت إيران في تلك المعـاهدة بعدم السماح باستخدام أراضيها من طرف ثـالث ، بهـدف تهديد الحدود الجنوبية السـوفيتيية ، ووافقـت إيران على حق الروس في إرسال قواتهم إلى داخل إقليمها ، إذا ما استخدمتها قـوات دولة أخـرى لغـزو الأراضى السوفيتيية ، وكانت تلك الموافقة بمثابة تعبير عن حسن النية الايرانية إزاء النظام الماركسى اللينينى الجـديد في موسكو بيد أن القوات السوفيتيية اسـتخدمت هـذا الحق عام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية ، واحتلت شـمال إيران . وفي عام ١٩٥٩ ألغـت إيران الشـاه معاهدة ١٩٢١ من جانب واحد ، حيث كانت تشترك في حلف بغداد (المركزى فيما بعد) منذ عام ١٩٥٥ وكان الاتحاد السوفيتيي يعتبر منطقة الخليج العربي ، ضمن نطاق الدائرة المغلقة للنفوذ الغـربى ، ولم يكن يحتـاج إلى الموارد النفطية بالمنطقة . بسبب الاكتفاء الذاتـى من النفـط السـوفيتيي والرومـانى الذى كان يغـطى احتياجات الكتلة الشرقية آنذاك .

اولا : أهداف الاسـتراتيجية السـوفيتية بمنطقـة الخليج العربى : .

(١) تأمين حصة من نفـط الاقـطار الخليجية في المستقبل القريب ، لتغـطية الاحتياجـات الصـناعية والاستهلاكية المتنامية وفقا لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتمـاعية داخـل الاتحـاد السـوفيتيي ودول الكوميكون . ذلك ان التقديرات تشير الى ان الاتحـاد السوفيتيي سيكون بحاجة الى استيراد ٣,٥ مـلايين برميل يوميا في نهاية عام ١٩٨٢ ، وبذلك سيتحول الى دولة مسـتوردة للنفـط منذ ذلك الحين ، ويتعين على الاستراتيجية السوفيتية ، وضـع ذلك الهـدف امـام أعينها ، من حيث ضرورة تدبير المطلوب من الطاقة من أقرب مكان يوفر تكاليف النقل العـالية الذى يوجـد ـ بطبيعة الحال ـ في منطقة الخليج العربى القـريبة مـن الحدود الآسيوية الجنوبية للاتحاد السوفيتي .

وجدير بالذكر هنا ، أنه يوجد احتياطيات من الفـط في سيبيريا الغـربية ، ولكن تـكاليف اسـتخراجه غير اقتصادية ، بسبب اختلاط الخام مع المياه ، التي تصل نسبتها إلى الثلثين تقريبا . ويحتـاج السـوفييت إلى تكنولوجيا متقدمة ، لعـزل خـام النفـط مـن المياه ، واسـتثمارات مـالية كبيرة . وفي كل الأحـوال ، فإن السوفييت يشعرون ان من حقهم شراء نسبة من نفـط الخليج العربى ، التـى لاتبعـد عن حـدودهم الجنوبية

بأكثر من ١٠٠٠ كيلو متر فقط ، وأن الأقربين جغرافيا من منابع النفط السخية اولى من غيرهم ! ! . ويتهمون الولايات المتحدة والغرب ، بالاستئثار بنفط الخليج العربى ، وبخلق الظروف المؤدية للصراع داخل المنطقة ، وبين دولها ، لايجاد الذرائع للتدخل فى شئون المنطقة ، باسم الامن القومى الامريكى او الغربى ، ولكن الهدف الحقيقى للغرب ، هو حرمان الاتحاد السوفييتى وحلفائه من نصيب عادل فى نفط الاقطار الخليجية ، باستعمال مختلف الاساليب .

وقد عبر المسئولون السوفييت وصحفهم الرسمية عدة مرات ، عن رغبتهم فى شراء النفط الخليجى ،وضرورة كسر احتكار نفط الخليج ،ودعت تلك الصحف الى ضروررة تحويل النفط من سلعة استراتيجية إلى سلعة تجارية . واعتقد ان هدف السوفييت بالحصول على نصيب من نفط الخليج ، يقف خلفه ليس فقط تغطية الاحتياجات الصناعية والاستهلاكية فقط ، وانما كذلك رفع معدلات التخزين الاستراتيجى لتلك المادة الاستراتيجية ، والاحتفاظ بالنفط المحلى فى الطبيعة رصيدا للمستقبل ، عندما تحدث أزمة عالمية ، او عندما تنضب مصادره فى الخارج . ولايخفى علينا . ان هذا التفكير الاستراتيجى ، هو الذى يحكم سلوك القوتين الاعظم تجاه العالم الثالث ، خاصة تجاه الاقطار الغنية بالموارد المعدنية والطاقة (النفط ، الفحم ، اليورانيوم) . والرأى عندى ، ان دخول الاتحاد السوفييتى ، كمنافس للولايات المتحدة على نفط الخليج خلال الثمانينات ، هو امر مؤكد الاحتمال ، ليس فقط لأسباب اقتصادية سوفييتية ، ولكن كذلك لأسباب استراتيجية تتعلق بالصراع الدولى بين العملاقين الأعظم ، ذلك ان كل مكسب تحققه الولايات المتحدة ، يعنى بالضرورة خسارة للاتحاد السوفييتى ، والعكس صحيح ، بسبب التنافس الاستراتيجى والصراع حول احتكار المصادر المعدنية ومصادر الطاقة فى العالم ، وتكديس المعادن الاستراتيجية المرتبطة بالصناعات الحربية والالكترونية ، التى ليس لها بدائل صناعية داخل اقاليمها ، بسبب ندرة تلك المواد الخام وسرعة نفادها من الطبيعة ، والنفط من تلك المواد الاستراتيجية ، وان لم تكن على رأسها كما هو معلوم .

وخلاصة القول ، إن دخول الاتحاد السوفييتى للمطالبة بنصيب فى النفط الخليجى ، أمر طبيعى فى اطار الصراع الدولى ، مادام أن تلك المادة الخام ، ذات اهمية استراتيجية كبرى ، كما سبق ايراده .

(٢) مواجهة تزايد الوجود العسكرى الامريكى بمنطقة الخليج العربى والمحيط الهندى ، ويأتى هذا الهدف كرد فعل لتعاظم الوجود الأمريكى فى المنطقة ، وتمشيا مع قواعد اللعبة الاستراتيجية الدولية ، خاصة فى المناطق الساخنة التى تكون بمثابة محاور للصراع الدولى بين الدولتين الأعظم . وهو مايطلق عليه فى الفكر الاستراتيجى ، مبدأ الترابط Linkage Doctorine بين القوتين الاعظم ، وفحواه ان العلاقات بينهما ، تتداخل وتتقاطع ، وتتشابك وتتوازى أحيانا فى اطار روابط وجوبية ، تفرضها حتمية الصراع والتنافس بينهما . ويترتب على تلك الظاهرة أن انتشار نفوذ احداهما فى أى جزء من العالم ، يكون له رد فعل سلبى للقوة الأخرى ، والعكس صحيح . وتلك المعادلة بين القوتين الاعظم تحدد منطقية العلاقات الدولية بينهما ، والفعل وردود الفعل المحتمل ، ولايمكن تصور انعزال قوة عن الأخرى او عدم تأثير سلوك واحدة على الأخرى .

وصفوة القول ، فإنه حيثما يوجد النفوذ الأمريكى فى اى مكان من العالم لابد أن يزاحمه النفوذ السوفييتى . وبالنسبة لمنطقة الخليج العربى ، فإن موقعها الجغرافى قريب من الحدود الآسيوية الجنوبية السوفييتية (كما يظهر من الخريطة) ، الامر الذى يدخل فى الدائرة ذات الأسبقية من وجهة الاستراتيجية السوفييتية ومن منطلق جيوبولتيكى . ولاشك أن اقتراب الوجود العسكرى الأمريكى من تلك الحدود الآسيوية السوفييتية يعنى متغيرا جيوبولتيكيا خطيرا للاتحاد السوفييتى ، يتعين معه إعادة تقدير الموقف السوفييتى كرد فعل ، على اساس ان هذا الاقتراب الأمريكى ، يمثل اقتراب لقوة الردع من الأهداف الاقتصادية والعسكرية فى جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية ، لاسيما منذ تزويد الغواصات الامريكية النووية العاملة بالمحيط الهندى وبحر العرب ، لصواريخ بولاريس A – 3 الحاملة للرؤوس النووية ، والتى يصل مداها الى اكثر من خمسة الاف كم ، وإضافة إلى مراكز جمع المعلومات الامريكية التى تكثفت بالمنطقة ، سواء من حيث القواعد الثابتة بجزيرة ديجوجاريسيا وجزيرة مسيرة والجفير والظهران وتركيا وغيرها ، او من حيث طائرات الاواكس A – WAX التى لديها القدرة التكنولوجية على تحديد الاهداف وجمع المعلومات على الارض ، وهى فى الجو ومن على بعد ٣٥٠ ميلا .

وقد أدانت موسكو تكثيف النشاط المعادى لها فى منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى منذ عام ١٩٧٠ ، واعتبرته عنصرا من عناصر الردع النووى القادم من المحيط الهندى ، يشكل تهديدا للمناطق الآسيوية الجنوبية السوفييتية Sea - based deterrent

(٣) حدوث تغيرات اجتماعية او سياسية او ايدلوجية داخل الأقطار الخليجية ، يكون من شأنها

نشوء علاقات ودية ، وخاصة مع الاتحاد السوفييتى ، أى يكون من شأنها سحب البساط من تحت اقدام النفوذ الأمريكى بالمنطقة ، وصدور القرارات السياسية لصالح الاستراتيجية السوفييتية ، او على الأقل ، عدم الانحياز التام للاستراتيجية الأمريكية . وهذا الهدف معقد ومركب ، يتداخل فيه مجموعة من العوامل الدولية والداخلية والأولويات ، وقد تؤدى خطوة غير سليمة الى العكس ، اى الى تردى العلاقة بين تلك الاقطار والإتحاد السوفييتى ، بالنظير للتناقضات الموجودة — بطبيعة الحال — بين نظم الحكم وشعوبها فى اغلب الاحوال .

ثانيا : اساليب تحقيق الاستراتيجية السوفييتية بالمنطقة :ــ

تتنوع تلك الاساليب لتحقيق الاهداف الاستراتيجية السوفييتية بحسب الظروف والمعطيات والمتغيرات المحتملة ، وفى إطار مفاهيم الصراع الدولى بمراحله . ولعمرى فإن الاستراتيجية السوفييتية تتمتع بالقدرة على التخطيط فى المدى البعيد ، وعلى اتخاذ القرار السياسى الخارجى فى المدى البعيد المناسب وبالسرعة الضرورية . ولعل السرية التامة والصمت المطبق حول اوضاع الخطط والمفاهيم الاستراتيجية والبدائل والاختيارات المكنة التى تفضلها القيادة السوفييتية او تعتنقها ، يؤدى الى نوع من المفاجأة عند اتخاذ السوفييت موقفا عسكريا او سياسيا لدى الاوساط الغربية ، ويتفق ذلك الصمت وتلك السرية مع طبيعة النظام السياسى السوفييتى كما هو معلوم .

ولعل تلك الحالة ، تؤدى الى قلة مصادر المعلومات عن الاستراتيجية السوفييتية بالقياس الى نظيرتها الامريكية . وأغلب الظن ان مصادر تلك المعلومات تكون من خلال الاستنباط والاستنتاج المنطقى ، ومن جانب مراكز البحوث والدراسات الغربية ، لاسيما الامريكية منها .

ويمكن اجمال وسائل الاستراتيجية السوفييتية فى منطقة الخليج العربى ، على النحو الأتى : —

١ ــ قوة المهام الخاصة السوفييتية « سبتيزناز » : .

يمتلك الاتحاد السوفييتى تلك القوة التى يطلق عليها باللغة الروسية « سبتيزناز » التى تعنى باللغة العربية « المهام الخاصة » . وتتبع تلك القوة المكتب السياسى للحزب الشيوعى ، الذى يقوم بتحديد مهامها الاستراتيجية بين الحين والآخر ، على ضوء القرارات السياسية والاهداف الاستراتيجية العليا .

والراجح ان تلك القوة ، تبلغ حوالى ٢٥٠ الف مقاتل ، مدربين على العمليات العسكرية الخاصة ، مثل قوات المظلات والأبرار والصاعقة . وتتميز تلك القوة بالاكتفاء الذاتى ، بمعنى انها غير مرتبطة بالقوات المسلحة . النظامية ، من حيث الدعم والاستعراض ، وانما تتمتع باستقلال ذاتى بسبب طبيعة المهام السرية التى تكلف بها ، كما حدث فى تشيكو سلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وعمليات قطع خطوط إمدادات وتموين القوات الأمريكية اثناء الحرب الفيتنامية ، وتوجيه العمليات العسكرية فى صحراء اوجادين بالقرن الافريقى عام ١٩٨٠ ، واخيرا عملية احتلال كابول عاصمة افغانستان فى ١٩٧٩/١٢/٢٧ .

وهناك بعض المعلومات تشير الى نشاط تلك القوة على الحدود مع ايران وكذلك تؤكد المعلومات ان تلك القوة تعتبر اداة عسكرية فى يد المخابرات السوفييتية KGB ، وانها قامت بتخطيط وتنفيذ خطف اول شحنة سلاح وعتاد امريكى كانت متجهة الى اليمن الشمالى عام ١٩٨٠ ، وتسليمها الى اليمن الجنوبى (الحليفة للاتحاد السوفييتى) .

كما انه من المؤكد ، قيامها بتدمير بعض اجزاء هامة من خط السكة الحديد الذى اقامته الصين الشعبية فى جمهورية تنزانيا ، بهدف مقاومة الكسل وتعاظم النفوذ الصينى فى افريقيا على حساب نظيره السوفييتى . وبالمقارنة بين قوة التدخل او الانتشار السريع الامريكية ، وقوة المهام الخاصة السوفييتية يتضح لنا ان القوة الامريكية مخصصة بالذات الى احتمال خوض عمليات عسكرية فى منطقة الخليج العربى فقط ، ولذلك تم تخطيط عمليات التعبئة والتنظيم والاعداد فى اتجاه تلك المنطقة ، كما تستخدم القوة اساليب التدريب على القتال فى المسارح الصحراوية ، ومايتصل بها من امور . اما القوة السوفييتية فاغلب الظن انها قوة تتبع المكتب السياسى ، الذى يعتبر اعلى سلطة سياسية فى الاتحاد السوفييتى ، وتتلقى مهامها من المخابرات العامة KGB فى اى جزء من العالم . وميدان عملها ليس مقصورا على منطقة الخليج العربى ، وان كان يستحق الاسبقية الاولى فى تقدير الاستراتيجية السوفييتية مستقبلا ، ولذلك جرت عدة مناورات عسكرية سوفيتية مع اليمن الديمقراطى الجنوبى ، عام ١٩٨٠ لاختبار مدى القدرة على نقل قوة محمولة جوا خفيفة الحركة ، تقدر بلواء بأسلحتها كاملة ، من قواعدها فى اسيا الوسطى الى عدن

ونخلص مما تقدم ، ان الاتحاد السوفييتى ، يعتمد فى تحقيق اهدافه الاستراتيجية على قوة المهام الخاصة ، التى لديها القدرة على احتلال اى موقع خارج الاراضى الروسية بكفاءة واقتدار وعلى تنفيذ العمليات العسكرية ، وخاصة السرية منها كما سبق ايراده ، وان تلك القوة تستند على القواعد السوفييتية فى جزيرة سوقطرة وعدن بالاقليم اليمنى الجنوبى ، وكذلك على القواعد والتسهيلات العسكرية باثيوبيا

٢ ــ يستثمر الاتحاد السوفييتى الشعور الفاتر لدى

الرأى العام العربى فى منطقة الخليج ضد الولايات المتحدة . تلك الشعور الذى ترسب فى نفسية المواطن العادى ضد الاستعمار الغربى القديم ، والذى يرتبط بالغرب عموما ، اضافة الى الموقف المنحاز الذى تتخذه الولايات المتحدة وغرب اوربا فى الصراع العربى الصهيونى لصالح اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وعلى حساب الحقوق العربية الشرعية بفلسطين . لاشك ان تلك الشعور العام ، يستقر فى نفسية المواطن العربى اينما وجد ، بغض النظر عن الاعتبارات الاخرى ، ويدرك الاتحاد السوفييتى تلك الظاهرة الاجتماعية ويحاول استغلالها لأدانه النوايا الامريكية واهدافها الاستراتيجية فى المنطقة ، وتذهب الحكومة السوفيتية بين الحين والحين ، وبحسب الظروف المواتية الى مد يد الصداقة والتعاون للاقطار الخليجية ، وابداء الاستعداد لتقديم مبيعات السلاح المتقدم ، وغيرها من المصنوعات الروسية ، بأسعار اقل من نظيرتها الامريكية ، كالسيارات والمعدات الانتاجية ، وقد استجاب النظام الحاكم بالعراق ، الى المبادرات السوفييتية ، وعقد معاهدة صداقة وتعاون عام ١٩٧٥ مع الاتحاد السوفييتى ، وكانت ايران الشاه،قد دعمت علاقاتها التجارية مع الاتحاد السوفييتى ، وذهبت الى شراء الاسلحة والمعدات العسكرية السوفييتية ، وبيع الغاز الطبيعى عن طريق انبوب يمتد الى الاقليم السوفييتى ، وكانت فكرة الشاه من وراء تدعيم علاقته بالسوفييت ، ايجاد نوع من التوازن فى علاقته مع الولايات المتحدة ، وتقوية مركزه التفاوضى امام الطرف الامريكى .

ومن ناحية اخرى ، نلحظ فتح اسواق غالبية الاقطار الخليجية للمنتجات والسلع السوفييتية ، خاصة فى الكويت التى استوردت فعلا عدة صفقات من الصواريخ سام ارض ـ جو السوفييتية ومعدات الكترونية اخرى .

كما نلحظ منذ عام ١٩٨١ بعض التصريحات الودية نحو الاتحاد السوفييتى من جانب المسئولين السعوديين ، واعراب الصحف السوفييتية الرسمية ، عن رغبة الحكومة فى علاقات دبلوماسية طبيعية مع المملكة العربية السعودية . ومفاد القول ان المتغيرات السياسية فى العلاقات الدولية ، قد غيرت من نظرة الاقطار الخليجية الى الاتحاد السوفييتى ، وصارت النظرة موضوعية وعلمية ، وعلى اساس ان الاتحاد السوفييتى قوة اعظم فى عالمنا المعاصر . ومن الخطأ اتباع المفاهيم الضيقة نحو العلاقة معها ، التى روجت لها الاوساط الرأسمالية الغربية فى الخمسينات والستينات خلال الحرب الباردة .

ومما سبق يتضح ان الاتحاد السوفييتى يحقق اهدافه الاستراتيجية بالاساليب الدبلوماسية والسياسية الهادئة ، لايجاد علاقات طبيعية مع الحكومات الخليجية ، ومحاولة توظيف الشعور المضاد للغرب بسبب التاريخ الاستعمارى ، والانحياز نحو اسرائيل .

٣ ـ القوات البرية السوفييتية الضاربة فى جمهوريات اسيا الوسطى السوفييتية وافغانستان : ـ

تقدم الاستراتيجية السوفييتية بالدرجة الاولى على القوات البرية منذ زمن بعيد ، لاعتبارات جيوبوليتكية تتعلق بمساحة الاقليم البرية التى وضعها علماء الجيوبولتكس بانها قلب الارض heartland الذى لايقهر ولاتنال منه اية قوة بحرية او برية اخرى ، بسبب امتداده الشاسع من شرق سيبيريا المطلة على المحيط الهادى ، حتى شرق اوربا ، والامتداد الشمالى حتى سواحل المحيط المتجمد الشمالى ، وجنوبا حتى جبال همالايا . وترتب على تلك المساحة البرية الهائلة ، وجود حدود سياسية برية مترامية الاطراف . وتتطلب تلك الحدود البرية ، ضرورة قوات برية هائلة للدفاع عن تلك الحدود ، وتحقيق الاهداف الاستراتجية وراء تلك الحدود ، كما حدث فى افغانستان .

واغلب الظن ان هناك جزءا غير قليل من القوات البرية السوفييتية يرابط فى جمهوريات اسيا الوسطى السوفييتية (قرغيزستان ، اوزبكستان ، تاجيكستان ، تركستان) ، التى تجاور افغانستان وباكستان والهند .. وتبلغ تلك القوات ٢٦ فرقة عسكرية مجهزة بأحدث المدرعات الثقيلة والمتوسطة ، والمعدات والاسلحة المتقدمة ، علاوة على العديد من القواعد الجوية للطائرات القاذفة بعيدة المدى طراز توبولوف T22 ، والمقاتلات الحديثة من طراز ميج 25 ، 27 ، واجهزة الدفاع الجوى المتقدمة لجمع المعلومات من الاقمار الصناعية ، فيما يختص بالقطاع الممتد من المحيط الهندى حتى الحدود الأسيوية السوفييتية علاوة على قواعد الصواريخ البلاستيكية بعيدة المدى ، التى تغطى الاهداف الأسيوية الواقعة فى مداها . وتقع منطقة الخليج العربى ـ بطبيعة الحال ـ داخل هذا المدى ، والاهداف الامريكية بالمحيط الهندى مثل جزيرة ديجوجارسيا .

اما الوجود العسكرى داخل الاقليم الافغانى ، فإنه يعتبر ميزة جيوبوليتيكية للاستراتيجية السوفييتية فى منطقة جنوب غرب ووسط اسيا بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية ، من حيث اكتساب السوفييت اراض جديدة فى اتجاه طرق الأقتراب البرية الى الخليج العربى وهناك من يرى ان تلك الخطوة الاستراتيجية فى اتجاه الخليج العربى وبحرى العرب ، ترجمة عملية لاستراتيجية الاقتراب التدريجى من المياه الدافئة التى سبق التكلم عنها ، وان هذا الاقتراب البرى من الشمال نحو المنطقة ، يعنى الانذار بالخطر بالنسبة

للمصالح الغربية والامريكية ، خاصة وان الوجود العسكرى السوفييتى غدا يجاور اقليم بلوشيستان الايرانى القريب من مضيق هرمز ، بحيث يمكن القول ان القوات السوفيتية البرية صارت على بعد ٧٠٠ كيلو متر تقريبا من مياه الخليج العربى .الأمر الذى جعل منطقة الخليج العربى ، تبدو بين فكى كماشة ، بين القوات السوفييتية البرية شمالا والزاحفة من اواسط اسيا ، وبين القوات الامركية البحرية جنوبا والزاحفة من المحيط الهندى صوب مياه الخليج .ويقوم كل طرف بعمليات استطلاع متعددة من البر والجو والفضاء على الطرف الاخر يوميا ، لتعديل مواقعه واجراءاته المضادة لايجاد توازن فى ميزان القوى بينهما فى تلك المنطقة الحيوية لأن كل خطوة استراتيجية لصالح طرف ، تكون خطوة سلبية للطرف الأخر .

٤ ـ تطوير قوة بحرية سوفييتية ضارية فى منطقة المحيط الهندى والخليج العربى : ـ

دلت المعلومات المؤكدة فى السنوات الاخيرة على تصاعد القدرة البحرية السوفيتية فى المحيطات بنسبة ٥٠٪ فى عدد القطع البحرية الهجومية ، كالطرادات قانفات الصواريخ النووية والغواصات حاملة منصات اطلاق الصواريخ ذات الرؤوس النووية ، مثل الغواصة النووية « فكتورى » التى تحمل ٢٤ صاروخا نوويا من طراز S . S ، الذى يصل مداه الى ستة الاف كم ، والمزودة بأجهزة تشويش ، تجعل من الصعب تحديد موقعها فى جوف المحيط ، كما تزودت القوات البحرية السوفييتية كذلك ،بطرادات حديثة طراز كريستا ـ٢ ، واخرى طراز كارا ، المجهزة بصواريخ بحر ـ بحر ss - 10 ، بحر ـ جو C - 1 ، N - 3 . كما اضافت الصناعة السوفييتية بوارج ضخمة ذات محركات ذرية مجهزة بمنصات لاطلاق صواريخ بحر ـ بحر مضادة للاهداف البحرية ، على درجة كبيرة من دقة التصويب ، واخرى مضادة للغواصات ، مزودة بأجهزة متقدمة لاكتشاف مواقع الغواصات العادية ، وهى محاولة لابطال مفعول الغواصات البولاريس الامريكية ، المزودة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية بعيدة المدى التى يمكنها اصابة الهدف على بعد ستة الاف كم ، بمعنى انه يمكن للغواصات الامريكية العاملة فى بحر العرب ، أو حول ديجوجارسيا ، اصابة الاهداف داخل الجمهوريات السوفييتية الأسيوية . والمشكلة فى هذه الحالة هى ان تلك الغواصات لديها القدرة على تغيير مواقعها تحت سطح الماء بحيث تغدو من الصعب تحديد موقعها لتدميرها عند الضرورة .

وصفوة القول ، ان القوة البحرية السوفييتية قد دخلت ميدان الصراع الدولى ، وصارت احدى ادوات الاستراتيجية السوفييتية بعد ان كان السوفييت يعتمدون بصفة رئيسية على قواتهم البرية . ويتمثل ذلك فى دعم الاتحاد السوفييتى قوته البحرية فى منطقة المحيط الهندى والخليج ، التى اصبحت ٢٨ قطعة بحرية منذ النصف الثانى من عام ١٩٨٠ ، تجوب تلك المنطقة وهى مزودة بمعدات ومركبات برمائية ، وتشمل غواصات ، وبوارج وفرقاطات متقدمة ، مسلحة بالصواريخ بدلا من المدافع العادية ، وطارادات طراز كيروف حمولة ٣٠ الف طن ، حاملة صواريخ كريفاك وعددا من السفن اللوجستية ، وحاملة طائرات عمودية « هليوكبتر » .

ومن الجدير بالذكر ، ان الاسطول السوفييتى قام بمناورة على مستوى المحيطات مع التركيز على منطقة المحيط الهندى وبحرى عمان والعرب خلال الفترة من مارس ـ مايو ١٩٨٠ ، والتى اطلق عليه الاسم الكودى « أوسيون ١٩٨٠ » ، حيث اقتربت القطع البحرية من سواحل مضيق هرمز ، وقامت بمجموعة من التدريبات لاختبار مدى القدرة على النزول الساحلى ، وذلك لاول مرة فى تاريخ القوة البحرية السوفييتية .وكانت تلك المناورة تعبيرا عن استعراض العضلات امام القوة البحرية الامريكية وهكذا دخلت منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى ـ كمنطقة جيوستراتيجية واحدة ـ مسرح العمليات المحتمل بين القوتين الاعظم .وتشهد حاليا سباق التسلح المحموم ، وتكدس ادوات الردع المتنوعة فى البر والبحر والجو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، الامر الذى ارتفعت معه اصوات بعض زعماء المنطقة ، مطالبة بضرورة تحييد منطقة المحيط الهندى والخليج العربى ، وضرورة تحويلها لمنطقة منزوعة السلاح النووى ، لان دول المنطقة ، لاترغب فى ان تتحول اقاليمها الى مسارح صدام نووى بين الدولتين الاعظم وليست لها مصلحة فى تلك الصدام المحتمل . وكانت انديرا غاندى فى مقدمة الاصوات العالية الداعية الى ضرورة تجريد المنطقة من الاسلحة النووية .

٥ ـ خط استراتيجى متقدم فى المنطقة : ـ

يقوم الخط الاستراتيجى السوفييتى على عدد من القواعد والتسهيلات العسكرية ببعض الاقطار المحيطة بالمنطقة ، والتى تعتبر بمثابة مرتكزات للعمليات الحربية المحتملة . ولعل اهم تلك المرتكزات العسكرية القاعدة السوفييتية فى جزيرة سوقطرة التابعة لليمن الجنوبى ، ذات الموقع الجيوبولتيكى الحاكم لمضيق باب المندب ، ولخطوط الملاحة الدولية المتجة الى البحر الاحمر عبر خليج عدن ، والتى لاتبعد اكثر من ١٢٠٠ ميل عن جزيرة مصيرة العمانية (التى بها قاعدة امريكية كما سبقت الاشارة) ، ومن المؤكد ان بها قاعدة للغواصات الذرية فضلا على قاعدة جوية للطائرات القانفة والمقاتلة والنقل ، ومحطات توجيه ،

وجمع معلومات من الاقمار الصناعية والاستطلاع الجوى .

كما ان هناك تسهيلات عسكرية اخرى فى ميناء عدن المطل على خليج عدن ، واحواض جافة وما الى ذلك من المعدات اللوجستية .

ومن ناحية اخرى ، فإن النظام الماركسى الينينى بأديس ابابا ، يرتبط بالاتحاد السوفييتى بعلاقات ايدلوجية وسياسية ، مهدت لأسباب التعاون العسكرى بين البلدين ، ولتقديم العديد من التسهيلات العسكرية بالموانى الاثيوبية اذ تشير المعلومات الى وجود قاعدة سوفييتية كبيرة بمسناء عصب المطل على البحر الاحمر والقريب من مضيق باب المندب ، إضافة الى وجود عسكرى أخر فى جزر أرخبيل دهلك الأثيوبية ، المسيطرة على الملاحة البحرية داخل مضيق باب المندب ..

كما يتمتع الاتحاد السوفييتى كذلك بتسهيلات عسكرية على جزيرة مالاجاس ، ولها قاعدة بحرية وجوية فى جزيرة ديجو سوارنيز التابعة لدولة مالاجاس ، وكذلك تسهيلات عسكرية فى دولة موزمبيق بشرق افريقيا ، خاصة فى ميناء ناخالا .

وصفوة القول ، ان ادوات الاستراتيجية السوفييتية بالمنطقة تكاد ان تناظر مثيلها الامريكية ، اى تقدم على القوة البرية الضاربة ، وقوة المهام الخاصة ، والقوة البحرية ، والقواعد والتسهيلات العسكرية بالمواقع الجغرافية الحيوية المسيطرة على طرق الملاحة البحرية الدولية بالمنطقة

دلالات ومؤشرات : ـ

وفى هذا المقام ، وبعد طرح الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى فى منطقة الخليج العربى ، والاساليب والادوات العسكرية التى يستعملها كل طرف لمواجهة الأخر فى سيناريو الصراع الدولى لتلك المنطقة الحساسة والخطيرة من العالم . لعله من المناسب ، الكشف عن بعض الحقائق الجيوبوليتيكية والاستراتيجية التى تحكم الصراع الدولى بمنطقة الخليج العربى . والتى يمكن اجمالها على النحو الآتى :

(١) تفوق الاتحاد السوفييتى بميزة جيوبوليتيكية بالنسبة للمنطقة : ـ

يتمتع الاتحاد السوفييتى بميزة جيوبولتيكية بالنسبة للولايات المتحدة ، بسبب وقوع اقليمه الأسيوى قريبا من المنطقة ، المتاخمة للحدود الشمالية الايرانية . وتتعاظم تلك الميزة بعد الوجود العسكرى الروسى فى افغانستان ، وماترتب عليه من الامتداد الجغرافى جنوبا فى اتجاه مياه خليج عمان ومضيق هرمز الذى لم يعد يزيد على ٧٠٠ كيلو متر من المنطقة . وذلك يعنى ان الاتحاد السوفييتى يمكنه نقل قواته المحمولة جوا فى فترة زمنية اقل من الولايات المتحدة الى اى جزء من المنطقة عند الضرورة . ويذهب الخبراء الى تقدير امكانية انزال لواء سوفييتى فى قطاع مضيق هرمز فى اقل من ثمانى ساعات ، وهى الفترة الازمة لنقل القوات والمعدات بطائرات النقل عبر ٧٠٠ كم فوق اقليم بلوشستان الايرانى المطل على خليج عمان . ويمكن ان تقل تلك الفترة اذا كان عدد الطائرات الناقلة يسمح باستيعاب حمولة اللواء فى وثبة واحدة او اثنتين وبمواصلة دفع تعزيزات عسكرية متتالية لرأس الكوبرى

اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فالامر يختلف اذ يمكنها انزال لواء فى المنطقة فى غضون ثلاثة ايام على الاقل ، بسبب وجود الافراد فى مناطق بعيدة جغرافيا عن المنطقة وضرورة هبوطهم فى الوثبة الاولى ، بإحدى القواعد الامريكية بالمنطقة او قريبا منها ، مثل ديجوجارسيا او مصيرة ، لكى تتزود بالسلاح والمعدات اللازمة ، وتنسيق التعاون مع القوة البحرية الضاربة ، التى تكون فى دعم القوة المحمولة بطبيعة الحال ، ومن ثم فإن العامل الجغرافى يتحكم فى الزمن اللازم لتنفيذ اية عملية عسكرية بالمنطقة وبالتالى يتحكم فى تحقيق المفاجأة الاستراتيجية على مسرح التدخل ، إضافة الى ان اعمال التعزيز ودفع الامدادات ، تكون كذلك بطيئة وغير منتظمة بسبب البعد الجغرافى .

ومفاد القول ، ان قرب الاقليم السوفييتى من منطقة الخليج العربى يشكل ميزة جيوبوليتيكية لأدوات الاستراتيجية السوفييتية التى تستند على موقع الجمهوريات الاسيوية السوفيتية والوجود فى افغانستان .اما ادوات الاستراتيجية الامريكية ، فتستند على القوة البحرية الضاربة فى المحيط الهندى ، بالدرجة الاولى ، التى تستند بدورها على قواعدها الرئيسية فى الاقليم الامريكى بنصف الكرة الغربى ، مما يؤدى الى افتقاد الاخيرة ـ بالمقارنة مع الاولى ـ فى الوقت اللازم لتحقيق المفاجأة وكذلك الزمن الكافى لاستمرار عملية عسكرية معينة .

ولعل تكديس الاسلحة والمعدات ومواد الاعاشة الامريكية فى القواعد الامامية بالمنطقة ، هدفه كسب الوقت الى اكبر قدر ممكن عند القيام بمهمة عسكرية .

وتجرى بين القوتين الاعظم ، حسابات دقيقة للوقت او الزمن اللازم لنقل وحدة مقاتلة وتنفيذ عملية عسكية خاطفة ، واستمرارها حتى تتحقق اهدافها . ويرتب كل طرف قواته وقواعده ، لتحقيق اقل زمن ممكن بالنسبة الى الاخر .

٢ ـ غياب الاستراتيجية العربية الموحدة .. الى متى : ـ

ان المراقب لخريطة الصراع الدولى بالمنطقة ، ليلحظ ان الاتجاه الرئيسى للتقدم السوفييتى قادم من داخل اسيا الى الجنوب معتمدا على قوة برية هائلة ، تساعدها القوة البحرية بالمحيط الهندى . اما الاتجاه الرئيسى للتقدم الامريكى فإننه قادم من المحيط الهندى وبحر العرب الى الشمال معتمدا على قوة بحرية هائلة ، تساعده قوة برية محمولة (قوة الانتشار السريع) .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هنا .. ! ! اين الاستراتيجية العربية فى مواجهة الاستراتيجية الامريكية والسوفييتية فى تلك المنطقة العربية (باستثناء ايران) ؟

الواقع ان القول بالاستراتيجية العربية يعنى ابتداء ضرورة توفر ارادة عربية واحدة بين الاقطار الخليجية ، تتفق على الحد الادنى من الاستراتيجية العربية ، ان لم تستطع الاتفاق على ارادة سياسة واحدة فى شكل دولة اتحادية او وحدوية دستورية ، لمواجهة المصير المشترك والاخطار الواحدة . ولعل انشاء مجلس التعاون بين الاقطار العربية الخليجية (عدا العراق) يكون بادرة ناجحة ، للاتفاق على استراتيجية عربية خليجية واضحة ومحددة المعالم ، ويضع معايير متوازنة وعادلة محايدة لمبيعات النفط لكل دول العالم دون تمييز ، بما يحقق امن وسلام المنطقة ، ويطالب القوتين الاعظم بتخفيف حالة التوتر والتكثيف العسكرى بالمنطقة ، ويتخذ الخطوات المناسبة لزوال الاسباب والعناصر المؤدية الى ذلك التوتر الاقليمى بقدر الامكان .

(٣) الحرب النفسية ضد المنطقة : ـ

هناك من يحذر من الحلقة الاخيرة من خطة التطويق السوفيتية التى تزحف ببطء على منطقة الخليج العربى فى ثبات مرحلية وئيدة . وان احتلال افغانستان والاقتراب الجغرافى من الساحل الشمالى للخليج العربى وخليج عمان ، يعنى دق ناقوس الخطر فى تلك المنطقة . وان السبيل الى درء ذلك . هو السماح لقوات الولايات المتحدة بالوجود فى الاقطار الخليجية للدفاع عنها عن الضرورة فى مواجهة القوات السوفييتية .... الخ .

واغلب الظن ان هذا المنطق سقيم ، لأنه قائم على وهم نفسى ، ودعاية غربية الى حد كبير لتبرير التدخل العسكرى فى المنطقة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية ....

وهناك من يتوقع ضرورة تقسيم مناطق النفوذ فى نهاية المطاف ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى منطقة الخليج العربى ، بالنظر الى ان الحقائق تشير الى استحالة الصدام النووى بين الطرفين ، الذى يعتبر خرقا لقواعد اللعبة التى تحكم الاستراتيجية الدولية المعاصرة . ولم يعد هناك فى الحقيقة من خيار ، الا ضرورة اتفاق العملاقين الاعظم على الالتقاء فى منتصف الطريق بتقسيم مناطق النفوذ فى التحليل المنطقى الاخير . ويعنى ذلك موافقة الولايات المتحدة على ان تكون للسوفييت حصة من نفط الخليج او ما يوصف بيالتا نفطية جديدة ! على ان تسوى قضية افغانستان ، من خلال منطق المساومة conpro mise بين الدولتين الاعظم .

(٤) الاستراتيجية الدولية والحرب العراقية الايرانية :

وهناك ظاهرة غريبة فى منطقة الخليج العربى ، تثير كثيرا من علامات الاستفهام ، الا وهى الحرب العراقية الايرانية الدائرة منذ اكثر من سبعة عشر شهرا بين اكبر دولتين فى المنطقة ، وعلى مسارح عمليات صحراوية وجبلية تتخلل طول الحدود المشتركة بين البلدين ، وفى البر والبحر والجو ... ورغم تلك الحرب الطاحنة النظامية ، فإن الدولتين الاعظم لم تحركا ساكنا بشكل ايجابى وبالاساليب والضغوط المعروفة فى مثل تلك الاحوال لأنهاء امد ذلك الصراع المسلح ..... او لفرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على الجانب المعتدى او الذى يعمد الى اطالة استمرار تلك الحرب الضروس الاستنزافية ... وهو هنا فى كل التقديرات الصحيحة نظام حكم الخمينى ... الذى اسهم فى تصعيد التوتر فى المنطقة منذ توليه السلطة ، والذى اثار فتنة طائفية ومنازعات مذهبية كانت قد كادت تنتهى من الحياة الاجتماعية والسياسية بتلك المجتمعات الخليجية .

فما هو تفسير تلك السلبية من جانب الدولتين الاعظم حتى الان ؟

هل يرجع ذلك الى ان مصالح الولايات المتحدة وغرب اوربا لم تتأثر نتيجة تلك الحرب ، مادام ان نفط الخليج يتدفق بالكميات والحصص المطلوبة بغض النظر عن قصور المصادر العراقية والايران ؟ والدول الصناعية الكبرى ، ام هل مرده الى استفادة القوتين الاعظم /من ذلك الصراع نتيجة مبيعات السلاح والعتاد المتعاظمة للطرفين المتحاربين .. اذ تشير التقارير المؤكدة الى ان قيمة مبيعات السلاح لدول العالم الثالث فى عام ١٩٨١ بلغت ٤٤,٢ مليار دولار ، تزيد بمقدار ١٥ مليار دولار على عام ١٩٨٠ ، وكان نصيب الاقطار الخليجية منها ، حصة الاسد ؟

ولكن رغم كل شىء فان الحرب العراقية الايرانية تظل تهدد الامن والسلام بالمنطقة ، وان هناك تصعيدا لذلك الصراع المسلح منذ بداية عام ١٩٨٢ بعد اعلان العراق عن ترحيبها بالمتطوعين من الاقطار العربية للقتال ضد نظام الخمينى فى ايران ، واعلان الاردن والمغرب واليمن الشمالى عن استعدادهم لأرسال هؤلاء

المتطوعين الى جبهات القتال العراقية وثمة تطور خطير اخر تمثل فى اعلان مجلس تعاون الاقطار الخليجية ، عن وقوفه مع العراق وادانة مؤامرات ايران فى منطقة الخليج ووصف نظام الخمينى بانه العدو الاول ... ولاشك ان تلك المقدمات تمهد الطريق الى انضمام عدد من الاقطار العربية الى العراق ضد ايران ، وهذا ما سيؤدى الى اتساع نطاق تلك الحرب لتشمل كل منطقة الخليج العربى ، مما يترتب عليه بالضرورة التاثير على صادرات البترول الخليجى ... الذى يتنافى مع الاهداف الاستراتيجية الامريكية

وفى ختام البحث ، يتضح للقارىء ان تلك المنطقة من اكثر المناطق المتوترة فى العالم ، وانها تنطوى على معطيات متناقضة ومتشابكة تنذر بالتشاؤم ، وان السبيل الوحيد لرفع فتيل التفجير : وجود ارادة سياسية عربية ذات استراتيجية مركزية واضحة ، والاسراع بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين تلك الاقطار الخليجية ، وتحقيق الاستثمار الامثل لاحتياطيات الارصدة الحرة المتراكمة لدى حكوماتها ، ثم نقل التكنولوجيا وانشاء القواعد الصناعية المناسبة للظروف الموضوعية الموجودة وللموارد الطبيعية المتاحة اى فى الصناعات البتروكيماوية والصناعات الاخرى المتصلة بالنفط ، خاصة وان تصنيع النفط الخام هو الاختيار الاربح ، فبينما تكون قيمة البرميل الخام حوالى ٣٦ دولارا ، ترتفع قيمة البرميل فى حالة تصنيع النفط الى اكثر من ١٥٠ دولارا ، وهو مايجب ان تخطط له الاقطار النفطية مستقبلا ■

صراع العملاقين على المسرح النووى

احمد التهامى

مقدمة : هناك عبارة مأثورة يعرفها مخططو الاستراتيجية العسكرية جيدا والتى تقول « ان السلام معادلة غير مستقرة وغير ثابتة ، ولا يمكن الحفاظ على السلام الا بالتفوق على الخصم أو على الأقل بامتلاك قوة متكافئة وهذه المقولة تأكيدا للنظرية التى نادى بها وزير الدفاع الأمريكى السابق روبرت ماكنمارا ، وتضمنها كتابه المشهور « جوهر الأمن » Essence of security ومفادها ان وجود مخزون نووى هائل فى ترسانة كل من القوتين الأعظم ، يجعل من الحرب النووية امرا مستحيلا ، أو ضربا من الجنون . وقد اطلق على هذه النظرية ميزان الرعب النووى Balance of Nuclear Terror ...

واليوم فان الرأى العام العالمى ، يدرك الحقيقة القائلة بأن ميزان القوى للقوات التقليدية يميل الى جانب قوات حلف وارسو اذا ماقيست بقوات حلف شمال الأطلنطى NATO ، ومنذ سنوات قليلة ، كان الغرب يمتلك ميزة تفوق على الشرق فى ميدان التكنوجويتا بالنسبة لأسلحته التقليدية وقدراتها الفنية ونظم استخداماتها المتطورة ، ولكن كما يبدو الآن ، فان هذه الميزة قد تحولت ايضا لصالح الاتحاد السوفييتى وكما يقول المحللون العسكريون فى الغرب ، بأن الصواريخ السوفييتية الاستراتيجية البلاستيكية والبحرية العابرة للقارات ، تتفوق على مالدى الغرب فى الكم والقدرة التدميرية ، وان نصب تلك الصواريخ ، فى دول اوروبا الشرقية قد قلب الميزان الاستراتيجى لصالح السوفييت من جهة ، وأضعف من امكانات الولايات المتحدة للدفاع عن دول اوروباالغربية من جهة اخرى وتعتمد القدرة الدفاعية لحلف الأطلنطى على ثلاثة امور : الأسلحة التقليدية والنووية التكتيكية ، ثم الأسلحة النووية الاستراتيجية . وفى هذا المجال ، يضيف المحللون الغربيون قولهم « اذا كانت قدرتنا فى الأسلحة التقليدية تأتى فى المرتبة الثانية ، واذا مابدأ السوفييت بالضربة الأولى باستخدام اسلحتهم الاستراتيجية ، فماذا يكون موقفنا بالنسبة للسوفييت على مسرح القوة النووية ، وماذا سيكون عليه موقف حلف الأطلنطى ؟ ان الاجابة عن هذه التساؤلات ، تبدو صعبة ، وتحتاج الى وقفة متأنية لأن هذا التفوق قد يجعل من اسلحة الأطلنطى التقليدية والاستراتيجية غير ذات موضوع ...

واذا اردنا ان نفسر هذا الموقف بالنسبة لكل من

الاتحـاد السـوفييتى وحلف الاطلنطـى فيمـا يتعلق بامكاناتها فى هذا الميدان ، فـانه ينبغـى اولا ان نبـدأ بالاتحاد السوفييتى .

الاتحاد السوفييتى : يولى الاتحاد السـوفييتى اهمية متعاظمة لبـرامج تحـديث وتـطوير اسـلحته النووية الاستراتيجية . ويمـكن ان نقـول ان معـظم بـرامج التحديث الرئيسية ، قد تم الانتهاء منها . وفيما يرتبط بخططه بعيدة المدى ، فان العمل فيها يسـير على قـدم وساق ، وتقترب من اهدافها بصورة اكثر جـدية ممـا يجرى فى حلف الأطلنطى ، وحيث تشير الدلائل الى ان جهود التطوير تبدو مكتملة ، وان معظم الأنظمة الحديثة فى طور الانتـاج ، او هـى على وشـك فى المسـتقبل القريب ، وان تلك البرامج تتركز على الصواريخ بعيدة المدى ذات القواعد الأرضية المتحركة طراز "ss-20" والصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات والقـاذفة الاستراتيجية باك فير Back Fire التى تستطيع حمل اسـلحة نووية لمسـافة اكثـر مـن ٤٠٠٠ كم ، وكذلك صواريخ جـو أرض لهـا نفس خـواص الصـواريخ السابقة . بالاضافة الى تصنيع اجيال جديدة قصـيرة المدى من صواريخ ارض – ارض مثل ss-21 ss-22, ss-23 ناهيك عن القوات الجوية الضاربة المتطورة مـن السـوخوى ١٩ ، ٢٤ التـى يطلق عليهـا الغـرب "Fencer" وكذلك قيام السوفييت ولأول مرة ، بنصـب مـدفعية نووية ذات قـدرات تـدميرية عالية ... **نظـام الصواريخ السوفييتية البعيدة المدى** : بدأ الاتحـاد السوفييتى فى نشر صواريخه من طراز ss-20 لأول مرة فى عام ١٩٧٧ كما جـاء فى تقـارير مـركز الدراسـات الاستراتيجية بلندن ، وقام ايضا بتطوير مايقرب مـن ١٦٠ صاروخا مـن هـذا النوع ، بحيث يسـتطيع كل صاروخ حمل ثلاثة رءوس نووية ، يمكن اطـلاقها على اهداف مختلفة على الرغم مـن صـعوبة تـوجيه هـذه الرءوس الى أهدافها من على منصات متحركة ، ولدى يصل الى اكثر من ٤٠٠٠ كم والذى يمكنها من الصـول الى اهداف فى حلف شمال الأطلنطى ، اذا ما اطلقت من مناطق فى غرب الاتحـاد السـوفييتى . وكذلك يمـكنها تدمير نظم صواريخ حلف الأطلنطـى بعيدة المدى التـى تستطيع احتراق دفاعات السوفييت ، ولا نكون مبالغين اذا قلنا ان الصواريخ ss-20 مركبة على منصات داخل ملاجىء ، وان كل رأس من الرءوس الثلاثة يصـل الى مسافة ٤٠٠٠ كم ويخيل حـوالى ١٥٠ كيلوتـون مـن المتفجرات ، اى مايعادل ١٢ مرة من القدرة التـدميرية لقنبلة هيروشـيما التـى كان وزنهـا لايزيد على ١٢,٥ كيلوتون ...

ويضـيف مـركز الدراسـات الاسـتراتيجية بلندن القول ، بأنه بحلول خريف ١٩٧٩ م تم نصـب حـوالى ١٠٠٠ قـانف صـاروخ ss-20 مـركب عليهـا ٦٠ صاروخا ، وذلك لضرب اهداف فى اوروبا . وفى تقـرير صادر عن البنتاجون يقول بأن السـوفييت قـد نصـبوا حوالى ١٨٠ صاروخا آخر بنهاية عام ١٩٨٠ م ، وتقدر الولايات المتحدة اجمالى عدد الصـواريخ ss-20 التـى سيمتلكها السـوفييت حتـى منتصـف الثمـانينات ، بحوالى ٢٥٠ او ٣٠٠ صـاروخ بحيث يمـكن تـوجيه ثلثيهما فى مواجهة دول حلف شمال الأطلنطى ..

وفى التقرير السنوى للسـنة المالية ١٩٨١ وصـف وزير الدفاع الأمريكى السابق هـارولدبراون ، الصاروخ ss-20 بأنه ذو قدرة تدميرية اكثر من سابقيه ، وان مـداه اكبر ، وان رءوسه الثلاثة يمكن توجيهها بدقة اكثر من الصواريخ القديمة ss-5, ss-4

ويقول الجنرال جـوزيف لانسى قـائد قـوات حلف الأطلنطى عن الصاروخ ss-20 انه مشكلة عويصة ربما لايمكن حلها فى السنوات القادمة . وهذا يؤثر على الثقة فى قدرة قوات الأطلنطى ، ويعرض امنها للخطر . وقـد ذهب الى ابعد من هذا ، عندما اضاف ان هذا السـلاح قـد يلحـق الضرر بمفهـوم اسـلحة المسرح النووى التكتيكية ، لأن هذا الصاروخ لايقل فى قوته التـدميرية عن الأسلحة الاستراتيجية العـابرة للقـارات ويقـوم الاتحاد السوفييتى الآن بنشر صواريخ نووية جديدة فى مواجهة اوروبـا ، ويصرون على انهـا تـكتيكية ، لأن مداها يزيد على ٣٠٠٠ كم ، وانها لايمـكنها ان تصـل الى الولايات المتحدة ، وفى نفس الوقت فان السـوفييت يصرون على عدم نصب الولايات المتحـدة صـواريخ فى اوروبا يمكنها اصابة اهداف فى الاتحاد السوفييت .

ويقدر مركز الدراسـات الاسـتراتيجية بلندن ، ان السوفييت يمتلكون ، بالاضافة الى صواريخ ss-20 مايزيد عن مخزون يصل الى ٦٠ صـاروخ ss-55 و ٣٨٠ صـاروخ ss-45 وان الولايات المتحـدة تضـع فى تقييمها للموقف ، ان السوفييت سوف يقللون مـن عدد اجمالى صواريخهم القديمة التى يصل عددها الى ٤٥٠ صاروخا ، ليصل الى ٥٠ صاروخا فقـط فى منتصـف الثمانينات . وهذا يمكن ان يكون ورقة رابحة يلعب بها السوفييت فى مفـاوضات الحـد مـن الأسـلحة الاستراتيجية ، ومباحثات السيطرة على الأسـلحة فى المستقبل ..

وبالعودة الى القاذفة السـوفييتية بعيدة المدى بـاك فاير ، فقد لوحظ بعد مناقشات طويلة عن دور وقدرات هذه الطائرة ان الخبراء فى الولايات المتحدة ، تـأكدوا ان مدى طيرانهـا يصـل الى ٤٢٠٠ كم ، وان المهمـة الأولى لها هى الضرب على اهداف فى محيط الأسـلحة الاستراتيجية السوفيتية ، وبعد عملية الانتشار الأولى عام ١٩٧٤ فقـد زادت اعداد هـذه الطـائرة الى ٧٠ طـائرة . وبناء على تقـارير مـركز الدراسـات الاستراتيجية بلندن ، فان صياغة هذه الطائرة ، يسير

قدما بمعدل ٣٠ طائرة سنويا ، وذلك بغرض استخدامها مع القوات البرية وقوات الاسطول السوفييتى ، ويمكن للطائرة نفسها ان تحمل قنابل نووية ، ولكن الأكثر اهمية من هذا ، ان الطائرة مجهزة بمنصة اطلاق صواريخ جو ارض بعيدة المدى ، يمكنها من القيام بمهاجمة اكثر من هدفين فى طلعة واحدة . هذا بالاضافة الى انها مزودة بمعدات تشويش وشوشرة رادارية .

وتقدر الولايات المتحدة اجمالى عدد الطائرات التى ستكون فى حوزة السوفييت فى منتصف الثمانينات ، بحوالى ١٠٠ ـ ١٥٠ طائرة ، بما فيها الطائرات المخصصة للعمل مع القوات البحرية ، وانه من المحتمل ان يوجه السوفييت ثلثى هذا العدد فى مواجهة حلف شمال الأطلنطى ، وفى الوقت الذى يتم فيه انتاج القاذفة الاستراتيجية باك فاير فان السوفييت يحتفظون بحوالى ٤٥٠ طائرة ذات مدى متوسط طراز بادجر Badger وبليندر Blinder وقد يتناقص هذا العدد الى ٣٥٠ طائرة بحلول منتصف الثمانينات ...

وترى الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى ان القوة الرئيسية للمسرح النووى السوفييتى ، تتكون من صواريخ ss-4s ,ss-55, ss-20 البلاستيكية المتوسطة المدى ، بالاضافة الى القاذفة الاستراتيجية باك فاير ، وكذلك القازفات المتوسطة المدى من طراز Blinder, Badger وهذه نظم الأسلحة السوفييتية التى تستطيع ان تصيب اهدافا فى اوروبا الغربية من قواعد فى الاتحاد السوفييتى ، وان اجمالى العدد لهذه النظم السوفييتية البعيدة المدى ، يقترب من ١١٠٠ مخصص منها حوالى ٩٠٠ للعمل على مسرح العمليات الأوروبى ...

اسلحة الأطلنطى بعيدة المدى : تمتلك الولايات المتحدة وحلفاؤها فى الأطلنطى ، عدة اسلحة بعيدة المدى ، يمكنها ضرب اهداف فى الاتحاد السوفييتى من قواعد فى غرب اوروبا . وتتضمن هذه النظم حوالى ٦٥ قاذفة من طراز فولكان "vulcan" و ١٧٠ طائرة امريكية من طراز ف ب ١١١ fb111 وكذلك ٣٦٥ طائرة ذات مقعدين . وهذا اجمالى العدد الموزع على جميع قواعد حلف الأطلنطى ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، وتعليقا على هذه الطائرات الغربية ، يقول الجنرال جونز "jones" رئيس هيئة الأركان ب الجيش الأمريكى « ان هذه الطائرات ، تتقدم فى السن ، وهذا يجعلها اكثر عرضة فى مواجهة الطائرات السوفييتية الحديثة ، بالاضافة الى عدم وجود قواعد لأسلحة نووية فى دول الغرب ذات مدى طويل ، عدا فرنسا التى كانت بها قواعد لصواريخ امريكية من طراز ثوره Thor وجوبتر Jupiter والتى تم سحبها فى عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ م عندما قدر ديجول انتهاج سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة ، وسحب قواته المشتركة فى حلف الأطلنطى .

وفى هذا المجال ، فان الصواريخ البلاستيكية التى تحملها الغواصات ، لايمكن ان تضعها فى قائمة المقارنات ، اذ ان تلك الأسلحة توصف عادة بانها من النظم الاستراتيجية . ومع هذا ، فاننا نستطيع ان نضيف الى تلك النظم ، الصواريخ البريطانية البلاستيكية المستقلة التى تحملها غواصات ، بالاضافة الى غواصتين تحملان صواريخ طراز بولاريس Polaris وبوسيدون "Poseidon" مخصصتين للقيادة العليا للحلفاء فى اوروبا ، وهما يعتبران من قوة حلف الأطلنطى ، لأنهما يخضعان لأوامر القيادة فى الأطلنطى ، وتشكلان قاعدة ثابتة وفى الوقت الحالى ، فان هذه الصواريخ ليست من الدقة ، مثل الصواريخ المركبة على قواعد ارضية او التى تطلق بوساطة الطائرات وحتى فى حالة قبول دول حلف الأطلنطى نصب صواريخ كروز وبرشنج ٢ "Cruise Pershing 11" فان التفوق العددى سيكون فى صالح السوفييت بنسبة ١ : ٤ ، ولقد تمت الموافقة على عملية الامداد بالصواريخ كروز لدول الحلف ، وذلك فى السنة المالية ١٩٨١ م ، بحيث يصبح المشروع جاهزا للعمل بحلول ديسمبر عام ١٩٨٣ م . ويأتى هذا التاريخ بعد ٦ سنوات من بدء نصب الصواريخ السوفييتية ss-20 وتسع سنوات على القاذفة باك فاير . وتتضمن هذه الخطة نصب ١٦٠ صاروخ كروز فى اوروبا بنهاية عام ١٩٨٥ و ٤٦٤ صاروخ بنهاية عام ١٩٨٨ . ومع ان تطوير الصاروخ بيرشنج » يسير ببطء خلف الصاروخ كروز ، الا ان الخطة تشتمل على تغيير ١٨٠ صاروخا من طراز بيرشينج القديم "Pershingia" وان يستبدل بها طراز اكثر تقدما مثل Pershinj 11 وذلك بنهاية عام ١٩٨٥ . وتهدف الخطة ايضا الى تغيير او تحديث ٧٢ صاروخا من طراز Pershinj Ias عن طريق شركة Luftwaffe التى لم تبدأ العمل حتى الآن . وحتى لو تم العمل ، فانه لم يعلق عن هذا حتى اليوم ...

والسؤال المطروح الآن : هل تحاول الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى تصحيح ميزان القوى بينها وبين الاتحاد السوفييتى ام انها تريد تفوقا على مسرح القوة النووية ...

وعلى هذا السؤال ، يجيب وزير الدفاع الأمريكى السابق هارولد براون بقوله « نحن لانخطط لكى تجارى برامج ونظم السوفييت ولانريد ان نسايرهم بعدد الرءوس النووية او الصواريخ البلاستيكية ، كمحاولة لخلق توازن نو- اوروبى مستقل . ان عمل مثل هذا التوازن ليس الهدف . ولكننا نريد نظاما حديثا وفعالا لنشر مايقرب من ٥٧٢ صاروخا من طراز كروز وبيرشينج ٢ فى دول اوروبا الغربية ، حتى

٤٢٤
لانترك للسوفييت الساحة يصولون ويجولون فيها ، لأن السوفييت يمكنهم ان يقوموا بضربة اجهاض تمكنهم من اسقاط قوة الحلف النووية ، او حتى تحييد تلك الدول التى لم تستقر حتى الآن على اتخاذ قرار نهائى فى نصب اية صواريخ ، بل انها لم تقبل اى عقيدة او مبدأ لنشر صواريخ نووية ذات مدى بعيد فى اراضيها ...

الأسلحة ذات المدى المتوسط والقصير ... لاشك ان السوفييت يقومون الآن بتحديث شامل لكل اسلحتهم ذات المدى المتوسط وصواريخهم التكتيكية النووية ذات المدى القصير ، بصورة اكثر فعالية من حلف الأطلنطى فقد نشروا فى البداية صواريخ متحركة من طراز ss-12التى يصل مداها الى ٩٠٠ كم ، وذلك فى نهاية الستينات وفى اواخر السبعينات بدأوا ينصبون الصواريخ المتطورة من ss-12وهو الصاروخ ss-22المتحرك الذى ادخلت عليه تحسينات واضحة فى دقة اصابته للأهداف وعلى هذا فان نصب الصواريخ ss 125,ss-225فى دول حلف وارسو يمكنها من الوصول الى اهداف متعددة فى عمق دول اوروبا الغربية ، بالاضافة الى ان مدى تلك الصواريخ ، يسمح لها بالقيام بضربة مسبقة مؤثرة ضد القوات التقليدية والنووية لحلف شمال الأطلنطى ...

وفى عام ١٩٦٥ قام السوفييت بنشر صواريخهم من طراز سكود ب Scud-Bالتى يصل مداها الى ٣٠٠ عم والتى تحمل رءوسا كيماوية أو نووية ، وايضا رءوسا تقليدية ، وذلك بغرض تقديم المعاونة النيرانية النووية والتقليدية للعمليات المشتركة بين جيوش حلف وارسو . وبعد ذلك تمنشر صواريخ جديدة من طراز ss-x23Xالمحسنة من ناحية الدقة والمدى ، وهى الجيل المتطور من صواريخ ss-225 .

وطبقا لتقارير معهد الدراسات الاستراتيجية بلندن فان المخزون لدى الاتحاد السوفييتى من الصواريخ طراز سكودس ب وسكودس ، يصل الى ٦٥٠ صاروخا ، بالاضافة الى ١٨ صاروخا من طراز سكود ب ، ويزيد مدى الصواريخ سكود ب وصواريخ-ss-x-23عن مدى صواريخ لانس المستخدمة فى انظمة الولايات المتحدة وحلف الأطلنطى ، التى يصل مداها الى ١١٠ كم . والتى يمكن ان تكون لها ميزة قصف بطاريات المدفعية المضادة فى حالة قيام عمليات عسكرية ...

وفيما يتعلق بنظام الصواريخ السوفييتية الأقصر مدى ، فان لدى السوفييت مخزونا من صواريخ فروج (frog7)غير الموجهة التى يصل مداها الى ٧٠ كم ، وتحمل رءوسا نووية وكيماوية وتقليدية . ومنذ عدة سنوات ، نشر السوفييت نظام صواريخ من طراز-ss 21بمدى يزيد على ١٢٠ كم بعد اجراء تحسينات عالية من ناحية الدقة ، وتقوية قدراته التكتيكية ، ونشر احدث التقديرات لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن الى انه فى شهر يوليو ١٩٨٠ م بلغ اجمالى الصواريخ الميدانية ذات المدى المتوسط والقصير حوالى ١٣٠٠ صاروخ فيها صواريخ سكود ب وسكود وفروج ٧ SS 22, SS- 21, SS 23, اما على الجانب الآخر ، فان مجموع الصواريخ التى يحتفظ بها حلف شمال الأطلنطى فى اوروبا (عدا فرنسا التى خرجت من الحلف) والتى تعتبر صالحة للخدمة ، يصل الى ٣٦٠ صاروخا ، معظمها من صواريخ بيرشيع Pershinglaولانس شةلأقوطراز قديم يسمى John Rocket ...

القوة الجوية الضاربة : قام الاتحاد السوفييتى فى الحقبة الأخيرة بادخال تحسينات هائلة على كل طائراته ذات المدى المتوسط لزيادة قدراتها ، وتجهيزها بأسلحة تقليدية وكيماوية ونووية ، لاستخدامها فى ميدان القتال ضد اهداف على المسرح الأوروبى . وقد قام السوفييت منذ عام ١٩٧٠ بتوزيع مايزيد على ٣٣,٠٠ طائرة مقاتلة جديدة يصل متوسط مداها من ٤٠٠ كم الى ١٦٠٠ كم . ويقدر المحللون فى الدوائر الغربية ان ٢٠٪ من مجموع هذه الطائرات ، سوف يخصص للقيام بدور نووى فى المنطقة الوسطى ، وان اكثر هذه الطائرات اهمية وتهديدا لحلف الأطلنطى ، هى السوخوى ١٩ و ١٢٤ su fencer19-24 وذلك بسبب اتساع المدى القيامى لكليهما (١٦٠٠ كم) والقدرة العالية على عمليات الاختراق الجوى ، وايضا طائرة ميج ٢٧ Mig-27 floggerd,بسبب مداها القتالى (٧٢٠ كم) وكثرة عددها (١٣٠٠ طائرة) والقدرة على الاختراق . ويوجد ايضا ٤٦٠ طائرة طراز سوخوى ١٧ Su-17 fitterdsالذى يصل مداها القتالى الى (٦٠٠ كم) . وبينما كانت هذه الطائرات السوفييتية يتم توزيعها ، فان قدراتها على الاختراق كانت تزداد قوة ، بسبب توزيع طائرات من طراز انتيتوف ١٢ المجهزة بمعدات اعاقة وشوشرة لاسكات حزام بطاريات صواريخ هوك ارض جو الأمريكية الهشة ...

وفى اثناء فترة تحديث وبناء الطائرات السوفييتية ذات القدرة النووية الضاربة ، فان دول حلف الأطلنطى وزعت على المسرح الأوروبى طرازا واحدا جديدا لطائرة ذات مدى متوسط من طراز جاجوار ajuarالانجليزية الفرنسية الصنع ، وذلك عام ١٩٧٤ . ويقدر معهد الدراسات الاستراتيجية انه فى الوقت الذى كان يوجد فيه ٢١٩ طائرة جاجوار فى الخدمة الفعلية فى فرنسا وانجلترا ، كانت هناك حوالى ٨٠ طائرة فقط ، تستطيع حمل اسلحة نووية . والآن

فان احدث طـائرة تسـتخدم فى حلف الأطلنطـى هـى F111E/f/111وكان ذلك فى عام ١٩٧٦ م ، ولقـد بـدأ حلف الأطلنطى فى نشر طائراته الضـاربة ذات القـدرة على حمل أسلحة نووية فى أواخر الخمسـينات واوائل الستينات ، وبنهاية الستينات ، فان نوعية الطـائرات الضاربة لحلف الأطلنطى ، كانت تفوق فى مداها وقوتها على اختراق دفاعات العدو ، مثيلاتها مـن الطـائرات السوفييتية . وكانت الطائرة اف ١١١ اهمهـا جميعـا والتى ماتزال فى الخدمة فى حلف الأطلنطى حتى الآن ، واليوم فان السوفييت بصورة اجمالية ، قد تغلبوا على سد هذه الثغرة . وكما يبدو الآن ، فان حلف الأطلنطى غير قادر على اعادة هذا الفارق مرة اخرى ، حتى بعد دخول طائرات .

ف ١٦ f-16وتورانادو Tornadomrca ..

وباجراء مقارنة بين الطـائرات الضـاربة لكل مـن حلف وارسو والأطلنطى من ناحية المدى الذى يقـل عن ٢٠٠٠ كم والمخصصة اساسا للقام بعمليات نووية على المسرح الأوروبى ، فـان ارقـام معهـد الدراسـات الاستراتيجية بلندن ، تشير الى ان حلف وارسو يمتلك ٦٩٥ طـائرة ، فى الوقـت الذى يمتلك حلف الأطلنطـى ٣٥٠ طائرة (بـاستثناء فـرنسا وتـركيا وحـاملات طـائرات الاسـطول الأمـريكى) . وتتضـمن اعداد طائرات حلف وارسو ، طرزا قـديمة مـن سـوخوى ٧ Su - 7 Fitter Aبالاضافة الى طائرات احدث سـبق ان نكرناهـا آنفـا . وبـالاضافة الى طـائرات ف ١١١ والجاجوار التى يمتلكها حلف الأطلنطى ، فان ضـمن اعداد الطائرات التى سبق نكرها ، توجد طائرات اكثر قـــدما مثـــل اف ١٠٤(s)f- 104sو اف ٤s (f4s)والبـوكانيرز Buccaneersويقـدر مـركز الدراسات الاستراتيجية بلندن ، عدد الطـائرات التـى يمتلكها حلف وارسو والأطلنطى ، والتى يمكن تجهزها بأسلحة نووية ، بحوالى ١٠٧ طـائرات لوارسـو و٨٠ طائرة للأطلنطى .. وبأى مقياس ، فان النسبة بين قوة حلف وارسو والأطلنطى هـى ٢ : ١ تقـريبا ، ولكن فى المستقبل . فان هذا سيكون مخيفا للأطلنطى ، ولاسيما بعد نشر الصواريخ السوفييتية الجديدة من طراز-ss 21,ss-22, ss-23 مع ادخال تعديلات عليهـا لزيادة قدرتها على مهاجمة القواعد الجـوية بـأسلحة تقليدية وكيماوية ونووية ...

المدفعية ذات القـدرة النووية ... منذ مـايقرب مـن عام ، اعلنت وزارة الدفاع فى الولايات المتحدة رسميا ، عن امتلاك السوفييت فى الوقت الحاضر ، مـدفعية ذات مقذوفات نووية ومن اعيرة ٢٠٣ مم و ٢٤٠ مم . وهذه المدفعية منتشرة فقط فى الاتحاد السـوفييتى ، ويمـكن للسوفييت نقـل اعداد كبيرة مـن هـذه المدفعية لسرعة هائلة ، وباشارة مختصرة مـن قـواتهم المتمـركزة فى دائرة حدود حلف وارسو . وهذا يمكن السوفييت مـن تغيير ميزان القوى للأسلحة الميدانة قصيرة المدى ، لأن حلف وارسو يمتلك مدفعية اكثر من الأطلنطى . ويقول الجنرال جونز رئيس هيئة الأرصاد الأمـريكى فى هـذا الصدد ، ان حلف وارسو يتفوق على الأطلنطى بنسـبة ٣ : ١ فى عدد قطع المدفعية الوسطى ، وانه اذا ما انتج السوفييت كميات كافية من المقذوفات النووية ووزعوها على قوة مجموعاتهم فى دول حلف وارسو وجيوش دول اخـرى صـديقة ، فـان عدد الرءوس النووية التـى فى المخزون السوفييتى ، ستكون لها القدرة على المبـادأة وتصعيد الموقف ، بهدف اجهاض قـوات الأطلنطـى ، حتى تستطيع قوات وارسو تحقيق اخـتراق سريع عن طريق القوة المدرعة التقليدية ، وذلك لنقل المعـركة الى داخل حدود دول حلف الأطلنطـى ، وانه فى حـالة عدم قـدرة القـوات المدرعة التقليدية لحلف وارسـو ، مـن تحقيق اختراق بسبب توقع الأطلنطى لهـذا الهجـوم ، واحتمال وجود مقاومة عنيفة ، فـانه مـن المتـوقع ان السوفييت سيستخدمون مدفعيتهم الذرية لابـادة هـذه المقاومات ، وتدمير الدفاعات وهذا يمكن ان يحدث على سبيل المثـال ، اذا كانت قـوات الأطلنطـى الجـوية التكتيكية ووحـدات الصـواريخ المضـادة للدبـابات وطائرات الهليكوبتر تقوم بواجبها فى مـواجهة اى غزو تشنه قوات حلف وارسو

.. وفى الوقت الحاضر ، ومن خلال نظرة تحليلية ، فان حلف الأطلنطى ، يملك ميزة على دول حلف وارسـو فى المنطقة الوسطى من اوروبا ، وذلك منذ ان امتلكت عشر دول من الأطلنطى مدفعية قادرة على اطـلاق مقـذوفات تحمل رءوسا نووية تحتفظ الولايات المتحدة بمخـزون هائل منها ...

برامج التحديث فى حلف الأطلنطـى : طـرحت عشر مبادرات لتحديث برامج التسـليح فى دول الأطلنطـى ، منها واحدة طويلة المدى ، والباقى قصيرة المدى ، وذلك بغرض تحسين الوضع الدفاعى للحلف . وقـد قـامت الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ، بادخال تـكنولوجيا متقدمة فى نظم التعبئة ، واستدعاء القوات الاحتياطية ، وتنظيم التعـاون بين قـوات الحلف فى البحـر ، وفى مضاعفة قوة الاسطول ، ووجود نظام متكامل للدفـاع الجوى ، وكذلك القيادة والسيطرة ووسـائل الاتصـال والمواصـلات والحـرب الاليكتـرونية والمشـاكل اللوجستيكية ، وتطوير البحوث وتحسـين الانتـاج ، ورفع كفاءة التسليح بين دول الأطلنطى .

ولقد تبلور هذا الموقف بوضوح اثناء مؤتمر لرؤساء دول حلف الأطلنطى عقد فى مايو ١٩٧٨ بـواشنطون ، وجاء فيه ان التحديث تركز اساسا على نظم الأسـلحة البعيدة المدى ، وقد عهد الى مجموعة عمل اطلق عليهـا

« مجموعة المستوى العالى » ، وذلك للعمل تحت اشراف جماعة التخطيط النووى لحلف شمال الأطلنطى ...

ولاشك ان اختيار نظام الصاروخ بيرشينج ٢ لحلف الأطلنطى ، يبدو امرا معقولا ومقبولا ، لأن هذه الصواريخ تبدو فعالة بشهادة الكثيرين ، ولكن كمياتها ليست كافية ، بحيث لاتحتمل حرب استنزاف طويلة . وهذا يمكن التغلب عليه اذا ماتم نشر حوالى ٥٧٢ صاروخا ، كما تقرر فى مؤتمرات سابقة ...

وهناك ثغرة اخرى فى نظام الدفاع لحلف الأطلنطى ، وهى انه حتى الآن ، لم يتم وضع برنامج طموح لتطوير جيل جديد من الصواريخ الميدانية ارض ارض ، لتحل محل الصواريخ القديمة لانس ، التى تفتقر الى الدقة بالاضافة الى مداها المحدود ، خاصة مع الرءوس التقليدية ، بهدف الوقاية من الصواريخ السوفيتية SS-23 , SS-22 , SS-21) ومن مساوىء الصاروخ لانس ايضا ، ان يحتاج الى قوة بشرية كبيرة ، ونظامه الالكترونى ربما يصبح مشكلة عويصة فنيا من ناحية الصيانة خلال الخمس او العشر سنوات المقبلة . ولهذا السبب ، فان الجيش الأمريكى يجرى ابحاثا على نظام جديد لصواريخ يستطيع سد هذه الثغرة ...

وفى مجال الموازنة بين حلف الأطلنطى والسوفييت ، فانه لايوجد لدى دول الأطلنطى برنامج محدد لانتاج صواريخ بلاستيكية متحركة ذات مدى متوسط ، لكى تساير الصاروخ السوفييتى SS-20 الذى يصل ماده الى ٤٠٠٠ كم ...

ويلاحظ المراقبون العسكريون ، ان فترة تولى ادارة الرئيس السابق جيمى كارتر ، كانت من أهم العوامل التى ادت الى ظهور التفوق العسكرى السوفييتى فعندما جاء كارتر الى البيت الأبيض ، كانت هناك قرارات هامة وعديدة تتناول تطوير وتحديث الأسلحة النووية ، ولاسيما الصواريخ المتوسطة المدى . والحقيقة انه منذ ان تم نشر الصواريخ بيرشنج ia فى عام ١٩٦٢ ، لم يكن هناك نظام جديد من الأسلحة النووية المتوسطة أو بعيدة المدى ، اللهم الا الصاروخ لانس ، والطائرات ذات المقعدين من طراز ف ١١١ ، وفى الأربع او الخمس السنوات التى سبقت انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٧٦ كانت هناك برامج تطوير وتحديث وابحاث ، بهدف ايجاد خيارات نووية جديدة ، وقد شملت هذه البرامج انتاج القنابل الاشعاعية او قنبلة النيترون ، من اجل استخدامها مع مدفعية عيار ١٥٥ مم و ٨ بوصات والصاروخ لانس ، وذلك لزيادة مدى كل منها ، وكذلك القنبلة ٦١ الجديدة التى تستخدم بضرب الطائرات وتطوير الصواريخ كروز التى تطلق من البر ، وصواريخ توماهوك Tomahawk واسلحة نووية اخرى للعمل مع حلف الأطلنطى ...

ولقد جاءت قرارات البيت الأبيض كارثة بالنسبة لبرامج التطوير والتحديث ، فقد اعلن المسئولون انه قبل اتخاذ اية قرارات ، لابد من اعلان جميع دول حلف الأطلنطى عن حاجتها لمثل هذه الأسلحة ، حتى يمكن انتاجها وبعد مشاورات طويلة ، تم الاتفاق على تطوير وانتاج الصاروخ لانس الجديد والرءوس النووية ٨ بوصات . وفيما يتعلق ببقية البرامج ، فان ادارة كارتر ، لم تعط التزاما بانجازها . ويعلق هنرى كيسنجر على هذا بقوله فى الوقت الذى كانت فيه برامجنا قيد البحث ، استطاع السوفييت فى هذه الفترة انتاج مايزيد على ٨٠ صاروخا من طراز SS-20 ، ويضيف قائلا عندما الغنيا برنامج انتاج القانفة ب bi (١) طلبنا من السوفييت اعطاء اشارة مماثلة ، ولم يحدث . وعندما تخلينا عن صنع القنبلة النيوترونية ، اخبرنا السوفييت ان هذا سيكون له رد فعل على نشر صواريخنا من طراز SS-20 وعندما تولى هارولدبراون وزارة الدفاع فى ادارة كارتر قرر ان يمضى قدما فى برامج التطوير والتحديث للأسلحة لاسيما صواريخ كروز التى تطلق من الأرض . وقد أن الموعد المحدد لذلك ، وستكون فى ديسمبر ١٩٨٣ ولكن كما يبدو ، فان هذه البرامج لم تنفذ ، لما كان مخططا لها سلفا ، واعتبرت فى هذه الأثناء ، ورقة يمكن اللعب بها فى مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية Salt 11 والواقع ان المبادىء التى نادى بها كارتر عند وصوله للسلطة ، والتى ركزت على السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح وحظر الانتشار النووى ووقف انتاج القانفة الاستراتيجية ب ١ كل هذا كانت له انعكاسات أهمها :

أولا : ارتبطت برامج التطوير والتحديث بمبادارات السيطرة على الأسلحة وسياسة الوفاق التى استمرت بين القوتين الأعظم منذ عام ١٩٧٢ . وقد حفز هذا على عدم ايجاد سباق نووى فى اوروبا بين حلفى وارسو والأطلنطى . وفى هذه الاثناء فقد كانت الفرصة مواتية لكى ينشر السوفييت اسلحتهم بعيدة المدى ..

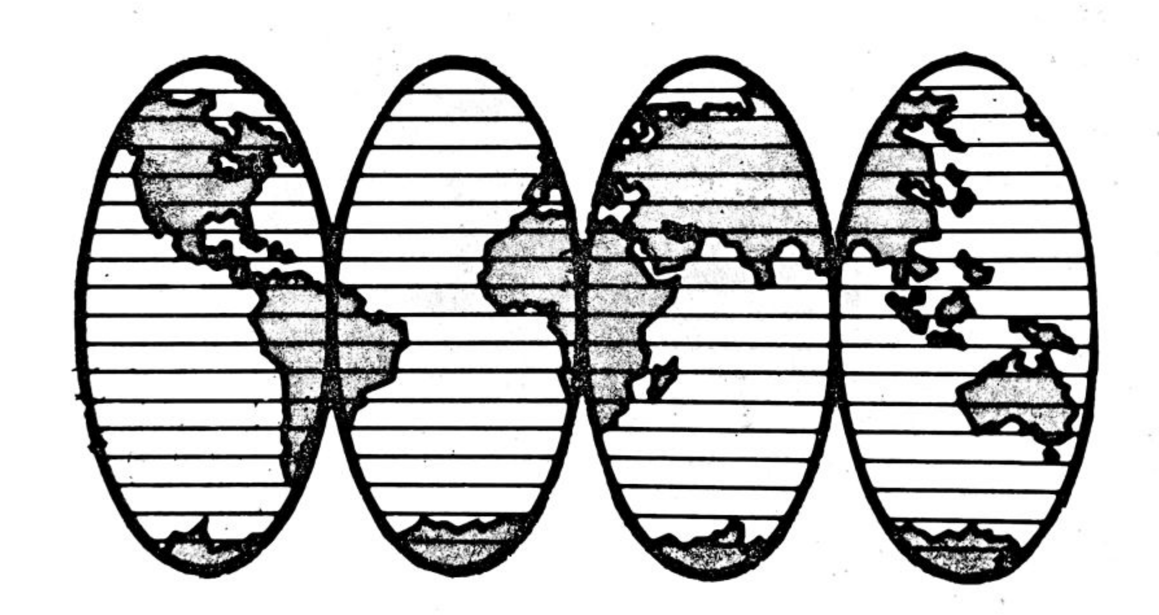
ثانيا : ان الولايات المتحدة عندما تطور اسلحتها النووية ، فان هذا لايعنى ان حلف الأطلنطى سيعتمد على تلك الأسلحة ، بل ان وزراء خارجية الحلف ، وافقوا على سحب مايقرب من ١٠٠٠ صاروخ من الموجود فعلا فى دول الحلف . وعلى هذا فان وزير الدفاع السابق هارولد براون ، قال ان الولايات المتحدة ليست لديها النية لمسايرة القوة النووية السوفييتية على المسرح النووى الأوروبى ...

وعندما جاء الرئيس ريجان الى الرياسة عام ٨١ اكد على التمسك بخطة تحديث وتطوير الأسلحة ، وهى المرتبطة ببرنامج الدفاع لخمس سنوات مقبلة ، الذى يقوم على نمو القدرة العسكرية الأمريكية بمقدار ٣٥٪

بحيث يكون هناك تـوازن بين قـدرة حلف وارسـو والأطلنطى . وكان وزير الخـارجية هيج ، مـن اكبـر انصار ومؤيدى هذه الخـطة ، بـوصفه قـائدا سـابقا بقوات حلف شـمال الأطلنطـى وفى احـد اجتمـاعات الحلف ، اكد هيج على سـلامة اسـتراتيجية حلف الأطلنطى ، ولكنه اضاف ان هذه الاستراتيجية ، تحتاج الى المزيد من الأسلحة المتـطورة لاعادة التـوازن بين الشرق والغرب ...

وفى اثناء الحملة الانتخـابية الأخيرة ، كانت تصريحات ريجـان منصـبة على قـوة امـريكا واعادة هيبتهـا على المسرح الدولى ، ونادى بـاحياء انتـاج القنبلة النيوترونية والقاذفة ب 1 وتطوير برامج الأسلحة النووية ، حتى تسـتطيع الولايات المتحـدة مفـاوضة السوفييت من مركز قوة ...

ولاشك ان المسرح النووى الأوروبى ، سيظل حلبـة الصراع بين العملاقين ، يحاول كل منهما احراز تفوق على الآخـر . والواقـع ان حلف وارسـو يتفـوق على الأطلنطـى بنسـبة ١ : ٣ فى الطـائرات و ١ : ٧ فى المدرعات ، ولكن الثغرة التكنولوجية هى التى مـاتزال تفصل بينهما ... والحقيقة التى لاينكرها احد ، ان هذا المخزون من السلاح لدى القوتين الأعظـم ، يمـكن ان يدمر الأرض ومن عليها عشرين مرة ، ولكن وجـود كل هـذا المخـزون فى التـرسانة النووية للقـوتين ، يدعم السلام العالمى ، ويزيد مـن احتمـالات نجـاح القـوة التفاوضية من اجـل خفض التسـليح ، والحـد مـن الأسلحة الاستراتيجية والسيطرة عليها □



سبل القوة السياسية وازمة المحكومية فى المجتمعات الغربية

[سالزبورج - اغسطس ١٩٨١]

نبيل عبد الفتاح

من خلال المتابعة الدقيقة لنتاج العقل الغربى فى نطاق العلوم الاجتماعية تبدو ملاحظة اساسية مفادها أنه بدون عملية المراجعة الدورية لفرضيات ، وأفكار الماضى فى كل فروع العلم الاجتماعى والقيم الاجتماعية ، والسياسية لا يمكن ان تحدث عملية الاضافة والاثراء العلمى ، وبدون ذلك - أيضا - لا يمكن للفكر أن يواجه الأزمات المختلفة التى تواجه حركة النظامين السياسى والاقتصادى بل والنموذج الحضارى الذى يطبق فى مجتمع ما ولاشك أن ذلك مرتبط بالأساس بوجود حركة نقدية تواكب فى ابداعها النقدى الابداع العلمى والاكاديمى الذى تطرحه الجماعة العلمية فى مجتمع ما .

وهذا الأمر يتطلب جسارة فى مراجعة الذات من قبل الجماعة البحثية بحيث اذا شاب ادواتها التحليلية أى قصور يتعين ضرورة النظر فى التراث النظرى ، ومسلماته حتى يمكن حل المشكلات والأزمات الهيكلية فى هذه المجتمعات .

ان هذه الملاحظات لا تنطبق فحسب على الجماعة العلمية فى الغرب ، والتى لديها من تنوع المدارس وثراء الحركة النقدية ما يدفعها الى التجديد .

بل ان الجماعة العلمية المصرية تواجه أزمة حادة فى مجالات العلم الاجتماعى حتى العلم القانونى الذى لايزال الى الآن أكثر فروع العلم الاجتماعى عراقة ، ورسوخا ، وتقدما ، بالمقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى الحديثة نسبيا كالسياسة والاجتماع الخ ... لغياب تقاليد منهجية وبحثية فى نطاق البحث الاجتماعى فضلا عن غياب حركة نقدية تفرز الاصيل من الردىء تداعت هذه الملاحظات الى العقل وأنا بصدد تحليل لحصاد ندوة سالزبورج للدراسات الامريكية التى عقدت فى الفترة من ٩ إلى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٨١ وشاركت فيها - مع الأساتذة د . شفيق بلبع وكيل مجلس الشورى المصرى ، والسفير حسن عيسى ، ود . محمد شعلان - والتى طرحت خلالها للنقاش والبحث القضايا الخاصة بسبل القوة السياسية ، وأزمة المحكومية Governability فى الدول الغربية المتقدمة أى قابلية الافراد للانضواء فى الاطر المؤسسية فى الدول الغربية المتقدمة والمشاركة فى المؤسسات السياسية بفاعالية ، وتأثير ذلك على مسار الديمقراطية الغربية واهداف واداء النظام السياسى الغربى .

وقد حضر الندوة مجموعة من الانتلجنسيا المتعددة القوميات من امريكا ، ومن العالم الثالث ، واوروبا الغربية ، ويوجوسلافيا والمجر ، وبولندا ، وبلغاريا ، ومثل القادمون من العالم الثالث ١٠٪ من المشاركين اغلبهم مقيم فى الغرب منذ مدة طويلة ويحتلون مراكز

مهنية وعلمية مرموقة .

وكانت المجموعة المشاركة تنتمى الى تخصصات ، ومهن رفيعة فى الجامعات ومراكز البحوث ، وهى عناصر فاعلة فى الحياة السياسية فى بلادها ، ناهيك عن انهم فى مرحلة النضوج السياسى والفكرى أى صفوة سياسية صاعدة وهناك تجمع لأساتذة كبار امثال العلامة كارل دوتش أحد أساطين العلوم السياسية المعاصرة ، والبروفسور ميشيل كروزييه ، ودافيد شانون وهارى ويلت ، ورئيس وزراء الدانمارك مستر جوهار نسون ود . هانز فيشر زعيم المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكى النمسوى وساعد كرايسكى الايمن ، ود . فرناند المثل البلجيكى فى المجلس الاروبى ، والوزير السابق للاقتصاد ، د . الويس موك زعيم حزب الشعب النمسوى وأخرون كفلورنس سكيلى ،هيمفرى تايلور والواقع ان مجموعة المحاضرات . والقضايا التى طرحت عن النظام السياسى مكوناته واهدافه وادائه ، وتماسكه ، وجوانب القوة والضعف فيه وهو ما طرحه البروفسور دويتش ، ومحاضرات كروزييه عن الحكومية وعلاقتها بالتنظيم . ووسائل الاتصال ، والبيروقراطية وظواهر التعقيد فى العلاقات الاجتماعية ثم الظاهرة البيروقراطية فى فرنسا وامريكا .

هذه المحاضرات تعيدنا الى ما سبق وطرحناه عن الوظيفة النقدية للعلم اذ كشفت الطروحات والمناقشات عن أزمة فى بعض مناهج التحليل الغربى ، وللدقة فان ذلك لا يقتصر على العالمين الفاضلين دويتش وكروزييه وانما شملت ما طرحه ويلت عن النظام السوفيتى ، وشانون عن النظام الامريكى وبقية الدراسات .

وهذا لا يمنع من ان نشيد بالاطار التنظيمى المحكم للندوة ، وتجميع هذه الجماعة من المثقفين ، والعلماء فى وقت واحد وفى هذا الصدد سوف نشير الى أبرز سمات هذا اللقاء الفكرى فيما يتعلق بمنطقتنا العربية ، والتى دارت حول الورقة التى قدمنا عن الاعلام وازمة الحكومية فى النظام العربى .

ويبدو أن الثورة التى شهدها الغرب فى مناهج التحليل التى اعقبت الحرب العالمية الثانية فى العلوم الانسانية وسيما فى السياسة حيث تم تخلصها من المناهج القانونية الشكلية وتقاليد المدرسة الفرنسية ، ثم استخدام المناهج الوظيفية والسلوكية ، والتحليل الكملى بفضل التطور فى الاحصاء والرياضيات والحاسبات الاليكترونية .

وكان من الواضح ان بعض هذه المناهج قادت الفكر السياسى والاجتماعى الغربى الى مأنق حقيقى ، وهو انها عرجاء بدون التنظير والتحليل الكيفى . فالواضح ان ما طرح عكس أزمة التحليل النظمى التقليدى ، والبنائية الوظيفية ، ونظريات التنظيم السلوكية فى دراسة الظواهر الاجتماعية المركبة والمعقدة وأخطرها أزمة الحكومية ، والديمقراطية الغربية .

اولا : وسائل الاتصال وازمة الحكومية فى النظام العربى

وفى هذا الأطار فأن أحد السمات الأساسية للبنية السياسية فى المجتمعات العربية هى أنها لم تشهد تغييرا هيكليا بالرغم من تبنى الصفوة السياسية التابعة للغرب بعض الأفكار السياسية الغربية سواء من النموذج الليبرالى [البرلمان ، الأحزاب ، الصحف] ، أو وحدانية التنظيم السياسى .. [خليط من الأفكار الماوية حول تحالف الطبقات المعادية للأستعمار ، ومفهوم الحزب الطليعى فى النموذج السوفيتى] .

ولأن القواعد الضابطة لعلاقة الصفوة السياسية بالطبقات موضوع الحكم كانت تعبيرا – كما يرى الثقاة – عن نمط تقليدى من الأقطاعية ، والأبوية ونظام الاتباع المستند إلى التضامن العائلى ، أو تلك النظم والدويلات ومشيخات الخليج والجزيرة العربية ، أن هذه المفاهيم أنعكست على علاقة الفرد والطبقات الاجتماعية بالسلطة السياسية فى المجتمع العربى ، وعملية صناعة القرار السياسى حيث تعتمد حينا على وهم الزعامة الملهمة ، أو الشخصية الكارزماتية ، أو الحكمة [السعودية مثلا] دون أى ضوابط للرقابة على هذه الأنماط البالغة التخلف لأتخاذ القرار ، ومن ثم تدخل فى هذا الأطار الأبعاد الذاتية ، ومصالح القلة الحاكمة ، وعلاقتها الوثيقية بالغرب .

أن هذه الوضعية تبدو خطورتها – فى كون هذه المجتمعات لازالت فى مرحلة أنتقالية تجاه النظام السياسى والأجتماعى الحديث ، من خلال تبنى بعض الأشكال المؤسسية والحكومية الحديثة ، وفى ظل وجود أنماط جديدة من التفاعلات بين الأشخاص ، والمؤسسات .

وهناك سمات عامة لعديد من البلدان أهمها من الناحية الجغرافية اتساع وازدياد حركة التحضر السريع للمجتمعات التقليدية والبدوية والقبلية أساسا » ، بما تتضمنه هذه العملية أيضا من ازدياد عمليات الأستقطاب الحضرى ، ونووية التكوينات الأسرية ببطء ، وتغير دور المرأة فى المجتمع .. غير أن هذه التحولات على أهميتها النسبية إلا أن عوامل المكونات البنيوية للثبات والسكون الاجتماعى لها قوة معوقة لعوامل التغير والحراك الاجتماعى والسياسى .

أين تقع وسائل الأتصال الاعلامى فى هذه العملية ؟ ! سيما فى هذا السياق الأجتماعى ، والسياسى . الظاهرة الأساسية هى النمو السريع فى

٤٣٠ نوعية ومستوى الاتصالات هناك أولا النمو فى عمليات الاتصال الجمعى والشخصى من خلال حركة التحضر ، وعبر التنظيمات والمؤسسات العامة والخاصة ... ويستخدم فى هذا السياق أجهزة الراديو ، والتلفاز ، بشكل موسع ، وهناك النمو المتزايد فى إصدار الصحف والمجلات بشكل عام تشهده المنطقة من قبل ، ورصد اموال طالة لاصدار المطبوعات والكتب بصرف النظر عن مضمون المادة الصحفية أو الاعلامية والرسائل الاتصالية للحكومة ، عبر أجهزة الراديو والتلفاز ، والصحافة تزداد ، من خلال قوة جهاز الدولة فى الدول ذات الطبيعة المركزية ، ودور المشايخ الحاكمين فى الخليج ، أو أولو الأمر فى الأنظمة الجمهورية . وهذه الأجهزة تدعم قيم وأفكار الصفوة وتكرس وضعية التبعية للغرب ، والولايات المتحدة ..

وذلك فى أطار تصاعد عمليات التغريب ، وسحق الهوية الوطنية ، من خلال تدعيم قيم الاستهلاك على النمط الغربى .

أن نظام الاتصال الاعلامى يرتبط بقيم الصفوة ، وخصائص البنية الأجتماعية وتستخدم وسائل الاعلام كوسيلة من وسائل التعبئة السياسية للجماهير .

ثم استخدمت فى تطوير الشرعية للنظم السياسية العربية ، وذلك من خلال تأصيل الاعتقاد لدى الجماهير بأن المؤسسات السياسية للنظام لاتناقض مع .. التراث الدينى ، والقيمى للجماهير ، وأنها بهذه المثابة أكثر توافقا مع المجتمع وتطوره الاجتماعى والسياسى ، وأبرزت وسائل الأعلام عدم تناقض الثقافة الشعبية والرموز الدينية والقومية مع طروحات النظام السياسى .

وهناك وظيفة التبرير ، حيث تقوم وسائل الاعلام بتبرير سياسات السلطة السياسية الاجتماعية ، والاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا .

ولاتستخدم وسائل الأتصال كأداة للمشاركة الشعبية ولتقديم البدائل لسياسات وبرامج الحكومات ، ولاقامة حوار وطنى وانما ينحصر دورها فى الحصول على الدعم للحكومات القائمة .

أن ازمة الحكومية لازالت فى مشيخات النفط فى مهدها حيث أن وجود الفوائض المالية فى يد العائلات الحاكمة تجعلها تلبى المدخلات الجديدة وبعضها يحاول مواجهة المدخلات السياسية من الصفوة الصاعدة من خلال تبنى بعض الأشكال المؤسسية الحديثة ، كالبرلمان فى الكويت ، والبحرين ثم محاولة السعودية اقامة مجلس للشورى ، والمجلس الأتحادى فى الامارات العربية ، غير أن الوضع فى بعض البلدان اكثر نضوجا لتفاقم المشكلات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية مما يجعلها تعيش أزمة حكومية متزايدة .

أن أحد المشكلات الهامة للنظام السياسى العربى هى مشكلة الخلافة السياسية أى الأنتقال السلمى للسلطة من قائد سياسى إلى آخر ومن صفوة قائدة إلى أخرى بديلة .

وآليات الخلافة غامضة ، وهى مزيج من العنف والضغوط المصلحية ، والسياسية والأجتماعية ، والتبعية للخارج .

أن المشاركة الشعبية فى صياغة البرامج الحكومية ، والتنفيذية غير واردة ، فضلا عن غياب الوعى الأجتماعى ، والسياسى لدرجة تدعو للأسى .

والمعارضة السياسية هامشية ، ومفهومها فى ادراك الصفوة الحاكمة لايعنى وجوب الحراك السلطوى ، وأمكانية الأنتقال من المعارضة للحكم ، ومن الحكم للمعارضة وفقا للمفهوم الليبرالى الغربى .

« لاحظ الأحداث الأخيرة فى تونس حيث سمح بحرية تكوين الأحزاب السياسية من خلال ضوابط ، وضرب التيار الأسلامى الذى يمثله عبد الفتاح مورو ، وراشد الغنوشى والقيادات اليسارية أيضا » .

وقد طرحت أسئلة عديدة عن الوضع الايرانى ، والدول المرشحة للتغيير على هذا النمط ، وأمكانياته ، وتولينا شرح الأوضاع فى وحدات النظام العربى .

ثانيا : المثقف العربى والتغيير .

وقد طرح البروفسور كروزيية ، وبعض المشاركين تساؤلا حول دور المثقفين العرب فى عمليات التغيير الأجتماعى والسياسى ؟

وكانت الأجابة هى أن تحديد العلاقة بين جماعات المثقفين والنظام السياسى تكون انطلاقا من وجود ظاهرة أساسية فى غالبية هذه المجتمعات ، وهى أننا لسنا فى الواقع بصدد مجتمعات موحدة ثقافيا وقيميا ، بشكل مطلق ، فثمة أنقسام تقليدى للمجتمع إلى قوى وطبقات اجتماعية تقليدية تستمد أفكارها ورموزها وطريقتها فى التفكير والسلوك الاجتماعى ، وفى الحكم على الأشياء من بناء معرفى تقليدى يشكل مزيجا من الأرث الحضارى الوطنى ، ومكونات الدين الشعبى ، والدين السماوى وهذه الجماهير لها جماعة مثقفين خاصة بها ولها نظامها التعليمى والثقافى التقليدى بدءا من الزوايا ، وانتهاءا بالجامعات الدينية .

وهنالك أيضا تلك الجماعات التى نشأت مع حركة البعثات والتحديث ، ونشأة نظام التعليم العلمانى الذى يتم من خلاله تخريج الصفوة السياسية ، والثقافية فى ظل قيود وضوابط المكانة الأجتماعية .

وبالرغم من هذا التنوع : إلى أن ثمة جوانب مشتركة بين هذين النمطين من المثقفين ، فهناك تأثير وسائل الاتصال على المستوى التقليدى ، وعلى الطبقات العمالية ، والفلاحية ، وتأثير عمليات التغريب العلمى الثقافى والاستهلاكى على السلوك الاجتماعى

، وهناك تلك التأثير الثقافى التقليدى على فكر وسلوك الصفوة السياسية والثقافية شبه العلمانية حيث يتميز فكرها السياسى بالانتقائية ، والتناقض

وفى كلتا الحالين فأن وجود الجماعة الثقافية التقليدية ، والمستغربة وفى ضوء علاقتها بمتغيرى الحركة الاجتماعية ، والنظام السياسى ، السمة الأساسية فى التطور الاجتماعى هى عدم وجود تكوينات أجتماعية متبلورة على النمط الغربى ووعى اجتماعى موازى لها . ونحن لانستطيع أن نجد دورا للمثقف العضوى المرتبط بقوى اجتماعية محددة وذلك فى أطار الصفوة السياسية ، والثقافية المستغربة . وهناك صور تاريخية للمثقف العضوى متمثلا فى رجل الدين (كالأفغانى وسيد قطب مثلا) .. وثمة سيولة فى علاقة المثقفين بأصولها الاجتماعية وظاهرة الخيانة الاجتماعية للمثقفين للطبقات التى أنحدروا منها ، وتراثهم الوطنى أن ذلك يؤثر فى علاقة المثقف بالتغيير الاجتماعى الكيفى فى مجتمعة .

والذى يؤكد على محدودية دور المثقف فى بحث علاقته بالنظام السياسى ، والسلطة السياسية أن المثقف العربى يقف بين خيارين القمع السلطوى ، أو أداء الأدوار الآتية :

١ ـ التبرير ٢ ـ التعبئة ٣ ـ المساندة .

وهذه الأدوار تعكس تبعية المثقف للسلطة وفقدانه للوظيفة النقدية ، وفقدان الاستقلالية ، وهو مايؤثر على الجانب الابداعى ، وعملية الخلق فى الحركة الثقافية ، وتمثل عملية الأداء الوظيفى لادوار المثقف الأمكانية الوحيدة للأستمرار داخل السلطة الأبوية .

المثقف الغربى دوره هامشى ، وهناك ظاهرة التخلف العلمى للجماعة الثقافية غير أن هناك نموذج للمثقف الرافض سواء أكان راديكاليا أو سلفيا ، غير أنهم غير فاعلين سياسيا .

● النظام الحزبى العربى قليلون من ملامحه الاساسية :

وطرح د . خوسيه فالسيا أستاذ الاقتصاد البرتغالى سؤالا عن خصائص النظام الحزبى العربى ، وكان الرد متحصل فى أن وحدات النظام العربى لاتعرف نظاما حزبيا بالمعنى المفهوم فى الغرب من حيث الأشكال المؤسسية ، والمفاهيم والممارسات وبالجملة الثقافة السياسية وأن الاحزاب السياسية إما ان تكون اشكالا حديثة للهرم القبلى بما يتضمنه من بطريركية فى القيادة والسلوك السياسى ، أو مستمدا من تقاليد وقيم العائلة او القبيلة أو الطائفة .

والاحزاب فى غالب الأحيان بلا قواعد جماهيرية وأجتماعية ، انما احزاب تهبط من القمة إلى القاعدة ، ومن ثم فهى اقرب إلى تجمعات المصالح .

أن ظاهرة التشخصن السياسى political Personalistion للزعامة السياسية أساسية فى فهم سلوك النظامين السياسى ، والحزبى .

وفيما يتعلق بالسعودية ، فأن ـ النظام السعودى يحاول أدخال عناصر جديدة من الصفوة الصاعدة المرتبطة بالقبائل والعائلات المساندة للأسرة السعودية ، وأن جماعات المثقفين القادمين من الغرب ، ونمو طبقة التجار سوف يؤدى إلى خلق مدخلات جديدة فى النظام السعودى ، وهذه الجماعات بالرغم أن لديها أحلام الثراء المادى المتاح ، إلا أن أحلام المشاركة فى السلطة السياسية واردة .

ثمة تساؤل أخير تطرحه هذه الندوة ماالهدف منها ، وكيف يختار هؤلاء الذين يمثلون الصفوة السياسية البديلة أو الصاعدة أو الناجحة كما قيل ، ولماذا ؟! تساؤلا هاما لايزال مفتوحا .

ندوة الثورة العرابية [١٨٨١ ـ ١٩٨١]

[القـــاهرة ـ ٧ : ٩ ديســـمبر ١٩٨١]

حمدنا الله مصطفى حسن

فى الفترة مابين السابع والتاسع من ديسمبر عام ١٩٨١ ، تم عقد الأسبوع العلمى الخامس لسمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، وكان موضوعه « الثورة العرابية ١٨٨١ - ١٩٨١ » ، وقد عقدت ست جلسات ، ألقى خلالها أكثر من عشرين بحثا . شمس ممثلة فى كلية الآداب ، ومركز بحوث الشرق الأوسط ، والمجلس الأعلى للثقافة ، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

وقام باعداد هذه البحوث ، نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية والأجنبية والمتخصصين فى حقل الدراسات التاريخية . وهذا التنوع أعطى للندوة طابعا خاصا تمثل فى الرأى والرأى الآخر ، وبمعنى آخر ، إن تقييم هذه الثورة المصرية ، لم يكن من وجهة نظر مصرية فحسب ، بل وجدنا أقلاما أوربية : ألمانية وفرنسية بل وإنجليزية . وقد كانت إنجلترا تقف إنذاك . فى الطرف المعادى لهذه الثورة !! . كل هذه الأقلام إجتمعت فى حوار أكاديمى تتناقش وتتحاور ، إبتغاء الوصول أو الاقتراب من الحقيقة .

ولعل من المفيد أن نقوم بجولة خلال هذه البحوث ، للتعرف على أهم الأفكار التى طرحتها أو توصلت إليها خلال هذه الندوة . فقد طوف بنا الدكتور صلاح العقاد من خلال عرضه بعض النظم السياسية التى كانت سائدة فى العالم على عهد الثورة العرابية ، وهذه النظم تمثلت فى الملكية الدستورية فى بريطانيا ، والأنظمة التى مرت بها فرنسا منذ الثورة الكبرى ، والجمهورية الأمريكية التى إقترن ظهورها بحركة إستقلال المستعمرات الأمريكية فى أمريكا الشمالية . وقد أشار إلى أن الظروف التى نما فيها النظام الليبرالى عند الدول الثلاث المشار إليها ، كانت تختلف إختلافا جوهريا ، عن تلك التى مرت بها مصر عندما شرعت تطالب بالحكم النيابى ، إذ كان النظام الديمقراطى الليبرالى فى الغرب ، حصيلة تطور تدريجى على مدى قرون ، ولم يحدث فى تلك الدول أن بادر الحاكم من تلقاء نفسه ، لايجاد الحياة النيابية ، كما فعل الخديو إسماعيل سنة ١٨٦٦ ، كذلك فإن النظام النيابى فى تلك البلدان ، لم يكن مطلب حركة عسكرية ظهرت إلى الوجود فى ملابسات خاصة .

وفى مجال العالم العربى والاسلامى ، قدمت الدكتورة لطيفة سالم ، بحثا عن الثورة العرابية ومدى مالاقته من تأييد فى هذه البلدان ، فقد رحبت القاهرة بمن حضر إليها من المغرب العربى الذى كان يعانى من النفوذ الفرنسى ، أمثال إبراهيم أفندى السراج الذى جاء من تونس وعمل مع عبد الله النديم فى الصحافة . وكانت جالية المغاربة تؤيد الثورة تماما لدرجة أنهم أرادوا المشاركة الفعلية فى صفوف الثوار ، كذلك ضمت الاجتماعات التى كانت تعقد بمنزل عرابى ، بعض المغاربة .

وفى سوريا ، نلحظ حماسا شديدا للثورة العرابية ، فقد ذهب بعض علماء الأزهر إلى دمشق وإجتمعوا بعلماء وأعيان دمشق فى المسجد الأموى ، وأبانوا لهم أن مصر هى « باب الكعبة » و « بيضة الاسلام » وأن هدف الانجليز هو القضاء على الاسلام والاستيلاء على الكعبة ، وأنه يجب على المسلمين أن يقدموا المساعدة لعرابى ، وأن هذه الحالة تعيد للأذهان قصة العرب فى أسبانيا .

وعن الثورة العرابية وأثرها فى السودان ، قدم الدكتور يونان لبيب ، بحثا حاول من خلاله إيجاد علاقة بين الثورتين العرابية والمهدية ، وذلك من خلال عناصر الاتفاق والاختلاف بين الثورتين ، ففى عام ١٨٨١ تفجرت الثورتان ، كذلك فقد كان أعداء الثورة مشتركين : التدخل الأوربى والخديو توفيق . وقد إختلفت الثورتان فى نظرتهما لسلطان إستنبول ، فعلى حين ظل عرابى ورفاقه ينظرون إليه بإعتباره خليفة للمسلمين حتى أخر وقت ، إذا بالخليفة عبد الله فى اتهمه فى رسالة إليه بأقذع الصفات .

وبالرغم من ذلك كله ، يقول الدكتور لبيب ، إن

الباحث لايكاد يجد مايمكن أن يسميه علاقات عرابية مهدية ، ولذلك فقد أحسن صنعا حين جعل عنوان دراسته « الثورة العرابية والثورة المهدية علاقة أم لاعلاقة » .

كذلك تحدث الدكتور « ديريك هوبوود » عن مظاهر الثورة المهدية فى السودان ، وهى الثورة التى كانت معاصرة للثورة العرابية فى مصر كما ذكرنا .

والحقيقة أن أكثر من تعرضوا للمقارنة بين هاتين الثورتين ، لم يصلوا إلى إيجاد روابط قوية بينهما ، وكل ماذكروه لايعدو ذكرهم رحيل بعض أنصار الثورة العرابية إلى السودان تحت ظروف معينة . أما العثور على مراسلات تأييد بين زعيمى الثورتين ، لتبيان موقف كل منهما من الآخر ، فهذا مالم نجده لافى الوثائق الرسمية ، ولافى غيرها ، وإن حاول بعضهم خلال المناقشات التى دارت فى الندوة ، أن يدلل على وجود نوع من الاتصالات بين الثورتين .

ومع ذلك كله ، يبقى السؤال الكبير : هل وجدت صلات قوية بين الثورتين العرابية والمهدية ؟؟

وعن إتصالات مصر بالصومال قبيل الثورة العرابية وأعقابها ، أشار الدكتور رأفت الشيخ ، إلى الدور الحضارى الذى لعبته مصر فى هذه المنطقة ، وأثر هذا الدور فى الشعب الصومالى ، الأمر الذى جعل الصوماليين يعتبرون الفترة التى خضعت فيها بلادهم للادارة المصرية ، فترة إتحاد بين مصر والصومال .

كذلك فإنه يرى أن التوسع المصرى فى الصومال ، قد حدث فى أوج إزدهار الجيش المصرى ، خاصة فى الفترة ١٨٧٥ - ١٨٧٩ ، وأن بداية فقدان الوجود المصرى فى الصومال وغيرها من الأرض الأفريقية ، حدث بعد التآمر على الجيش المصرى . سواء فى داخل مصر أو فى خارجها ، ونتيجة لذلك التآمر حدثت الثورة العرابية .

كذلك ينبغى الاشارة إلى التعضيد الذى لقيته الثورة العرابية من أبناء العالم الاسلامى ، فقد أقيمت الصلوات فى المساجد التركية ، وتم الدعاء لها بالنصر ، كذلك صادفت الثورة هوى فى نفوس مسلمى الهند .

أما التأييد الأوربى للثورة ، فقد وضح تماما من خلال تأييد بعض الأفراد المقيمين فى مصر آنذاك ، من أمثال « بلنت » وغيره . أيضا نلحظ هذا التأييد من خلال العمال الايطاليين الذين بعثوا ببرقية تأييد للثورة فى جميع خطواتها ، لدرجة أن الرأى العام الايطالى أطلق على الثورة « الشعور الغاريبلدى » وعلى عرابى « غاريبلدى مصر » أو « غاريبلدى النيل » .

وإنطلاقا من السمة العسكرية الواضحة لدى قادة الثورة العرابية ، راح الدكتور محمد محمود السروجى يفتش عن أسباب لهذه الثورة من خلال الحرب الحبشية الأولى ١٨٧٥ ، حيث عرض لنا أسبابها ومظاهرها ، وإنتهى إلى رأى مؤداه أن هذه الحرب ، وماإنتهت إليه من فشل للجيش المصرى أمام الحبشة نتيجة عدة عوامل ، قد نبتت من خلالها فكرة الثورة والتغيير ضد النظام الفاسد . فقد ذهب إلى أن الثورة العرابية ، لم تكن وليدة عصر توفيق فحسب ، بل إن جذورها تمتد فى الماضى إلى العهود التى سبقته ، فهى ثمرة أخطاء ورواسب التاسع عشر بأكمله ، فإن فشل الحملتين العسكريتين على الحبشة ، وماصحب ذلك من شعور بالمرارة ، وإزدياد موجة السخط التى عمت المصريين ، على أثر مشاهدة تلك الهازل العسكرية التى مثلها إسماعيل وكبار قواده الأتراك والجراكسة ، فبدلا من أن يحاكمهم على تلك الأخطاء قام بإستقبالهم إستقبال الفاتحين الأبطال وأنعم عليهم بالرتب والنياشين . فهذه المسرحية الهزلية التى مثلت فصولها أمام سمع المصريين وأبصارهم ، أثارت فيهم الحقد ضد العدو الجركسى . وقد وجد هذا الشعور بالمرارة صداه فى نفس الزعيم أحمد عرابى وزملائه ممن إشتركوا فى تلك الحرب ، ولمسوا أخطاءها .

وقد حاول بعضهم - خلال الندوة - تشبيه هذه الحروب بين مصر والحبشة بحرب فلسطين ١٩٤٨ ، فكما خرج أحمد عرابى وزملاؤه الضباط على أثر فشلها ، خرج جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار .

وعن الفكر القومى خلال الثورة العرابية ، تحدث الدكتور نبيه بيومى ، فأشار بداية إلى فكرة الحرية والدستور والحياة النيابية التى بدأت تنبثق نتيجة عهود محمد على وخلفائه ، التى وصفها - على حد قوله - بأنها عهود ساد فيها الحكم الأوتوقراطى ، وأنه من بين هذا الركام الأوتوقراطى ، ظهرت الحاجة إلى الحياة النيابية والدستور والحرية .

كذلك فقد أشار إلى ظهور شعار « مصر للمصريين » فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، الذى لم يكن يهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية ، بل كان يدعو إلى مقاومة الاستيراد الأجنبى ، بما فيه التركى والجركسى . وكان هذا الشعار أحد العوامل البارزة فى بروز الحركة الوطنية بجناحيها العسكرى والمدنى ، ومحاولة إدخاله إلى حيز التنفيذ أثناء الثورة العرابية ، حيث لحظ المصريون إستئثار الشراكسة والأتراك بالمناصب الرئيسية فى الجيش .

كذلك ألمح الباحث إلى ظهور دعاة للتمسك بالوحدة الوطنية ، فقد دعا النديم إلى ترك التعصب الدينى ، وسليم النقاش إلى الفصل بين الرابطة الوطنية والرابطة الدينية .

أماموقف علماء الأزهر من الثورة العرابية ، فقد إنقسم - على حد قول الدكتور عبد المنعم جميعى -

إلى ثلاثة أجنحة أو فئات : الفئة .ولى ، أعطت تأييدها للثورة منذ قيامها ، وإن إختلفت مواقف أصحابها بعد الهزيمة ، ومن هؤلاء الشيخ محمد عليش شيخ السادة المالكية ، والشيخ أحمد المنصورى ، والشيخ حسن العدوى ، فهؤلاء كانوا يقرأون الأوراد ويدعون بالنصر لعرابى ، ولم يقتصروا على ذلك ، بل ذهبوا إلى التل الكبير وكفر الدوار لالقاء الخطب . والفئة الثانية ، كانت معارضة للثورة ، وفى صف الخديو ، من أمثال الشيخ محمد العباس المهدى شيخ الأزهر ، ومفتى الديار المصرية وقت قيام الثورة والشيخ حمزة فتح الله الذى كرس كتاباته ضد العرابيين من خلال صحيفته المؤيدة للخديو .

أما الفئة الثالثة ، فلم تعرب عن موقفها بصورة واضحة فى بداية الأمر ، ففريق ظل يترقب ثم جرفته الأحداث ، فانضم إلى جانب دون أخر ، أمثال الشيخ محمد الأنبابى والشيخ محمد عبده ، فالشيخ محمد الأنبابى ، كان نصيرا للثورة فى بدء قيامها ، ثم تغير موقفه بعد وصول بعثة درويش . ويفسر الدكتور جميعى ذلك ، بأن الشيخ الأنبابى كان ينظر إلى أن الدولة العثمانية ، هى حامية الدين ، ومخالفتها يعتبر فى حكم المعصية . وبما أن درويش كان منحازا للخديو ، فقد كان من الطبيعى أن يعدل عن موقفه وينحاز للخديو .

أما الشيخ محمد عبده ، فإنه لم يكن نصيرا للثورة العرابية فى بدايتها ، بل كانت آراؤه ، حتى مظاهرة عابدين ، مخالفة لآراء العرابيين ، فقد عارض فكرة عزل رياض ، كما أنه إعتبر ماقام به العرابيون ، مجرد شغب عسكرى ، وأن مطالب عرابى وجماعته ، ليست مطالب قومية . بل هى طموحات عسكرية . وكان جوهر الخلاف بين الشيخ والعرابيين يتلخص ، فى إعتقاده بأن الاصلاح يبدأ بالتربية والتعليم ، لتكوين رجال يقومون بأعمال الحكومة النيابية على بصيرة ، وأنه ليس من الحكمة إعطاء الشعب مالم يستعد له ، ولكن بعد ظهور نوايا الانجليز فى القضاء على الحركة الوطنية ، وجد أن الطريق الأفضل ، هو السير مع ركب الثورة والثوار ، رغم تحفظاته . نحوهم . فإطمأن إليه العرابيون ، وأصبح كاتبهم الأول فى تحرير المحاضر ، وأثناء إجتماع الضباط برئاسة عرابى ، طلبوا إليه أن يلقنهم يمينا بالدفاع عن الوطن ، فأجابهم إلى طلبهم ، وفى أثناء ضرب الاسكندرية ، دعا الشيخ إلى التطوع فى صفوف الجيش .

وعن تجربة مصر الأولى فى الديمقراطية بين عامى ١٨٧٨ - ١٨٨٢ تعرض الدكتور عبد العزيز الرفاعى لظهور فكرة الديمقراطية فى مصر ومدى تطورها والأشكال التى مرت بها ، فأشار إلى أن تجربة مصر فى الديمقراطية ، جاءت متأخرة عن الغرب ، وإن كانت متقدمة عن الشرق كله ، بل وشرق ووسط أوربا . وذكر بأن النضال القومى ، كان هو السبيل إلى ظهور تجاربنا الديمقراطية فى القرن التاسع عشر ، وأن عهد إسماعيل ، شهد تجربة نيابية أكثر وضوحا من الناحية الشكلية والموضوعية ، تربط الشعب بواليه ، ومستوحاة من الظروف التى لأجلها ومن أجلها قامت هذه التجربة عام ١٨٦٦ . ففى ظل نشأة المسألة المالية وحاجة إسماعيل للاستناد إلى طبقة الملاك المصريين لتدبير مواردها ، أخذت العلاقة بين الشعب والخديو تتطور من خلال رعاية مصالحه كخديو ، ومقتضيات إقتصاديات الحكم ، وتمثل ذلك فى مجلس يربط بين الشعب والخديو وتمثله ، طبقة الملاك .

ويقول الدكتور الرفاعى إن الجيش قد تزعم - بعد نهاية عهد إسماعيل - حركة النضال القومى ، ومن ثم ظهر فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، بإنتقال حقوق السيادة للشعب ، إلاأنه بالرغم من ذلك ، فإن نزعة المجتمع المصرى كانت هى النزعة التقليدية ، إنعكاسا لطبقة بنائة ماديا وفكريا ، ولذا كان حظ المجتمع المصرى من التجديد ضيقا محدودا ، رغم سابق إتصاله المبكر بالغرب .

وقد أجاب الدكتور جاد طه - من خلال بحثه عن أثر إنجلترا فى موقف الدولة العثمانية من الثورة العرابية - على التساؤل الذى كثيرا ماردده الباحثون حول سر تناقض الدولة العثمانية فى مواقفها من الثورة العرابية ، فبينما كانت تتظاهر بتأييد الخديو ، إذا بالسلطان يقدم نيشانا لعرابى ، فهذا الموقف ، فى رأيه ، لم يكن تناقضا من جانب السلطان تجاه الثورة العرابية ، بقدر ماكان سياسة تضغط بها الحكومة الانجليزية على الدولة العثمانية المتهالكة فى ذلك الوقت .

وعن فكرة محاكمة عرابى ، تحدث الدكتور عبد العظيم رمضان من خلال الوثائق البريطانية ، فذكر أن هذه الفكرة ظهرت فى هذه الوثائق عقب القبض على عرابى بقليل . ففى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ أرسل ماليت Malet إلى اللورد جرانفيل Granville يبلغه أنه أرسل برقية من القاهرة إلى الخديو يخبره بإحتلال القوات الانجليزية القلعة هذا الصباح ، أنه ألقى القبض على عرابى وطلبه ، وإرسال صورة من البرقية إلى الآستانة .

ويبدو أن الحكومة العثمانية ، طلبت تسليم عرابى إليها ، لأن الوثائق البريطانية وردت خلالها برقية من اللورد دفرين Dufferin فى ١٦ سبتمبر ١٨٨٢ ينصح حكومته بعدم تسليم عرابى إلى القسطنطينية . وقد أعلن الخديو توفيق عزمه عن محاكمة عرابى . ففى ١٧ سبتمبر ١٨٨٢ وقع مرسوما بحل الجيش ، وتقديم الضباط « من كل الرتب » ممن إشتركوا فى « جريمة

التمرد » إلى المحاكمة .

وأشار الدكتور رمضان إلى الجهود التى كانت تبذل لانقاذ عرابى ورفاقه من جانب بلنت ، الذى كانت لديه خطة فى تكاليف كأى إنجليزى للدفاع عنه ، فقد قابل برودلى broodleyيوم ١٩ سبتمبر ، واتفق معه على الدفاع عن عرابى وصحبه ، بل وكتب إلى جلاد ستون gladstonرئيس الوزارة البريطانية خطابا يشرح فيه وجهة نظره فى هذا الاجراء .

وشرح الدكتور رمضان ، وجهة نظر الخارجية البريطانية التى كانت ترى أنذاك ، أن حكومة جلالة الملك ، لايجب أن تتخذ أى إجراء فى هذه المحاكمة ، يمكن أن يفسر بأنه يستهدف الحلول محل سلطة الخديوى . ويضيف قائلا : ومهما تعرضت وجهة النظر هذه للهجوم من زاوية محاكمة عرابى محاكمة صورية وإعدامه ، كما كانت تنوى الحكومة المصرية ، إلا أننا نلحظ أنها كانت تتفق مع ماكان يجب من عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من جانب بريطانيا ، بينما كانت رغبة بلنت فى إنقاذ عرابى ، من شأنها أن تنتهى بتدخل الحكومة البريطانية فى الشئون الداخلية المصرية ! ، وفى هذا الضوء ، يمكننا أن نفهم الأتهام الذى وجه أنذاك – إلى جريدة التايمز ، بأن تأييدها لبلنت وأصدقائه فى وجوب محاكمة عرابى محاكمة نزيهه ، إنما كان غرضا أستعماريا خبيثا .

وقد حظيت الندوة ببحوث شملت الجوانب الأقتصادية للفترة التى سبقت الثورة العرابية بقليل ، وإبان هذه الثورة ، وفى أعقابها . فقد ركز الدكتور نبيل عبد الحميد ، على النشاط الأقتصادى للأجانب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ذلك أنه حاول أن يرسم لنا صورة لهذا النشاط فى تلك الفترة ، فبدأها بعهود محمد على ، ثم خلفائه ، وجعل الأحتلال الأنجليزى لمصر حدا فاصلا لفترتين : سابقة ولاحقة له ، ففى الفترة السابقة له ، تحدد النشاط الأجنبى فى بعض أعمال المرافق والتعمير وقناة السويس ثم عملية الاقراض الحكومى فى عهد إسماعيل ، التى بدأ من خلالها التدخل الأجنبى فى شئون مصر . وكان من أهم مظاهر هذا التدخل ، إنشاء صندوق الدين ، وفرض الرقابة الثنائية ، وتعيين لجنة تحقيق أوربية لفحص شئون الحكومة المالية والادارية ، إلى جانب تعيين وزيرين أجنبيين فى الوزارة المصرية . ويقول الدكتور نبيل إن الأحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ هو النهاية الطبيعية التى خططت لها انجلترا بأتقان ، بعد أن طوعت الأقتصاد المصرى لصالحها ، وإن شاركتها فى ذلك فرنسا والدول الأجنبية بدرجة أقل .

أما المرحلة الثانية التى جاءت بعد الأحتلال ، فقد تمثلت مظاهرها فى زيادة أعداد الأجانب وأموالهم فى مصر . فقبل الاحتلال الانجليزى لمصر بقليل ، كانت أعداد الأجانب نحو ٩٠٨٨٦ ثم أصبح هذا العدد ١٠٩,٧٢٥ أوربيا عام ١٨٩٧ ، ثم اخذ يتزايد تدريجيا ، وكانت اكبر الجاليات الأجنبية فى مصر على النحو التالى : اليونانية فالايطالية فالانجليزية فالفرنسية والنمساوية والروسية والألمانية ، ثم جاليات أوربية أخرى .

وهكذا كانت الحال بالنسبة لرءووس الأموال الأجنبية ، فمثلا كان راس المال المستثمر فى شركات الأراضى والنقل الصناعية قد زاد من ٧٣١,٠٠٠ ج . م سنة ١٨٨٣ ، إلى ١,٢٨٩,٠٠٠ ج . م سنة ١٨٩٢

وفى ميادين البنوك والنشاط الصناعى والتجارى وأثرها فى غزو رأس المال الأجنبى لمصر ، أشار إلى أن البنوك منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وحتى ١٩٢٠ ، كانت بنوكا أجنبية مائة فى المائة ، وقد بلغ عددها عشرين بنكا .

ولم يكن من بين هذه البنوك بنك وطنى واحد ، وإن كانت هناك بعض الأفكار قد لاحت فى الأفق إبان الثورة العرابية لانشاء بنك وطنى . وقد عنى بتتبع هذه الفكره الدكتور رءوف عباس من خلال دراسته التى قدمها للندوة ، التى ذكر فيها أن فكرة تأسيس البنك الوطنى التى برزت أثناء الثورة العرابية ، كانت تمثل محاولة من جانب بعض قطاعات البورجوازية المصرية الوليدة ، للتخلص من نير رأس المال الأجنبى ، لتحقيق الاستقلال الأقتصادى ، كقاعدة لحماية البلاد من السيطرة السياسية الأوربية . فقد بدأت البورجوازية تدرك خطورة الأبعاد الحقيقية للأزمة المالية ، والتى تمثل سيطرة رأس المال الأجنبى على الأقتصاد المصرى ، وذلك من خلال المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى النواب فى دور أنعقاد ١٨٧٩ ، فقد قدم النائبان محمود العطار وعبد السلام المويلحى عريضة إلى المجلس ، أشارا فيها إلى هيمنة رأس المال الأجنبى على السوق المصرية .

وبالرغم من ذلك جاءت فكرة إنشاء البنك الوطنى من جانب أحد الشوام المتمصرين ، ويدعى أمين شميل الذى كان يعمل بالتجارة بين ليفربول والاسكندرية وسوريا .

وقد عرض أمين شميل المشروع على الخديوى إسماعيل الذى وعده بدراسته . غير أن الأحداث تطورت بعد ذلك على النحو الذى أدى إلى خلع الخديوى ، فضاع المشروع فى زحمة الأحداث ليبعث من جديد فى مطلع عام ١٨٨٢ . وكان حسن الشمسى – أحد أعيان الشرقية المؤيدين لعرابى – هو صاحب هذه المبادرة ، فطالب أهل الثروة من الوطنيين ، بتأسيس بنك وطنى برأسمال مصرى خالص .

وفى مارس أتسعت قاعدة الأهتمام بالمشروع لتشمل

٤٣٦

اعيان البلاد ووجهـاءها الذين أيدوا المشروع فى ثـوبه الجديد . ورأى أصحاب هذه الفكرة ، أن يتسع نطـاق المساهمين فى البنك ، ليشمل سكان البلاد من المصريين والمتمصرين من الشوام .

وتسـاءل الدكتـور رءوف عبـاس عمـا إذا كانت البورجوازية الوطنية مهيأة انذاك ، لأن تلعب دورها فى محاولة وضع حد للسيطرة الأجنبية للسـوق المصرية وإخراج الاقتصـاد المصرى مـن فلك التبعية لأوربـا . وأجاب عن هذا التساؤل بقوله : لقد كانت البورجوازية الوطنية زراعية التكوين ، فهـى تسـتند إلى ملكيتهـا للاطيان الزراعية الواسعة ، وكانت حـديثة النشـأة ، ولم تتسع أفـاقها لتبلغ درجـة التـطلع إلى أسـتثمار أموالها فى الأنشطة البعيدة عن الزراعة . وحتى الجناح التجارى مـن تلك الطبقـة ، كان يسـتند إلى ملكياتـه الزراعية الواسعة . وأضاف بأن النشـاط التجـارى الوطنى ، كان قـد غلب عليه النشـاط الفـــردى أو العائلى . فلم يفكر المصريون المشـتغلون بـالتجارة – أنذاك – فى أتباع أنظمة الشركات المسـاهمة ، نظـرا للاعتقاد السائد بأن الربح الذى تحققـه الشركات مـن قيامها بعملها بالسندات والأسهم ، مكروه من الوجهـة الدينية .

وكانت السمة الغـالبة على البـورجوازية الوطنية ، حرصها الشديد على عدم المقامرة بأموالها بـالأسهم فى مشروعات مالية واسعة ، واقتصـارها على النشـاط الزراعى وتجارة القطن ، ولعل ذلك يفسر عدم تهيئوها لتقبل الدعوة إلى تأسيس بنك وطنى .

ويقول الدكتور رءوف عباس ، كان من الطبيعـى أن تخلو المصادر من الاشارة إلى أهتمـام قـادة الثـورة العرابية بمشروع البنك الوطنى ، فقد روجت الدعاية له فى ربيع ١٨٨٢ عندما كانت قضـية مـؤامرة الضـباط الجراكسة تستحوذ على أهتمام الثوار ، وبلغ الصراع أشده ضد السلطة الأوتقراطية ، وتجمعت فى الأفق نذر التدخل العسكرى الأجنبى فمثلا فى المظـاهرة البحـرية والمذكره الثنائية ثـم مـنبحة الاسـكندرية وضربهـا . وهكذا وئدت فكرة البنك الوطنى التى ترددت أصـداؤها خلال الثـورة العـرابية ، كأداة للافـلات مـن التبعية الأقتصادية لأوربا ، ولم يتحقق هـذا الأمـل إلا فى عام ١٩٢٠ .

وفى المجال الأقتصـادى ، تحـدث « البـروفسور » دومينيك شيفاليه الأستاذ بجامعة السربون ، الذى ذكر أن الثورة العرابية ، لم تكن قادرة على مواجهة الأعباء الأقتصادية التى خلفتها سياسة إسماعيل المالية ، وأن الثورة اتخذت شكلا وطنيا أكثر منهـا شـكلا لمعـالجة القضايا الجوهرية التى كانت تواجهها الأمـة ، لهـذا ركزت على الجوانب الدستورية ، ولم تعـط الفـرصة لمواجهة المشاكل الأخرى .

وقد خصص الدكتور عبد الوهاب بكر ، بحثه حـول محافظة الشرقية والدور الذى لعبته فى هـذه الثـورة ، حيث فرضت الأوضاع الجغرافية واعتبارات أخـرى ، أن يكون للشرقية دور متميز فى هذه الثورة . فقـد كان الدفاع من الجهة الشرقية ، يرتكز عليها ، مما أعطـى لها هذا الدور المتميز فى الأستعداد والمعاونة والقتـال . ويبدو أن قادة الثورة ، قرروا أعتبـار الشرقية مخـزنا للغلال والغذاء للجيش ، كذلك فقد قام الأهالى بمعـونة الثوار بشتى الطرق ، بل بلغ بهـم الوعى – على حـد تعبير صاحب البحـث – حـد المشـاركة فى تـوزيع المنشورات ضد الخـديوى الذى يعتبـر قمـة النضـج الشورى وقد حظيت وثائق الثورة العرابية بـاهتمام الندوة فقدمت إليها عدة بحوث تتعلق بهذا الجـانب ، فقـدمت الدكتوره لطيفة ببلوجرافيا عن وثائق الثـورة ، وقـدم الدكتور محمود متـولى دراسـة تحليلية لبعض وثـائق الثورة المودعة دار الوثائق القومية بالقلعة . ومن خلال واحدة من هذه الوثائق يقرر أن دور العربان والبـدو فى الثورة العرابية بوجهيه السلبى والايجابى فى حاجة إلى دراسة تحليلية ، تستند إلى وثائق تـاريخية ، كذلك فإنه يخلص من بعض الوثـائق الأخـرى ، إلى أن أحمـد عرابى قد أثبت كفاءة إدارية فى عملية التنظيم بينه وبين قواده ، ممـا يؤكد أن الثـورة العـرابية ، لم تـكن « هـوجة » أو « أنتفـاضة » . كذلك يشـير إلى أن الخيانة لم تكن مقصـورة على مجمـوعة كبـار قـادة الجيش ، ولكن كان هناك أيضا الصـغار منهـم ممـن وقعـوا فـريسة للعــدو ، وأن بعض أدوات القتــال المصرية ، كانت بدائية إذا قيست بمثيلتها الانجليزية . وبالاضافة إلى ذلك كله ، يقول أن عرابى وثورته ، قد حافظا على الأمن للأجانب ولم ترتكب حـادثة واحـدة همجية واحدة تجاههم .

ويقودنا هذا الحديث عن وثائق الثـورة العـرابية ، إلى « الببلوجرافيا » التـى أعدهـا العـاملون بـدار الوثائق القومية بالقلعة عن هذه الثورة والتى تقدم بهـا الأستاذ نصر الدين محمد حسين مدير عام دار الوثائق إلى الندوة .

وهنا ينبغى الاشادة بهذا الجهد الخلاق ، الذى بذله العاملون بالدار ، لانجاز هذا العمل العلمى والقومى ، من حيث تجميع كل مايخص الثورة من وثـائق . وقـد أسفر هذا الحصر للوثائق عن وجود الآتى :

٤٠ أربعون محفظة خاصة بالثورة العرابية .

١ محفظة من المحافظ التـى تمـت الفـرز وتختص بالثورة العرابية والجيش المصرى .

١ محفظة من محافظ عابدين .

١١ محفـظة مـن محـافظ مجلس الوزراء : نظـارة الحربية ، نظارة الحقانية ، نظارة الداخلية .

١٠ عشر محافظ من محافظ الأرشيف النمساوى .
١٢٣ سجلا من سجلات الثورة العرابية .
٥ سجلات من سجلات ديوان الخزينة (عربى)
٢ سجلات من سجلات ديوان الحربية (عربى)
١٩ جزءا تشتمل على ٢٩٤٢ صفحة عن وثائق الثورة العرابية .

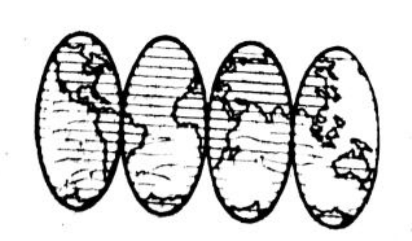
١ كتاب كشف الستار عن سر الاسرار ، جزآن فى مجلد واحد يحتوى على ٧١٣ صفحة .
١ كتاب بروبلى (ثلاثة أجزاء)

وقد قامت الدار بتحليل هذه الوثائق والمراجع ، وذلك بعمل بطاقة لكل وثيقة ، ثم صنفت هذه البطاقات إلى أكثر من ثلاثمائة موضوع ، ثم رتبت هذه البطاقات فى موضوعاتها ترتيبا تاريخيا ، ثم فرغت فى كشوف وكتبت على الآلة الكاتبة ، وصورت أستعدادا لطبعها . وقد خرجت هذه الببلوجرافيا فى ٦٥٥ صفحة .

وإزاء هذا الجهد المضنى ، لايملك المرء إلا أن يشد على يد كل من أسهم فى هذا العمل العلمى القومى والذى نرجو أن يستمر بنفس الحماس بالنسبة لكافة الوثائق الأخرى التى تضمها الدار ، فقد أن الأوان لأن تمد الجهات المسئولة يد العون إلى وثائق مصر ، من حيث إعادة تنظيم هذه الوثائق بشكل يتلاءم مع تطورات العصر ، من ناحية وسائل الحفظ والفهرسة ، حتى يتسنى الأطلاع على هذه الوثائق فى سهولة ويسر ، وتتحقق الغاية المنشودة منها .

وفى نهاية الندوة ، شكلت لجنة لتحديد التوصيات وصياغتها ، ضمت كلا من : الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار ، والأستاذ الدكتور صلاح العقاد ، والأستاذ الدكتور رءوف عباس ، والدكتور عبد العظيم رمضان ، وأصدرت توصياتها التى اقترحت توجيه الشكر إلى كل من أسهم فى إعداد ونجاح الندوة ، وخاصة وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة والجمعية المصرية للدراسات التاريخية وجامعة عين شمس والجامعات المصرية والعربية والأجنبية التى شارك بعض من أعضاء هيئات التدريس بها فى الندوة ، ودار الوثائق القومية ، وأسرة الزعيم أحمد عرابى .

كذلك أوصت اللجنة بضرورة العمل على توثيق الصلات العلمية بين سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ، والهيئات العلمية العربية والأجنبية على مختلف المستويات والمجالات ، أوصت الندوة بتشكيل لجنة لمراجعة البحوث المقدمة والتنسيق بينها تمهيدا لنشرها فى كتاب . ، كذلك أوصت الندوة ، بأن تقوم جامعة عين شمس أو المجلس الأعلى للثقافة أو هيئة الكتاب ، أيهما أسرع ، بطبع بحوث الندوة فى كتاب ، واقترحت لجنة التوصية أن يكون الأسبوع العلمى السادس لسمنار التاريخ الحديث ندوة بعنوان : « التيارات الفكرية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين » يدعى إليها العلماء والباحثون والمتخصصون فى مختلف الجامعات المصرية والعربية ، على أن تعقد هذه الندوة خلال شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢ □



ندوة « غرب آسيا بعد كامب ديفيد »

[نيودلهـــــى - ٢٧ - ٢٩ ديســـــمبر ١٩٨١]

د . محمد نعمان جلال

عقـدت جـامعة عليكره الإســـلامية A ligarh فى الهند ، ندوة عن « غرب آسيا بعـد كامـب دايفيد » ، وذلك لمدة ثلاثة أيام من ٢٧ ديسـمبر ١٩٨١ حتــى ٢٩ منه . ومما يذكر ، أن تعبير غرب آسيا ، هـو الاسـم الذى يطلق على الشرق الأوسـط فى مفهـومنا ، وهـو مصطلح جغرافى أكثر دقة وصلاحية من مصطلح الشرق الأوسط ذى الدلالة السياسية وجامعة عليكره من أقدم الجامعات بالهند ، وهى مركز الدراسات الاســلامية ، وقد أشرف على الندوة البروفسور حقى أسـتاذ العلوم السياسية فى الجامعة ، وهو من الشخصيات المرمـوقة فى الهند .

وشارك فى الندوة البـروفسور بـابو أسـتاذ العلوم السياسية بجامعة بومباى ، والبروفسور ماليك أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيهـار ، والدكتـور بـوتانى المتخصص فى الشئون الاسرائيلية والعـربية فى مـركز دراسات الدفاع الهندى بنيودلهـى ، والأسـتاذ سـليم خان رئيس قسم الدراسات العـربية فى عليكره ، وعدد لخر من الأسـاتذة والبـاحثين . وافتتـح الندوة نائب رئيس الجامعة .

وأرسـل للندوة ببحـوث ، دون ان يتمـكنا مـن الحضور : سـفير منظمـة التحـرير الفلســطينية فى نيودلهى ، والمستشار الصحفى لسفارة العراق .

وحضر كاتب هذه السـطور الندوة ، وقـدم ورقـة تتناول الاتجاهات السلمية فى المجتمع المصرى ، وتربط بين مبادرة السادات وطبيعة الشـعب المصرى منذ ايام الفراعنة ، الداعية للوفاق والعمل من اجـل السـلام ، وبناء حضارة اتسـمت بـالأصالة ، وبناء القيم ، ولم يهتم المصريون كثيرا بتـطوير معـدات الحـرب إلا عند الضرورة للدفـاع عن النفس فى مـواجهة الغــزاة المعتدين .

وقد تضمنت الدراسة التـى بعـث بهـا السـفير الفلسطينى للندوة ، عرضا للبعـد التـاريخى للقضـية الفلسطينية منذ ١٩١٧ حتى اتفاقيات كامـب دايفيد ، التى رأى فيهـا قصـورا عن تحقيق أمـانى الشـعب الفلسطينى فى أحسن تطبيقاتها ، إن لم تـكن تصـفية للقضية الفلســطينية . وعالج العقيد الهندى نارايان ، وكان ملحقا عسكريا للهند فى القاهرة ، وضـع القـوى العظمى فى غرب آسيا ، وتأثير لقاءات القمة الأمـريكية السـوفيتية على تسـوية الشرق الأوسـط منذ لقـــاء نيكسون وبريجنيف عام ١٩٧٢ ، وعلاقة أوربا الغربية بالشرق الأوسـط مـن ناحية الاعتمـاد على بتــرول المنطقة ، وسعيها لبلورة سياسة خاصة بهـا بـالنسبة للازمة .

أما البروفسور بابو ، فقد حلل أهــداف السـياسة الأمريكية فى الشرق الأوســط ، التـى مـن أبــرزها استبعاد الاتحاد السـوفيتى مـن المنطقــة ، وحمـاية إسرائيل ، وضمان استمرار تدفق البترول على حلفائها فى غرب أوربا ، وتحقيق علاقة وثيقه مع الدول العــربية المعتدلة ، واستثمار أموال البتـرول العـربى لديهـا ، وأخيرا مساعدة تلك الدول على تطوير اقتصـادياتها . واختتم دراسته بالحديث عن أهداف السـياسة الهندية فى المنطقة ، وهى الحصـول على البتـرول ، وحمـاية الأيدى العاملة الهندية فى المنطقة . وعالج البـروفسور سفاستن من جامعة نهـرو بنيودلهـى ، السـياستين الأمريكية والسوفيتية فى المنطقــة ، حين عرض للثـورة الايرانية ، ومحاولة التغلغل السـوفيتى فى المنطقــة ، وغزو السوفيت لافغانستان . أما الدكتـور بـوتانى ، فقدم بحثا عن السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط ، سواء قبل حرب اكتوبر أو بعدها ، مع التركيز على مـا بعد مبادرة الرئيس السادات ، وأبرز أن أكثر ما تعانية السياسة السوفيتية ، هو رغبة الحرب فى الحصول على المساعدات السوفيتية ، وفى نفس الوقت اتباع سـياسة خاصة بهم أحيانا تتعارض مع السياسة السوفيتية .

وقدم البروفسور مـاليك ، دراسـة عن غرب آسـيا والقوى العظمى : نظرة جيوبوليتيكية ، مبـرزا أهمية

الوضع الاستراتيجي للمنطقة ، وتزايدها مع ظهور البترول ، وعرض لانقسام العرب بعد كامب دايفيد ، والغزو السوفيتي لأفغانستان ، والنزاع الايراني العراقي ، وتأثير ذلك كله على اهتمامات التسوية في الشرق الأوسط .

أما المستشار الصحفي العراق ، فقد بعث بورقة للمؤتمر ، ردد فيها مواقف دولته ، وسيطر عليها المنطق الدعائي اكثر من التحليل العلمي .

أما الدراسة التي قدمها البروفسور حقي ، فقد جاءت بعنوان « طبيعة وأبعاد الأزمة في غرب آسيا » قد أشار فيها للآراء المختلفة حول طبيعة الأزمة : هل هي صراع ديني بين المسلمين واليهود ، أو عنصري بين العرب والعبرانيين ، أو صراع على السيادة والأرض . وحلل تطور الفكر الصهيوني منذ أيام هرتزل ، وآراء توينبي حول اسرائيل ، وتناول ظاهرة معادية السامية التي انتشرت في اوربا المسيحية ، وقرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين .

وفي ختام هذا العرض ، يهمنا الاشادة بجهد البروفسور حقي في الاعداد للندوة وإدارتها ، وإتاحة الفرصة لمستشار السفارة المصرية في نيودلهي ، لايضاح الموقف المصري ، والمشاركة في الندوة بإيجابية ، مما كان له اثر في تعريف اساتذة هنود من جامعات مختلفة ، بالسياسة المصرية داخليا وخارجيا □

ندوة « الحوار الثاني حول التنمية » وحركة التسلح الخلقي الهندية

٣ ـ ٩ يناير ١٩٨٢

د . محمد نعمان جلال

دعت حركة التسلح الخلقي في الهند ، لعقد ندوة ثانية عن التنمية في الفترة من ٣ ـ ٩ يناير سنة ١٩٨٢ ، وذلك بعد ان سبق لها وعقدت الندوة الأولى التي خصصتها لمناقشة مشاكل آسيا والباسيفيك . أما هذه الندوة ، فقد ركزت فيها على قضايا آسيا والشرق الأوسط .

وقد وجهت الحركة الدعوة لعدد من الدول الآسيوية والأفريقية والعربية والأوربية وأمريكا الشمالية والجنوبية . وقام رئيس الحركة بجولة في عدد من دول الشرق الأوسط لطرح الفكرة على قادتها وكبار المسئولين فيها ، والحصول على تأييدهم المشاركة في جلسات الندوة . وأثناء زيارة السيد راج موهن غاندي (وهو حفيد المهاتما غاندي) لمصر ، قابل الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، وعرض عليه مشاركة مصر ، باعتبار مالها من ثقل سياسي واقتصادي وحضاري ، فأيد الدكتور غالي ذلك .

وشارك في الندوة مواطنون من حوالي ٣٤ دولة ، يمثلون آسيا والشرق الأوسط وأوربا ، ولم يشارك مواطنون من أمريكا الجنوبية أو أفريقيا سوى مصر والسودان ، كما لم توجه الدعوة لأي من الدول الاشتراكية ، ربما لعدم وجود أنصار للحركة في تلك الدول ، وربما لأن التركيز كان على آسيا والشرق الأوسط ، ومن ثم فإنه لامجال لمشاركة غير تلك الدول ، ومن لهم تأثير استعماري سابق عليها ، أي دول أوربا الغربية .

ورغم أن الندوة دعي إليها في إطار حركة التسلح الخلقي ، ومن ثم فإن المفهوم هو تركيزها على دور التنمية البشرية في تحقيق التقدم ، إلا أن أسلوب العمل في الندوة ، أتاح لكثير من الموضوعات أن تطرح . ذلك لأن جدول الاعمال أعد بطريقة عامة للغاية ، وترك للمشتركين التحدث عن أي موضوع ، أو عرض أية فكرة تطرأ على ذهنهم . ويمكن القول بأن الندوة ناقشت القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والروحية ، بكثير من العمق والتحليل .

وقد حظيت القضية الفلسطينية بقدر كبير من الاهتمام ، وقمت بطرحها في ضوء انتماء مصر العربي ، وجهودها من أجل التسوية السلمية للنزاع في الشرق الأوسط ، ودعوت حركة التسلح الخلقي لبذل جهودها للحد من التطرف السياسي والديني في إسرائيل ، على غرار ما بذلته من جهود في قضية زيمبابوي وماتقوم به حاليا في جنوب أفريقيا .

وكانت القضية الثانية ، موضع الاهتمام ، هي العلاقات بين الهند وباكستان . وقد اثارها عدد من

الشخصيات الهندية (أساتذة جامعات - وجنرالات جيش متقاعدين) فتحدثوا عن الجنرال ضياء الحق وديكتاتوريته ، وكيف أنه يخشى مواطنيه ، وأنهم لايثقون فيه ، وأن ذلك يعقد عملية التطبيع الكامل للعلاقات معه . فى حين ذهب بعض المشتركين إلى القول ، أن مسألة أسلوب الحكم ، لايمكن لندوة من هذا القبيل مناقشتها ، لأن هذا يفتح المجال لاختلافات كبيرة فى الرأى ، كما أنها قضية أعمق وأكبر من أن تعالج فى مثل هذه الندوة . وطرح فريق آخر إجراء لقاء صحفى بين رجال الاعلام فى كل من البلدين ، باعتبار الدور الرائد لأجهزة الاعلام فى بث الثقة ، والحد من التوتر .

أما القضية الثالثة ، فكانت لبنان وقبرص ، وتم التعرض لها بأسلوب دعائى تميز بالتأثير المعنوى ، فعرض ممثلو هاتين الدولتين ، مجموعة من الشرائح الملونة (السليدز) التى تظهر جمال الطبيعة والعمران فى الدولتين السابقتين وأخرى تظهر الدمار والخراب من جراء الحروب ، وثالثة توضح كيف أن ذلك كله مفتعل ومرجعه انعدام الثقة ، وسيطرة الكراهية على النفوس ، ومن ثم فإن غرس الثقة ونشر مبادىء التسامح وعدم الانانية والحب ، كل ذلك كفيل بتصفية النفوس والقلوب مما ملأها من حقد وضغينة تجعل آلة الحرب التى تدور باستمرار ، وإلى ما لانهاية .

وحظيت قضايا التوتر الداخلى فى الهند بالمناقشة . فتحدث ممثلون عن إقليم الناجا ، وأبرزوا أن لشعب الناجا ذاتية مستقلة . ، وأنهم يختلفون عن الهنود ، ولكن يسيطر عليهم الهنود بلا مبرر ولا منطق، وأعربوا عن رغبتهم فى كيان ذاتى خاص بهم . ونفس الشىء طرح بالنسبة لمشكلة آسام وغيرها .

وفى المجال الاقتصادى ، طرحت عدة موضوعات ، منها ارتفاع أسعار البترول ، وأثر ذلك على معدل التنمية فى البلاد المتخلفة التى تواجه العديد من الصعوبات فى ميزان مدفوعاتها ، وكذلك العمالة الأجنبية فى بلاد الخليج ، وما تواجه من صعوبات ومعاملة قاسية ، وما يتركه ذلك من حساسيات وآثار سيئة فى العلاقات بين دول الخليج والدولية الآسيوية رغم عدم إنكار أن هذه العمالة تعود بفائدة مادية واضحة لدولها ، وفى نفس الوقت تسهم فى تنمية دول الخليج . وأثيرت قضايا الحواريين الشمال والجنوب ، والمساعدات التى تقدمها الدول الأوربية للدول الآسيوية ونحو ذلك .

أما التنمية البشرية والروحية ، فقد حظيت باهتمام واضح من أكثر من زاوية . فمن ناحية ، أعرب كثير من المشتركين ، عن أن مبادىء التسلح الخلقى ، بما تعكسه من حب وإنكار ذات وأمانة وطهارة ، هى الكفيلة بتغيير هيكل واتجاه وعائد التنمية الاقتصادية ، لأن من شأنها زيادة معدلات الأداء ، وفعاليه العملية الانتاجية ، والحد من تسرب العمال ، أو تهرب أصحاب الأعمال من الضرائب ، ومراعاة المنتج لاحتياجات المستهلكين . وبصفة عامة ، فإن كل طرف فى العملية الانتاجية ، يأخذ فى حسبانه مصالح الأطراف الأخرى ، مما يؤدى فى النهاية بالصالح العام ، لأن يتحقق ، والوئام لأن يسود ، والصراع بأن ينتفى - ولا شك ان ذلك مفهوم يعكس فلسفة الديانات والمبادىء الفلسفية الروحية .

وقد أوضحنا طبيعة الشعب المصرى ، والمبادىء الأصيلة التى تحكم حركته الاجتماعية ، عبر مسيرة تاريخه الطويل ، من تسامح ووئام ، والرغبة فى التعامل مع مختلف الديانات والفلسفات ، باخذ وعطاء متبادلين ، وكيف ان مصر كانت مركزا للأديان منذ عهد أخناتون ، وكذلك مع بروز الديانات السماوية الثلاث . كما أبرزت الطابع السلمى فى الشخصية المصرية الأصيلة ، الأمر الذى انعكس فى العصر الحديث فى مبادرة الرئيس السادات ، وتأكيد الرئيس مبارك على استمراره فى نفس المسيرة .

والواقع أن مشاركة مصر فى الندوة ، كانت إيجابية وفعالة ، إذا أن الدكتور عبده سلام ، وهو وزير صحة سابق من قيادات العمل الوطنى فى مصر ، عبر مرحلة طويلة من تاريخها الحديث ، كان له دور متميز ورائد فى تحليل مفهوم التنمية ، مما كان له وقع على الجميع ، فهو يعبر عن خبرة فعلية وعملية . كذلك أوضح الدكتور سلام ، نشاطه فى حركة التسلح الخلقى فى مصر منذ أكثر من أربعين عاما ، وسعيه لتكوين جمعية لها حاليا . كما شارك الأستاذ عبدالرحمن الخطيب ، وهو أستاذ الموسيقى الشرقية فى السويد ، وكان لعزفه المتميز على العود ، وأغانيه الفلكلورية ، أبلغ الأثر فى إظهار الوجه الحضارى والثقافى لمصر . واضطلع كاتب هذه السطور ، بالجانب الرسمى من المشاركة ، مبرزا سعى مصر للسلام ، وقيمها الحضارية ، وفلسفتها السياسية ، ومواقفها من مختلف القضايا التى طرحت على بساط البحث .

ويهمنا بعد هذا الاستعراض لأهم أحداث الندوة ، إلقاء بعض الضوء على حركة التسلح الخلقى . فقد نشأت تلك الحركة فى بداية القرن العشرين ، وعرفت باسم مجموعة أوكسفورد ، ثم تحول اسمها إلى التسلح الخلقى منذ عام ١٩٣٦ ، وأثرت عدة عوامل فى نشأة الحركة وبلورتها على النحو الذى أخذته . وهذه العوامل هى :

١ - الخبرة الذاتية لرائدها الأول البروفسور فرانك بكمان ، وكان أستاذا بإحدى الجامعات الأمريكية ، وأشرف على رعاية إحدى مؤسسات الأيتام ، فأثر ذلك فى شخصيته ، وأسلوب تفكيره ، وهدفه فى الحياة ، خاصة عندما لجأ لبعض الأثرياء فى أمريكا للحصول

منهم على مساعدات للمؤسسة التى يديرها ، ولكنهم لم يعبأوا بطلبه ، الأمر الذى دعاه إلى الحقد عليهم ، وترك أمريكا إلى بريطانيا ، وهناك اكتشف ـ على حد تعبيره ـ أنه أحد الملومين ، وأنه ينبغى ألا يحقد على احد ، وإنما ينشر القيم الروحية المطلقة التى بلورها فى اربعة امور :

الأمانة المطلقة ، الطهارة المطلقة ، عدم الأنانية المطلقة ، الحب المطلق .

٢ ـ رحلات بكمان إلى آسيا فى الفترة من ١٩١٥ ـ ١٩١٩ ومقابلاته مع المهاتما غاندى ، والزعيم الصينى صن يات صن . وكلاهما كان من دعاة عدم العنف والوفاق ، تسيطر عليه نزعة مثالية .

٣ ـ تأثر بكمان بالموقف السياسى الدولى الذى كان يعيش فيه ، ومشاهدته اثار الحرب العالمية الأولى ، وما جرته على العالم من دمار ، وكذلك الأزمة الاقتصادية الكبرى فى بداية الثلاثينات ، وصعود النازية فى أوربا .

٤ ـ اكتسبت الحركة مزيدا من الشعبية والانتشار بعد الحرب العالمية الثانية . ومع بروز حركات التحرر فى آسيا وأفريقيا ، وما ارتبط بها من صراع بين المستعمرين والمستعمرات ، اتخذ اشكالا متعددة تجمع بين العنف بدرجات مختلفة نتيجة عناد الاستعمار ، خاصة فى كينيا وروديسيا (زيمبابوى) وجنوب افريقيا .

ومن الجدير بالذكر ، أن الحركة تتبع أساليب متعددة لنشر أفكارها على نطاق واسع . فمن المحاضرات والندوات الثقافية للمشاركة العملية فى إدارة مكان الاجتماع ، وخاصة الخدمات فى المطعم ، ونحو ذلك ، بما يؤدى لتوحيد سلوك المشتركين فيها ، ويحثهم على التخلى ولو مؤقتا عن مناصبهم وجاههم ، وتفانيهم فى خدمة المجموع . وكذلك تتبع بعض الأساليب المتأثرة بالفكر المسيحى ، خاصة عمليات الاعتراف ، وتسمى المشاركة فى التجارب والأفكار ، حيث يعبر من يرغب من المشتركين عن مواقف صادفته فى حياته ، وكانت له آراء واتجاهات بشأنها ، أو عن وضعه قبل التعرف على الحركة وبعدها . ومن الأمور المحمودة للحركة ، معارضتها ـ ولو بطريقة ضمنية تعاطى اعضائها المشروبات الكحولية أو السجائر ، وبعبارة أخرى ، حثهم على السلوك الأخلاقى المثالى ، حتى يكونوا قدوة لغيرهم من الأعضاء ولسائر البشر عموما . ومن التساؤلات المطروحة : هل الحركة تتجه للنخبة أم أنها حركة جماهيرية ؟ ويجيب قادتها بأنها حركة تخاطب النخبة المؤثرة فى السلطة وأتخاذ القرار ، إلا أنها فى نفس الوقت ، تهتم بالجماهير . وينفون كونها منظمة ذات طابع عالمى ، ويسمون التجمعات المماثلة فى كل دولة ، بأنها ليست أفرع التجمع عالمى ، وإنما منظمات أخوية تدعو لنفس المبادىء والأهداف دون أن يكون هناك مركز توجيه موحد لها . وهذا يذكرنا بالفلسفة الهندية التقليدية التى أثرت فى حركة عدم الانحياز ، وكانت ترفض إيجاد هيئات أو مكاتب دائمة للحركة ، حتى لاتصبح تكتلا جديدا يضاف إلى التكتلات القائمة .

ندوة نزع السلاح ـ المنهج الاقليمى واستراتيجية التنمية

[نيس ـ موناكو ٤ ـ ٦ مارس ١٩٨٢]

د . محمد ابراهيم شاكر

نظمت الاكاديمية العالمية للسلام بمدينة نيس ندوة عن « نزع السلاح : المنهج الاقليمى واستراتيجية التنمية » ، وذلك بامارة موناكو فى الفترة من ٤ الى ٦ مارس ١٩٨٢ . وقد أسهم كل من معهد الامم المتحدة للابحاث الخاصة بنزع السلاح بجنيف ومركز الدراسات الخاصة بالدفاع الوطنى بفرنسا فى الاعداد لهذه الندوة التى دعى الى حضورها عدد كبير من المختصين بشئون نزع السلاح فى مختلف الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية والمعاهد الوطنية والدولية المتخصصة فى هذا المجال . ومثل مصر فى هذه الندوة د.

محمد ابراهيم شاكر والسفير عبدالرؤوف الريدى .

وكان الهدف الرئيسى من عقد الندوة هو التمهيد للدورة الخاصة لنزع السلاح التى ستعقدها الجمعية العامة للامم المتحدة فى الفترة من ٧ يونيو الى ٩ يوليو ١٩٨٢ . وقد تضمن جدول اعمال الندوة القاء نظرة شاملة على التحرك الدولى فى مجال نزع السلاح مع التركيز بصفة خاصة على نزع السلاح الاقليمى فى كل من اوربا والبحر المتوسط وافريقيا . وقد دارت المناقشات على اساس الكلمات الرئيسية التى كلفت بعض الشخصيات الهامة بالقائها فى بداية بحث الجوانب التى بحثتها الندوة . وسنكتفى هنا بابراز الاتجاهات العامة للمناقشة دون الدخول فى التفاصيل .

التحرك الدولى فى مجال نزع السلاح :

كان محور الاهتمام الرئيسى كما ذكرنا من قبل هو الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لنزع السلاح ، واحتمالات ما يمكن تحقيقه من تقدم خلال هذه الدورة مقارنة بنتائج الدورة السابقة التى انعقدت خلال عام ١٩٧٨ .

ولكن قبل الدخول فى الجوانب المتعلقة بالدورة الخاصة يجدر التنويه بأن المناقشات قد تطرقت الى امور اساسية تتعلق بنزع السلاح بصفة عامة وتتلخص فيما يلى : ـ

ـ مقارنة المنهج العالى بالمنهج الاقليمى فى نزع السلاح . وكان هناك اتفاق عام على ان المنهج العالمى وما يبغيه من نزع السلاح النووى للدولتين العظميين والدول النووية الاخرى وتخفيض التسليح بوجه عام يعانى من الاوضاع السياسية الراهنة بسبب ازمتى افغانستان وبولندا ، وبالتالى فلن يمكن تحقيق اى تقدم فى اتجاه نزع السلاح نزعا كاملا . لذا كان الاتجاه السائد فى الندوة هو مساندة المنهج الاقليمى بانشاء مناطق سلام ومناطق خالية من الاسلحة النووية واهمية دورالدول النووية فى ضمان نجاح انشاء هذه المناطق ، وان كان البعض قد ابدى تخوفه من صعوبة تحقيق ذلك بسبب عدم التجانس القائم بين دول بعض المناطق المقترح اقامتها .

ـ دور التقنية فى سباق التسلح . وقد سلم كثير من المشتركين بان التقدم العلمى والتقنى يسهم الى حد كبير فى سباق التسلح وبالتالى فهو عامل مخل بالمحاولات التى تبذل من اجل نزع السلاح ، ومع ذلك فان اللوم يقع على من فى ايديهم اتخاذ القرار السياسى لتصنيع اسلحة جديدة او تطوير اسلحة قائمة . ومن ناحية اخرى ابرز البعض اهمية الدور الذى يمكن ان يلعبه رجال العلم فى الحد من التسلح ونزع السلاح . بل تحدث ادجارفور رئيس وزراء فرنسا عن السباق و دور العلم فى كبح جماح التسلح .

ـ اهمية الجمع بين منهج نزع السلاح ومنهج التحكم فى الازمات وما يوفره هذا المنهج الاخير من حل الازمات عن طريق التفاوض .

ـ ان نزع السلاح ليس هدفا فى حد ذاته وانما يجب ان يؤدى الى التنمية ، وان كان ذلك قد اثار التساؤل عما اذا كان نزع السلاح سيؤدى بالضرورة الى استفادة الدول النامية مما يتوفر من اعتمادات كانت مخصصة للتسلح ، وكان هناك اقتراح بانشاء صندوق خاص يضمن تحقيق هذه الاستفادة .

اما بالنسبة للدورة الخاصة لنزع السلاح فقد كان هناك اتجاه عام يميل الى القول ان الدورة الخاصة لن تتمكن من تحقيق تقدم ملموس فى مجال نزع السلاح يضيف الى النتائج الايجابية التى حققتها الدورة السابقة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ ، وذلك نتيجة تأزم المناخ السياسى بين الدولتين العظميين خاصة بسبب أزمتى افغانستان وبولندا ، وكذلك بسبب عدم وجود قيادة سياسية قادرة على توجيه الجهود لنزع السلاح .

كما انه على الرغم من الانجازات التى حققتها الدورة الخاصة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ من حيث تأكيد الدور الرئيسى للأمم المتحدة فى مجال نزع السلاح واقرار العلاقة ما بين نزع السلاح والتنمية واعادة تنظيم الاجهزة المسئولة عن مفاوضات نزع السلاح وغير ذلك من الخطوات التى اوصت باتخاذها لدفع الامور الى الامام بالنسبة لعدد من تدابير نزع السلاح ، الا ان النتائج التى حققتها لجنة نزع السلاح بجنيف حتى الآن تعتبر محدودة للغاية على الرغم من الجهود القيمة التى تبذلها اللجنة . فما زالت هناك مثلا صعوبات بالنسبة للوقف الشامل للتجارب الذرية وضمان امن الدول غير النووية ، وكذلك بالنسبة لتحريم انتاج الاسلحة الكيميائية .

كما لوحظ ان انجازات الستينات واوائل السبعينيات فى مجال نزع السلاح كاتفاقية موسكو للحظر الجزئى للتجارب الذرية عام ١٩٦٣ ، ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ واتفاقيات سولت عام ١٩٧٢ لم تلحقها انجازات مثيلة فى السنوات العشر الماضية .

ومع ذلك رؤى ان انعقاد الدورة الخاصة لنزع السلاح فى يونيو القادم هو فى حد ذاته حدث ايجابى يجب استثماره لتحقيق التقدم فى هذا المجال ، مع التركيز بصفة خاصة على المنهج الاقليمى لنزع السلاح عن طريق تشجيع انشاء مناطق خالية للاسلحة النووية . يضاف الى ذلك اهمية اعادة بحث نظام الامن الدولى واعطاء دفعة جديدة للوفاق الدولى وتقريب الفوارق الاقتصادية بين الدول . كما يرجى وضع الامم المتحدة فى الصورة تماما لما يدور من مفاوضات خاصة بنزع السلاح خارجها كالمفاوضات المتعلقة بالصواريخ

النووية متوسطة المدى فى اوربا . كما نادى البعض باهمية تشجيع المنظمات غير الحكومية والمعاهد المتخصصة بلعب دورا أكبر فى مجال نزع السلاح وضرورة توعية الرأى العام الدولى بأهمية هذا المجال .

وتعقيبا على ما كان يدور من مناقشات حول التحرك الدولى فى مجال نزع السلاح اوضحت ضرورة الاهتمام بايجاد حل عادل للمشاكل الدولية حتى يمكن اقناع الرأى العام فى البلاد التى تعانى من هذه المشاكل بأهمية وجدوى اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح ، ومدى اسهام ذلك فى تحقيق امنها .

كما ذكرت انه بالاضافة الى محاولة تحقيق خطوات جيدة فى مجال نزع السلاح الا انه يجب العمل ايضا على المحافظة على ما امكن تحقيقه من تدابير موضحا على سبيل المثال انه اذا ما اريد المحافظة على فعالية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية فيجب على الدول النووية المسارعة فى اتخاذ خطوات ايجابية لنزع سلاحها النووى حتى تشعر الدول غير النووية بعدالة توازن الواجبات والمسئوليات بينها وبين الدول النووية فى ظل هذه المعاهدة .

وأخيرا أيدت أهمية انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية وانه مجال هام يمكن ان تسهم فيه الدورة الخاصة لنزع السلاح .

كما ايد السفير عبد الرؤوف الريدى ما اقترحه ادجار فور رئيس وزراء فرنسا السابق من أهمية دور العلم والدين فى كبح جناح التسلح . كما تحدث عن شعور الاحباط الذى يشعر به المشتركون فى مفاوضات نزع السلاح خاصة بالنسبة لعدم تحقيق اى تقدم فى مجال نزع السلاح النووى وضمان امن الدول غير النووية ، بل ودخول سباق التسلح مرحلة جديدة اكثر خطورة ، ومدى تأثير ذلك على الحوار بين الشمال والجنوب .

نزع السلاح فى اوربا :

تم استعراض المشروعات المختلفة لنزع السلاح فى اوربا وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فيها وخاصة مشروع راباسكى لنزع السلاح فى وسط اوربا .كما تناول المشتركون نتائج مؤتمر الأمن الاوربى ومفاوضات فيينا للخفض المتبادل للاسلحة والمفاوضات الاخيرة الخاصة بالصواريخ متوسطة المدى فى اوربا واثر اتفاقيات السولت الاولى عام ١٩٧٢ على الدول الاوربية .

كما تم استعراض الافكار الاستراتيجية المختلفة التى تتبعها الادارات الامريكية المختلفة للدفاع عن اوربا ومنها استراتيجية التجاوب المتدرج Flexible response وامكان شن حرب نووية محدودة ولوحظ ان المناقشات كثيرا ما كانت تجنح نحو تقنية التسلح النووى بدلا من طرح الحلول التى يمكن ان توفر الامن للقارة الاوربية .

وفى غياب الاشتراك السوفيتى وحلفائه فى الندوة يمكن القول ان المناقشات حول الامن الاوربى اتسمت بطابع القلق من تزايد التسليح والتهديد السوفيتى لاوربا الغربية . وكان واضحا مدى استمرار عدم ثقة الاوربيين فى تدخل الولايات المتحدة فى الوقت المناسب فى حالة تعرضهم للتهديد أو الاعتداء النووى من جانب الاتحاد السوفيتى . بل ان الحديث عن امكان خوض حرب نووية محدودة قد ضاعف من شكوك الاوربيين من ان الولايات المتحدة تريد بمختلف الطرق ان تكون بمنأى عن اى تهديد نووى يلحق بها مباشرة ونقل ساحة المعركة للقارة الاوربية .

ازاء هذه المخاوف من جانب الاوربيين تحدث احد المشتركين الامريكيين فى الندوة موضحا انه من الخطأ التشكيك فى التزام الادارة الامريكية الحالية بالدفاع عن اوربا وكذلك بالنسبة لالتزامها بتحقيق خطوات ملموسة فى مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح . والمح من بعيد الى امكان قيام الولايات المتحدة بمبادرة جديدة فى مجال نزع السلاح خلال الدورة الخاصة بنزع السلاح مثلما فعلت الولايات المتحدة خلال الدورة الخاصة السابقة عام ١٩٧٨ عندما اعلنت عن وقف انتاج قنبلة النيوترون بناء على اصرار اندرو يانج ممثلهم الدائم لدى الامم المتحدة .

نزع السلاح فى البحر المتوسط :

كان هناك اقتناع بارتباط أمن البحر المتوسط بأمن القارة الاوربية وان كان البعض قد شكك فى امكان انشاء منطقة سلام او منطقة خالية من الاسلحة النووية فى البحر المتوسط بسبب عدم التجانس القائم بين الدول المحيطة به واختلاف ظروفها السياسية والأمنية .

وقد سيطرت مشكلة الشرق الاوسط على المناقشات التى دارت تحت هذا البند على اساس ان عدم حلها حلا شاملا يمس أمن البحر المتوسط . ولقد القى F . T . Lieu السكرتير العام المساعد السابق للامم المتحدة – والمرشح لاعادة تولى هذا المنصب من جديد – بيانا هاما تناول فيه استعراض تطورات المشكلة بعد زيارة الرئيس الراحل انور السادات للقدس وانتهى فى تحليله الى ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ ، والاعتراف المتبادل بين جميع دول المنطقة واحترام سيادتها وكذلك الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وحقه فى وطن خاص به .

تدخل القنصل العام الاسرائيلى فى مارسيليا فى المناقشة وانتقد بيان Lieu على اساس ان المنهج الذى يقترحه لايحل المشكلة بل يساعد على استمرارها . وتساءل عما اذا كان نزع السلاح يتمشى ومناخ الحرب ، وأشار الى الاقتراح الذى تقدمت به اسرائيل فى اكتوبر عام ١٩٨٠ لعقد مؤتمر لدول المنطقة من أجل انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط دون ان يشير الى اقتراحنا الذى دأبنا على تقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ .

وفى نهاية كلمته أعرب القنصل العام الاسرائيلى عن أمله فى ان تتبع الدول العربية الاخرى اسلوب التفاوض المباشر كما حدث بين مصر واسرائيل وأشار الى معاهدة السلام بينهما كنموذج يحتذى .

القيت كلمة ـ اعربت فيها عن ارتياحى لما لمسته من اقتناع بالنسبة للعلاقة الوثيقة بين امن البحر المتوسط والأمن الاوربى مشيرا الى المحاولات التى بذلناها خلال انعقاد مؤتمر الامن الاوربى فى مراحله الاولى بجنيف لتقرير هذه الصله وللتحدث امام المؤتمر بالاضافة الى عدد آخر من الدول العربية المطلة على البحر المتوسط .

أما بالنسبة لما قيل عن تعذر تحقيق منطقة سلام او منطقة خالية من الاسلحة النووية فى البحر المتوسط بسبب عدم التجانس فقد اوضحت ان هذا هو ما ادى فى الواقع الى الاتجاه نحو اقتراح انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية فى كل من الشرق الاوسط والبلقان والبحر الادرياتيكى حتى يمكن فى النهاية تحقيق أمن وسلم منطقة البحر المتوسط .

تطرق بعد ذلك الى الاشارة الى اقتراحنا بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط ومبادرتنا الاخيرة امام الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الاخيرة بطرح فكرة ارسال ممثل خاص للسكرتير العام للامم المتحدة لاستطلاع رأى دول المنطقة ، وهى فكرة قد نحاول اعادة طرحها فى الدورة الخاصة لنزع السلاح او الدورة العادية القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة .

اما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد اعربت عن ترحيبى بما نادى به Lieu فى كلمته مؤكدا تعذر تحقيق السلام الشامل والدائم فى المنطقة دون التوصل الى حل عادل يرضى الشعب الفلسطينى . وبالنسبة لما قيل على لسان قنصل عام اسرائيل بمرسيليا عن ان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل يمكن ان تعد نموذجا يحتذى به ، فقد ايدت ذلك تماما اذا ما كان هذا يعنى الانسحاب الكامل من جميع الاراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧ بالاضافة الى حل المستوطنات الاسرائيلية ومغادرة المستوطنين الاسرائيليين مثلما يحدث الآن فى سيناء .

وفى النهاية اوضحت أن ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية سيوفر المناخ المناسب للتحرك نحو خفض التسلح وتحقيق الامن والسلم للمنطقة بأسرها .

نزع السلاح فى افريقيا :

تميزت مناقشات هذا الجانب بالكلمة الرئيسية الشاملة التى القاها Joseph Owana مدير معهد العلاقات الدولية بالكاميرون والتى تناول فيها التسلح التقليدى وأخطار التسلح النووى فى القارة الافريقية .

بالنسبة للتسلح التقليدى اوضح Owana أن حصة افريقيا فى الانفاق الدولى على التسلح قد بلغت حوالى ٥ر٦ ٪ . وقد بلغت نفقات التسلح فى افريقيا (باستثناء روديسيا وجنوب افريقيا) فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩ حوالى ٤٠ بليون دولار . كما اوضح ان الدول الافريقية تستثمر فى جميع انواع الاسلحة المتقدمة وان بعضها بدأ تصنيع بعض هذه الاسلحة . واستطرد Owana الى تحليل الاسباب التى دعت الدول الافريقية الى الانفاق على التسلح بادئا بالسياسة العنصرية التى تتبعها جنوب افريقيا واشتراك عدد من الدول الافريقية فى النزاع العربى الاسرائيلى ، والخلافات حول الحدود وكذلك الحركات الانفصالية النشطة فى بعض الدول .

اما بالنسبة لفرض نزع السلاح فى افريقيا فقد اوضح Owana ان مفهوم نزع السلاح فى افريقيا يعنى عدم الامن . لذا يجب العمل على توعية الشعوب بالنسبة لأهمية تحقيق خطوات نحو نزع السلاح ، وذلك بالاضافة الى الحكومات .

وبالنسبة لأخطار التسلح النووى فقد تحدث Owana عن تدخل بعض الدول النووية فى الشئون الداخلية لبعض الدول الافريقية كما ان بعض دول القارة يشدها بريق التسلح النووى . وهنا اشار Owana الى ما يدور من تكهنات حول علاقات الباكستان وليبيا فى المجال النووى وشراء الاخيرة لليورانيوم من النيجر . كما تطرق الى البرنامج النووى لاتحاد جنوب افريقيا .

وعلى الرغم من انضمام غالبية الدول الافريقية لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تساءل Owana عما اذا كان التزامها بعدم صنع او الحصول على السلاح النووى سيظل قائما فى ظل التقدم الذى تحققه جنوب افريقيا فى اتجاه تصنيع السلاح النووى . وفى رأيه ان السلاح النووى لا يردعه سوى سلاح نووى على الجانب الآخر .

الخلاصة :

يمكن القول ان الندوة قد نجحت فى التركيز على أهم المشاكل التى تواجهها اوربا والشرق الاوسط وافريقيا فى الطريق الى نزع السلاح والحد من التسلح فى هذه المناطق وقد بدأ البحر المتوسط كأنه الملتقى لها جميعا .

وكانت المناقشات مستفيضة وهامة ولكن كان يعوزها التركيز والتعمق بسبب ضيق الوقت وكثرة عدد المشتركين الذى تجاوز المائة . ولم يكن المطلوب التوصل الى نتائج محددة او اعداد تقرير شامل عن الندوة ، فمنهج الاكاديمية العالمية للسلام هو مجرد اجراء حوار مفتوح لعله يساعد المشتركين على التفتح لافكار جديدة والى مبادرات قد يسعون هم اليها بشكل او آخر .

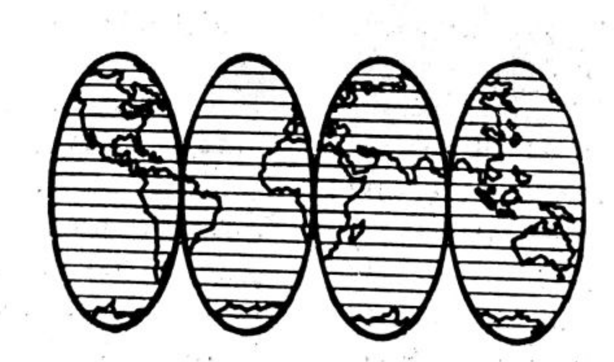
وكان واضحا مدى عدم التفاؤل بما يمكن ان تحققه الدورة الخاصة القادمة لنزع السلاح بسبب توتر العلاقات السياسية بين الكتلتين وخاصة بين الدولتين العظميين ، وافتقاد القيادة السياسية الرشيدة فى مثل هذا المناخ الملبد بالغيوم . لذا اتجهت الانظار الى المنهج الاقليمى لنزع السلاح لعله ينقذ الدورة من الفشل ويعطى لها بريقا من الامل فى تحقيق بعض التقدم .ولكن البحث الذى خاضت فيه الندوة كشف عن المشاكل السياسية المزمنة التى تواجهها كل من المناطق الثلاث .

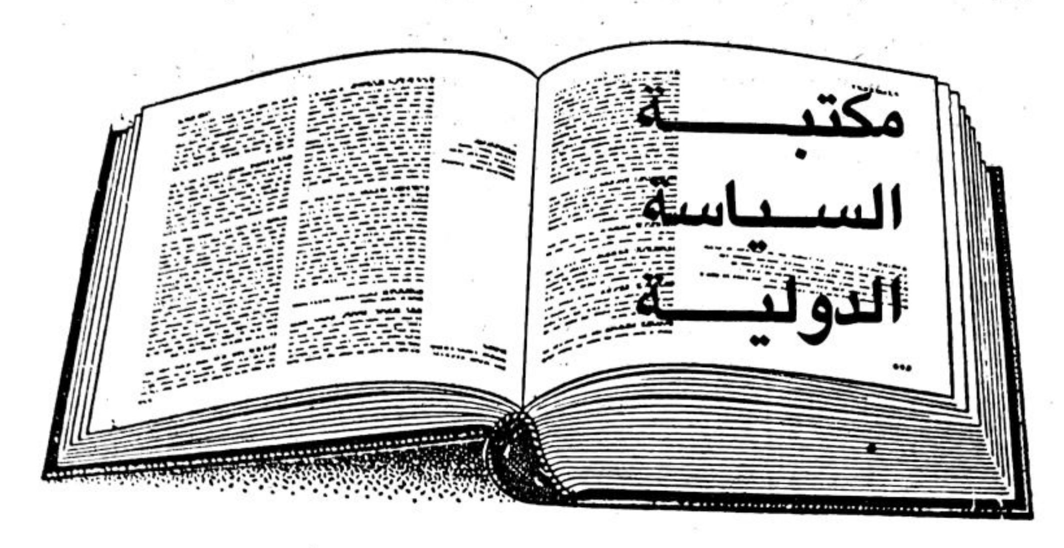
ففى اوربا مازالت هناك ازمة بولندا من ناحية وازمة ثقة بين الحليف الاكبر وبقية الحلفاء فى حلف الاطلنطى من ناحية اخرى .

وفى البحر المتوسط ما زالت مشكلة الشرق الاوسط تلقى بثقلها وتؤرق الجميع داخل المنطقة وخارجها .

وفى افريقيا فالتسلح النووى لجنوب افريقيا مازال ماثلا امام الدول الافريقية ، وبدأ البعض يتساءل عما اذا كان من الممكن مواجهة هذا التهديد برادع نووى على الجانب الاخر .

على اية حال ، فهناك متسع للتفاؤل والعمل الجاد من الآن وخلال الدورة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة للتنقيب والكشف عن مواقع النجاح ، وهو ما بدأت تخوض فيه لجنه خاصة شكلت خصيصا للاعداد للدورة الخاصة □





تاريخ مصر من محمد على الى السادات

P.J. VATIKIOTIS
THE HISTORY OF EGYPT
FROM MOHAMED ALI TO SADAT

كتاب البروفسور فاتيكيوتيس عن : « تـاريخ مصر من محمد على الى السادات » ، الذى نقـدمة فى هـذا العرض ، هو الطبعة الجديدة المعدلة من كتابه الصـادر سنة ١٩٦٩ بعنوان : « تاريخ مصر الحديث » . وقـد اعيد طبعة عام ١٩٧٦ ، ثم صـدرت الطبعـة الجـديدة المعـدلة عام ١٩٨٠ ، وتشـمل اضـافات عن الخـديو اسماعيل ، والثـورة العـرابية ، وظـروف ونتـائج الاحتلال البريطانى لمصر مـن عام ١٩٨٢ الى ١٩٥٦ . ويقع فى ٥٢٨ صفحة (٢١,٥ ١٣ سم) .

والبروفسور فاتيكيوتيس من اهم العلماء الغـربيين الذين اهتموا بتاريخنا ، وربما يرجع اهتمامه لاسباب شخصية ، فهو ينحدر من اسرة يونانية عاشت فى مصر وتلقى تعليمه الثانوى بها فى مدينة الاسكندرية ، وهـو يتقن ـ من ثم ـ اللغة العربية بلهجتها المصرية فضلا عن عديد من اللهجات العربية الاخرى . وقد وجهه ذلك الى الاهتمام بتاريخ مصر والمنطقة العربية ، فقـدم فيه دراسات هامة ، مثل : الجيش المصرى فى السـياسة ، والسياسة والعسكريون فى الاردن ، والصراع فى الشرق الاوسط ، وعبد الناصر وجيلة .

وهو استاذ العلوم السياسية بمـدرسة الدراسـات الشرقية والافـريقية .S.O.A.S بجـامعة لندن ، وواحد من اغزر علماء هـذه المدرسـة انتـاجا ، وقـد اشرف ، ومازال يشرف على عديد من الرسائل العلمية التى تخدم تـاريخنا الحـديث والمعـاصر . فحين كنت ازامله فى جـامعة لندن (سـبتمبر ١٩٨١ ـ نوفمبـر ١٩٨٢) كان يشرف على رسائل تتناول الموضـوعات الاتية : الاقباط فى مصر مـن ١٩١١ ـ ١٩٥٢ ، ودور القصر فى الحياة السـياسية المصرية مـن ١٩٣٦ ـ ١٩٤٢ ، ومصطفى النحـاس ، دراسـة فى الزعامة السـياسية ، وقيام الاحـزاب السـياسية فى السودان الى اخر هذه الدراسات التى يقوم بها باحثون مصريون واجانب .

وقـد اسـتقبلت الطبعـة الاولى عن « تـاريخ مصر الحديث » استقبالا طيبا فى المملكة المتحـدة ، فـكتبت « التايمز » فى ملحقها الادبى تصف الكتاب ـ بحق ـ بانه عمل علمى مهم من الدرجة الاولى ، ويتميز بسـعة الافق والاعتماد على المصـادر الاسـاسية والتـرابط الموضوعى والمعالجة المتعمقة والمتعاطفة مع الموضوع ، وهو احسن كتاب فى التـاريخ العـام متـاح بـاللغة الانجليزية على وجه التاكيد ، واغلب الظن انه سيحوز اكبر عدد من القراء لسنوات عديدة « . كما اشادت به مجلة » « دراسـات الشرق الاوسـط » ، وبخـاصة المنظور الذى عالج فاتيكيوتيس من خلاله مـوضوعه ، والذى « يختلف راديكاليا » عن المنظور السياسى الذى تعودت الدراسات الاخرى عن مصر معـالجة تـاريخها منه .

واهمية كتاب فاتيكيوتيس بالنسبة لنا نحن المصريين تكمن فى امرين ، الاول : الرؤية الغربية لتاريخنا ، والثانى ، منهج العلوم السياسية فى تفسير ظاهرات تاريخنا الحديث .

وبالنسبة للامر الاول ، فان الكثيرين فى مصر والعالم العربى يقعون فى خطا كبير عند مناقشة تفسيرات العلماء الغربيين للظواهر التاريخية لبلادنا ، ويحسبون انها يجب ان تكون مطابقة لتفسيراتنا ، فاذا اختلفت عنها اخذوا فى مهاجمتها واتهامها بالتشوية المتعمد والاساءة والتمييز . ويغفل هؤلاء الناحية الايجابية لهذه التفسيرات ، وهى الجانب غير المرئى لنا من نافذتنا العربية ، والذى لايمكن رؤيته الا من الجانب الاخر . ان هذه التفسيرات تقدم لنا رؤية الاخرين لتاريخنا ، وهى رؤية نحن فى حاجة اليها حتى لانظل اسرى لرؤيتنا الذاتية . وعلينا مناقشتها مناقشة موضوعية دون اتهام او تهجم ، مع متابعتها بالتصحيح الموضوعى المعتمد على التوثيق لا العاطفة القومية ، وفى الوقت نفسه الاستفادة بما تقدمه هذه الرؤية الغربية لتاريخنا من ايجابيات .

اما بالنسبة للامر الثانى ، وهو منهج العلوم السياسية فى تفسير الظاهرات التاريخية ، فلعلنا لانخطىء كثيرا اذا اعتبرنا هذا المنهج مكملا لمنهج البحث التاريخى ، بمعنى ان منهج العلوم السياسية لا يعنى بكتابة التاريخ ، وانما يعنى بتحليل التاريخ الذى يكون قد كتبه مؤرخون ، واستخراج نتائج تثرى علم السياسة وتفيد السياسى وعالم العلوم السياسية . وربما كانت الفقرة التى اوردها صديقى الدكتور على الدين هلال ، استاذ العلوم السياسية ، فى مقدمة كتابه الهام : « السياسة والحكم فى مصر » ، اكثر العبارات دقة فى تصوير هذا المنهج ، حين كتب يقول :
« ينبغى التنويه منذ البداية بان هذه الدراسة ليست بحثا فى التاريخ ، بل محاولة لاستخلاص المادة التاريخية المتاحة ، التى وصل اليها المؤرخون ، وتوظيفها للوصول الى عدد من الاستنتاجات والاستخلاصات المتعلقة بتطور نظام الحكم فى مصر وفهم العملية السياسية لها ، ودور القوى السياسية والاجتماعية المختلفة » .

الامر الذى يهمنا - اذن - فى دراسة البروفسور فاتيكيوتيس ، هو التحليل والعرض والمنهج والمنظور الذى يقدم منه تاريخنا ، والمعلومات الغزيرة الهامة التى يقدمها من واقع المراجع الاوربية التى قد لاتتوفر فى بلادنا للباحث لاسباب مختلفة .

وقد قسم دراسته الى مقدمة وخمسة اجزاء تنقسم بدورها الى ثمانية عشر فصلا . وقد قسم المقدمة الى ثلاثة فصول على النحو الاتى :

الفصل الاول ، الارض والشعب . وهو عبارة عن دراسة جغرافية وديموغرافية لمصر ، وربما كان من اهم ماورد بها تعرضة لمقولة هيرودوت بان « مصر هبة النيل » ، ورده على ذلك بقوله : ان اى دارس لتاريخ مصر يمكنه ان يضيف الى هذه المقولة ان مصر فى الحقيقة هى هبة الجهد والتعب المضنى للفلاح المصرى عبر القرون .

اما الفصل الثانى ، فهو بعنوان : تاسيس الاسلام فى مصر . وقد تعرض فيه لفتح العرب لمصر ، وتتبع سياسيا العهود الاسلامية من عهد عمرو بن العاص الى الغزو العثمانى ، مارا بالعصرين الاموى والعباسى ، فالفاطمى فالايوبى والمملوكى فالعثمانى . واتبع ذلك بالجانب الاجتماعى والحضارى .

اما الفصل الثالث ، فهو بعنوان : الغزو الاوروبى الاول لمصر . وقد قدم له بدراسة لنظام الحكم الذى ارساه العثمانيون فى مصر ، ونظام الالتزام ، وتزايد قوة المماليك على حساب العثمانيين ، وظهور الميل الى الاستقلال كما تمثل فى حركة على بك الكبير . كما تعرض للاوضاع الاجتماعية قبيل الحملة الفرنسية ، ثم غزو نابليون بونابرت لمصر . واعطى اهمية كبيرة لسياسة نابليون فى اشراك العلماء والمشايخ والاعيان فى الديوان تحت الهيمنة الفرنسية ، فى خلق زعامة شعبية وتاجج الشعور الوطنى . وقد استعرض نتائج الحملة الفرنسية لمصر ، وانتهى الى ان استجابة مصر لهذا الاتصال الاول باوروبا الحديثة كانت استجابة حذرة ، وتتعادل فيها قوة الانجذاب اليها مع قوة المقاومة لها ، او على تعبيره : كانت استجابة Cautious and ambivalent

اما الجزء الاول ، فقد قسمه فاتيكيوتس الى ثلاثة فصول ، نلاحظ فى ترقيمها انها تستانف الفصول السابقة ، وتبدا بالفصل الرابع ، وهو بعنوان : « محمد على ، الاوتوقراطى المجدد » . وقد تناول فيه نشاة محمد على ، وقدومه الى مصر ، ووصوله الى السلطة . واستعرض اوضاع علاقات الانتاج قبل محمد على ، وما احدثه فيها من تغيير ، ومنحة الابعاديات لكبار الموظفين وغيرهم ابتداء من عام ١٨٢٩ - ٣٠ ، ثم منحهم حق توريثها لاولادهم فى ١٨٣٦ (وان كنا نرجو ان يصحح هذا التاريخ الى ١٨٣٧ (٤ فبراير) فى الطبعة القادمة كما حققناه فى كتابنا عن « صراع الطبقات فى مصر ص ٥٨ - ولعله اعتمد فى ذلك على ارتين) . ثم استعرض سياسات محمد الداخلية والخارجية ، ونفى ان يكون محمد على قائدا لحركة عربية قومية ضد الاتراك ، لان الفكرة القومية لم تكن معروفة لدى الباشا ، كما انها كانت ايضا مجهولة لعرب الهلال الخصيب . وانتهى من دراسته لهذا الفصل الى ان سياسة محمد على قد ادت الى قيام مصر الحديثة ، كدولة وكمجتمع .

أما الفصل الخامس ، فهو بعنوان : إسماعيل المتلهف ، على صبغ مصر بالصبغة الأوربية The impatient Europeanizer وقد بدأه بتحديد فارق هام بين إسماعيل وأسلافه فى تحقيق الاستقلال التام عن تركيا ، فذكر أن محمد على وإبنه إبراهيم قد إعتمدا فى تحقيق الاستقلال على القوة ، بينما إعتمد سعيد ، الذى خلف عباس الذى لالون له ، فى فصل مصر عن تركيا على تشجيع اللغة العربية لتكون لغة رسمية للبلاد . أما إسماعيل ، فقد إعتمد على تشجيع نخبة مصرية متعلمة ، كانت هى أول من تمرد عليه ، ثم دخلت فى علاقة عداء متقطعة مع إبنه فؤاد ، وأخيرا خلعت حفيده فاروق .

وقد تعرض هذا الفصل لدور الأوروبيين المتعاظم فى الشئون الاقتصادية والسياسية ، خصوصا فى عهدى سعيد وإسماعيل ، وتتبع سياسة إسماعيل الافريقية والاوربية ونتائجها ، كما تتبع إنجازاته فى حقل البناء والتعمير والتحديث ، قائلا أن من الصعب على أى دارس لعصر إسماعيل أن يرفض الافتراض الذى يقول أن ماانجزه يشكل الأساس الاجتماعى والسياسى الحقيقى لمصر الحديثة . وأنه إذا كان محمد على قد انشأ الدولة الحديثة وبدأ بعث المجتمع فيها بعثا جديدا ، فان إسماعيل بطموحه ، بل وحتى بطيشه المالى ، قد أنعش ظهور هذه الدولة ورسم تطورها فى المستقبل .

وقد خصص فاتيكيوتيس الفصل السادس من كتابه للتعليم الحديث فى مصر ، والجيل الأول من المثقفين المصريين . وقد تتبع فيه تطور التعليم منذ عصر المماليك ، الذى كان قاصرا على الكتاتيب والأزهر ، والذى ظل بمنأى عن التأثير الأوربى ، حتى إصطدم بأول إتصال مع أوربا فى عام ١٧٩٨ على يد الحملة الفرنسية . ثم تعرض للجبرتى والشيخ حسن العطار والشرقاوى والزبيدى وغيرهم من المثقفين الاسلاميين المستنيرين فى أواخر القرن الثامن عشر . وتناول سياسة محمد على التعليمية وإرساله البعثات ، ونشأة المدارس الحديثة ، وما أدت إليه هذه السياسة التى إستمرت ربع قرن من نشأة طبقة مثقفة مصرية ثقافة أوروبية وذات نظرة علمانية . وتتبع هذا التطور فى عصر إسماعيل ، وما أدى إليه من نشأة جيل جديد من المثقفين فى الأدب والفنون . وتناول المثقفين السوريين الذين وفدوا على مصر ، مثل سليم النقاش ويوسف خياط وعثمان جلال ، كما تناول صنوع . وفى مجال الفنون تناول نشأة دار الأوبرا بمناسبة إفتتاح قناة السويس ، وظهور جيل الموسيقيين المصريين إبتداء من عبده الحمولى إلى عبد الوهاب وأم كلثوم مارا بسيد درويش . كما تعرض بتفصيل لرفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وغيرهم من المثقفين المصريين الذين عاشوا فى ذلك العصر الذى أعتبره العصر الذهبى فى مجال التقدم الحضارى والثقافى فى مصر .

وقد اختتم هذا الجزء بالفصل السابع الذى تناول فيه ثلاث نقاط : الحركة الدستورية ، والثورة ، والاحتلال . وأعتبر الثورة العرابية نتاج تآكل سلطة الخديو ، وفرض السيطرة الأوربية المالية على البلاد ، وتدهور وضعف الدولة العثمانية ،وسياسة التجديد التى انتهجها الحاكم ، والتى اقتضت تدريب جيل جديد من الوطنيين المصريين كان أول من عارض سلطته ، وظهور قادة عسكريين وطنيين يدينون بمراكزهم للحاكم ، الذى كان يريد الاستعانة بهم للتخلص من السيطرة الخارجية ، فاتفقت مصالحهم مع مصالح كبار ملاك الأراضى فى الحد من سلطته . وكان فشل الثورة العرابية نهاية عصر وبداية عصر جديد .

أما الجزء الثانى ، فهو عن الاستجابات المحافظة والليبرالية لأوربا من ١٩١٤ إلى ١٨٨٢ . وقد عالج فيه أربعة فصول هى : « البريطانيون فى مصر » ، و« الصحافة والصحف » ، و« الاصلاح الدينى والشعور السياسى الاسلامى » ، و« الحركات الليبرالية العلمانية » . وقد استعرض فيه السياسة البريطانية فى مصر حتى سنة ١٩١٤ ، ونشأة الصحافة فى مصر ، ونشاط الصحف والكتاب ومشاهير الصحفيين قبل الحرب العالمية الأولى ، وتأثير الصحافة ليس فقط فى تكوين الرأى العام فى مصر ، بل وفى تكوين جيل من المثقفين انتزع الزعامة فى القرن العشرين من العناصر المحافظة ، وتطوير الحياة الاجتماعية والثقافية . كذلك أولى فاتيكيوتيس عناية للشيخ محمد عبده والاصلاح الدينى فى مصر ، وظهور الأحزاب الليبرالية العلمانية ، واهتم بحزب الأمة وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وأحمد فتحى زغلول وشميل والمويلحى وسلامة موسى وجورج زيدان وغيرهم ، وانتهى الى أنه عند عام ١٩١٤ كانت قد أصبحت هناك مسافة كبيرة بين الشيخ محمد وتلاميذه الذين لم يعودوا يرغبون فقط فى انتهاج الأفكار الأوربية ، بل والمؤسسات التى نمت فى أوربا أيضا .

أما الجزء الثالث من كتاب البروفسور فاتيكيوتيس ، فقد اختار له عنوان : « المجتمع والحكومة والسياسة من ١٩١٩ الى ١٩٣٩ ، وتناول فيه » « النضال من أجل الاستقلال ١٩١٩ - ١٩٢٢ » ، « وتجربة الحكومة الدستورية ١٩٢٣ - ١٩٣٩ » ، « والهجوم على التقاليد » . وقد تناول فيه فرض الحماية على مصر بعد قيام الحرب العالمية الأولى ، وثورة ١٩١٩ ودور الوفد المصرى ، وتصريح ٢٨ فبراير . وتعرض لتجربة الحياة النيابية فى مصر ، كما تناول الحملات على التقاليد ، والمطالبة باصلاح المؤسسات الدينية مثل الأزهر والوقف ، والهجوم على

الخلافة بكتاب الاسلام وأصول الحكم . كما تعرض لطه حسين وهدى شعراوى وفاطمة اليوسف وتوفيق الحكيم ومريت غالى وغيرهم .

أما الجزء الرابع ، فهو بعنوان : من العهد القديم الى العهد الجديد ، ١٩٣٩ - ١٩٧٩ . وقد قسمه الى ثلاثة فصول هى : « فشل الليبرالية ورد الفعل ضد أوربا ١٩٣٠ - ١٩٥٠ » ، و« مقدمة للثورة ١٩٣٩ - ١٩٥٢ » ، و« الثـورة والجمهـورية ١٩٥٢ - ١٩٧٩ » . وفى هذا الجزء تعرض لدعوة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين اللتين انتهجتا العنف لحل الصراع السياسى والاجتماعى ، وانقسامات الوفد ، والتطور الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .

كما تتبع التاريخ السياسى لمصر فى أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ونشاط الحركة الوطنية والنسائية بعد الحرب ، والصدام مع الانجليز ، وحرب فلسطين ونتائجها ، وحريق القاهرة ، وقيام ثورة ٢٣ يوليو ، والصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر ، وحادث المنشية ، ثم قيام دستور يناير ١٩٥٦ . كذلك تعرض فاتيكيوتيس لعلاقات الثورة الخارجية مع بريطانيا والدول الأجنبية ، وانتهاجها سياسة عدم الانحياز ، ثم حرب السويس ، والسياسة الاقتصادية والسياسية ، والتنظيم السياسى فى عهد الثورة ، وسياسة عبد الناصر العربية ، وقيام الوحدة المصرية السورية ثم الانفصال ، وحرب يونيه ١٩٦٧ ، ثم قيام حرب الاستنزاف ، حتى وفاة عبد الناصر وقيام السادات . ثم تتبع فاتيكيوتيس سياسة السادات تجاه اسرائيل وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم اتفاقيتى كامب ديفيد . كما تتبع سياسته الداخلية تجاه القوى السياسية المختلفة ، وقيام الأحزاب وظهور تيار التكفير والهجرة بين الشباب ، والتغيرات التى طرأت على تراث عبد الناصر تحت حكم السادات ، وسياسة الانفتاح فى مصر .

وأخيرا اختتم البروفسور فاتيكيوتيس كتابه بالجزء الأخير وهو بعنوان : البحث عن ثقافة ومجتمع جديد . وقد تتبع فيه سياسة التعليم فى مصر من أيام محمد على ، وعلاقته بالوظائف ، ثم تمصير الشركات بعد حرب ١٩٥٦ ، وتعرض للتعليم العالى . وتتبع الحركة الثقافية من القرن التاسع عشر حتى نجيب محفوظ وعبد الرحمن الشرقاوى واحسان عبد القدوس ويوسف ادريس ، وتأثر هذه الحركة بالتطورات السياسية التى مرت بمصر ومظاهرها .

والكتاب على هذا النحو يعد من أفضل الكتب التى كتبها أجنبى عن مصر ، ان لم يكن أفضلها ، لامتداد واتساع المساحة الزمنية التى عالجها ، والعمق الاجتماعى والاقتصادى الذى عنى بمعالجته ، فضلا عن مقدرة المؤلف الفائقة على استيعاب كل ماكتب عن موضوعه ، واهتضامه ، وتحليله ، وعرض أرائه بطريقة ممتازة . وقد قام البروفسور فاتيكيوتيس بعمل فرقة من الباحثين . وبالتالى فهو جدير بترجمته الى اللغة العربية ليوضع فى خدمة الباحثين المصريين .

د . عبد العظيم رمضان

النظام القانونى لقناتى السويس وبنما

« Le Régime Juridiques des Canaux de Suez et Panama »
Thése Nice, 1981
Par UVEG REYES, VICTORE.

يتناول هذا البحث ، مقارنة قانونية بين موضوعين على جانب كبير الاهمية ، ليس فقط من ناحية الحقوق والواجبات القانونية ، بل ان اهميتهما تمتد الى النواحى الاستراتيجية والاقتصادية والجغرافية . فلقد عالج الباحث النظام القانونى لكل من قناة السويس وقناة بنما . ونحن نعرف مدى الخلافات القانونية التى اثارتها كلتا القناتين ، ليس فقط بالنسبة لدول المنطقة ، بل بين الدول الكبرى ايضا .

واما عن اسلوب الباحث فى هذه الدراسة ، فقد كان اسلوبا علميا تناول فيه بعض المبادىء القانونية الدولية ، وعقد مقارنة بين تطبيقها فى قناة السويس ، وتطبيقها فى قناة بنما . وقد جاءت الدراسة فى بابين رئيسيين يسبقهما باب تمهيدى . وقد استفاض الكاتب فى هذا الباب التمهيدى فى شرح الخطوات التى مرت بها

كلتا القناتين ، حتى تم حفرهما .

فبالنسبة لقناة السويس ، عرض الباحث لكراسة الشروط التى قدمت لحفر القناة (٥ يناير ١٨٥٦) ، ثم الاتفاقية التى ابرمت بين الخديو اسماعيل والشركة البحرية لقناة السويس فى ٢٢ فبراير ١٨٦٦ . واما بالنسبة لقناة بنما ، فقدم لها بالمجهودات الفرنسية القويمة وتوصيات مؤتمر باريس للعلوم الجغرافية فى ١٨٦٥ ، ثم الخطوات الامريكية التى بدات بالتوقيع على معاهدة Mallarino-Bidlact فى ١٢ ديسمبر ١٨٤٦ بين امريكا وكولومبيا ، وهى معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة . ثم تناول الخطوات المتعاقبة للتقارب الامريكى للمنطقة ، ومنها الاتفاق بين امريكا وبنما ، على انشاء خط سكة حديد بنما فى ٢٧ يناير ١٨٥٥ .

ثم تناول الباحث التطورات والاتفاقيات القانونية التى تعلقت بانشاء قناة بنما ومنها الاتفاق بين امريكا وبنما وكولومبيا ، على انشاء القناة ، وهو ما عرف بمعاهدة Hay- Paunce Fart وكذلك معاهدة Hay-Bunau-Uarilla فى ١٩٠٣/١١/٣ ، وهى المعاهدة التى وقعتها كل من امريكا وبنما ، وتولت فيها امريكا ادارة القناة . ومن اهم النصوص التى وردت فى هذه المعاهدة ، النص على مبدا حرية الملاحة فى قناة بنما .

هذا عن الباب التمهيدى فى هذه الدراسة . وقد انتقل الباحث بعد ذلك الى الباب الاول الرئيسى فى الرسالة ، وهو الذى عرض لحقوق وواجبات الدول المستعملة للقنوات الدولية ، وبصفة خاصة عرض لمبدا حرية الملاحة فى الممرات الدولية .

وقد اشار فى هذا العرض ، الى تاكيد المهندس الفرنسى ديلسبس فى ١٨٥٤/١١/٣٠ لاحترام مبدا حرية الملاحة لجميع الدول التى تعبر بواخرها قناة السويس ، ثم عرض ايضا لنص حرية الملاحة فى اتفاق تنظيم الملاحة فى قنة السويس ، وهو ما عرف باتفاق القسطنطينية فى ١٨٨٨/١٠/٢٩ . وقد قاد هذا الى البحث فى القيود التى فرضتها مصر على حق اسرائيل فى المرور من قناة السويس بعد حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ثم عرض لاتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية التى انهت حالة الحرب بين الدولتين ، وسمحت للسفن الاسرائيلية بالعبور من قناة السويس . وكذلك تعرض بالشرح لقرار تاميم قناة السويس فى ١٩٥٦ ، وما اعقبة من ردود فعل دولية ، وخاصة مؤتمر لندن فى ١٩٥٦/٨/٢ .

وبعد ذلك عرض الباحث لمبدا حرية الملاحة فى قناة بنما ، وشرح احكام معاهدة Hay-bunau-Vavillao ثم احكام المعاهدة المتعلقة بحرية الملاحة والمرور فى قناة بنما ، والتى عقدت فى ١٩٧٧/٩/٧ . ثم بحث الطبيعة القانونية لحرية الملاحة فى القنوات الدولية ، وضمانات حرية الملاحة ، مشيرا الى شرح مبدا Désinteressement des Nations

وفى الباب الثانى من هذه الدراسة ، تناول الباحث حقوق وواجبات الدول صاحبة القناة ، وذلك بشرح سيادة مصر على قناة السويس ، والنضال من اجل استرداد السيادة المصرية من ثورة عرابى ، حتى التاميم ، مرورا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبالنسبة لقناة بنما ، سنشرح الظروف التى احاطت بانضمام بنما الى مجموعة دول عدم الانحياز ، حتى معاهدة ١٩٧٧/٩/٧ التى نصت على حرية الملاحة فى قناة بنما .

وبالرغم من اهمية الموضوع ، والقيمة العلمية لهذا البحث ، والعرض المسهب للدور المصرى والبنمى فيما يتعلق بقناة السويس وقناة بنما ، الا ان لنا عدة ملاحظات على هذه الدراسة :

اولا : انه لم يعرض فى بحثة لتعريف ما هى« القناة » بصفة عامة ؟ ولم يميز بين انواع القنوات الملاحية ، مثل الداخلية او الوطنية ، والقنوات الدولية ، ولم يتعرض للفروق بين الانظمة القانونية للقنوات الملاحية الدولية والانظمة المقارنة مثل الانهار الدولية .

ثانيا : ان الباحث لم يتناول نقطة قانونية هامة بالنسبة للقنوات الدولية ، وهى التساؤل عن طبيعة القناة ، هل هى من الدومين العام ، او من الدومين الخاص ، اى هل هى مال عام ، ام مال خاص . واذا كانت مالا عاما ، فهل هى مال عام دولى ، ام مال عام داخلى او وطنى ؟ كل هذه الاسئلة تثور عند ذكر النظام القانونى الدولى للقناة ، وهى عنوان هذا البحث .

ثالثا : لم يتعرض الباحث لكيفية ادارة قناة السويس بعد قرار التاميم عام ١٩٥٦ فهل كانت ادارة مباشرة ، ام امتيازا جديدا وهل بوسائل القانون الخاص ام العام ؟ .

رابعا : ارجع الباحث تاميم قناة السويس ، الى تبريرات اجتماعية وتاريخية فقط ، تتعلق بعلاقة مصر بالقناة . ولكن هذا ينتقد من حيث ان التاميم استند على اسباب ثانوية ، وهى فسخ عقد امتياز المرفق العام . وهذا حق مقرر لاطراف هذا العقد ، وقد كان من المفروض انتهاء العقد فى ١٩٦٨ .

ومع هذا ، فان هذه الملاحظات لاتقلل من اهمية الموضوع ولا المجهود العلمى الذى بذله الباحث - البنمى الجنسية - فى هذه الدراسة ، التى تناولها فى ٣٣٤ صفحة . وقد اوضح فيها حياد الباحث وموضوعيتة ، فى تناوله احد الموضوعات القانونية الدولية الهامة . □

د . نبيل احمد حلمى

المؤلفات العربية السياسية

□□ طارق البشرى ـ المسلمون والأقباط فى اطار الجماعة الوطنية ـ الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٨١ □□

يقع الكتاب فى ٧٦١ صفحة تضم أربعة عشر فصلا ، ويتحدد اطاره الزمنى مع اوائل القرن التاسع عشر .. منذ بدأ محمد على فى ارساء اسس الدولة الحديثة فى مصر ، ويتوقف ـ افتراضا ـ عند ثورة يوليو ١٩٥٢ ، بالرغم من أن المؤلف فى الفصل الأخير الخاص بالثورة ، اكتفى برسم عجالة تفصح عن قناعاته الفكرية فيما يتعلق بالفترة التالية للثورة ، من أن المؤلف فى الفصل الأخير الخاص بالثورة ، اكتفى برسم عجالة تفصح عن قناعاته الفكرية فيما يتعلق بالفترة التالية للثورة ، مرجئا دراستها دراسة متأنية واعدا بها .

والمؤلف الاستاذ طارق البشرى ، غنى عن التعريف به ، سواء لدى المؤرخين خاصة ، أو المثقفين بعامة ، وهو ليس مؤرخا محترفا ، ولكنه يدرس التاريخ دراسة هاو ، عاشق ، متعمق ومقتدر ، وذلك خلال أوقات فراغه من مهنة القضاء .. وكون المؤلف ليس مؤرخا محترفا ، فهذه مسألة لها جانبان : أولهما انه يتحرر نسبيا من « الحرفية الضيقة » التى ينحبس كثير من المؤرخين المحترفين داخلها ربما عن غير قصد ، او عن غير مقدرة ، ومن ثم جاءت احكام الاستاذ البشرى متحررة غير مترددة ، وثانيهما يتمثل فى ان هذا التحرر من الالتزام الصارم ، قد اوقع دراسته فى بعض المحاذير ، التى سوف نعرض لها بعد حين ، خاصة اذا كانت الدراسة بهذا القدر من الأهمية ، وبذلك الاتساع الزمنى والموضوعى .

اما عن الهدف من الكتاب ، فربما افصح عنه المؤلف خلال تقديمه له ، حين كتب فى تعبيرات عميقة ومحذرة « ان عدتنا فى صراعنا امتلاك الذات .. وامتلاك الذات هنا هو امضى سلاح ، فهو حصن الأمان ، وهو العدة فى اى مواجهة ، هو الانتماء باليقين للجماعة ، وادراك تميزها عن الطرف الآخر ، لذلك يكون الحذر اقوى مايكون على قوة تماسك الجماعة ، فى الملمات ، والطامع قوى الادراك فى ان ضمانه الأساسى لايتأتى من عدته وأدواته ، ولكنه يأتيه من تفتيته عرى التماسك فى الجماعة وافساد قوامها ، اى من تصفية الانتماء .. » . وعلى هذا أراد لنا المؤلف ان نتوقف معه قليلا للتأمل والوعى بتطور ذلك الدعاء أو الجامعة السياسية والوطنية التى ضمت مسلمى مصر وقبطها فى مسيرة تاريخنا الحديث ، فى تجربة تثير الاعتزاز حقا .. وقد اهتم بتتبع تلك الجامعة السياسية من جانبها الحركى الحياتى ، اكثر مما انشغل بالصياغات الفكرية ، وبتجريدات المفكرين لهذه الجامعة ، وذلك لبيان تلك الجامعة من حيث كونها حركة ، لا من حيث كونها صياغات فكرية ، وهذا يفسر كيف ان المؤلف اخذ على عاتقه التركيز على دراسة المؤسسات والتجمعات الدينية والسياسية .

وفى الفصل الأول ، تناول كيف بدأ محمد على فى وضع اسس الدولة الحديثة ، خاصة والجيش والادارة ، مركزا على بدايات التمصير لهذه المؤسسات وما استتبع ذلك من الاستعانة بأبناء البلد من المسلمين والاقباط ، مستنتجا ان ثمة تلازما تاريخيا بين بداية تكوين الجامعة الوطنية المصرية فى العصر الحديث ، وبين بناء الدولة الحديثة ، ومن ثم كانت « الدولة » هى البداية ، وفى اطار هذه الدولة ، بقى للأقباط دورهم التقليدى فى ادارة شئون المالية العامة . وقد عالج نفس الفصل كيف ان التمصير سبق ظهور الفكر القومى كمفهوم للجامعة السياسية للمصريين ، وبدأ فى ظروف تخلخل الفكر السياسى فى عهد محمد على ، كما بدأت حركة التمصير بتجنيد « أولاد العرب » من المصريين ، وبتصعيدهم فى المستويات الدنيا لأجهزة الحكم ، وليختار منهم محمد على فى بعثاته لأوربا ، وفى سياق ذلك كله ، بدأ دخول القبط فى الوظائف العامة ببطء فى البداية ، ثم تناسب ذلك تناسبا طرديا خلال عصر اسماعيل ، كما تتبع المؤلف التقنينات الحديثة التى صدرت لتنظم المعاملات على المستوى الجامع للمصريين بقوانين موحدة ، مما اسهم فى تحقيق الدمج بين العناصر الدينية ، وكان أهم ما اتخذ فى هذا المجال ، هو تعيين قضاة من الأقباط فى عصر اسماعيل ، وقد تلازم تعيين الأقباط فى القضاء مع انشاء المحاكم الحديثة ، حيث صار القضاء قضاء مصريا صرفا يخضع له المصريون عامة ، على اساس من الجامعة الوطنية ، وكان عصر سعيد قد شهد تجنيد الأقباط فى الجيش ، وتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم ، فازيلت آخر عقبات الاندماج بين العناصر المصرية ، وبناء على ذلك الغيت الجزية المفروضة على الذميين عام ١٨٥٥ . وقد تتبع المؤلف دخول الأقباط فى المجالس شبه النيابية منذ عام ١٨٦٦ ذاكرا اسماءهم ونسبتهم الى المسلمين ، والسنوات التى تم فيها ذلك فى تتبع دقيق ، واعقب ذلك بالحديث عن الكنيسة القبطية ، ودورها فى مقاومة النشاطات التبشيرية الغربية ، ثم حركة الامتزاج بين عنصرى الأمة تلك التى شهد بها اللورد كرومر ، حين قال ان الخلاف الوحيد بين القبطى والمسلم ، ان الأول مصرى يتعبد فى كنيسة ، بينما الآخر مصرى يتعبد فى مسجد ، فضلا عن انه كان للأقباط رواق بالأزهر الشريف .

وخلص المؤلف من ذلك كله ، الى توضيح كيف نمت الجامعة القومية بغير عراك حقيقى مع العقيدة الاسلامية مع « ترجيح » ان الفكر الاسلامى وقتها ، قد وسع المفهوم القومى ، ولم يضق

به ، حيث ظهر شعار « مصر للمصريين » كشعار سياسي يعبر عن الجامعة الوطنية ، وسارت تحت لوائه ثورة عرابي ، واحتضن المفهوم القومي بعد ذلك ثورة سنة ١٩١٩ ، وقد انهى المؤلف هذا الفصل ببلورة دور الأفغاني ومحمد عبده وعبدالله النديم ، في تكريس وتعميق مفهوم الجامعة الوطنية والوحدة الوطنية .

ـ أما الفصل الثاني ، فقد تناول المسيرة الوطنية خلال بدايات القرن العشرين ، متتبعا قضية اغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء القبطي ، وكذلك اتفاق بين الجانبين والذى حدث بين عامي ١٩٠٨ ، ١٩١١ وانعقاد المؤتمرين القبطي والمصري (الاسلامي) . وقد اعتبر المؤلف ان ماحدث خلال هذه السنوات ، يمثل اقصى ماحدث من شقاق ، مستنتجا انه كان ابلغ دليل على الوحدة والامتزاج بين أبناء الوطن الواحد ، فقد استعملت خلال تلك الفترة جميع المثيرات الممكنة للخلاف ، ودفعته الى تصاعده كافة القوى المعادية للحركة الوطنية ، سواء كانت قوى استعمارية أو استبدادية ، أم كانت ملابسات تتعلق بتعقيدات سياسية كرواسب فكرة الخلافة والجامعة الاسلامية ، وما يشيع لدى كثيرين من تشابك بين المفاهيم الدينية والمفاهيم السياسية وقد لاحظ الكاتب ان المتجادلين كليهما ، كانا يصدران عن ارضية فكرية واحدة ، تاريخا وتكوينا نفسيا ، كما لم يكن لمواقف اى من المتخاصمين دلالة اختلاف قومي كذلك فان دعاة الشقاق من الجانبين ، لم يمثلوا اى اغلبية في الجانبين ، وقد استمد المؤلف استنتاجاته مما جرى في المؤتمر القبطي في البداية ، حيث شمل المجتمعين حرص على توثيق الرباط الوطني ، والتزامهم بقصر الحديث على مطالب نقابية أو فئوية والالتزام خلال احاديث المؤتمر بقاعدة المواطنية ، كما ان المناقشة الجادة لكل المسائل التي عرضت للمؤتمرين ، قد ادت الى الوصول الى ان حل المشكلة لايكون في التمييز وانما في المزيد من الاندماج .

ـ أما الفصلان الثالث والرابع ، فقد تتبعا موقف السياسة البريطانية من الأقليات ، وارتباط ذلك بخطة بريطانيا العامة لدوام السيطرة على مصر ، وبناء على استنتاجات من كتاب « ليدر : الابناء المحدثون للفراعنة » أوضح المؤلف كيف ان هذه السياسية البريطانية كانت تحاول ان تعمل على تأليف قلوب المسلمين في مصر ، وهذا جوهر ما أسماه كرومر بالعدالة البريطانية تجاه الأغلبية ، والذى حدث ان الانجليز اذ عدلوا عن مناصرة القبط واستخدامهم ، عملوا على ان يستخدموا بديلا عنهم مجموعات صغيرة من الشوام المسيحيين ، وبعض فئات المصريين من ذوى الشمائل الغربية من قبط ومسلمين ، وبهذا استبدل الانجليز بالركائز الطائفية الدينية ، ركائز طبقية من فئات الذوات والاعيان ، ثم عملوا من هذا المتكأ على تقوية المشاعر الذاتية بين المسلمين والقبط ، تقوية من شأنها ان تؤدى الى التفرقة الطائفية . وانثنى المؤلف ليبرز دور الوجود البريطاني في هذا الصدد ، اكثر واكثر ، ضاربا مثالا يوضح ذلك ، مؤداه انه بالرغم من ان الاثارة الطائفية التي حدثت بين عامي ١٩٠٨ ، ١٩١١ ورفض المؤتمرين القبطي والاسلامي مبدأ التمثيل الطائفي في المجالس النيابية رفضا صريحا وقاطعا ، الا ان اللورد كتشنر جاء ليسجل هذا المبدأ في قانون ونظام الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ ، وفي هذا المجال ايضا ، يتضح مدى حرص الانجليز على تعليق اعترافهم باستقلال مصر ، بالتحفظات الأربعة التي وردت بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، التي كان ثالثها « حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات » حتى يتسنى لهم التدخل عمليا في اخص مسائل السياسة الداخلية ، وذلك في الوقت الذى أذاب فيه قيام ثورة ١٩١٩ كل سياسات التفرقة الطائفية ، حيث ظهر الامتزاج الكامل بين المصريين ، أقباطا ومسلمين ، وتكون الوفد المصري باعتباره المؤسسة السياسية الحاضنة لوحدة الشعب بعنصريه ، وجاء تكوين الحزب في مستوياته وقياداته منهما ، ثم وضع دستور ١٩٢٣ على نحو سد امام سياسات التفرقة ، ذرائع الاثارة الطائفية أو التدخل في شئون مصر الداخلية ـ بمثل ذلك المبرر .

ـ وفي الفصل الرابع ، الذى يحمل عنوان « ثورة ١٩١٩ » الذى أرخ خلاله لمسألة الوحدة والاندماج خلال احداثها ، موضحا ذلك بأقلام معاصريها (كأحمد امين وفخرى عبدالنور وسلامة موسى) ثم رد الثورة على دعاوى الانجليز ، ثم انتقل المؤلف الى الحديث عن التكوين الوطني للجماعة المصرية ، فذكر ان مصرية الحركة الوطنية المصرية ، لم تكن رد فعل لسياسة التفرقة ، ولا كانت نشاطا مقصودا به « دحض تهمة » طائفية ، ذلك ان مطالعة شواهد هذه الفترة ، يوضح انها كانت اتجاها يستمد اساسه الرصين من الرغبة العامة في تكوين الجماعة السياسية تكوينا مصريا ، ومزج الأهالي في كيان سياسي واحد ، وايجاد الصيغة الملائمة لتأكيد قوة التماسك القائمة بين الأهلين ، وكان أساسها لدى المثقفين واصحاب الاستنارة الفكرية ، هو الرغبة في تكوين الجماعة السياسية ، على اساس قومي يكون اكثر الصيغ ملاءمة للتطور المأمول ، وكان اساسها لدى اصحاب التفكير الديني التقليدي ، هو تأكيد السماحة الدينية التي ينطوى عليها اسلام المسلمين ، أو مسيحية القبط ، وكانت صيحة « الوطنية ديننا » مما يعني لدى بعضهم الوحدة ضد الاستعمار ، كما تعني لدى بعضهم الآخر ، ضمان الوجود المشترك وتحقيق المصالح الواحدة ، ولدى آخرين اساسا للتحضير والتنوير ، ولدى غيرهم برهانا على التسامح الديني .. الخ . وخلال هذا الفصل ، عرض المؤلف مسألة تعيين يوسف وهبه رئيسا للوزراء في نوفمبر ١٩١٩ بصفته قبطيا ، حيث طرحت على الحركة الوطنية المصرية مسألة طائفية ، في الوقت الذى كان الوطنيون القبط يشتغلون في العمل السياسي بصفتهم مصريين فقط ، ومن ثم نفر القبط من هذا التعيين ، وأعلنوا براءتهم من رئيس الوزراء الجديد .

ـ أما الفصلان الخامس والسادس ، فقد تناولا دستور ١٩٢٣ وتصريح ٢٨ فبراير والمجالس النيابية ـ وموقف الأحزاب السياسيةاما بالنسبة للدستور ، فقد عرض المؤلف لمسألة تمثيل الأقليات بالتفصيل ، مستنتجا في النهاية ، ان رفض تمثيل الأقليات لم يكن اساسه العزوف عن الاسهام في الشئون العامة للدولة ، ولكن كان أساسه ان الصفة المصرية العامة كانت كافية لذلك ، وانها وحدها الخليقة بالمزج بين عناصر الأمة وتحقيق العصرية ، مجتمعا ودولة وعلاقات فكان الانتصار برفض تمثيل الأقليات ، يعني من طلائع المطالبين به ، وعدا بتحقيق هذا الهدف

فى مواجهة سياسة الاحتلال وحلفائه المصريين من الناحية الوطنية ، وفى مواجهة الرواسب الطائفية من الناحية القومية . ثم انتقل المؤلف الى تصوير المعارك الانتخابية ، وما تخللها وانتابها من مهاترات طائفية ، ثم استعرض نسبة الأقباط فى المجالس النيابية ، ليصل الى انه لا الانتخابات ولا التعيينات كانت مقصورة على قبطى أو على مسلم بصفته هذه . كما كانت التعديلات تجرى فى الأساس صدورا عن السياسة الحزبية ، وتزكية الحزب القوى لأنصاره فى الانتخابات والتعيينات ، حيث لم يلاحظ للطائفية فى هذا الشأن اثر ملموس .

ــ أما الفصل السابع ، فقد تناول الجهاز الادارى للدولة فى مصر ، حيث بدأ المؤلف بدراسة نشأته فى مصر الحديثة دراسة مطولة نسبيا ، عالج خلالها مشاكل الانتقال الاجتماعية ، ليخلص الى ان الولاءات الشخصية المرتبطة بالأسرة أو القبة أو غيرها مما يفسد الضبط الموضوعى اللازم لتنظيم جهاز الادارة الحكومى ، من حيث تكوينه وطريقة عمله ونوع نشاطه . وقد حاول المؤلف الاجابة عما طرحه بشأن ما اذا كانت هناك تفرقة دينية فى تكوين الجهاز الحكومى ، وفى ممارساته لنشاطه أم لا ، ومدى هذه التفرقة فى ضوء الشواهد المتاحة ، وهل ترجع أسبابها الى ماترجع اليه من اسباب قيام العلاقات الشخصية فى بناء الجهاز الادارى المصرى ، ام تنفرد بنفسها كمشكلة قائمة بذاتها ، اساسها التمييز الطائفى والدينى ؟ وقد قاد المؤلف ذلك الى استعراض الديوان الملكى والوزارات ونسبة الأقباط الى المسلمين فى كل منها ، ثم انتقل الى الوظائف العامة ، مركزا على دور الوفد كمؤسسة قائمة فى السلطة ازاء تحقيق وحدة الأمة وامتزاجها ، وقد ادى ذلك به الى استعراض بعض المسائل المتعلقة بذلك ، كمسألة مدرسة الصيارفة ، وتعليم الديانة المسيحية للتلاميذ الأقباط فى مدارس الحكومة .. وبشكل عام ، خلص المؤلف من خلال دراسته لذلك ، الى انه حيث تتعامل الجماهير افرادا وجماعات مع بعضهم بعضا فى مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى لاتكاد تثور مشكلة ، وهذا قد ساعد على البناء السريع للجامعة الوطنية السياسية ، سيما خلال ثورة ١٩١٩ ، تلك الثورة التى لم تنشىء الجامعة الوطنية بقدر ما اكتشفتها اكتشافا وخلصتها من الشوائب .. يضاف الى ذلك انه حيث كان للمبادرة الشعبية اثرها الفعال فى نشاط الدولة او النشاط الاجتماعى العام ، انتفى التفريق أو كاد ، ولو استدعى جهدا لكان جهدا قليلا ، وحيث كان لمبادرات الادارة الحكومية اثرها الحاسم او هيمنتها الواسعة التوى بالسالكين السبيل . ثم توصل المؤلف الى ان مصادر التفرقة بين عنصرى الأمة ، تمثلت فى سلطة السراى ، وخاصة على الجيش والبوليس ، ثم عمليات التطور التاريخية لمؤسسات الدولة تلك التى لم تكتمل مما ابقى للمؤسسات القديمة والتقليدية دورها وفعاليتها ، الأمر الذى اسفر عن ازدواج فى المؤسسات ، يضاف الى هذا وذاك ، قيام المنافسة على الوظائف فى ظروف يحمل فيها المجتمع ، وتحمل الادارة ، أثار العلاقات الاجتماعية والشخصية .

ــ أما الفصل الثامن وعنوانه « الملك والخلافة الاسلامية » فقد استعرض فيه المؤلف موقف حكومة الوفد من قضية الخلافة الاسلامية وعلاقة حزب الأحرار الدستوريين بالملك فؤاد من خلال دراسة أزمة كتاب « الاسلام واصول الحكم » لعلى عبدالرازق ، ثم موقف رجال الدين عن الخلافة ومؤتمرها . وقد ركز المؤلف على فكرة ظهور الخلافة كفكرة سياسية ترمى الى اعادة صياغة الدولة على نحو يتعارض مع دستور ١٩٢٣ ، والمنهج الذى اتضح فى بيان « الهيئة العلمية الدينية الاسلامية الكبرى » الذى ردت فيه مفهوم الخلافة الى اصل وضعه ايام السلطنة العثمانية ، حيث تقرر صراحة ان الخلافة رياسة عامة فى الدين والدنيا ، وان الامام نائب عن صاحب الشريعة فى حماية الدين وتنفيذ احكامه ، وفى تدبير شئون الخلق الدنيوية . ثم درس المؤلف مؤتمر الخلافة والعوامل التى ادت الى انعقاده ومغزاه ، حتى اتخذ اتجاها أخر ، عندما لم ترد مسألة اختيار الخليفة فى برنامج أعماله عند انعقاده فى مايو سنة ١٩٢٦ ، حيث توصل المؤتمر فى النهاية الى نقيض ماكان يسعى اليه ، واثبت المؤلف ان من دعا للخلافة من الملوك ، انما دعا اليها كنظام للحكم يدعم به سلطته الفردية ، وليست كتجميع للمسلمين ضد الاستعمار ، ولو كان المؤتمر قد نظر الى الخلافة من هذه الزاوية ، لما اعياه النصح بتلمس شكل ما لتجميع الدول او الشعوب فى شكل تنظيمى ما كعصبة للأمم او جامعة للدول .

ــ أما الفصل التاسع ، فقد تناول الأزهر بين القصر والحركة الديمقراطية ، فعرض للمشكلة التارخية لتلك المؤسسة الدينية العتيدة ، من حيث علاقاتها مع السلطة السياسية ممثلة فى الوزارة ، وبالسلطان السياسى من خلال علاقاتها بالملك ، حيث حرصت السراى على بقاء سلطتها على الأزهر لتستغله فى أهدافها السياسية ، ومن أهمها استرداد سلطتها السياسية المباشرة على الدولة ، وهدم النظام البرلمانى ، واضفاء طابع الدين على سلطة الحاكم الفرد . وكانت النتيجة ان بقى للسراى كثير من سلطانها القانونى على الأزهر وشيوخه ، ولكن يرد على ذلك تحفظان ، أولهما ان هذا السلطان الذى كان ثابتا قد صار مزعزعا قلقا من جراء الصراع الذى اثير حوله . وثانيهما ان هذا السلطان لم تستطع السراى استعماله لتحقيق ماكانت تصبو اليه من نتائج سياسية ، وكل ماحدث ، انه امكن بصراع الملك حول سلطته على الأزهر ، ليس افناء هذه السلطة ، ولكن تحويل الملك من ممارس لهذه السلطة لتحقيق اهدافه السياسية ، الى مدافع عن مبدأ وجود هذه السلطة فى مواجهة التحدى الدائم لها ، فحوصرت فاعليته فى ممارستها ، وامكن شل الأثر السياسى الذى كانت السراى تقصده من هذه الممارسة .

ــ الفصل العاشر ويحمل عنوان « الكنيسة القبطية والصراع السياسى » وقد تتبع المؤلف خلاله حركة الصراع والتطوير داخل الكنيسة القبطية لا من حيث التركيز على الناحية الدينية أو المجال الطائفى ــ فهذا بعيد عن مجال الدراسة ــ ولكن من حيث تتبع وجوه الاتصال بين هذا الصراع وتطوره ، وبين الصراع السياسى العام من جهة اثر كل منهما فى الآخر وتأثره به ، ومن ثم استعرض تاريخ الكنيسة القبطية على عهد البطريرك بطرس الجاولى ثم كيرلس الرابع الملقب بأبى الاصلاح ، لما أبداه من

تجديد وانشاء للمدارس الحديثة ، ثم انتقل الى عهد البطريرك ديمتريوس الذى خاضت الكنيسة خلال عهده معترك المقاومة لنشاط البعثات التبشيرية البروتستانتية والكاثوليكية . وقد استنتج المؤلف ان احدا من هؤلاء البطاركة ، لم يصنع شيئا ذا تاثير كبير فى اصلاح المؤسسة الكنسية ذاتها ، خاصة من الناحية التنظيمية ، حتى انشىء المجلس الملى فى يناير ١٨٧٤ ، واختيار الانبا كيرلس الخامس بطريركا للكنيسة القبطية ، وكان الرجل شخصية قوية اشتهرت بالورع والتقوى وبالمواقف الوطنية خلال الثورة العرابية ، وعرف بمقاومته لسلطات الاحتلال البريطانى التى كانت تريد وضع الكنيسة القبطية تحت الحماية البريطانية ، كما عارض زعم الانجليز بعد ثورة ١٩١٩ حمايتهم للاقلية القبطية فى مصر . وقد رد عليهم البطريرك بان المصريين شعب واحد وحمايته موكولة لله وحده . وخلال نفس الفصل افاض المؤلف فى عرض النزاع بين المجلس الملى ورجال الاكليروس حول قضايا الاصلاح والتطوير ، ثم ازمة استخلاف البطريرك كيرلس الخامس عام ١٩٢٧ تلك الأزمة التى استنفدت جهدا كبيرا من انصار الاصلاح وانصار المحافظة داخل الكنيسة كمؤسسة دينية ، وموقف الوفد من هذه الأزمة ، وقد استمر المؤلف يتتبع هذه المسألة ـ مسألة تولية البطاركة ـ حتى تولية كيرلس السادس سنة ١٩٥٩ .

ـ الفصل الحادى عشر يتناول الحركات الشعبية فى الثلاثينات ، وقد اختص منها المؤلف بالدراسة ثلاث حركات هى : حركة التبشير ، وجماعة الاخوان المسلمين ، ثم حركة مصر الفتاة . وبالنسبة لدراسة موضوع التبشير ، فقد قدم لنا دراسة هامة وجديدة ربط فيها بين الهجمات التبشيرية الغربية على الكنيسة اللقبطية ، وبين الاستعمار ، وأبان عن الموقف التاريخى للكنيسة المصرية تجاه النشاط التبشيرى . أما بالنسبة لموضوع الاخوان المسلمين ، فقد استنتج ان ابهم الذى كان دائما أدبا هجوميا على المجتمع وكافة وجوب الحياة فيه ، كان هذا الأدب حين يتناول المسائل التى تمس وحدة المصريين يكاد يظهر فيه انهم يرتدون الى مواقف الدفاع ، كما ان مجادلتهم عن حكم « اكثرية الأمة » للاقلية ، يعنى اعترافا ضمنيا بأن الأكثرية والاقلية يضمهما جامع سياسى واحد ، وان ثمة امة منهما .. وقد تابع المؤلف دراسة وجود الاقباط فى مصر الفتاة ، وموقف هذه الجماعة من الأقلية عندما تحولت الى « الحزب الوطنى الاسلامى » .

ـ أما الفصل الثانى عشر الذى عالج موضوع معاهدة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر ، فقد عاود فيه المؤلف الحديث عن الصراع بين الوفد والقصر بخصوص الأزهر ، وصلة الشيخ مصطفى المراغى بهذه المؤسسة الدينية ، وكذلك موقف الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية ومصر الفتاة والاخوان المسلمين ، من ذلك الصراع المحتدم بين الملك والوفد . وانتقل المؤلف الى معالجة انشقاق مكرم عبيد وجماعته عن الوفد ، وتكوينهم حزب الكتلة الوفدية . وخلص المؤلف من ذلك كله ، الى ان من استخدموا سلاح الدين من الأحزاب والقوى السياسية ، كانوا جملة ، بينما وقف الوفد وحيدا ضد استخدام ذلك السلاح . وبرر ذلك بعداء هذه القوى للديمقراطية ، ثم اوضح ان شعبية هؤلاء جميعا ، لم تكن ترجح شعبية الوفد بحال ، وبالرغم من ذلك كله ، فان كل من وقف ضد الوفد ، كان الدين لديه مجرد سلاح فحسب ، اى محض وسيلة لأهداف اخرى ، باستثناء الاخوان .

ـ الفصل الثالث عشر ، وقد انتقل المؤلف خلاله الى الأربعينات وما بعدها ، فعالج موضوعات ثلاثة : أولها ، مصر فى اطار الحركة العربية ، يتعرض لتطور الفكر القومى العربى وصلته بالقومية المصرية ، ثم الصهيونية وبناء الوطن القومى ، وموقف الجامعة المصرية من مواجهة ذلك الخطر ، وكشف المؤلف عن مخاطر العزلة عن قضايا الحركة العربية ، وركز على موقف مصر من قضية وحرب فلسطين ، وارتباط ذلك بالحركة الوطنية المصرية ، وخلص الى نتيجة مؤداها ان فلسطين آلت الى ان تكون هى مضمون الحركة الوطنية المصرية ، وان تحرر مصر لم يعد متصورا الا فى اطار حركة تحرير عربى شاملة . وثانى موضوعات الفصل عن التجمعات والتنظيمات الشيوعية فى مصر المعاصرة ، وقد ركز على اشتغال الأجانب ، واليهود على وجه الخصوص ، بالسياسة المصرية ، وعلاقتهم بنشأة ونشاطات هذه التجمعات ، ثم انتقل الى معركة تمصير هذه التنظيمات وموقفها من قضية فلسطين ـ وثالث موضوعات الفصل عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث استعرض المؤلف خلاله بعض الملاحظات العامة ، فألح الى قضاء الثورة على النظام الملكى ومؤسسته (القصر) التى كانت تعوق التوحد القومى لجماهير الشعب ، الى جانب ان اتجاه الثورة الاصلاحى ، قد اذاب عددا من المؤسسات التقليدية التى كانت تعوق التوحد القومى الأمثل ، كما انحم الانتماء القومى لمصر لصالح القومية العربية الأشمل .. ولكن حدث بعد ذلك ، ومع غياب التنظيمات الشعبية السياسية وضعف التكوينات الديمقراطية ان مالت حركة الجماهير نحو التشرزم والتقوقع ، ومن ثم انتعشت اسباب الخلاف والتنافس والتميزات المختلفة ، ليس بين الطوائف الدينية فقط ، ولكن بين الفئات الاجتماعية المختلفة . وقد اختتم المؤلف دراسته بتوضيح انها جرت على مستويين من البحث :

أاولهما ـ تطور مفهوم الجامعة السياسية ، فى اطار المفاضلة التاريخية بين المفهوم الدينى والمفهوم القومى لها وثانيهما ـ بيان القوى السياسية ذات المصلحة فى التفرقة بين المسلمين والأقباط ، وظهر ان الاستبداد والاستعمار هما القوتان الأساسيتان صاحبتا المصلحة الجوهرية فى اشاعة التفرقة .

ـ وبعد ان انهى المؤلف دراسته التاريخية ، قدم لنا « فصل حديث » ـ على حد تعبيره ـ حول مفهوم الجامعة السياسية فى اطار المفاضلة التى تمليها الضرورات التاريخية ، فعالج تحت عنوان (ماذا بعد ؟) ثلاث مسائل : الأولى تتعلق بالموقف الفكرى للتيار الاسلامى بالنسبة للجامعة السياسية القومية ، والثانية تتعلق بنظر هذا التيار الى غير المسلمين ، اى موقفه من مبدأ المواطنة ، والمسألة الثالثة تتعلق بالموقف الفكرى للكنيسة القبطية ، وما يقتضيه بالنسبة للوظيفة التحررية للجامعة السياسية .. وبعد مناقشات مستفيضة ، ابدى المؤلف انه لا أحد فى هذا البلد يضمن لأحد الا حقه فى المساواة السياسية والاجتماعية ، الا حقه فى المشاركة ، والا المودة والرحم ، أما

حجم الاشباع الحسى للحاجيات او الترفيات وتنوع نماذج العيش والحياة ونظم الحكم ، فلا ضمان ، وليس من عاصم الا الانتماء وانكار الذات ، وكيف يتأتى ذلك بغير اسلامية المسلم ، وقبطية القبطى معا ، يتوحدان مندمجين فى وطن واحد ، وعلى ارض واحدة ، نحن نبحث عن صيغة وجود حى قوى ، وحسبنا على هذه البسيطة المساواة والمشاركة فى الوطن ، والتواد والتحاب فى العيش ، والتزاور فى الدور ، والتجاور فى القبور .

ـ وجدية هذه الدراسة وأهميتها واعتمادها على مصادر طيبة ، اتضنتها معالجة موضوعاتها الزاخرة ، بالاضافة الى استخدام المؤلف لكافة النشاطات العقلية ، من استرداد مقدرة على التحليل والاستنتاج والاستدلال .. الخ . مستعينا بسابق دربته ومراسه ، كل ذلك لايعفيه وايانا من ان نطرح على الكتاب عدة ملاحظات نوجزها فيما يلى :

اولا : اسهاب المؤلف فى التمهيدات لبعض فصول الدراسة ، الأمر الذى يوحى بالابتعاد عن الموضوع الأصلى . ومثال ذلك (ص ١ ـ ٢٠) عندما اراد ان يجدد معلوماتنا عن بناء المؤسسة العسكرية فى عصر محمد على كبداية للتمصير ، وكذلك (ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠) حيث قدم لنا مدخلا طويلا عن الادارة ونشأة الجهاز الادارى فى مصر للوصول الى خلاصة قد لاتقتضى مثل هذا المدخل ، وكذلك افاضة المؤلف فى الحديث عن مشكلة اختيار البطريرك عام ١٩٢٧ (ص ٤٠٨ ـ ٤٣٤) حتى لقد ابتعد بنا عن الرصد المنتظر للنزاع بين انصار التجديد وانصار المحافظة داخل الكنيسة .. وفى تقديرنا لو ان المؤلف اعتصر الأحداث والوقائع والاقتباسات ، لجاء رحيق الدراسة اكثر عذوبة وامتاعا .

ثانيا : ان طول الفترة التى تعالجها الدراسة ، وتنوع موضوعاتها وتشابكها ، قد حرم المؤلف المهل والتريث لاسعاف نفسه بالمادة العلمية فى بعض المسائل هنا أو هناك ، مما لم تلق نفس العناية فى التمحيص والتدقيق ، وقد اعترف المؤلف نفسه بذلك حين ذكر ذلك فى صفحات ٧٤ ، ٢٤٤ على سبيل المثال .

ثالثا : فى الفصلين الثالث والرابع ، رغم ان موضوعاتها تتصل بموقف الانجليز ازاء الجماعة الوطنية المصرية ، وكذلك الرد الوطنى المتمثل فى ثورة ١٩١٩ ، الا ان الفصل بينهما جاء « متعسفا » بعض الشىء ، ولربما لو حدث تنسيق بين فصلات هذين الفصلين ، وخرجا فى فصل واحد ، لتخلصت الدراسة من جزئيات لاتفيدها ، وحفظ تماسكها الواضح فى الفصول الأخرى .

وتنسحب هذه الملاحظة على الفصلين الثامن والتاسع اللذين اختصا بالحديث عن الملك والخلافة والأزهر ، فقد عالجا باستفاضة صلة الدين بالسياسة معالجة تاريخية ، اغرقت فى التفاصيل حتى ضاعت فى نسيجها خطوط الدراسة الأساسية .

رابعا : عودة المؤلف الى موضوعات كان قد درسها وفرغ من شأنها فى فصول سابقة ، مثل حديثه عن مصر الفتاة فى الفصل الخاص بالحركات الشعبية ، حيث غطى فترة الثلاثينات كاملة تقريبا ، ثم عودته للحديث عنها فى انتخابات سنة ١٩٣٨ (ص ٥٦٨) . وتنسحب هذه الملاحظة على الاخوان المسلمين (ص ٥٧٢) ، وكان من الممكن لهذه الاضافات ان تدخل فى نسيج الفصل الخاص بالحركات الشعبية ، دون ان تفرد لها هذه الفصلات ، فيتخلص الكاتب والقارىء معا من كثرة الاستردادات والتفصيلات المرهقة .

خامسا : ابتعاد الكاتب عن موضوع الدراسة الأصلى ، بتوضيح موضوعات « مساعدة » ، وذلك خلال دراسة لمصر فى اطار الحركة العربية ، حيث اسهب فى الحديث عن الفكر القومى وصلته بالتطور التاريخى للفكرة العربية ، ثم الصهيونية والوطنى القومى (ص ٦٠١ ـ ٦١٤) ليصل الى نتيجة واضحة (ص ٦١٤) بغير ابراز واضح لصلة ذلك بفكرة الجامعة الاسلامية او بأقباط مصر ، بالاضافة الى الابتعاد عن الدراسة المتعلقة بالاطار السياسى الذى يجمع المسلمين والاقباط فى وعاء الوطنية المصرية ، رغم تحديد المؤلف لنفسه اطار دراسة هذا الفصل (ص ٦٢٤) .

سادسا : تحدث المؤلف عن المجموعة التى التفت حول سعد زغلول فى باريس اثناء مفاوضاته مع اللورد ملنر ، ووصفهم بأنهم ليسوا من انصار الاتجاه « المعتدل » فى قيادة الوفد من اعضاء حزب الأمة القديم ممن انشقوا على الوفد وكونوا حزب الأحرار الدستوريين (ص ١٤٩) . وفى تقديرنا ان الحكم على فريق دون آخر ـ خلال هذه الفترة ـ بالاعتدال او التطرف فى المواقف الوطنية ، فيه شىء من التجاوز ، ذلك ان اعضاء الوفد قد تناوبوا مقاعد الاعتدال والتطرف خلال سير المفاوضات وخلال علاقاتهم الشخصية ، بينما كانوا جميعا ـ تقريبا ـ من المعتدلين ، بل ان سعد زغلول نفسه ، وصف نفسه للورد ملنر بقوله « اننى لست كما يظهر متطرف بل معتدلا .. (مذكرات سعد ، كراسة ٣٦ ، ص ٢٠٩٣) فالواقع ان اسباب انقسام الوفد لم يكن من بينها التطرف أو الاعتدال .. وتبدو مبالغة الكاتب حين ذكر (ص ١٥٠) ان عدلى يكن قد اراد حين كان رئيسا للوزراء سنة ١٩٢١ ان يقضى على الوفد ، فأعمل فيه اجراءات القمع واحال الموظفين من رجاله الى مجال التأديب ، والثابت تاريخيا ان عدلى يكن كان يأنف ويخاف من اتباع مثل هذه الأساليب فى الصراع مع الوفد ، الذى كان حساسا تجاهه ، فى الوقت الذى كانت قياداته فى المنفى ، كما كان عدلى يعلم انه ليس من الحصافة اتباع هذه الوسائل « للقضاء » على الوفد ، ذلك ان هذه الوسائل بعينها ستزيد من قوة الوفد وشعبيته .

سابعا : اتهم المؤلف حزب الأحرار بالسعى للتفرقة الطائفية والهجوم على القبط ، بسبب ارتباط غالبيتهم بالوفد ، وذلك خلال انتخابات سنة ١٩٢٤ (ص ٢٠٤) . وكان مصدره فى ذلك صحيفة الكشكول التى يقال انها تروج للأحرار الدستوريين . والواقع ان هذه الصحيفة كانت مناوئة للوفد وهذا ماجعلها تبدو فى معسكر الدستوريين ، فى حين انه لم تكن هناك صلة بينها وبين حزبهم . كما ان صحيفة الأحرار الدستوريين العتيدة (السياسة) لم ترد اشارة على صفحاتها لمثل هذا الموضوع ، بالاضافة الى ان مثقفى الحزب وكتابه ، كانوا فى معظمهم من ذلاتجاه الليبرالى العلمانى .. وعلى العكس من ذلك ، فربما يعد اتهام المؤلف للحزب باثارة المسألة الطائفية خلال انتخابات سنة ١٩٢٩ ، ربما يعد صحيحا (ص ٢١١) ، ذلك ان المؤلف اعتمد على صحيفة السياسة ، وعلى اقوال كبار كتاب الحزب ، وان كان تفسير ذلك ، لايرتبط باثارة التفرقة فى حد ذاتها ، قدر ارتباطه

باستباحة الاحرار الدستوريين لهذا السلاح فى سبيل مهاجمة واسقاط الوفد . وفى استباحة مثل هذا السلاح على كل حال ، تجاوز خطير هدفه الأساسى سياسى وليس دينيا . ويؤكد هذا الفهم لدينا ان الأحرار الدستوريين عندما كانوا فى السلطة (٢٨ – ١٩٢٩) لم يسجلوا فى تاريخهم شيئا من هذا القبيل وتقودنا هذه الملاحظة الى مسالة استخدام المصادر ، فنتبين ان ثمة حقيقة جد واضحة خلال هذا الجزء من الدراسة ، وهى اعتماد المؤلف بشكل اساسى على مقالات الصحف ومعاركها ، وما فيها من مزايدات انتخابية وحملات دعائية .. الخ .

مما يجدر بنا ان نتناولها بحذر ، وان نقرنها بدراسة مصادر وثائقية اخرى .

ثامنا : مبالغة المؤلف فى تبرير وتفسير مواقف الوفد ، والاسهاب فى الحديث عنه ، وعن وعيه الوطنى ، مما هو واضح ومعروف ، وحيث لم تكن ثمة حاجة او اتهام للوفد بذلك ، حتى ان المؤلف قد ساق حوادث فرعية وتفصيلات عديدة لاتغنى كثيرا فى تأكيد الحقيقة الواضحة ، ذلك ان الوفد ليس فى موضع اتهام ، الا من قبل خصومه لا من قبل التاريخ او المؤرخين (انظر مثلا ص ٢١٦ – ٢٢٢) وتنسحب هذه الملاحظة على تكراره بأن الوفد هو المؤسسة الديمقراطية الوحيدة (ص ٣١١ ، ٣٤٣) كما ذكر فى (ص ٣٤٣) ان الوفد عمل على عزل الأزهر عن سلطة الملك ، حتى لايستعمل الدين فى النشاط السياسى ، ولم يضف لنا معنى آخر يتصل برغبة الوفد فى احتواء الأزهر وتدعيم شعبية الحزب به ، الأمر الذى يؤكده تغلغل الوفد بلجانه الفرعية والطلابية داخل هذه المؤسسة الدينية .□

د . أحمد زكريا الشلق

□□ د . على شلبى – مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ – ١٩٤١ □□

اتسمت فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن بظهور عدة انظمة سياسية ذات اتجاهات فكرية اختلفت مع الانظمة القائمة فى البلاد وكان ظهور هذه الانظمة تعبيرا عن الرفض التام للمسلك الذى سلكته هذه الانظمة . فشهد المجتمع المصرى آنذاك جماعة الاخوان المسلمين واليسار المصرى ومصر الفتاة .

ظهرت حركة مصر الفتاة فى الثلاثينات من القرن العشرين نتيجة لتاثرها بالافكار التى ظهرت فى أوروبا خلال تلك الفترة ونعنى بذلك النظم الفاشية فى ايطاليا والنظم النازية فى المانيا التى استطاعت ان تحقق نجاحا فى الوصول الى تحقيق النظريات التى طرحتها « اعادة مجد روما » « المانيا فوق الجميع » فكان اعجاب احمد حسين زعيم جماعة مصر الفتاة بتلك النظم ومحاولة تطبيقها فى مصر فى محاولة لتحقيق تقدم فى القضايا الوطنية ومقاومة الاستعمار مستخدما فى ذلك اساليب المواجهة والقوة فاتخذت الجماعة منذ البداية تشكيلات شبه عسكرية اطلق عليها « الميليشيا الفرعونية » أو « جيش الخلاص » من شباب مصر لتحقيق تلك الاهداف .

والكتاب الذى نعرض له هو محاولة من المؤلف لمعالجة الدور الذى لعبته جماعة مصر الفتاة فى السياسة المصرية خلال الفترة ١٩٣٣ – ١٩٤١

قسم المؤلف الكتاب الى مقدمة وعشر فصول وخاتمة تعرض فى الفصل الاول الى الظروف التاريخية لنشأة مصر الفتاة فأوضح الاوضاع السياسية التى اعقبت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ومغزاه على الواقع السياسى المصرى وتدخل الانجليز فى دستور ١٩٢٣مما ادى الى حدوث الازمات الدستورية الثلاث كما كان للازمة الاقتصادية العالمية التى اعقبت الحرب العالمية الأولى صداها فى المجتمع المصرى خاصة العمال والفلاحين هذا الى جانب وجود فراغ سياسى نتيجة للصراعات الحزبية وعدم وجود احزاب تستهوى الشباب وتحقق طموحه واهدافه . فبرزت مصر الفتاة فى اكتوبر ١٩٣٣ كاحتجاج صارخ على الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد .

جاء الفصل الثانى بعنوان مقدمات مصر الفتاة موضحا الظروف الاجتماعية التى احاطت بنشأة احمد حسين رئيس الحزب وكيف كانت اهتماماته المبكرة – موجهة ناحية « اعادة مجد مصر » . ظهر ذلك واضحا حينما سعى احمد حسين الى تاليف جماعة لتأييد مشروع معاهدة « محمد محمود – هندرسن سنة ١٩٢٩ » عرفت بجماعة الشباب الحر انصار المعاهدة وقد رات هذه الجماعة ان هذه المعاهدة هى الفرصة الوحيدة لتقدم البلاد الى جانب مطالبة محمد محمود بالعمل على اعادة مجد مصر متخذا من شعار مصر الفتاة الجديد« مصر فوق الجميع » .

وفى عام ١٩٣٠ تصدى احمد حسين لرفع مجد مصر ، فأصدر فى مارس مجلة « الصرخة » وكتب فى العدد الثانى منها داعيا الى تكوين ميليشيا فرعونية » مبينا انه بهذه الطريقة استقلت الممالك الاوروبية وارتقت وفى عدد اخر دعا الى تكوين « جيش الخلاص » غير ان هذه الدعوة لم تلق قبولا لدى الشباب فتوقف عن اصدار المجلة .

اما عن مشروع القرش فقد اوضح المؤلف انه جاء نتيجة لزيارته لباريس فى صيف ١٩٣٠ حيث فكر فى مشروع اكتتاب للنهوض بالصناعات الوطنية على المستوى القومى على ان يشارك جميع افراد الشعب فى تنفيذه بانشاء صناعات جديدةيساهم فيها الجميع بمبالغ ضئيلة ، ووضع الحد الدنى للتبرع قرشا واحدا . ومن هنا سمى هذا المشروع بمشروع القرش . ومن الجدير بالذكر ان احمد حسين اتخذ من هذا المشروع خطوة تمهيدية توصله الى غايته التى كان ينشدها ، فاستطاع عن طريق هذا المشروع ان يكسب انصارا واعونا الى جانب خبرة بالتنظيمات السياسية والعمل الجماهيرى سهلت له القيام بخطوته التالية وهى تاليف جمعية مصر الفتاة .اما الفصل الثالث ، فقد عالج فيه المؤلف تطور مصر الفتاة فى ضوء الظروف والملابسات التى مرت بها من جمعية مصر الفتاة سنة ١٩٣٣ ، الى حزب مصر الفتاة سنة ١٩٣٧ ، واخيرالحزب الوطنى الاسلامى سنة ١٩٤٠ ، موضحا الظروف التى سبقت كل تطور مرت به .وكانت فكرة تحويل الجمعية الى حزب سياسى هى النتاج الطبيعى لتدهور الاحوال السياسية فى مصر عقب ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

اما بروز الاتجاه الاسلامى فى حياة مصر الفتاة فكان بفرض توسيع دائرة انصارها والمؤيدين لسياستها وقد شجع هذا الاتجاه تولى على ماهر الحكم عقب استقالة وزارة محمد محمود سنة ١٩٣٩ .ولما كان على ماهر لاينتمى الى حزب معين فقد راى فى مصر الفتاة ونشاطها منذ البداية الى جانب الجمعيات الدينية

الاخرى التى ظهرت فى مصر خـلال تلك الفتـرة سـندا له وللقصر الذى اصبح يمثل اتجاهه فى مواجهة حزب الوفد .

تناول المؤلف فى الفصل الرابع الهيكل التنظيمى لمصر الفتـاة ، فتعرض للقوانين التى صاغتها مصر الفتاة ومـاطرأ عليهـا مـن تعديلات كما اوضح العلاقة بين المركز الرئيسى للحـزب واللجـان الفرعية بالمحافظات هذا الى جانب التشكيلات شبه العسكرية التى اقامها احمد حسين متخذا من ايطاليا نموزجا يحتذى على ان تلك النظم ووجهت بضغوط شرسة من جانب الوفد الذى سعى لتكوين جماعة القمصان الزرقاء لمواجهة مصر الفتاة اصحاب القمصـان الخضراء وحينما تولى محمد محمود الحكم اصدر اوامره بحل تلك التنظيمات نكاية فى الوفد .

ويرى المؤلف ان مصر الفتاة لم تستـطع الوصـول الى تحقيق الهيكل التنظيمى العلمى لها وانما اعتـمدت على الارتجـال وعدم الالتزام بالاطارات التى وضعها لنفسها لتتحـرك وتنظـم نفسـها داخليا . اوضح المؤلف فى الفصل الخامس الصـحف التـى حملت افكار مصر الفتاة مشيرا الى ان احمـد حسـين سـعى جـاهدا للحصول على تصريح لأصدار جريدة او مجلة لتكون لسـان حـال الحزب وتستطيع ان تعبـر عن رأيه وتعمـل على نشر فـكرته بين مختلف قطاعات الشعب فاتخذ من مجلة « الصرخة » منبرا عبـر فيه عن افكاره التى تضمنت عدة قضايا منها الاهتمـام بـالتعليم والاقتصاد ولم يلبث ان اتجه الى الهجوم على الاجانب وسيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، كما تناول المحاكم المختلطـة ومسـاوئها واخيرا اخذ خطا معـاديا للانجليز الى الحـد الذى دعا فيه لأعلان الثورة عليهم ممـا ادى الى القبض عليه وزميليه فتحـى رضـوان وحافظ محمود وايداعهم السجن وبعد ان افرج عنهم اتجهـوا الى جـريدة (وادى النيل ، التـى كانت تصـدر بـالاسكندرية لنشر افكارهم ثم انتقلوا الى « الضياء » استـمرارا على الخـط الذى انتهجته مصر الفتاة ، فقامت هذه الجـريدة بشـن الهجـوم على معاهدة ١٩٣٦ وواصلت التعبير عن اتجاه مصر الفتاة المتطرف فى معالجة القضايا الوطنية وفى سنة ١٩٣٨ ــ وزارة محمد محمود ــ استطاع احمد حسين الحصول على تصريح رسمى لانشاء جريدة « مصر الفتاة » التى اهتمت بـالقضايا العـربية خـاصة قضـية فلسطين كما تعرضت فى عدة مقالات لافكار الفاشية والنازية .

وكان لاسلوب مصر الفتاة المتطرف فى معالجة القضايا الداخلية والهجوم العنيف الذى تعرض له محمد محمود وعلى ماهر خـلال تلك الفترة ١٩٣٨ ــ ١٩٣٩ ، اكبر الاثـر فى تعـرض اصـحابها للقبض عليهم وتقديمهم الى المحاكمة .

تناول المؤلف فى الفصل السادس الفـكر النظـرى لمصر الفتـاة وهى فكرة القومية المصرية وفـكرة العـروبة وفـكرة الجـامعة الاسلامية كنهاية لمراحل التطور الفكرى عندها خلال تلك الفترة ، واخيرا قضية العدالة الاجتماعية كمطلب حيوى من مـطالب مصر الفتاة .فمصر الفتاة كانت تهدف الى تحقيق العـدالة الاجتمـاعية والاهتمام بقضايا العمال والفلاحين .وكانت فكرة الوحدة العربية والجامعة الاسلامية واضحة كل الوضوح من خلال بـرنامج مصر الفتـاة الذى استـهدف الى « ان تصـبح مصر فـوق الجميع امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتتحالف مـع الدول العربية وتتزعم الاسـلام على ان المؤلف اوضـح مـدى التخبـط الفكرى فى ايدلوجية مصر الفتاة .

ابرز المؤلف فى الفصل السابع التركيب الاجتماعى لمصر الفتـاة وكيف ان هذا الحزب اختلف فى تركيبه الطبقى عن كافة الاحـزاب السياسية المصرية التى كانت تمثـل الشرائح العليا لكبـار الملاك فمصر الفتاة كانت تمثل حركة الطبقة الوسطى ابناء البـرجوازية المتوسطة وصغار الملاك ــ التى برز من بين افرادهـا القيادات التى طالبت بتحقيق الاستقلال لمصر مستخدمة اسلوب القوة فى سلوك هذا الطريق . تعرض المؤلف فى الفصل الثامن لعلاقة مصر الفتـاة بوزارات القصر المتعاقبة وزارة عبد الفتاح يحـى ١٩٣٣/١٩٣٤ ، وزارة توفيق نسيم ١٩٣٤/١٩٣٥ ، وزارتى على مـاهر ١٩٣٦ ، ١٩٣٩/١٩٤٠ ، وزارة حسن صبرى ١٩٤٠ ، وزارة حسين سرى ١٩٤٠/١٩٤٢ ــ فـاوضح ان علاقـة مصر الفتـاة بتلك الوزارات اتسمت بطابع العداء والهجوم احيانا ، وتمثل ذلك حينما هاجمت مصر الفتاة وزارة توفيق نسـيم لعـدم منحهـا دسـتور ١٩٢٣ ، ولموقفه المتخاذل من الانجليز وفى احيان اخـرى اتسـم اسـلوبها بطابع المهادنة ، نظرا لعلاقة مصر الفتاة الوطيدة بـالقصر ، كمـا كان على ماهر وحسن صبرى على علاقة طيبة بمصر الفتـاة . لذا يمكننا القول ان مصر الفتاة كانت على علاقة طيبـة بـالقصر الى حدما وظلت موالية له خلال تلك الفترة ١٩٣٣ ــ ١٩٤١ على انهـا لم تلبث ان انقلبت على القصر والملك وشنت هجـوما عنيفـا عليه سنة ١٩٥١ .

تناول المؤلف فى الفصل التاسع علاقة مصر الفتـاة بـالاحزاب السياسية المصرية خلال تلك الفترة . وقد تحدت العلاقة بين مصر الفتاة وتلك الاحزاب وفقا لمجريات الامور وسير الاحـداث فـكان منها ماهو مؤيد لحركتها ويمثل هذا الاتجاه الاحرار الدستوريون وفقا لمصالحهم والحزب الوطنى ، ومن وقف لها بالمرصاد والترقب خاصة حزب الوفد ،الذى اقلقته هـذه الحـركة فـراح يكيل لهـا الضربات وقد مرت العلاقة بين مصر الفتاة والوفد بثلاث مراحل ، مرحلة التقارب والمهادنة من جانب مصر الفتاة ومرحلة الخصـومة الشديدة عقب ابرام معاهدة ١٩٣٦ التى بلغت ذروتها سنة ١٩٣٧ حينما قام عز الدين عبد القادر ــ احـد اعضـاء مصر الفتـاة ــ بمحاولة اغتيال النحاس بـاشا ، واخيرا مـرحلة التقـارب مـرة اخرى ــ ومسايرة الاتجاه الشـعبى الديمقـراطى ونبـذ فـكرة الديكتاتورية .

اما عن علاقة مصر الفتاة بالاحرار الدستوريين فقد مرت ايضا بثلاث مراحل ، ففى المرحلة الاولى كانت العـلاقات بينهمـا تتـم بشىء من السرية اما المرحلة الثانية فكانت تشكل العمل المشـترك بينهما بتوجيه من القصر ــ للعمل على اسقاط الوفد وفى نهاية تلك المرحلة يرى الاحرار الدستوريون ان مصر الفتاة انتهـى دورهـا فكان ذلك بداية الصراع وتـوجيه الطعنات مـن الجـانبين الى ان تدخلت ظروف الحرب لتجمد العلاقات بينهم واتسمت علاقـة مصر الفتاة بالتيارات الاسلامية الاخوان المسلمين ــ بالحذر والتـردد من جانبهم نظرا لان مصر الفتاة كانت تدعو الى العنف واستخدام القوة مما كانت ترفضه الجماعات الاسلامية هـذا الى جـانب ان مصر الفتاة جاهرت بدعوتها على العكس من الاخـوان المسـلمين الذين كانوا يعملون فى الخفاء .اوضح المؤلف فى الفصـل العـاشر موقف مصر الفتاة من بريطانيا وايطاليا والمانيا الى جانب موقفهم من القضايا العربية وقد اتخذت مصر الفتاة خطا معـاديا للانجليز ولم يكن الانجليز بمنأى عن نشـاطهم غير انهـم لم يبـالوا بهـذا الهجوم الذى كان موجها لسياستهم ، لانهم كانوا يعلمون حقيقـة وضعها وحجمها ومدى تاثيرها على المجتمع المصرى . والدراسـة بشكل عام هى محاولة للالقاء الضوء على حزب قـدر له ان يلعب دورا من ادوار النضال ضد الاستعمار فى محـاولة لتحقيق كسـب للقضايا الوطنية والعربية معتمدا على العديد من الوثائق والمصادر الرئيسية التى شاركت فى هذا الدور .

إسماعيل زين الدين

كتـــب جـــــديدة وردت الى المجلة

□ المحليات ـ دراسة مقارنة فى الأدارة والنظم المحلية
□ تاليف : د . السيد عبد المطلب غانم
□ الناشر : مكتبة نهضة الشرق ـ القاهرة ـ ١٩٨١ .

توضح الدراسة تجارب ست دول[الولايات المتحدة، بريطانيا ،فرنسا ،الاتحاد السوفيتى ،اليابـان ،الهند] فى النظم المحلية موضحا فى البداية مناهج دراسة التنظيمات المحلية وانواعها التى توجد كلهـا أو بعضـها فى المجتمع القومى ويميز المؤلف هنا بين الأدارة المحلية ، الحكم المحلى ، الفيدرالية ، أدارة الفـروع ، اللاوزارية . ثـم عالج ابنية التنظيمات المحلية فى الدول الست السابقة ، وادوار هذه التنظيمات فى تحقيق الأندماج داخـل كل دولة وتحقيق الحفاظ على النمط أو المرونة وكذا أدوارها فى التأقلم أو تحقيق الكفاية .

وفى الفصل الأخير استعرض المؤلف خمسة نماذج للتحليل عالج أولها عملية صـنع القـرار فى المجتمـع المحلى ، وناقش الثانى استقلال المجتمع المحلى أما الثالث فقد عرض لعلاقة المشاركة العـامة بتنمية المجتمـع المحلى وضـع القرار فيه ، ووصف النموذج الرابع الضغوط التى تردعلى مؤسسات الخـدمات المحلية ـ السـلطة المحلية فى أداء لعملها ـ ووصف النموذج الأخير عملية التخطيط متعدد الابعاد وموضوع المؤسسات المحلية منه .

والجديد فى هذه الدراسة محاولة إضفاء الطابع السياسى والمجتمعى على الحـكم المحلى خـاصة فى ظـل السـعى لتحقيق التنمية والوفاء بمتطلباتها . ولعل هذه الدراسة المقارنة تكون مقدمة لدراسة قادمة ـ كما يقول المؤلف ـ عن الحكم المحلى فى مصر وإيضاح عوامل وكيفية تطويره .□

□ أصول علم السياسة
□ تاليف : د . احمد عباس عبد البديع
□ الناشر : مكتبة عين شمس ـ القاهرة ـ ١٩٨١

قصد المؤلف ـ كما يقول فى مقدمة كتابه ـ تقديم مادة علمية تهيىء للقارىء السبيل الى مـوضوع الرؤية فى عالم السياسة ، وتفهم طبيعة وأهمية النشاط السياسى ودور المؤسسات السياسية والمكانة التـى تتبـوأها السـياسة فى نسيج المجتمع ، مما يحفزه على المزيد من الأطلاع فى مختلف مجالات هذا العلم وأفاقه الرحبة ودروبه المتشعبة .

وعالج المؤلف عددا من موضوعات علم السياسة بدأها بتعريف هذا العلم وتطوره وموضوعه ومجـالاته وفـروعه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى ومناهجه

ثم شرح تطور الفكر السياسى فى العصور القـديمة والوسـطى والحـديثة ودوره فى قيام الدولة القـومية أو الدولة بمفهومها الحديث وبعد ذلك درس النظرية العامة للدولة وانواع الحكومات والمؤسسات السياسية

وفى دراستة للنظم السياسية المعاصرة اكتفى المؤلف بابراز المقومات الاساسية لخمسة انواع من النظم السياسية منها ثلاثة نظم ديمقراطية ونظام شمولى ثم نظم العالم الثالث . ومن بين النظم الديمقراطية اختار المؤلف ثلاثة نظم متباينة وهى النظام الأمريكى كنموذج للنظام الرئاسى والنظام البريطانى كنموذج للنظـام البـرلمانى وأخيرا النظـام الفرنسى كنموذج رئاسى برلمانى . أما بالنسبة للنظام الشمولى فتناول المؤلف نظام الاتحاد السوفيتى .

وفى حديثة عن النظم السياسية فى العالم الثالث ، أوضح المؤلف السمات الأقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه النظم ، مشيرا الى اهمية التنمية السياسية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واخيرا خصص المؤلف بابا للنظام السـياسى المصرى وتـطوره منذ عام ١٩٥٢ وتحليله فى ظـل الدسـتور الدائم الصادر عام ١٩٧١ . □

□ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية
□ تاليف : د . محمود الحمصى
□ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٠

يبدأ الكتاب باستعراض مجموعة التحديات التى تواجهها الاقتصادات العربية فى ظل التجزئة القومية واسباب هذه التحديات وما آلت اليه مساعى التصدى لها فى نطاق الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية من خلال التنمية .

يلى ذلك فى الفصل الثانى استعراض للاوضاع الاقتصادية العربية ومدى حاجتها إلى التكامل والتوحيد إزاء تفاقم مظاهر التبعية للخارج وإزاء استمرار حالة التفكك والتخلف ، مع التحدى عن مدى توافر مقومات التكامل لدى الاقطار العربية ، وعن الأسباب التى أدت إلى فشل مساعى التوحيد الاقتصادى حتى الآن .

وفى الفصل الثالث يتناول الكتاب ماهية التكامل الاقتصادى الجماعى وعلاقته بالاكتفاء الذاتى الجماعى ، ومزاياه ومستوياته وشروطه ، وذلك بقصد استخلاص مجموعة القواعد أو الشروط المعيارية التى ينبغى توافرها لتحقيق التكامل من خلال التنمية الاقتصادية .

ويعرض الفصل الرابع خطط التنمية العربية على إمتداد فترة عشرين سنة ، بدءا من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠ ، وذلك بقصد التعرف على غاياتها ومراميها إزاء التكامل الاقتصادى العربى . ويحاول المؤلف تشخيص اتجاهات الخطط بهذا الشأن من خلال ما ورد فيها من أهداف مرحلية واستراتيجيات ومناهج استثمارية ، فارزا بين مجموعة الخطط الداعية إلى التكامل والمجموعة التى تغافلت عنه ، ومتحريا عن مدى التطابق بين الوعد بتحقيق التكامل وبين الممارسات الفعلية للتنمية .

ويوضح الفصل الخامس النتائج الكمية التى حققتها خطط التنمية فعلا فى مضمار نمو الانتاج من جهة ، وفى مجال تطوير هياكل الاقتصادات الوطنية ، من جهة أخرى .

وفى الفصل السادس والأخير يحاول المؤلف استخلاص اهم الاستنتاجات بشأن اتجاهات التنمية القطرية ومنطلقاتها وما آلت اليه فى ظل التجزئة و« الاختيارات القطرية » بشأن التكامل الاقتصادى العربى ، واثر ذلك على مستقبل الاقتصاد العربى ، ثم طرح ما يمكن التوصل إليه من مقترحات لصالح التوحيد الاقتصادى العربى المنشود . □

□ دراسات فى تاريخ السودان
□ تأليف : د . يوسف فضل حسن
□ الناشر : دار التأليف والترجمة والنشر ، جامعة الخرطوم ، ١٩٧٥

يشتمل الكتاب على مجموعة من الدراسات تؤرخ لبعض الفترات التاريخية فى سودان وادى النيل ، ومناحى الثقافة السودانية والتطور الذى صاحب هذه الثقافة والتيارات المؤثرة فيها .

واولى الدراسات المنشورة دراسة حول معالم الثقافة العربية والافريقية فى السودان . ومع أن خلفية هذه الثقافة افريقية - كما يقول المؤلف - إلا أنه غلب عليها التيار العربى الاسلامى وهذا يرجع إلى أثر العرب ودخولهم إلى السودان وهذا هو الموضوع الدراسة الثانية التى تتناول المعالم الرئيسية فى الهجرة العربية إلى السوادن وصلات العرب قبل وبعد ظهور الاسلام بتلك البلاد والأسباب التى دعتهم للهجرة والطرق التى سلكوها ثم أثر هذه الهجرة على بلاد السودان .

ومما يتصل بموضوع الهجرة العربية للسودان النشاط الذى قام به بعضهم من الذين عملوا بالتعدين فى الصحراء الشرقية . ويمثل هؤلاء خير تمثيل عبدالله بن عبدالحميد العمرى والذى كثر نشاطه فى أرض المعدن وشارف النجاح فى إنشاء أول إمارة عربية ، وكان أن اتبع الذين جاءوا بعده من المهاجرين نهجه وترسموا خطاه .

ويخصص المؤلف دراسة لهجرة قبيلة الرشايدة من الجزيرة العربية إلى السودان باعتبارها أحدث الهجرات فى اواسط القرن التاسع عشر وهى من اهم القبائل العربية التى تعيش بين البجة اليوم .

ومما يعد من نتائج الهجرة العربية إلى السودان انتشار الدعوة الاسلامية والثقافة العربية فى هذه البلاد . ويتابع المؤلف عن كثب بواكير هذه الدعوة واكتمال مظاهر الثقافة الاسلامية فى السودان ، بقيام مملكتى العبد لاب العربية ثم الفونج الاسلامية .

ومن بين الدراسات الأخرى دراسة حول مصادر تاريخ السودان فى فترة ما قبل المهدية ودراسة حول علاقة المماليك بالسودان فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ومغامراتهم وأثر ذلك على البلاد وسكانها . □

□ الانماط الادارية فى أجهزة التربية العمالية فى مصر وانجلترا ويوغسلافيا . دراسة مقارنة

□ إعداد : عماد الدين حسن إبراهيم

□ رسالة ماجستير ـ كلية التربية جامعة عين شمس ـ ١٩٨١

استهدفت الدراسة تناول النمط والتنظيم الادارى فى أجهزة التربية العمالية فى مصر وانجلترا ويوغسلافيا ، بغرض تقديم مقترحات لتقويم وترشيد عمل التربية العمالية فى مصر ، فى ضوء الاتجاهات المتقدمة فى دول المقارنة وهى انجلترا ويوغسلافيا .

استخدام الباحث المنهج المقارن ، أسلوبا لدراسة النمط والتنظيم الأدارى فى أجهزة التربية العمالية فى كل من مصر وانجلترا ويوغسلافيا ، محللا البيانات والمعلومات التى تم التوصل اليها وجمعها مبتدئا فى كل منها بالتطور التاريخى للنظام ، مما يلقى عليه الضوء ، ويمهد للوقوف على القوى الثقافية المؤثرة فيه .

وقسم الباحث رسالتة إلى ثمانية فصول تناولت الفصول الثلاثة الأولى منهج الدراسة ووسائل البحث وأدواته ، ومفهوم تعليم الكبار والعلاقة بينه وبين التربية العمالية وأهمية تعليم الكبار فى عالمنا المعاصر ، ودراسة الانماط والتنظيمات الادارية على وجه العموم .

وابتداء من الفصل الرابع بدأت الدراسة تنتقل من جانبها النظرى الى الجانب التطبيقى حيث يدرس الباحث التربية العمالية فى مصر من حيث النشأة والتطور والأهداف ومحاولات تطويرها وتنظيمها الأدارى وجهازها الفنى

وخصص الباحث الفصل الخامس والسادس لدراسة النمط والتنظيم الأدارى فى أجهزة التربية العمالية فى إنجلترا ويوغسلافيا . وقدم فى الفصل السابع دراسة مقارنة للدول الثلاث محل البحث : وأخيرا أجمل النتائج التى توصل اليها فى الفصل الثامن . □

احمد يوسف القرعى



الفكر اليهودى بين العقلانية والتطرف

● تتجانب العقلية اليهودية داخل اسرائيل وخارجها تيارات فكرية مختلفة تتراوح بين الرؤية العقلانية الموضوعية لمستقبل الدولة الاسرائيلية فى ظل سياساتها الراهنة ، وبين الرؤية المتطرفة المتشددة التى ترفض الاستناد الى المنطق السليم وتتشبث بأفكار بالية ومتجمدة لاتتلاءم ولاتنتمى الى روح العصر .

ومما يدعو الى الأسف أن الفكر المتطرف هو السائد بين يهود اسرائيل ويهود الشتات على السواء كما أن حكام اسرائيل الحاليين ينتمون الى هذا التيار المتشدد .

● ويشتمل هذا الباب على مقالين يعبران تعبيرا صادقا عن هذين الاتجاهين المتناقضين فى الفكر اليهودى . الأول يجسد الفكر المتطرف ، وقد كتب فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات مباشرة ، وهى الحادثة التى استغلتها الاقلام اليهودية المعارضة لعملية السلام لاثبات وجهة نظرها واثارة الشكوك بشأن جدوى الانسحاب من سيناء بل وجدوى التسوية السلمية كوسيلة لضمان الامن الاسرائيلى .

والمقال الثانى يعبر عن الاتجاه العقلانى الذى يتخطى الحماس لسياسات اللحظة الراهنة لينظر الى مستقبل الدولة الاسرائيلية فى المدى الطويل . وتعود أهمية هذا المقال ووزنه الكبير الى شخصية كاتبه د . ناحوم جولدمان الذى يعتبر من أبرز الشخصيات اليهودية الفذة التى لعبت دورا رائدا فى السياسة اليهودية الدولية . وقد أمضى جولدمان ستين عاما فى خدمة القضية اليهودية رأس خلالها خمس منظمات يهودية عالمية كبرى ، كما ظل رئيسا للمؤتمر اليهودى العالمى حتى عام ١٩٧٧ واستطاع ان يجمع داخل هذا المؤتمر ٩٠ ٪ من يهود العالم ، وقد نأى بنفسه عن اى منصب رسمى فى جميع الحكومات التى تعاقبت على اسرائيل منذ نشأتها . ويعتبر مقاله هذا صرخة تحذير موجهة لاسرائيل ويهود الشتات . وقد اشترط الا يحذف منه حرف واحد رغم يقينه ان معظم قرائه من اليهود سيثورون ضده ويعتبرونه ضمن الاخطار التى تتهدد اسرائيل . وقد قبلت مجلة نيواوتلوك New Out Look هذا الشرط ، وهى إحدى المجلات القليلة فى اسرائيل التى تتوخى الموضوعية .

اعداد : سوسن حسين

MIDSTREAM

December 1981
The Moment of Truth by : Morde chai Nissan

« لحظة الحقيقة »

بقلم : موردخاى نيسان

يبرز هذا المقال تيار الفكر الاسرائيلى المتطرف مصورا ان اغتيال السادات قد أثار عدة تساؤلات تتصل بجدوى السلام المصرى الاسرائيلى . وهى تساؤلات حجبتها حتى هذه اللحظة الفرحة العمياء التى واكبت عملية السلام فى البداية هل هو سلام بين شعبين عاقدين العزم على انهاء الخصومة التى استمرت أجيالا ام هو سلام بين اسرائيل وزعيم مصرى قد ولى ؟ هل النظام فى مصر ملتزم بالمضى قدما فى عملية التقارب مع اسرائيل ؟ ام هو ينتظر فقط اتمام الانسحاب ليعود مرة أخرى الى العالم العربى ؟ هل المجتمع المصرى الذى تتغلغل فيه وبقوة العناصر الاسلامية المتطرفة سيستمر ثابت الأركان وهل فى إمكانه التغلب على حتمالات ثورة كثورة الخومينى ام ان انفجار الازمة مسألة وقت فقط ؟

يؤكد نيسان ان هناك من الاسباب ما يكفى لافتراض ان تطبيع العلاقات الهش بين مصر واسرائيل سيختفى فى اعقاب الانسحاب النهائى من سيناء . فقد خلصت المؤسسات العسكرية والسياسية الخارجية الى ان السلام لم يأت لاسرائيل بأى نوع من انواع التحسين الدائم فى الاوضاع وان مخاطر هذا السلام وتكاليفه الباهظة ستتضاعف بعد عام ١٩٨٢ حقا ان موت السادات قد ساعد على تقييم العملية تقييما واقعيا ولكن على اسرائيل ان تأخذ حذرها بشأن التطورات القادمة . لقد كان موت السادات لطمة قاسية لجهود السلام الا ان هذا لايمنع ان هذه الجهود لم تكن فى يوم ما لشكل الذى تمنته اسرائيل واقتنعت به . فقد وافقت اسرائيل على عدد من الخطوات الملموسة وقدمت تنازلات اقليمية وسياسية فى معاهدة السلام مثل الانسحاب من سيناء والموافقة على اقامة حكم ذاتى فى الضفة الغربية لمدة خمس سنوات انتقالية وهى تنازلات ذات ابعاد ضخمة وواضحة فى حين كانت التزامات مصر تجاه السلام اقل وضوحا وتحتمل تفسيرات كثيرة لذلك اصبح مفهوم الانتهاكات المصرية للمعاهدة غامضا فى بعض الاحيان ويختلف بالتأكيد عن اى انتهاك من جانب اسرائيل .

ويتهم الكاتب مصر بنقض المعاهدة فى جوانب سياسية كثيرة كما يتهم زعماء اسرائيل بالعجز عن التصرف السليم رغم انهم لايفتقرون الى الذكاء وذلك لانهم وقعوا تحت تأثير سحر السادات الذى اصابهم بالشلل ثم يستعرض اهم النقاط التى توضح فى رأيه الاخلال المصرى بمعاهدة السلام ، ويقوم بمقارنة بنود المعاهدة بالتصرفات المصرية . ان الفقرة الاولى من المعاهدة تؤكد ان حالة الحرب بين الطرفين ستنتهى وان السلام سيستتب .

وهذه الفقرة التمهيدية تعتبر حجر الزاوية فى اتفاق السلام كيف أخلت مصر بهذا البند فى رأى الكاتب ؟ يستشهد بحديث للقذافى نشرته مجلة الموند فى سبتمبر ١٩٧٧ قال فيه « إن السادات أخبره أنه سيعقد اى نوع من انواع السلام مع اسرائيل ليسترد سيناء ثم بعد ذلك يخلص نفسه من التزامات السلام ليواصل الحرب ضد اسرائيل » وكأن حديث القذافى دليل لايقبل الشك !! دليل آخر يسوقه الكاتب للتدليل على سوء نية مصر المبيتة وهو تصريح وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الذى قال فيه ان مصر ستقف ال يجانب أية شقيقة عربية تكون هدفا للعدوان الاسرائيلى متناسيا ان هذا التصريح جاء فى اعقاب توتر الموقف بين سوريا واسرائيل نتيجة للقصف الاسرائيلى للبنان فى بداية عام ١٩٨١ بل ويصف هذا القصف الوحشى بأنه موقف دفاعى من جانب اسرائيل !! ويذكر تصريحات اخرى مشابهة لبعض المسئولين العسكريين المصريين ويربط بين هذه التصريحات وبين ما تقوم به مصر من برامج تطوير لقواتها العسكرية واستمرار تعاونها مع الدول العربية فى المجال العسكرى مؤكدا ان هذه التصريحات

التى تكررت حول استعداد مصر لمساندة الدول العربية فى حربها مع اسرائيل تنتهك تماما البند الثالث من المعاهدة الذى تنص احدى فقراته على عدم التهديد باستخدام القوة وكذلك البند الذى ينص على حتمية وفاء الاطراف بالتزاماتها دون اعتبار لتصرف اى طرف آخر وباستقلال تام عن كل مايخالف هذه المعاهده . ومع ذلك تدعى مصر بعجرفة شديدة ان التزاماتها فى ميثاق الجامعة العربية لها الاولوية وتجب التزاماتها فى اتفاقات كامب ديفيد . وقد اكد رئيس الوزراء المصرى السابق ان التزامات مصر تجاه الدول العربية تسبق السلام مع اسرائيل . كل هذا يعنى ان مصر لم تستبعد نهائيا خيار الحرب مع اسرائيل وهذا الاحتمال بالذات هو الذى حاولت معاهدة السلام القضاء عليه ولكنها لم تنجح !

وفى سياق التدليل على سوء نية مصر يشير الكاتب الى مقدمة اطار اتفاقات عمل كامب دافيد التى تعلن ان الاساس التى تمت الموافقة عليه من اجل تسوية سلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى جميع بنوده فتوازن هذا القرار واعتداله قد اعطى بعض الأمل فى امكانية قبوله وتطبيقه من الجانبين . ويقول ان الدبلوماسية المصرية قد عمدت الى ادراج عنصر فى التسوية الاقليمية يتعارض مع بنود القرار ٢٤٢ وهذا العنصر هو منظمة التحرير الفلسطينية . حقا ان هناك اشارة فى القرار ٢٤٢ الى ضرورة التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولكن هذا لايعنى بالقطع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام . ولكن مصر تفكر بطريقة اخرى فقد اقامت مكاتب للمنظمة فى العريش وارسلت المساعدات لقواتها فى لبنان فى صيف ١٩٨١ كما طالبت باعتراف امريكا بالمنظمة كأساس لضم جميع الاطراف الى عملية السلام ، بل لقد ذهب السادات الى ابعد من ذلك فى تفريغ القرار ٢٤٢ من مضمونه فطالب اسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية عدوة اسرائيل الاولى وهو مطلب ينتهك المعاهدة ويقضى على القرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السلمية للصراع .

ثم يتناول بنود المعاهدة التى تنص على تنمية علاقات صداقة بين الطرفين المصرى والاسرائيلى واقامة روابط دبلوماسية وثقافية واقتصادية تكون تعبيرا عن تطبيع العلاقات بين الدولتين ، فى محاولة لاثبات ان النتيجة بشكل عام مخيبة للامال الاسرائيلية . فلم يتم فى هذا الصدد سوى بعض الخطوات التى لم يكن من الممكن تجنبها مثل تبادل السفراء . وراحت مصر تضع العراقيل امام عملية التطبيع بطريقة متعمدة ، ويذكر بعض الامثلة على هذه العراقيل فى المجال الثقافى والمجال الاقتصادى ويتهم السياسة المصرية بتثبيط همة المصريين وعدم تشجيعهم على السفر الى اسرائيل كما يتضح من عدم التوازن فى عدد السياح من الجانبين فقد زار مصر خلال العامين اللذين اعقبا المعاهدة حوالى ٥٠,٠٠٠ اسرائيلى فى حين بلغ عدد المصريين الذين زاروا اسرائيل ٢٠٠٠ شخص فقط . وبدت عملية التطبيع كما لو كانت من جانب واحد رغم ان عملية التطبيع هى المحك الاساسى لحقيقة السلام بالنسبة لاسرائيل اما بالنسبة لمصر فهى امر كريه وخطر يهدد المجتمع المصرى المحافظ . إن السلام بالنسبة لمصر هو الانسحاب اما التطبيع فهو عملية تملق تساعد فقط على بلوغ الهدف الاساسى ، هكذا انتهكت مصر بنود معاهدة السلام التى تنص فى اكثر من موضع على اعتراف الطرفين بالمصلحة فى علاقات الجوار وتوفير الوسائل الكفيلة بتنمية هذه العلاقات .

مثال آخر على انتهاك مصر لنص وروح كامب دافيد من وجهة النظر الاسرائيلية اللاعقلانية هو تأكيد استمرار مصر حملاتها الدعائية المضادة لاسرائيل ، وهذا رغم بنود المعاهدة التى تنص على الكف عن القيام باية دعاية معادية للطرف الآخر ، ومع ذلك استمر الساسة المصريون وايضا الصحافة التى هى لسان حال الدولة فى الهجوم على رئيس الوزراء الاسرائيلى وفى التشكيك فى السيادة اليهودية المؤكدة وهو موقف يشبه تماما موقف اكثر اعداء اسرائيل ضراوة . ويستشهد نيسان ببعض الوقائع منها تصريح جامعة الازهر ان مبادرة السادات تقوم على اساس سابقة دينية منذ عهد النبى محمد ، وبالتالى لن تنهى اتفاقات كامب دافيد الصراع مع اسرائيل ، بل على الاصح ستزود العالم العربى الاسلامى بقوة اكبر للوصول الى قرار فى المستقبل . وتصريح الدكتور بطرس غالى بأن معاهدة كامب دافيد هى « اطار سيتعايش داخله جميع الاقليات بتفاهم وبتسامح » وهو بذلك يعتبر ان اليهود لاحق لهم فى السيادة القومية الكاملة . وحديث محمد التهامى نائب رئيس الوزراء السابق لجريدة السياسة الكويتية الذى تنبأ فيه بنهاية اسرائيل ووصف الاسرائيليين بالخيانة . والاعتراف الذى ادلى به مصطفى خليل رئيس الوزراء المصرى السابق اثناء الندوة العلمية التى نظمتها جامعة تل ابيب فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ ، بأن المصريين لا ينظرون الى اليهود ككيان قومى على الاطلاق ، بل يعتبرونهم طائفة دينية ليست أمة . وهم بهذا ينكرون على اليهود حقهم فى تقرير مصيرهم وفى ان يكون لهم دولة . هكذا بدلا من ان يسعى المتحدثون الرسميون المصريون الى التفاهم . تعمدوا الحط من شأن اسرائيل والنيل من زعمائها وكرامتها السياسية . ويعود الكاتب ليؤكد ان

مصر مازالت معقل الدعاية المضادة لاسرائيل وهو ما يشكل خرقا صارخا للمعاهدة . حتى الموضوع المتعلق بالامن المتبادل بين الطرفين قد قامت مصر بانتهاك بنوده . فقد نصت المعاهدة على الانسحاب من سيناء من خلال نزع السلاح ومناطق قوات عسكرية محدودة ، وحددت نوع وكمية القوات والمعدات المسموح بها لمصر فى سيناء خلال مراحل الانسحاب الاسرائيلى . وقد تكونت لجنة عسكرية مشتركة لمتابعة هذه الامور وكان يجب ان تتشكل قوة من الامم المتحدة لتنفيذ بنود الامن ، ولم يحدث ان تشكلت هذه القوة على الاطلاق ، مما يعتبر عدم التزام خطير بالبند الاساسى للامن فى اتفاقات كامب دافيد . واجبرت الولايات المتحدة على تشكيل قوة متعددة الجنسية لتأخذ مواقع فى سيناء بعد ابريل ١٩٨٢ . ان الالتزام بتنفيذ شروط الامن المتفق عليها هو جزء لا يتجزأ من بناء ثقة اسرائيل فى نوايا مصر بشأن السلام . ومع ذلك سخرت مصر من هذه الشروط . فقد ادخلت وحدات عسكرية فى المناطق اكثر مما تسمح به المعاهدة وقامت بوضع المعدات الالكترونية المنوعة وكدست كميات ضخمة من الاسلحة واقامت التحصينات التى تناقض روح المعاهدة وبنودها المتعلقة بنزع السلاح . وهنا نتساءل من اين استقى الكاتب هذه المعلومات الغريبة ، كما يدعى ان مصر لم يسبق لها ان تقيدت باى اتفاق ابرمته مع اسرائيل منذ ١٩٤٩ وان هذه الانتهاكات المصرية الخطيرة تتنافى مع الرغبة فى اقامة السلام وتثير شكوكا حادة بشأن نوايا مصر الحقيقية فى المستقبل ، خاصة وانها تحصل الآن على كميات هائلة من الاسلحة .

ان قائمة الانتهاكات المصرية بالقول والفعل لا تنتهى فى رأى الكاتب . فانقطاع مفاوضات الحكم الذاتى فى ديسمبر ١٩٧٧ دليل على عدم توافر النية الحسنة لدى مصر ، وتصويت مصر على ضرورة الانسحاب الاسرائيلى الكلى من جميع الاراضى هو تصرف عدوانى من جانبها وتقارير التعاون المصرى مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى يعتبر خرقا واضحا للبند الذى ينص على الكف عن التحريض على العنف او القيام باعمال عدوانية ضد الطرف الآخر ، كما ان مصر قد بذلت الجهود لتمنع الدول الافريقية من تجديد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل مما يعتبر محاولة للقضاء على شرعية اسرائيل الدولية ، ويقول الكاتب ان بيجين عندما طالب الكنيست بالموافقة فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٨ كان لديه امل فى تطبيع كامل للعلاقات بين مصر واسرائيل . ومما لاشك فيه ان امله قد خاب بعد مرور ثلاث سنوات .

هكذا نجد ان موردخاى نيسان قد قام بتحليل التصرفات المصرية بعد توقيع معاهدة السلام بالطريقة التى تخدم الهدف الاساسى من كتابة هذا المقال : اى عرقلة الانسحاب النهائى فى ابريل ، والقاء اللوم على مصر وحدها بسبب انتهاكاتها الخطيرة والمستمرة للمعاهدة نصا وروحا !! ومما يدعوا الى العجب هو احتواء مقال واحد على مثل هذا الكم الرهيب من المغالطات ، ولا ندرى اى منطق معوج يستند اليه هذا الفريق من المتعنتين الاسرائيليين ؟ ثم ماهى الكلمة فى قاموس هؤلاء ، التى يطلقونها على عمليات القمع والارهاب التى تمارسها الحكومة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة ، واستمرار اقامة المستوطنات فى الضفة وغزة ، والقصف الاسرائيلى الوحشى للبنان ، وضرب المفاعل العراقى وقرار ضم الجولان وغير ذلك من التصرفات الاسرائيلية التى اقل ما توصف به هو الانتهاك الاستفزازى المتعمد لروح ونص معاهدة السلام !!

يقيم الكاتب مقولته ببطلان المعاهدة المصرية الاسرائيلية على اساس نقطتين ، الاولى تأكيد القانون الدولى على ان المعاهدات لا تعتبر صحيحة وقائمة الا فى حالة استمرار الظروف التى عقدت فى ظلها ، ويقول ان هذا المبدأ فى القانون الدولى لو طبق على معاهدة السلام يقضى ببطلانها ، ويدعى ان الظروف التى جعلت اسرائيل مستعدة للتنازل عن موارد استراتيجية واقتصادية هامة فى شكل اراضى وقواعد عسكرية وبترول قد تغيرت الى حد كبير . فايران ترفض الآن بيع بترول لاسرائيل ، والسعودية عدو شرس يملك كميات رهيبة من الاسلحة ، والسوفييت قد تغلغلوا بشكل اعمق فى المنطقة وقدرة مصر العسكرية زادت اضعافا مضاعفة ، وموقف منظمة التحرير الفلسطينية يزداد قوة ، واسرائيل عرضة لضغط دولى شديد . لذلك يحرض الكاتب الحكومة الاسرائيلية على عدم التخلى عن مصالحها القومية وعدم الانسحاب النهائى من سيناء . ولن يعتبر هذا انتهاكا للمعاهدة بل انه اعادة للامور الى نصابها بما يتفق مع الموقف الاقليمى والدولى الجديد ويتمشى مع مصالح اسرائيل القومية الاساسية وهذا امر مشروع !!!

النقطة الثانية تتعلق بقرار الكنيست الخاص بانسحاب المستوطنين الاسرائيليين من سيناء وخاصة منطقة ياميت .. فقد تم التصويت بالموافقة على اتفاقات كامب دافيد وتخويل الحكومة سلطة اجلاء جميع المستوطنين من سيناء إعمالا للشرط الذى ينص على ان تحل جميع المشاكل المتعلقة بالمعاهدة . ولا يمكن باى حال من الاحوال الادعاء بأن جميع المشاكل المتصلة بالمعاهدة قد حلت . ان اطار عمل اتفاق كامب دافيد هو جزء من المعاهدة يتناول مسائل مازالت معلقة مثل الضفة الغربية وغزة والحكم الذاتى ، وهذا يعنى ان جميع القضايا ذات الاهمية الاقليمية لم تحل . ولن

تستطيع اية حكومة اسرائيلية اخراج المستوطنين من سيناء ولا تملك هذا الحق قانونيا ودستوريا لان الشرط الذى وضعه الكنيست للانسحاب النهائى لم ينفذ ، وهو تأمين المصالح القومية الرئيسية فى الضفة وغزة والتطبيع الكامل للعلاقات بين مصر واسرائيل . ويقترح الكاتب الابقاء على جزء من سيناء حتى يتم حل جميع هذه المشاكل . ويجب ان تربط الحكومة الاسرائيلية بين حل هذه المشكلات وبين الانسحاب وبما ان الرئيس السادات قد كرر مرارا ان السلام الشامل يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلى الكامل بما فى نلك القدس الشرقية ، فان اسرائيل لن تحصل على السلام مقابل الانسحاب من سيناء . ويضيف نقطة قانونية اخرى الى النقاط التى يستند اليها فى تبرير ماينادى به وتتعلق بوضع المستوطنين . فمعاهدة السلام لم تشر الى المستوطنين وانما نصت فقط على ان اسرائيل ستقوم بسحب قواتها ومدنييها من سيناء « انن لم تنص المعاهدة على اخلاء المستوطنين » وبذلك يكون المدنيين المعنيين فى المعاهدة هم الهيئة المدنية غير العسكرية التى تعمل فى الجيش ، والمستوطنون ليسوا مدنيين بهذا المعنى وانما افراد مستقلين فى المنطقة !!

وفى النهاية يخلص نيسان الى ان النتائج المباشرة للسلام مع مصر ستكون اضعاف اسرائيل اقليميا واستراتيجيا والقضاء عليها سياسيا فى الضفة الغربية وغزة والحاق الضرر بها اقتصاديا بسبب ضياع بترول سيناء . كما يتهم الولايات المتحدة بلعب دور انتهازى فى كامب دافيد ، فقد دفعت اسرائيل الى قبول المجازفة من اجل السلام ثم تصرفت معها بقسوة فى يولية ١٩٨١ ، واخلت حكومة ريجان باتفاقها مع اسرائيل بشأن تسليمها طائرات ف ١٦ وف ١٥ . وتشعر اسرائيل حاليا بالخوف الشديد من المستقبل مع انها دفعت ثمنا فادحا من اجل السلام مع مصر ، من الافضل ايقاف العلمية قبل فوات الاوان .

وعلى ضوء هذه التحليلات لايجد الكاتب سوى ثلاث خيارات اساسية يضعها امام الحكومة الاسرائيلية وكل واحد من هذه الخيارات له مخاطره وبصيص الامل المرتبط به .

الخيار الاول : ان تستسلم اسرائيل لعملية السلام وتقوم بالانسحاب من سيناء ، ثم توجه جهودها الى تدعيم علاقاتها بمصر فى جميع مجالات التطبيع المختلفة ضمانا لامنها فى سيناء ، وتسعى الى الاستفادة قدر المستطاع من المساندة الامريكية . وبطبيعة الحال لايحبذ الكاتب مثل هذا الخيار الذى يفترض تقاربا حقيقيا مع مرور الوقت ولا يتفق مع منطق هذه الرؤية التى تتخطى الصعاب الحالية وتتجه نحو المستقبل ويصف هذا الخيار بانه مغامرة كبرى .

الخيار الثانى : ان تعلن اسرائيل توقفها عن الانسحاب النهائى من سيناء ، وتوضح ان مصر قد اخلت بالمعاهدة واطاحت بثقة اسرائيل فيها . وتعترف اسرائيل بانها قد اتخذت قرارا خاطئا عام ١٩٧٨ ولكنها ليست مضطرة تحت اى ضغط سياسى او قانونى ان ترتكب جريمة انتحار . وبناء عليه تقوم اسرائيل باستعراض نوايا مصر السيئة وتبلغ الولايات المتحدة بضرورة بناء هيكل جديد للسلام يحتفظ بمنطقة ياميت داخل اسرائيل لتأكيد امنها ومصالحها الاستراتيجية . ان السادات لم يلتزم بالسلام الحقيقى وهو حى واطاح اغتياله بما تبقى من اسس ضعيفة تبرر هذا السلام . ولن تحصل اسرائيل على السلام مقابل الانسحاب .

الخيار الثالث : ان تشرط اسرائيل انسحابها الاخير من سيناء بحل جميع المشاكل المعلقة حلا كاملا . اى لاتترك الثلث الاخير من سيناء الا عندما يتم حل جميع هذه المشاكل بشكل مرض . ويدعى الكاتب ان اسرائيل هى الطرف الوحيد من بين اطراف كامب دافيد الثلاثة الذى لم يخل بمعاهدة السلام ، فالولايات المتحدة نفسها قد اخلت بالمعاهدة عندما نقضت اتفاق صفقة الطائرات مع اسرائيل . وهذا الخيار الثالث هو المفضل لدى موردخاى نيسان ، ويحث الحكومة الاسرائيلية على العمل به مؤكدا ان الآمال السانجة لا يجب ان تشكل بعد اليوم حجر الزاوية فى قرارات اسرائيل السياسية ، بل يجب ان تكون الضرورات القومية هى القيمة العليا التى توجه الحكومة الاسرائيلية !!

NEW OUTLOOK

The Dangers Facing the World Jewry.
By Dr . Nahum Goldmann

الأخطار التى تواجه العالم اليهودى

بقلم د . ناحوم جولدمان

يعتبر هذا المقال صرخة تحذير للشعب اليهودى داخل اسرائيل وخارجها ، يطلقها د . ناحوم جولدمان شيخ الصهيونية وأحد رواد الفكر اليهودى المعاصر البارزين ، فى محاولة لتنبيه شعبه إلى الموقف اليهودى الذى يتدهور من سىء إلى اسوأ ويهدد بنتائج مأساوية
يقول جولدمان ان اى تحليل للموقف اليهودى لابد ان يفرق بين الجبهة الداخلية والجبهة الخارجية ، واحدى نقاط الضعف التى تسم الحياة اليهودية اليوم هى التركيز الشديد على الجبهة الخارجية واهمال الجبهة الداخلية التى تعتبر اساس قوة اليهود وتضامنهم .
فاذا كان اليهود قد استطاعوا الاستمرار فى الوجود والحياة بعد الفى عام من الشتات ، فان ذلك لايعود الى ما حققوه من نجاحات خارجية ، فهذه النجاحات كانت هزيلة إذا قيست بالهزائم التى لاقوها تباعا ، وانما يعود أولا وقبل كل شىء إلى قوة جبهتهم الداخلية وتضامنها وايمانها بدورها التاريخى واستعدادها للتضحية حتى بالحياة ذاتها اذا اقتضت الضرورة فى سبيل ما تؤمن به . والحقيقة المحيرة فعلا هى ان الحياة اليهودية مهددة اليوم اكثر من اى وقت مضى فى

تاريخ الشتات ، رغم تحرر اليهود الكامل وقيام الدولة الاسرائيلية . ومع ذلك نجد ان الشعب اليهودى يعيش فى « فردوس الحمقى » ويتجاهل الخطر الذى يتهدده . ولا شك ان هذه النظرة التشاؤمية تبدو متناقضة تماما مع الواجهة البراقة للحياة اليهودية الراهنة . ولكن جولدمان لديه أسباب كافية لتبريرها ، فالاغلبية العظمى من اليهود تنزلق تجاه الاندماج التام وعدم المبالاة بالقومية او الديانة اليهودية . ويبدو ذلك واضحا من خلال زيادة عدد الزيجات المختلطة ، والعدد القليل من اليهود الذى يتلقى تعليما يهوديا حقيقيا ، والتركيز المتنامى على الانشطة الخارجية التى لايمكن ان تصبح ركيزة الامن بالنسبة للشخصية اليهودية عبر الاجيال القادمة .

ويحدد جولدمان القضايا الاساسية الكبرى التى تواجه الشعب اليهودى فى العالم بثلاث : اولا وضع الشعب اليهودى عامة بين شعوب العالم ، ثانيا قضية يهود شرق اروبا ويبلغ عددهم ثلاثة ملايين ، ثالثا وهى اهم القضايا الثلاث على الاطلاق واكثرها حسما وتتعلق بمستقبل اسرائيل .

١ ـ الموقف العالمى :

مادامت الاغلبية العظمى من اليهود تعيش فى الشتات فان مصير المجتمعات اليهودية جميعا يعتمد بشكل مبدئى وحتمى على الموقف العالمى العام . ونجد ان هذا الموقف العالمى العام يدخل حاليا مرحلة صعبة للغاية تؤثر على الدول الديموقراطية والشيوعية على السواء وكذلك على العالم الثالث . فقد انتهت فترات الازدهار والانتعاش الاقتصادى التى أعقبت الانتصار على النازية فى نهاية الحرب العالمية الثانية والتى اعتمدت اساسا على استغلال العالم الثالث فى اعادة بناء مادمرته الحرب . فقد بدأ العالم الثالث يعى هذه الحقيقة ويرفض هذا الاستغلال وكانت اولى مظاهر هذا الرفض هو رفع سعر البترول الذى أقدمت عليه الدول العربية وتبعتها بقية دول العالم الثالث فيما يتعلق بمواردها الطبيعية التى يحتاجها العالم الشيوعى والديموقراطى على السواء من اجل تطوره الاقتصادى . وادى ذلك إلى التضخم وارتفاع نسبة البطالة . وبلا شك ان الدول الديموقراطية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ستعانى فى القريب العاجل انخفاضا فى مستوى المعيشة ، واجراءات التقشف الاقتصادى التى اتخذتها اخيرا حكومة ريجان هى أولى اعراض هذه المعاناة التى تهدد بعواقب وخيمة . ويكفى ان نتذكر ان السبب المباشر لقيام النازية قد كان وجود ستة ملايين متعطل فى المانيا بعد الحرب العالمية الاولى . ولكن هذا لايعنى ان اليهود مهددون بمرحلة من النازية الجديدة كما يتصور بعض الذين اثرت على تفكيرهم معسكرات

الاعتقال والابادة ، وانما الاحتمال الاكبر هو أثارة القلاقل السياسية وانفجار حركات التمرد والارهاب وقمع الاقليات فى دول كثيرة من العالم . ومثل هذه الاوضاع العالمية القلقة تعتبر التهديد الاول بالنسبة لليهود فى العالم .

ان نظرة واحدة لتاريخ الشتات اليهودى تثبت ان الفترات التى عاشها اليهود فى اطمئنان واستطاعوا خلالها تنمية مواهبهم وامكاناتهم كانت هى الفترات التى سيطرت فيها على العالم قوة واحدة أو بعض القوى ، مثل القرن التاسع عشر الذى كان من اكثر العهود ايجابية بالنسبة للحياة اليهودية . اما اليوم فالعالم يدخل مرحلة من القلق تتسم بالصراعات المحلية فى كل مكان ، ولا يمكن التكهن بنتائج هذه الصراعات سواء على الجبهة الشيوعية أو الديموقراطية وكذلك فى العالم الثالث . وفى ظل مثل هذه الاوضاع العالمية القلقة تصبح جميع الاقليات فى العالم فى موقف حرج للغاية ، ناهيك عن الاقلية التقليدية : أى الاقلية اليهودية . ويقول جولدمان ان التاريخ قد علمنا ان الاقلية اليهودية تشكل كبش الفداء الأمثل بالنسبة للاغلبيات التى تسعى دائما لتبرير اخطائها عن طريق الصاق شتى التهم بالاقليات . ونجد ان اسرائيل قد انضمت اخيرا الى يهود الشتات فى هذا الصدد ، واتهمها كثيرون — ولهم بعض الحق — بانها سبب الفوضى والتوتر وعدم الاستقرار فى الشرق الاوسط .

وهناك عامل آخر يسهم فى تدهور موقف اليهود عموما داخل اسرائيل وخارجها ، وهو التغير الذى طرأ على نفسية شعوب العالم تجاه اليهود . ففى اعقاب هزيمة النازية تصرفت الدول الديموقراطية وكذلك الدول الشيوعية الى حد ما بكرم تجاه الشعب اليهودى ، تكفيرا عن الخطيئة التى اقترفوها فى حق هذا الشعب عندما تركوا هتلر ينفذ « حله النهائى » وكان هذا الاحساس بالذنب هو الدافع وراء تصويت ثلثى الدول الاعضاء فى الامم المتحدة لصالح قرار تقسيم فلسطين واقامة الدولة الاسرائيلية . ويقوم جولدمان بالقاء الضوء على بعض الوقائع التى مهدت لقيام الدولة الاسرائيلية والدور الذى لعبه السوفييت فى هذا الصدد بل ان الولايات المتحدة عندما فكرت فى تغيير موقفها والعودة إلى الأمم المتحدة لاقامة انتداب على فلسطين هدد جروميكو باستخدام الفيتو .

ان هذا الشعور بالتعاطف مع اليهود قد بدأ يقل بشكل قوى . فمعظم الشعوب تشعر الآن بانها قد كفرت بدرجة كافية عن الاساءة التى لحقت بالشعب اليهودى فى عهد النازية ، ولا تشعر باى التزام لمعاملة يهود اسرائيل والشتات أية معاملة خاصة . ويحذر جولدمان اليهود من ان عذابهم خلال الابادة لن يجدى الآن فى تبرير الاعمال التى يقومون بها . فاستخدام الابادة لتبرير قصف لبنان كما يفعل مناحم بيجين هو ضرب من ضروب الدجل ونوع من السياسات المريبة المشكوك فى أمرها .

يهود شرق اوروبا :

● ان معظم انجازات الحياة اليهودية الثقافية والاتجاهات الدينية الكبرى والحركات السياسية كانت جميعها نتاج مجتمعات يهود شرق أوروبا التى تم القضاء على معظمها خلال الابادة . وفى رأى جولدمان ان افدح الاخطاء التى ارتكبها الشعب اليهودى خلال السنوات القليلة الماضية هى تدهور علاقته بالاتحاد السوفييتى . فقد بدأت الكراهية تتعمق بين الطرفين الى الحد الذى يهدد بانقلاب الاتحاد السوفييتى الى عدو لليهود . وهذه مأساة بالنسبة لاسرائيل ويهود العالم . فالاتحاد السوفييتى هو اليوم القوة العظمى الثانية فى العالم . والجدل بشأن اى هاتين القوتين أعظم لامعنى له ، فكل منهما لديها القوة لتدمير الاخرى . وبناء عليه لايمكن لاحدهما التحكم فى مصير العالم او جزء منه دون مساعدة الاخرى او موافقتها على الأقل . ومن الخطأ التوهم بان الولايات المتحدة تستطيع بمفردها حل قضية عالمية كبرى متجاهلة المعارضة السوفييتية . ان الولايات المتحدة أقوى من الاتحاد السوفييتى ثقافيا واقتصاديا ، ولكن فى حالة أزمة أو مواجهة يستطيع الاتحاد السوفييتى توجيه سياساته بسهولة اكبر من الولايات المتحدة . فهو ليس مضطرا لخوض المصاعب الداخلية التى يواجهها النظام الديموقراطى عند اتخاذ اى قرار . اذن بدون الموافقة السوفييتية لن نصل إلى شىء حقيقى وحاسم ، ومن المحتمل ان يصبح الاتحاد السوفييتى معاديا بشكل نهائى لليهود وسيكون لهذا نتائج خطيرة . ويؤكد جولدمان من واقع علاقاته بالدبلوماسيين السوفييت ، انه لم يكن هناك سبب لقيام نزاع بين الشعب اليهودى والاتحاد السوفييتى .

ولا يجب ان ينسى اليهود ان الروس قد انقذوا مئات الآلاف منهم عن طريق مساعدتهم على الفرار من بولندا الى روسيا فى اعقاب الغزو النازى ، ثم مكنوهم من العودة مرة اخرى الى بولندا أو الى اسرائيل التى فضل الكثيرون الهجرة اليها . هذا الى جانب ان الاتحاد السوفييتى كان اول دولة مع الولايات المتحدة تعترف باسرائيل . وهناك حقيقة أخرى لاينبغى تجاهلها هى ان السوفييت زودوا اسرائيل بالسلاح عن طريق يوغسلافيا فى حربها الاولى فى حين رفضت امريكا ارسال بندقية واحدة . وقد صرح بين جوريون مرارا فى احاديثه الخاصة والعلنية انه لولا الاسلحة التشيكية لخسرت اسرائيل الحرب ولدمرت الدولة فور قيامها .

ويقول جولدمان انه قد نجح خلال مفاوضاته مع

الدبلوماسيين السوفيتية قبل الاقتراع على التقسيم فى اقناعهم بأن الدولة الاسرائيلية ستكون دولة محايدة فيما يتعلق بالسياسات العالمية . وبالفعل انتهج بن جوريون سياسة محايدة فى السنوات الأولى من قيام الدولة . ولكن الامر اختلف عندما بدأت الحروب مع العرب ، فقد صار لزاما على اسرائيل ان تحصل على الاسلحة الامريكية ، وبذلك انحازت تدريجيا الى الولايات المتحدة . وكان لذلك أثره بالطبع على موقف اليهود داخل الاتحاد السوفيتى ، وصار من المستحيل ان يساندوا اسرائيل علنا .

والخطأ الثانى الذى ارتكبه يهود الشتات فيما يتعلق بالمشكلة اليهودية السوفييتية هو التركيز الشديد على حق اليهود السوفييت فى الهجرة . وكانت نتيجة هذه الحملات المكثفة ان هاجر كثير من اليهود السوفييت ، ولكن ٨٩٪ منهم هاجر الى دول اخرى غير اسرائيل . وكان الاحرى بيهود الشتات ان يكافحوا من اجل حق اليهود السوفييت فى العيش كأقلية دينية وقومية . ويؤكد جولدمان ان الموقف سيسوء اكثر من هذا اذا لم تغير اسرائيل من سياستها وتجعلها اكثر حيادا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .

وحديث جولدمان الموضوعى والمنطقى عن خطورة تردى الاوضاع بين اسرائيل والاتحاد السوفييتى يدعونا الى المقارنة بين هذا الموقف المتعقل وبين مواقف الفريق الأخر من المتطرفين اليهود الذين يتهمون الاتحاد السوفييتى بتدبير مؤامرة كبرى ضد اسرائيل وعقد العزم على ابادتها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية .

مستقبل اسرائيل :

وهذه المشكلة هى اكثر المشكلات اليهودية اهمية على الاطلاق . ويعتبر د . ناحوم جولدمان ان سياسة بيجين سياسة مدمرة بالنسبة لاسرائيل والشعب اليهودى عامه ، بل ان جولدمان قد اختلف ايضا مع سياسة بن جوريون رغم صداقته الشخصية له واعترافه بانه رجل الدولة الوحيد الذى عرفته اسرائيل منذ قيامها ويقول جولدمان ان بن جوريون قد رفض الاستماع الى نصائحه .

وكان ذلك هو أحد الأسباب التى أدت الى عدم اشتراكه فى الحكومة الاسرائيلية الأولى . وقد استمرت جولدا مائير على نفس خط بن جوريون السياسى وبالغت فيه ثم جاء بيجين ليواصل تنفيذ هذه السياسة بشكل فظ وعنيف سواء فى الاسلوب أو فى المضمون .

ومما لاشك فيه ان مثل هذه الآراء التى يبديها د . جولدمان باقتناع تام لاتجد آذانا مصغية لدى اليهود سواء فى اسرائيل أو فى العالم الخارجى فيما عدا قلة قليلة . بل ان ماينادى به قد يجد صدى لدى اصدقاء اسرائيل من غير اليهود ولدى المحبين للسلام عامة

يقول جولدمان ان جميع هذه التطورات قد ادت الى اعتماد السياسة الاسرائيلية على الولايات المتحدة اعتمادا كليا . وهذا امر يتعارض مع الهدف الاساسى للصهيونية وهو ايجاد وطن لليهود حيث يصبحون احرار فى اتخاذ قراراتهم مستقلين تماما عن تأثير الاصدقاء والاعداء على السواء . ولكن مايحدث الآن هو تبعية اسرائيل للولايات المتحدة .

ان قوة الشعب اليهودى لم تتأثر بالمذابح خلال اسوأ ايام التعذيب فى اوربا الشرقية ، لان مقاومتهم المعنوية والدينية جعلت منهم شعبا غير قابل للتدمير . اما الآن قد لاتستطيع اسرائيل البقاء طويلا بدون المساندة الامريكية . اذن أصبح الشعب اليهودى معتمدا على الغير اكثر من اى وقت مضى من اوقات الشتات .

لقد كان العالم كله معجب باسرائيل فى البداية خاصة القوى الليبرالية والتقدمية ، اما الآن فهى معزولة عن العالم ليس فقط دبلوماسيا بل ونفسيا ولا يقف بجانبها سوى الولايات المتحدة وبعض الدول المتخلفة مثل جنوب افريقيا ونيكارا جوا فى عهد سوموزا . لذلك يجب على الولايات المتحدة ان تضغط على اسرائيل من اجل التوصل الى تسوية مع العرب فهى الدولة الوحيدة التى تستطيع ذلك . ان هذا التضامن الرائع ليهود امريكا مع اسرائيل ليس فى صالحها على المدى الطويل ويشكل عائقا قويا امام امكانية الضغط الامريكى على اسرائيل ، وهو تضامن ينبع من احساس هؤلاء بالذنب لانهم لم يتدخلوا فى الوقت المناسب لانقاذ زملائهم خلال العهد النازى ، لذلك يشعرون بالالتزام لمساندة اى شئ تفعله أو تريده اسرائيل وهذا خطأ يرتكبونه فى حق الدولة الاسرائيلية .

ويدعو جولدمان اصدقاء اسرائيل المخلصين من اليهود وغير اليهود الى فهم هذه الحقيقة جيدا : لايوجد سبيل آخر لمساعدة اسرائيل سوى اقناعها بالحجة أو بالضغط بتغيير سياستها الحالية . ان القول بأن « القوة تفسد » ينطبق تماما على اسرائيل ، فالاحساس بالقوة يصبح خطيرا حتى على الشعوب التى تعودت على القوة وممارستها ، فما بالك بشعب عاش بلاقوة الفى عام . لقد كانت تجربة رائعة ان تكسب اسرائيل الحديثة الحرب ضد الاعداد الهائلة للعرب . ولكن ذلك ادى الى نتائج مدمرة ، فقد شعرت اسرائيل انها تستطيع تنفيذ أى شئ تريده كضم الاراضى والحكم المطلق والسيادة التامة فى دولة سيصبح العرب فيها أغلبية بعد بضعة سنوات . ان الشعب الذى يعتقد تحت تأثير انتصاراته غير المتوقعة ، ان ثلاثه أو اربعه أو حتى خمسة ملايين يهودى يستطيع الاستمرار بمفردة دون حلفاء أو مساعدات خارجية فى مواجهة مائة مليون عربى سليلى

شعب من اعظم الشعوب المنتصرة فى التاريخ ساد لفترة معينة معظم أوربا ، هو شعب ساذج بلا خبرة .

انها لمأساة حقيقية ان ينتهج الرأى العام الاسرائيلى وحكومته خطا سياسيا يجعل من اى تفاهم مع العرب امرا مستحيلا فى الوقت الذى تبدو فيه بوادر طيبة فى العالم العربى تنم عن قبول الامر الواقع لوجود اسرائيل ، كما تؤكده أتفاقات كامب دافيد واقتراحات السعودية الاخيرة . ان جولدمان يعتبر ان واجبه الاول الآن هو تحذير شعبه من اقتراب المصيبة الكبرى ، رغم ان هذا التحليل سيرفض من جانب الكثيرين . انه لايزال يأمل فى بقاء اسرائيل على عكس عدد كبير من اصدقائه من اليهود وغير اليهود الذين ينظرون الى مستقبل الدولة بشك شديد .

ومما لاشك فيه ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يرغبان فى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع العنصرين الرئيسيين فى منطقة الشرق الاوسط وهما العرب واسرائيل . ولن يتأتى لهما ذلك الا بتحييد هذا الجزء الهام من العالم ، وخاصة اسرائيل والكيان الذى ستحل عن طريقه المشكلة الفلسطينية ايا كان نوعه .

ويقول جولدمان انها مأساة اذا كان لابد من انقاذ اسرائيل ضد ارادتها وارادة معظم يهود الشتات ، وهذا يعنى تحقيق الصهيونية عن طريق غير اليهود وضد ارادة اليهود . ان واجب اليهود فى العالم كله هو مساندة اسرائيل ليس فى تفاصيل سياستها وانما فى تأكيد أمنها وضمان بقائها . ويرى جولدمان ان ترضية الشعب الفلسطينى وايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ليس بالصعوبة التى يتصورها معظم اليهود .

بداية حل :

عموما يجد الشعب اليهودى نفسه على اعتاب عام جديد له أهمية تاريخية معينة وبلا شك لن تحل جميع المشاكل خلال هذا العام ، وانما قد يحمل هذا العام بداية الحل ، شريطة ان يكف اليهود عامة عن الحياة فى « فردوس الحمقى » كما يسميه جولدمان ، وان يكف عن المبالغة فى تقدير اهميته ، وان يقتنع بان الاعتراض على اى شئ وكل شئ لن يؤدى الى انجاز اى شئ حاسم على المدى الطويل . على الاصح يجب على اليهود ان يكونوا اذكياء بدرجة كافية لكى يفهموا ان تقديم التنازلات هى التى ستسمح بالتوصل الى حل مقبول من الطرفين .

ان الخطر الاعظم يتعلق بالجبهة الداخلية . فقد حدث انشقاق فى وحدة الشعب الاسرائيلى ، كما اتضح من خلال الانتخابات الاخيرة المخجلة . فقد راح المتطرفون والمتنافسون يتبادلون الشتائم المقنعة والاتهامات المقزعة ويرفضون حتى مجرد حق الطرف الآخر فى ابداء رايه .

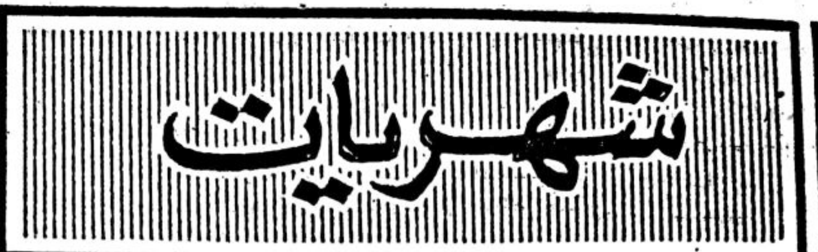
وفى ختام المقال يستشهد جولدمان بالبروفسور هيركابى الخبير فى المسألة العربية وفى مشكلات الأمن . ويقول هيركابى ان زعماء اليهود الدينيين والروحيين قد حذروا الشعب اليهودى من خوض الحروب . وكانت استجابة اليهود لهذه التحذيرات سببا فى انقاذ الوجود اليهودى فى كثير من عهود التاريخ المختلفة ويجب ان يستفيد الشعب اليهودى حاليا من هذه الدروس . فقد كان اليهود دائما وعلى مر السنين سببا فى إثارة المشاكل لرفضهم المستمر اى افكار جديدة تحاول الاغلبية فرضها عليهم ، وعاقبهم العالم على اثارتهم للمشاكل . ولكن بدأ العالم اخيرا يعجب بهذه الروح ويقبلها مادامت قد انتجت امثال موسى بن ميمون وسبينوزا واينشتين وماركس . ثم حدثت الانتكاسه واصبح اليهود معزولين ومرفوضين من جانب معظم شعوب العالم بسبب امثال مناحم بيجين واريل شارون . وهذا مالن يقبله العالم فى المستقبل القريب أو البعيد .

درس آخر من التاريخ يجب ان يستفيد منه اليهود . لقد نص التلمود على ان سبب تدمير المعبد هو الخلافات الداخلية التى تفشت بين الجماعات اليهودية . واليوم يحتاج اليهود اكثر من اى وقت مضى الى الاجماع والترابط القومى . ولابد من الاقدام على التضحيات واتخاذ القرارات المؤلمة اذا ارادوا الامن والسلام .

يعود جولدمان ليؤكد انها مأساة حقيقية ان يحكم اسرائيل فى هذا الوقت بالذات متطرفون وديما جوجيون غير مسئولين وان تتفشى فيها الخلافات الايديولوجية والعرقية بشكل لم يحدث من قبل . ولكن هذا التحذير لن يجدى فالشعب اليهودى شعب عنيد ، وربما تكون هذه الصفة هى سر بقأمة عبر قرون طويلة من الاضطهاد ، ومع ذلك تصبح هذه الصفة نقطة ضعف شديدة فى وقت أزمة مثل الأزمة الحالية .

ان الهدف الاساسى من هذا التحذير هو محاولة منع تدهور الموقف اكثر من ذلك وحث الشعب اليهودى فى اسرائيل وخارجها على تغيير مجرى التيار الخطير الذى تواجهه اسرائيل اليوم بحيث تستتب مرحلة من السلام حتى يستطيع خلالها الجيل الجديد تحقيق الامن الدائم للدولة الاسرائيلية .





ديسمبر ١٩٨١

الاتحاد السوفييتى :

١ : اكد المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفييتى رغبة موسكو فى مواصلة الحوار مع الولايات المتحدة والتوصل إلى الحد بشكل جذرى من الاسلحة النووية المتوسطة المدى .

١ : ٥ : عقد وزراء دفاع حلف وارسو مؤتمرا فى موسكو لبحث مشكلة انتشار الصواريخ النووية فى اوربا الغربية واستعراض الموقف العسكرى العام فى المعسكر الشيوعى .

١٤ : اعرب القادة السوفييت عن ارتياحهم العميق لاعلان الاحكام العرفية فى بولندا .

١٥ : اعلنت موسكو استعدادها لتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لبولندا .

١٨ : عقد زعماء الاحزاب الشيوعية فى دول حلف وارسو مؤتمرا فى موسكو لمناقشة الموقف فى بولندا .

٢٢ : حذر الرئيس بريجنيف من وقوع مجابهة خطيرة بين الشرق والغرب نتيجة لاشعال الصراع فى العديد من بؤر التوتر فى العالم .

٢٥ : اتهمت صحيفة برافدا السوفييتية واشنطن والغرب بمسئوليتهم عما حدث فى بولندا .

٢٦ : اعلنت وكالة تاس ان الاتحاد السوفييتى لايعتزم الانسحاب من افغانستان .

٢٧ : اكد الاتحاد السوفييتى ان الولايات المتحدة تستفزه لكى يتدخل عسكريا فى بولندا وتجعل من ذلك ذريعة لوقف محادثات الحد من الاسلحة .

الأرجنتين :

١١ : طالبت المجموعة العسكرية الحكومية فى الارجنتين الرئيس روبرتو فيولا بالاستقالة .

اسبانيا :

٢ : اجرى تعديل وزارى فى الحكومة الاسبانية تم بمقتضاه تعيين اثنين من كبار ممثلى الاتجاهين اليمينى واليسارى فى منصبى نائب رئيس الوزراء .

٣ : قدم سفير اسبانيا فى بروكسل طلب أسبانيا الرسمى بالانضمام لحلف الاطلنطى .

إسرائيل :

٣ : وافقت الحكومة الاسرائيلية على مشروع بيان المبادىء الامريكى الاسرائيلى المشترك لتسهيل اشتراك اربع دول أوروبية غربية فى القوة المتعددة الجنسيات بسيناء .

٣ : أعلن اسحاق شامير وزير الخارجية ان اسرائيل لن تسمح بتجدد حرب الاستنزاف فى الشمال ولن تصبر على استمرار بقاء الصواريخ السورية فى منطقة البقاع اللبنانية .

٦ : هددت اسرائيل المنظمات الفلسطينية فى لبنان بالتدخل على نطاق واسع اذا انتهك وقف اطلاق النار فى جنوب لبنان .

٧ : زار كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسية اسرائيل ودعا إلى ازالة سوء التفاهم الذى زعزع العلاقات بين اسرائيل وفرنسا لمدة تزيد على عشر سنوات ماضية .

٨ ـ طالبت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة اسرائيل بوقف تنفيذ مشروع انشاء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت .

٩ : اعلن اسحاق شامير استعداد اسرائيل للتفاوض مع السعودية دون شروط مسبقة للتوصل الى سلام دائم فى الشرق الأوسط .

١١ : وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يؤكد رفضها لكل الاجراءات الادارية والتشريعية الاسرائيلية فى القدس بهدف تغيير طابعها واعلانها عاصمة لاسرائيل .

١٤ ـ أقر مجلس الوزراء والكنيست الاسرائيليان مشروعا بقانون يقضى بتطبيق التشريع الاسرائيلى على مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

١٨ : ادان مجلس الامن الدولى بالاجماع الاجراء الاسرائيلى بضم الجولان وطالبها باعادة النظر فى قرارها . ورفضت اسرائيل القرار الدولى .

٢٠ : الغت اسرائيل من جانب واحد اتفاق التعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة .

٢٣ : صرح مناحيم سابيدور رئيس الكنيست الاسرائيلى بان قرار ضم الجولان ليس نهائيا وان مستقبل المنطقة مفتوح للمفاوضات مع سوريا .

٢٩ : اعلن راديو اسرائيل ان عددا من الدول الافريقية قد تخلى عن الخطط

الخاصة باعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل بسبب قيامها بضم الجولان .

٣١ : أعلن مصدر اسرائيلى بأن اسرائيل لاتنوى ضم الضفة الغربية .

المانيا الشرقية :

١١ ، ١٣ : عقد فى برلين لقاء قمة بين اريك هونيكر رئيس الدولة والحزب الشيوعى فى المانيا الشرقية والمستشار الالمانى الغربى هيلموت شميت اتفقا فيه على أنه بوسعهما القيام بدور رئيسى فى التخفيف من حدة الخلافات بين الشرق والغرب .

: اكد هونيكر على ضرورة استمرار الحوار بين الدولتين الالمانيتين .

(انظر ايضا المانيا الغربية ١٢ ، ١٣ / ١٢)

المانيا الغربية :

١٢ : دعا المستشار هيلموت شميت اريك هونيكر زعيم المانيا الشرقية الى تخفيف الاجراءات التى تحد من حرية التنقل للارجنتين عبر حواجز الحدود بين البلدين .

١٣ : أعلن متحدث المانى غربى انه لم يتم احراز أى تقدم فى محادثات شميت وهونيكر فى مسألة الاعتراف بوجود (مواطن المانى شرقى) لان الدستور الالمانى الغربى لا يعترف الا بمواطنة واحدة لكل الألمان ..

٣٠ : أعلن المتحدث باسم حكومة بون ان المانيا الغربية لاتعتقد ان الاتحاد السوفيتى هو المحرض على فرض الاحكام العرفية فى بولندا ولا تشارك الولايات المتحدة فى فرض عقوبات عليه .

إيران :

١ : ذكرت وكالة رويتر للانباء أن الفى شخص من المعارضين للخمينى قد اعدموا منذ يونيو الماضى .

٣ : طالب فضل الله سلواتى عضو البرلمان الايرانى بتدويل المقدسات الاسلامية فى مكة المكرمة والمدينة المنورة بالسعودية .

١١ : لقى اية الله عبد الحسين المثل الشخصى للامام الخمينى فى اقليم فارس و ١٢ من حراسه مصرعهم بسبب انفجار قنبلة فى سيارته .

: اذاع راديو طهران ان القوات الايرانية قتلت الف جندى عراقى واسرت مائتين اخرين خلال هجوم ايرانى مضاد على القوات العراقية .

٢٥ : استردت القوات الايرانية حوالى ١٣٠ كيلو مترا مربعا فى منطقة البستان من القوات العراقية .

٢٧ : طلبت منظمة مجاهدى خلق اليسارية من العمال الايرانيين الاستعداد للاضراب وابداء المعارضة لنظام حكم الخمينى .

٣١ : أعلن وزير الخارجية الايرانى رفض حكومته اجراء مفاوضات مع العراق لانهاء الحرب قبل ان تنسحب القوات العراقية من الاراضى الايرانية .

ايطاليا :

٢٣ : قررت الحكومة الايطالية وقف المعونة المالية لبولندا لحين عودة الظروف السياسية إلى حالتها الطبيعية هناك .

٢٨ : اعلنت منظمة الالوية الحمراء الارهابية الايطالية التى اختطفت الجنرال الامريكى جيمس دوزييه انه يحاكم امام محكمة البروليتاريا بوصفه احد القتلة فى مذبحة فيتنام .

البحرين :

١٦ : كشفت السلطات الرسمية للبحرين عن تفاصيل مؤامرة لاشعال الثورة فيها على نمط الثورة الايرانية وضم البحرين لايران .

١٨ : سحبت البحرين سفيرها من طهران ..

٢٠ : وقعت البحرين والمملكة العربية السعودية اتفاقا للتعاون الأمنى بينهما .

البرتغال :

٦ : أعلن فرانشسكو تلسماو رئيس وزراء البرتغال ان بلاده مستعدة لمنح تسهيلات عسكرية جديدة للولايات المتحدة لاستخدام قاعدة لاخيس فى حالة تدهور الموقف فى الشرق الأوسط .

بلجيكا :

٧ ، ١٠ : عقدت فى بروكسل اجتماعات وزراء دول حلف الاطلنطى لبحث مسألة اطلاع الرأى العام الغربى على اهمية وضرورة القوة الدفاعية للحلف والتصدى لنزعة الحياد فى أوروبا .

١١ : نفى مسئولو السوق الاوروبية المشتركة وجود أى انقسامات بين دول السوق حول قضية الشرق الأوسط .

١٧ : دعا اتحاد النقابات العمالية الحرة الى ممارسة ضغوط على حكومات الدول غير الشيوعية فى أوربا الغربية لوقف كافة المعونات الاقتصادية والغذائية لبولندا مالم توزع تحت اشراف الكنيسة البولندية .

بولندا :

٨ : شنت الحكومة البولندية حملة ضد نقابة التضامن العمالية وزعمائها واتهمت زعيم النقابة ليش فاليس بالدعوة الى اسقاط الحكومة البولندية .

٩ : حثت منظمة التضامن الجيش والبوليس على عصيان أوامر الحكومة بالتدخل ضد العمال التابعين لها .

١٣ : أعلنت حالة الطوارىء القصوى والاحكام العرفية فى بولندا . وتم تشكيل مجلس عسكرى يحكم البلاد . واعتقل عدد كبير من المسئولين السابقين من بينهم ادوارد جيريك ومعظم زعماء نقابة تضامن .

١٨ : اكد المجلس العسكرى للخلاص الوطنى أنه لاعودة الى ما قبل اضرابات اغسطس ١٩٨٠ وكلف الحكومة البولندية بان توفق بسرعة بين الاحكام العرفية والاصلاحات التى أقرت منذ أغسطس ١٩٨٠ .

١٩ : دعا الزعيم العمالى ليش فاليس الشعب البولندى الى تنظيم حركة مقاومة سلبية واسعة .

٢١ : اعترفت السلطات البولندية بوجود حركات تمرد داخل الجيش وبحدوث اعتقالات جديدة لاشخاص متهمين بالتحريض على التمرد .

٢٥ : أعلن الجنرال ياروزيلسكى رئيس المجلس العسكرى الحاكم انه ستجرى تغييرات كبيرة فى بولندا بهدف تأكيد سيطرة الحزب الشيوعى على المجتمع البولندى .

٣٠ : أعلنت السلطات البولندية تخفيض ساعات العمل فى الاسبوع الى ٤٢ ساعة وأعلن نائب رئيس الوزراء ان الحكومة بصدد تخفيف اجراءات الاحكام العرفية واعلان سلسلة من الاجراءات الهامة لاصلاح النظام الاقتصادى البولندى .

٣١ : اتخذ المجلس العسكرى الحاكم مجموعة من الاجراءات التى تلبى جزءا هاما من مطالب نقابة التضامن .

بيرو :

١١ : انتخب مجلس الأمن الدولى جافيير بيريز دى كولار الدبلوماسى السابق من

بيرو لمنصب السكرتير العام للامم المتحدة خلفا للدكتور فالدهايم .

تركيا :

٣٠ : أعلن الرئيس كينان افرين ان انتخابات عامة جديدة ستجرى فى عام ١٩٨٣ لانتخاب برلمان تركى واكد حرصه على عودة تركيا إلى ممارسة الديمقراطية .

تشاد :

٤ : اعرب كميلى كماكوى وزير العدل التشادى عن رغبة حكومته فى تصفية ما شاب العلاقات بين تشاد والسودان من توتر وفتور فى الفترة الأخيرة .

٨ : اكد وزير العدل التشادى أن عملية تطبيع العلاقات بين مصر والسودان من جانب وتشاد من جانب آخر قد بدات وان من شان ذلك اقرار السلام فى تشاد .

٣٠

اكد الرئيس جوكونى عويضى أنه سيطلب من قوات حفظ السلام الافريقية مغادرة البلاد اذا رفضت القتال إلى جانب قواته ضد المتمردين .

(انظر أيضا مصر ١٢/٦)

تونس :

٦ : قدمت تونس طلبا للانضمام الى عضوية منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوبيك) . ووجه هذا الطلب برفض ليبيا .

١٢ : اكد محمد مزالى رئيس الوزراء تأييد تونس لمشروع السلام السعودى .

٣٠ : ذكرت صحيفة الصباح التونسية ان ليبيا طردت اكثر من ألف عامل تونس بسبب تدهور العلاقات بين البلدين .

الجزائر :

١ : قام الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بزيارة رسمية للجزائر صدر فى ختامها بيان مشترك اكد عودة الصداقة بين فرنسا والجزائر والاتفاق على حل الخلافات بينهما وتطوير علاقاتهما .

١٨ : أكد المجلس الاسلامى أنه تم اختيار احمد بن بيللا أول رئيس للجزائر رئيسا للجنة الدولية الاسلامية لحقوق الانسان .

٢٣ : القى البوليس الجزائرى القبض على حوالى عشر سيدات اشتركن فى مظاهرة نسائية من أجل حقوق المراة فى الجزائر .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣٠ : طلبت حكومة صنعاء من القائم بالاعمال الايرانى مغادرة البلاد بوصفه شخصا غير مرغوب فيه بعد ضبط منشورات بحوزته تهاجم تأييد صنعاء للعراق فى حربها ضد ايران .

جمهورية مصر العربية :

١ : تم اقرار الجدول الزمنى النهائى لتسلم الجزء الباقى من سيناء بعد إتمام الانسحاب الاسرائيلى منه يوم ٢٦ أبريل المقبل .

٣ : عقد فى اسوان اجتماع بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس السودانى لبحث القضايا المتعلقة بالموقف العربى والمصالحة بين السودان وتشاد وخطة التحرك السلمى العربى .

٤ : ٧ : قامت السيدة سيمون فيل رئيسة البرلمان الاوروبى بزيارة لمصر اكدت خلالها مشاركة أوروبا فى التوصل إلى تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط .

٦ : أعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر تعتبر تشاد دولة صديقة .

١٠ : طالبت مصر اسرائيل بالغاء اجراءاتها الاستثنائية فى الضفة الغربية وغزة .

١٣ : أعلن الرئيس حسنى مبارك ان عودة السفراء العرب إلى مصر أمر متروك للدول العربية . واكد ان مصر ليست فى موقف يسمح لها بقبول تعاون استراتيجى مع الولايات المتحدة .

١٤ : اكد متحدث باسم رئاسة الجمهورية ان القرار الاسرائيلى بضم الجولان يعد مخالفة صريحة لما ورد فى اطار السلام لاتفاقات كامب ديفيد ويهدد مستقبل التعايش السلمى بين شعوب المنطقة .

٢٨ : وقعت مصر والسودان بروتوكولا للتعاون العسكرى والدفاع المشترك .

٣٠ : وصل شارل أرنو وزير الدفاع الفرنسى إلى القاهرة لبحث التعاون العسكرى بين مصر وفرنسا .

جنوب افريقيا :

٧ : كشفت حكومة جنوب افريقيا عن عملية تسلل عسكرية ضخمة قامت بها داخل الأراضى الانجولية فى الفترة ما بين ١ ، ٢٠ نوفمبر الماضى دمرت خلالها آخر مقر للقيادة العامة لمنظمة سوابو .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢٨ : اكد الشيخ زايد بن سلطان رئيس الامارات ان مجلس التعاون الخليجى لايشكل محورا أو تحالفا ضد الدول الأخرى فى المنطقة ولكنه يشكل قوة للدفاع عن بلاد المنطقة وحماية مصالحها واستقرارها .

الدومنيكان :

٢٠ : اقتحمت مجموعتان مسلحتان مركز البوليس الرئيسى واحد السجون الرئيسية فى البلاد فيما وصفته اوجينا تشارلز رئيسة الوزراء بانها محاولة انقلاب فاشلة .

رومانيا :

٦ : اشترك حوالى ٣٠٠ ألف شخص فى اجتماع نظمته الحكومة الرومانية للدعوة الى نزع السلاح فى الشرق والغرب .

السنغال :

١٨ : وقعت السنغال وجامبيا الاتفاق المبدئى للاتحاد الكونفدرالى بينهما .

السودان :

٣ : ٧ : جرت قرب الخرطوم مناورات عسكرية مشتركة بين القوات المصرية والسودانية وفق خطة سابقة .

٤ : ١٦ : قام نائب الرئيس السودانى عبد الماجد خليل بزيارة رسمية للصين الشعبية اجرى خلالها محادثات اقتصادية وسياسية وعسكرية مع المسئولين فى بكين .

٣١ : اتهم الرئيس نميرى النظام الليبى بتنظيم اعمال ارهابية فى السودان وحذر من خطورة مطامع التوسع السوفييتى فى المنطقة .

انظر ايضا مصر ٣ ، ٢٦ ، ١٢/٢٨)

سوريا :

٥ : هاجمت صحيفة تشرين الحكومية السياسة الامريكية فى الشرق الأوسط واكدت ان سوريا لن تسحب صواريخها من لبنان .

٧ : دعت صحيفة تشرين دول جبهة الصمود والتصدى إلى ابرام اتفاق للتعاون الاستراتيجى مع الاتحاد السوفييتى ردا على الاتفاق

الاستراتيجي الامريكي الأسرائيلي .

١٢ : هاجمت صحيفة تشرين السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط .

١٣ : اتهم الرئيس الأسد نظام الحكم الاردني بانه مسئول عن اغتيال مئات المدنيين السوريين بواسطة جماعة الاخوان المسلمين .

: صرح الرئيس الاسد بان سوريا لن تعترف باسرائيل حتى ولو اعترفت بها منظمة التحرير الفلسطينية .

١٤ : طلبت الحكومة السورية عقد مجلس الأمن الدولي لبحث القرار الاسرائيلي بضم الجولان .

١٨ : رحب متحدث باسم الحكومة السورية بقرار مجلس الأمن الدولي بادانة قرار اسرائيل بضم الجولان ووصف تصويت الولايات المتحدة لصالح القرار بأنه خطوة ايجابية .

٢١ : ٢٨ : قام الرئيس حافظ الاسد بجولة في دول الخليج شملت السعودية والبحرين والكويت ودولة الامارات واليمن الشمالي والجنوبي .

٣١ : وصل وزير الخارجية الايراني الى دمشق في زيارة رسمية لاعلان مساندة ايران لسوريا في موقفها ازاء القرار الاسرائيلي بضم الجولان .

سويسرا :

١ : بدأت في جنيف الاجتماعات الموسعة لمفاوضات خفض الصواريخ النووية متوسط المدى في أوروبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي .

١ : اشترك حوالي ٢٠ ألف شخص يمثلون مختلف جماعات السلام والمنظمات المؤيدة للنضال في العالم الثالث في مسيرة أطلق عليها اسم المسيرة القومية من أجل السلام ونزع السلاح النووي .

٢١ : اقترح مجلس الوزراء السويسري انضمام سويسرا الى الأمم المتحدة .

الصين :

١ : دعا رئيس الوزراء زهاو زيانج الى اتخاذ موقف متشدد للتخلص من الاتجاه التحرري الليبرالي في الداخل وحذر من النزعة المعادية للاشتراكية كما دعا الى شد الأحزمة على البطون خمس سنوات قادمة .

: حذرت صحيفة العلم الأحمر الصينية من ان شبح الثورة الثقافية يحوم من جديد حول الصين .

: وصف المسئولون الصينيون اعتزام الولايات المتحدة بيع الطائرات المتطورة الى حكومة تايوان بأنه تهديد خطير لاستمرار علاقات التعاون بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الاقصى وباكستان وافغانستان وكمبوديا .

١٧ : وافقت الصين على زيادة حجم المساعدات العسكرية والاقتصادية للسودان .

٢٧ : أعربت الصين عن تفهمها ومساندتها للسياسة الأمريكية ازاء الاتحاد السوفييتي .

٣٠ : اعلن متحدث رسمي صيني ان بكين ارسلت ردا للاتحاد السوفييتي تعرب فيه عن رغبتها في استئناف المفاوضات مع موسكو حول نزاع الحدود بين البلدين .

٣١ : أعلنت الصين ان العلاقات الامريكية الصينية قد وصلت الى مرحلة حرجة من التدهور لاعتزام واشنطن تسليح تايوان .

العراق :

١ : أعلن العراق ان قواته شنت هجوما مضادا واسع النطاق على منطقة (خفاجية) جنوب غربي ايران .

١٥ : دمر انفجار مقر السفارة العراقية في بيروت واعلنت منظمتا : جيش التحرير العراقي وتحرير كردستان مسئوليتهما عن الحادث .

٢٦ : قام الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي بزيارة رسمية للعراق وقع خلالها اتفاقية بشأن رسم الحدود السعودية والعراقية .

٣٠ : أعلنت العراق ان طائرتين اسرائيليتين من طراز اف/ ١٥ قد انتهكتا المجال الجوي العراقي واعترضتهما الطائرات العراقية واجبرتهما على الفرار .

عمان :

٤ : نفى وزير الاعلام العماني انباء عرض مالي تقدمت به السعودية ودول الخليج العربي لسلطنة عمان مقابل تخليها عن منح تسهيلات عسكرية للقوات الأجنبية في المنطقة .

٦ : ٧ : جرت في سلطنة عمان مناورات عسكرية امريكية استغرقت ثلاثين ساعة .

٢١ : أكد السلطان قابوس ان الصعوبات التي تحول دون تسوية أزمة الشرق الأوسط تكمن في محاولات موسكو لوقف حلها كما أكد أنه لن تكون هناك مطلقا قواعد عسكرية لأى قوة أجنبية في بلاده .

غانا :

٣١ : وقع انقلاب عسكري بقيادة الرائد جيري رولينجز بسلاح الطيران وأطاح برئيس النظام المدني هيلاليمان .

فرنسا :

٨ : استبعد كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسي قيام أوروبا باية مبادرات جديدة لحل أزمة الشرق الأوسط حتى تشجع دول المنطقة على تسوية خلافاتها بنفسها .

٩ : أعلن ناطق رسمي فرنسي ان فرنسا مازالت تؤيد المبادىء الرئيسية لاعلان البندقية بشأن الشرق الأوسط .

١٠ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران ان حكومته لن تقترح أو تنفذ أية مشروعات جديدة للتأميم في فرنسا حتى نهاية الانتخابات التشريعية في عام ١٩٨٦ .

١٧ : رفض بيير موروا رئيس وزراء فرنسا استقبال ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي الذي يقوم بزيارة خاصة لاسرائيل .

٢٣ : صرح بيير موروا رئيس الوزراء بان الاتحاد السوفييتي تورط بشكل مباشر في الأزمة البولندية . وطالب بان تحل بولندا مشاكلها دون تدخل خارجي .

: صرح شارل أرنو وزير الدفاع الفرنسي بان فرنسا تعلق اهمية خاصة على مصر وترى أنها حجر الزاوية بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط .

فلسطين :

١ : دعت دول السوق الأوروبية العشر في بيان بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني الى منح الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام .

١١ : دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى عقد مؤتمر دولي لبحث قضية فلسطين قبل نهاية عام ١٩٨٤ وفرض عقوبات على اسرائيل وتأكيد حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وانسحاب اسرائيل بلا شروط من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

١٥ : صرح متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية بان القرار الاسرائيلي بضم الجولان سيؤدي الى زيادة حدة التوتر في المنطقة واحتمال نشوب حرب جديدة .

كمبوديا :

٢٥ : أعلنت القيادة العسكرية لجماعات (الخمير الحمر) رفضها لمقترحات الدول الأعضاء فى منظمة جنوب شرقى آسيا لتشكيل حكومة ائتلافية تضم كافة المنظمات الشيوعية المعارضة لحكومة هينج سامرين .

كندا :

٢٦ : أكد خبراء الدفاع الكنديون امكانية ابحار الغواصات السوفيتية عبر طبقات الثلوج الكثيفة فى القطب الشمالى مما يضع العديد من المدن الامريكية والكندية فى مدى صواريخ هذه الغواصات .

الكويت :

١٩ : قام الشيخ سعد العبدالله ولى العهد ورئيس الوزراء بجولة شملت ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا لبحث خطوات عودة التضامن العربى والعمل العربى الموحد .

لبنان :

١٤ : طلبت لبنان من فترة وجود قوات الطوارىء الدولية فى الجنوب التى تنتهى فى ١٩ ديسمبر الحالى .

١٩ : وقعت سلسلة من الانفجارات فى بيروت وشمال لبنان اسفرت عن وقوع ٤٠ شخصا ما بين قتيل وجريح .

ليبيا :

٧ : نفى العقيد الليبى معمر القذافى فى تورط ليبيا فى مؤامرة لاغتيال الرئيس الامريكى ريجان .

١٢ : أعلن سفير ليبيا فى بيروت ان ليبيا قد تلجأ للانضمام الى حلف وارسو لمواجهة التهديدات الامريكية ضدها .

١٥ : دعا السفير الليبى فى اليابان الولايات المتحدة الى الدخول فى حوار مع ليبيا لحل مشاكلهما المعلقة .

٣١ : أعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والمملكة العربية السعودية .

مالطة :

١٥ : فاز حزب العمل بزعامة دوم منتوف فى الانتخابات التشريعية .

المجر :

٦ : قررت المجر الانضمام فى صندوق النقد الدولى .

المملكة العربية السعودية :

٢٦ : أكد الامير فهد بن عبدالعزيز ان دول الخليج ستدافع عن نفسها ضد أى تهديد لأمنها ولن تكون سببا فى خلق مشكلة امنية لأحد .

٣١ : أعلنت الرياض استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا .

المملكة المتحدة :

١٠ : ذكرت منظمة العفو الدولية فى تقريرها السنوى ان الاتحاد السوفييتى والسلفادور سجلا أرقاما قياسية فى انتهاك حقوق الانسان .

١٦ : ذكرت مصادر وزارة الدفاع البريطانية ان اقمار التجسس السوفيتية أصبحت تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومى لبريطانيا .

٢٣ : أعلن متحدث باسم الخارجية البريطانية ادانة دول السوق الأوروبية لانتهاكات حقوق الانسان فى بولندا فى ظل الاحكام العرفية .

النمسا :

٥ : ٨ : قام المستشار برونو كرايسكى بجولة فى الكويت والبحرين وابوظبى وأكد تأييده لمشروع السلام السعودى الذى يؤمن مصالح بلدان الشرق الاوسط واوروبا . كما دعا الى مبادرة فلسطينية لاخراج اسرائيل .

٩ : طلب كرايسكى من السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ايفاد ممثل جديد للمنظمة الى فيينا .

٢٣ : اتهم كرايسكى الزعماء الاسرائيليين بانهم لا يريدون التفاوض حقا من أجل السلام فى الشرق الأوسط وان هدفهم هو السيطرة على المنطقة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٤ : حذر الرئيس ريجان مجلس الشيوخ الامريكى من مغبة خفض الانفاق العسكرى أو رفض خطته لتحديث القوة الاستراتيجية الامريكية .

٥ : وافق مجلس الشيوخ على أضخم ميزانية للانفاق العسكرى فى تاريخ الولايات المتحدة (٢٠٨,٧ مليار دولار) .

٨ : ١٨ : قام الكسندر هيج وزير الخارجية بجولة فى سبع دول فى أوربا وآسيا وافريقيا فى إطار السياسة الامريكية الخاصة بتحقيق إجماع عالمى لمواجهة الاطماع السوفيتية .

٩ : حذرت الحكومة الامريكية العقيد الليبى معمر القذافى من مغبة الاستمرار فى خطته لتدبير عمليات اغتيال للرئيس ريجان وكبار المسئولين الامريكيين .

: دعا الكسندر هيج وزير الخارجية دول حلف الاطلنطى الى نبذ خلافاتها لتدعيم الموقف الامريكى فى مفاوضات الحد من الاسلحة النووية مع الاتحاد السوفييتى .

١١ : أعلن حظر سفر الرعايا الامريكيين الى ليبيا وطلب من الامريكيين المقيمين فى ليبيا العودة منها .

١٣ : دعت الخارجية الامريكية الشعب البولندى الى حل مشكلاته عن طريق التفاوض والحلول الوسط .

١٤ : اعربت الولايات المتحدة عن دهشتها وانزعاجها ومعارضتها للقرار الاسرائيلى بتطبيق التشريع الاسرائيلى على هضبة الجولان السورية .

١٨ : طلب الرئيس ريجان من وزيرى الدفاع والخارجية الامريكيين عدم تنفيذ اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل .

٢٤ : فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الحكومة العسكرية البولندية واتهمت موسكو بدفع الاحداث فى بولندا .

٢٩ : أعلن الرئيس ريجان عدداً من العقوبات السياسية والاقتصادية ضد الاتحاد السوفييتى بسبب الأزمة البولندية .

٣٠ : اتهم تقرير للمجلس الامريكى لحقوق الانسان حكومتى السلفادور وجواتيمالا بانهما اسوأ النظم الدكتاتورية فى انتهاكهما لحقوق الانسان والحقوق المدنية فى العالم الغربى .

٣١ : أعلن الرئيس ريجان انه إذا قررت اسرائيل ضم الضفة الغربية فان ذلك سيكون خطأ خطيرا يقضى على اتفاقيتى كامب ديفيد .

اليابان :

٢٨ : وافق مجلس الوزراء اليابانى على زيادة النفقات الدفاعية فى السنة المالية التى تبدأ فى ابريل ١٩٨٢ بنسبة ٧,٧٪ .

اليونان :

٨ : قررت حكومة اليونان التجميد الجزئى لاتفاقية الانضمام للجناح

العسكرى لحلف الاطلنطى .
١٤ : حددت الحكومة الاشتراكية برنامجها للاصلاح الاقتصادى وتخفيف الاعباء على الطبقات محدودة الدخل .
١٦ : منحت الحكومة اليونانية الاشتراكية الوضع الدبلوماسى الكامل لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى اثينا واعتبار المنظمة الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

○ ○ يناير ١٩٨٢

الاتحاد السوفييتى :

١ : ذكرت صحيفة سوفيستكايا كيرغيزيا ان استمرار وجود المشاعر الدينية لدى سكان الاتحاد السوفييتى يثير مشاكل سياسية حادة .
٦ : أعلنت الحكومة السوفيتية انها ستمنح بولندا قرضا بشروط ميسيرة لتغطية العجز التجارى بين البلدين .
٩ : حذرت موسكو دول اوروبا الغربية بقطع علاقاتها التجارية معها إذا مااشتركت فى العقوبات الأمريكية ضد حكومة موسكو بسبب الأزمة البولندية .
١٣ : فى أعقاب محادثات اجراها وزير خارجية بولندا مع القادة السوفييت اعرب الكرملين عن قلقه ازاء مستقبل الحزب الشيوعى البولندى .
١٦ : صدر بيان مشترك عن محادثات وزير الخارجية السورى فى موسكو جاء فيه ان العلاقات السورية السوفيتية قد ارتفعت الى ذروة جديدة فى كل المجالات بما فيها المجال العسكرى .
٢٢ : دعا نيقولاى تيخونوف رئيس الوزراء السوفييتى فى رسالة الى رئيس الوزراء المصرى فؤاد محيى الدين الى تطبيع العلاقات بين موسكو والقاهرة .
٢٤ : جدد الاتحاد السوفييتى دعوته لعقد مؤتمر قمة مع الولايات المتحدة خلال هذا العام .
٢٦ : توفى ميخائيل سوسلوف عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى والسكرتير العام المساعد للجنة المركزية للحزب .

اسبانيا :

٨ : أعلنت اسبانيا رفع الحصار الذى فرضته على منطقة جبل طارق منذ ١٢ عاما .
١٥ : أعفت الحكومة الاسبانية كلا من قائد الاركان فى القوات المسلحة وقادة الاسلحة الثلاثة فى الجيش والبحرية والطيران من مناصبهم استعدادا لانضمام اسبانيا رسميا لعضوية حلف الاطلنطى .

اسرائيل :

١ : نقلت السلطات الاسرائيلية مقر وزارة الاسكان من تل أبيب الى القدس الشرقية .
٤ : أعلن مصدر رسمى اسرائيلى ان اسرائيل ستسلم جزيرتى صنافير وتيران لمصر بموجب اتفاق السلام بين البلدين ولكنها ستنظر لتسليمهما للسعودية بوصفه انتهاكا للاتفاق المذكور .
١٦ : أعلن وزير الدفاع الاسرائيلى ان اسرائيل مصممة على منع اقامة دولة فلسطينية اخرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .
٢١ : أعلن المندوب الاسرائيلى فى مجلس الأمن الدولى استعداد اسرائيل للتفاوض مع سوريا بدون شروط مسبقة لتسوية كل قضاياهما .
٢٦ : رفض الكينست الاسرائيلى اقتراحا من المعارضة بتوجيه اللوم وسحب الثقة من حكومة الليكود احتجاجا على قرارها بتعويض سكان المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء بما قيمته ٢٤٨ مليون دولار .
٢٨ : أعلن المجلس الاسرائيلى للسلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . قررت اللجنة السياسية للبرلمان الأوروبى الموحد عقد اجتماعها فى القدس فى ١٧ مايو القادم .
٣١ : وافقت الحكومة الاسرائيلية بصفة نهائية على اشتراك قوات من بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا فى القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام فى سيناء .

ألبانيا :

١٥ : انتخبت الجمعية الشعبية عادل كاركانى رئيسا للوزراء خلفا لمحمد شيحو .
١٦ : اكدت الحكومة الالبانية الجديدة انها ستواصل اتباع الخط الماركسى اللينينى . واكد رئيس الحكومة كاركانى أنه لن تكون هناك علاقات مع واشنطن أو موسكو .

ألمانيا الغربية :

٣ : أعرب المستشار هيلموت شميت عن قلقه المتزايد خشية حدوث ركود اقتصادى عالمى .
٦ : أعلن المستشار شميت تأييده للعقوبات الامريكية ضد الاتحاد السوفيتى وبولندا .
١١ : حث المستشار شميت الرئيس الامريكى ريجان على التعجيل بعقد لقاء قمة مع الرئيس السوفييتى .
١٣ : نفى المستشار شميت وجود أى توتر فى العلاقات بين فرنسا والمانيا الاتحادية وأكد ان الاتفاق الفرنسى الألمانى امر حيوى من أجل التوصل الى موقف غربى موحد .
١٧ : اكد المستشار شميت ان المانيا الغربية ستحافظ على سياستها المعتمدة على ضبط النفس والتعاون مع الكتلة السوفيتية .
٢٧ : صدر قرار بحظر نشاط الحركة الشعبية الاشتراكية فى ألمانيا ـ حزب العمل ـ المعروفة باسم المنظمة النازية الجديدة واتهمها بانها تعمل ضد النظام الدستورى .
٣٠ : صرح المستشار هيلموت شميت بانه لن يترك منصبه قبل نهاية مدته عام ١٩٨٤ .

ايطاليا :

١١ : اكد ايميليو كولومبو وزير الخارجية اعتراض ايطاليا على ضم اسرائيل مرتفعات الجولان السورية .
١٦ : أعلن قاضى التحقيقات بمحكمة روما ان المخابرات السوفيتية وليبيا تورطتا فى تزويد الالوية الحمراء وجماعات ارهابية اخرى باسلحة مختلفة الى

جانب المساندة المعنوية .

١٧ : اتهم قاضي روما المخابرات الاسرائيلية بالتسلل داخل صفوف منظمة الألوية الحمراء الارهابية حتى عام ١٩٧٨ .

٢٨ : تمكن البوليس الايطالي من اطلاق سراح الجنرال الامريكي المختطف جيمس دويزلية من أيدي الألوية الحمراء .

٣٠ : ٣١ : قام الرئيس المصرى حسني مبارك بزيارة رسمية لايطاليا أكد خلالها الرئيس الايطالي برتيني ورئيس الوزراء جيوفاني سبادوليني تأييد ايطاليا لمصر وسياستها ودعيا العالم العربى ودول العالم الى تقديم الدعم الكامل لمصر فى جهودها ومسئولياتها .

إيران :

٣ : اذاع راديو طهران ان القوات الايرانية عبرت الحدود الى داخل العراق فى القطاع الشمالى من جبهة القتال وقتلت ٧٠٠ جندى عراقى واسرت ١١٤ أخرين .

١٣ : نشرت الحكومة الايرانية كتابا يتضمن الوثائق السرية الامريكية التى استولى عليها الطلبة الايرانيون فى نوفمبر ١٩٧٩ .

١٧ : نفى حسين موسوى رئيس الوزراء ان الاتحاد السوفييتي عرض على ايران تزويدها بالاسلحة .

٢٢ : اتهمت منظمة مجاهدى خلق اليسارية حكومة طهران بسجن ما يزيد على ٣٠ الفا من عناصر المعارضة واعدام ثمانية آلاف .

٢٣ : صرح وزير الخارجية الايرانى بان ايران هى القوة العظمى فى المنطقة وان على الدول العربية ان تتعاون معها من اجل الأمن فى الخليج وإلا فانها ستتكبد المزيد من الخسائر .

٢٦ : حذر الرئيس الايرانى على خامينى دول الخليج من مغبة اتخاذ موقف معاد لايران .

٢٧ : أعلنت الحكومة ان تمردا مسلحا وقع فى مدينة أمول ماز ندران وأمكن القضاء عليه .

٢٩ : أعلنت ايران استعدادها لاستقبال عائلات أسرى الحرب العراقيين لزيارتهم بشرط المعاملة بالمثل .

٣٠ : وصف أحمد عزيزى نائب وزير الخارجية قرار ملك الاردن بارسال متطوعين الى العراق بأنه اعلان للحرب من جانب الاردن على ايران .

٣١ : قررت ايران تشكيل كتيبة من المتطوعين من اسرى الحرب العراقيين لمواجهة اسرائيل .

باكستان :

١١ : أعلن الرئيس محمد ضياء الحق رفع الرقابة عن الصحف الباكستانية التى فرضت فى أكتوبر ١٩٧٩ .

١٢ : أكدت منظمة العفو الدولية ان حوالى ٧٢٥٠ شخصا يوجدون حاليا فى السجون الباكستانية من بينهم ٦ الاف متهمين بتهم سياسية و ١٢٥٠ ينتظرون عقوبة الاعدام كما ان عمليات التعذيب مستمرة .

١٤ : أعلن وزير الداخلية ان الجماعات التخريبية بالتعاون مع نظام كابول تخطط لاعمال العنف فى باكستان .

١٧ : ٢٧ : قام الرئيس ضياء الحق فى جولة أوروبية شملت ايطاليا ويوغوسلافيا وبلغاريا وفرنسا .

٢٦ : أكد الرئيس ضياء الحق ان باكستان لا تملك قنبلة ذرية ولا تحتاجها .

٣١ : قبل أغاشاهى وزير الخارجية اقتراحا لرئيسة وزراء الهند يقضى بانشاء لجنة مشتركة دائمة لشئون العلاقات بين البلدين .

البحرين :

٢٣ : دعا رئيس الوزراء جميع دول الخليج العربى الى وقف جميع معاملاتها التجارية وغير التجارية مع النظام الحاكم فى ايران بسبب تآمره على منطقة الخليج لزعزعة استقرار الأمن فيه .

بلچيكا :

٥ : أعلن وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة رفضهم لمساندة الولايات المتحدة فى قراراتها بفرض عقوبات على الاتحاد السوفييتى وبولندا .

١١ : وافق وزراء خارجية حلف الاطلنطى على فرض عقوبات على الاتحاد السوفيتى وبولندا .

٢٠ : طالبت دول حلف الاطلنطى بعودة الحوار بين الحكومة البولندية ونقابة التضامن المستقلة كشرط اساسى لرفع العقوبات الاقتصادية عن بولندا والاتحاد السوفييتى .

بولندا :

١ : أكد رئيس الدولة البولندية هنرى يابلوفسكى حرص الحكومة على إقامة جبهة للوحدة الوطنية .

٢ : منحت السلطات البولندية العمال سلسلة جديدة من الامتيازات التى طالبت بها نقابة تضامن .

٣ : اعلنت السلطات عن برنامج جديد للتقشف وطالبت البولنديين بشد الاحزمة على البطون .

١٠ : عقد الجنرال باروزيلسكى رئيس المجلس العسكرى الحاكم اجتماعا مع كبير الاساقفة لاعادت تطبيع الحياه فى بولندا .

١٣ : اعلنت الحكومة ان الاحكام الفرعية قد ترفع خلال الاسابيع القادمة .

٢٠ : اشارت الحكومة البولندية الى ان منظمة تضامن لن يكون لها دور بين النقابات العمالية التى سيتم إعادة تنظيمها تحت سيطرة الحزب الشيوعى .

٢٦ : وافق البرلمان البولندى على اصدار قوانين لتثبيت اجراءات الاحكام العرفية .

تركيا :

٢٢ : ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات التركية وقف عمليات تعذيب واعدام المسجونين السياسيين وأكدت ان ما يزيد على ٧٠ مسجونا سياسيا قد توفوا فى تركيا منذ الانقلاب العسكرى .

تشاد :

١٠ : استولت القوات الموالية لحسين حبرى وزير الدفاع المنشق على مدينتين فى شرق تشاد .

جامبيا :

١٦ : اكد داوودا جاوارا رئيس جامبيا ان ليبيا تورطت فى محاولة الانقلاب التى وقعت فى جامبيا فى يوليو الماضى .

الجزائر :

١٨ : ٢٠ : قام الرئيس الليبى معمر القذافى بزيارة للجزائر . وذكرت وكالة الانباء الليبية ان الرئيسين الليبى والجزائرى قد توصلا الى اتفاق حول الاجراءات التمهيدية لاعلان وحدة اندماجية بين الجزائر والجماهيرية الليبية .

جمهورية مصر العربية :

٣ : استقبل الرئيس حسني مبارك وزير الدفاع الفرنسى واشاد بالتعاون العسكرى بين مصر وفرنسا

وبالعلاقات الممتازة بينهما .

: توصلت مصر وفرنسا الى اتفاق تزود فرنسا مصر بمقتضاه بعشرين طائرة من طراز ميراج ٢٠٠٠ .

: شكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين .

: أكد الرئيس حسنى مبارك ان السياسة المصرية مستمرة فى الالتزام بالسلام حتى بعد الانسحاب الاسرائيلى من سيناء .

١١ : أعلن الكسندر هيج وزير الخارجية الامريكى فى القاهرة إن الولايات المتحدة تعتبر مصر دولة مهمة جدا وصديقا حميما لها .

١٧ : وقعت مصر وكندا بيان نوايا حول توقيع اتفاقية للتعاون النووى للأغراض السلمية .

١٨ : وقعت مصر واسرائيل الاتفاق النهائى للتعويضات عن المنشآت الاسرائيلية فى سيناء .

: أعلن السيد كمال حسن على وزير الخارجية ان مصر لم تتوقف عن الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية عن طريق مكتبها فى القاهرة .

: أعلن الفريق ابوغزالة وزير الدفاع ان استراتيجية مصر تشمل تقديم العون لأية دولة عربية تتعرض لعدوان خارجى .

: صدقت مصر على ميثاق الحقوق المدنية والسياسية للانسان وكذلك على ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان .

: اعلن السيد كمال حسن على وزير الخارجية ان مصر سوف تستعين بحوالى ٦٦ خبيرا سوفيتيا فى الصناعة .

: أعلن رئيس الاركان المصرى انه شكلت لجنة للتنسيق العسكرى بين مصر والولايات المتحدة .

: انتخب الرئيس حسنى مبارك رئيسا للحزب الوطنى الديمقراطى وأكد ان سياسة مصر الخارجية تقوم على مبدأ الصداقة والتعاون مع الجميع والالتزام بعدم الانحياز .

٢٧ : عقد لقاء فى اسوان بين الرئيس المصرى والرئيس السودانى أكد بعده الرئيس السودانى ازدياد التقارب بين البلدين .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك الكسندر هيج وزير الخارجية الامريكى وبحث معه بعض الافكار الامريكية لدفع مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى .

: أكد الرئيس مبارك استعداد مصر لاستقبال أية دولة عربية من التى قطعت علاقاتها مع مصر .

٣٠ : بدأ الرئيس حسنى مبارك جولة فى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة تشمل ايطاليا والفاتيكان وفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية . واعلن ان مصر تولى اهمية كبرى للدور الذى تلعبه ايطاليا .

٣١ : طلبت مصر من ايطاليا تزويدها بزوارق طوربيد وطائرات هليوكبتر ونظام للدفاع الجوى .

السودان :

٤ : نشبت اضطرابات طلابية وشعبية فى الخرطوم وام درمان بعد قرار الحكومة السودانية الغاء الدعم عن اسعار السكر الذى ارتفع بنسبة ٦٢٪ .

٦ : أعلن اللواء قسم الله رهاص رئيس المجلس التنفيذى العالى وأمين ادارة الاقليم الجنوبى للسودان ان مجموعة من السياسيين بالاقليم شكلوا منظمة تدعى مجلس وحدة جنوب السودان تهدد شرعية السلطة فى الدولة وتتلقى الدعم من ليبيا .

٨ : صدر قرار باغلاق الجامعات السودانية الى أجل غير مسمى فى أعقاب احداث الشغب .

٩ : قام الرئيس التشادى جوكوتى عويضى بزيارة للسودان .

١٠ : توفى فى لندن السيد شريف الهندى زعيم المعارضة السودانية .

١١ : وافق الرئيس جعفر النميرى على طلب من رئيس تشاد بتقديم مساعدات لاعادة الاستقرار الى بلاده ومنع أى نشاط ضد تشاد من أراضى السودان .

: وافقت حكومتا السودان والبرتغال على تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين على مستوى السفراء .

١٢ : أعلن الرئيس النميرى انه ليس للسودان مشاكل مع ليبيا بسبب تشاد .

: قررت السودان وتشاد استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما وفتح السفارات فورا .

١٨ : عرض الرئيس النميرى استقالته إذا كان الشعب السودانى يرغب فى ذلك واكد تصميم حكومته على الاجراءات التقشفية والاقتصادية الأخيرة .

٢١ : وصل وفد عسكرى صينى إلى الخرطوم لاجراء مباحثات حول التعاون العسكرى بين الصين والسودان .

٢٥ : اصدر الرئيس النميرى قرارا بحل الأجهزة العليا للاتحاد الاشتراكى السودانى واعفاء الفريق أول عبدالماجد خليل النائب الأول لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة من مناصبه .

٢٧ : أحيل عدد من كبار الضباط السودانيين الى الاستيداع من بينهم رئيس الاركان .

: قام الرئيس النميرى بزيارة سريعة لمدينة اسوان بمصر والتقى بالرئيس حسنى مبارك .

٣٠ : حذر الرئيس جعفر النمير من ان السودان قد يصبح فريسة لتهديدات المصالح الاستراتيجية للاتحاد السوفييتى والمطامع الاقليمية لليبيا والاهداف الايديولوجية للبعث العراقى .

سوريا :

٥ : أعلن عبدالحليم خدام وزير الخارجية السورى ان سوريا ستسعى لابرام اتفاق تعاون استراتيجى مع الاتحاد السوفييتى .

١٤ : أعلن الرئيس حافظ الاسد ان سوريا لن تسترد الجولان بمقتضى القانون الدولى واكد تصميم سوريا على تحرير الجولان والأراضى العربية المحتلة .

١٧ : قام السيد عبدالحليم خدام وزير الخارجية بزيارة لموسكو .

٢٢ : أعلنت وزارة الداخلية السورية ان عناصر مسلحة تسللت الى اراضى سوريا عبر الحدود مع الاردن ونصبت كمينا لدورية سورية .

٢٩ : طالب وزير الخارجية السورى فى الجلسة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قرار اسرائيل بضم الجولان ـ طالب بتعليق عضوية اسرائيل فى المنظمة الدولية ومقاطعتها من دول العالم .

٣١ : أعلن وزير الاعلام السورى عن مشروع سورى للسلام من ثلاث نقاط : الانسحاب الاسرائيلى ـ تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير والعودة وانهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل .

سويسرا :

٢٦ : ٢٧ : عقد اجتماع فى جنيف بين وزيرى الخارجية الامريكى والسوفييتى تناول الأزمة البولندية وقضية افغانستان والوضع فى الكاريبى ومسألة استئناف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واكد وزير الخارجية الامريكى ان حكومته لن تفكر فى إجراء مفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية أو عقد مؤتمر

٤٧٨
قمة امريكى سوفييتى طالما ان الأزمة البولندية تخيم بظلالها على العلاقات بين الشرق والغرب .

الصين :

٦ : اتهمت وكالة ابناء الصين الجديدة موسكو بأنها تحاول إعاقة عملية تحسين العلاقات الهندية الباكستانية بهدف تسهيل عملية التغلغل السوفييتى الى منطقة الخليج .

١٠ : أيدت وكالة انباء الصين الجديدة رسميا المشروع السعودى للسلام فى الشرق الأوسط .

١٢ : احتجت الصين على القرار الامريكى بتزويد تايوان بطائرات دفاعية ووصفته بانه تهديد مباشر لأمنها .

١٧ : دعت صحيفة العلم الأحمر الى تطهير الحزب الشيوعى والادارة الحكومية ممن اسمتهم ببقايا العناصر الماوية المتزمتة وانصار عصابة الأربعة .

٣٠ : اتهمت الصين فيتنام باستئناف اشتباكات الحدود بينهما .

٣١ : أعلنت الصين رسميا استعدادها للتفاوض مع امريكا حول وقف بيع الاسلحة لتايوان .

العراق :

٣٠ : طالب متحدث رسمى عراقى الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايران .

١٨ : قررت السلطات العراقية منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بغداد الوضع الدبلوماسى .

٢٧ : ذكر مسئولون عراقيون ان اتفاقا عراقيا اردنيا سيوقع قريبا تحصل الاردن بمقتضاه على ١٦٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الفرات عبر خط للانابيب .

٣١ : أعلن نعيم حداد رئيس المجلس الوطنى العراقى ان العراق وجهت دعوة الى مصر للاشتراك فى مؤتمر قمة عدم الانحياز الذى سيعقد فى بغداد فى شهر نوفمبر القادم .

غانا :

٢ : أعلن الملازم جيرى رولينجز قائد الانقلاب وقف العمل بالدستور وعزل الرئيس السابق ليمان ونائبه والوزراء والغى مجلس الدولة وفرض حظرا على جميع الأحزاب السياسية واعلن قيام مجلس مؤقت للدفاع الوطنى لتولى شئون البلاد .

٩ : أعلن الملازم رولينجز ان المجتمع الغانى الجديد لن يسمح لأحد بالحصول على اكثر من حاجته . كما دعا الى تشكيل لجان دفاع شعبية على غرار كوبا واصدر مرسوما بتغيير الاسم الرسمى للقوات المسلحة الغانية الى الجيش والطيران والبحرية الشعبية .

٢٢ : عين المجلس الوطنى المؤقت للدفاع عن غانا حكومة مدنية تكون مسئولة امام المجلس .

فرنسا :

٣ : نفى كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسية وجود علاقات للتعاون العسكرى بين فرنسا واسرائيل وأكد ضرورة قيام دولة فلسطينية .

٥ : ارجأ الرئيس فرانسوا ميتران زيارته لاسرائل فى فبراير القادم كتعبير عن ادانة فرنسا لقرار اسرائيل بضم هضبة الجولان السورية .

١٤ : اتفق الرئيس فرانسوا ميتران ومستشار المانيا الغربية على موقف موحد ازاء الأزمة البولندية .

: اصدر الحزب الشيوعى الفرنسى بيانا أعرب فيه عن تأييده لأحداث بولندا وموقف موسكو منها .

١٥ : أعلنت الخارجية الفرنسية ان الرئيس ميتران سيزور أسرائيل فى بداية شهر مارس القادم .

١٧ : رفض المجلس الدستورى الفرنسى قانونا بتأميم ٣٦ بنكا وخمس مجموعات اقتصادية .

٢٢ : حث كلود شيسون الولايات المتحدة على تأييد فكرة قيام دولة فلسطينية .

: وقعت فرنسا عقدا مع الاتحاد السوفييتى مدته ٢٥ عاما للحصول على الغاز الطبيعى من سيبيريا .

فلسطين :

٤ : أعلن خالد الفاهوم المتحدث باسم المجلس الوطنى الفلسطينى أن العلاقات بين إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية فى حالة تدهور .

١٢ : أكد دى كويلار السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة أن قيام دولة فلسطينية مستقلة أمر ضرورى لاستتباب السلام فى الشرق الأوسط .

١٩ : أبدى السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إستعداده لاجراء مفاوضات مباشرة مع المسئولين الأمريكيين لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

٢٤ : دعا إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتراف باسرائيل .

فنلندا :

٢٦ : إنتخب مونوكوا فيستو مرشح الحزب الاشتراكى الديمقراطى رئيسا لفنلندا وبذا يصبح أول رئيس إشتراكى لفنلندا .

الكويت

١٩ : رفض مجلس الأمة الكويتى إقتراحا بمنح حق الانتخاب العام للمرأة الكويتية على أساس أن المبدأ فكرة مستوردة .

لبنان :

٢ : أكدت إحصائية رسمية أن عدد ضحايا موجة العنف لعام ١٩٨٠ بلغ ٢١٠٠ قتيل .

١٥ : وصلت إلى بيروت شحنة معدات عسكرية أمريكية تبلغ قيمتها ٦,٢ مليون دولار .

١٩ : قرر مجلس الجامعة العربية تمديد فترة عمل الردع العربية فى لبنان لمدة ستة أشهر أخرى .

٢٠ : أعلن متحدث بإسم قوات الطوارىء الدولية أن القوات الاسرائيلية قامت بمناورات مكثفة غير عادية إستخدمت فيها الدبابات فى منطقة الجنوب اللبنانى .

٣٠ : شوهدت حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود اللبنانية بينما إزداد التوتر فى الجنوب اللبنانى

ليبيا :

٦ : دعا العقيد الليبى معمر القذافى إلى الاطاحة بنظم الحكم العربية التى تقيم علاقات مع أمريكا .

٢١ : جدد العقيد القذافى دعوته لاقامة دولة عربية موحدة تضم سوريا والجزائر وليبيا .

٢٣ : قام العقيد القذافى بزيارة مفاجئة لتونس .

٢٥ : أعلن العقيد القذافى أن فكرة الوحدة الفورية مع الجزائر قد نحيت جانبا وحلت محلها فكرة الوحدة التدريجية كما أن مشروع الوحدة مع سوريا قد تراجع للخلف وأصبح للوحدة مع الجزائر اولوية عليه .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١٤ : تقدم الأردن بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولى بفرض العقوبات

الاجبارية على اسرائيل وفرض حظر على تصدير الأسلحة اليها بسبب ضمها لمرتفعات الجولان السورية .

٢٠ : قام الملك حسين بجولة فى الخليج العربى شملت العراق والكويت وقطر ودولة الامارات والبحرين وسلطنة عمان .

: طالب الأردن نيابة عن المجموعة العربية فى الأمم المتحدة بإجتماع مجلس الأمن لاصدار قرار يدعو الجمعية العامة الى عقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع ضم اسرائيل للجولان .

٢ : نفى متحدث باسم وزارة الداخلية الأردنية الاتهامات السورية بتورط الجيش الأردنى فى أعمال عدوانية ضد سوريا .

٢ : أعلن الملك حسين عن تشكيل قوة خاصة من المتطوعين للقتال مع الجيش العراقى فى الحرب ضد إيران .

ملكة العربية السعودية :

: حمل ولى العهد السعودى الأمير فهد مصر المسئولية المباشرة لضمان إعادة جزيرتى تيران وصنافير اللتين تحتلهما اسرائيل الى السعودية .

: أعلن الأمير فهد بن عبد العزيز أن السعودية لاتتخذ أية مواقف عدائية من دول الكتلة الشرقية .

: تلقت السعودية الدفعة الأولى من طائرات اف ١٥ الأمريكية المقاتلة .

: اكد وزير الدفاع السعودى أن بلاده مستمرة فى سياسة تنويع مصادر السلاح ودعم قدرتها العسكرية .

: صرح وزير الدفاع السعودى أن بلاده ستحصل على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

: أشاد وزير الاعلام السعودى بقرار الرئيس المصرى حسنى مبارك وقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية .

: ٢٦ عقد فى الرياض مؤتمر لوزراء دفاع مجلس التعاون الخليجى لبحث الموافقة على اجراءات بشأن أمن المنطقة .

٣ : أعلن وزير البترول السعودى أن بلاده ليست لديها النية لفرض عقوبات بترولية ضد دول أخرى .

: أعلن وزير الدفاع والطيران أن السعودية تحصل على أسلحة بحرية فرنسية وتسعى لشراء عتاد عسكرى ثقيل من الدول الصناعية الصديقة .

ملكة المتحدة :

: تعرض التحالف بين الحزب الاشتراكى الديمقراطى والحزب الليبرالى لمشكلة تهدد بانقسامه بسبب الخلافات حول توزيع الدوائر الانتخابية بين الحزبين .

١٠ : أعلن همفرى انكنز مساعد وزير الخارجية البريطانية أن الزعماء الصينيين يدرسون مسألة تأجير هونج كونج لبريطانيا .

النمسا :

٢٢ : أعلن المستشار برونو كرايسكى انه سوف يعين الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام السابق للأمم المتحدة مبعوثا خاصا فى المؤتمرات الدولية .

الهند :

١ : أعلنت الهند عن قبولها للعرض الباكستانى باجراء مفاوضات لتسوية الخلافات بينهما وابرام اتفاق لانهاء حالة الحرب .

١٥ : تخلت السيدة أنديرا غاندى رئيسة الوزراء عن منصب وزير الدفاع كما أجرت تعديلات وزارية هامة .

٢٠ : شنت السلطات الهندية حملة اعتقالات واسعة فى مواجهة الاضرابات العمالية شملت أكثر من ١١ ألف شخص .

٢٩ : وصل أغاشاهى وزير خارجية باكستان الى نيودلهى لاجراء محادثات حول القضايا بين البلدين .

٣٠ : أعلنت أنديرا غاندى رئيسة الوزراء أنه اذا تم التوصل الى اتفاق مع باكستان حول معاهدة عدم اعتداء أو لم يتم التوصل اليه فان الهند لن تعتدى على باكستان .

هولندا :

١٩ : انتخب البرلمان الأوربى الاشتراكى بيتر دانكرت لرئاسته خلفا للسيدة سيمون فيل الفرنسية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٦ : حذرت الولايات المتحدة والمانيا الغربية من أن أى تدخل عسكرى سوفيتى فى بولندا ستكون له أخطر العواقب على العلاقات الدولية .

١٠ : اكدت الولايات المتحدة أنها لاتزال غير راغبة فى استئناف تنفيذ اتفاقية التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل بسبب ضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة .

١٤ : ١٦ : قام الكسندر هيج وزير الخارجية بزيارة لكل من اسرائيل ومصر لدفع محادثات الحكم الذاتى الفلسطينى .

١٦ : أكد الرئيس ريجان رفضه لاجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٠ : حذر الرئيس ريجان من أن الولايات المتحدة مستعدة لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتى وبولندا مالم يتحسن الوضع فى بولندا .

٢١ : استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن ضد مشروع قرار يقضى بفرض عقوبات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية .

٢٢ : نفت الخارجية الأمريكية أنباء تأخير تقديم مساعدات اقتصادية لاسرائيل وقال أن واشنطن تتعامل مع اسرائيل بكرم زائد .

٢٢ : ذكرت مؤسسة دارتون الأمريكية أن قيمة مبيعات السلاح السوفيتى لدول العالم الثالث قد تضاعفت ثمانى مرات خلال السنوات العشر الماضية .

٢٣ : أكد الرئيس ريجان تصميمه على بناء القوة العسكرية الأمريكية الضخمة .

٢٧ : أعلن الرئيس ريجان أن السياسة الخارجية الأمريكية هى سياسة القوة والعدل والتوازن .

٢٨ : هدد الرئيس ريجان بفرض حصار على كوبا .

٢٨ : نفت وزارة الدفاع الأمريكية أنباء اشتراك جنود أمريكيين فى قوة حفظ السلام الأفريقية فى تشاد .

٣٠ : أكدت الخارجية الأمريكية معارضتها لدعوة الملك الأردنى حسين لارسال متطوعين وأسلحة الى العراق .

٣٠ : أعلنت الخارجية الأمريكية أنها تعتزم تقديم مساعدات عسكرية قيمتها ٥٥ مليون دولار للحكومة العسكرية فى السلفادور .

: ذكرت مصادر وزارة الدفاع الأمريكية أن أمريكا تعتزم أن تبيع لتركيا طائرات مقاتلة من طراز اف ١٦ ، ١٨ من أجل تحديث سلاحها الجوى .

اليابان :

١٥ : صرح وزير الخارجية أن اليابان ستفرض عقوبات على الاتحاد السوفيتى وبولندا بسبب الأزمة البولندية .

اليمن الشمالى :

١٣ : اكتشفت السلطات شبكة تجسس وتخريب ايرانية فى صنعاء .

١٨ : أجرت القيادة اليمنية تغييرات هامة

فى المناصب العسكرية العليا فى الجيش .

اليونان :

١٠ : أدانت الحكومة اليونانية فرض الأحكام العرفية فى بولندا .

٢٤ : أعلن باباندريو رئيس الوزراء أن التحول الديمقراطى فى اليونان يواجه مصاعب بسبب التهديدات التى تتعرض لها وحدة أراضى اليونان من جانب تركيا .

٢٧ : أعلن وزير الصناعة اليونانى ان حكومته تنوى أن تعتزم تأميم شركات تكرير البترول وشركات الصناعات البتروكيماوية التى تمتلكها شركة أمريكية .

○ ○ فبراير ١٩٨٢

الاتحاد السوفييتى

٢ : أعرب الاتحاد السوفييتى عن قلقه مما وصفه بانتعاش التعاون بين الولايات المتحدة والسويد فى المجالات العسكرية .

٤ : حذر الاتحاد السوفييتى دول حلف الأطلنطى من اثارة الأزمة البولندية فى مؤتمر الأمن الأوروبى بمدريد .

٥ : طالب الاتحاد السوفييتى بادراج القوة النووية لفرنسا وبريطانيا فى مفاوضات جنيف .

١١ : اشترى الاتحاد السوفييتى ١٥٠ الف طن من الحبوب من الولايات المتحدة .

١٢ : امتدحت صحيفة كومسولكومايا برافدا الاسلوب الجديد لحكومة الرئيس المصرى حسنى مبارك وأشارت الى رغبة موسكو فى تحسين العلاقات مع القاهرة .

١٣ : وجه الكرملين هجوما عنيفا على الحزب الشيوعى الايطالى وأكد حق موسكو فى زعامة الحركة الشيوعية العالمية .

١٥ : انتقد نيكولاى تيخونوف رئيس الوزراء السوفييتى حكومة الرئيس الأمريكى ريجان واتهمها بالسعى لاحراز تفوق عسكرى على بلاده .

١٩ : أكدت أنباء صحفية وقوع حركة تمرد واسعة بين صفوف القوات السوفييتية فى المانيا الشرقية .

٢٢ : حذر الاتحاد السوفييتى حكومات الدول الشيوعية من ارتكاب اخطاء قد تؤدى الى تعرضها لأزمات مماثلة للأزمة البولندية .

٢٥ : جدد الرئيس السوفييتى بريجنيف دعوته لحكومة الرئيس الأمريكى ريجان للعمل المشترك لتحقيق نتائج سريعة فى مفاوضات جنيف حول الصواريخ الأوروبية .

أثيوبيا :

٢٣ : عقد اجتماع لمنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا لبحث مشكلات الصحراء الغربية وناميبيا وتشاد . وشهد الاجتماع انقساما بسبب اشتراك وفد جبهة البوليساريو فى الاجتماعات .

أسبانيا :

٩ : استأنف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى أعماله فى مدريد بعد توقف دام ٥٣ يوما . وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مشادة عنيفة بين الشرق والغرب حول الأزمة البولندية .

٢١ : كشفت محاكمات قادة الانقلاب العسكرى الفاشل فى أسبانيا عن وقائع خطيرة وأن مديرى الانقلاب أوهموا العسكريين بتأييد الملك خوان كارلوس للخطة .

استراليا :

١ : أعلن مالكولم فريزر رئيس وزراء استراليا ان بلاده ستشترك فى القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام فى سيناء .

إسرائيل :

١ : أذاعت الحكومة الاسرائيلية وثيقة عرضت فيها تفصيليا موقفها من مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى .

٢ : أعلن مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية ان مصالح اسرائيل تقتضى أن يكون لايران جيش قوى يملك فى أى وقت أن يستولى على السلطة فى ايران .

٤ : أعرب شيمون بيريز زعيم حزب العمل المعارض عن اعتقاده بأن ائتلاف ليكود الحاكم حاليا سيسقط خلال العام الحالى .

٦ : أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن رفضها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعى الى توقيع عقوبات شاملة ضد اسرائيل بسبب ضمها لمرتفعات الجولان السورية واعتبرته قرارا باطلا .

٨ : قام الفريق عبد رب النبى حافظ رئيس الأركان المصرى بزيارة لاسرائيل وأعلن انه لاتوجد مشاكل بين مصر واسرائيل بشأن عملية الانسحاب النهائى من سيناء واستبعد احتمال شراء مصر أسلحة اسرائيلية .

١٣ : أعربت الدوائر السياسية فى اسرائيل عن قلقها من تصريحات لوزير الدفاع الأمريكى وايتبرجر جاء فيها ان الولايات المتحدة لاتعتزم أن تكون رهينة لاسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط .

١٤ : أعلن اريه ناعور المتحدث باسم الحكومة الاسرائيلية ان صفقة الأسلحة الأمريكية المقترحة للأردن تهدد أمن اسرائيل وتخل بالتوازن العسكرى القائم فى الشرق الأوسط .

١٧ : دعا اسحاق شامير وزير الخارجية الى اقامة منظمة دولية جديدة بدلا من الأمم المتحدة .

١٩ : أعلن حزب العمل المعارض معارضته لأى قانون لتطبيق التشريع الاسرائيلى فى الضفة الغربية المحتلة .

٢٤ : اقترح مناحم بيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى لأول مرة كتابة على حزب العمل المعارض تشكيل حكومة وحدة

وطنية . ورفض الحزب الاقتراح .

٢٥ : صرح المتحدث باسم مناحم بيجين رئيس الوزراء ان اسرائيل ستواجه موقفا معقدا بعد انسحابها النهائي من سيناء في شهر ابريل القادم .

افغانستان :

١٦ : قامت القوات السوفييتيه في افغانستان بعمليات قصف مكثفة لاقليمي قندهار وهيرات مما أدى الى مصرع مئات المدنيين والثوار ..

١٨ : اعلنت لجنة دولية لتقصي الحقائق في افغانستان ان عدد ضحايا الاحتلال السوفييتي لافغانستان يتراوح بين ٣٢ ، ٤٨ الفا مابين قتيل وجريح ومفقود وان هناك دلائل على استخدام القوات السوفييتية للغازات السامة في افغانستان .

٢٣ : لقى جنرال سوفييتي مصرعه على يد الثوار الأفغان في حادث اسقاط طائرة هليوكبتر .

المانيا الغربية :

٥ : فازت حكومة المستشار شميت بثقة البوندستاج (البرلمان) كما فاز برنامج شميت الاقتصادي .

٧ : ٨ : قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة رسمية لالمانيا الاتحادية واتفقت مصر والمانيا على ضرورة المضي في جهود السلام في الشرق الأوسط وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره . وأكدت المانيا استمرار دعمها السياسي والاقتصادي لمصر .

١١ : فرضت السلطات في المانيا الغربية رقابة مشددة على تنقل الدبلوماسيين السوفييت في أراضيها ضمن قرار فرض عقوبات على الاتحاد السوفييتي .

١٧ : حذر المستشار السابق فيلي برانت رئيس الاشتراكية الدولية الحالي — من أي تدخل عسكري امريكي في السلفادور خوفا من أن تصبح افغانستان الغربية

أوغندا :

٢٣ : قامت مجموعة مسلحة من رجال حرب العصابات (٣٠٠) رجل بهجوم مفاجىء على ثكنات الجيش في لوبيري . وتمكنت القوات الحكومية من احباط المحاولة .

٢٤ : اعترف متحدث باسم وزارة الدفاع بان هجوم المتمردين على ثكنات الجيش كان محاولة يائسة للاستيلاء عليها تمهيدا لقلب نظام الحكم .

٢٦ : قامت قوات الجيش الأوغندي بحملة اعتقالات واسعة للعناصر المشتبه في معارضتها لنظام الرئيس أوبوتي .

ايران :

١٠ : ذكر التليفزيون الايراني انه أمكن القضاء على قيادة حركة (بيكار) الماركسية الايرانية .

: غادر آخر دبلوماسي سوداني طهران وأغلقت السفارة السودانية في ايران .

١١ : اعلن راديو (صوت الأمل) اليميني اللبناني ان المجموعة الأولى من المتطوعين اللبنانيين قد وصلت الى ايران .

١٣ : أعلن الرئيس علي خاميني أن مجلسا ثلاثيا أو خماسيا سوف يتم تشكيله ليخلف الزعيم آية الله خميني في ادارة شئون البلاد جنبا الى جنب مع السلطات الحكومية .

١٤ : اعترف الرئيس علي خاميني بان المجتمع الاسلامي الذي كان يريده الامام الخميني غير موجود حتى الآن ودعا الى اتباع سياسة خارجية متوازية .

٢٣ : ذكرت منظمة العفو الدولية انها تلقت تقارير عن عمليات تعذيب في السجون الايرانية وانه تم اعدام أكثر من ٤٠٠٠ ايراني خلال السنوات الثلاث الماضية .

باكستان :

١٧ : استقال أغاشاهي وزير الخارجية لاسباب صحية وعين شهيب زاده يعقوب خان سفير باكستان في باريس بدلا منه .

٢٧ : اعتقلت السلطات الباكستانية اكثر من ثلاثة الاف شخص لاتهامهم في مؤامرة لاغتيال كبار المسئولين .

البحرين :

٦ : أكد ولي عهد البحرين أن دول مجلس التعاون الخليجي قد وافقت على التنسيق بين وسائل دفاعها الجوي لضمان الأمن في المنطقة .

٦ : ٨ عقدت بالمنامة دورة طارئة لمجلس التعاون الخليجي لبحث المؤامرة التخريبية التي وقعت في البحرين بدعم من ايران وحذر المجلس ايران من الاستمرار في تهديدها لدول الخليج ومحاولات تصدير الثورة الى دول المنطقة .

البرتغال :

٨ : اتهمت البرتغال السفارة السوفييتية في لشبونه بالادلاء ببيانات تتنافى مع مهامها الدبلوماسية العادية .

١١ : عرضت البرتغال على الولايات المتحدة الوساطة من أجل تقليل الفجوة الدبلوماسية بينها وبين انجولا كخطوة في طريق تحقيق الاستقلال لاقليم ناميبيا .

١٣ : أعلنت الحكومة البرتغالية انها أحبطت محاولة لتدمير المؤسسات الديمقراطية في البلاد .

بلجيكا :

٣ : وافقت الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي على فرض عقوبات جديدة ضد الاتحاد السوفييتي وبولندا .

٢٢ : قرر وزراء مالية دول السوق الأوروبية المشتركة خفض قيمة الفرنك البلجيكي ولوكسمبورج وكرون الدانمرك .

بنجلاديش :

١١ : أقال القاضي عبد الستار رئيس بنجلاديش الحكومة وشكل حكومة جديدة برئاسته .

بولندا :

٦ : اعلنت الحكومة العسكرية في بولندا انها ستوسع علاقاتها الاقتصادية مع دول الكتلة الشيوعية .

١٣ : أكد مسئول بولندي أن الحكومة تتخذ خطوات لتشكيل منظمات عمالية تتمتع بالحكم الذاتي بشرط التحرر من تأثيرات الثورة المضادة .

٢٠ : ألقت قوات الأمن القبض على اعضاء منظمة سرية لمقاومة السلطات في اقليم ثوران الشمالي وتدعى المنظمة الاتحاد من أجل الكفاح في سبيل الاستقلال .

٢٣ : حملت الحكومة البولندية الحزب الشيوعى البولندى مسئولية تدهور الأوضاع فى البلاد بسبب اخطائه .

٢٥ : أعلن الجنرال ياروزيلسكى رئيس المجلس العسكرى الحاكم الحرب ضد المقاومة السرية فى بولندا .

٢٦ : صدقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البولندى بالاجماع على اعلان ١٣ ديسمبر الخاص بفرض الاحكام العرفية فى بولندا .

٢٨ : ندد بيان أصدره اساقفة الكنيسة الكاثوليكية بالاحكام العرفية ودعا الى مصالحه وطنية فى البلاد .

تركيا :

٢٢ : أعلنت السلطات العسكرية الحاكمة انه تجرى حاليا محاكمة ٤٦٧٢١ شخصا امام المحاكم العسكرية وشملت التهم الموجهة اليهم : الشيوعية والفاشية والانفصالية ومناهضة العلمانية وتوزيع أسلحة وتكوين عصابات مسلحة وارتكاب جرائم .

تشاد :

١٣ : رفض الرئيس جوكونى عويضى الالتزام بقرار منظمة الوحدة الأفريقية بالتفاوض المباشر مع حسين صبرى وزير الدفاع السابق .

٢٢ : صرح مصدر عسكرى فى نجامينا ان القوات الحكومية التشادية استعادت مدينة ام هاجر شرقى تشاد بعد معركة مع القوات المسلحة الشمالية .

تونس :

١٢ : ١٣ : عقد مؤتمر طارىء لوزراء الخارجية العرب لاتخاذ موقف عربى موحد تجاه القرار الاسرائيلى بضم الجولان وشكلت لجنة سداسية لدراسة العلاقات العربية مع الدول المساندة لاسرائيل .

٢٣ : وصل الرئيس الليبى معمر القذافى الى تونس فى زيارة رسمية .

٢٧ : وقعت تونس وليبيا اتفاقا حول التكامل والتعاون بين البلدين .

جرينلاند :

٢٤ : قرر سكان جزيرة جرينلاند التى تتمتع بالحكم الذاتى فى اطار دولة الدانمرك الانسحاب من السوق الأوروبية المشتركة بعد استفتاء أسفر عن موافقة ٥٢٪ من السكان على الانسحاب .

الجزائر :

٣ : أعربت الجزائر عن استعدادها للقيام بمهمة الوساطة لانهاء الحرب العراقية الايرانية اذا طلبت منها الدولتان ذلك رسميا .

جمهورية مصر العربية :

١ : قررت السلطات المصرية والليبية فتح الحدود بين البلدين عبر بوابتى مساعد الليبية والسلوم المصرية لمدة ساعة واحدة لعبور بعض العائلات المصرية العائدة من ليبيا .

٢ : أعلن رئيس وفد مصر فى الأمم المتحدة وقوف مصر بكل تصميم الى جانب الشعب السورى الشقيق ومعارضتها لكل أشكال الابتزاز فيما يختص بالأراضى العربية .

: أبلغت مصر كافة بعثاتها الدبلوماسية بالدول العربية ترحيبها بدخول كافة المواطنين العرب ومنحهم تأشيرات دخول فور وصولهم دون اجراءات مسبقة .

٣ : ٤ أكد الرئيس حسنى مبارك للرئيس الأمريكى رونالد ريجان فى واشنطن ان الاعتراف بالشعب الفلسطينى وبحقه فى تقرير المصير سيكون من شأنه فتح الطريق امام السلام فى المنطقة .

: تم الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على حجم المساعدات الأمريكية لمصر خلال عام ١٩٨٢ وهى ــ ١٠٤٦ مليون دولار ــ بالاضافة الى المساعدات العسكرية .

: أكد السيد كمال حسن على وزير الخارجية ان محادثات الرئيس مبارك فى واشنطن أكدت استمرار مصر فى سياستها الخارجية وان السلام هو محور هذه السياسة التى قدرها الجانب الأمريكى .

٥ : أكد الرئيس مبارك ان السلام بين اسرائيل والعرب بما فى ذلك الفلسطينيون هو الاختيار الوحيد المتاح لشعوب المنطقة وقال ان الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين يعنى الاعتراف بالحقوق وليس بالمؤسسات أو المنظمات .

٧ : أعلن الرئيس مبارك فى بون ان الأمن العالمى يرتبط بتسوية الشرق الأوسط ورحب بمزيد من المشاركة الأوروبية فى دفع عملية السلام فى الشرق الأوسط

: تقرر تنفيذ عدة مشروعات هامة بين مصر والسودان للتعجيل بالتكامل بينهما

٨ : عاد الرئيس مبارك الى القاهرة بعد جولته فى أوربا والولايات المتحدة ووصفت محادثاته فى العواصم التى زارها بانها كانت ناجحة .

١١ : اعلن رئيس هيئة الاركان المصرى بأن قرار الاستعانة بـ ٦٦ خبيرا سوفيتيا فى الصناعات الثقيلة بمصر لن تتبعه عودة المستشارين العسكريين السوفييت .

١٣ : ١٥ : عقد بالقاهرة مؤتمر اقتصادى موسع لوضع استراتيجية اقتصادية ثابتة للبلاد .

١٦ : ١٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة رسمية لسلطنة عمان وأكد تأييد مصر لدور مجلس التعاون الخليجى وان ابواب مصر مفتوحة للعرب جميعا .

٢١ : قررت مصر استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تشاد وعودة السفير المصرى اليها .

٢٢ : وقعت مصر وفرنسا اتفاقية للتعاون الثقافى .

٢٢ : ٢٥ : قام اسحاق شامير وزير خارجية اسرائيل بزيارة رسمية لمصر .

٢٧ : انضمت مصر الى اتفاقية فيينا الدولية حول قانون المعاهدات الدولية والى المعاهدة المتعددة الأطراف لمنع الأزدواج الضريبى على حقوق النشر والتأليف .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٣ : صرح عبد الله بشارة سكرتير مجلس التعاون الخليجى بأن دول الخليج تجرى حوارا مع دول أوروبا الشرقية بصورة مباشرة وكذلك من خلال سفارات تلك الدول فى الكويت .

٢٢ : استقال الشيخ سلطان بن زايد القائد الأعلى للقوات المسلحة فى دولة الامارات من منصبه .

رومانيا :

٨ : وجه الرئيس نيكولاى شاوشيسكو تحذيرا بضرورة استعداد الشعب لموجه من ارتفاع الأسعار لتحقيق توازن فى الاقتصاد القومى .

١٥ : أعلنت الحكومة الرومانية رفع أسعار جميع السلع الغذائية الأساسية وبعض السلع الأخرى .

زيمبابوى :

١٥ : صعدت حكومة روبرت موجابى هجوما على شريكها فى الائتلاف الحكومى وحزب الجبهة الوطنية الذى يتزعمه جوشوانكومو .

١٦ : صادرت حكومة موجابى ١١ شركة تابعة لحزب الجبهة الوطنية .

١٧ : أعلن روبرت موجابى عزل جوشوانكومو وثلاثة من أعضاء حزبه من الائتلاف الحاكم بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم .

٢٠ : انكرمنكومو التهم الموجهه اليه والى أعضاء حزبه وأكد ان موجابى يسعى الى اعلان حزب واحد .

السلفادور :

٥ : استولى الثوار على مدينتين ودارت معارك مع قوات الحكومة لقى فيها ٤٠ شخصا مصرعهم .

٨ : أكد زعيم جبهة الثوار فى السلفادور انهم يعدون لهجوم شامل ضد القوات النظامية فى محاولة للاطاحة بنظام الحكم الحالى فى السلفادور .

١٤ : أكد الجنرال جارسيا وزير الدفاع ان القوات النظامية لن تتمكن من ردع الثوار دون مساعدة الولايات المتحدة العسكرية .

٢١ : اعترف وزير الدفاع بأن هناك بعض التجاوزات فيما يتعلق بحقوق الانسان فى السلفادور .

(انظر أيضا الولايات المتحدة الأمريكية ١٥ /٢)

السودان :

٨ : تلقى الرئيس جعفر نميرى رسالة من الملك خالد عاهل السعودية يؤكد وقوفها الى جانب السودان لتخطى الأزمة العابرة التى يمر بها .

١٠ : غادر الخرطوم الى نجامينا وفد مصرى سودانى يمثل وزارة الخارجية فى البلدين لاجراء اتصالات مبدئية لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع تشاد .

١٣ : قام الفريق عبد الحليم أبو غزاله رئيس الأركان المصرى بزيارة للخرطوم .

٢٠ : أعلن الرئيس النميرى انه اتفق مع الرئيس المصرى حسنى مبارك على الاسراع بعملية التكامل الاقتصادى بين مصر والسودان .

٢٣ : بحث الرئيس جعفر نميرى مع السفير الامريكى فى الخرطوم أوجه التعاون العسكرى بين السودان والولايات المتحدة .

٢٧ : أعلن الرئيس نميرى ان نظام الحكم فى السودان راسخ وقوى لانه يقوم على تجربة خاصة بالسودان .

سوريا :

١١ : احتجت سوريا على تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حول وقوع اضطرابات فى مدينة حماه باعتبار ذلك تدخلا فى شئون سوريا الداخلية .

: وصف بيان رسمى سورى الموقف فى مدينة حماه بأنه طبيعى وانه تمت السيطرة عليه .

١٣ : أعلن رسميا رفع الحصار عن مدينة حماة وفتح الطريق الدولى الموصل بين حمص وحلب .

١٩ : فرضت اجراءات أمن مشددة فى شوارع دمشق وانتشرت فيها القوات الأمنية .

٢٣ : صرح السيد عبد الحليم خدام وزير الخارجية بان جماعة الأخوان المسلمين المناهضين لنظام حكم الرئيس الأسد تعمل انطلاقا من الأردن .

٢٥ : أعلن الرئيس الأسد انه تم القضاء نهائيا على حركة التمرد فى حماة .

٢٧ : أكد مصدر رسمى سورى ان الحوار مع واشنطن يجب أن يستمر حول مشكلات الشرق الأوسط .

الصين :

٣ : طالب الجنرال يانج ديزى رئيس هيئة أركان حرب الجيش الصينى بضرورة اجراء اصلاحات جذرية فى تنظيمات الجيش الصينى وتدريبه على الأسلحة الحديثة .

٦ : اكد نائب وزير الخارجية الصينى ان العلاقات بين الولايات المتحدة والصين قد وصلت مرحلة الأزمة بسبب استمرار تزويد تايوان بالأسلحة الأمريكية .

٧ : اعلن وانلى نائب رئيس الوزراء الصينى ان تينج هسيا وبينج نائب رئيس الحزب الشيوعى الصينى قد اتخذ قرارا بالانسحاب من تصريف الشئون اليومية للبلاد .

١٣ : اعترفت الصين رسميا ببدء حملتها ضد من وصفتهم بالعناصر البيروقراطية الفاسدة التى تعرقل مسيرتها نحو المستقبل . ووصف تنج هسيا وبينج هذه الحملة بانها ثورة جديدة .

١٤ : اقيل اكثر من الف من المسئولين المحليين وضباط الجيش من مناصبهم فى اطار حملة التطهير ضد العناصر البيروقراطية .

١٦ : أعلن زهاو زيانج زعيم الحزب الشيوعى الصينى ان قيادة الحزب قوية ومتحدة ومستعدة للنضال ضد البيروقراطية والفساد .

٢٣ : قررت الحكومة الصينية اطلاق سراح جميع الأعضاء الذين كانوا تابعين للادارة المدنية او العسكرية لنظام الكومنتانج الوطنى والذين كانوا لايزالون محتجزين منذ عام ١٩٤٩ .

العراق :

٢ : حذرت العراق ايران من استخدام الأسرى العراقيين فى كتيبة المتطوعين ضد اسرائيل . وحملتها مسئولية حماية حياة الأسرى .

٦ : طلب رئيس قسم رعاية المصالح العراقية فى القاهرة تأييد مصر لعقد مؤتمر القمة القادم لدول عدم الانحياز فى بغداد فى سبتمبر القادم .

١١ : بدأت العراق فى استخدام الألوية الخاصة من كوماندوز الجيش الشعبى الى جانب القوات النظامية فى شن الهجمات على المواقع الايرانية .

١٥ : أعلنت مصادر عراقية ان الاتحاد السوفييتى استأنف تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية للعراق فى الفترة الأخيرة .

٢٠ : أعلن العراق ان قواته سحقت آخر سلسلة من الهجمات الايرانية الواسعة فى منطقة البستان باقليم خوزستان الايرانى .

٢٢ : بحث الرئيس صدام حسين مع كلود شيسون وزير الخارجية الفرنسية سبل دعم العلاقات الثنائية بين العراق وفرنسا .

٢٦ : زار الرئيس صدام حسين ورئيس اليمن الشمالى معسكرا للمتطوعين اليمنيين الشماليين فى العراق .

عمان :

٩ : اتهمت عمان السلطات الشيوعية فى اليمن الجنوبية والتآمر مع الاتحاد السوفييتى واثيوبيا على اسقاط نظم

الحكم غير الخاضعة للسيطرة الشيوعية فى منطقة الخليج .

١٦ ، ١٧ : قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بزيارة رسمية لعمان واكد بيان مشترك اتفاق مصر وعمان على تدعيم امن المنطقة لمواجهة التدخلات الأجنبية وتأييد جهود مصر لاستعادة الحقوق العربية .

١٨ : عين السيد يوسف العلوى وزيرا للشئون الخارجية بدلا من السيد قيس الزواوى الذى عين نائبا لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .

فرنسا :

١ : اجتمع الرئيس فرانسوا ميتران بالرئيس المصرى حسنى مبارك وبحثا قضية الشرق الأوسط والقضايا الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك .

: أعلن المتحدث باسم قصر الاليزيه انه ليس لفرنسا أن تلعب دور الحكم فى الشرق الأوسط ولكنها تسهم فى عملية السلام .

٢ : وافقت السلطات الفرنسية على فتح مكتب لجبهة البوليساريو فى باريس .

١٠ : الغت فرنسا الحظر على تصدير الأسلحة الى ليبيا .

١٧ : وقع ١٩ انفجارا فى باريس دبرتها جبهة تحرير كورسيكا المطالبة بالحكم الذاتى .

١٨ : قررت فرنسا وقف امداداتها من الأسلحة والذخائر الى تشاد ردا على رفض حكومة عويضى قرارات منظمة الوحدة الأفريقية فى نيروبى .

٢٣ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران ان ارساء السلام فى الشرق الأوسط يوجب تسوية جميع المشكلات على أسس تكفل أمن وسلامة جميع دول وحق جميع الشعوب .

٢٥ : أعلن مصدر فرنسى أن قيمة المبيعات الفرنسية من الأسلحة منذ بداية العام الحالى بلغت ٢٢ مليار فرنك فرنسى .

٢٦ : عقد اجتماع قمة فى باريس بين الرئيس ميتران والمستشار الألمانى الغربى هيلموت شميت وتضمن البيان المشترك انتقادات للسياسة الاقتصادية للرئيس ريجان ومخاوف من تعرض أوربا الغربية لحالة خطيرة من الكساد الاقتصادى .

فلسطين :

١ : نفت منظمة التحرير الفلسطينية اتهامات اسرائيلية بانتهاك وقف اطلاق النار بينها وبين اسرائيل فى جنوب لبنان واكدت التزامها به .

١٩ : كشف الدكتور عصام صرطاوى مستشار السيد ياسر عرفات النقاب عن التفكير فى الحوار الاسرائيلى الفلسطينى بدأ فى أوائل السبعينات وان قادة الرفض الفلسطينى شاركوا فى هذا الحوار .

٢٦ : اكد خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى رفض منظمة التحرير الفلسطينية لأى مشروع يتضمن اقامة دولة فلسطينية خارج فلسطين .

(انظر ايضا مصر ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٣/ والمجر ٣/٢)

قبرص :

٢٧ : قام اندرياس باباندريو رئيس الوزراء اليونانى بزيارة لقبرص .

كمبوديا :

٢١ : صرح نوردوم سيهانوك الرئيس الكمبودى الأسبق بأنه وافق على تشكيل ائتلاف مع الكمبوديين الموالين لبول بوت على الرغم من عدائه لنظامهم .

الكويت :

١٠ : حذر ولى العهد الكويتى دول الخليج من التورط فى الحرب العراقية الايرانية وأعرب عن اعتقاده بأن ايران لاتمثل أى تهديد خطير للمنطقة .

٢٢ : رفض مجلس الأمة الكويتى الموافقة على تجديد مساهمة الكويت فى تمويل قوات الردع السورية فى لبنان .

كينيا :

٨ : ٩ : عقد مؤتمر قمة افريقى مصغر فى نيروبى وقام بوضع جدول زمنى لوقف اطلاق النار فى الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو ويعقبه اجراء استفتاء بين شعب الصحراء .

١١ : أقرت منظمة الوحدة الأفريقية خطة سلام لتسوية الأزمة التشادية .

لبنان :

١٤ : ذكر راديو الكتائب اللبنانى ان الزعماء الفلسطينيين قاموا بترحيل عائلاتهم الى دول اوروبا الشرقية تحسبا لقيام اسرائيل بعمليات عسكرية ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى .

١٨ : وقعت اشتباكات عنيفة فى طرابلس بين قوات الردع العربية والمجموعات المسلحة كما تعرضت بيروت لسلسلة من الانفجارات وعمليات الاختطاف .

٢٣ : ٢٤ : وقعت انفجارات فى القطاع الغربى من بيروت اسفرت عن مقتل واصابة بعض الاشخاص وتدمير مكاتب جيش لبنان العربى المنشق .

٢٥ : وافق مجلس الامن الدولى على مشروع قرار بزيادة قوات حفظ السلام الدولية فى جنوب لبنان بمقدار الف رجل .

٢٦ : وصل المبعوث الامريكى الخاص فيليب حبيب الى بيروت فى بداية جولته الخامسة فى الشرق الأوسط لبحث الموقف فى جنوب لبنان بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ليبيا :

٣ : ابلغت ليبيا مجلس الامن الدولى ان مقاتلتين امريكيتين اعترضتا طائرة ركاب مدنية ليبية فوق المجال الجوى اليونانى .

٢٤ : جدد العقيد الليبى معمر القذافى دعوته الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة لتحقيق الوحدة بين تونس وليبيا .

٢٥ : هاجم العقيد القذافى قادة الدول العربية واتهمهم بالخيانة العظمى فى حق الامة العربية بعرقلتهم عودة الفلسطينيين الى اراضيهم وحظرهم لدخول الفلسطينيين الاراضى التى تحتلها اسرائيل .

(انظر ايضا تونس ٢٣ ، ٢،٢٧)

مالطة :

١٦ : انتخب مجلس النواب السيدة اجاثا باربارا كأول سيدة لرئاسة الجمهورية للسنوات الخمس القادمة .

المجر :

٣ : وافقت حكومة المجر على منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى بودابست الوضع الدبلوماسى .

المكسيك :

١١ : اعلنت حالة الطوارىء بين صفوف الجيش وخاصة على الحدود مع جواتيمالا .

: اجلت زيارة الرئيس المكسيكى جوزية بورتيو لجواتيمالا عقب تهديد بقتله لحظة وصوله .

٢٢ : دعا الرئيس المكسيكى الولايات المتحدة الى تجنب اى تدخل عسكرى فى دول امريكا اللاتينية وخاصة نيكاراجوا – كما دعا الى بدء حوار بين واشنطن وهافانا وابدى استعداد المكسيك للقيام بدور فى هذه المسألة .

المملكة الاردنية الهاشمية :

١٣ : اعرب الملك حسين عن امله فى عودة العلاقات بين مصر والدول العربية .

٢٤ : طلبت الحكومة الاردنية اغلاق المكتب العسكرى السورى فى الاردن .

المملكة العربية السعودية :

٩ : وقعت السعودية والولايات المتحدة اتفاقا لتشكيل لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين .

١٤ : طالب وزير الخارجية السعودى بموقف عربى موحد للسلام للفوز بتأييد دولى للقضية العربية .

٢١ : طالبت السعودية باقامة شبكة امنية اقليمية فى الدول العربية لمكافحة التنظيمات المتطرفة .

٢٣ : وقعت السعودية وعمان اتفاقا للتعاون فى مجال الامن الداخلى .

٢٤ : اتفق وزراء الداخلية فى دول الخليج العربى على وضع مشروع اتفاق امنى جماعى لدول المنطقة .

المملكة المتحدة :

٥ : اكدت رئيسة الوزراء البريطانية مسز تاتشر ان الحكومة البريطانية ستواصل العمل بشكل دقيق مع الحكومة المصرية من اجل تحقيق السلام الدائم فى الشرق الاوسط .

٦ : ٧ : قام الرئيس المصرى حسنى مبارك بزيارة رسمية لبريطانيا .

٢٢ : ٢٥ : قام دوجلاس هيرد وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية بجولة فى دول الخليج العربى شملت البحرين واليمن الشمالى وعمان وقطر .

المملكة المغربية :

١١ : ١٢ : قام الكسندر هيج وزير الخارجية الامريكى بزيارة للمغرب ووافق المغرب من حيث المبدأ على السماح للقوات الامريكية بالمرور عبر مطاراتها العسكرية .

: اعلن عن تشكيل لجنة عسكرية مغربية امريكية مشتركة .

١٣ : اعلنت المغرب وعمان انهما ستضاعفان حجم التعاون الاقتصادى بينهما .

٢٧ : اصدر الملك الحسن الثانى عفوا عن زعماء المعارضة بمناسبة ذكرى اعتلائه عرش المغرب .

موريتانيا :

١٤ : كشف النقاب عن تورط مصطفى ولد سالك الرئيس السابق للجنة العسكرية للخلاص الوطنى وسيد احمد رئيس الوزراء السابق فى محاولة انقلاب فاشلة .

النمسا :

٨ : توقف الرئيس المصرى حسنى مبارك فى فيينا لاجراء محادثات مع المستشار برونوكرايسكى واعلن الرئيس مبارك انه لا يوجد خلاف بين مصر والنمسا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٧ : احتجت رابطة الطلبة العرب فى النمسا على اجراءات الرقابة المشددة على الرعايا العرب فى النمسا .

نيجيريا :

١٩ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة للاطاحة بالحكومة المدنية فى لاجوس .

الهند :

١ : اكد بيان مشترك عن محادثات وزير خارجية باكستان فى الهند انه تم تنقية الجو بين البلدين مما يتيح بدء النظر فى مقترحات توقيع اتفاق عدم اعتداء بينهما .

٢٢ : عقد مؤتمر للدول النامية فى دلهى .

: دعت السيدة انديرا غاندى رئيسة الوزراء دول العالم الصناعية المتقدمة الى التفاوض مع الدول الفقيرة للاتفاق على خطة عاجلة لاعادة توزيع الثروة العالمية على اسس اكثر عدالة ومساواة .

هولندا :

١٢ : اكد وزير الدفاع الهولندى ان بلاده لن تسمح للولايات المتحدة بتخزين الاسلحة الكيماوية فى اراضيها .

٢٤ : وافق البرلمان الهولندى على ارسال وحدة عسكرية للاشتراك فى القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام فى سيناء .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢ : اعلن رسميا تعيين ريتشارد فيربانكس ممثلا جديدا لحكومة الرئيس ريجان فى الشرق الاوسط .

٣ : اكد الرئيس ريجان وقوف الولايات المتحدة بقوة مع مصر والتزامها بدفع عملية السلام .

٤ : اكد الرئيسان الامريكى والمصرى ريجان ومبارك فى ختام مباحثاتهما فى واشنطن التزامهما بالحل السلمى لمشكلة الشرق الأوسط .

: صرح وزير الدفاع الامريكى ان مصر ستظل تتسلم كميات كبيرة من المساعدات العسكرية الامريكية بسبب وضعها الاستراتيجى .

٥ : طردت الحكومة الامريكية الملحق العسكرى السوفيتى فى واشنطن .

: رفضت الولايات المتحدة رسميا اقتراح بريجنيف لاجراء تخفيض متبادل للاسلحة النووية فى اوربا . واقترحت عقد معاهدة جديدة مع موسكو لازالة الصواريخ من اوروبا .

٦ : اعلن الكسندر هيج وزير الخارجية ان الولايات المتحدة سوف تعبر عن تقديرها لزيارة الرئيس المصرى مبارك لواشنطن بتلبية عدد من المطالب المصرية العسكرية والاقتصادية .

٨ : اكد التقرير السنوى للخارجية الامريكية ان اجراءات اسرائيل التعسفية تهدد الاستقرار فى الضفة الغربية وغزة .

١٠ : تلقت الخارجية الامريكية تقارير عن

وقـوع اضـطرابات فى مـدينة حمـاة السورية .

١٦ : صرح مسـئول بـوزارة الدفـــاع الامـريكية ان واشـنطن بـدأت تتبنى سياسة اكثر تشددا اتجاه اسرائيل .

١٥ : اعلن وزير الخـــارجية هيج ان واشنطن ستفعل اى شىء للمحافظة على نظام الحكم الحالى فى السلفادور .

١٩ : اعلن الرئيس ريجـان ان السـياسة الامريكية فى الشرق الاوسط تقوم على أسـاس متـابعة عملية كامـب ديفيد واقناع الدول العـــربية المعتـــدلة بالانضمام الى عملية السلام .

٢٦ : قـررت الادارة الامـريكية اتخـاذ خطوات لمقاطعة البترول الليبى وفرض حـظر على بيع المعـدات البتـــرولية والالكترونية لليبيا .

٢٧ : أبلغـت وزارة التجـارة الامـــريكية الكونجـرس بـرغبتها فى رفـع القيود المفروضة على التعامل التجـارى مـع العراق وحذف العراق من قـائمة الدول المؤيدة للارهاب الدولى .

اليابان :

٢٠ : وافق رجال الاعمال اليابـانيون على انشـاء صـندوق لتخفيف التـوترات التجارية مـع الولايات المتحـدة ودعم الاقتصاد الامريكى .

٢١ : قـررت الحـكومة اليابـانية فـرض عقوبات جديدة ضد الاتحاد السـوفيتى لموقفه من الازمة البولندية .

يوغوسلافيا :

١٥ : تظاهر الف مواطن من اصل البانى فى اقليم كوزوفو بـالجنوب اليوغوسـلافى مطالبين باستقلال الاقليم .

اليونان :

٢٠ : اصدرت وزارة الاعلام اليونانية بيانا ذكر ان اليونان تسعى الى عقد مـؤتمر دولى تحت اشراف الامم المتحدة لبحث المشكلة القبرصية .

: وصل سيبروس كبريانو رئيس قبرص فى زيارة مفاجئة الى اثينا .

(انظر ايضا قبرص ص ٢٧ ، ٢٠)







الأمم المتحدة

ـ مجلس الامن

ـ بدأ مجلس الأمن فى ٢٧ اكتوبر الماضى اجراءات اختيار السكرتير العام للأمم المتحدة لفترة خمس سنوات تبدأ فى اول يناير ١٩٨٢ . وتنتخب الجمعية العامة السكرتير العام للامم المتحدة بناء على اقتراح وتوصية مجلس الأمن كان قد تقدم كل من كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة وسليم أحمد سليم الوزير التنزانى للعلاقات الخارجية كمرشح لشغل هذا المنصب . فى ١٧ نوفمبر ، وبعد ١٦ دورة اقتراع ، لكن لم يحصل أى منهما على أغلبية ٩ اصوات وهى الأغلبية المطلوبة لتقديم توصية للجمعية العامة .

ـ تبنى مجلس الامن ، فى اعقاب الشكوى القدمة من سوريا حول ضم اسرائيل للجولان ، فى ١٥ ديسمبر قرارا بالاجماع يعتبر قرار اسرائيل بفرض قوانينها وقضائها وادارتها على مرتفعات الجولان المحتلة كأنه لم يكن ودون أى نتائج قضائية على المستوى الدولى . يطالب القرار اسرائيل كقوة محتلة وفقا لما سبق بإلغاء قرارها فى فترة لاتتجاوز ١٥ يوما ، وإذا رفضت اسرائيل إلغاء قرارها يجتمع المجلس ليقرر الاجراءات المناسبة التى تتفق وميثاق الامم المتحدة ومن جهة اخرى قرر مجلس الامن ، فى ٢٧ نوفمبر ، بموافقة ١٤ عضوا ، وعدم مشاركة الصين فى الاقتراع ، على تجديد تفويض قوات الامم المتحدة المكلفة بمراقبة فض القوات بين اسرائيل وسوريا فى مرتفعات الجولان السورية حتى ٣١ مايو ١٩٨٢ . كذلك وافق المجلس فى ١٤ ديسمبر على مد تفويض قوات الامم المتحدة فى قبرص حتى ١٥ يونيو ١٩٨٢ . اما قوات الامم المتحدة المتمركزة فى لبنان فقد وافق المجلس على مد تفويضها حتى ١٨ يونيو ١٩٨٢ . وقد شاركت الصين فى الاقتراع حول القوات المتمركزة فى لبنان وقد حظى القرار بموافقة ١٤ عضوا وامتناع كل من الاتحاد السوفيتى ، وجمهورية المانيا الديمقراطية عن التصويت . وقرر المجلس ايضا اعادة النظر فى الوضع فى لبنان بعد مرور شهرين . وفى ٦ يناير عقد مجلس الامن سلسلة اجتماعات فى محاولة لتحديد الاجراءات المناسبة التى يجب اتخاذها تجاه اسرائيل بعد ضمها للجولان ، وكان القرار السابق الذى اتخذه مجلس الامن فى ١٥ ديسمبر ينص على اتخاذ الاجراءات المناسبة « اذا لم تلغ اسرائيل قرارها خلال ١٥ يوما وفى ٢٠ يناير ، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو فى مواجهة مشروع قرار اردنى يطالب الجماعة الدولية بالعمل على اتخاذ اجراءات تجاه اسرائيل والامتناع عن تقديم اى معونة او مساعدة او التعاون معها وذلك فى جميع المجالات وذلك لتكف عن السياسات والممارسات التوسعية . وقد امتنعت كل من فرنسا والمملكة المتحدة ، وايرلندا واليابان وبنما عن التصويت . اما الاردن والاتحاد السوفيتى وبولندا والصين واسبانيا وجويانا واوغندا وتوجو وزائير فقد صوتوا لصالح القرار ومايزال هذا الموضوع موضع بحث فى مجلس الامن .

ـ فى ١٥ ديسمبر ، بحث مجلس الامن موضوع إنشاء جنوب افريقيا لما يعرف « بالمعازل » (بنتوستان) ، وذلك بناء على طلب بتسوانا وبعد منح « سيزكى » الاستقلال فى ١٤ ديسمبر . وقد ذكر مجلس الامن فى تصريح اصدره عدم اعترافه بهذه « الاوطان المزعومة » وادان الاعلان المزعوم لاستقلال « سيزكى » الذى اعتبره لاغيا وكأنه لم يكن .

ـ تبنى مجلس الامن فى ديسمبر قرار بالاجماع يدعو الى انشاء لجنة تحقيق لبحث كيفية تكوين ونتائج عمليات المرتزقة ضد جمهورية سيشل التى تمت فى ٢٥ نوفمبر الماضى .

الجمعية العامة ـ

ـ واصلت الجمعية العامة اعمال دورتها العادية ٣٦ التى كان تم افتتاحها فى ١٥ سبتمبر الماضى وخصصته لمناقشة الوضع فى كمبوديا وفى اعقاب المناقشة تبنت قرارا بموافقة ١٠٠ وأعتراض ٢٥ وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت ، ويطالب هذا القرار بانسحاب كل القوى الاجنبية من كمبوديا ، والحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها واحترام حق شعبها فى تقرير المصير فى ١٥ اكتوبر انتخبت الجمعية العامة بالاقتراع السرى ، كل من جويانا والاردن وبولندا وتوجو وزائير لشغل المقاعد الخمسة للاعضاء غيرالدائمين فى مجلس الامن . كما انتخبت الجمعية العامة ١٨ من اعضائها لشغل المقاعد الشاغرة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى وذلك لفترة ٣ سنوات بدأت من اول يناير ١٩٨٢ . وقد تم تبنى العديد من التقارير ومشاريع القرارات تخص اللجان الاجتماعية والانسانية والثقافية ، وتطبيق برنامج مقاومة العنصرية والتميز العنصرى ، وحق الشعوب فى تقرير المصير والاستقلال ، وتبنى الدول لقانون يحرم تجنيد وتمويل وتدريب ونقل المرتزقة على اراضيها ، وشجب الجرائم التى يرتكبها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا .

كما تمت الموافقة على تقرير يعتبر التنقيب عن الاثار وتغير المناظر الطبيعية والمواقع فى القدس كخرق صارخ لمبادىء القانون الدولى ـ من جهة أخرى تبنت الجمعية العامة عدة قرارات حول مشروع الميثاق العالمى الخاص بالحفاظ على البيئة الطبيعية .

وقبلت الجمعية العامة الترشيح الذى اقترحه المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتعين ١٤ دولة كأعضاء فى المجلس العالمى للغذاء . فى ١١ نوفمبر تم قبول « انتيجوا وباربدا » بالاجماع لتصبح العضو ١٥٧ فى الامم المتحدة . وفى ١٥ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على توصية مجلس الامن التى تقترح تعيين جافير بيريز دو كويلا (بيرو » سكرتيرا عاما لمنظمة الامم المتحدة لمدة خمس سنوات . فى المجال السياسى تبنت الجمعية فى ١٦ ديسمبر بموافقة ١٤١ صوتا واعتراض اسرائيل وامتناع ٣ عن التصويت قرارا يدين السياسة الاسرائيلية فى مرتفعات الجولان وكان هذا القرار قد تم اعداده قبل القرار الاسرائيلى الاخير بضم الجولان ، كذلك تم ادانة اسرائيل بشدة فى ١٣ نوفمبر بسبب اعتدائها المتعمد ضد المنشاءات العراقية فى تموز وذلك بموافقة ١٠٩ واعتراض اسرائيل والولايات المتحدة وامتناع ٣٤ عن التصويت . فيما يتعلق بافغانستان ، طالبت الجمعية فى ١٨ ديسمبر بالانسحاب الفورى للقوات الاجنبية الموجودة فى اراضيها ، وقد صوتت ١١٦ دولة لصالح هذا القرار واعترضت ٢٣ دولة وامتنعت ١٢ دولة عن التصويت . كذلك تم تبنى قرار حول الصحراء الغربية فى ٢٧ نوفمبر بموافقة ٧٦ واعتراض ٩ وامتناع ٥٧ عن التصويت

يطالب بالتشاور والتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية لتقديم المساعدة اللازمة للجنة المكلفة بتسوية النزاع .

فيما يخص تيمور الشرقية اوصت الجمعية العامة بأن يتمكن شعبها من تقرير مصيرة)

كذلك تم تبنى قرارين فى اول ديسمبر تعلن فيهما الجمعية العامة تأييدها للقضاء على الاستعمار وتدين الانشطة الاقتصادية والانشطة الاخرى للدول الاجنبية فى الاراضى المستعمرة ، خاصة فى ناميبيا ، كذلك التعاون فى المجال النووى والعسكرى مع حكومة جنوب افريقيا ويطالب بسحب القواعد والمنشاءات العسكرية الفورى من الاراضى المستعمرة . من جهة اخرى فى ٢٣ نوفمبر تم تعيين ٣٤ عضوا فى لجنة القانون الدولى . وفى ٢٧ نوفمبر صوتت الجمعية على قرار يدعو الى اعادة الثروات الثقافية الى دولها الاصلية . فى ٩ ديسمبر ، تبنت الجمعية العامة ٥٣ قرارا متعلقين بنزع السلاح ، وتقوية الامن الدولى وحسن الجوار بين الدول ، والاعداد للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح وتخفيض الميزانيات العسكرية ونزع السلاح النووى من افريقيا والشرق الاوسط والقدرة النووية التى تمتلكها حكومة جنوب افريقيا والمحيط الهندى كمنطقة سلام . وتمت الموافقة على قرار حول منع وتحريم السلاح النووى النيوترونى بتأييد ٦٨ واعتراض ١٤ وامتناع ٥٧ عن التصويت . كذلك تبنت الجمعية ، بعد الموافقة على الدعوة للدورة ١١ للمؤتمر الثالث حول قانون البحار ، تقرير السكرتير العام الخاص بالتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الامم المتحدة .

فى نهاية المناقشات حول الوضع فى الشرق الاوسط ، وافقت الجمعية فى ١٧ ديسمبر ، بتأييد ٩٤ صوتا واعتراض ١٦ وامتناع ٢٨ عن التصويت على قرار قدمته كوبا يدين مواصلة اسرائيل لاحتلال الاراضى الفلسطينية والعربية ويرفض كل الاتفاقيات الجزئية كخرق لحقوق الشعب الفلسطينى . من جهة اخرى تبنت الجمعية ١٦ قرارا حول سياسة الفصل العنصرى فى افريقيا الجنوبية ، يؤكد على ان يكون عام ١٩٨٢ عام دولى للتعبئة لفرض عقوبات ضد هذه الدولة ، ويدين الاعتداءات على انجولا والدول الافريقية الأخرى ويطالب مجلس الامن ببحث مسألة فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد بريتوريا على وجه السرعة وذلك بموافقة ١٠٩ واعتراض ١٨ وامتناع ١٣ عن التصويت .

فى المجال الاجتماعى تبنت الجمعية العامة سلسلة من القرارات ينص احدها على انشاء صندوق للمساهمات التطوعية لضحايا التعذيب ، وبناء على اقتراح لجانها ، الاقتصادية ولجنة الميزانية ولجنة السياسة الخاصة واللجنة القضائية تمت الموافقة على عدة قرارات حول التعاون الاقتصادى ، واعداد قانون دولى لنقل التكنولوجيا ، واللاجئين ، ومنع اسرائيل من بناء قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت (بموافقة ١٣٩ واعتراض اسرائيل والولايات المتحدة) ، واخيرا أجلت الجمعية العامة اعمالها فى ١٨ ديسمبر دون تحديد تاريخ للجزء الثانى والاخير لهذه الدورة .

محكمة العدل الدولية

ـ واصلت محكمة العدل الدولية بحث الخلاف بين تونس والجماهيرية العربية الليبية بخصوص الهضبة القارية الواقعة بين الدولتين واستمعت فى الفترة من ١٣ الى ٢١ اكتوبر للدفاع .

ـ قام مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة معا فى ٥ نوفمبر بانتخاب خمس اعضاء فى محكمة العدل الدولية لمدة ٩ سنوات بدات فى ٦ فبراير الماضى ، والاعضاء الذين تم انتخابهم هم : جاى لادريت دولاشاربيير (فرنسا) ، روبرت جنجز (المملكة المتحدة) ، كيبا مباى (السنغال) ، ناجندرا سنجة (الهند) ، جوزيه ماريا رودا (الارجنتين) .

ـ ابلغت حكومات كندا والولايات المتحدة محكمة العدل الدولية فى ٢٥ نوفمبر بالاتفاق الذى تم التوصل اليه فى ٢٩ مارس ١٩٧٩ ودخل حيز التنفيذ فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨١ ، وبناء عليه ستفصل محكمة العدل الدولية فى مسألة تحديد الحدود البحرية فى منطقة خليج « مين » .

ـ المجلس الاقتصادى والاجتماعى

ـ استانف المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٢٣ اكتوبر دورته العادية الثانية لعام ١٩٨١ ، وتبنى قرارا يدين الشركات متعددة الجنسية التى تتعاون مع حكومة جنوب افريقيا . وبعد ان قررت انعقاد لجنة الشركات المتعددة الجنسية لاعمال دورتها الثامنة فى الصيف القادم فى مانيلا ، حددت ١,٢ مليار دولار كهدف لبرنامج الغذاء العالمى لعامى ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ .

ـ وافق وزراء الصناعة ٣٦ دولة فى اعقاب اجتماع عقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا فى اديس أبابا فى الفترة من ٢٣ الى ٢٥ نوفمبر ، على تطبيق خطة العمل المنصوص عليها فى اطار عقد الامم المتحدة للتنمية فى افريقيا (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) وهذا البرنامج الذى يجعل الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ فترة اعداد اولية يركز على تنمية القطاع الغذائى والبناء والطاقة كذلك على صناعات الصلب والكهرباء والالكترونيات والكمياء .

ـ انعقد فى مدريد فى الفترة من ٣ الى ٦ ديسمبر المؤتمر الايبيرى ـ الامريكى اللاتينى الاول تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية وبناء على مبادرة من حكومة اسبانيا وشارك فى المؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية لدول امريكا اللاتينية وممثلين عن اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واتحاد امريكا اللاتينية للاندماج ، والبنك الامريكى للتنمية ، ولجنة تنمية الكاريبى ، ولجنة اتفاق كارتجنا ، ومنظمة الدول الأمريكية . بحث المؤتمرون تقرير اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية حول العلاقات الاقتصادية بين اسبانيا ودول امريكا اللاتينية وقرر المؤتمرون

الاجتماع من جديد للاعداد لتعاون اوسع فى جميع المجالات .

اللجان الخاصة

ـ كمبوديا : ـ عقدت اللجنة الخاصة المكلفة من المؤتمر الدولى حول كمبوديا بإيجاد تسوية سياسية للوضع فى هذه الدولة ، اجتماعها الاول فى ٢٨ اكتوبر فى نيويورك

ـ نزع السلاح : ـ نظم معهد الامم المتحدة للابحاث حول نزع السلاح مؤتمر فى جنيف فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر . لمعاهد الابحاث المتخصصة فى مشاكل نزع السلاح اجتمع الاعضاء الثمانية لمجموعة الخبراء فى تخفيض ميزانيات التسليح ، فى الفترة من ١٦ نوفمبر الى ٤ ديسمبر فى جنيف . ستقدم مجموعة الخبراء التى تم إنشاؤها فى عام ١٩٨٠ ، تقريرا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح التى من المنتظر ان تنعقد فى نيويورك فى الفترة من ٧ يونيو الى ٩ يوليو .

ـ حقوق الانسان : ـ اعلنت لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى ١٠ نوفمبر تقريرا حول الوضع فى السلفادور اكدت فيه ان الظروف المعيشية لاغلبية الشعب اقل من الحد الادنى المقبول ، فهذه الدولة على سبيل المثال هى اقل دول امريكا اللاتينية فى نسبة استهلاك ا لفرد للطاقة . يؤكد التقرير من جهة اخرى ان السلفادور تواجه منذ عامين عدة اوضاع يتم فى ظلها خرق كل انواع الحقوق المدنية والسياسية بشكل مستمر .

ـ عقدت لجنة حقوق الانسان دورتها ١٤ فى الفترة من ١٩ الى ٣٠ اكتوبر فى بون بحثت اللجنة تقارير كل من اليابان وهولندا والمغرب وبدات فى بحث تقرير الاردن ، كما بحثت اللجنة ايضا عددا من الشكاوى الفردية .

ـ تم فى ١٠ ديسمبر الاحتفال بيوم حقوق الانسان حيث ان هذا التاريخ هو الذكرى ٣٣ للاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ـ الفصل العنصرى : ـ تبنت اللجنة الخاصة للفصل العنصرى فى اول شهر نوفمبر تقريرها للجمعية العامة ويوصى هذا التقرير بإعلان دولى عام للتعبئة من اجل فرض عقوبات على جنوب افريقيا .

ـ عقدت اللجنة الخاصة بالفصل العنصرى اجتماعا خاصة فى ١١ يناير حول تطبيق قرار الجمعية العامة بجعل عام ١٩٨٢ عام دولى للتعبية من اجل فرض عقوبات على جنوب افريقيا . كذلك احتفلت اللجنة فى هذه المناسبة بمرور ٧٠ عاما على انشاء المجلس القومى الافريقى فى ٨ يناير ١٩١٢ .

ـ برنامج الامم المتحدة للتنمية : ـ

ـ اعلن برنامج الامم المتحدة للتنمية فى اعقاب مؤتمر الامم المتحدة الخاص بإعلان المساهمات فى نشطات التنمية الذى انعقد يومى ٣ و ٤ نوفمبر ، بأن مجموع المساهمات لديه بلغ حوالى ٣٩٥,٦ مليون دولار .

اللاجئون ـ

عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين دورته ٣٦ من ١٢ حتى ٢١ اكتوبر فى جنيف . ووافقت على ميزانية عام ١٩٨٢ المستهدفة وبلغت حوالى ٣٦٥ مليون دولار ، وكذلك على الميزانية المستهدفة لعام ١٩٨٣ وحددت بمبلغ ٣٨٨ مليون دولار وهذه المبالغ تخص البرامج العامة فقط ومن الجدير بالذكر أن الانفاق العام الذى يضم البرامج الخاصة والعامة ٤٦٠ مليون دولار خلال العام الماضى ١٩٨١

ـ بناء على دعوة من مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين قام وفد من جمهورية فيتنام الاشتراكية فى الفترة من ٥ الى ٩ اكتوبر بزيارة لجنيف لاجراء تبادل وجهات النظر خاصة حول مسألة النزوح غير الشرعى من فيتنام .

ـ اعلن مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين فى شهر اكتوبر ان اعادة اللاجئين التشاديين الى وطنهم بدأ فى اول اكتوبر بمعدل ٢٠٠ اسرة فى اليوم وتم تسجيل ٤٢ الف شخص فى الكاميرون من المنتظر اعادة توطينهم فى نيجامينا .

ـ لثانى مرة فى تاريخه حصل مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين التابع للامم المتحدة على جائزة نوبل للسلام وكانت المرة الاولى عام ١٩٥٤ واخيرا فى ١٣ اكتوبر ١٩٨١ .

ـ اعلن مكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين فى نهاية شهر نوفمبر ان ٤٨ دولة التزمت بأن تقدم له ١٢٢ مليون دولار لعام ١٩٨٢ . وكانت احتياجات المكتب قد قدرت بحوالى ٣٨٨ مليون دولار .

ـ طبقا لآخر التقديرات لمكتب المندوب السامى لشئون اللاجئين فان ٦٤٥٢ شخص من الهند الصينية قد لجأوا فى اكتوبر الماضى إلى عدد من دول آسيا . فى نفس الوقت فقد ترك ١٠٧٨٩ شخص دول الملجأ . الى اماكن استقرار دائمة ، ويبلغ عدد اللاجئين فى انتظار توطينهم فى ٣١ اكتوبر حوالى ٢٤٠٤٥٧ شخص بما فيهم ٤٦١٤٥ شخص المعروفين « بشعب القوارب » من جهة اخرى فى ١٥ اكتوبر ، ارتفع عدد اللاجئين الافغان المسجلين فى باكستان الى ٢٣٦٢٧٦٣ . اخيرا فان إعادة توطين اللاجئين التشاديين تتم فى ظروف جيدة .

ـ اعلن بول هارتنج ، المندوب السامى لشئون اللاجئين فى ١٠ ديسمبر فى اوسلو عن انشاء صندوق خاص باللاجئين العاجزين والمعوقين ، وسيتم تكوين الاصول الراسمالية لهذا الصندوق من المبلغ الممنوح للمكتب فى عام ١٩٨١ من هيئة جائزة نوبل .

ـ فى ١٤ ديسمبر اطلق بول هارتنج دعوى للحكومات بان توفر ١٠ مليون دولار لازمة لاستكمال اعادة توطين وتكيف اللاجئين التشاديين .

اليونيسف : ـ

انعقد مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لدورة خاصة فى الفترة من ٢٢ الى ٢٤ اكتوبر فى نيويورك ، ووافق على الخطة المالية للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ ، كما تبنى ميزانية عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ التى بلغت ١٧١ مليون دولار .

ـ فى تقريره السنوى لعام ١٩٨١ قدم اليونيسف عرضا لاوضاع الاطفال فى العالم الثالث وحاجاتهم واوجه نشاطه فى هذا المجال ـ الحرب الكيميائية فى جنوب شرق آسيا : ـ اعلنت مجموعة خبراء الامم المتحدة المكلفة منذ ديسمبر ١٩٨٠ بالتحقيق فى حقيقة الحرب الكيميائية فى جنوب شرق آسيا فى ٢٥ نوفمبر الماضى تقريرها حول عدم احتمال استخدام اسلحة كيميائية ويقدر الخبراء ان الاعراض التى وصفها الشهود لاتمت بصلة إلى الاعراض التى تسببها المواد الكيميائية . اما فيما يتعلق بالعناصر النباتية التى قدمها الامريكيون كدليل فهى تحتوى على سموم من الممكن ان تكون اسبابها طبيعية

ـ مكتب المعونة والعمل من اجل لاجئى فلسطين اعلنت ٤٣ دولة فى ١٦ نوفمبر فى اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة للمساهمات الاختيارية لصالح مكتب المعونة والعمل من اجل لاجئى فلسطين فى الشرق الاوسط ، انها ستقدم ١٠٧ مليون دولار من اجل برامج عام ١٩٨٢ . لكن المكتب اعلن بأن هذه المساهمات لن تقلل بشكل محسوس من عجز المكتب المالى ويجب عليه ان يغلق عددا من المدارس فى الاردن وفى سوريا .

ـ حقوق التنمية : ـ عقدت مجموعة الخبراء الحكوميين المكلفة ببحث حق الدول النامية فى التنمية دورتها الثانية فى الفترة من ٢٣ نوفمبر الى ٤ ديسمبر فى جنيف ، وبحثت وسائل تعريف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لضمان التمتع بحقوق الانسان خاصة فى الدول النامية .

جامعة الامم المتحدة : ـ اجتمع مجلس

ادارة جامعة الامم المتحدة فى الفترة من ٢١ الى ٢٥ نوفمبر فى ابو ظبى للموافقة على برنامج الجامعة متوسط الاجل .

الحقوق المدنية والسياسية : — بحثت لجنة حقوق الانسان اثناء دورتها ١٤ التى عقدت فى الفترة من ١٩ الى ٣٠ اكتوبر العديد من الاتصالات التى تم اجراؤها طبقا للبروتوكول الاختيارى الذى وقعته ٢٧ دولة والذى طبقا له يمكن للجنة أن تكون لها اتصالات مع اشخاص من جهة اخرى تبنت اللجنة تقارير حول حالتين : حالة جيمس بنكتى ضد كندا . ودوول سنديك ضد اوروجوى

المنظمات المتخصصة

— منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) .

— انعقد فى روما فى الفترة من ٧ الى ٢٦ نوفمبر المؤتمر ٢١ للفاو فى حضور ممثلى ١٥٢ دولة وهذا المؤتمر يقوم بتحديد الخطوط الموجهة لعمل المنظمة . اعاد المؤتمر فى بداية اعماله انتخاب ادوارد ساومه (لبنان) مديرا عاما للمنظمة لمدة ٦ سنوات ثم قبول بوتان ، وغنيا الاستوائية وجزر تونجا وزيمبابوى وجزر سان فنسان وجرينادين كاعضاء جدد فى المنظمة . شمل جدول الأعمال تحليل الوضع الغذائى والزراعى فى العالم ، والاستراتيجيات القومية والاقليمية للتنمية ، والطاقة فى الزراعة ، ومواصلة المؤتمر العالمى حول الاصلاح الزراعى والتنمية الريفية الذى عقد فى يوليو ١٩٧٩ . فيما يتعلق ببرنامج العمل الذى ستطبقه الفاو فى الأعوام القادمة اكد مدير المنظمة ضرورة زيادة الانتاج الغذائى . كما حدد عناصر نظام عالمى للأمن الغذائى فى مخزون قومى واقليمى فى الدول المصدرة والمستوردة ، التوصل لاتفاق رسمى حول الأسعار والمخزون ، وتكوين مخزون عالمى للأمن الغذائى لايقل عن ٢٥ أو ٣٠ مليون طن من القمح وطالب المؤتمر بالموافقة على ميزانية ١٩٨٢ — ١٩٨٣ التى تبلغ ٣٦٨ مليون دولار بزيادة حقيقية قدرها ٨٪ مما أثار تحفظات بعض الدول المصنعة فى ٢٥ نوفمبر ثم تبنى ميزانية المنظمة لعام ١٩٨٢ حيث بلغت ٣٦٦,٦ بالرغم من معارضة اغلبية الدول الغربية : فالولايات المتحدة والمانيا الغربية وانجلترا وسويسرا واليابان قد صوتوا ضد المشروع الذى قدمه مدير المنظمة للميزانية بينما صوتت فرنسا لصالح مشروع الميزانية وامتنعت كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج والنرويج والبرتغال وكندا والبرازيل ونيوزيلندا وغنيا الجديدة عن التصويت . من جهة اخرى وافق المؤتمر على برنامج عمل الفاو الذى يمثل استثمارات ومساعدة تقنية بمبلغ ٣ مليار دولار لصالح العالم الثالث . اخيرا تم تعيين ادوارد وسن (المملكة المتحدة) نائبا للمدير العام ليحل محل رالف فيلبس (الولايات المتحدة) .

— اجتمعت فى روما فى نهاية شهر اكتوبر ، اللجنة التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمى التابع للفاو وتبنت ٢٢ مشروعا للتنمية الزراعية من ٢٣ مشروع ثم تقديمها . وقد تم تأجيل المشروع الخاص بفيتنام بالرغم من مساندة الدانمارك وفرنسا والسويد واغلبية الدول النامية بسبب معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وكندا واليابان وتايلاند .

الوكالة الدولية للطاقة النووية : —

— دعت العراق الوكالة الدولية للطاقة النووية لزيارة المنشآت النووية فى تموز التى ضربتها القنابل الاسرائيلية فى ٩ يونيو الماضى . اكدت الوكالة فى ١٢ نوفمبر ارسال بعثة الى بغداد خلال اسبوعين .

منظمة الصحة العالمية : —

— تبنى المؤتمر الدولى حول الفصل العنصرى والصحة الذى نظمته منظمة الصحة العالمية فى برازفيل فى الفترة من ١٦ حتى ١٩ نوفمبر ، خطة عمل واستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٠٠ وتصريح عام يفسر ضرورة مقاومة اكثر شدة للقضاء الكلى والكامل على السياسات والهياكل التى تكرس الفصل العنصرى .

يشير التصريح الى ان الحل البديل الوحيد المناسب للوضع الحالى هو برنامج صحة لجنوب افريقيا تعده حركات التحرير الوطنية التى تعترف به منظمة الوحدة الافريقية .

— اجتمعت مجموعة من العلماء فى الفترة من ٢٣ الى ٢٧ نوفمبر فى جنيف تحت رعاية منظمة الصحة العالمية لبحث مسالة مقاومة الجراثيم والميكروبات فى ظل عدم الفعالية المتزايدة للمضادات الحيوية .

منظمة العمل الدولية :

— نشرت منظمة العمل الدولية دراسة حول الشركات متعددة الجنسيات والعمالة فى العالم الثالث وطبقا لهذه الدراسة فان عدد العمالة المرتبطة بشكل مباشر بنشاطات الشركات متعددة الجنسية فى الدول النامية بلغ ٤ مليون فى مقابل ٤ مليون فى الدول المصنعة ذات اقتصاد السوق .

— اجتمعت فى جنيف فى الفترة ٢٣ و ٢٤ نوفمبر وفود نقابية من ٢٧ دولة اوربية شرقية وغربية تحت رعاية المكتب الدولى للعمل لدراسة أثار التقدم التكنولوجى على العمالة وظروف العمل لكن المناقشات تركزت بشكل اساسى على نزع السلاح حيث اكد المؤتمرون بالاجماع على ان الخطورة الشديدة والفورية التى تواجهها شعوب اوربا تتمثل فى تراكم الأسلحة النووية فى الشرق والغرب ، ودعا المؤتمر الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بالحاح الى تبنى موقف بناء فى المفاوضات وقبول سحب كل الأسلحة النووية الموجهة ضد اوربا أو الموجودة فيها بشكل دائم .

— اودعت بيليز فى ١٦ نوفمبر خطاب قبول الالتزامات المترتبة على دستور منظمة العمل الدولية لتصبح بذلك العضو ١٤٦ فى المنظمة .

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : —

— انعقدت فى جنيف اللجنة الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى الفترة من ١٦ الى ٢٠ نوفمبر لبحث انشاء مؤسسة مالية دولية جديدة تكون مكلفة بالاسراع بتصنيع دول العالم الثالث ، وذلك فى شكل بنك يقدم قروض طويلة الأجل للدول النامية من جهة اخرى درست

اللجنة مشروع خطة متوسطة الأجل (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩) كذلك ابدت اللجنة قلقهـا للركود فى الميزانية لعـام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ حيث ان هـذا الوضع يهدد بتحديد نشاط المنظمة فى المشـاريع القائمة الآن فقط .

ـ تم اجراء مشاورات حـول صـناعة الأغذية فى لاهاى فى الفترة مـن ٩ الى ١٣ نوفمبـر تحـت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

ـ وافقت الجمعية العامة على برنامج ـ ميزانية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية للفتـرة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ والتـى بلغـت ٧٢٩٣٢٢٠٠ دولار ، وذلك بتأييد ٩٢ صـوتا واعتـراض ٩٣ صوتا .

اليونسكو :

ـ احتفلت اليونسكو فى ٢٦ اكتوبر بمرور مـائة عام على مولد بابلو بيكاسو ، طبقـا لقـرار تـم اتخاذه خلال مؤتمر بلجراد .

ـ عقد المؤتمر الدولى للتربية دورته ٣٨ فى جنيف فى الفترة من ١٠ الى ١٩ نوفمبر ومثلت الوفـود ٥٠٢ التى حضرت المؤتمـر ١٢٤ دولة عضـو فى اليونسكو . وطالب المؤتمر بنظـام عالمى جـديد للتربية ، وفى التوصية الختامية اكد المؤتمر على ضرورة تعبئة كل الموارد البشرية لتقوية التفاعل بين التعليم والعمل المنتج

ـ نظمت اليونسـكو فى الفتـرة مـن ١ الى ٥ ديسمبر فى اروشا (تنزانيا) مؤتمر دولى حول الاعتراف بالدراسات والشـهادات والدرجـات العلمية فى التعليم العالى فى الدول الافريقية

ـ نظمت اليونسـكو فى الفتـرة مـن ١٦ الى ١٨ ديسمبر فى باريس ندوة دولية بمناسبة مرور مائة عام على مولد اتاتورك (١٨٨١ ـ ١٩٣٨) .

صندوق النقد الدولى :

ـ قرر مجلس ادارة صندوق النقـد الدولى فى ٩ نوفمبر بالرغم من معارضة الولايات المتحدة منح الهند اكبر قرض وافـق عليه الصـندوق طـوال تاريخه ، حيث تحصل الهند على ٥ مليار وحـدة من وحدات حقوق السحب الخاصة وهذا القرض مخصص لدعم برنامج الاصلاح المالى لحـكومة الهند وسيتم تمويل هذا الدعم عن طـريق الموارد العادية لصندوق النقـد الدولى بـالاضافة الى الموارد المقترضة فى اطـار سـياسة الاقـراض الموسع .

ـ وافق صندوق النقد الدولى فى ١٣ نوفمبر على منح قرض بقيمة ١٩,١ مليون وحدة من وحـدات حقوق السحب الخاصة لصالح جواتيمالا . ومـن جهة اخرى قرر الصندوق فى ٥ نوفمبر السـماح لبابوازى ـ غنيا الجديدة باجراء سحب لقيـمة تبلغ ٤٥ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة فى اطار اليات التمويل التعويضى .

البنك الدولى : ـ

ـ قرر البنك الدولى للانشـاء والتعمير ان يمنح عدة قروض لعدة دول كمـا يلى . بنين وتـوجو (١٢ نوفمبـر) الأولى ١٨١٥ مليون دولار والثـانية ١٩٨٥ مليون دولار ، بتسـوانا (١٢ نوفمبـر) ٢٠ مليون دولار ، اندونيسـيا (١٢ نوفمبر) ١٧٠ مليون دولار ، يوغسلافيا (١٢ نوفمبر) ٤١ مليون دولار ، ساحل العاج (٢٥ نوفمبـر) ١٦٦ مليون دولار ، الارجنتين (٣ ديسمبر) ١٠٠ مليون دولار ، البـرازيل (٣ ديسـمبر) ٣٢٠ دولار ، أندونيسـيا (١٠ ديسـمبر) ١٥ مليون دولار ، كينيا (١٠ ديسـمبر) ٤ مليون دولار ، بيرو (١٠ ديسـمبر) ٢٦ مليون دولار ، الفلبين (١٠ ديسـمبر) ٨ مليون دولار ، كولمبيا (١٧ نوفمبر) ٩ مليون دولار ، جاميكا (١٧ نوفمبر ٦,٨ مليون دولار ، الأردن (١٧ نوفمبـر) ٢٥ مليون دولار ، الكاميرون (٢١ ديسمبر) ٧,٥ مليون دولار ، جمهورية كوريا (٢١ ديسمبر) ٢٥٠ مليون دولار ، مصر (٢٤ ديسمبر) ١٢٠ مليون دولار لصالح بعض الشركات الخـاصة ، هندوراس (٢٤ ديسـمبر) ٣٠ مليون دولار ، الهند (٢٤ ديسمبر) ٣٠٠ مليون دولار ، نيبال (٢٤ ديسمبر) ١٤,٣ مليون دولار ، أندونيسيا (١١ يناير) ١٨٥ مليون دولار ، ليبيريا (١١ يناير) ٢٠ مليون دولار ، المغرب (١١ يناير) ٢٩ مليون دولار ، رومـانيا (١١ يناير) ٩٥ مليون دولار تـايلاند (١١ يناير) ١٤٢ مليون دولار ، عمـان (١٤ يناير) ١٥ مليون دولار ، نيكارجـوا (١٤ يناير) ١٦ مليون دولار ، نيجيريا (١٤ يناير) ١٠٠ مليون دولار .

ـ اعلن البنك الدولى عن عدة عمليات لاصـدار اسهم : ـ

فى ١٣ اكتـوبر اصـدار اسـهم بـالفرنك السويسرى بقيمـة ١٠٠ مليون فـرنك ، فى ٢١ اصدار اسهم بـالدولار الأمـريكى بقيمـة ٥٠٠ مليون دولار ، فى ٤ نوفمبـر اصـدار اسـهم فى الكويت بقيمـة ٣٠ مليون دينار كويتـى ، فى ١١ نوفمبر اصدار اسهم بالين اليابـانى بقيمـة ٣٠ مليار ين ، فى ٣٠ نوفمبـر اصـدار اسـهم مـع مجموعة من البنوك الالمانية بقيمـة ٢٥٠ مليون مارك المانى ، فى ٨ ديسمبر اصـدر البنك الدولى فى سوق الولايات المتحـدة اسـهم بقيمـة ٦٠٠ مليون دولار

ـ قررت الهيئة الدولية للتنمية وهو أحـد افـرع البنك الدولى منح عدد من الاعتمـادات لصـالح الدول الاتية : ـ بنجلاديش (٢٩ اكتوبر) ٢٧ مليون دولار ، الهند (٢٩ اكتـوبر) ٢٥ مليون دولار ، جـامبيا (٥ نوفمبـر) ١,٥ مليون دولار ، بـاكستان (٥ نوفمبـر) ٣٠ مليون دولار ، جزر القمر (١٢ نوفمبـر) ٦,٣ مليون دولار ، نيبـال (٢٥ نوفمبـر) ٦,٥ مليون دولار ، بـوروندى (١٠ ديسـمبر) ١٦ مليون دولار ، بنجلاديش (١٧ نوفمبر) ١٠٠ مليون دولار ، جزر القمـر (١٧ نوفمبـر) ٦ مليون دولار ، زامبيا (١٧ نوفمبـر) ٧,٥ مليون دولار ، لاوس وتـايلاند (٢٤ ديسـمبر) ١٥ مليون دولار ، تنزانيا (٢٤ ديسـمبر) ٢٠ مليون دولار ، مالى (١١ يناير) ١٣,٥ مليون دولار ، السـودان (١٤ يناير) ١٨ مليون دولار .

ـ اعلنت هيئة التمويل الدولية وهـى احـد افـرع البنك الدولى عن المشـاركة فى عدة عمليات فى الدول الآتية : سيريلانكا (٢١ اكتوبر) ١٧,٥ مليون دولار ، الهند (٢٢ اكتـوبر) ٢٨ مليون دولار ، المغـرب (٤ نوفمبـر) ١٥,٨ مليون دولار ، بنجلاديش (١١ نوفمبر) ١,٠٥ مليون دولار ، الأرجنتين (١١ ديسـمبر) ١٠ مليون دولار ، الفلبين (١٧ ديسـمبر) ١٦ مليون دولار ، يوغسلافيا (١٦ ديسـمبر) ١٦ مليون دولار ، البـرازيل (١٦ ديسـمبر) ٣ مليون دولار ، زامبيا (٧ يناير) ٣٠ مليون دولار .

ـ اجتمعت الدول والمؤسسات المهتمة بالمساعدة فى تنمية نيبال فى باريس فى ١ و٢ ديسمبر ١٩٨١

الانكتاد

ـ وافق مجلس التجارة والتنمية اثناء انعقـاده فى جنيف للجزء الثانى مـن دورتـه ٢٣ فى ٤ و ٥ نوفمبر على ان ينعقد فى ليبرفيل فى الجـابون فى مـايو ويونيو ١٩٨٣ المؤتمـر السـادس للأمـم المتحدة للتجارة والتنمية ـ من جهة أخرى تبنى المجلس فى اعقاب أعمال الجزء الأول من دورتـه ٢٣ فى ٩ اكتـوبر فى جنيف ٧ قـرارات خـاصة بشـعوب ناميبيا وجنوب افـريقيا ، وبمسـاعدة حركات التحرير القومية التى تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ودعم القـدرات التـكنولوجية للدول النامية ، والتعـاون التقنى بين دول الجنوب والجوانب التجارية والاقتصـادية لنزع السلاح .

الجات :

ـ قررت الدول الأطـراف فى الاتفـاقية العـامة

للتعريفة الجمركية والتجارة بالاجماع فى ٢٥ نوفمبر هو آخر يوم فى الاجتماع السنوى . الدعوة فى ١٩٨٢ لمؤتمر وزارى يخصص للتجارة العالمية وهذا المؤتمر الذى ينتظر ان يحدد الأولويات لأعمال الجات خلال الثمانينات يأتى بعد عشر سنوات من الاجتماع الوزارى السابق الذى عقد فى طوكيو والذى كان بداية مايعرف ، حلقة طوكيو ، التى انتهت فى ١٩٧٩ وهذا المؤتمر الذى أطلقت فكرته لأول مرة فى الربيع الماضى يسمح ببحث تنفيذ نتائج حلقة طوكيو وبحث وضع الدول النامية فى التجارة الدولية والمشاكل التى يواجهها النظام التجارى . وقد كان الاجتماع السنوى للأطراف ٨٧ فى الاتفاقية مناسبة للتأكيد على المشاكل التى تهدد النظام التجارى العالمى وخاصة الاتجاه لاتباع سياسة الحماية التجارية . وطالب ممثل السوق الأوربية المشتركة من الدول التى تتمتع بنسبة بطالة منخفضة وبنمو اقتصادى مستمر وبوضع قوى فى التجارة الدولية باعطاء الدليل على ارادتها فى المساهمة فى التعاون الدولى المثمر . اليابان التى تعتبر اكثر الدول التى ينطبق عليها الوصف السابق يجب انن ان تفتح حدودها فى الوقت التى يتزايد فائضها التجارى مع السوق الأوربية المشتركة ومع الولايات المتحدة بمعدل غير مقبول . وشجبت العديد من جهتها القيود التى تواجهها صادراتها تجاه الدول المصنعة

المنظمات الاقليمية

الوطن العربى : ـ

ـ وقع البنك العربى للتنمية وحكومة مدغشقر فى اول نوفمبر فى الخرطوم اتفاقا تحصل مدغشقر بموجبه على قرض بقيمة ٨ مليون دولار

جامعة الدول العربية

ـ انعقد فى بغداد فى الفترة من ٢ الى ٥ نوفمبر الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاعلام والثقافة فى الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية وتضمن جدول الأعمال دعم العلاقات الثقافية والاعلامية بين الدول العربية والدول الأخرى وانشاء مركز اقليمى لدراسة الموسيقى العربية التقليدية والموسيقى الآسيوية والافريقية بمساعدة اليونسكو ، ومشروع الاعداد لموسوعة عربية ومسألة ترجمة التراث الثقافى العربى

ـ اجتمعت اللجنة الرباعية (السعودية ، لبنان ، سوريا ، الكويت) المكلفة بالأزمة اللبنانية فى ٨ نوفمبر فى بيروت واقترحت نزع السلاح عن الخط الذى يفصل العاصمة اللبنانية وبحثت خطة لمنع التجارة غير القانونية فى الأسلحة فى هذه الدولة .

ـ تم تأجيل الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ١١ للقمة الذى انعقد فى فاس فى ٢٥ نوفمبر وشارك فيه ١١ رئيس دولة وتسع وزراء ونواب وزراء . وذلك بعد عدة ساعات من افتتاحه بسبب الخلافات حول خطة فهد لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط . وقد اشار الملك الحسن الثانى ان كل الدول العربية دون استثناء او تحفظ قررت دعم ومساندة لبنان وخاصة جنوب لبنان وان بالتالى فالدول العربية يجب ان تحافظ على دعمها للأراضى المحتلة ولسكانها . اما بالنسبة لتأجيل المؤتمر فقد قدر الملك الحسن ان المواضيع ذات حساسية شديدة وانها ذات نتائج متداخلة ولهذا فمن المهم التوصل لموقف صحيح والاجراءات يمكن تطبيقها على الفور ، ومن الجدير بالذكر ان المؤتمر الوزارى المكلف بالتحضير لمؤتمر القمة قد انفض بسبب الخلافات فى ٢٤ نوفمبر

مجلس التعاون الخليجى

ـ انعقد اجتماع القمة الثانى لمجلس التعاون الخليجى فى الرياض يومى ١٠ و ١١ نوفمبر وشارك فيه ممثلو السعودية والكويت والبحرين وقطر والامرات العربية وعمان وافق المجلس على خطة فهد لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط وقرر تقديمها لقمة جامعة الدول العربية فى فاس فى ٢٥ نوفمبر . يأكد البيان الختامى انه لن يكون هناك سلام عادل فى الشرق الأوسط طالما لم يتم جلاء اسرائيل عن الأراضى المحتلة وطالما لم تتم ازالة المستوطنات الاسرائيلية ، ومن جهة اخرى ، تبنى المجلس عقد اتفاق اقتصادى بين الدول الأعضاء فى المنظمة الاقليمية ويمثل البترول واجراءات السفر وتوحيد القوانين التى تعالج الاستثمارات وتنظيم التجارة الخارجية بين هذه الدول والعالم الخارجى ، ورفض البيان الختامى ، اية محاولة من القوى كبرى لتجعل لها نفوذا فى المنطقة واكد على ان الوضع فى افغانستان يهدد المنطقة بالخطر كما يهدد الأمن العالمى .

اوابيك

ـ اجتمع فى أبوظبى فى ٧ ديسمبر وزراء بترول الدول الأعضاء فى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول لأعمال الدورة ٢٧ للمجلس . وقد تم تأجيل اعمال الدورة بعد عدة ساعات من افتتاحها بسبب معارضة ليبيا انضمام تونس وترغب طرابلس فى تأجيل هذه المناقشة لاجتماع آخر لضرورة البحث المتعمق للمسألة من جانب السلطات الليبية المختصة ولم يتم بحث أى موضوع من المواضيع المدرجة فى جدول الأعمال

افريقيا
منظمة الوحدة الافريقية

ـ اجتمع وزراء الخارجية للدول الست المساهمة فى تكوين القوة الافريقية لحفظ السلام فى تشاد (نيجيريا ، غنيا ، بنين ، توجو ، زائير السنغال) فى لاجوس (نيجيريا) فى ٣ نوفمبر تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية وقد وصلت فى ١٥ نوفمبر طلائع هذه القوة (٢٥٠ جندى من وحدات المظلات من زائير وذلك وفقا لطلب الرئيس التشادى جوكوني عويضى فى قمة منظمة الوحدة الافريقية فى يوليو الماضى .

ـ انعقدت لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة

الافريقية فى ٩ نوفمبر فى موروني لبحث مسألة جزيرة مايوت . فى البيان الختامى تدعو اللجنة الحكومة الفرنسية لمواصلة المفاوضات مع حكومة جزر القمر لاعادة جزيرة مايوت فى اقرب وقت ممكن . ورفضت اللجنة اى لجوء الى استفتاء او استشارة ساكنى مايوت ..

مؤتمر التعاون والتنمية فى افريقيا الجنوبية

- عقد مؤتمر التعاون والتنمية فى افريقيا الجنوبية دورته السنوية فى نهاية شهر نوفمبر فى ليلونجوى (ملاوى) وشارك فى الدورة ممثلو ٣٠ دولة صناعية ومنظمة دولية . وشجبت الدول التسعة الاعضاء فى المؤتمر قبل افتتاحه ، فى بيان رسمى ، اعمال التخريب وزعزعة الاستقرار الارهابية التى تباشرها بريتوريا ضد جيرانها المستقلين والدول التسع هى انجولا وبتسوانا ، وليسوتو وملاوى وموزمبيق وسوازيلاند . وتنزانيا وزامبيا وزمبابوى .

وبعد هذه الدورة اجتمع ممثلو الدول التسع بالاعضاء مع ممثلى ٢٠ حكومة دول مصنعة وممثلى ١٢ وكالة للتنمية يومى ١٩ و٢٠ نوفمبر وقد حيى الاعضاء التقدم الذى تم احرازه فى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر واكدوا على دعمهم والتزامهم فيما يخص التعاون وقد حقق قطاع النقل والمواصلات اكبر تقدم حيث تم اعلان عن التزام محدد فى شكل مساهمات تبلغ قيمتها ٢٧٠ مليون دولار وهناك ٤٠ مشروع يجرى تنفيذها او انتهت بالفعل

آسيا

البنك الآسيوى للتنمية :

- وافق البنك الآسيوى للتنمية فى ٢٩ اكتوبر على قرض بقيمة ٦١ مليون دولار لصالح تايلاند . فى ١٠ نوفمبر وافق البنك على قرض بقيمة ١٦ مليون دولار لجزيرة فيتى - ليفو كما تم الاعلان عن عدة قروض لصالح الدول الآتية : جمهورية كوريا (١٢ نوفمبر) ٦٠ مليون دولار ، بنجلاديش (١٧ نوفمبر) ٧٢ مليون دولار ، تايلاند (١٩ نوفمبر) ٥٠ مليون دولار ، الفلبين (١٧ نوفمبر) ٨٧,٥ مليون دولار ، اندونسيا (٢٤ نوفمبر) ٣٥,٥ مليون دولار ، بورما (٢٤ نوفمبر) ٥ مليون دولار ، ماليزيا(٣ ديسمبر) ٣ مليون دولار ، نيبال (١٥ ديسمبر) ١٧,٥ مليون دولار ، باكستان (١٥ ديسمبر) ٤٥ مليون دولار و (٢٢ ديسمبر) ٥٥ مليون دولار

لجنة المحيط الهادى الجنوبى

- انعقد المؤتمر ٢١ لدول المحيط الهادى الجنوبى فى بورت فيلا فى الفترة من ٢٤ الى ٢٩ اكتوبر وقد شارك فى المؤتمر ١١ وزير ورؤساء اراضى ساموا الأمريكية وباللو وقد بعثت شيلى وبيرو بالاضافة الى ٢٦ منظمة دولية ممثلين عنها . وقد ركز المؤتمر على مشاكل القضاء على الاستعمار ونزع السلاح النووى وتبنى قرارا يطالب الدولة المعنية (فرنسا ، الولايات المتحدة ، استراليا واليابان) بوقف التجارب النووية والتخلص من المواد المشعة فى المحيط الهادى من جهة اخرى وافق الاعضاء على زيادة مساهمة دولهم فى ميزانية لجنة المحيط الهادى بنسبة ١٠٪ .

أمريكا

منظمة الدول الامريكية :

كانت الدورة السنوية ١٦ للمجلس الامريكى الاقتصادى والاجتماعى التى انعقدت فى واشنطن فى الفترة من ٢٦ الى ٣١ اكتوبر مناسبة لمناقشة واسعة حول التعاون الامريكى للتنمية وقرر المجلس التعجيل بالاعمال التحضيرية للدعوة فى ١٩٨٢ لجمعية عامة استثنائية مكلفة بتحديد معدلات هذا التعاون . وعند بحث المشاكل التى تواجهها دول امريكا اللاتينية والكاريبى فى الوصول الى السوق الامريكية لتصدير السكر تبنى المجلس ثلاث قرارات مخالفة للرأى الامريكى حول التجارة بين الولايات المتحدة والدول الامريكية الاخرى .

تبنت اللجنة الامريكية لحقوق الانسان اثناءدورتها العادية ٥٤ فى واشنطون فى الفترة من ٨ الى ١٧ أكتوبر تقريرها السنوى للجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية . هذا التقرير المكون من ١٣٠ صفحة يعتبر وثيقة دامغة لاوضاع حقوق الانسان فى الدول الاعضاء فى المنظمة وتشير اللجنة فى مقدمة التقارير بأن توصياتها لم تتبع على الرغم من تبنى بعض الدول لاجراءات تشريعية لحماية حقوق الانسان وانضمام المكسيك على سبيل المثال للنداء الامريكى لحقوق الانسان او اعتراف بيرو وفنزيلا وهنوراس باختصاص المحكمة الامريكية لحقوق الانسان ولكن هذا الوضع لم يحدث اى تغيير فى اغلبية الدول الاعضاء بل انه ازداد سوءا . وطبقا للجنة فقد تمثل الخرق الاكثر حدة لحقوق الانسان خلال الفترة التى غطاها التقرير فى عمليات الاعدام الفورية وصممت السلطات الرسمية على هذه المأساة المؤلمة للمحتجزين المختفين وحالة الاحكام العرفية فى العديد من الدول التى تشل من عمل العدالة وحالات القبض وحجز الاشخاص بشكل تعسفى واعمال التعذيب التى تمارس دون تميز على الاشخاص المرضى والسيدات الحوامل والمراهقين والنفى المفروض على المعارضين السياسيين والحد من ممارسة حق التعبير والاستعلام والهجمات المنظمة على اتحادات الدفاع عن حقوق الانسان واخيرا لا تخفى اللجنة قلقها من الوضع فى الارجنتين وبوليفيا وكولمبيا وشيلى والسلفادور وجواتيمالا وباراجوى واورجوى وهايتى ونيكارجوا وجريناد وتوصى الجمعية العامة باتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة هذا الخرق لحقوق الانسان .

بناء على اقتراح من المجلس الدائم سمحت الجمعية العامة فى دورتها ١١ للسكرتير العام لمنظمة الدول الامريكية بدعوة حكومات سان فنسان وجريناين وانتجوا وباربودا للانضمام الى المنظمة مما يجعل عدد الدول الاعضاء ٣٠ دولة وفى ٨ يناير الماضى طالبت جزر البهامى بالانضمام لمنظمة الدول الامريكية

البنك الامريكى للتنمية :

اعلن البنك الامريكى للتنمية عن منح عدد من القروض لصالح الدول الاتية : الارجنتين (٨ اكتوبر) ٥٣,٢ مليون دولار بيرو (١٥ اكتوبر) ٣٠,٣ مليون دولار ، بنما (٢٢ اكتوبر) ٩,٥ مليون دولار كوستاريكا (٢٢ اكتوبر) ٥,٢ مليون دولار بهامى (٥ نوفمبر) نصف مليون دولار جواتيمالا (١٢ نوفمبر) ٧٠ مليون دولار ، السلفادور (١٩ نوفمبر) ٣٠,٨ مليون دولار ، الارجنتين (١٩ نوفمبر) ٦٦ مليون دولار ، جواتيمالا (١٩ نوفمبر) ٦٦ مليون دولار، جوايانا (١٩ نوفمبر) ٢٧٠ الف دولار كولمبيا (١٩ نوفمبر) ٣٠٠ الف دولار، الاكوادور (٢٥ نوفمبر) ١٤٠ مليون دولار، بنما (٢٥ نوفمبر) ٦,٢ مليون دولار ، المكسيك (٢٥ نوفمبر) ٦٠ مليون دولار جامايكا (٣ ديسمبر) ٥٧,٢ مليون دولار ، البرازيل (١٠ ديسمبر) ١٨٠,٥ مليون دولار باراجوى (١٠ ديسمبر) ٥ مليون دولار، بنما (٣ ديسمبر) ٢٦ مليون دولار ، بيرو (١٧ ديسمبر) ١٤ مليون دولار، كوستاريكا (١٧ ديسمبر) ٢٤ مليون دولار ، جمهورية الدومينكان (١٧ ديسمبر) ٢٠ مليون دولار ، بوليفيا (١٧ ديسمبر) ٩٧ مليون دولار .

جماعة الكاريبى

عقدت الدول الاعضاء فى جماعةالكاريبى وكندا والولايات المتحدة وفنزويلا والمكسيك فى

كينجستون فى ٧ سبتمبر الماضى سلسلة اجتماعات على مستوى وزراء خارجية هذه الدول ولتطبيق القرارات التى توصلت اليها هذه الدول عقدت سلسلة مشاورات فى الفترة من ٨ الى ١٨ اكتوبر فى سان دومينج وذلك باستثناء المكسيك وبمشاركة جمهورية الدومينكان وهايتى وسورينام وقد تركزت المناقشات على آخر تطورات خطة حوض الكاريبى بالاضافة الى هذه الدول وتم احتمال لانضمام السلفادور وهندوراس لهذا المشروع .

منظمة أمريكا اللاتينية للطاقة :

خصصت منظمة امريكا اللاتينية للطاقة اعمالها عند اجتماعها فى سان دومينج فى الفترة من ١٠ الى ١٢ نوفمبر لمشاكل تنمية الطاقة البديلة وتمويل العجز فى الطاقة فى الدول غير المنتجة للبترول وامكانية توسيع برنامج المساعدة الذى تطبقه المكسيك وفنزويلا منذ اغسطس ١٩٨٠ لصالح دول امريكا الوسطى والكاريبى المستوردة للبترول وكانت اهم النتائج التى تمخض عنها الاجتماع اعلان كل من البرازيل وفنزويلا والمكسيك عن انشاء شركة متعددة الجنسية تضم شركات البترول الوطنية فى الدول الثلاث لكى تساهم فى حل مشاكل الامدادات فى امريكا اللاتينية .

فى الاجتماع الثانى لمنظمة امريكا اللاتينية للطاقة الذى عقد فى سان دومينج يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر تم وضع أسس خطة تعاونية فى مجال الطاقة تقررت ميزانيتها للاعوام الثلاثة القادمة بمبلغ ٧٥٠٠ الف دولار وستمولها المكسيك وفنزويلا والبرازيل بنسبة ٦٠٪ وهذه الخطة التعاونية فى مجال الطاقة لم تحظ بالموافقة الاجتماعية لوزراء ٢٥ دولة امريكية لاتينية ومن الكاريبى حيث اعترضت شيلى على الخطة وامتنعت بيرو عن التصويت واصبحت الارجنتين فى هذا الاجتماع عضوا فى منظمة امريكا اللاتينية للطاقة..

النظام الاقتصادى الامريكى اللاتينى :

كان انشاء جبهة موحدة فى وجه الولايات المتحدة هو الموضوع المسيطر على مناقشات الاجتماع الذى عقده اعضاء النظام الاقتصادى الامريكى اللاتينى فى بنما فى الفترة من ٢٣ نوفمبر الى ٣ ديسمبر فقد اكد المشاركون فى مشروع قرارا وصف بأنه يعكس اتفاقا فى الراى لم يسبق له مثيل على أن هناك تغيرات لابد من ادخالها على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والدول الاخرى فى القارة ودعا مشروع القرار الى اتخاذ اجراءات ثأرية بالرغم من هذه المبادرة ليس لها فعالية نتيجة غياب الدول اللاث الكبار فى امريكا اللاتينية المكسيك والبرازيل والارجنتين عن اجتماع بنما . وتبنى الاجتماع قرارا حول تشغيل قناة بنما حمل الولايات المتحدة المسئولية الكاملة عن رفع تعريفة العبور والبطء فى تنظيم عمل القناة .

أوربا

البنك الأوروبى للاستثمار :

وافق البنك الاوربى للاستثمار على عدة قروض لعدة دول داخل الجماعة الاوربية كما يلى : اليونان (١٣ أكتوبر) ١,٣ مليار درخمة ، فرنسا (٢٦ أكتوبر) ٥٠ مليون فرنك، ايطاليا (٢٦ اكتوبر) ٦١ مليار ليرة ، ايرلندا (١٩ نوفمبر) ٥٩,٥ مليون جنيه استرلينى ، ايطاليا (٢٥ نوفمبر) ١٦٦,١ مليار ليرة ، المملكة المتحدة (٢ ديسمبر) ٤٨,٦ مليون جنيه ، الدنمارك (٢ ديسمبر) ١١٥ مليون كرونه ، الدنمارك (١٦ ديسمبر) ٦٥ مليون كرونه، فرنسا (١٨ ديسمبر) ١٠٠ مليون فرنك ، بلجيكا(٧ يناير) ٥٠٠ مليون فرنك بلجيكى .

منح البنك الاوربى للاستثمار فى اطار اتفاقية لومى عدة قروض للدول الاتية : السنغال (٣٠ أكتوبر) ١٠ مليون وحدة حساب اوربية ، كينيا (١٠ نوفمبر) ١,٥٥ مليون وحدة حساب وفى (١٥ ديسمبر) ٦,٥ مليون وحدة حساب ، لبنان (١٨ ديسمبر) ٧ مليون وحدة حساب ، تنزانيا (١٦ ديسمبر) ٧,٥ مليون وحده حساب ، ليسوتو (١٧ ديسمبر) ٣ مليون وحدة حساب ، زامبيا (١٧ ديسمبر) ٢٥ مليون وحدة حساب ، جزر فيدجى (١٨ ديسمبر) ١٢ مليون وحدة حساب، جزر القمر (٢٩ ديسمبر) ٥٠ مليون فرنك افريقى ، ساموا الغربية (٧ يناير) ٣ مليون وحدة حساب – وفى ٢٠ اكتوبر منح البنك الاوربى للاستثمار قرضين بقيمة ٤٩ مليون وحدة حساب اوربية وفى ١٥ ديسمبر فى اطار البروتوكول المالى بين السوق المشتركة وتونس منح البنك تونس قرضين بقيمة ١٢٠ مليون وحدة حساب وفى ١٤ ديسمبر تطبيقا للبروتوكول المالى بين الجماعة الاوربى واسرائيل منح البنك قرضا بقيمة ١٥ مليون وحدة حساب اوربية وفى ١٦ ديسمبر حصلت اسبانيا على قرض بقيمة ٤ مليار بيزته وفى ١٧ ديسمبر حصلت البرتغال على قرض بقيمة ٣٠ مليون وحدة حساب

مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة :

عقدت اللجنة التنفيذية لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) دورته ١٠١ فى موسكو فى الفترة من ١٣ الى ١٥ أكتوبر وقد شارك فى المؤتمر ممثلون عن بلغاريا وفيتنام وجمهورية المانيا الديمقراطية وكوبا ومنغوليا وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وحددت اللجنة عدد من الاجراءات لتعميق التعاون فى مجال الانتاج وفى مجال الانشاءات الميكانيكية اوصت اللجنة بالتركيز فى الفترة ١٩٨١ –١٩٨٥ على الجهود الخاصة بتطبيق احدث تكنولوجيا وتقنية فى الصناعة وتقليل الانفاق فى المواد الخام والطاقة وتحسين نوعية المنتجات وقدرتها التنافسية كما اكدت اللجنة على اهمية التعاون فى مجال الزراعة بين دول الكوميكون وقدرت ان الاهتمام يجب ان يتوجه لاعداد وادخال التكنولوجيا الحديثة فى الرعى والزراعة . فى مجال الطاقة درست اللجنة امكانية تشغيل نظم طاقة موحدة موازية مع نظام الطاقة فى الاتحاد السوفيتى واتخاذ الاجراءات الهادفة الى توفير القدرة على تخزين الطاقة فى الدول المختلفة .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : –

– نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والوكالة الدولية للطاقة فى اوائل شهر نوفمبر الاحصاءات البترولية الخاصة بالربع الثانى من عام ١٩٨١ وتشير هذه الوثيقة الى ان استهلاك البترول قد انخفض فى هذه الفترة بنسبة ٦,٦ ٪ بالمقارنة بالعام الماضى وكانت الواردات من البترول قد انخفضت بنسبة ١٥,٨ ٪ فى الربع الاول من عام ١٩٨١ لتبلغ ٥٠١,١ مليون طن فى مقابل ٥٩٩,٩ مليون طن فى الربع الاول من عام ١٩٨٠ .

– نشرت لجنة مساعدة التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريرها السنوى فى ٢١ ديسمبر ويشير التقرير الى ان ١٨ من اعضاء المنظمة قد رفعوا مساعدتهم للتنمية بنسبة ٩ ٪ عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع عام ١٩٧٩ لكن بالرغم من التزام الولايات المتحدة بتقديم العون فى علميات التنمية فان التقرير يعبر عن قلقه من ان الولايات المتحدة لا تتولى دورا اكبر فى جهود التنمية ولا تأخذ دورها كقائد يعين الاعتبار ويشير رئيس لجنة مساعدة التنمية الى اهمية تطوير المساعدات الحالية حيث انها تخدم المصالح الوطنية كما انها مصالح دول العالم

اجمع وتحافظ على النظام القائم وأكد على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق بين الدول المانحة والتركيز على جهود المساعدة التقنية

― نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فى ١٨ يناير العدد ٣٠ من الافاق الاقتصادية الذى يقدر الاتجاهات الحالية ويلقى الضوء على التطورات خلال ١٨ شهرا قادمة . وتشير هذه الوثيقة الى ان ارتفاع اسعار البترول فى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ قد استنفذ نتائجه من حيث التقليل من الطلب فلم يحدث اى تغير فى الطلب منذ يوليو ١٩٨١ مع اقتراض ثبات اسعار البترول حتى نهاية ١٩٨٢ سينخفض معدل التضخم فى دول المنظمة خلال ١٨ شهرا قادمة ليبلغ ٨,٥ ٪ اما البطالة ستتزايد فى اوربا ولكن بمعدل متناقص لتتراوح بين ٩ ٪ وهى النسبة الحالية و ١٠ ٪ ومن المنتظر ان يبلغ عدد المتعطلين عن العمل فى نهاية ١٩٨٢ فى دول المنظمة ٢٨,٥ مليون عاطل .

السوق المشتركة

― وافق وزراء التعاون او التنمية للعشرة فى ٣ نوفمبر فى بروكسل دون تسوية حالة انجولا وموزمبيق على برنامج المساعدة لعام ١٩٨٢ للدول النامية غير المنضمة الى اتفاقية لومى وستتوجه نسبة ٥ ٪ من هذه المساعدة لافريقيا و ٧٥ ٪ لاسيا و ٢٠ ٪ لامريكا اللاتينية وقد اعترضت جمهورية المانيا الغربية على منح مساعدة لانجولا وموزمبيق لانها ترى ان هاتين الدولتين يمكن ان تنضما الى معاهدة لومى التى تنظم التعاون بين السوق الاوربية المشتركة و٦٠ دولة افريقية من جهة اخرى وافق الوزراء على برنامج مكافحة الجوع فى العالم الذى اقترحته اللجنة الاوربية وخصص له ٤٠ مليون وحدة حساب اوربية اخيرا بحث الوزراء نتائج مؤتمر كانكون حول الحوار بين الشمال والجنوب

― طالب وزراء خارجية السوق المشتركة فى ٤ يناير فى بروكسل ان ترفع السلطات البولندية فى اسرع وقت ممكن الاحكام العرفية وان تطلق الاشخاص المعتقلين وان تقيم حوارا حقيقيا مع الكنيسة والتضامن وتشجب الدول العشر فى هذا البيان المشترك الضغوط الخارجية والحملة التى يقوم بها الاتحاد السوفيتى ودول شرق اوربا ضد قوى التجديد فى بولندا وحذرت حلف وارسو من التدخل المباشر فى بولندا وفى اجتماع خاص فى ٢٣ ديسمبر اكدت الدول العشر على مواصلة ارسال المساعدة الغذائية لبولندا .

منظمة حلف شمال الاطلنطى

― انعقد مجلس منظمة حلف شمال الاطلنطى فى دورة وزارية يومى ١٠ و١١ ديسمبر فى بروكسل فى هذه المناسبة تم توقيع بروتوكول انضمام اسبانيا لمعاهدة شمال الاطلنطى وسيتم التصديق على هذه الوثيقة طبقا للقواعد الدستورية فى كل دولة فى اعقاب الدورة اكد البيان الختامى على اهمية الحفاظ على القدرة النووية حيث ان نزع السلاح من جانب واحد لن يقلل من مخاطر الحرب . واكد البيان ان المفاوضات الامريكية السوفيتية حول خفض الاسلحة الاستراتيجية التى اقترحت الولايات المتحدة اجراءها فى اقرب وقت فى ١٩٨٢ تمثل خطوة هامة تجاه تقوية الامن والسلام كما رحب الحلفاء بالمفاوضات حول الاسلحة النووية متوسطة المدى التى افتتحت فى ٣٠ نوفمبر فى جنيف بين الامريكيين والسوفيت .

― فى ١١ يناير عقد مجلس منظمة معاهدة شمال الاطلنطى فى بروكسل دورة وزارية استثنائية حول احداث بولندا وفى اعقاب الدورة تم تبنى تصريح يدين فرض الحكم العرفى فى بولندا ويشجب الخرق الجماعى لحقوق الانسان والغاء الحريات الاساسية واكد البيان على ان الاوضاع القائمة فى بولندا تعرض للخطر الثقة التى يمنحها الرأى العام للتعاون بين الشرق والغرب وتضر بالعلاقات الدولية وطبقا لذلك سيحدد كل من الحلفاء على حده طبقا للموقف ولنظامها التشريعى امكانية فرض قيود جديدة على تحركات الدبلوماسيين السوفييت والبولانديين او تقليل النشاط العلمى والتقنى وعدم تجديد اتفاقيات التبادل

حلف وارسو

― انعقدت لجنة وزراء الخارجية لحلف وارسو فى بوخارست يومى ١ و٢ ديسمبر واعلن ممثلو الدول السبع انهم يؤيدون ايجاد حل لمشكلة النظم النووية ذات المدى المتوسط فى اوربا يؤدى الى التخلى عن كل الاسلحة النووية مهما تكن انواعها الموجهة الى اهداف اوروبية ويجب اثناء المفاوضات اخذ كل الاسلحة النووية ذات المدى المتوسط فى اوربا على الارض او فى البحر او المحمولة جوا وكل العوامل التى تحدد الوضع الاستراتيجى للقارة فى الاعتبار واعلنوا انهم لم ولن يسعوا للحصول على قدرة نووية متفوقة حيث ان الدولة التى ستستخدم السلاح النووى اولا ترتكب اخطر الجرائم فى حق البشرية واكدوا ان حلف وارسو مذهبه الاستراتيجى هو الدفاع ولم يتم اذاعه اية تفاصيل او معلومات عن اجتماع لجنة وزراء الدفاع التى انعقدت فى نفس الوقت فى موسكو

منظمات أخرى :

أوبك

― اجتمع وزراء البترول لدول الاوبك فى ٢٩ اكتوبر فى جنيف وحددوا سعر البترول عند ٣٤ دولار للبرميل بزيادة ٢ دولار وتم تطبيق هذا السعر من ١ نوفمبر .

― عقد مؤتمر وزراء منظمة الاوبك دورته ٦٢ فى ابو ظبى فى الفترة من ٩ الى ١١ ديسمبر ولم يتوصل الوزراء الى وضع درجات لاسعار الانواع المختلفة من البترول وتم الابقاء على النظام المعمول به كذلك تم خفض السعر الرسمى للبرميل من البترول الخفيف الذى تنتجه قطر وابو ظبى ٠,٢٠ دولارا ومن البترول الثقيل الذى تنتجه العراق والكويت ٠,٧٠ دولار ولم يتم التوصل الى اتفاق بين الدول الافريقية اما فنزويلا فقد رفضت اى خفض لسعر بترولها الثقيل من جهة اخرى طالبت ليبيا الاوبك بمناقشة تهديد القاطعة الموجهة ضدها فى الولايات المتحدة واجراءات عودة الامريكيين الموجودين على اراضيها لكن المملكة العربية السعودية وفنزويلا رفضت بحث هذه المسألة او ادراجها ضمن جدول الاعمال اخيرا قرر الوزراء

دراسة تقرير حول الاستراتيجية طويلة المدى للمنظمة .

الاتحاد الدولى للنقل الجوى

ـ انعقدت الجمعية العامة للاتحاد الدولى للنقل الجوى فى الفترة من ٢٦ الى ٢٩ اكتوبر فى مدينة كان واهتم المشاركون بالوضع المالى لصناعة النقل الجوى التى تواجه منذ ١٩٨١ عجزا بلغ ٢,١ مليار دولار ولمواجهة هذا الموقف اهتمت الجمعية بتنظيم تعريفه السفر والعمل على تقليل الخفض فى اسعار السفر فى العالم اجمع

ـ اصبحت شركة طيران « فينياتسو » فى ١٦ اكتوبر العضو ١١٣ فى الاتحاد الدولى للطيران الجوى .

الصليب الاحمر

ـ انعقد فى مانيلا « الفلبين » فى الفترة من ٧ الى ١٤ نوفمبر المؤتمر الدولى للصليب الاحمر وتبنت وفود ١٢١ هيئة قومية للصليب الاحمر خصصت الجزء الاكبر من اعمالها لامكانية مكافحة التعذيب وحماية المدنيين فى النزاعات المسلحة بالاجماع قرارات تدعو الى احترام المبادىء الانسانية وتشجب التعذيب وظاهرة اختفاء الاشخاص وطالب المؤتمر الحكومات بالتصديق على بروتوكول ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف حول معاملة المساجين فى حالة الحرب كما تم انتخاب انريك دولا بلاتا رئيس الصليب الاحمر الاسبانى رئيس لرابطة هيئات الصليب الاحمر لمدة اربع سنوات بدلا من ايفراسان نيجيريا

ـ اشارت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فى ٤ نوفمبر الى انه خلال الستة اشهر الاولى لعام ١٩٨١ تم انفاق ٢٨ مليون فرنك سويسرى كمساعدات مادية وطبية منها ١٦,٦ مليون لافريقيا و٥,٨ مليون لاسيا و٢ مليون للشرق الاوسط و٣,٢ مليون لامريكا اللاتينية

حركة عدم الانحياز

ـ انعقد فى ١٥ اكتوبر فى قصر الامم فى جنيف اجتماع لحركة عدم الانحياز بمناسبة مرور ٢٠ عاما على انشاء الحركة فى بلجراد فى ١٩٦١ ,